



شماره ۱۰۰

قَطْرُ الْمَكِيِّ وَكَالِ الصَّكِيِّ

تصنيف

ابن محمد بن عبد الله بن جمال الدين بن هشام الانصاري
المتوفى في سنة ٧٦١ هـ

فروع کتب است

سبیل اللہ و خیر و سعادت و شرف و قدر و کرامت

کتابخانه

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند
شعبہ اسلامیات

張大



0107620

Bibliotheca Alexandrina

شرح قطر الندى وبك الإصدى

تصنيف أبي محمد محمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري
٧٦١ سنة من الهجرة

رسيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

طبعة هندية منقحة مدركة بالعمارة

تأليف
محمد محيى الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

المكتبة العصرية
مستيد - بسمون

جَمِيعُ حُقُوقِ هَذِهِ الطَّبْعَةِ
مُحْفُوظَةٌ لِلنَّاشِرِ
الطبعة الثانية
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

شَرَكَةُ الْبِنَاءِ شَيْفَلَا (أَضَارِي) للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار البيضاء - ليبيا المطبعة العصرية للنشر

تبروت - ص ب ١١/٨٣٥٥ - تلفاكس ٠٠٩٦١١٦٥٥٠١٥
ضيت دا - ص ب ٢٢١ - تلفاكس ٠٠٩٦١٧٢٣٣١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمد الله على ما وَفَّقَنَا إليه من العثور على صفحاتٍ وجدناها تابعةً
لكتاب «شرح قطر الندى وبلّ الصدى» في مكتبة محقق الكتاب ونجله
نبيل؛ وهذه الصفحات الجديدة، منها ما يتبع المتن فيكمله ويُغنيه، ومنها
ما يتبع الهوامش من الشواهد والأسماء والآيات القرآنية الكريمة، أو
القهارس من أبيات الشعر.

ونشكره تعالى على ما وَفَّقَنَا فيه من تحقيقٍ وتدقيقٍ وإعادة طبعٍ
وإصدار حتى جاءتِ النسخة هذه بحلَّتِها الجديدة وصفحاتها النهائية بما
يتفق ومتن الكتاب وهوامشه وفهارسه؛ وبذلك يظهر لقراء العربية
والمهتمين بها كتابٌ جديد في طبعته يعتبر الأصل والأساس، ويمكن
اعتماده نسخةً فريدةً أصليةً.

وإننا، إذ نُصدر هذه الطبعة المزيّدة والمتَّمة خدمةً للعلم وطالبيه،
نتوخى أن نغني المكتبات العربية بكتابٍ تامٍّ الفوائد، كافٍ لمن أقتصر
عليه، وافٍ ببيعة من جنح إليه.

والله سبحانه وتعالى وليُّ التوفيق.

الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالمرية يقال له «ابن هشام» أتى من سيويه».

«إن ابن هشام على عِلْمٍ جَمٍّ يَشْهَدُ بِمُلُوكِهِ فِي صِنَاعَةِ النُّحُو،
وَكَانَ يَشْخُو فِي طَرِيقَتِهِ مَنَاحَةَ أَهْلِ الْمَوْصِلِ الَّذِينَ اقْتَصَوْا أَثَرَ ابْنِ جُنَيْ
وَاتَّبَعُوا مُضْطَلَحَ تَعْلِيمِهِ؛ فَاتَى مِنْ ذَلِكَ بَشْيَاءٌ عَجِيبٌ دَالٌّ عَلَى قُوَّةِ مَلَكَتِهِ
وَأَطْلَاعِهِ».

ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أحمد الله على جزيل نعمائه، وأشكره شكر المعترف بِمَنِّهِ وآلآهِ، وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه.

وبعد، فهذا كتاب «شرح قطر الندى، وتَلَّ الصدى» أحد تصانيف الإمام أبي محمد عبد الله جمالي الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري، المتوفى في ذي القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة، وهو أحد كتب العربية التي أولغَتْ بها منذ الصغر، وأحد الكتب التي كان لها في نشأتي العلمية أجمل الأثر؛ فإله يعلم أنني انتضعت به في زمن الحداثة انتضاعاً كان له أثر جَدُّ واضح في ميولي ونزعاتي العلمية، وإنني ما زلت أجد في نفسي آثار هذا الانتفاع القديم عهدُهُ إلى اليوم، وإن من علامم صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنك قَلَمًا رأيت امرأً مِن ذوي الرأي والمكانة سَبَقَتْ له بالكتاب معرفة إلا وجدته كثير الإطراء له، والثناء عليه، والإشادة بذكره، ووجدته - مع شديد الأسف - يحمل على تحليل الشايعين عنه وصدِّعهم عن الانتفاع به، بِمَا شَوَّه الناشرون من محاسنه حتى ظهر للناس في مَرَأى يَلْفُتُ العيون عنه، ويُجَافِي النفوس عن الطمأنينة إليه، وهذا - مع الأكم الشديد - أمر لا يختص كتاباً من كتب أسلافنا، ولا يتفرد به أثر من آثارهم النفيسة، بل إنك لا تقع عينك - إلا في القليل النادر - على كتاب من كتبهم قد غَنِي نَافِثُهُ بإخراجه على وَجْهِ يسرك إذا نظرت إليه، وحسبنا الله ونعم الوكيل!

لذلك لم أجد بُدًّا من القيام على هذا الكتاب: بِضَبْطِ متنه وأمثله وشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، ثم بشرح آياته شرحاً وَسَطاً بين الوجيز والمخلِّ والبسيط المُولِّ، مع إعراب الآيات إعراباً كاملاً، وأَدَبْتُ ذلك كُلَّهُ بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول؛ إذ كان قصدي أن يَتَهَمَّهُ المبتدئون في علم العربية وَمَن في حكمهم، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العلم الرغبة في أن أَضَعُ لَبَنَةً في إصلاح الجامع

الأزهر بإصلاح ما بمكتبي إصلاحاً من الكتب التي تُدرس فيه، فقد والله، ساءت كما ساء كلُّ محبٍّ للأزهر أن يُضرب المثل في رداءة الطبع، واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية، فيقال: «هذه طبعة أزهرية ولا يكون للكتاب عيبٌ يزدريه بعضُ القراء من أجله إلا أن حروفه صغيرة، أو أن ورقه أصفر، أو نحو ذلك.

ورأيت - مع ذلك - كثيراً من أبنائنا من طلبة العلم في الأزهر يجأرون بالشكوى من كتب الدراسة، من غير أن يكون لذلك سبب في نظري غير رداءة الطبع وسوء الإخراج. وقد جئت من ذلك كله - والحمد لله وحده - بما تقرُّ به أعينُ المطلعين عليه، وترتاح له قلوب المتصفين من أهل العلم، وسميت هذه التحقيقات «سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى».

فإن كنتُ قد بلغتُ ما أردتُ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع بالكتاب؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها، وإن تكن الأخرى فلهو الأمر من قبل ومن بعد، والله وحده المسؤول أن يحسن جزاءنا، إنه السميع المجيب.

وأهتبل هذه الفرصة فأضرعُ إلى الله تعالى أن يتعمدَ برحمته ورضوانه وإليي الذي دفعتني إلى الحرص على تلقِّي العلم وتحصيله، ولم يدخر وسعاً في تحريضي على أن أجعل ذلك أبلغَ وكُدي، وأجملَ ما أقضي الوقتَ فيه، وأستاذي وشيخي الذي تَلَقَّيتُ عليه هذا الكتابَ فانتفعتُ بعلمه وخلقه وتَلَقَّيته، رضي الله عنهما، وأجزَلَ ثوابهما.

هذا، وقد اتفق أن نُقدِّت جميعَ نسخ الكتاب، ورغبتُ إليَّ المكتبةُ التجارية الكبرى في إعادة طبعه، فاغتتمت هذه الفرصة لأزيد في شرحي على الكتاب زياداتٍ علميةً هامةً، ولا يجوزُ ضيُّطُه وتحقيقه، وأنا أرجو أن يكتب الله تعالى هذا العمل في سجلِّ الحسنات، إنه وليُّ ذلك.

وفي هذه الطبعة الثالثة عشرة زدت في تحقيقاتي زياداتٍ كثيرة ذات بال، رأيت أن تكون بين يدي طلبة العلم على طَرَف الثَّمام؛ إذ كانت مما لا يُستغنى عنها، وكانت العبارات الدالة عليها في كتب القوم فوق متاولهم.

والله وحده وليُّ الجزاء، ومنه المعونة.

محمد محيي الدين عبد الحميد

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب «أقطر الندى» و«بلى الصدى» وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقرانه، وشأى من تقدّمه، وأعيان من يأتي بعده، الذي لا يُسْقُ حُبَّارُه في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الزورع، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري. ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد).

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى المزنّي، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتفقّه على ملحق الشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي قبيل وفاته.

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرد، والاعتدال على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسَهَّباً ومَوْجِزاً وكان - مع ذلك كله - متواضعاً، يرأى، دَمَتْ الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيويه».

وقال عنه مرة أخرى: «إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان يتبحر في طريقته متحاة أهل الموصل الذين اقتصروا أثر ابن جني واتباعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوة ملكته وإطلاعه» اهـ.

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تَلَوُّحُ منه أمارات التحقيق وطول الباع، وتطالعك من روحه علام الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذبوع الصيت، ونحن نذكر لك ما اطلعنا عليه أو بَلَّغْنَا علمه مرتباً على حروف المعجم، ونذكُّك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده، وهاكها:

(١) الإعراب، عن قواعد الإعراب، طبع في الآستانة وفي مصر، وشرَّحه الشيخ خالد الأزهرى.

(٢) الألفاظ، وهو كتاب في مسائل نحوية صَنَّفَه لخزانة السلطان الملك الكامل، طبع في مصر.

(٣) أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، طبع مراراً، وشرحه الشيخ خالد، ولنا عليه ثلاثة شروح: أولها شرح وجيز مطبوع، وثان متوسط مطبوع أيضاً، وثالث مبسوط طبع أخيراً بعد تعديل فيه.

(٤) التذكرة: ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً، ولم نطلع على شيء منه.

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التلخيص والتكميل: ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات.

(٦) الجامع الصغير: ذكره السيوطي، ويوجد في مكتبة باريس.

(٧) الجامع الكبير: ذكره السيوطي.

(٨) رسالة في انتصاب «لغة» و«فضلاً» وإعراب «خلافاً» و«إيضاً» و«هلم جرأ» وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتَي برلين وليفن، وهي برمتها في كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي المطبوع في الهند.

(٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن: موجودة في مكتبة برلين.

(١٠) رفع الخصاصة، عن قراء الخلاصة: ذكره السيوطي، وذكر أنه يقع في أربعة مجلدات.

(١١) الروضة الأدبية، في شواهد علوم العربية: يوجد بمكتبة برلين، وهو شرح شواهد كتاب اللُّمَع لابن جني.

(١٢) شذور الذهب، في معرفة كلام العرب: طبع مراراً، ولنا عليه شرح مطبوع.

(١٣) شرح البردة: ذكره السيوطي، وربما كان هو شرح قصيدة «بانة سعاد» الآتي ذكره؛

لأن من العلماء من يسميها «البردة» بسبب أن رسول الله ﷺ أجاز كعب بن زهير قائلها بيزرته.

- (١٤) شرح شنور الذهب المتقدم، طبع مراراً، ولنا عليه شرح طبع مراراً.
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى: ذكره السيوطي أيضاً، ولا ندري أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر؟
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى: ذكره السيوطي أيضاً، ولا ندري حقيقة حاله.
- (١٧) شرح قصيدة «بانت سعاد»: طبع مراراً.
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية، في المسائل النحوية، يوجد في مكتبة ليدن.
- (١٩) شرح «قطر الندى، وبل الصدى» الآتي ذكره: طبع مراراً، وهو هذا الذي تقدمه اليوم.
- (٢٠) شرح اللمحة لأبي حيان: ذكره السيوطي.
- (٢١) عمدة الطالب، في تحقيق صَرْفِ ابن الحاجب: ذكره السيوطي، وذكر أنه في مجلدين.
- (٢٢) قَوْحُ الشذا، في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب «الشذا، في مسألة كذا» تصنيف أبي حَيَّان: يوجد في ضمن كتاب «الأشياء والنظائر» للسيوطي.
- (٢٣) قطر الندى، وبل الصدى، طبع مراراً، وهو متن هذا الشرح، ولنا عليه شرح مطبوع.
- (٢٤) القواعد الصغرى: ذكره السيوطي.
- (٢٥) القواعد الكبرى: ذكره السيوطي.
- (٢٦) مختصر الانتصاف من الكشف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشف، واسم كتاب ابن المنير «الانتصاف، من الكشف» وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين.
- (٢٧) المسائل السفرية، في النحو: ذكره السيوطي.
- (٢٨) مغني اللبيب، عن كُتُبِ الأعراب: طبع في طهران والقاهرة مراراً، وعليه شروح

كثيرة طبع منها عدد وافي، ولنا عليه شرح مبسوط، لم يطبع إلى اليوم.
(٢٩) موقد الأذهان، وموقف الوسنان، تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو، ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبةي برلين وباريس.

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة - وقيل: ليلة الخميس - الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة «سنة ١٣٦٠ من الميلاد».
وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه «كشف الظنون» أنه توفي في سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة، وهو ما لم أجده لأحد سواه.
رضي الله تعالى عنه وأرضاه^(١)!!

(١) تجد لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى - ترجمة في الدور الكعكة لابن حجر ٣٠٨/٢ وفي بنية الوعاة للسيوطي ٣٩٣ وفي حسن المعاينة له أيضاً ٢٤٧/١ وفي المنهل الصافي، وفي المنهج الأحمد للعلمي ٢٥٥، وفي دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/١، وفي مواضع متفرقة من كشف الظنون.

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة: منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعالري الذي هلب سيرة النبي ﷺ التي صنفها ابن إسحاق، وقد توفي ابن هشام هذا بمصر في عام ٢١٣، وقيل: في عام ٢١٨هـ. وله ترجمة في وفيات الأعيان لابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن هشام بن إبراهيم بن خلف، السبتي، النحوي، أحد أعيان القرن السادس، وله ترجمة في بنية الوعاة للسيوطي ص ١٩، وفي ابن خلكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا) ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الخضراني، ويعرف بابن البرذعي أيضاً، وكان رأساً في العربية وتوفي بتونس في سنة ٦٤٦هـ. وله ترجمة في بنية الوعاة للسيوطي ص ١١٥.

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف جماعة: منهم فحيد محمد بن عبد الرحمن المتوفى في عام ٨٦٦ من الهجرة، وله ترجمة في الفهرست اللاسع للسكاوي ٢٩١/٧ ومنهم محب الدين محمد بن عبد الرحمن، وهو ابن الحفيد السابق، وله ترجمة في الفهرست اللاسع أيضاً ٩٢/٩، وكانت وفاته في سنة ٩٠٧.

■ ■ ■

ترجمة العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد

شيخ العلماء المحققين
عفا الله تعالى عنهما

[٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٣١٨ - ٢٤ من ذي القعدة سنة ١٣٩٢ من الهجرة]
[٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٠ - ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ من الميلاد]

«لقد قيل في الطبري: إنه كان كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالتحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب، وكذا يقال في الشيخ محيي الدين؛ إنه كالتحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالمكلم الذي لا يعرف إلا الكلام، وآية ذلك ما ألفه وأخرجه من الكتب في هذه الفنون».

العلامة محمد علي التجار
عضو مجمع اللغة العربية

«كان محيي الدين نزاعاً للعلم شغوفاً به منذ نشأته الأولى، إذ ترمى في بيت فقه وقضاء؛ لأن والده الشيخ عبد الحميد إبراهيم كان من رجال القضاء والفتيا، وله صلات قوية بزملائه، والصقوة من علماء بيته، فكانوا يجتمعون لديه في منزله، وقد ترعرع الطفل الناشئ لسمع آيات القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ، ومسائل العلم في نقاش الزائرين، ويلحظ لوالده من الهيبة والمكانة ما دفع به إلى محاكاته، حتى إذا بلغ دور الصبا دفع به والده إلى معهد دمياط الديني ليرتشف من معيته، إذ كان والده قاضياً بمحكمة فارسكور، ثم انتقل إلى القاهرة مفتياً دينياً لوزارة الأوقاف، فانتقل معه إلى الجامع الأزهر، وأكبر ما يدل على ألمعية الطالب وظهور هلاله مبشراً بما سيحقه من إيلدار، أن طمح للتأليف العلمي وهو في ساحة الدرس قبل أن يظفر بدرجة العالمية سنة ١٩٢٥ م، إذ أقدم على عمل جاد مشر هو شرح مقامات الهمذاني، ومؤلف الشرح ومحقق النص في هذا المقتبل من الشباب لا بد أن يكون بعيد الطموح، واسع الأمل، ولا بد أن يكون قد وعى من

مسائل اللغة والأدب والتاريخ العربي ما سمح له بالإتيان، بل لا بدّ أن يكون قد وجد من والده منذ نشأته الأولى في القسم الابتدائي حقاً على الدأب في المذاكرة، ومواصلة التوجيه، وقوة التبع حتى بلغ الطالب أشده واستوى على شوقه، وقد اعترف لوالده بواجب البر حين جعل إهداء الشرح لوالده، وحين قال في ذلك الإهداء:

(سيدي الوالد:

إلى نفسك الطاهرة، وحكمتك العالية، وأدبك الجم، وفضلك الغزير، أقدم كتابي هذا. لقد ربيتني على الفضيلة، وحييت إليّ العمل، وزهدتني في الدعة والوني، وعند الله في ذلك جزاؤك، فليس بيدي شيء منه، ولا في استطاعتي أن أناله، ولو رقيت أسباب السماء، ولكني أقدم إليك بكتابي هذا برهاناً على أنك غرست فائزاً، وبذرت فائزاً، ودليلاً على أن غراسك سيزداد نمواً بمر الأيام إلى أن يؤتي أكله مرتين بإذن الله) والحق أن الغراس قد أتى أكله مرات عدة، فإن ما أخرجه الأستاذ من الكتب العلمية تالياً وتحقيقاً ليعجز القراء، حتى ليأتوا خلفه تابعين^(١).

تتلمذ الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد على جيل الرواد الإسلاميين الكبار الذين ازدهرت بهم الحياة المصرية في أوائل القرن العشرين، وكانوا دعامة النهضة العربية والأدبية والوطنية في العالم العربي كافة، ومضى على تخرجه في الأزهر الشريف - يحمل شهادة العالمية أعلى شهادته العلمية آنذاك - نحو نصف قرن من الزمان، وكان نجاحه بل تفوقه يومئذ مثار الدهشة، فقد جاء الأول على فحول أقرانه من العلماء^(٢).

واختير مدرساً بالجامع الأزهر، وظهر من دلائل فضله العلمي ما أعده بعد خمس سنوات فحسب، لأن يكون مدرساً بكلية اللغة العربية سنة ١٩٣١ م، إذ أصدر عدة أجزاء من شرح خزنة الأدب للبغدادى جاءت خالية من التحريف وحافلة بالضبط والتعليق، فأذاعت علمه كما أذاعه تلاميذه الذين نهلوا من حياضه وأسائنته من المفتشين الذين شهدوا بنبوغه وتحفوا عنه مكبرين، وقد كان أصغر أعضاء هيئة التدريس بالكلية سنّاً، ولكن مقامه العلمي دفعه إلى الصدارة، فاختير سنة ١٩٣٥ م للتدريس بتخصص المادة

(١) من كتاب «النهضة الإسلامية في سيرة أعلامها المعاصرين» للدكتور إبراهيم رجب السيوي، عميد كلية اللغة العربية بالمتصورة.

(٢) من قرار جامعة الأزهر بتروسيه لتيل جائرة الدولة التذوقية في الآداب سنة ١٩٧١م.

لطلبة الدراسات العليا، وزامل الكبار من أساتذته مزاملة خصبة مثمرة فاعترفوا بفضلها، وسمعه الإمام المراءغي في زيارته المتعاقبة للكلية فاسترعى انتباهه، واختاره محاضراً في الاجتماعات العامة بالجامع الأزهر عند المناسبات الدينية كالاحتفال بالمولد والهجرة والإسراء، إذ كان الشيخ الأكبر يلقي الكلمة الأولى لترك المجال لأستاذ من نابهي هيئة التدريس بالأزهر كالشيخ محمد عرفة والشيخ محمد أحمد العدوي والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد^(١).

«وشغل في هذه الحقبة الطويلة الكثير من المناصب العلمية الرفيعة: أستاذاً بالأزهر، فأستاذاً بكلية اللغة العربية، فمفتشاً عاماً بالمعاهد الدينية، فوكيلاً لكلية اللغة العربية، فأستاذاً بكلية أصول الدين، فريساً لمفتشي العلوم الدينية والعربية بالأزهر، فعميداً لكلية اللغة العربية، وعضواً بالمجمع اللغوي، ورئيساً للجنة الفتوى بالأزهر، وعضواً بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (ومجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم) وفي كثير من الهيئات العلمية، ولا ننسى أنه اختير عام ١٩٤٠ م للسودان ليشترك في تأسيس مدرسة الحقوق العليا في الخرطوم، وقد قام حينئذٍ بمهمته خير قيام، وكان مضرب المثل في علو المنزلة وسمو المكانة بين السودانيين والمصريين على السواء^(٢).

«ومثل الأزهر في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والأدبية، ووجه الثقافة فيه الوجهة الرفيعة العميقة، التي أثرت في بناء الجيل الحاضر تأثيراً كبيراً^(٣).

«وقد عاش أيي النفس عزيزاً لا يمكن أن يمكن من نفسه أي إنسان مهما كانت منزلته، دعه إلى ذلك حفاظه على كرامته، حفاظه على رجولته، حفاظه على خلقه، وإن في اختياره أستاذاً بكلية اللغة العربية وهو بعد على مشارف الثلاثين كان مؤذناً بأن ذلك الرجل الأكمعي جدير بأن يكون موطن التقدير والإعجاب، وما كاد عام ١٩٣٥ م يبدأ وكانت الأمور السياسية في مصر مضطربة، وكان الأزهر آنذاك معرضاً لبعض الاضطرابات الخطيرة، حتى قام الأزهر بثورة قوية لأنه كان يراد إقصاء الجماهرة الغفيرة من أبناء الأزهر وصددهم عن التعليم؛ قامت الثورة وكانت ثورة قوية، ثورة هادقة، تهدف إلى تخليص

(١) من كتاب «النهضة الإسلامية السابق».

(٢)، (٣) من قرار جامعة الأزهر السابق.

الأزهر من برائن الرجعية وإلى النهوض به نهضة قوية، وكان عماد تلك النهضة أساتذة أجلاء على رأسهم المغفور له الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، إنه آنذاك عرضت عليه العروض لكي يمتنع عن مناصرة تلك الثورة ولكي يبتعد عن الوقوف بجانب أبنائه^(٥)، ولكنه لم تلن له قناة ولم يخضع لتهديد ولم يأبه لوعيد، وذلك خلق قوي في تلك الفترة العصيبة التي يدرکہا الجميع. ظل أستاذنا على هذا الوضع إلى أن صدر قرار بنقله مدرساً إلى معهد الإسكندرية انتقاماً لموقفه المشرف، فلم يزد ذلك إلا إصراراً على مناصرة الحق، وإلا إصراراً على السير في ركاب الحرية، وإلا إصراراً على الوقوف في وجه أولئك الطغاة الذين لا هم لهم إلا أن يكتبوا الأفاس، ويخمدوا الأرواح الطاهرة البريئة، وقد أراد الله للأزهر أن يتصغر، وأراد الله أن تعود الدراسة بعد تعطيلها وأن يعود أستاذنا إلى كليته موفور الكرامة، مرفوع الهمامة، مظللاً لأبنائه بظله الوارف القوي، لا يأخذه زهو العلم، ولكنه كان كالأب الحنون المطوف على أبنائه، يبيت الأبناء، مكتبته مكتبة الأبناء، فكان نفاذ إليه نستطلع رأيه ونستفيد من خبرته ومن تجاربه، فلم يضمن على إنسان يوماً ما بأي ناحية من تلك النواحي المتعلقة بدراسته، وعندما أنشئت الدراسات العليا كان الرائد الأول لنا والموجه لنفتنا. . . (١).

«عندما عين وكيلًا لكلية اللغة العربية، وكانت الكلية آنذاك في حرب ضروس ومعاناة قوية من الداخل والخارج، ما كاد يتولى أمرها ويسوس شأنها إلا ورأيانه يقود السفينة بحكمة الريان الماهر الحكيم، فينهى المآزق القوية، ويقضي على الفتن التي كادت تقضي على تلك الكلية، وإن أستاذنا الجليل الدكتور عبد الرزاق السنهوري، وكان وقتذاك وزيراً للمعارف، رأى بثاقب فكره أن ذلك الرجل جدير بأن يتولى عمادة الكلية؛ لفتح ذهنه وتوقد فكره، وإمكاناته التضام مع كل الناس، ولكنه لم يتمكن من إقناع المسؤولين لما عرف عن فقيدها الراحل من جرأة في الحق لا ترضي بعض الناس آنذاك، فانتقل إلى التفتيش ونقل من التفتيش إلى أصول الدين ظناً منهم أن ذلك الرجل الذي كرس حياته في علوم العربية لا يمكن أن يجلي في أي ميدان آخر، ولكنه - بحمد الله - وهو الحصيف

(٥) انظر جريدة «البلاغ» ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ م والأعداد التالية حتى أول مايو ١٩٣٥ م.

(١) من كلمة الدكتور إبراهيم محمد نجبا (رحمه الله) عميد كلية اللغة العربية بالقاهرة التي ألقاها في الحفل الذي أقامه مجمع اللغة العربية في مارس سنة ١٩٧٣ م لتأبين الفقيد.

الرأي، القوي البيان، المتين الحجة، أمكنه أن يكون رائداً في علوم الدين كما كان رائداً في علوم اللغة، وأن يكون قوياً بين أساتذته مما جعل الجميع يشيدون بفضله ويعترفون بنبله، ويرجعونه إلى عمادة تلك الكلية التي أرسى فيها قواعد العدل، والتي هيأ فيها للجميع حياة مستقرة، والتي أمكنه بفضل تفتح ذهنه أن يوجد فيها الأقسام المختلفة؛ لتتمكن تلك الكلية من متابعة الدرس ومن السير في الدراسة اللغوية والأدبية، فأنشأ فيها قسماً لأصول اللغة كان هو النواة الأولى فيها والمرجع الأوفى فيها^(١).

«إن أستاذنا الجليل ووالدنا الراحل كرس حياته معترفاً بكرامته معترفاً بفضله، معترفاً بعلمه، لم يتمكن أحد من أن ينال منه إطلاقاً؛ عرضت عليه المناصب، وقيل: إنه يطلب منك أن تقابل بعض المسؤولين، فأبت عليه عزة نفسه أن يخضع لتلك الرغبة قائلاً أمامنا جميعاً، والله يشهد على ما أقول أنني صادق فيه: «إن المنصب إذا كانت الدولة تعترف أنني أهل له فلتسنده إليّ»، وإن لم تكن معترفة بي فلا حاجة بي إلى مقابلة أي مسؤول مطلقاً» لم يقلها رحمه الله غروراً أو تأيلاً، بل حفاظاً على كرامة العلماء، وعلى كرامة الرجال الذين أثبتوا في شتى العهود السابقة أن رجال الأزهر يجب أن يشبثوا للملا أن الأخلاق الفاضلة وأن الرجولة الحققة هي التي يجب أن تسيطر عليهم، وألا تغرهم المناصب، وألا يعيدهم زهو الحياة ويريق المال إلى الانحراف عن الجادة القويمة التي سار عليها أستاذنا والتي درينا عليها تدريباً قوياً^(٢).

ولئن أمكنك - بعد هذا التجوال السريع في دروب حياته وبين معالمها - أن تضع يدك على بعض مواطن النبوغ العلمي والعملية؛ فحررت بك أن تجمع إليها قطوفاً من أمارات الشموخ والإباء، ويأتي في مقدمتها موقفه من اعتلاء المناصب الكبرى مثل مشيخة الأزهر، والتي كان في مقدمة المرشحين لتوليها المرة تلو المرة، وكذا في ترشيحه لنيل جائزة الدولة في الآداب المرة بعد المرة، وأضف لذلك - إن شئت - تلك العروض التي تلقاها لرئاسة جامعات عربية وإسلامية وحالت ظروفه الصحية دون قبولها، وإن كان أهل الأزهر - آنذاك - يجمعون على أنه أجدر من يتولى المنصب، فقد كان اعتلاء المناصب يقتضي التحلي بشيم ليست بينها الأهلية والكفاءة والتزاهة والصرامة في الحق، ولا يلونك

(١) (٧) من كلمة الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد نجا في حفل مجمع اللغة العربية السابق.

عن الحقيقة جاهل أو مكابر يطر الحق فيوهنك أن عزوفه عن المناصب كان انقاء لبطش السلطان؛ فلم يكن لمثله أن يتأى عن الميدان وقد توافرت له العدة والعتاد، وإنما كانت له شروط لقبول المنصب تنطوي على إصلاح لحال الأزهر وإحلال علمائه المكانة اللائقة بهم، وكانت السلطة الحاكمة تدخر للأزهر وعلمائه مآلات أخرى، وحسبك من هذا التاريخ - غير البعيد - تلك العبارات المقتضبة التي لا يتسع المقال لما يفوقها بسطاً، وحسبك أن تستشف رأيه فيما شابه ذلك من أمور من إحدى الترجمات التي أعدها عن واحد من سلف الأمة الصالح، وهاك طرفاً من مقاله عن الإمام العلامة ابن قيم الجوزية:

«سبحانك ربي ما أجل حكمتك! وما أبدع تدبيرك! من كان يظن أن ابن القيم الذي قضى حياته كلها مضطهداً، معذب القلب، موزق الجفن، لا لشيء غير النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، يصبح بعد أن تمضي ستة قرون، وهو من أول من يتنافس الناس في تبني مؤلفاته وقراءتها وتحصيلها، من كان يظن ذلك وقد كان الناس إلى عهد قريب جداً يتهمون من يذكر اسم ابن القيم واسم شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية بالمروق والزندقة والإلحاد وما أشبه هذه الأوصاف؟ وإنما يتعزى أصحاب ابن القيم عما لقيه من الهزيمة والعنت في حياته، بأن ذلك كله لم يثته عما رسمه لنفسه، ولم يعقه عن السير في طريقه، فلا يتوهمن متوهماً أنه لو لقي من إقبال الخاصة والعامة ما هو خليف به وبأمثاله، لكان له إنتاج فوق ما صنعه أو أكثر مما صنعه، فما كان الجحود ونكران الحق على مستحقيه بعائق لدوي المبادئ القويمة عن أن يسيروا قُدماً إلى ما يهلفون، ذلك لأنهم لم يفكروا في الناس، وإنما فكروا للناس ولصالح الناس، وعلموا أن المثوبة من لدن العليم الخبير»^(١).

ولقد كانت ثمّ قضايا ثلاث تمحور حولها جهاده، وتبلورت من خلالها ألمعيته وإنجازاته، وهي قضايا: اللغة العربية، والتراث، والأزهر، والقضايا الثلاث تلتقي في أمور عدة؛ فإن افرقت فهي تلتقي بعد عنده؛ فإن بحثت في أمور العربية ألفتها إمامها - غير منازع - والمنافع الأول عنها، وإن تطرقت إلى التراث فهو رائد بعثه وإحيائه، وإن شغلت بهم من هموم الأزهر وجلته أكثر اهتماماً به، ووجدت عنده الدواء الذي يشفي العلة

(١) من مقدمة كتاب «الدواء والدواء» لابن قيم الجوزية.

ويبرئ السقم، ولا عجب بعد ذلك أن يتطرق به الحديث كلما تحدثت أو كتب عن واحدة من تلك القضايا أو عنها جميعاً، ولكيما ندنيك من اليقين بصدق ما قدمناه فلتنصت إليه وهو يحدثك:

«أما بعد؟ فإن بي من حب العربية والشغف بها ما يدفعني إلى احتمال المصاعب، والرضا بركوب المخاطر والأهوال، وبذل التقيسين الوقت والراحة، وإني لأجد من السرور بهذا ما لا يبلغ معشاره غريبٌ ألقى بين أهله عصا الترحال، أو محبٌ لقي حبيبه بعد طول افتراق، وواصله بعد طول تجرُّ وصدود، وقد أخذت على عاتقي أن أقوم لهذه اللغة بما يسعه جهدي من خدمة، فلم أجد أنبل مقصداً، ولا أسمى غرضاً، ولا أقرب عند الله قبولاً، من أن أتوفر على كتب أسلافنا من علماء هذه اللغة، فأحققها وأحاول ردها إلى الصورة التي خرجت عليها من أيدي مؤلفيها قبل أن يصيبها تحريف النساخ وتصحيف الناشرين، أو مسخهم.

وأردت أن أجمع بذلك بين خلال أربع:

أولها: أن أبعد عن الغرور بالنفس والتفاخر بالتأليف.

وثانيها: أن أظهر شباب هذه الأمة على تراثنا الذي ورثناه عن آباء لنا كانوا قادة العالم وأهل الرأي فيه يوم كان الناس كلهم يتيهون في بيدאות الجهالة ويعيشون عيش السائمة والأنعام، وأنا أعلم أن شبابنا اليوم ليس لهم الصبر والجلد على قراءة هذه الذخائر في منظرها الذي يختاره لهم الوراقون وتجار الكتب، وإن من حسن الرأي أن نضع بين أيديهم كتباً بهيجة المنظر بدعية الرواء؛ ليقبلوا عليها، ويتفجروا بما فيها من علم.

وثالثها: أن أثبت لهؤلاء الذين يتقصصون من قدر آبائنا وينالون منهم أن لأولئك الآباء من المجد والمزلة ما يفاخر به الأبناء، وليس يضير الغادة الهيفاء ضنانه أهلها وبخلهم ولؤم أنفسهم، ولا يفض من جمالها أن تظهر في أطمار مهلهلة، ولكن على من تكون من نصيبه أن ينفذ عنها غبار الإهمال ويجلوها في فاخر الدياج، ليظهر له بديع ما أودعها الله من فتنة وجمال.

ورابعها: أن أنفي عن نفسي تهمة التقصير في وقت نحن أحوج ما نكون إلى التساند والتضافر على إعادة رسومنا الدارسة إلى ما كانت عليه يوم كنا قادة الشعوب وسادة هذا العالم؛ وليس للبلاد العربية كلها من بد أن تسلك لوحدها طريق الاتحاد في المشاعر

والمعارف، وأقرب ما يصل بنا إلى هذه الغاية معاودة معارفنا القديمة مع اختيار أقربها إلى أنفسنا وقلوبنا في فروع العلم كلها^(١).

وفي مقال آخر يقول:

«وقد خلق الله في نفسي حب السلف، والتغاني في الدفاع عن علومهم وأفكارهم، والحرص على إزاحة فضيلهم وعظيم متبهم علينا وعلى من يأتي بعد من الأجيال المتلاحقة، ولست أدري سر ذلك كله، غير أنني لا أشك في أن بين أيدينا ثروة يحس بها المستشرقون أكثر مما نحس بها نحن أبناء هؤلاء المؤرّثين، وأنا نضيق هذه الثروة بأحد سببين لا ثالث لهما؛ أولهما: الانصراف عنها إلى الاقتنا بالغرب وعلوم الغرب، وردّ كل نبوغ وقوّة إلى نبوغ الغرب وقوّة، وثانيهما: الاقتناع من باعة الكتب بأن يظهروا لنا كتب أسلافنا على صور مشوهة مسبوخة لا تسد نهمة ولا تبك أوماماً، ولو أننا أرغمناهم على أن يظهروها موافقةً لروح العصر الحديث لاستطعنا أن نفيد، وأن نجد في ميراثنا النفع والغناء»^(٢).

وفي أحد المؤتمرات التي مثل الأزهر فيها يقول^(٣):

«حضرات السادة. إن في أعناقكم أمانة من أثقل الأمانات حملاً، وأنتم بحمد الله صفوة الصفوة من رجال الأمم العربية، فليس يعجزكم أن تنهضوا بما حملتم وأن تؤدوا الأمانة على أفضل وجوه الأداء، وإنني لعلّي ثقة من أنكم ستنتظرون إلى قديمنا الخالد نظرة المعترّ به العارف لما فيه من خير وفضل، وستحاولون ما وسعه جهدكم أن تنفضوا عنه ما علق به بدواعي الإهمال من غبار فيظهر للناس رواؤه وتكشف لهم بهجته، كما أنني على ثقة من أنكم لا تهملون من الجديد إلا ما تحقق لكم زيفه وثبت عندكم بهرجه، وأنتم خير من علم أن الأمم لا تنهض إلا بأن تصل حليتها النافع بقديمها الصالح.

حضرات السادة. إن للأمة العربية لثراثاً من العلم والمعرفة في جميع ما كان معروفاً للعالم من ألوان العلم والمعرفة، وقد صاير آباؤنا بهذا التراث أحقاب الزمن، وكان

(١) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر» سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩ م.

(٢) من مقدمة كتاب «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤ م.

(٣) من كلمة ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية في بيت مري - لبنان - ٢ سبتمبر ١٩٤٧ م.

لهم في كل عصر ما يعد من ذخائر الموارث، وقد مضت علينا فترة من الزمن لم نحاول فيها أن نجدد ما درس من رسومهم، بل لقد كان كثير منا ينال من هؤلاء الآباء ويريمهم بشراً ما يرمى به إنسان، وليس هذا من سمة أهل العلم، وإنما واجب أهل العلم أن يتقبلوا من كل أحد ما رأوه حقاً وأن يبينوا منه ما رأوه خطأ، فما من أحد من الناس إلا وهو بصدد أن يؤخذ من كلامه ويترك، وإني لأشعر أن الأكثرية من المتعلمين - متعلمي هذا الجيل - أخذت في طريق البحث الصحيح، فعلى القوامين على التعليم أن يسروا لهم السبل، ويمهدوا أمامهم الطريق مخافة أن تزل أقدامهم بعد ثبوتها. وأنتم إن شاء الله فاعلون...».

وفي حديثه عن التأليف وتحقيق كتب التراث، والفارق بينهما، يضع يلك على حقيقة، نحسب الكثيرين بمنأى عن إدراكها الإدراك الصحيح:

«ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أنبهك إلى حقيقة قد تغفلها أو تتشكك فيها إذا عرضت لك، أحب أن تعلم أن الجهد الذي يبذله من يحقق كتاباً من كتب أسلافنا لا يقل عن الجهد الذي يبذله مؤلف كتاب حديث، بل أنا أجاهر بأن جهد الأول فوق جهد الثاني، وفرق بين من يعمد إلى المعارف فيختار منها ما يشاء، ثم يعبر عما اختار بالأسلوب الذي يرضاه، وبين آخر لا يسعه إلا إثبات ما بين يديه بالأسلوب الذي اختاره صاحبه منذ مئات السنين، وهو بين عبارات شوهها التحريف وغير الكثير منها تعاقب أيدي الكُتَّاب والصفافين، وأكثرهم ممن لا يتصل بالعلم من قريب أو بعيد»^(١).

ثم يطلعك على رؤيته لواحدة من قضايا العصر الساخنة:

«ونذكر لك عملنا في هذا الكتاب لتترك مقدار الجهد المضني الذي بذلناه في إخراجه على هذه الصورة التي نتمنى أن تخرج عليها الكتب العربية، بل كتب الثقافة الإسلامية عامة؛ لتقطع ألسنة الأفاكين الذين يتهمون آباءنا بقلّة الإنتاج الصحيح، وإذا اعترف أحدهم لهم ذكر في جانب اعترافه هذا أن الإنتاج محدود لا أثر فيه لشخصية المنتج، ولا يبرهان فيه على الاستقلال والحرية الفكرية، في الوقت الذي يسطو هو على إنتاجهم وعصارة أذهانهم فيحتلها وينسبها لنفسه، وهو بيمان من أن يعرف ذلك صواد الناس ودهماؤهم؛ لأنهم لا يقرؤون هذه الكتب»^(٢).

(١)، (٢) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكُتَّاب والشارح» السابق.

وهو يملك برؤية تحليلية عن واقع الأمة، وما تعانيه من عجز عن اللحاق بركب التقدم، وتَبَيُّرُ المكانة التي تلائم إمكاناتها والأمانة التي حملت إياها في مقال مجمل وإن كان جامعاً فيقول:

«مضى على الشرق الإسلامي حين من الدهر كان سيف الاستعمار مصلاً فوق رقاب أهله: يرهبهم ويخيفهم، ويستأثر دونهم بخيرات بلادهم، ويلقثهم عن السعي المثمر، ويحول بينهم وبين العمل النافع، ويحملهم على ما يرضاه لهم من الحياة الرتيبة التي لا جدَّ فيها ولا دأب. وكانت شياطين الاستعمار وأذناؤه الذين يجلبهم من نفايات الأمم وأرأذلها يجوسون خلال ديارهم ويخالطونهم ويتوددون إليهم، وقد يتملقونهم، وليس في نفوسهم من الود والملك شيء، ولكن ليخدعهم عن أنفسهم وليستجلبوا إقبالهم عليهم واطمئنانهم لهم، فلا يزالون يختلونهم ويغررون بهم حتى إذا رأوا أن قد جازت حيلهم أخذوا يزينون لهم التواكل والخضوع، ثم أخذوا يزهدونهم في تقاليدهم ومقدساتهم، ثم أخذوا يشككونهم في معتقداتهم ويزعمون لهم أن هذه التقاليد والمقدسات والمعتقدات السبب الأول في تخلفهم وضعفهم، وتحكم الأجنبي فيهم، ثم أخذوا يلوحون لهم بحضارة الغرب وتقدمه وقوته، فإذا استشرفت أنفسهم شيء من هذه الحضارة جلبوا لهم منها البهرج الزائف وما يكون سبباً قريباً للانحلال والتخاذل، والاستعمار من ورائهم يفرهم ويشجعهم ويحميهم إن جدَّ ما يستوجب الحماية، وكان من أهم ما يعني الاستعمار وشياطين الاستعمار وأذناؤه الاستعمار أن يقطعوا الصلة التي تربط الشرق بماضيه المشرق المنير، وأن يحولوا بينه وبين التطلع إلى حضارته التي أضاعت العالم كله يوم كانت قيادة العالم في أيدي أهل الشرق، ويوم كانت قيادة العالم في أيدي العرب من أهل الشرق خاصة، ذلك لأنهم يعلمون أن الشرق الإسلامي - والعرب منه خاصة - إن تلفتوا إلى هذا الماضي المجيد رأوا إشرافه وبهائه فتأقت أنفسهم إلى العودة إليه، وقد يعملون على إعادته، وحيث لا يكون لبقاء الاستعمار بينهم مجال، ويعلمون - مع ذلك أنه ما من أمة انقطعت صلة ما بين حاضرها وماضيها - وبخاصة إذا كان هذا الماضي مشرقاً مجيداً - إلا صار أمرها إلى فناء.

وطال على الشرق هذا الليل البهيم حتى نال الاستعمار بعض أمانته، بالإرهاب والجبروت حيناً، وبالخدعة والمكر والدماس حيناً آخر، فإذا وحلة الشرق تنفتحت، وإذا

كل قطعة من هذا الفتات دولة، وإذا بأس هذه الدول بينهم شديد وإذا الجفاء والبغيضة يحلان محل الإلاف والوحدة، وإذا مجدهم التليد وحضارتهم الرفيعة وتاريخ هذه الحضارة وعلومها ورجالها في زوايا النسيان، وقد أخذهم بريق من حضارة الغرب يفتن أبصارهم، بريق ليس هو بالنور الساطع الذي يولد غياهب الظلام، ولا هو بالنور الذي يعقبه ضوء يتشتر في الأفق فإذا الناس يسرون فيه آمنين، ولكنه يشبه بريق السراب الخادع الذي تراه فتحسبه شيئاً فإذا جتته لم تجده شيئاً، وخدعهم هذا البريق عن حضارتهم وتاريخها وعلومها ولم ينالوا به شيئاً ذا بال من حضارة الغرب وعلومها ذات الأثر الفعال في بناء الأمم وتجديدها وبعث الحياة في أوصالها، وإذا المتعلمون والمثقفون من أبناء هذه البلاد التي كانت مبعث العلم والثقافة أقلية قليلة بقدر ما يحتاج إليه المستعمر في وظائف الدولة التي يزهد رجاله في تقلدها، وإذا عُلِمَ هذه الأقلية وثقافتها ضئيلان بقدر ما يجعلها آلات يديرها الاستعمار ويحركها في أهواله، تسير إذا أراد أن تسير، وتقف كلما أراد لها الوقوف.

ولأمر أراداه الله، ولم تكن للاستعمار فيه يد، بقي معدن هذه البلاد وأهلها سليماً نقياً صالحاً للعمل إذا نقض عنه الغبار وأزيل ما علق به من الصلابة وجلي جلاء يعيد له أصالته ونفاسته، وبقي - مع ذلك - من أهل البلاد جماعة لم تلن قناتهم، ولم تحطم أعوادهم ولم تفتّر عزائمهم ولم يخدعهم ذلك البريق، ولكنهم تطامنوا للعاصفة الهوجاء وقبعا في أماكنهم - لا ضعفاً ولا استكانة، ولا رهبة ولا خوفاً، ولا رضاً بما عليه الناس من حولهم - ليعدوا أنفسهم وليهتوا الجو الصالح، وليبصروا قومهم في حذر وترقب حتى إذا اكتمل الوعي وجاء وعد الانتفاضة هبوا فإذا الناس يهبون معهم من كل جانب، وإذا معدن الشرق الأصيل الكريم يظهر على حقيقته، وإذا أبناء الشرق جميعاً يتقدمون للعمل ويتظنون التوجيه، وإذا الاستعمار يتخاذل ويستخذي ويتضائل ثم إذا هو يضع عصاه على كتفه ويحاول النجاء.

وتلفت المصلحون وينظرون فيما يعيدهم أمة قوية حية ناهضة عزيزة مرهوبة الجانب فيجدون أن لا مناص لهم من العودة إلى الماضي المجيد يصلون به حاضرهم ويننون عليه مستقبلهم، الماضي المجيد بوحدته التي تصمد وتعاون وتتساند وتتكافل ويكون معها الجميع كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر

والحمى، وبحضارته التي بهرت أنظار العالم ولم تبخل على أحد بشيء منها، ولم تحاول التفرير بأحد ولا استغلاله ولا الاستعلاء عليه، ولم تدع لنفسها ما ليس لها، ولا زيفت التاريخ وغضت من حضارات سبقتها واقتبست هي منها، لأنها غنية بمفاخرها وأمجادها، فليست بها حاجة أن تسلب أمجاد غيرها ولا مفاخرهم، ولأنها حضارة بنيت على مكارم الأخلاق واحترام المثل العليا، وليس من مكارم الأخلاق ولا من احترام المثل العليا أن تنسب لنفسها ما هو من صنيع غيرها.

ثم يضيف:

«وقد أظهر ناشر هذا الكتاب من البراعة والمخلق في اختياره، في هذه الفترة التي نجتازها اليوم، ما هو خليق بالتقدير والثناء، فنحن في حاجة ماسة إلى نظرة فاحصة في تشريعاتنا في السماء والأموال والأحوال الشخصية، ونحن في حاجة ماسة إلى أن يطلع أهل الرأي منا على آراء الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة في ذلك كله، ونحن في حاجة ماسة إلى أن نظهرهم على الآفاق الواسعة والآراء الناضجة المؤسسة على سعة الاطلاع ونفاذ البصيرة وبراعة العرض وحسن الترجيح، وقد تكفل هذا الكتاب - على صغر حجمه - بالكثير من ذلك»^(١).

والحديث عن تحقيق كتب التراث قد يمتد ما شاء الله له أن يمتد دون أن نوفيهِ حقه من التمام، وإلى ما لا يتسع له المقال، وإنما تبقى نقطة نكتفي بالإشارة إليها، فإن بعضاً من المتسبين إلى العلم أو العاملين في تحقيق التراث قد يعمد إلى الانتقاص من قدر الرجل وقيمة جهده وعمله، أنه - من ملهيم - لا يوافق عمل المستشرقين، ولا يجري على سنن المنهجية التي ادعوا لها أنفسهم، تقليلاً للمستشرقين، وحسبك أن نحيلك إلى نغف من أقوال السلف الصالح، ففيها الغناء عن كثير مما ينبغي قوله في ذلك المقال، يقول التاج السبكي في طبقاته: «قد عرفناك أن الجارج لا يقبل منه الجرح - وإن فسره - في حق من غلبت طاعته على معاصيه، ومادحوه على ذميه، ومزكوه على جارجيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثله من تعصب ملهبي، أو منافسة دينوية، كما يكون بين النظراء، وغير ذلك، وحينئذ فلا يلغى إلى كلام الثوري وغيره في أبي حنيفة، وابن أبي

(١) من مقدمة كتاب «الطرق الحكمية» لابن قيم الجوزية.

ذنب وغيره في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح، ونحوه، ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون.

ويقول الحافظ الذهبي في ميزانه: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبا به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعنادة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت عصراً من أعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كرايس» اهـ.

«ويمثل الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد فلسفة لغوية لها منهجها ودقتها وعمقها، فهو يرى ضرورة تربية الحس اللغوي ليتهي بصاحبه إلى النوق الأدبي، ويبدأ بالكلمة ليتهي إلى الأسلوب فالأدب نفسه، ودور الكلمة في الأدب دور كبير، وأثرها في بناء العمل الأدبي ضخمة وجليل.

والأستاذ محمد محيي الدين يقف دائماً في مجال الريادة؛ فهو أول من فكر في تأليف كتب دينية مزدانة بالصور للأطفال، فألف خمسة أجزاء اثنين للبنين واثنين للبنات وكتاباً مشتركاً، وقد ذاعت هذه الكتب آنذاك، حتى كان المرحوم الدكتور عبد الوهاب عزام يذكر أنه شاهد ترجمات لها بالتركية والفارسية.

وهو أول من عني بكتب التراث وتحقيقها تحقيقاً علمياً دقيقاً، مما يتجلى لنا فيما حققه من أمهات كتب التراث في الأدب والنقد والبلاغة واللغة والنحو والصرف، ولذلك يعد بحق شيخ العلماء المحققين.

وهو أشهر شارح ومفسر لكتب القدماء في مختلف فنون العلم، وقد سهل بذلك على الجيل المعاصر قراءة هذه المصادر، والإفادة منها، والاعتراف من بحرهما، وقد اختارت مؤسسة «بريل» في هولندا نشر شرحه على ابن عقيل بالحروف البارزة ليقرأه المكثفون. ونحن نشكر لها هذا العمل العلمي والإنساني معاً.

من كتب التراث التي شرحها شرحاً وافياً، وذلك صعوباتها للباحثين والدارسين وأضاف إليها الكثير من الدراسات:

- شرحه للمقدمة الأجرومية الذي خرج بعنوان «التحفة السنية» وظل إلى اليوم يدرس في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي.

- كتاب تنقيح الأزهريه.
- شرحه على قطر الندى لابن هشام.
- شرحه على شرح شعور الذهب لابن هشام.
- شرحه على شرح ابن عقيل في أربعة أجزاء.
- شرحه على أوضح المسالك لابن هشام في أربعة أجزاء.
- شرحه على المفصل للزمخشري.
- شرحه على شرح الأسموني في أربعة أجزاء.
- وشرحه على كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري في جزئين ويدرسه المستشرق الفرنسي «بلاشير» لطلابه في «السوربون» مؤثراً إياه على الطبعة الأوروبية وشرحه.
- وشرحه على متن التلخيص في البلاغة^(١).

ومن أمهات كتب التراث التي حققها تحقيقاً علمياً دقيقاً، وعني فيها عناية فائقة بتقويم النص، وضبط مشكله، وشرح غريبه؛ شملت كل الفنون والعلوم: النحو واللغة والأدب والبلاغة والتاريخ والجغرافيا والحديث وأصول الحديث والفقه وأصول الفقه والتوحيد والمنطق:

شرح شافية ابن الحاجب - المختار من صحاح اللغة (معجم) بالاشتراك مع عبد اللطيف السبكي - أدب الكاتب لابن قتيبة (مشروحاً) - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير - العملة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق - يتيمة الدهر وعصرة أهل العصر للثعالبي - زهر الآداب للمحصري - نهج البلاغة للشيخ الرضي - مجمع الأمثال للميداني - مغني اللبيب لابن هشام - المولدة بين أبي تمام والبحري للآمدي - معاهد التصحيح على شواهد التلخيص للعباسي - جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر - شرح ديوان الحماسة للتبريزي - شرح القصائد العشر للتبريزي - شرح المعلمات السبع للزوزني - أبو الطيب المتتي ما له وما عليه - شرح مقامات بلنح الزمان الهمذاني - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة - شرح ديوان الشريف الرضي (صدر منه الجزء الأول) - شرح ديوان أبي تمام (صدر منه الجزء الأول ووافته المنية قبل إتمام باقي الأجزاء) - فح

(١) من قراة جامعة الأزهر السابق.

الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري - وفيات الأعيان لابن خلكان - فوات الوفيات لابن شاعر - تاريخ الخلفاء للسيوطي - مروج الذهب للمسعودي - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعلمي - سيرة النبي ﷺ لابن هشام - وفاة الوفا بأخبار دار المصطفى للمسعودي - سنن أبي داود - الترفيب والترهيب للمنذري - شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني - شرحه لكتاب نور الإيضاح (في الفقه الحنفي) المسمى سبيل الفلاح - الباب في شرح الكتاب للميداني - الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني - بدائع الصنائع للكاساني - فتح المبدئي بشرح مختصر الزبيدي - الموافقات للشاطبي - منهاج الوصول في معرفة علم الأصول - المسودة في أصول الفقه لآل تيمية - شرح الرحبية - الشرح الصغير للميداني - الاختيار لتعليل المختار للموصلي - كفاية الطالب الرباني - رحمة الأمة في اختلاف الأئمة - شرح السراجية - المسامرة بشرح المسامرة - روضة العقلاء ونزهة الفضلاء للبستي - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول لابن تيمية - الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية - إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم - الحاوي للفتاوى للسيوطي - الداء والدواء لابن القيم - مقالات الإسلاميين للأشعري - الفرق بين الفرق للبغدادلي - رسالة التوحيد لمحمد عبده - شرح جوهرية التوحيد للقاني - شرح السلم للملوي (في علم المنطق) - رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة.

وله «دراسات أدبية ولغوية وإسلامية ألفها، وكانت مثلاً لرصانة العلماء، وعمق البحث، ودقة التأليف، ومنها»:

- دراسة كبيرة عن المتنبي ونقد شعره نشرت تباعاً في مجلة الأزهر وتعد من أهم المراجع عن أبي الطيب وشعره.

- دروس التصريف، وهو كتاب مشهور لم يؤلف مثله حقاً ويعد مكملاً لمنهج القدماء في دراسة الأفعال، وطبع عدة طبعات، وكان مرجعاً علمياً للأساتذة والطلبة في كليات اللغة ودار العلوم والآداب.

- أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية - المعاملات الشرعية - أصول الفقه - الأحوال الشخصية [أثنى عليه أحد كبار العلماء وأفاضلهم ثناء بليغاً وعده أفضل ما صنف في هذا الموضوع بين كتب السلف والخلف]، وهي كتب أربعة مشهورة كانت تدرس في كليات

الحقوق وأصول الدين وفي مدرسة الحقوق العليا بالخرطوم وطبعت مراراً^(١).

(فماذا عسى أن يقول المتصرف في مجهود مجمع كامل قام به فردٌ واحد! فأني زمنٍ اتَّسع؟ وأي نوم سلب؟ وأي راحةٍ قضيتُ عليها؟ حتى وقف الرجل على صرحه العلمي الشامخ ليقول للناس بلسان الحال: هاؤم اقرؤوا كتابيه، وقد قرأ الناس فوجدوا الخير الهاطل والنفع الجزيل). هكلا عقب الأستاذ الدكتور إبراهيم رجب البيومي بعد سرده لمجموعة من الكتب التي ألفها وأخرجها العلامة الراحل، وله في ترجمته عن العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد والتي أودعها كتابه القيم «النهضة الإسلامية في سير اعلامها المعاصرين» آراء سليمة وصادقة أورثنا أطرافاً منها، وهو يقول أيضاً:

«وللأستاذ مقدمات علمية رافعة، تدل على أنه باحث جيد، لو تفرغ للتأليف الخالص لأبدع الكثير، وأشير إلى مقدمتين رائعتين هما مقدمته لكتاب «مقالات الإسلاميين» للأشعري، ومقدمته لكتاب «تهذيب السعد» حيث ألَّم في الأولى بتاريخ دقيق لعلم الكلام منذ بدت أصوله حتى اكتمل وتشعب وتعددت فرقه بعد الأشعري، في وضوح خالص يدل على صحة الفهم، وصدق الاستنباط، كما ألَّم في المقدمة الثانية بتاريخ علم البلاغة في دقة حصيفة، وقد كتب هذا التاريخ المستوعب قبل أن تظهر الكتب المستقلة بتاريخ هذا الفن فكان ذا سبق جلي، وله في مقدمة نهج البلاغة استيعاب جيد، واستشفاف بصير^(٢).

وقال عن كتابة السير والتراجم:

«وكنتم أتمنى أن يتفرغ الأستاذ محيي الدين لكتابة تراجم عن معاصريه، إذ كان يعرف من أحوال أساتذته وزملائه وأعيان عصره ما يملأ صحائف ذات أجزاء، وما جاء في مجلس ذكرٍ لعالم من العلماء إلا أفاض الشيخ میناً نشأته وبلدته ومناصبه العلمية، ومواقفه الدراسية التي كان يقوم بإلقائها، وما صادفه في حياته من صعود وهبوط، وما تركه من بحوث ومقالات، وما أذاعه في الجمعيات والمساجد من محاضرات، وكل ذلك تاريخ حافل طواه الأستاذ في صدره، وأذكر أن مجلة الكاتب حين صدورها عن دار المعارف

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

(٢) تحت الطبع كتاب «مقدمات في نشأة العلوم العربية والإسلامية للعلامة الراحل وهو يضم المقدمتين المشار إليهما بالإشارة إلى الملحق غيرهما.

طلبت منه ترجمة وافية للأستاذ الأكبر الإمام المراغي لتتشر في عددها الأول، فنهض الأستاذ لساعته فكتبها دون احتياج إلى مراجعة، وكانت أول ما كتب في تاريخ الإمام الراحل، فليته وجد من محرري المجلات مَنْ يحملونه على متابعة هذا النمط من التاريخ، ليكون أحد شهود العصر بما سجل من وقائع، وروى من أنباء.

ثم يضيف:

«وفي الأعداد الأخيرة من مجلة مجمع اللغة العربية بمصر صفحات مشرقة بأرائه: محاضرة ومناقشة وتعقيباً وتكريماً وتأييماً، وكلها مواد مشمرة تضاف إلى تراثه الحافل، كما أن سجلات لجنة الفتوى تجمع من آرائه الثاقبة، وأحكامه الصائبة ما يهيئ المجال لدراسة جهوده العلمية دراسة مستوعبة، وما بالقليل عليه أن ينهض باحث جاد لدراسة حياته الإنسانية وجهوده العلمية فيروي غلة المتطلعين ويقضي حق العلماء العاملين»^(١).



(١) قام أحد الباحثين العرب بإعداد رسالة عن تأثير العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد في الدراسات النحوية لتقديمها لنيل درجة الماجستير من جامعة طرابلس - ليبيا، ولم نطلع على البحث بعد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، جمال الْمُتَصَدِّقِينَ، وتاجُ القُرَّاء، تَذَكُّرَةُ أَبِي
عمرو، وسيبويه، وَالْقُرَّاء؛ أَبُو مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ،
فَسَحَّ اللَّهُ فِي قُبُورِهِ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَافِعِ الدَّرَجَاتِ لِمَنْ أَنْخَفَضَ لَجَلَالِهِ، وَفَاتِحِ الْبَرَكَاتِ لِمَنْ انْتَصَبَ لِشُكْرِ
إِفْضَالِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ مَدَّتْ عَلَيْهِ الْفَصَاحَةُ رِوَاqَهَا^(١)، وَشَدَّتْ بِهِ الْبَلَاغَةُ
نِطَاقَهَا^(٢)، الْمَبْعُوثُ بِالْآيَاتِ الْبَاهِرَةِ وَالْمُحْجَجِ، الْمُتَزَلُّ عَلَيْهِ قِرَآنٌ عَزِيْزٌ غَيْرُ ذِي عِوَجٍ،
وَعَلَى آلِهِ الْهَادِيْنَ، وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ شَادُوا الدِّينَ، وَشَرَفَ وَكَرَّم.

وبعد، فهذه نُكْتُ حَرَزُهَا عَلَى مَقْدَمَتِي السُّمَمَاءِ بِ «قَطْرِ النَّدَى، وَبِلِّ الصَّدَى» رَافِعَةً
لِحِجَابِهَا، كَأَثِيقَةٍ لِيَقَابِهَا، مَكْمَلَةً لَشَوَاهِدِهَا، مُتَمِّمَةً لِقَوْلِهَا، كَافِيَةً لِمَنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا،
وَافِيَةً بِغِيَةِ مَنْ جَنَحَ^(٣) مِنْ طُلَّابِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَيْهَا.

وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَتَّقَعَ بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا، وَأَنْ يُذَلِّلَ لَنَا طُرُقَ الْخَيْرَاتِ وَسُبُلَهَا؛
إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، زَوُوفٌ رَجِيمٌ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ^(٤).

ص - الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

(١) الرواق - بكسر الراء، بزة الكتاب - أصله بيت كالقسطاط، وقيل: هو سقف في مقدم البيت.

(٢) الطاق - بكسر النون - ما يشد به الوسط كالجزم، وقيل: شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها عليها فتسرل الأعلى
على الأسفل إلى الأرض، وليس له حجة ولا نيق (الموضع المتسع منه) ولا ساقان، وجمعه نطق بزة كتب.

(٣) البخية: الحاجة والطلب، وجنح: مال.

(٤) أُنِيبُ: أرجع.

ش - تُطْلَقُ الكلمة في اللغة على الْجَمَلِ المفيدة^(١)، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾^(٢) إشارة إلى قوله: ﴿زَبَّ أَرْجُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾^(٣)، وفي الاصطلاح على القول المفرد.

والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى: كَرَجُلٍ، وَفَرَسٍ.

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف^(٤): سواء دل على معنى: كزيد، أو لم يدل ككَنْزٍ - مقلوب زَيْدٍ - وقد تبين أنَّ كل قولٍ لفظ ولا ينعكس^(٥).

والمراد بالمفرد: ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ معناه، وذلك نحو «زيد»؛ فإن أجزاءه - وهي: الزاي، والياء، والدال - إذا أُفْرِدَتْ لا تُدَلُّ على شيء مما يدلُّ هو عليه، بخلاف قولك «عَلَامٌ زَيْدٌ» فإنَّ كَلَامًا من جُزْئيه - وهما: الغلام، وزيد - دالٌّ على جُزءٍ معناه؛ فهذا يسمى مركباً، لا مفرداً.

فإن قلت: فلم لا اشترطت في الكلمة الوضْع، كما اشترطت من قال: الكلمة لفظٌ وضِعَ لمعنى مفرد؟

قلت: إنما احتاجوا إلى ذلك لأَخْلِجُمُ اللفظَ جُزْئاً للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع، ومُهمِّلٍ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضْع، ولما أَخْذَلْتُ القولَ جُزْئاً للكلمة - وهو خاصٌّ بالموضوع^(٦) - أغناني ذلك عن اشتراط الوضْع.

(١) في نسخة «على الجملة المفيدة».

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة المؤمنين.

(٣) من الآية ٩٩ و ١٠٠ من سورة المؤمنين، وتفسير هذه الآية قوله تعالى «وَوَسَّيْتُ كَلِمَةً يَكُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» وقوله سبحانه «وَجِئْتُكُمْ بِكَلِمَةٍ إلهي، وكلمة الذين كفروا السفلى» وإطلاق لفظ الكلمة على الجملة أو الجمل مجاز مرسل علاقته الجزئية والكلية.

(٤) يقال للحروف التي تتألف الكلمة منها «حروف المياني» وهي بخلاف حروف المعاني؛ فإنها تطلق على ما يقابل الأسماء والأفعال، كحروف الجر، وحروف العطف، وحروف التثنية، وحروف الاستثناء، وحروف النفي، وحروف التنبيه، ونحو ذلك، أي الحروف التي لكل واحد منها معنى، ولهذا تجعلهم يقولون في تقسيم الكلمة «وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى» أي دل على معنى.

(٥) يعني أنه ليس كل لفظ قولاً؛ لأن ما لا يدل على معنى كليز يسمى لفظاً، ولا يسمى قولاً.

(٦) قد يقال «إن القول قد يطلق على الرأي وقد يطلق على الاعتقاد أيضاً» فالجواب أن إطلاق القول على اللفظ الموضوع إطلاق حقيقي، وأما إطلاقه على الرأي أو على الاعتقاد فهو إطلاق مجازي، والألفاظ التي تذكر في التصريفات إنما تحمل على معانيها الحقيقية.

فإن قلت: قَلِمَ عَنَلَّتْ عن اللفظ إلى القول؟

قلت: لأن اللفظ جِنْسٌ بعيدٌ؛ لا تطلقه على الْمُهْمَلِ والمُسْتَعْمَلِ، كما ذكرنا، والقول جِنْسٌ قريبٌ؛ لا خصاصه بالمُسْتَعْمَلِ، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود مَوِيبٌ عند أهل النظر.



صـ. وَهِيَ: اَنْسَمَ، وَفَعَلَ، وَخَرَفَ.

شـ. لما ذكرتُ حَدَّ الكلمة، يَبَيِّنُ أنها جِنْسٌ تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرَفُ؛ والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء^(١)؛ فإن علماء هذا الفن تَبَعُوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان^(٢) تَمَّ نَوْعٌ رَابِعٌ لَعَرَّضُوا على شيء منه.



صـ. فأما الاسمُ فَيَعْرِفُ: بِأَلِّ كَالرَّجُلِ، وَبِالتَّوِينِ كَرَجُلٍ، وَبِالحَلِيبِ عَنهُ كَتَأْ صَرْنَتْ.

شـ. لما يَبَيِّنُ ما انحصرت فيه أنواعُ الكلمة الثلاثة، شَرَعْتُ في بيان ما يتميز به كُلُّ واحدٍ منها عن قَسِيمَتَيْهِ؛ لتَمَّ فائدة ما ذكرته، فذكرت للاسم ثلاثَ علاماتٍ^(٣):

(١) وأيضاً فالكلمة إما ألا تدل على معنى في نفسها بل يكون معناها في غيرها، وإما أن تدل على معنى في نفسها، والأول الحرف، والثاني إما أن يكون الزمن جزءاً من معناها، وإما لا، الأول الفعل والثاني الاسم، والدليل الذي ذكره المؤلف على انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة استقرائي؛ فيسمى الحصر بالنسبة إليه «الحصر الاستقرائي» والدليل الذي ذكرناه للملك عقلي، وعليه يسمى الحصر «الحصر العقلي».

(٢) في نسخة «لو كان» يالفه مكان الواو.

(٣) فإن قلت: كان الأولى في تمييز كل واحد عن أخوه أن يذكر تعريفه ويحده بالحد الذي أسبغ النحاة عليه، لأن الحد أهم فائدة وأشدّ تحقيقاً لكونه مطروحاً متمكناً.

فالجواب عن ذلك أنه قصد التسهيل على المبتدئين فذكر لهم ما لا يكاد يخفى على أحد منهم: وهو العلامات.

- (١) علامة من أوله، وهي الألف واللام^(١)، كالفرس، والغلام.
- (٢) وعلامة من آخره، وهي التتوين، وهو «نُونٌ زائدة»، ساكنةٌ، تَلْحَقُ الْآخِرَ لِفْظًا، لَا خَطَأً، لغير توكيدٍ نحو: «زَيْدٌ، وَزَجَلٌ، وَصَبٌّ، وَجِيكِلٌ، وَمُسْلِمَاتٌ» فهذه وما أشبهها أسماء؛ بدليل وجود التتوين في آخرها.
- (٣) وعلامة معنوية، وهي الحليث عنه كـ «قَامَ زَيْدٌ»، فزيد: اسم؛ لأنك حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقيام، وهذه العلامة أَفْعُ العلامات المذكورة للاسم، وبها اسْتَدِلُّ على اسمية التاء في «صَرْنَتْ» ألا ترى أنها لا تقبل «أل» ولا يلحقها التتوين، ولا غَيْرُهَا من العلامات التي تُذَكِّرُ للاسم، سوى الحليث عنها فقط.



ص- وَهُوَ صَرْنَانٌ: مُعَرَّبٌ، وَهُوَ: مَا يَتَّخِذُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَائِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ: كَزَيْدٍ، وَمَتْنِيٍّ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ: كَهَؤُلَاءِ فِي لُزُومِ الْكَسْرِ، وَكَذَلِكَ خَلَمٌ، وَأَمْسٌ، فِي لَفْعِ الْحِجَازِيِّينَ، وَكَأَحَدِ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ، وَكَقَبْلٍ وَيَعْدُ وَأَخَوَاتِيهَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ، إِذَا حُلِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنَوِيَ مَعْنَاهُ، وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ السُّكُونِ، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ.

ش- لما قَرَعْتُ من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عَقَبْتُ ذلك ببيان انقسابه إلى مُعَرَّبٍ، وَمَتْنِيٍّ، وَقَدَّمْتُ الْمُعَرَّبَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَأَخَّرْتُ الْمَتْنِيَّ لِأَنَّهُ الْفُرْعُ.

وَذَكَرْتُ أَنَّ الْمُعَرَّبَ^(٢) هُوَ مَا يَتَّخِذُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَامِلِ «كَزَيْدٍ،

(١) كان الأولى أن يعبر بدل قوله «أل» أو «الألف واللام» بأن يقول «بأداة التعريف» فإن كلمة أداة التعريف أكثر شمولاً، لأن النحاة يختلفون في أداة التعريف؛ فمنهم من يقول: الألف واللام جميعهما هما أداة التعريف، ومنهم من يقول: أداة التعريف هي اللام وحدها، وأيضاً فإن أداة التعريف عند جدير هي «أم» وسيأتي في كلامه بيان أن «أم» الحميرية مثل آل، ولو قال «بأداة التعريف» لشمّل ذلك كله.

(٢) كان ينبغي أن يقدم بيان الإعراب والبناء على بيان المعرب والمبني، لأن المعرب مأخوذ ومشتق من الإعراب، والمبني مأخوذ ومشتق من البناء، ومعركة المشتق متوقفة على معرفة ما منه الاشتقاق، والإعراب يطلق في اللغة على واحد من ثلاثة معان: البيان، والتثنية، والتحسين، ومن الأول تقول: «أعرب فلان عما في نفسه» أي أبان، ومن الثاني قولهم: «عربت معلة البحر» أي فسدت، «وأعربت أنا» أي أسلستها، ومن الثالث قولهم: «جارية عروبة» أو «عروية» أي حسنة، والإعراب في اصطلاح النحاة أثر ظاهر أو مقدر يجعله العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلة آخرها وستذكر تعريف البناء فيما يلي قريباً عند ذكر المبني.

تقول: «جَاءَتِي زَيْدٌ»، و «رَأَيْتُ زَيْدًا» و «مَرَّزْتُ زَيْدِي»، ألا ترى أن آخر «زيد» تَغْيِير بالضمة، والفتحة، والكسرة، بسبب ما دَخَلَ عليه من «جاءني»، و «رأيت»، والباء، فلو كان التغير في غير الآخر لم يكن إعراباً، كقولك في «فُلْسٍ» إذا صغرت «فُلَيْسٍ»، وإذا كَسَرْتَهُ (١) «أَفْلَسٌ»، و «فُلُوسٌ»، وكذا لو كان التغير في الآخر، ولكنه ليس بسبب العوامل، كقولك: «جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ»؛ فإنه يجوز أن تقول: «حَيْثُ» بالضم، و «حَيْثُ» بالفتح، و «حَيْثُ» بالكسر، إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل، ألا ترى أن العامل واحد، وهو «جَلَسَ» وقد وُجِدَ معه التغير المذكور؟



ولما فَرَعْتُ من ذكر المعرب ذَكَرْتُ المَبْنِيَّ (٢)، وأنه «الذي يلزم طريقة واحدة، ولا يتغير آخره بسبب ما يَدْخُلُ عليه»، ثم قسمته إلى أربعة أقسام: مبني على الكسر، ومبني على الفتح، ومبني على الضم، ومبني على السكون.

ثم قسمْتُ المَبْنِيَّ على الكسر إلى قسمين:

- (١) قسم مُتَقَيِّ على، وهو «هَؤُلَاءِ» فإن جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال.
 - (٢) وقسم مُخْتَلَفٍ فيه، وهو «حَدَّامٌ»، و «قَطَّامٌ»، ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن «فَعَالِيَةٍ»، و «أَمْسِي» إذا أُرِدَتْ به اليوم الذي قبل يَوْمِكَ.
- فأما باب «حَدَّامٌ» ونحوه: فأهْلُ الحِجَاز يَتَنَوْنَهُ على الكسر مُطْلَقاً (٣)؛ فيقولون: جَاءَتْنِي حَدَّامٌ، و «رَأَيْتُ حَدَّامًا»، و «مَرَّزْتُ بِحَدَّامٍ»، وعلى ذَلِكَ جاء قول الشاعر:

(١) كسره: يعني جمعه جمع تكسير.

(٢) وأما البناء فمعناه لغة: وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت، ومعناه في اصطلاح النحاة ما جاء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب: من حركة أو حرف أو سكون أو حلف، وليس حكاية أو إتباعاً أو تقلداً أو تخلصاً من ساكتين.

(٣) يريد من الإطلاق هنا أن يقول: سواء أكان آخر الاسم الذي على هذه الزنة راء كالأهمل التي ذكرها المؤلف (في ص ٣٦) ومثل «جمارة» اسم للضيح، و «قطار» اسم للينة، و «قوار» اسم لامرأة الفزدق الشاعر، أم لم يكن آخره راء مثل «حلم»، و «قطام»، و «قاش»، و «قطاف»، - أسماء نساء، ومثل «دواب» اسم بلد، ومثل «سجاح» اسم للكتابة التي ادهت النيرة، و «سكاب» اسم لقوس، وفيها يقول الشاعر:

بَيْتُ اللَّحْرِ إِذْ سَكَبَ جَلَقٌ نَفْسِي لَا يُعَاوُ وَلَا يُبَاغُ

١- فَلَوْلَا الْمُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيَالِي لَمَّا تَرَكَ الْقَطَا طَيْبَ الْمَنَامِ

إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ

فذكرها في البيت مرتين مكسورة، مع أنها فاعل.

وافترقت بثو تميم فرقتين؛ فبعضهم يُعَرِّبُ ذلك كُلُّهُ: بالضم رفعاً^(١)، وبالفتح نصباً

١- البيتان قيل: إنهما لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية. والصواب كما في اللسان (مادة رقت) أنهمما للميم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام امرأته وقبها يقولهما، والبيت الثاني من شواهد ابن عقيل (رقم ١٦) واستشهد به الأشموني في باب ما لا يتصرف، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨٢) وفي كتابه شلور الذهب (رقم ٣٨) وأنشده قبلهم ابن جني في الخصائص (٥٦٩/١).

واللفظة «المزجعات» جمع مزجعة، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج، وهو الإقلاق «القطا» طائر يشبه الحمام «المنام» النوم «قالت» فعل ماضٍ من القول «حذام» اسم امرأة الشاعر كما عرفت «صدقوها» اتسبوا للصدق، ولا ترموها بالكذب.

المعنى هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا أنه القول المعتمد به الذي لا يصح خلافه، فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث حرف لا محل له من الإعراب «حذام» فاعل بقال، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، صدقوا: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، وها: مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية، وكانت الجملة لا محل لها لأن إذا أداة شرط غير عاملة جزماً «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «حذام» فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والمائد ضمير محذوف منصوب بقال، وتقدير الكلام: فإن القول هو الذي قالته حذام.

الشاهد فيه: قوله «حذام» في الموضعين؛ فإن الرواية فيها بكسر الميم بليل القوافي في الكلمة الثانية، وهي فاعل الموضعين جميعاً، ونحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكون مرفوعاً، فلما لم يكن هنا مرفوعاً في اللفظ جزماً بأنه مرفوع في المحل، وهذا معنى كونه مبيّناً، وهذه لغة الحجازيين؛ وخالفهم بنو تميم، وتقصيل مقالتهم في الشرح.

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو شاعر من بني تميم:

تَوَيْتُ نَفَاةً أَلْحَسِي لَمَّا حَقَّتْ نَيْسِي مُطَلَّغَةً نَوَائِزَ

وَجَزَأٌ؛ يَقُولُ «جَاءَتْنِي حَلَامٌ» بِالضَّمِّ، وَرَأَيْتُ حَلَامًا، وَمَرَزْتُ بِحَدَامٍ؛ بِالْفَتْحِ، وَأَكْثَرُهُمْ يُفَصِّلُ بَيْنَ مَا كَانَ آخِرُهُ رَاءً - كَوَيْلًا: اسْمُ لَقِيْلَةٍ، وَحَضْبَارٍ: اسْمٌ لَكَوْكَبٍ، وَسَفَارٍ: اسْمٌ لِمَاءٍ - فَيُنْبِئُهُ عَلَى الْكَسْرِ، كَالْحِجَازِيِّينَ^(١) وَمَا لَيْسَ آخِرُهُ رَاءً - كَحَلَامٍ، وَقَطَامٍ - فَيُغْرِبُهُ إِعْرَابٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(٢).

وَأَمَّا «أَمْسٍ» إِذَا أَرَدْتَ بِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ، فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَشْتَوْنَهُ عَلَى الْكَسْرِ؛ يَقُولُونَ: «مَضَى أَمْسٍ، وَاعْتَكَفْتُ أَمْسٍ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسٍ» بِالْكَسْرِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ قَالَ الشَّاعِرُ:

٢ - مَتَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطَلَّوْعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُنْمِئِي
وَطَلَّوْعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةٍ وَغُرُوبُهَا صَفْرَاءَ كَالْوَرَمِ
الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

وَلَزَّ إِلَيَّ مَلَكُوتُ يَدَيَّ وَنُفْسِي لَكُنْ إِيَّايَ يَلْقَاكَ الْخَيَّارُ

الشاهد في قوله «نوار» فإنه جاء به مرفوعاً بالقصة الظاهرة لكونه فاعل «فعلته» بدليل التقافية في البيت الثاني. (١) من ذلك قول الفرزدق معلم بن غالب - وهو من شواهد كتاب شلور اللعب للمؤلف (ش ٢٩)، واستشهد به أيضاً صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان:

مَتَى مَا تَرَدَّ يَوْمًا سَفَرًا تَجَدُّ بِهَا لَتَيْتَهُمْ يَرْوِي الْمُسْتَجِيرُ الْمُتَوَرَّا

ولذا تأملت في هذا الشاهد وفي الشاهد الذي ذكرناه قريباً ونسبناه إلى الفرزدق، أيضاً، تبين لك أمران، الأول أن بني نعيم يجيئون بما آخره راءً مبنياً على الكسر أحياناً كهذا الشاهد، ومعرّباً إعراباً مالا ينصرف أحياناً أخرى، والثاني أن الفرزدق قد استعمل في شعره هاتين اللَّغَتَيْنِ؛ وكل منهما لغة لفريق من قبيلته. (٢) والممتع له من الصرف العلمية والعدل عن فاعله عند سيوويه، والعلمية والثابت عند المبرد.

٢ - هذه الأبيات لتبع بن الأقرن، أو لأسقف نجران، وقد استشهد المؤلف في التوضيح بالشرط الأخير من هذه الأبيات في باب ما لا ينصرف (رقم ٤٨٥) وذكر الأبيات كلها في كتابه شلور اللعب (ش ٤١) وذكر اليتيم ابن منظور في لسان العرب (أ م س).

اللفظة: «البقاء» أراد به الدوام والخلود «الورس» هو الزعفران «بفصل فضله» أراد بقضائه الفاضل، أي: القاطع، فالصدر بمعنى اسم الفاعل، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف.

الصعنى: إن الخلود في هذه الدنيا ممّتع غير ممكن لأحد، والدليل على استمتاعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال، فالشمس - وهي نجم عظيم جلداً - ليست ياقية على حالة واحدة، بل يتربها التنير والأفول، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرب فيها، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران في الصفرة.

فأنسى في البيت فاعلٌ لِمَضَى، وهو مكسور كما ترى.

وافترقت بنو تميم فرقتين:

- (١) فمنهم من أعرّبه: بالضمّة رَفَعاً، وبالفَتْحة مطلقاً^(١)، فقال: مَضَى أَمْسٌ، بالضمّة، واعتكفُتْ أَمْسٌ، وما رأيتهُ مَدَّ أَمْسٌ، بالفتح، قال الشاعر:

ثم يقول: أنا أعلم ما يحصل في رثي الحاضر لأنني شاهد له، وقد أحال على أن أصنع شيئاً، ولكن ما حدث أمس مني ومن غيري لا يمكن لي أن أريه، لأنه قد ذهب وانقطع، ومن لا حيلة له كيف يأمل الخلود؟

الإعراب: «منع» فعل ماضٍ «البقاء» مفعول به مقدم على الفاعل، منصوب بالفَتْحة الظاهرة «تقلب» فاعل منع، مرفوع بالضمّة الظاهرة، وتقلب مضاف «والشمس» مضاف إليه «وطلوعها» الواو حرف عطف، وطلوع: معطوف على تقلب، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وطلوع مضاف وما: مضاف إليه، «من» حرف جر، «حيث» ظرف مكان مبني على الفهم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بطلوع «لا» نافية «تسمي» فعل مضارع تام، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الشمس، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «وطلوعها» الواو حرف عطف، وطلوع: معطوف أيضاً على تقلب، وطلوع مضاف وما: مضاف إليه «حمر» حال من ضمير المؤنث المجرور محلاً بإضافة طلوع إليه «صافية» صفة لحمر أو حال ثانٍ «وغروبها» الواو عاطفة، وغروب: معطوف على تقلب، وغروب مضاف وما: مضاف إليه «صفر» حال من «ها» المجرور محلاً بإضافة غروب إليها «كالورس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانٍ، أو صفة لصفر «اليوم» بالرفع، مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، أو بالنصب على الظرفية الزمانية «أعلم» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ها» اسم موصول: مفعول به لأعلم، مبني على السكون في محل نصب «يجيء» فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم «به» جار ومجرور متعلق بيجيء، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو ما، وجملة أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو اليوم إذا قرأته بالرفع، وهو أجود، بل هو الصحيح الجائز.

الشاهد فيه: قوله «أس» في آخر الآيات؛ فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة الآخر؛ بدليل قوافي الآيات كلها، وهي فاعل لمضى، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنية على الكسر في محل رفع؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً: إما لفظاً، أو تقديراً، وإما محلاً.

وبناء «أس» على الكسرة هو لغة أهل الحجاز، وقد قرئ النجدة - بعد استقراء كلام أهل الحجاز وتبع استعمالهم - أنهم لا يبنون أس على الكسر إلا إذا أريد به معين، ولم يصف، ولم يعرف بال، ولم يكسر، ولم يصغر، وإن قد شرطاً من هذه الشروط الخمسة أحدها، وسر بانه عندهم أنه تضمن معنى حرف وهو «ال» المعرفة.

- (١) هو حيثل معرب إعراب ما لا يتصرف، والماتع له من الصرف العلمية والمثل عن الأسماء المعرف بال.

٢- لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَبًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلَيْنِ هَمْسًا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسًا
وَلَا لَقَيْنِ الدَّفَرِ إِلَّا تَغْسًا

٣- هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد أنشد سيويه البيت الأول منها (ج ٢ ص ٤٤)، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم الذي لا يتصرف، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نواخره، وذكره الأعلام في شرح شواهد كتاب سيويه الثاني، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشلور (ش ٤٢).

الصفة: «عجائز» جمع عجوز، وهي المرأة الطاعة في السن «السعالي» بفتح السين - جمع سعللة - بكسر السين وسكون العين - وهي الغول، وقيل: ساحرة الجن «همس» الهمس: الخفاء وعدم الظهور «لا ترك الله» لأن ضرساً يدعو عليهن يذهب أضراسهن، وقوله «ولا لقين الدفر» إلخ - دعاه عليهن أيضاً.

المعنى: يذكر أنه رأى شيئاً عجيباً في اليوم الذي قبل يومه، وقد بين هذا المعجب بأنه خمس نساء يشبهن الغيلان، ويأكلن ما في رحالهن من الطعام أكلاً خفياً، ثم دعا عليهن بأن يقطع الله جميع أضراسهن.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير: والله لقد رأيت - إلخ، وقد: حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجيباً» مفعول به لرأى وأصله صفة لموصوف محذوف، والتقدير: لقد رأيت شيئاً عجيباً، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «هذه» حرف جر «أمسا» مجرور بـ«هذه» وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا يتصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأس، والجار والمجرور متعلق برأى «عجائز» صرفه للضرورة، وهو بدل من قوله عجيباً، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «مثل» صفة لعجائز، ومثل مضاف «السعالي» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «خمساً» بدل من عجائز أو صفة له، منصوب بالفتحة الظاهرة «يأكلن» فعل مضارع، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعجائز «عما» اسم موصول: مفعول به ليأكلن، مبني على السكون في محل نصب «في» حرف جر «رحلتي» رحل: مجرور بـ«في»، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وهو ما «همساً» مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لمصدر محذوف، والتقدير: يأكلن أكلاً همساً - أي خفياً - ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «لا» حرف نفي دال على الدعاء «ترك» فعل ماض «الله» فاعل لترك «لهن» جار ومجرور متعلق بترك «ضرساً» مفعول به لترك.

الشاهد فيه: قوله «هذه أمسا» أي بكلمة «أمس» مفتوحة بـ«ل» قوافي بقية الأبيات، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو «هذه»، فذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب.

(٢) ومنهم من أعربه بالضمّة رفعاً، وَرَتَّاهُ عَلَى الْكسْرِ نَصْباً وَجِزاً.

وزعم الرَّجَّاجِيُّ أن من العرب مَنْ يبنى «أَمَس» على الفتح، وأنشد عليه قوله * مُدَّ
أَمَسًا [٣] وهو وَهْمٌ، والصُّوَابُ ما قدامناه من أنه مُعَرَّبٌ غيرُ منصوب، وزعم بعضهم أن
«أَمَسًا»^(١) في البيت فعلٌ ماضٍ، وفاعله مستتر، والتقدير: «مُدَّ أَمَسِي الْمَسَاءَ».

ولما قَرَعْتُ من ذكر المبتنى على الكسر، ذكرتُ المبتنى على الفتح، وَمَثَّلْتُه بِأَحَدِ
عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ^(٢)، نقول «جَاقَتِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَمَرَزْتُ بِأَحَدِ
عَشَرَ رَجُلًا» بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة، وكذا نقول في أخواته، إلا «اثنى عَشَرَ»
فإن الكلمة الأولى منه تمرب: بالالف رفعاً، وبالياء نصباً وجزاً، نقول: «جَاقَتِي أَثْنَا عَشَرَ
رَجُلًا، وَرَأَيْتُ أَثْنَى عَشَرَ رَجُلًا، وَمَرَزْتُ بِاِثْنَى عَشَرَ رَجُلًا».

وإنما لم أستثن هذا من إطلاق قولي «وأخواته» لأنني سأذكر - فيما بعد - أنَّ «اثنين،
واثنتين» يُعْرَبَانِ إِعْرَابَ الْمُشْتَى مطلقاً، وإن رُكِّبَا.



= والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاؤوا بها في حالة
الرفع مرفوعة بالضمّة الظاهرة مثل قول الشاعر:

أَعْتَصِمُ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ يَأْسٌ وَتَسَامَسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمَسٌ

فإن قوله «أَمَس» مرفوع بالضمّة، بدليل التقافية في آخر المصراع الأول، وهو فاعل لقوله «تضمن» ولو
كان مبنياً للزم حالة واحدة في جميع مواقع الإعراب.

(١) كان صوابه حيث أن يكتب «أَمَس» بالياء، لأن الألف الزائدة على الثلاث تكتب ياء.

(٢) أخوات «أحد عشر» هي: «اثنا عشر» و«ثلاثة عشر» إلى «تسعة عشر» في المذكر و«إحدى عشرة» و«ثلاث
عشرة» إلى «تسع عشرة» وكل هذه الأعداد المركبة مبنية الصدر والمعجز، إلا «اثنى عشر» فإن عجز هذا المركب
هو «عشر» مبني على الفتح، وأما صدره - وهو اثنا في المذكر واثنتا في المؤنث - فهو معرب بإعراب المشتى:
بالالف رفعاً، وبالياء نصباً وجزاً، نقول: «عندي اثنا عشر كتاباً» وتقول: «اثنيت اثني عشر كتاباً» أما بناء ما
بني منها فلتضمه معنى حرف من حروف المعاني وهو واو المعطف، لأن قولك: «أحد عشر» في معنى قولك
«أحد وعشر» فحلفت الواو لقصد مزج الاسمين معاً وجعلهما اسماً واحداً، وكان البناء على حركة ليعلم أن
لهذا المركب أصلاً في الإعراب وذلك قبل مزجه، وكانت الحركة فتحة للفتحة، وهكذا يسأل في كل اسم مبني
على حركة؛ لماذا بني مع أن الأصل في الاسم الإعراب؟ ولماذا بني على حركة مع أن الأصل في البناء أن
يكون على السكون؟ ولماذا كانت الحركة خصوص الفتحة أو الضمة أو الكسرة؟

ولما فَرَحْتُ من ذكر المبتني على الفتح ذَكَرْتُ المبتني على الضمِّ، ومثلته يَبْلُ، وَيَعْدُ، وأشرت إلى أن لهما أَرْبَعَ حالات:

(١) إحداها: أن يكونا مُضَافَيْنِ؛ فَيَعْرَبَانِ نَصْباً على الظرفية، أو خفضاً بِين^(١)، تقول: «جئتكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَيَعْدَهُ» فتصحبهما على الظرفية، و «مِنْ قَبْلِهِ، وَمِنْ بَعْدِهِ»، فتخفضهما بِين، قال الله تعالى: «كَلَبْتُ قَبْلَهُمْ قَوْمَ نُوحٍ»^(٢) «فَبَأَيِّ حَلِيلٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ»^(٣)، وقال الله تعالى: «أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»^(٤) «مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى»^(٥).

(٢) الحالة الثانية: أن يُحْلَفَ المضاف إليه، وَيَتَوَى ثبوت لَفْظِهِ؛ فيعربان الإعراب المذكور، ولا يَتَوَكَّانِ لنية الإضافة، وذلك كقوله:

٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

(١) إنما أحرأ في الحالة الأولى - وهي إضافتهما لفظاً - لأن الإضافة من خصائص الأسماء؛ فهي تمارض سبب البناء، والأصل في الاسم الإعراب كما أثبتك، وأحرأ في الحالة الثانية، لأن اللفظ المحلوف منوي فهو كالموجود، ويسمي (في ص ٤٢، ٤٣) بنية لهذا الكلام.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الحج.

(٣) من الآية ٦ من سورة الجاثية.

(٤) من الآية ٧٠ من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٤٣ من سورة القصص.

٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قتال معين، مع كثرة استشهاد العلماء به، وهو من شواهد ابن عقيل (ش ٢٣٥) واستشهد به الأشموني في باب الإضافة (٦٤٢) واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه «أوضح المسالك» (٣٤٤).

اللفظة «نادى» فعل ماضٍ من النداء، والنداء هو أن تدعو غيرك لبيل عليك «مولى» للمولى ممان تقرب من العشرين، فيطلق على السيد، ويطلق على العبد، ويطلق على ابن العم، ويطلق على الحليف الناصر، ويطلق على غير ذلك «قرباية» مصدر بمعنى القرب.

المعنى: وصف شدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه وذوي نصرته.

الإعراب: «ومن» الواو حرف عطف، من: حرف جر «قبل» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتي، فهو متقدم على عامله «نادى» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التحمل «كل» فاعل نادى، مرفوع بالضممة الظاهرة، وكل مضاف و «مولى» مضاف إليه، ويروى مولى متوناً وغير متون، فإن كان متوناً فهو مجرور بكسرة =

الرواية بخفض «قَبْل» بغير تنوين، أي: ومن قبل ذلك، فحذف «ذلك» من اللفظ، وَقَلَرَهُ ثَابِتًا، وقرأ الجَحْدَرِيُّ، والمَقِيلِيُّ: «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِهِ»^(١)، بالخفض بغير تنوين، أي: من قَبْلِ الْقَلْبِ ومن بَعْدِهِ، فحذف المضاف إليه، وَقَلَرَهُ وَجُودَهُ ثَابِتًا.

(٣) الحالة الثالثة: أن يُقْلَعَا عن الإضافة لفظًا، ولا يُتَوَى المضاف إليه؛ فيعربان أيضاً الإعراب المذكور ولكنهما يُتَوَانِيَانِ؛ لأنهما يحتلّان اسمانِ ثامنانِ، كسائر الأسماء النكرات؛ فنقول: «جَنَّكَ قَبْلًا وَيَعْدَا، من قَبْلِ ومن بَعْدِهِ» قال الشاعر:

ه فَسَاعٌ لِي الشَّرَابِ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالماءِ الْفُرَاتِ

مقدرة على الألف المحلوقة للتخلص من التواء الساكنين، وعلى ذلك يلزم أن يكون قوله: «قراءة» مفعولاً به لنادى متصوياً بالفتحة الظاهرة، وإن كان «مولى» غير متون فمولى مجرور بكسرة مقدرة على الألف الموجودة في اللفظ منع من ظهورها التصار، وهو على هذا مضاف و «قراءة» مضاف إليه، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محلوفاً لعدم تعلق الغرض بذكره: أي نادى كل مولى قرابة من يجهده، مثلاً «فما» الفاء حرف عطف، وما: نافية «عطفت» عطف: فعل ماضٍ، والتاء علامة التانيث «مولى» أمره بعضهم بدلاً من ضمير الغائب الذي هو الهاء في قوله: «عليه» الأتي، ويلزم عليه تقديم البذل على المبدل منه وذلك تادر كل التنيرة؛ فلا يسوغ الذهاب إليه إلا إن تعين، وليس بمتعين هنا، وأمره بعضهم حالاً من ضمير الغائب، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وهذا - مع كونه أخف من سابقه، وله شواهد مسموعة - محل اختلاف العلماء، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم؛ فإنه يجوز أن يكون قوله «مولى» مفعولاً به لمطقت تقدم على الفاعل، وقوله «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله عطفت، و «المواطفت» فاعل عطفت، وهذا الإعراب خير من سابقه.

الشاهد فيه: قوله «من قبل» فإن الرواية بجر «قبل» بدون تنوين، وذلك لأنه حذف المضاف إليه، ونوى لفظه، وأصل الكلام: ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت، واسم الإشارة هو المضاف إليه الذي حذفه من الكلام مع أنه يقصده، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت.

(١) من الآية ٤ من سورة الروم.

ه - نسب قوم هذا البيت لعبد الله بن عرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق، وأن صحة روايته هكذا:

فَسَاعٌ لِي الشَّرَابِ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالماءِ الْحَوِيمِ

وهو كذلك في بعض نسخ الشرح، وفي شرح ابن عقيل (٢٣٦) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته، وقد أنشده الأشموني في باب الإضافة (٦٤٢) كما أنشده الشارح، وقد أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب «أوضح المسالك» (رقم ٣٤٥) وأنشده كذلك في كتابه شلور الذهب (رقم ٤٧).

وقرأ بعضهم: ﴿لِلْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ بالخفض والتنوين.
 (٤) الحالة الرابعة: أن يُحْلَفَ المضاف إليه، وَيَتَوَى معناه دون لفظه، فَيَتَّبِعَان جِبْتِلْ على الضم^(١)، كقراءة السبعة: ﴿لِلْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ﴾.

الفصل: فساغ لي الشراب سهل مروره في حلقى، وحلا ملاقه، وطاب لي شرابه «أغص» بفتح همزة المضارعة، والفين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومة في لغة قليلة، وهو من الغصص - بفتح الغين والصاد - والغصص هو وقوف الطعام واعتراضه في الحلق «الماء الحميم» - كما هي الرواية الصحيحة - هو الماء البارد، والقرات - كما في الرواية الأخرى - هو الشديد العذرية، ومنه قوله تعالى: «وما يستوي البحران هذا عذب فرات سلكغ شرابه وهذا ملح أجاج» من الآية ١٢ من سورة فاطر.

المعنى: يقول: إنه - بعد أن أدرك ثأره ونال من عدوه ما كان يشتهي - طاب له الشراب، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسهفه.

الإعراب: «فساغ» فقاء حرف عطف، ساغ: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «لي» جار ومجرور متعلق ب«ساغ» «الشراب» فاعل ساغ «وكننت» الواو الواو الحال، وكان فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع «قبلاً» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والفاعل فيه النصب كان «أكاد» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب على الحال، وقوله: «بالماء» جار ومجرور متعلق بأغص «الحميم» صفة للماء، وصفة المجرور مجرورة.

الشاهد فيه: قوله «قبلاً» فإن الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نُوِيَ، وذلك لأن المنوي كالتائب، وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه.

ومثل هذا البيت قول الشاعر، وينسب لبعض بني عقيل من غير تعيين:

وَتَعَرُّ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَتْوَةٍ فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَلَّوْ خَمْرًا

(١) إنما بنيت هذه الالتفات عند حذف المضاف إليه ونية معناه لأنها أشبهت الحرف في الاحتياج إلى ذلك المحذوف كما بنيت الأسماء الموصولة لاحتياجها احتياجاً متصلاً إلى الصلة، فإن قلت: فلماذا لم تبين مع ذكر هذا المضاف إليه مع أن الموصولات تبين مع ذكر الصلة؟ فإن جواب هذا السؤال أن الإضافة من خصائص الأسماء كما قلنا لك، فإذا ذكر المضاف إليه أو حلف لك أنه كان منوباً بلفظه فقد أبعد ذلك شبهه بالحرف، وإذا حلف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه صار اسماً تاماً، وزال الاحتياج الذي هو سبب البناء.

وقولي «وَأَخَوَاتُهُمَا» أَرَدْتُ بِهِ أَسْمَاءَ الْجِهَاتِ السَّتِّ^(١)، وَأَوَّلُ، وَدُونُ، وَنَحْوُهُنَّ^(٢)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٦ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجِلُّ عَلَى آيَاتَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

(١) هي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال، وما بمعنى أحدهما كخلف وقدم.

(٢) مما بني على الضم والحق بهذه الظروف لفظ «غير» الواقعة بعد «ليس» في نحو قولك: «قبضت عشرة قروش ليس غير» ومن العلماء من يلحق «لأ» التالية بـ«ليس» في نحو «قبضت عشرة لا غير» ومنهم من أنكر صحة ذلك واقتصر على «ليس»، فإن قلت: فكيف تمرب «ليس غير» في هذا المثال؟ قلت: ليس فعل ماضٍ ناقص، وغير: يجوز أن يكون اسم ليس مبنياً على الضم في محل رفع، والخير محذوف، وتقدير الكلام على هذا: «ليس غير المشرة مقبوضاً»، كما يجوز أن يكون «غير» خبر ليس مبنياً على الضم في محل نصب، واسمها محذوف، وتقدير الكلام على هذا الوجه: ليس المقبوض غير المشرة.

٦ - البيت لمعن بن أوس، من كلمة مذكورة في أمالي القاضي (ج ٢ ص ٢١٨) وفي ديوان الحماسة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وظهر الألف (٧٣٧ بتحقيقتنا) وقد استشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم ١٣٩)، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (٣٤٨) وفي كتابه شذور النخب (رقم ٤٥).

الفظة: «عمرك» أي حياتك «ما أذري» ما أعلم «أوجل» أخاف «تعدو» تجزئ تجزئ شئ عليه وتسطو، ويروي تغدو - بالثين المعجمة - أي: تبعه في وقت الفتلة «المنية» الموت.

المعنى: يقول لصاحبه: أقسم لك بحياتك إنني لا أعلم - مع أنني خائف - من الذي يتزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه، يريد أن هذه الحياة قصيرة، والمرء في كل لحظة عرضة للموت، فلا يحسن أن تقضي حياته في الهجران والقطيعة.

الإعراب: «العمرك» اللام حرف ابتداء، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعمر: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وعمر مضاف وضمير المخاطب الذي هو الكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: لعمرك قسمي «ما» نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أذري» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «الأوجل» اللام لام الابتداء، وهي اللام المزعزعة، والأوجل: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون أوجل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجلاً أي خوفاً، فهو خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «على» حرف جر «آياتا» اسم استفهام مجرور بـ«على»، وأني مضاف و «نأ» ضمير مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتي «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «المنية» فاعل تعدو «أول» ظرف زمان، مبني على الضم في محل نصب، والفاعل فيه قوله: تعدو.

وقال آخر:

٧ - إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمِنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

الشاهد فيه: قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى: ﴿لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ وفي قول أبي النجم يصف فرساً:

• أَقْبُ مِنْ تَحْتِ حَرِيضٍ مِنْ عُلْ •

وكما يروى في قول العرب: «أبداً بدأ من أول» بضم اللام؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه.

فإن قلت: ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه؟ وما معنى نية لفظه؟

فالجواب: أنك حين تحذف المضاف إليه وأنت تنويه إما أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته، وحيث تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ أي لفظ، وحيث تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه.

فإن قلت: فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضي إعراب المضاف، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه؟

فالجواب عن ذلك: أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة، بسبب كون المضاف إليه غير موجود في الكلام وغير مقصود بلفظ معين، فأما نية لفظ المضاف إليه فقوية، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم على ما ذكرناه فيما مضى، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة - بحسب الظاهر - يقتضي بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف في الاحتياج راعينا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه؛ لضعف الإضافة حيثئذ عن أن تعارض سبب البناء، وراعينا جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد.

٧ - لم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولم أتف له على سابق أو لاحق.

اللفظة «أومن» أصله أومن - بهزمة مضمومة هي همزة المضارعة ضمت للبناء للمجهول، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة - قلبت الهمزة الثانية وأو؛ لأن كل همزتين اجتماعاً في أول كلمة وثانيتهما ساكنة قلب الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو آمن وأكر وأقم، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية ياء نحو إيمان وإيثار وإيلاف، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واواً نحو أوثر وأومن وأولف «وراء» كلمة بمعنى خلف، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده حيثك.

المعنى: لا خير في المودة التي بيننا «مثلاً» إذا كنت لا تجلني أهلاً لأن تأمتني على شرك وسائر شؤونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا ييش.

ولما فرغْتُ من ذكر المبنِّي على الضمِّ، دَكَّرْتُ المبنِّي على السكون، وَمَثَلْتُ له بَمَنْ، وَكَمْ، تقول: «جاءني مَنْ قَامَ، ورَأَيْتُ مَنْ قَامَ وَمَرَزْتُ بَمَنْ قَامَ»، فتجد «مَنْ» ملازمةً للسكون في الأحوال الثلاثة، وكلذا تقول: «كَمْ مَالُكَ، وَكَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ، وَيَكَمْ يَزَعُهُمِ اشترت» فلكم في المثال الأول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وعلى الخبرية عند الأخفش، وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها، وفي الثالث في موضع خَفَضٍ بالياء، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى^(١).

ولما ذكرت المبنِّي على السكون متأخراً خَشِيتُ مِنْ وَهْمٍ مَنْ يتوهم أنه خلاف الأصل؛ فلدغت هذا الوهم بقولي: «وهو أصل البناء».

الإعراب «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه «إِذَا» نائب فاعل لقعل محذوف يفسره المذكور بعده، على الراجح عند جمهور البصريين، وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إِذَا إليها، وهذا معنى قولنا «خافض لشرطه» وقوله «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أومن» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره إِذَا، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لا محل لها مفسرة؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد إِذَا «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله أومن «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف جزم ونفي وقلب «يكن» فعل مضارع مجزوم بلم «لِقَائِكَ» لقاء: اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة، ولقاء مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «إِلَّا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «من» حرف جر «وراء» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن، فإذا جعلت قوله «لقاء» فاعلاً ليكن على تقدير كونها تامة كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل «وراء» تأكيد للأول.

الشاهد فيه قوله «من وراء وراء» حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر؛ فدل ذلك على أنها مبنية على الضم، وإنما بنيت لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه لا لفظه، وقد قدمنا لك السر في البناء في هذه الحالة.

(١) لا فرق في «من» بين أن تكون موصولة، أو استهفمية، أو شرطية، أو نكرة موصوفة، فهي مبنية على السكون في جميع هذه الأحوال، كما لا فرق في «كم» بين أن تكون استهفمية، أو خبرية - وسعير في باب التمييز فرق ما بين كم الخبرية والاستهفمية - وإنما بنى «من»، وكم» لشيئهما بالحرف في المعنى أو نحوه، فإن من الاستهفمية أشبهت في المعنى همزة الاستفهام، ومن الشرطية أشبهت إن الشرطية في المعنى، ومن الموصولة أشبهت الحرف في الافتقار إلى جملة كسائر الموصولات، وأما «كم» الخبرية فقد أشبهت في المعنى «وب» فإنها تدل على التكرير، ومن العلماء من ذكر أنها أشبهت حرفاً كان يجب أن يوضح لكن العرب لم تفهمه، كما قالوا في بناء اسم الإشارة.

ص - وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

(١) ماضٍ، ويُعرف بانه التانيث الساكنة، وينأؤه على الفتح، كضرب، إلا مع واو الجماعة فيضُم كضربوا، أو الضمير المرفوع المتحرك، فيسكن كضربت؛ ومئة: نغم، ويش، وحسى، وليس في الأصح.

(٢) وأمر: ويُعرف بدلائي على الطلب، مع قبوله بانه المخاطبة، وينأؤه على السكون كاضرب، إلا المعتل فعلى حلف آخره: كأغز وأخش، وادم، ونحو قوماً، وقوموا؛ وثوبي فعلى حلف الثوب، ومئة: «علم» في لغة تميم، وهات، وهات، في الأصح.

(٣) ومضارع، ويُعرف بلم، وإفتاحه يحذف من حروف «تأنيث» نحو «نقوم»، وأقوم، ونقوم، ونقوم أوله إن كان ماضيه رباعياً، كما يُخرج، ويكرم، ويفتح في غيره كاضرب، ويبتلع، ويستخرج، ويسكن آخره مع ثوب النسوة، نحو (يتربصن)، وألا أن يغفون) ويفتح مع ثوب التوكيد المتأخرة لفظاً وتقليداً، نحو (ليبتدن) ويُغرب فيما عدا ذلك، نحو: يقوم زيد (ولا يتيمان، لتبلون، فلما ترين، ولا يصدلك).

هي - لما قرعَتْ من ذكر علامات الاسم، وبيان انقسامه إلى مُعَرَّب ومبني، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور، ومفتوح، ومضموم، وموقوف؛ شرعَتْ في ذكر الفعل، فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام^(١): ماضٍ، ومضارع، وأمر، وذكرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه، وحكمته الثابت له: من بناء، وإعراب.

وبدأت من ذلك بالماضي، فذكرت أن علامته: أن يقبل تاء التانيث الساكنة، كقام

(١) كان الواجب على المؤلف أن يذكر تعريف الفعل قبل أن يذكر أقسامه، فإن مرتبة التعريف متقدمة على مرتبة التقسيم، لأن التعريف يقصد به بيان حقيقة المعروف، والفعل معناه في اللغة الحدث، وفي اصطلاح النحاة هو «كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة» قولنا كلمة جنس في التعريف يشمل الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف، وقولنا دلت على معنى في نفسها» معناه أن هذا المعنى يفهم من نفس الكلمة من غير حاجة إلى انضمام شيء آخر معها، وبه يخرج الحرف، فإن للحرف معنى كما أنباتك، ولكن هذا المعنى لا يظهر إلا إذا انضم له فعل واسم، مثلاً، وقد لللك مثلاً فمن «الجاره فإنها تدل على الابتداء لكن لا يظهر إلا إذا قلت «دعيت من البيت» وقولنا «واقتربت بأحد الأزمنة» يخرج الاسم، لأنه لا دالة له على الزمان وضماً.

وقعد، تقول: قَعَمْتُ، وَقَعَدْتُ، وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثَّلْنَا، وقد يخرج عنه إلى الضم؛ وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كقولك: «قَامُوا، وَقَعَدُوا»^(١) أو إلى السكون، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك: «قُمْتُ، وَقَعَدْتُ، وَقُمْنَا، وَقَعَدْنَا» والنسوة كقولك: «قُمْنَ، وَقَعَدْنَ».

وتلخص عن ذلك أن له ثلاث حالات: الضم، والفتح، والسكون، وقد يثبت ذلك.

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعلية نَصَصْتُ عليه، وتَبَهَّتْ على أن الأصح فعلية، وهو أربع كلمات: نَعِمَ، وَيَسَّ، وَحَسَى، وَنَيْسَ.

فأما «نعم»، ويسس» فذهب القراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حَرْفِ الجَرِّ عليهما في قول بعضهم - وقد بُشِّرَ يَنْبِتَ -: «والله ما هي بنعم الولد»^(٢)، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير - «نِعَمَ السَّيْرُ عَلَى يَسَّ السَّيْرِ».

(١) ومن العلماء من ذهب إلى أن الماضي المسند إلى واو الجماعة مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، والمسند للضمير المرفوع المتحرك مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لنفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لكن الذي ذكره المؤلف أبهر على المبتدئين.

(٢) إذا قلت «نعم الرجل محمداً لإحراجه على مذهب البصريين هكذا: «نعم» فعل ماضٍ دال على إنشاء الملح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الرجل» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، ومحمداً مبتدأ مؤخر، وفي أحاديث أخرى على ملحقهم. وإحراجه على مذهب القراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا: «نعم» مبتدأ، وهو اسم بمعنى المملوح مبني على الفتح في محل رفع «الرجل» بدل من نعم أو عطف بيان عليه مرفوع بالضممة الظاهرة (محمداً خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة).

وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون «الولد» في قوله «ما هي بنعم الولد» وكلما «العير» في قوله الآخر «على يسس العير» مخفوضين، على أن يكون «الولد» بدلاً أو عطف بيان من «نعم» المخفوض محلاً بالياء، و «العير» بدلاً أو عطف بيان من «يسس» المخفوض محلاً فعلى، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع.

وتخرج ذلك على أن «ما» نافية مهيأة «هي» مبتدأ «بنعم» الياء حرف جر زائد «نعم» اسم بمعنى المملوح، وهو خبر المبتدأ مبني على الفتح، وله محلان: أحدهما جر بالنظر إلى الياء، وثانيهما رفع بالنظر إلى الخبرية «الولد» بدل أو عطف بيان على «نعم» بالنظر إلى محله الثاني، أو الياء أصلية و «نعم» في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله «هي»، و «الولد» متعلق بـ «نعم» فهو خبر مبتدأ محذوف، وقس إعراب المثال الثاني على هذا.

وأما «ليس» فذهب الفارسي في الحَلِّيَّاتِ إلى أنها حرف نثي بمنزلة «ما» النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شُعَيْر.

وأما «صى» فذهب الكوفيون إلى أنها حرف تَرَجُّ بمنزلة «لَعَلَّ» وتبعهم على ذلك ابنُ السَّراج.

والصحيح أن الأربعة أفعال؛ بليل اتصال تام التانيث الساكنة بهنَّ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلِهَا وَنِعَمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»، والمعنى: من تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِالرَّخْصَةِ أَخَذَ، وَنِعَمَتْ الرِّخْصَةُ الرِّخْوَةُ، وتقول: «بَسَّتِ الْمَرْأَةُ حِمْلًا الْحَطَبِ»، وليست هُنْدُ مُفْلِحَةٍ، وَعَسَتْ هُنْدُ [أَنْ] تَزُورَنَا.

وأما ما استدلل به الكوفيون فمُوَوَّلٌ على حلف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هي بولدٍ مَقُولٍ فِيهِ نِعَمُ الْوَلَدِ، ونعم السيرُ على غيرِ مَقُولٍ فِيهِ بَسَ الْعَيْزُ، فحرف الجرِّ في الحقيقة إنما دخل على اسمٍ محطوف كما بينا، وكما قال الآخر:

٨ - وَاللهَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبَةٌ وَلَا مُخَالِطُ اللَّيْلِ بَجَانِبَةٍ
أي بليل مَقُولٍ فِيهِ نَامٌ صَاحِبِهِ.

٨ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به كثير من العلماء، منهم الأشموني في باب نعم ونيس (رقم ٧٤٤).

اللفظة: «الليان» يفتح اللام - مصدر لأن، مثل اللين، تقول: لأن ليناً ولياناً، هذا هو المعروف المذكور في معاجم اللغة، لكن قال العلامة السجاعي: «والليان بكسر أوله بمعنى اللين» ولم أجد لذلك وجهاً، إلا أن يحمل على أنه جملة مصدر لايته، وهو بعيد كل البعد، والليان واللين: السهولة ونعمة العيش والرخاء، وقد روي صدر البيت كما في الأشموني:

* عَمَرْتُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبَةٌ *

المعنى: يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل قسم محطوف، أي: أقسم بالله، وقوله «ما ليلي» ما: نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين، وهي مهملة عند بني تميم «ليلي» اسم «ما» على لغة الحجازيين، =

ولما فرغْتُ من ذُكْرِ علامات الماضي، وحكمه، وبيان ما اِشْتَرَفَ فيه منه نَبَّيْتُ

ومبتدأ على لغة بني تميم، وعلى كل حال هو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «بنام» الياء حرف جر زائد، وهي داخلة على مقدر ليس مذكوراً في الكلام، والتقدير: ما ليلى ليليل نام صاحبه. وليل المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ، وهو منصوب على الأول ومرفوع على الثاني، وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و«نام» فعل ماض مبني على الفتح «صاحبه» صاحب: فاعل نام، مرفوع بالضمة الظاهرة، وصاحب مضاف وإليه ضمير الغائب مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع نعت لليل المحلوف، وقيل: هذه الجملة في محل نصب مقول لقول محلوف؛ وهذا القول المحلوف هو الذي يكون نعتاً لليل المحلوف، وأصل الكلام على هذا: والله ما ليلى ليليل مقول فيه نام صاحبه «ولاء» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «مخالط» معطوف على محل قوله «ليليل نام صاحبه»: إن جعلت محلها نصباً نصبت، وإن جعلت محلها رفعاً رفعت؛ ويجوز جره على أن يكون نعتاً لليل المحلوف تبعاً للفظه، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محلوف، والجملة معطوفة على جملة «نام صاحبه» ومخالط اسم فاعل من خالط، وهو مضاف «والليان» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله؛ وقوله جانب من «جانبه» فاعل بمخالط، وجانب مضاف وإليه ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بنام» فإن الياء حرف جر، ونام فعل ماض، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين؛ فلا يختلف أحد في أن الياء حرف جر، كما لا يختلف أحد في أن «نام» فعل ماض، ومن المتفق عليه بينهما أيضاً أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعاً على الفعل، وإذا كان ذلك كذلك فقد اتفقوا على أن هذه الياء داخلة في التقدير على اسم، كما قررنا في الإعراب.

وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلة إن «نم» اسم بديل دخول حرف الجر عليها، وطريق الإبطال أن يقال: لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى محلوقة من اللفظ كما في هذا البيت، وذلك أن كلمة «نام» فعل بالإجماع من التريقين كما قلنا، وقد دخلت عليها في اللفظ ياء الجر؛ فلم يند دخولها على خروج الكلمة من الفعلية إلى الاسمية؛ فيكون دخول الياء على «نم» في قول القائل «ما هي بنم الولد» ودخول «علي» على «يش» في قول الآخر «علي يش العير» غير دال على اسمية «نم» و«يش»، ويبقى أن دليلنا على فعليتها دخول علامة الأفعال عليها كناه التأنيث في نحو «فيها ونمت» وفي نحو «بست المرأة حمالة الحطب».

فإن قلت: فلماذا أولت دليل الكوفيين وزعمت أن مدخول حرف الجر محلوف، ولم تقول دليل البصريين؟ فالجواب عن ذلك أنني وجدت دخول تاء التأنيث على هذه الأفعال مطرداً في الكلام فلم أجروا على تأويله، ووجدت دخول حرف الجر غير مطرد في الكلام، كما وجدت حرف الجر يدخل في اللفظ على ما ليس باسم باتفاق الفريقين، ووجدت الفريقين يؤولون هذا كما في هذا الشاهد فلذلك جرت على تأويل دليل الكوفيين.

بالكلام على فعل الأمر؛

فذكرت أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين، وهما دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة، وذلك نحو «قُمْ» فإنه دالٌّ على طلب القيام، وقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أمرت المرأة «قومي» وكذلك: «اقْعُدْ، واقْعُدِي، واذْعَبْ واذْعَبِي» قال الله تعالى: «تَكْلِي واشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا»^(١).

فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة - نحو «صُمْ» بمعنى اسكت، و«مَهْ» بمعنى اكثف - أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدلَّ على الطلب - نحو «انْتِ يا هند تقْرئين وتأكْلين» - لم يكن يفعل أمر.

ثم يبيِّن أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون، كاضْرِبْ، واذْعَبْ، وقد يُبنى على حلف آخره، وذلك إن كان معتلاً، نحو: «اغْزُ، واخْشُ، واِزْمِ» وقد يُبنى على حلف النون، وذلك إن كان مُستنداً لألف اثنين، نحو «قُوما»، أو واو جمع، نحو «قُومُوا» أو ياء مخاطبة نحو «قُومي».

فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضاً، كما أن للماضي ثلاثة أحوال.



ولما كان بعض كلمات الأمر مختلفاً فيه: هل هو فعلٌ أو اسمٌ؟ تَبَهَّتْ عليه، كما فعلتُ مثل ذلك في الفعل الماضي، وهو ثلاثة: هَلَمْ، وَهَاتِ، وَتَعَال. فأما «هَلَمْ» فاختلفت فيها العربُ على لغتين.

إحداهما: أن تلزم طريقةً واحدةً، ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هي مُسْتَنَّةٌ إليه؛ فنقول: هَلَمْ يا زَيْدُ، وَهَلَمْ يا زَيْدَانِ، وَهَلَمْ يا زَيْدُونَ، وَهَلَمْ يا هَيْدُ، وَهَلَمْ يا هَيْدَانِ، وَهَلَمْ يا هَيْدَاتُ، وهي لغةُ أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل قال الله تعالى «والفائقين لإخوانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا»^(٢) أي اتوا إلينا، وقال تعالى: «قُلْ هَلَمْ شَهِدَاءُكُمْ»^(٣) أي:

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٢) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب، و «هلم» في هذه الآية الكريمة غير متمدٍّ إلى المفعول بنفسه، ومعناه أتبل.

(٣) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام، و «هلم» في هذه الآية الكريمة متمدٍّ إلى المفعول بنفسه، ومعناه أحضر.

أَحْضِرُوا شَهَدَاءَكُمْ. وهي عندهم اسمُ فعل، لا فعل أمر؛ لأنها وإن كانت دالة على الطلب، لكنها لا تقبل ياء المخاطبة.

والثانية: أن تلحقها الضمائر البارزة، بحسب من هي مُسْتَلَّةٌ إليه، فتقول: هَلُمَّ، وَعَلَّمَا، وَهَلُمُوا^(١)، وَهَلُمَّنَّ، بِالْفَتْحِ وسكون اللام، وَهَلَمَّنِي [وهي لغة بني تميم] وهي عند هؤلاء فعلٌ أمر، لدالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة.

وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أن «هَلُمَّ» تستعمل قاصرة ومُتَعَلِّية.

وأما «هَات» و«تَمَالَ» فعَلَمَا جماعةٌ من النحويين في أسماء الأفعال، والصواب أنهما فِعْلَانِ أمر، بدليل أنهما دَالَانِ على الطلب، وتلحقهما ياء المخاطبة تقول: «هَاتِي» و«تَمَالِي».

واعلم أن آخر «هَاتِي» مكسورٌ أبداً، إلا إذا كان لجماعة المذكرين فإنه يضم؛ فتقول: هَاتِي يَا زَيْدُ، وَهَاتِي يَا هُنْدُ، وَهَاتِي يَا زَيْدَانِ، أَوْ يَا هُنْدَانِ، وَهَاتِي يَا هُنْدَانُ، كل ذلك بكسر التاء^(٢)، وتقول: هَاتُوا يَا قَوْمَ، بضمها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾^(٣).

وإن آخر «تَمَالَ» مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء، تقول: تَمَالَ يَا زَيْدُ، وَتَمَالِي يَا هُنْدُ، وَتَمَالِيَا يَا زَيْدَانِ^(٤) وَتَمَالُوا يَا زَيْدُونَ، وَتَمَالَيْنِ يَا هُنْدَاتِ، كل ذلك بالفتح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ قَالُوا أَتُؤَلُّ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿تَمَالَيْنِ أُمَمَتَكُنْ﴾^(٦) ومن ثُمَّ لَحَنُوا مَنْ قَالَ:

- (١) وفي صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه: «علموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعلمه.
- (٢) وبناء «هَات» أو تعال - يا زيدا على حذف حرف العلة وهو الياء في هات والألف في تعال، وبناء «هَاتِي» أو تعالِي - يا زيدان على حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، ونظيره - في البناء على حذف النون - «هَاتِي» أو تعالِي - يا هند و «هَاتُوا» أو تعالُوا - يا زيدون» فظن لللك، والله يوفقك.
- (٣) من الآية ١١١ من سورة البقرة، ومن الآية ٢٤ من سورة الأنبياء، ومن الآية ٦٤ من سورة النمل.
- (٤) وتقول «تَمَالِيَا يَا هُنْدَانِ» أيضاً.
- (٥) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.
- (٦) من الآية ٢٨ من سورة الأحزاب.

٩ - * تَعَالِي أَقَامِيْعُكَ الْهُمُومَ تَعَالِي * بكسر اللام.

ولما فرغَتْ من ذكر علامات الأمر وحكمه، وبيان ما اختلفَ فيه منه ثلثُ

٨ - هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني، ابن عم سيف الدولة الحمداني مملوح المتني، من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم، وصلو البيت مع بيتين سابقين عليه قوله:

أَوَّلُ وَقَدْ نَاحَتْ بِغُرْبِي سَمَامَةٌ أَيَا جَارَتَا، لَوْ تَشْعُرِينَ بِحَالِي
مَمَادَ الْهُوَى مَا نَقَبْتَ طَلَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرْتُ مِنْكَ الْهُمُومَ يَبَالِي
أَيَا جَارَتَا مَا أَتَصَفَّ الدُّخْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي..... إلخ

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على شذور الذهب البيت لأبي نواس، وهو انتзал نظر، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس؛ وقد ذكر جابر الله الزمخشري بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشف.

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع، ولكنه لا يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جازلوا بعدما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن، فإنه ولد في سنة (٣٢٠) من الهجرة، وتوفي سنة (٣٥٧)، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للمساغة، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل، وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ؛ فلا اعتراض عليهما، وقد ذكره المؤلف أيضاً في كتابه الشذور (رقم ٦) لمثل ما ذكره هنا.

اللفظة «ناحت» بكت، وكاء الحمام: تغريد «لو تشعرين بحالي» يريد لو كنت تجلين مثل ما أنا فيه من الهم والالام لفراق الأهل والأوطان ما سمع أحد صوتك «معاذ الهوى» أي: أعوذ بالهوى معاذاً: أي ألبأ إليه لجهماً «طارقة النوى» النوى: البعد والفراق، وطارقه: ما يطرُق منه ويحدث.

المعنى: يصف حاله في بعده عن أهله وخلاته، ووقعه بين أيدي الأعداء أسيراً، ويث ما يلاقي من الالام والشوق، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه، فشكا إليها ما به؛ وقال: إنك تغردين لأنك لا تشعرين بمثل شعوري، فانت طليقة وأنا أسير، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صبي وذوي قريبي، ثم طلب إليها أن تجهر إليه لكي تقاسمه ما يجده من الالام.

الإعراب: «تعالِي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وهاء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع «أقاميك» أناسم: فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأناسم، مبني على الكسر في محل نصب «الهموم» مفعول ثان لأناسم، منصوب بالفتحة الظاهرة «تعالِي» مثل تعالي السابق في الإعراب، وهو تأكيد له.

التمثيل يه محل التمثيل بهذا البيت قوله «تعالِي» حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام؛ بليل =

بالمضارع؛ فَذَكَرْتُ أَنْ علامته أَنْ يَضْلَحَ دخول «لَمْ» عليه، نحو «لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»^(١)؛ وَذَكَرْتُ أَنَّ لا يُدْ أَنْ يكون في أوله حرف من حروف «ثَابِت» - وهي: النون، والالف، والياء، والتاء - نحو «تَقُومُ، وَأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَتَقُومُ» وتسمى هذه الأربعة «أَحْرَفُ المضارعة»^(٢).

= قواني بقية الآيات، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها، سواء أسندت إلى الضمير المستتر، أم إلى الضمير البارز الواحدة، أو لاثنتين، أو لجمع؛ فيكون هذا الشارح قد خالف لغة العرب، ومن يخالف لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحقاً، ولهذا حكم العلماء على هذا الشارح بأنه لحن في هذا البيت.

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه، ولكن هذا الذي ذكره الشارح غير مسلم به، وذلك لأن العلماء قد نصوا في هذه الكلمة على أن للعرب في استعمالها وجهين:

الوجه الأول: التزام فتح لامها في كل الأحوال؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالالف، مثل تناخض وتزكى، كما ذكره المؤلف.

والوجه الثاني: أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد المذكور أو الاثنين، أو جمع النسوة، ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة، ويضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور، حكوا أن أهل الحجاز يقولون «تعالى» بكسر اللام، وقرأ الحسن في الآية ٦١ من سورة النساء «وَلَوْ أَن لَّيْلَ لَم تَعَالَى إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَلَفِّينَ يَصْطَلُونَ عَنْكَ صَلَوةً» بضم اللام، وهي من القراءات الشاذة.

وهذا الوجه الثاني أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول، ولكن لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون المتكلم به لاحقاً، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لاحقاً، ولكنه جار على لغة ضيقة قليلة الاستعمال.

(١) الأيتان ٣٠٤ من سورة الإخلاص، ومثل «لم» في الدلالة على أن ما دخلت عليه فعل مضارع جميع الجوازم والنواصب، إلا أن المؤلف رحمه الله قلداً ابن مالك في قوله في الألفية:

• لفعل مضارع يلي لم كيشم •

(٢) يشترط في هذه الحروف الأربعة الألف والنون والياء والتاء - لكي تكون دالة على أن ما بدأ بها فعل مضارع - شرطان، الأول: أن تكون زائدة، فلو كانت أصلية لم تدل على أن مدخولها فعل مضارع؛ لأنها تكون في أول الفعل الماضي، نحو أكل وأخذ وأمر، ونحو تقع وقم ونفس، ونحو يقع وينع ويش، ونحو تبع وتجر وتخذ، والشرط الثاني: أن تكون الألف دالة على المتكلم نحو أكتب، والنون دالة على المتكلم ومعه غيره نحو تكتب أو على المتكلم المعظم نفسه لكونه عظيماً في حقيقة الأمر أو لكونه يدي العظمة نحو تكتب، والياء دالة على الغائب المذكور مفرداً كان أو غيره ظاهراً أو غيره - نحو يكتب زيد ويكتب، وكذلك المثنى والجمع، أو على جمع الغائبات نحو يكتب الهنات، والتاء دالة على المخاطب - مفرداً أو مثنى أو جمعاً - نحو تكتب يا زيد وتكتبان يا زيدان وتكتبون يا زيدون، أو على الغائبة نحو تكتب هند أو الغائبتين نحو الهنات تكتبان.

وإنما ذكرت هذه الأخرى ساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها، لا لأعزف بها الفعل المضارع؛ لأننا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي، نحو «أَكْرَمْتُ زيداً» و«تَعَلَّمْتُ المسألة» و«تَرَجَّسْتُ الدواء» إذا جعلت فيه تَرَجْساً، و«مَزَنْتُ الشَّيْبَ» إذا خَصَبْتَهُ بِالزَّيْتِ، وهو الحِنَاءُ؛ وإنما التَّمْنَةُ في تعريف المضارع دخول «لم» عليه.

ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه؛ فذكرت [أَنَّ] له حكمين: حكماً باعتبار أوله، وحكماً باعتبار آخره.

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يُضَمُّ تارة، ويفتح أخرى، فيضم إن كان الماضي أربعة أخرف، سواء كانت كلها أصولاً، نحو: «فَخَرَجَ يَخْرُجُ» أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً، نحو: «أَكْرَمَ يَكْرُمُ» فإن الهزمة فيه زائدة؛ لأن أصله كَرَمٌ، ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة، أو أكثر منها؛ فالأول نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ» و«دَعَبَ يَلْعَبُ» و«دَخَلَ يَدْخُلُ»، والثاني نحو: «انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ» و«اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ».

وأما حكمه باعتبار آخره فإنه تارة يَبْنَى على السكون، وتارة يَبْنَى على الفتح، وتارة يُعْرَبُ، فهذه ثلاث حالاتٍ لآخره، كما أن لآخر الماضي ثلاث حالاتٍ، ولآخر الأمر ثلاث حالاتٍ.

فأما بناؤه على السكون فمشرطاً بأن يتصل به نونُ الإناث، نحو: «النِّسْوَةُ يَنْعَمْنَ»، و«الْوَالِدَاتُ يُزْضَعْنَ»^(١)، و«المُطَلَّقاتُ يَتَرَضَّضْنَ»^(٢)، ومنه: «إِلَّا أَنْ يَنْفَقُونَ»^(٣)، لأن الواو أصلية، وهي وَاوُ عَفَا يَعْفُو، والفعل مبني على السكون لاتصاله بالنون، والنون فاعل مضمر، عائد على المطلقات، ووزنه: يَفْعُلْنَ، وليس هذا كَيَفْعُونَ في قولك: «الرِّجَالُ يَفْعُونَ» لأن تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكورين كالواو في قولك: «يَقْرَءُونَ»، وواو الفعل حُلِفت، والنون علامة الرفع، ووزنه: يفعون، وهذا يقال فيه: «إِلَّا أَنْ يَفْعُوا» بحذف نونه، كما تقول: «إِلَّا أَنْ يَقُومُوا» وسيأتي شَرْحُ ذلك كله^(٤).

(١) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٤) إنما بني الفعل المضارع عند اتصاله بنون الإثنت وجهاً إلى الأصل في الأفعال وهو البناء؛ لأن شبهه بالاسم الذي كان سبب إعرابه قد عارضه ما هو من خصائص الأفعال وهو لحاق هذه النون التي لا تتصل إلا بالفعل، =

وأما بناءه على الفتح فمشروط بأن تَبَيَّنَ نون التوكيد لفظاً وتقديراً، نحو ﴿كَأَنَّ
لَيْبِئَنَّ﴾^(١)، واحتُرِزَتْ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا
يَعْلَمُونَ﴾^(٢). ﴿تَتَّبِعُونَ فِي أُمُورِكُمْ﴾^(٣)، ﴿فَإِنَّمَا تَرِيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٤)؛ فإن الألف في
الأول، والواو في الثاني، والياء في الثالث؛ فاصلة بين الفعل والنون، فهو مُعَرَّبٌ، لا
مَبْنِيٌّ^(٥).

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقَدَّرًا كان الفعل أيضاً مُعَرَّبًا، وذلك كقوله تعالى:
﴿وَلَا تَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٦)، و﴿تَتَسَمَّعْنَ﴾^(٧) مثله؛ غير أن نون الرفع حُلِقَتْ تخفيفاً
لتوالي الأمثال، ثم اتقى ساكتان^(٨) أضلَّهُ قبل دخول الجازم ﴿يَصُدُّوْنَكَ﴾؛ فلما دخل
الجازم وهو «لا» الناهية - حُلِفَتْ النون؛ فالتقى ساكتان: الواو، والنون، فحلقت الواو؛
لاعتلاها، ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة، وَقَلَّرَ الفعل مُعَرَّبًا - وإن كانت النون
مُبَاشِرَةً لآخره لفظاً - لكونها متصلة عنه تقديراً، وقد أشرتُ إلى ذلك كله مُمَثَّلًا^(٩).

= وإنما كان بناءه مع هذه النون على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون.
ثم إذا دخل عليه والحالة هذه حامل نصب نحو «المقصرات في واجبهين لن يفلحن» فهو مبني على السكون
في محل نصب، وإن اتصل به حامل جزم نحو «إن لم تقمن يوابجن فلا خير يكن» فهو مبني على السكون
في محل جزم.

(١) من الآية ٤ من سورة الهمة.

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة مريم.
(٥) ذكر قوم أن علة بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد لفظاً وتقديراً هي أن الفعل وركب مع النون مثل تركيب
خمس عشر فأخذ حكم هذا التركيب، والصواب أن علة البناء في هذه الحالة قصدتهم إلى دفع الإلباس لأنه لو
أحرب بالضمة قبل النون لالتبس المسند إلى الواحد المذكور بالمسند إلى الجمع، ولو جعل الإحراب على نفس
النون لكان فيه جعل الإحراب على ما يشبه للتثنية وهو مما لا يجوز.

(٦) من الآية ٨٧ من سورة القصص.

(٧) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٨) أي حلقت واو الجملة للتخلص من التثنية الساكتين، وإنما أقرروا حذف الواو ولم يحلوا النون لما ذكره
المؤلف، وهو شيان؛ أحدهما: أن الواو حرف معتل، والممثل أولى بالحذف من الصحيح، وثانيهما: أن
حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحطوف، وهو الضمة التي من قبلها، فأما النون فلو أنها حلقت لم يبق في
اللفظ ما يدل عليها، وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل
عليه رجحتا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه.

(٩) ههنا شيان أحسب أن أنهك إليهما، الأول: أن المؤلف لم يذكر في نون النسوة مثل ما ذكره في نون التوكيد أنها
قد تكون مباشرة لفظاً وتقديراً فينبى الفعل، وقد تفصل من الفعل لفظاً وتقديراً فيعرب؛ وذلك لأنه لا يفصل =

وأما إعرابه فقيما علنا هذين الموضعين، نحو «يَقُومُ زَيْدٌ» و«أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» و«لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ».

ص - وَأَمَّا الْحَرْفُ يُعْرِفُ: بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئاً مِّنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ، نَحْوُ: هَلْ، وَبَلْ، وَلَيْسَ مِنْهُمَا، وَإِذْ مَا، بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ، وَلَمَّا الرَّابِطَةُ فِي الْأَصَحِّ.

ش - لما فرغنا من القول في الاسم والفعل، شَرَعْنَا في ذكر الحرف، فَذَكَرْتُ أَنَّهُ يُعْرِفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئاً مِّنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ، وَلَا عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، نَحْوِ «هَلْ» وَ«بَلْ» فَإِنَّهُمَا لَا يَقْبَلَانِ شَيْئاً مِّنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ، وَلَا شَيْئاً مِّنْ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ، فَانْتَضَى أَنْ يَكُونَا أَسْمِينَ، وَأَنْ يَكُونَا فَعْلَيْنِ، وَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَا حَرْفَيْنِ؛ إِذْ لَيْسَ لَنَا إِلَّا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ، وَقَدْ انْتَضَى اثْنَانِ، فَتَعَيَّنَ الثَّالِثُ.

ولما كان من الْحُرُوفِ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ: هَلْ هُوَ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ؟ نَصَبْتُ عَلَيْهِ كَمَا فَعَلْتُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي وَفِعْلِ الْأَمْرِ، وَهُوَ أَزْبَعَةٌ: إِذْ مَا، وَمَهُمَا، وَمَا الْمَصْدَرِيَّةُ، وَلَمَّا الرَّابِطَةُ.

فَأَمَّا «إِذْ مَا» فَاخْتَلَفَ فِيهِ سَبِيوِيهِ وَغَيْرُهُ، فَقَالَ سَبِيوِيهِ: إِنَّهَا حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ «إِنْ»

بين الفعل ونون النسوة أصلاً، والأمر الثاني: أن القول ببناء المضارع إذا باشرته نون التوكيد لفظاً وتقديراً وإعرابه إذا فصل بينهما لفظاً أو تقديراً هو قول الجمهور، وهو الذي ارتضاه المحققون من النحلة، وذعب الأخفش والزجاج وأبو علي الفارسي إلى أنه مبني في الحالتين متى اقترنت به نون التوكيد، نعمني سواء أبشرت به هذه النون أم فصل بينهما فاصلاً ملفوظ به كالف اللاتين أو مقدر كواو الجماعة وياه المخاطبة، وزعم هؤلاء أن نون التوكيد من خصائص الفعل، فإذا اقترنت به فقد أكلت أنه فعل، والأصل في الفعل البناء، ورد ذلك ابن مالك بما حاصله أن كثيراً من الأشياء من خصائص الأفعال مثل الجوازيم، والسين في نحو سيقوم وسوف في نحو سوف يقيم، وهذه الأشياء تصل بالفعل المضارع ولا تنزل عنه الإعراب، فلو كان اقتران ما هو من خصائص الفعل به يحمله إلى حكمه الأصلي وهو البناء لأعاده هذه الأشياء إليه، وذعب جماعة إلى أن المضارع المقترن بنون التوكيد محال قبل اقترانه بها، وذعب قوم إلى أنه لا محرب ولا مبني مثل ما قاله جماعة في المضارع إلى ياء المتكلم، ولا تنس أن الصواب في هذه المسألة هو رأي الجمهور الذي يفضل بين النون المباشرة له لفظاً وتقديراً والمغضلة منه لفظاً أو تقديراً، فيكون مبنيّاً مع المباشرة لفظاً وتقديراً نحو لا تهملن في واجبك، ومعرّباً مع المغضلة لفظاً نحو قوله تعالى: «فَلْيَسْتَعِظُوا وَلاَ تَتَجَبَّأُوا» ومع المغضلة تقديراً نحو قوله سبحانه «فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا» والمباشرة لفظاً وتقديراً في المسند للواحد، والمغضلة لفظاً في المسند للآتين، والمغضلة تقديراً في المسند للواحدة أو للجمع.

الشَّرْطِيَّة، فإذا قُلْتُ: «إِذْ مَا تَقُمُ أَقَمَ» فمعناه: إِنْ تَقُمُ أَقَمَ؛ وقال المبرِّد، وابن السَّراج، والفارسي: إنها ظرف زمان، وإن المعنى في المثال: مَتَى تَقُمُ أَقَمَ، واحتجوا بأنها قبل دخول «ما» كانت اسماً، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّغْيِيرِ، وأجيب بأن التفسير قد تَحَقَّقَ قطعاً، بدليل أنها كانت للماضي، فصارت للمستقبل، فدلَّ على أنها نُزِعَ منها ذلك المعنى ألْبَتَ، وفي هذا الجواب نظر^(١) لا يحتمله هذا المختصر.

وأما «مَهْمَا» فزعم الجمهور أنها اسم، بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٢)، فالهاء من «به» عاقلةٌ عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وزعم السُّهَيْلِيُّ وابنُ يَسْعُونَ أنها حرف^(٣)، واشتدَّ لا على ذلك بقول زُهَيْرٍ:

١٠ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَحْقَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيوري؛ وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً؛ فإن الفعل الماضي دل على الزمان الماضي، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل، والفعل المضارع دل على الحال أو الاستقبال، ومتى دخلت عليه لم التالية دل على الماضي، ومع ذلك فإن أحدًا من العلماء لم يلحظ إلى أن واحداً من ملين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً، مثلاً.

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) ظاهر كلام المؤلف أن القائل بأنها حرف يقول: إنها حرف في كل كلام وردت هي فيه، ولهذا استدل على بطلان ذلك بمجيئها اسماً في بعض الاستعمالات كالأية الكريمة، واستدل لكونها اسماً في الآية بعود الضمير عليها، لكن من العلماء من زعم أن اللين يقولون إنها حرف لا يرون أنها في كل كلام تجيء فيه تكون حرفاً، بل هم يرون أنها قد تكون حرفاً في كلام ما، مثل ما ذكره في بيت زهير، وهذا لا ينافي أنها تكون اسماً في كلام آخر مثل الآية الكريمة.

١٠ - هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من معلقته المشهورة التي أولها:

أَيْنَ أَمْ أَوْكَيْ دِشْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْثَانَةِ السَّرَّاجِ قَالِ الْمُنْتَلِمِ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب في مباحث «مهما» (رقم ٥٣٩) والأشموني في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩).

الفلسفة والرواية: «أم أوفى» كنية امرأة «دمنة» بكسر الدال وسكون الميم - هي كل ما بقي في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم «لم تكلم» أصله لم تتكلم، فحذف إحدى التائين، والمراد أنها لم تخبر عن تركوها أين منازلهم الآن، وكيف أحوالهم، و«حومانة الدراج» والمتنملم اسماء مكانين، و«خليفة» أي: خصلة، وسجبة، وطبيعة، و«خالها» أي: ظنّها وحسبها.

وَتَقْرِيرِ الدَّلِيلِ أَهْمًا أَعْرَبًا «خَلِيقَةً» اسماً لتكن، و«مِنْ» زائدة؛ فتعين خُلُوُ الفعلِ من

معنى بيت الشاهد يقول: إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أعماله، وقليلماً قالوا: ما فيك يظهر على فيك، ومن كنم الناس سره فضح الله سره.

الإعراب: في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيان معرفة السبب في استشهد المؤلف به ههنا، ونحن نعره لك على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسعون، ثم نعره لك على ما ذهب إليه جمهور البصريين، وحيث يتضح الأمر غاية الاتضاح، فنقول:

قال السهيلي: «مهما» حرف شرط جازم يجرم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط مجزوم بمهما، وعلامة جزمه السكون «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن مقدم على اسمه، وعند مضاف و «امري» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر زائد «خليقة» اسم تكن، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم يجرم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «خالها» خال: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم، وهو فعل الشرط، والفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امري، وها: مفعول أول لخال مبني على السكون في محل نصب «تخفى» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التصغر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى خليقة، وجملة الفعل والفعل في محل نصب مفعول ثانٍ لخال «على الناس» جار ومجرور متعلق بتخفى، وجواب الشرط الذي هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما، واستعره، والتقدير: إن خالها تخفى على الناس فليست تخفى عليهم، والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره مع المعطوف: إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم، وقوله: «تعلم» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو مهما، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

وتقدير البيت على هذا الإعراب: إن تكن خليقة عند امري تعلم، إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم فليست تخفى.

وقال الجمهور: «مهما» اسم شرط جازم يجرم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «مهما» وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى مهما؛ لأن لفظةا مذكر، والمراد منها ههنا الخليقة فهي مفسرة بمؤنث؛ فجاز تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار، وقوله: «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن، وعند مضاف و«امري» مضاف إليه «من خليقة» بيان لمهما؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأي سيويه أو من ضميرها المستكن في تكن =

الضمير، وكونُ «مَهْمَا» لا مَوْضِعَ لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها هُهْنَا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر، لعدم رَابطٍ يَرْبِطُ الجملة الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أن لا مَوْضِعَ لها من الإعراب، تعين كونها حَرْفًا^(١).

عند الجمهور، وإعراب الشطر الثاني لإعراب السهلي السابق، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا: أيما صفة تكن هي عند امرئ حال كونها كائنة من خليقة إن خالها لا تخفى - إلخ. وأجاز الجمهور أيضاً أن نرب «مهما» اسم شرط جازم خبر مقدم لتكن، مبني على السكون في محل نصب، و«تكن» فعل للشرط و«من» زائدة، و«خليقة» اسم تكن، و«عند» ظرف متعلق بتكن، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا: أي شيء تكون الخليقة عند امرئ إن خالها لا تخفى على الناس... إلخ.

الشاهد في قوله «مهما» حيث ذهب السهلي، وتبعه ابن يسمون، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف نال على الشرط لا محل له من الإعراب، وزعموا أنه لا يجوز أن تكون هنا اسماً، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن نجيء هذه الكلمة اسماً، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إما مبتدأ مثل «من» الشرطية في قولك «من يقيم أقم معه» وإما مفعولاً مقدماً مثل «ما» الشرطية في قولك «ما تدخر ينفك» وزعموا أن «مهما» في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ، ولا يجوز أن تكون مفعولاً، فأما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلأن محل جواز ذلك إذا كان في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير الذي في «يقم» العائد إلى «من» في المثال المذكور، وزعموا أن «تكن» ليس فيها ضمير يعود إلى مهما؛ لأن اسم تكن هو خليقة المجرور لفظاً بمن الزائدة، وأما عدم جواز أن تكون مفعولاً، فلأن محل جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعلّقاً ولم ينصب مفعوله مثل «تدخر» في المثال السابق؛ فإنه فعل يتعدى إلى مفعول به، تقول «تدخر علي المال» وهو لم ينصب مفعولاً في المثال؛ فلهذا جاز اعتبار «ما» في محل نصب مفعولاً به لتدخر، وفي البيت ترى أن فعل الشرط - وهو تكن - لا يتعدى إلى مفعول به، وليس يصح في أسماء الشرط غير الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين، وإذا لم يصح في هذه الكلمة هنا واحد من هذين الإعرابين لزم أنها ليست اسماً، وإذا لم تكن اسماً فهي حرف.

وقد عرفت أن كلامهما باطل؛ لأننا جعلناهما مبتدأ، وجعلنا في تكن ضميراً يعود إليها، فقولهما «إن جعلت مهما مبتدأ فليس في تكن ضمير» فاسد، وأيضاً فإننا أعربناها في المرة الثانية خبراً لتكن؛ فمثلاً حيثند مثل «كيفما» في قولك «كيفما تكن أكن» فقولهما «وليس لأسماء الشرط غير الظروف سوى هذين الإعرابين» غير مسلم؛ فتدبر ذلك كله، والله ينفك به؛ فإني أوضحت لك غاية الإيضاح.

(١) المراد أن اللفظ المفرد المعني إذا كان اسماً وجب أن يكون له موضع من الإعراب، فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفاً، و«مهما» لفظ مفرد مبني، وقد ثبت عند هؤلاء أنه لا محل له من الإعراب فكان حرفاً، والرد على ذلك الكلام معروف مما قرئناه في بيان الاستشهاد بالبيت؛ فإننا بينا أن لها محلاً من الإعراب، وهو الرف إن جعلت مبتدأ، والنصب إن جعلت خبر تكن.

والتحقيق أن اسم «تكن» مستتر، و«مِنْ خَلِيقَةٍ» تفسير لمهما، كما أن (مِنْ آيَةٍ) تفسير لـ «ما» في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْتَهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(١)، و«مهما» مبتدأ، والجملة خبر.

وأما «ما» المصدرية، فهي التي تُسَبِّك مع ما بعدها بِمَصْنَرٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾^(٢)، أي وَوَدُّوا عَنَتَكُمْ، وقول الشاعر:

١١ - يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابٌ
أي: يَسُرُّ الْمَرْءَ ذَهَابُ اللَّيَالِي.

(١) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

١١ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين.

الفلسفة: «ذهاب» بفتح الدال المعجمة - مصدر ذهب، تقول: ذهب يلعب - مثل منع يمنع - ذهاباً. مثل جمال، وفحراً، مثل قعود، وملعباً، مثل مقعد، فهو ذاهب وذهوب - بفتح الدال - إذا سار أو مر.

المعنى: إن المرء يفرح بمرور الأيام، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله؛ فكلما مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته.

الإعراب: «يسر» فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على «المرء» مفعول به تقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» حرف مصدري لا يعمل شيئاً غير السبك، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذهب» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الليالي» فاعل ذهب، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، و«ما» المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر، والتقدير: يسر ذهاب الليالي المرء «وكان» الوار عاطفة، وكان فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «ذهابهن» ذهاب: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وذهاب مضاف وهن: ضمير عائذ إلى الليالي مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «له» اللام حرف جر، والهاء ضمير يعود إلى المرء، مبني على القسم في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلقان بذهاب الآتي «ذهاباً» خبر كان، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد في قوله «ما» فإنها عند الجمهور حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر، وزعم الأخفش وابن السراج أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي، والجملة التي يملأه لا محل لها من الإعراب صلة، قيل لهما: فأين العائد على الموصول؟ لأن كل موصول اسمي لا بد له من صلة وعائد؟ فقالا: العائد ضمير محذوف، قلنا لهما: دعوى الحذف باطلة من وجهين:

لوجه الأول: أنه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجباً، ولو كان =

وقد اختلف فيها؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة «أن» المصدرية، وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة «الذي» واقع على ما لا يعقل، وهو الحَدَثُ، والمعنى: ودُّوا الذي عَتَمُوهُ، أي العَتَّةَ الذي عَتَمُوهُ، وسرُّ المرأة الذي ذهبه الليالي، أي النهاب الذي ذُفِبَ الليالي، وَيَرْدُ [على] هذا القول أنه لم يسمع: «أعجبني ما قُتِمَ وما قُتِمَتُهُ» ولو صَحَّ ما ذكر لجاز ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً، لا محلوفاً.



وأما «لَمَّا» فإنها في العربية على ثلاثة أقسام:

- (١) نافية بمنزلة «لم» نحو: «لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ»^(١) أي: لَمَّ يَقْضِ ما أمره.
- (٢) وإيجابية بمنزلة «إلا» نحو قولهم: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا، أي: إِلَّا فَعَلْتَ كَذَا، أي ما أطلب منك إِلَّا فَعَلَ كَذَا.
- وهي في هذين القسمين حرف باتفاق.

(٣) والثالث: أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره، نحو: «لما جاءني أكرمته» فإنها

محلوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر في بعض التراكيب، ولكننا وجدناه لا يظهر في تركيب من التراكيب أصلاً؛ وإلا فأتى مطالبون بأن تجيئوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على «ما» هذه، ولا سبيل إلى هذا الدليل، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه.

الوجه الثاني: أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً متعلّقاً نحو «أعجبني ما اشتريت» فإذك تستطيع أن تقدر أعجبني الذي اشتريته، أما إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً قاصراً مثل ذهب في بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو «لا أصبحك ما زيد صديقك» فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف في هذين الموضعين، لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف؛ فإن زعمت أن المحذوف في بيت الشاهد تقديره: يسر المرأة الذي ذهب به الليالي، فهو تقدير لا يترك عليه أحد؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجزئاً بحرف جر محذوف أيضاً، ولم تجعله مفعولاً به، وحذف العائد المجزئ له شروط لم تتحقق في هذا المثال، فإن زعمت أن العائد ضمير محذوف منصوب بذهب كما ذكر المؤلف كنت قد نصبت المفعول بالفعل اللازم، وهو غير سليم ولا مرضي، فافهم ذلك كله، واحرص عليه.

(١) من الآية ٢٣ من سورة عبس.

رَبِّطَتْ وجود الإكرام بوجود المجيء، واختلف في هذه، فقال سيويه: إنها حرف وجود لوجود، وقال الفارسي وجماعة: إنها ظرف بمعنى حين، وَرَدَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾^(١) الآية، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النسب، وذلك العامل إما «قَضَيْنَا» أو «كَلَّهْمُ» إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل «قَضَيْنَا» مردود بأن القائلين بأنها أسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل «كَلَّهْمُ» مردود بأن «ما» النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٢)، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا مَوْضِعَ لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية.



ص- وَجَمِيعُ الحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

ش- لما قَرَعْتُ من ذكر علامات الحَرْف، وبيان ما اُخْتَلَفَ فيه منه، ذكرت حكمه، وأنه مبني لا حظ لشيء من كلماته في الإعراب^(٣).

(١) من الآية ١٤ من سورة سبأ.

(٢) مثل «ما» التالية إذا النجائية قد أجبت «لما» بجملة مصدرة فإذا النجائية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِنَّا لَهُمْ يَشْرِكُونَ﴾ ولا يعمل ما بعد إذا النجائية فيما قبلها.

(٣) الحروف على ستة أنواع، وذلك لأنها إما أن تكون مشتركة بين الأسماء والأفعال بمعنى أنها تدخل على كل واحد من التوعين، وإما أن تكون مختصة بالأسماء بمعنى أنها تدخل عليها ولا تدخل على الأفعال، وإما أن تكون مختصة بالأفعال، وعلى كل حال من هذه الأحوال الثلاثة إما أن تكون عاملة وإما أن تكون غير عاملة:

الفروع الأولى: الحرف المشترك بين التوعين، وهو مهمل غير عامل، وذلك نحو: هل.

الفروع الثاني: الحرف المشترك بين التوعين وهو - مع ذلك - يعمل، وذلك مثل لا وما التانيين، فإنهما يدخلان على الاسم وعلى الفعل، وهما يميلان في الأسماء عمل ليس، فيرسمان الاسم وينصبان الخبر، وذلك نحو قولك: لا أحد غير من الله ونحو قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وقوله سبحانه ﴿مَا مِنْ لَهَائِهِمْ﴾.

الثالث: الحرف المختص بالاسم وهو عامل، وذلك مثل حروف الجر، ومثل إن وأخواتها.

الرابع: الحرف المختص بالاسم، وهو مهمل غير عامل، وذلك مثل أل المعرفة، ولم تعمل لأنها نزلت من الاسم منزلة جزؤه.

الخامس: الحرف المختص بالفعل وهو عامل كالتواصب والجزم.

السادس: حرف مختص بالفعل وهو غير عامل، وذلك مثل قد والسين وسوف.

والأصل أن الحرف المشترك لا يعمل، وأن الحرف المختص بالاسم يعمل الجر، وأن الحرف المختص بالفعل يعمل الجزم، وكل ما خرج عن هذه الأصول فإنما خرج لعملة.

ص - وَالْكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ.

ش - لما أَهَيَّيْتُ القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة؛ شَرَعْتُ في تفسير الكلام؛ فذكرت أنه عبارة عن «اللفظ المفيد».

ونعني باللفظ: الصُّوَرُ المشتمل على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك؛ فالأول نحو: «رَجُلٌ»، «وَقَرَسٌ». والثاني: كالضمير المستتر في نحو «اضْرِبْ»، «أَذْهَبْ» المُقَدَّر بقولك «أنت».

ونعني بالمفيد ما يصحُّ الاكتفاء به؛ فنحو «قام زيدٌ» كلام؛ لأنه لفظ يصحُّ الاكتفاء به، وإذا كتبت «زَيْدٌ قَائِمٌ» مثلاً، فليس بكلام؛ لأنه وإن صحَّ الاكتفاء به [لكنه] ليس بلفظ، وكذلك إذا أَشْرَفْتُ إلى أَخِي بالقيام أو القعود فليس بكلام لأنه ليس بلفظ.



ص - وَأَقْلُّ التَّلَافِهِ مِنْ أَشْيَيْنِ، كَ «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أَوْ فِعْلٍ وَأَسْمٍ، كَ «قَامَ زَيْدٌ».

ش - صُورُ تَأْلِيفِ الْكَلَامِ سِتٌّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنْ اِسْمَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَأَسْمٍ، أَوْ مِنْ جَمْلَتَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَثَلَاثَةِ أَسْمَاءَ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَأَرْبَعَةِ أَسْمَاءَ.

(١) أما اتلافه من اسمين، فله أربع صور؛ إحداها: أن يكونا مبتدأ وخبراً، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ»، الثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، نحو: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟» وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك: «أَيُّوُمُ الزَّيْدَانِ؟» وذلك كلام تام، لا حاجة له إلى شيء، فكل ذلك هذا، الثالثة: أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، نحو «أَمَضْرُوبُ الزَّيْدَانِ»، الرابعة: أن يكونا اسمَ فِعْلٍ وفاعله، نحو «هَهَيَّاتِ الْعَقِيقُ» فهيهات: اسم فعل، وهو بمعنى يَتَعَدَّى، والعقيق: فاعل به.

(٢) وأما اتلافه من فعل واسم فله صورتان؛ إحداها: أن يكون الاسم فاعلاً، نحو: «قَامَ زَيْدٌ»، والثانية: أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل نحو: «ضَرِبَ زَيْدٌ».

(٣) وأما اتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً؛ إحداها: جملة الشرط والجزاء، نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ»، والثانية: جملتنا القَسَم وجوابه، نحو: «أَخْلِفْ بِاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

(٤) وأما اتلافه من فعل واسمين فنحو: «كَانَ زَيْدٌ قَاتِمًا».

(٥) وأما اتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو «أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَاضِيًا».

(٦) وأما اتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَاضِيًا».

فهذه صور التالكيف، وأقل اتلافه من اسمين، أو من فعل واسم، كما ذكرت وما صرَّحت به - من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام - هو مراد النحويين، وعبارة بعضهم تُوهِّم أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم.



ص- فصل: أنواع الإعراب أربعة: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، فِي أَسْمٍ وَفِعْلٍ؛ نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ» وَ «إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ». وَجَرٌّ فِي أَسْمٍ، نحو: «بِزَيْدٍ» وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ، نحو: «لَمْ يَقُمْ»، كَيَرَفَعُ يَضْمُو، وَيَنْصَبُ يَفْتَحُو، وَيُجَرُّ يَكْسِرُو، وَيُجَزَّمُ يَحذف حَرَكَه.

ش- الإعراب: أثر ظاهر، أو مُقدَّر، يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ فالظاهر كالذي في آخر «زيد» في قولك: «جَاءَ زَيْدٌ» وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا» وَ«مَرَزْتُ زَيْدًا». وَالمُقدَّر كالذي في آخر «الفتى» في قولك «جَاءَ الْفَتَى» وَ«رَأَيْتُ الْفَتَى» وَ«مَرَزْتُ بِالْفَتَى» فَإِنَّكَ تُقدِّرُ الضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث؛ لتعذر الحركة فيها؛ وذلك المُقدَّر هو الإعراب.

والإعراب جنس تحته أربعة أنواع: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال؛ وهو الرفع والنصب، تقول «زَيْدٌ يَقُومُ» وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ» وقسم يختص به الأسماء وهو الجر، تقول: «مَرَزْتُ زَيْدًا» وقسم يختص به الأفعال وَهُوَ الجزم، تقول: «لَمْ يَقُمْ».

ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدل عليها، وهي ضربان: علامات أصول، وعلامات فروع.

فالعلامات الأصول أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وقد مُثلت كلها.

الثاني: أن تكون مَكْبَرَةً؛ فلو صُعُرَتْ أَعْرَبت بالحركات نحو: «جاءني أُيُّك»
ورأيت أُيُّك» و«مررت بِأُيُّك».

الثالث: أن تكون مُضَافَةً، فلو كانت مفردة غير مُضَافَةٍ أَعْرَبت أيضاً بالحركات،
نحو: «هذا أَبٌ» و«رأيتُ أَباً» و«مررتُ بِأَبٍ»^(١).

ولهذا الشرط الأخير شَرْطٌ، وهو أن يكون المضاف إليه عَرَبِيَّ ياء المتكلم^(٢) فإن كان
ياء المتكلم أَعْرَبت أيضاً بالحركات، لكنها تكون مُقَدَّرَةٌ، تقول: «هَذَا أَبِي» و«مَرَرْتُ بِأَبِي»
فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركات مُقَدَّرَةٌ فيه، كما قلنا في جميع
الأسماء المضافة إلى الياء، نحو: «أبي» و«أخي» و«أخي» و«أخوتي»^(٣).

(١) ومنه قوله سبحانه: «لَنْ يَكُنَ لَهُ الْيَاقُ» وقوله سبحانه: «قوله إن» وقوله جلّت كلمته: «لَنْ يَسْرِقَ قَدَّ سَرَقَ إِنْ لَمْ يَنْ
قُلْ» ومن ذلك قول الشاعر، وقد أشبه ابن منظور في لسان العرب:

فَمَنْ مَآ قَتَلْتَنِي وَ تَرَى عُمُ الْيَ لَهَا عَمُ

(٢) معنا شيئا أحب أن أجهل الياء، الأول أن كلمة «فؤ» ملازمة للإضافة: فلا تقع في كلام ما مقطعة عن
الإضافة كما يقع في باقي هذه الأسماء، نحو: الأب والأخ والعم، وتضاف «فؤ» إلى اسم جنس ظاهر،
والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة، فيدخل فيه المصدر نحو «فؤ فضل» و«فؤ علم» وأسماء الأعيان ومشتاها
وجمعها نحو «فؤ ذهب» و«فؤ فضة» ويخرج المشتقات فلا تقول «فؤ عالم» ولا يضاف إلى الضمير، ولما قول
الشاعر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْقَهْرِ لَ مِنْ النَّاسِ ذَوُهُ

لأنه شاذ، والأمر الثاني: أن «فؤ» قد تضاف إلى العلم نحو «فؤا الله ذو يكة» ويكة: علم يطلق على مكة
المكرمة، وقد يأتي مضافاً إلى جملة نحو «ذهب بلي تسلم» أي اتعجب في وقت صاحب سلامة، فالله ظرفية
بمعنى «في» و«ذي» صفة لاسم زمان مطوف.

(٣) الفصح في استعمال هذه الأسماء مضافة إلى ياء المتكلم أن تأتي بها محلوقة للامتنان فتقول «أب، أخ، عم»
ثم تضيفها إلى ياء المتكلم فتقول: «أبي، أخي، عمي» قال تعالى: «لَنْ يَكُنَ لَهُ الْيَاقُ» له تسع وتسعون نجيعة» وقد
أتى بها بعض شعراء العرب بعد أن رد لامها المحلوقة - وأصلها واو - ثم لما أضافها للياء قلب الواو ياء -
لا اجتماع الواو والياء في كلمة واحدة وسبق إحداهما بالسكون - وأدغمها في ياء المتكلم، وذلك مثل قول
الشاعر:

فَلَا وَأَبِي لَا أَسْأَلُ حَتَّى يُنْصَى الْوَالِدُ الصَّبُّ الْحَنِينُ
ونحو قول الآخر:

* وَأَبِي مَا لَكَ دُو الْمَجَازِي يَنْكَرُ *

وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وذهب الميرد وابن مالك وفقاً للكوفيين إلى أنه جائز من
غير ضرورة.

واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط لكوني لَقَلْتُ بها مفردة مكبرة، مضافة إلى غير ياء المتكلم.

وإنما قلت: «وَحَمَوَهَا» فَأَضَعْتُ الْحَمَّ إلى ضمير الموث؛ لأين أن الحم أقارب زوج المرأة، كأيه، وعمه، وابن عمه، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة.

والهَنْ: قيل: اسم يُكْنَى به عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس، وغير ذلك، وقيل: عما يستجيب التصريح به، وقيل: عن الفَرْج خاصة^(١).



ص - والأفصح استعمال الهَنْ كَقَوْلِهِ.

ش - إذا استعمل الهَنْ حَيَّرَ مضافي كان بالإجماع مقوصاً، أي: محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول: «هَذَا هَنْ» و«رَأَيْتُ هَنًا» و«مَرَزْتُ يَهَنَ» كما تقول: «يُجْعِنِي غَدًا» و«أَصْبِرْ غَدًا» و«واعتكفت في غَدٍ»^(٢).

وإذا استعمل مضافاً فجمهور العَرَبِ تستعمله كذلك؛ فتقول: «جَلَّةٌ هُنْكَ» و«رَأَيْتُ هُنْكَ» و«مَرَزْتُ يَهْنِكَ» كما يفعلون في غَيْكَ، وبعضهم يُجْزِي مُجْزَى أَبٍ وَأَخٍ؛ فيعربه بالحروف الثلاثة، فيقول: «هَذَا هُنُوكَ» و«رَأَيْتُ هُنَاكَ» و«مَرَزْتُ يَهْنِكَ»، وهي لغة قليلة، ذكرها سيويه، ولم يطلع عليها القراء، ولا الزجاجي، فأسقطاه من عدل هذه الأسماء وَعَدَّاهَا خَمْسَةً.



ص - وَالْمُنْتَى كَ «الزَّيْدَانِ»؛ فَيَرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَجَمْعُ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ، كَ «الزَّيْدُونَ»

(١) بقي أن العرب في إعراب هذه الأسماء لثنتين آخرين.

إحدهما تسمى لغة القصر، وهي أن تلزمها الألف في الأحوال الثلاثة، فتقول: جاء أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك. وثانيتهما أن تمرها بالحركات الثلاث فتقول: جاء لك، ورأيت لك، ومررت بك، وتسمى هذه لغة القصص.

(٢) كذا، وليس هذا التمثيل بمستقيم، والدقيق أن تقول «اعتكف في غدا» بفعل مضارع؛ لأنه هو الصالح للمستقبل.

فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُجَرِّانِ وَيَنْصَبَانِ بِالنِّبَاءِ، وَ «كَلَّتَا» مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمَثْنَى، وَكَلَّدَا «اِثْنَانِ» وَ«اِثْنَانِ» مُطْلَقاً، وَإِنْ رُكِّبَا، وَ «أَوَّلُو» وَ «عِشْرُونَ» وَأَخَوَاتُهُ، وَ «عَامِلُونَ» وَ«أَهْلُونَ» وَ«وَابِلُونَ» وَ«أَرْضُونَ» وَ«مِسُونٌ» وَيَأْبَهُ، وَ«بَثُونٌ» وَ«عِلْيُونٌ» وَيَشْبَهُهُ - كَالْجَمْعِ.

ش - الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الأصل: المثنى كـ «الزَيْدَانِ» و«الْعَمْرَانِ» وجمع المذكر السالم كـ «الزُّيُودُ» و«الْعَمْرُونَ»^(١).

أما المثنى فإنه يرفع بالالف نيابة عن الضمة، وَيُجَرِّ وَيَنْصَبُ بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة؛ تقول: «جَازَيْتِ الزُّيُودَانِ»، و«رَأَيْتِ الزُّيُودَيْنِ»، و«مَرَزْتُ بِالزُّيُودَيْنِ».

وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ: لفظين بشرط، ولفظين بغير شرط.

فاللفظان اللذان بشرط: «كَلَّتَا» وَ«كَلَّتَا» وَشَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَا مضافين إلى الضمير؛ تقول: «جَازَيْتِ كِلَاهُمَا»، و«رَأَيْتِ كِلَيْهِمَا»، و«مَرَزْتُ بِكِلَيْهِمَا»؛ فَإِنْ كَانَا مضافين، إلى الظاهر كانا بالالف على كل حال؛ تقول: «جَازَيْتِ كِلَا أَخَوَيْكَ» و«رَأَيْتِ كِلَا أَخَوَيْكَ» و«مَرَزْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ» فيكون إعرابهما حيثل بحركات مُقْلَرَةٌ في الألف؛ لأنهما مقصوران كَالْفَتَى وَالْمَصَا، وكذا القول في كلتا، تقول: «كِلَاهُمَا» رفعاً، و«كِلَيْهِمَا» جَزْراً

(١) المثنى: اسم دل على اثنين وأغنى عن المتصاقلين بزيادة على مفرد، نحو: «الزبدان، والعمران، والبكران» والأصل أن تقول: زيد وزيد، وعمر وعمر، ويكر ويكر، كما قال الحجاج بن يوسف القتي وقد مات ابنه محمد وأخوه محمد: محمد ومحمد في يوم واحد، ثم كره العرب التكرار، فاستاضوا منه زيادة الألف والنون أو الياء والنون على الاسم المفرد للدلالة على اثنين من لفظ واحد.

وخرج ما دل على اثنين من غير زيادة نحو زوج وشفع، كما خرج ما دل على اثنين وفيه زيادة لكن ليس له واحد من لفظه نحو فولك: الاثنين، واثنين، فلا يسمى واحد من هذين مثنى، بل الأول مفرد، والثاني ملحوق بالمثنى.

وشروط في كل اسم يراد بثنائه ثمانية شروط: الأول: أن يكون مفرداً فلا يثنى المثنى ولا جمع المذكر السالم، والثاني: أن يكون معرباً، فلا يثنى المبني، وأما «ملكان» و«ماتان» من أسماء الإشارة، و«اللذان» و«اللتان» من الموصولات فهي عند الجمهور ألقاظ موضوعة على هذا الوجه، والثالث: عدم التركيب فلا يثنى المركب الإنشائي كتليط شرأ، ولا المركب المعجز كعمد يكر، خلافاً للكوفيين، والرابع: أن يكون متكرراً؛ فلا يثنى العلم إلا إذا تكر، ولعلنا نقترب بثنائه الألف واللام مثل «الزبدان»، والخامس: أن يكون له ثاب في الوجود، والسادس: أن يثنى للفظان، والسابع: أن يثنى معنى كل واحد من الاثنين، فثنى الشمس والقمر لا تجوز إلا على أحد وجهين: الأول: أن تغلب أحدهما على الآخر، والثاني: أن تريد المطالع المتعددة لكل منهما، والشرط الثامن: ألا يستثنى عنه بثنائه غيره.

وَنَضْبًا، وَكَلَّمَا أَخِيكَ بِالْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا.

واللفظان اللذان بغير شرط: «اثنان» و«اثنان»؛ تقول: «جاءني اثنان واثنان» و«رأيت اثنين واثنين» و«مررت باثنين واثنين» فتربهما إعراب المتن، وإن كانا غير مضافين، وكذا تربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير، نحو: «أتألفهم» أو للظاهر نحو: «أتأخوك» أو كانا مركبين مع العشرة، نحو: «جاءني اثنا عشر» و«رأيت اثني عشر» و«مررت باثني عشر»^(١).

وأما جمع المذكر السالم^(٢) فإنه يرفع بالواو، ويجز وينصب بالياء، تقول «جاءني الزيدون» و«رأيت الزيدين» و«مررت بالزيدين». وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً:

(١) منها «أولو» قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ بَيْنَكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْفُقَرَى﴾^(٣)، فأولو: فاعل، وعلامة رفعه الواو، وأولي: مفعولٌ وعلامة نصبه الياء،

(١) وقد بقي عليه مما يلحق بالمتن: ما سمي به مما أصله متن، نحو حسنين ومحمدين وسبعين، وقد كان من الحق عليه أن يذكره، كما ذكر في الملحق بجمع المذكر السالم ما سمي به، وكما ذكر في جمع المؤنث السالم ما سمي به، وهذا النوع يعرب في اللغة الفصحى كإعراب المتن: بالآلف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، ولغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالمتنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. وقد جاء على هذه اللغة قول تميم بن أبي بن مقبل:

أَلَا يَا بَيْتَرَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَيْنِ أَصْلٌ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ

الشاهد فيهم قوله «بالسبعان» فإنه في الأصل مشى سبع، ثم سمي به مكان معين، وأنت ترى أنه في موضع الجرح، وقد جاء به الشاعر بالآلف وأعره بالكسرة الظاهر على النون كالاسم المختوم باللف ونون وهو مفرد نحو سلمان وعفان وشيطان، وإنما جره بالكسرة لأنه محلى بال. وعلى هذه اللغة ورد قول أبي نواس (مختار الأغاني لابن منظور ١٢٨/٣):

أَسْأَلُ الْقَادِمِينَ مِنْ حَكَمَانِ كَيْفَ خَلَفْتُمَا أَبَا عِثْمَانَ

(٢) جمع المذكر السالم: اسم دل على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مفردة بزيادة في آخره، نحو «الزيدين والبركين» والأصل أن تقول: زيد وزيد، ويكر ويكر، ثلاث مرات على الأكل، ولكنهم استعملوا التكرار واستطالوه فقد يكون المراد به عشرة أفراد أو عشرين، فعملوا عن التكرار إلى الزيادة في آخره. وخرج جمع المؤنث السالم فإنه دل على أكثر من اثنتين، كما خرج جمع التكسير فإنه لم يسلم فيه بناء مفردة. ويشترط في كل اسم يراد جمعه جمع مذكر سالماً جميع ما شرطناه فيما يراد تنبيهه، ويزاد هنا أن يكون هذا المفرد إما علماً لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث، وإما صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث لكنها قابلة لها.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة التور.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾^(١)، فهذا مجرور، وعلامة جره الياء.

(٢) ومنها «عِشْرُونَ» وأخواته إلى التسعين، تقول: «جاءني عِشْرُونَ» وَرَأَيْتُ عِشْرِينَ «ومررت بعِشْرِينَ» وكذلك تقول في الباقي.

(٣) ومنها «أَهْلُونَ» قال الله تعالى: ﴿سَخَّلْنَا أَبْوَابَنَا وَأَهْلُونَا﴾^(٢) «وَمِنْ أَوْسَطِ مَا نَطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ»^(٣) إلى أَهْلِيهِمْ أَبْدًا^(٤) الأول فاعل، والثاني مفعول، والثالث مجرور.

(٤) ومنها «وَأَهْلُونَ» وهو جمع لوايل، وهو المَطَرُ الغزير.

(٥) ومنها «أَرْضُونَ» بتحريك الراء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر.

(٦) ومنها «مِثُونَ» ويأبه، وهو كل [اسم] ثلاثي حُلِفَتْ لأمه وَخَوَّضَ عنها هاءُ التانيث ولم يُكسَرْ، ألا ترى أن سَنَةً أصلها مَنَوٌ أو سَنَةٌ، بدليل قولهم في الجمع بالالف والياء «سَنَوَاتٍ» أو «سَنَهَاتٍ» فلما حذفوا من المفرد اللام، وهي الواو أو الهاء، وَخَوَّضُوا عنها هاء التانيث، أَرَادُوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم، أعني مختوماً بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جرّاً ونصباً؛ ليكون ذلك جَبْرًا لما فاته من حذف اللام، وكذلك القول في نظائره، وهي: عِصَّةٌ وَعِصُونَ، وَحِزَّةٌ وَحِزُونَ، وَثِيَّةٌ وَثِيُونَ، وَقَلَّةٌ وَقَلُونَ، ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْفِرَانَ عِصِينَ﴾^(٦)، «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ حِزِينَ»^(٧).

(١) من الآية ٢١ من سورة الزمر.

(٢) من الآية ١١ من سورة الفتح.

(٣) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ١٢ من سورة الفتح.

(٥) قد جاء جمع الأرض بفتح الراء في حديث «مَنْ غَسَبَ قِدْرَ شَيْءٍ مِنْ أَرْضٍ طَوَفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وجاء يسكون الراء في قول الشاعر:

لَقَدْ شَجَبْتُ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي
سُلَيْمٍ خَطِيبٌ كَذَبَ أَعْوَادَ مِثْبَرٍ
وقول عبيد بن الأبرص (د ٥١ بيروت):

أَوْ حِزَتْ ذَا بُوسَةٍ فِي زَأْسٍ رَابِيَةٍ
أَوْ فِي قِرَارٍ مِنَ الْأَرْضِيِّينَ قِرْوَانٍ
(٦) من الآية ٩١ من سورة الحجر.

(٧) من الآية ٣٧ من سورة المعارج.

(٧) ومما حُوِّلَ على جمع المذكر السالم في الإعراب «بُثُون».

(٨) وكذلك «عِلْيُون» وما أشبهه مما سمي به من الجمع، ألا ترى أن عِلْيَيْنَ في الأصل جمع لِعَلْيٍّ، فنقل عن ذلك المعنى وسمي به أعلى الجنة، وَأَقْرَبَ هذا الإعراب نظراً إلى أصله، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِنْبَارِ لَفي عِلْيَيْنَ، وَمَا أَنتَ بِمَعْلُومٌ﴾^(١).

فعلى ذلك إن سميت رجلاً بـ «زَيْلُون» قلت: «هَذَا زَيْلُون» وَ «رَأَيْتُ زَيْلَيْن» وَ «مَرَرْتُ بِزَيْلَيْن» فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً^(٢).

(١) الأيتان ١٨، ١٩ من سورة المطففين.

(٢) هذه أفصح لغات العرب في إعراب ما سمي به مما أصله جمع مذكر سالم.

ومن العرب من يلزمه الياء ويحربه بحركات ظاهرة على النون بعد الياء، فكأنه اسم مفرد آخره ياء ونون مثل غسلين ويططين: فيأتي به في حالة الرفع بضمة على النون، وفي حالة النصب بفتحة على النون، وفي حالة الجر بكسرة على النون، ونونه في الأحوال كلها ما لم يكن أصحياً، فإن كان أصحياً مثل قنسرين أحربه مثل إعراب الاسم الذي لا ينصرف للعلمية والعجمة فيمنع تنوينه ويحربه بالفتحة، ومن العلماء من أجرى هذه اللفظة في جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به، ويخرج على هذه اللفظة ما ورد في حديث الدعاء على أهل مكة «اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئ يوسف» ينصب سنيين الأول على النون وكسر سنيين الثاني على النون، ولولا ذلك لم ينون الأول ولم يثبت النون في الثاني مع الإضافة، وقد جاء على هذه اللفظة - كالحديث - قول عبيد بن الأبرص (د ص ١٤٥ ط بيروت ١٩٥٨):

تَخِيرْتُ السَّيِّئَاتِ بِلُحْيِ السُّلَيْمِي
لَحَزَزْتَنِي ذُرْوَةً فَفَقَا دِيَالِي
فَلَوُزِيَّةَ السَّوَى كَسْرَالِ لِسِي
يُحَقِّي كَيْهَ سَلَفِ السَّيِّمِي

ويخرج على هذه اللفظة أيضاً قول الشاعر:

وَيْبٌ حَتَّى عَرَّتْكَسِ ذِي طَلَالِ
لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابِ

ينصب «ضاربين» بفتحة على النون، ولولا ذلك لحذف النون لإضافته إلى ما بعده.

ومن العرب من يأتي به بالواو والنون في الأحوال كلها، ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما لو كان اسماً مفرداً مخوفاً بالواو والنون، مثل زيتون وعربون ومفتون، وعليها جاء قول الشاعر:

طَالُ لَيْلِي وَبَيْتُ كَالْمَجْثُونِ
وَأَعْتَرَتْني الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونِ

وقول الآخر، وينصب إلى يزيد بن معاوية:

وَأَكَلَهَا بِالسَّاطِرُونِ إِذَا
أَكَلَ السَّمْلُ اللَّيْلِي جَمَعَا

الشاهد فيهما: قولهما «بِالسَّاطِرُون» فإن أصله ماطر، ثم سمي به مكان معين وقد جاء به مجزواً بالكسرة الظاهرة على النون.

ص- و «أولات» وما جُوعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، وما سَمِعِي بِهِ مِنْهُمَا، فَيَنْصَبُ
بِالْكَسْرِ نَحْوُ «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ» و «أَضْطَفَى الْبَنَاتِ».

ش- الباب الرابع مما خرج من الأصل: ما جُوعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ كَ «هِنْدَات»
و «زَيْنَبَات»؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة، تقول: «رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ وَالزَّيْنَبَاتِ»، قال
الله تعالى: «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ»^(١)، و «أَضْطَفَى الْبَنَاتِ»^(٢).

فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل، تقول: «جاءت الهندات» فترفعه بالضممة،
و «مررت بالهندات» فتجره بالكسرة.

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كَ «هِنْد وَهِنْدَات» أو بالثناء كَ
«طَلْحَة وَطَلْحَات»، أو بالثناء والمعنى جميعاً كَ «فَاطِمَة وَفَاطِمَات»، أو بالألف المقصورة كَ
«حَبْلَى وَحَبْلَيَات» أو الممدودة كَ «صَحْرَاء وَصَحْرَاوَات» أو يكون مُسَمَّاهُ مذكرًا كَ «إِضْطَبِلَ
وَإِضْطَبِلَات» و «حَمَام وَحَمَامَات».

وكذلك لا فَرْقٌ بين أن يكون قد سَلِمَتْ بِئِثَّةٌ وَاحِدَةٌ كَ «صَحْمَةٌ وَصَحْمَات» أو
تغيرت كَ «سَجْدَةٌ وَسَجْدَات» و «حَبْلَى وَحَبْلَيَات» و «صَحْرَاء وَصَحْرَاوَات» ألا ترى أن
الأول محرّكٌ وَسَطُهُ، والثاني قُلَيْتُ أَكْفَه ياء، والثالث قلبت همزته واوًا، ولذلك عَدَلْتُ عن
قول أكثرهم: جمع المؤنث السالم، إلى أن قلت: الجمع بالألف والثناء^(٣)؛ لأَعْمُ جَمْعُ
المؤنث وجمع المذكور^(٤)، وما سلم فيه المفرد وما تغير.

وَيَكُونُ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ بِالزِّيَادَةِ لِيُخْرِجَ نَحْوُ: «بَيْتٌ وَبَيْتَات» و «مَيْتٌ وَأَمْوَات» فَإِنَّ التَّاءَ
فِيهِمَا أَصْلِيَّةٌ؛ فَيَنْصَبَانِ بِالْفَتْحَةِ عَلَى الْأَصْلِ، تقول: «سَكَنَتْ آيَاتًا» و «حَضَرَتْ أَمْوَاتًا» قال

(١) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت.

(٢) من الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(٣) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدة العلماء العلامة ابن مالك، وذلك قوله في الخلاصة (الأنثى):

وَتَاءٌ بِئِثَّةٌ وَأَلِفٌ قَدْ جُوعَا يَكْتَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي التَّضْمِينِ

(٤) جمع المؤنث هنا هو الذي مفرد مؤنث بالمعنى وحده كزيت أو مع التاء كفاطمة وجمع المذكور هنا أراد به
الذي مفرد مؤنث بالثناء وحدها كحمزة وطلحة، أو ما كان نحو حمام وإصطبل.

الله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾^(١)، وكذلك نحو: «قُضَاةٌ» و «عَزَاةٌ» فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل، ألا ترى أن الأصل قُضِيَّةٌ وَعَزَوَةٌ؛ لأنها من قُضِيْتُ وَعَزَوْتُ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل، تقول: «رَأَيْتُ قُضَاةً وَعَزَاةً»^(٢).



ص. وما لا ينصرف، فَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ: «بِأَفْضَلِ وَثْنٍ» إِلَّا مَعَ آلِ نَحْوُ: «بِالْأَفْضَلِ» أو الإِضَافَةِ نَحْوُ: «بِالْأَفْضَلِكُمْ».

ش. الباب الخامس مما خرج عن الأصل: ما لا ينصرف، وهو ما فيه عِلَتَانِ فرعيتان من عِلَلٍ تسع، أو وَاحِدَةً منها تقوم مقامهما:

فالأول كـ «فَاعِلَةٌ» فإن فيه التعريف والتأنيث، وهما عِلَتَانِ فرعيتان عن التنكير والتذكير.

والثاني نحو: «مَسَاجِدَ» و «مَصَابِيحَ»؛ فإنهما جَمْعَانِ، والجمع فرعٌ عن المفرد، وصيغتهما صيغة مُتَنَهَى الجمع، ومعنى هذا أن مَفَاعِلَ وَمَقَابِلَ وَقَفَّتِ الجمعُ عندهما، وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما؛ فلا يجمعان مرة أخرى، بخلاف غيرهما من الجمع فإنه قد يجمع، تقول: كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ كَفَلْسٌ وَأَفَلْسٌ، ثم تقول: أَكْلَبٌ وَأَكْلِبٌ، ولا يجوز في

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٢) اعلم أنه قد دل استقراء كلام العرب على أنهم يجمعون بالألف والتاء خمسة أنواع من الأسماء:
الأول: ما كان مختصاً بتاء التأنيث، نحو فاطمة وتمرّة وبنات؛ تقول فيهن: فاطمات وتمرّات وبنات.
الثاني: علم المؤنث الذي لا تاء فيه، نحو دعد وجمل وزينب، تقول فيهن: دعدلات وجملات وزينبات، ويستثنى من هذا النوع حلم ويايه نحو قطام وسفار فلا يجمع هذا الجمع وإن كان المراد به مؤنثاً.
الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَاكَرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامِ الْمَعْلُودَةِ﴾ وقوله جل ذكره ﴿إِنَّ أَهْلَ سَابِغَاتٍ﴾ أي دروعاً سابغات، وقوله ﴿وَوَقَعُوا فِي السَّيِّئَاتِ﴾.
الرابع: مصدر المذكر الذي لا يعقل، نحو درهيمات، وفليسات، ودينيرات، في جمع مصدر درهم وفلس ودينار؛ بخلاف مصدر المؤنث، ومصدر المذكر العاقل فلا يجمعان هذا الجمع.
الخامس: اسم جنس مؤنث بالألف المقصورة نحو حبلى وحليلات، أو الألف المملوذة نحو صحراء وصحراوات.

«أكالب» أن يجمع يقد، وكذا أعرب وأعارب؛ فلا يجوز في أعارب أن يجمع كما يجمع أكلب على أكالب وأصائل على أصائل، فكان الجمع قد تكرر فيهما، فنزل لذلك منزلة جمة.

وكذلك «صحرَاء» و «حُبْلَى» فإن فيهما التانيث وهو فرع عن التذكير، وهو تانيث لازم، مُتَزَلِّ لزوجته منزلة تانيث ثاني، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى.

وحكمه أن يُجَرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، حملوا جَرَّه على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق. تقول: «مَرَزْتُ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» ففتحها كما تفتحها إذا قلت: «رَأَيْتُ فَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» قال الله تعالى: ﴿وَأَوْخِيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهٗ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحَارِبَ وَتَمَائِيلَ﴾^(٢).

ويستثنى من ذلك صورتان: إحداهما: أن تدخل عليه «أل»^(٣)، والثانية أن يضاف، فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل؛ فالأولى نحو: ﴿وَأَتَيْنَهُمَا كَاغِبُونِ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٤)، والثانية نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٥)، وتمثلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله: «مَرَزْتُ بِعَمَائِنَا» فإن الأعلام لا تضاف حتى تُكْرَر، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف، وهو العلمية، فدخل في باب ما ينصرف، وليس الكلام فيه، بخلاف «أَفْضَلُ»؛ فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل،

(١) من الآية ١٦٣ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١٣ من سورة سبأ.

(٣) ومثل آل في حلا الحكم فأم الحميمية المعرفة، فإن الاسم المنوع من الصرف لو اقرن بها جر بالكسرة، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

أَلَّ شَيْتَ مِنْ نَجْدٍ بِرَيْقًا نَلَقَا تَبَيَّثَ بِلَيْلٍ لَمَّا زَوَّدَ اشْتَا أَوْلَقَا

الشاهد فيه قوله: «أمرمد» أي الأرمد، وأرمد: وصف على وزن الفعل، ومعناه الذي أصابه الرمد، وهو وجع العين، فأصله ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل كأحمر وأبيض، فلما لحقته أم المعرفة الحميمية تنصرف فجر بالكسرة الظاهرة.

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٤ من سورة التين.

وهما موجودان فيه أَصْفَتُهُ أم لم تُصِفْهُ، وكذلك تمثيلي بالأفضل أَوْلَى من تمثيل بعضهم بقوله:

١٢ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا [شَدِيدًا: بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلًا]
لأنه يحتمل أن يكون قَلَّز في «يزيد» الشَّيَاح فصار نكرة، ثم أدخل عليه «أل»

١٢ - هذا البيت من كلام ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان وميافة: اسم أمه، وهو أحد الشعراء المقلدين القصصاء المحجج بشعرهم، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة، منهم المؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ١٩) وقد أنشده فيه مراراً (ج ١ ص ٦٣، ١٥٨ بتحقيقنا) ومنهم الأشموني (رقم ٢٥) وذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ٩٨).

اللفظة: «أعباء الخلافة» الأعباء: جمع عبء - يكسر العين وسكون الياء وآخره همزة - وهو الحمل الذي يثقل عليك، ويرى في مكانه «أعباء الخلافة» والأعباء: جمع عبء - يوزن عبء - وهو ناحية الشيء، «كامله» أصل الكامل ما بين الكثرين، ويكنى بشدة الكامل عن القوة وعظيم التحمل لهام الأمور.

المعنى: يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النية، قوي على تحمل مهام الخلافة، عظيم الاضطلاع بأمرها، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة، يديرها ويهيمن عليها.

الإعراب: «رأيت» فعل ماض وفاعله، ورأى ههنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبراً «الوليد» مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة «بن» نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وابن مضاف «واليزيد» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مباركاً» مفعول ثان لرأى إذا جعلتها علمية، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية «شديداً» معطوف على قوله مباركاً بحرف عطف محذوف «أعباء» الياء حرف جر، وأعباء: مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بشديد، وأعباء مضاف «والخلافة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «كامله» كامل: قائل بشديد؛ لأن شديداً صفة مشبهة تعمل حمل الفعل، مرقوع بالصفة الظاهرة، وكامل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «اليزيد» «فإن» «أل» في هذه الكلمة تحتمل أمرين؛ الأمر الأول أن تكون للتعريف، والأمر الثاني: أن تكون زائدة.

فأما الأمر الأول: فإنه يتأتى إذا كان الشاعر - قبل أن يدخل «أل» عليه - قد قصد تنكيهه فصار شائعاً شيوخ رجل ونحوه من التكرات، ثم أدخل بعد ذلك «أل» للدلالة على التعريف، فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لتعبد التعريف، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في «يزيد» علقان فريعتان =

للتعريف؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وَزْنُ الفعل خاصة، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و«أل» زائدة فيه كما زعم مَنْ مَكَّلَ به.

ص - وَالْأَمَثِلَةُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: تَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ، يَأْتِيَانِ وَالتَّاءُ فِيهِمَا، وَتَفْعَلِينَ؛ فَتَرْفَعُ بِثُبُوتِ التَّوْنِ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحُلْفِهَا، نَحْوُ: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا».

ش - الباب السادس مما خرج عن الأصل: الأمثلة الخمسة.

وهي: كلُّ فعل مضارع اتصلت به أَلِفُ الاثنين نحو: «يَقُومَانِ» للغائِبَيْنِ و«تَقُومَانِ» للحاضِرَيْنِ، أو واو الجمع، نحو: «يَقُومُونَ» للغَائِبِينَ، و«تَقُومُونَ» للحاضِرِينَ، أو ياء المخاطبة نحو: «تَقُومِينَ»^(١).

وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بثبوت النون نيابةً عن الضمة^(٢)، وتجزم

ترجع إحداها إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل، لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف؛ فلا يصح التمثيل للـممنوع من الصرف الذي يجز بالكسرة لدخول الألف واللام عليه.

والأمر الثاني: أن تكون «أل» قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت «أل» للـلمح الأصل، وإذا كانت «أل» زائدة كانت العلمية باقية؛ فيكون فيه العلتان العلمية ووزن الفعل؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجز بالكسرة لدخول «أل» عليه.

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد هذا البيت في هذا الموضع.

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعض كتبه منها «أوضح المسالك» على أن «أل» في «اليزيد» زائدة ضرورة، وصرح بأن قصد التنكير الذي ذكره ههنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة؛ فلا محل - مع هذا الكلام - لتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذي يجز بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت، من قبل أن الوجه الآخر الذي جعل احتمالاً سبباً للتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه، كما ذكر هو نفسه في غير هذا الكتاب.

(١) قد رأيت أن المضارع المسند لألف الاثنين يكون مبدوءاً بياء المضارع أو تاء المضارعة، وأن المضارع المسند لواو الجماعة يكون مبدوءاً أيضاً بآلاء أو بالتاء، وأن المضارع المسند لياء المخاطبة لا يكون مبدوءاً إلا بتاء المضارعة، ومن هنا كانت هذه الأفعال المضارعة المسند إلى ضمائر الرفع المتصلة خمسة أنواع، ومن هنا سموها «الأفعال الخمسة».

(٢) قد تحلف التَّوْنُ التي ترفع بثبوتها الأفعال الخمسة، وهي في هذا الحلف على ضربين:

الأول: جازت في النثر والنظم.

وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة، تقول: «أَنْتُمْ تَقُومُونَ» و «لَمْ تَقُومُوا» و «لَنْ تَقُومُوا» رَفَعْتَ الأول لخلوه من الناصب والجازم، وجعلت علامة رفعه النون، وَجَزَمْتَ الثاني بَلَمْ، وَنَصَبْتَ الثالث بَلَنْ، وجعلت علامة النصب والجزم حَلْفَ النون، قال الله تعالى: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا»^(١) الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب الحلف.



ص - وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُ الْآخِرُ؛ فَيَجْزَمُ بِحَلْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ» و «لَمْ يَخْشَ» و «لَمْ يَزِمْ».

ش - هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل، وهو الفعل [المضارع] المعتل الآخر، نحو: «يَغْزُو» و «يَخْشَى» و «يَزِمُ».

فإنه يجزم بحذف آخره؛ فينوب حلف الحرف عن حلف الحركة، تقول: «لَمْ يَغْزُ» و «لَمْ يَخْشَ» و «لَمْ يَزِمْ»^(٢).

الثاني: شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر.

أما الجائز فهي حالة واحدة، وهي أن يكون الفعل ناصباً إليه المتكلم وقبلها نون الوقاية فتجتمع نونان: أولاهما نون الرفع، والثانية نون الوقاية، نحو تَصْرِيَاتِي وتَصْرِيُونِي فإن للحرب في هذه الحالة ثلاث لغات: إحداها أن يجيئوا بالنونين على أصلهما، وعلى هذه اللفظة قوله تعالى: «الْمُتَلَكِّينَ» وقوله: «لَمْ تُولَدُنِي» واللفظة الثانية أن يذغموا إحدى النونين في الأخرى؛ وقد قرئ بها في قوله تعالى: «لَقَدْ كَرِهَ اللَّهُ لَكَؤُوفِي» وفي قوله: «الْمُحَاجِرِينَ» واللفظة الثالثة حلف إحدى النونين.

وأما الذي لا يسوغ إلا في الشعر فمست وجود نون الرفع وحدها، وعليه جاء قول الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَرَبَّيْتُ تَفْلُكِي شَعْرَكَ بِالْعَتَرِ وَالْجِسْكَ الذَّكِي

الأصل أن يقول: وتربيتن تفلكين، لكنه حذف نون الرفع، ونظيره قول الحماسي، وسيأتي مشروحاً في آخر هذا الكتاب مع ذكر نظائره:

أَنَا الْبُيْطِيُّ يَجْعَلُونِي فِي سُلُوبِهِمْ لَا أُرْتَقِي صَلَاً مِثْلَهَا وَلَا أُرْدُ
كان الأصل أن يقول «يَجْعَلُونِي» فحذف نون الرفع ضرورة.

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٢) وقد ورد الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم ولم يحلف منه حرف العلة، ومن ذلك قول الشاعر:

لَمْ يَلْجِيكَ وَالْأَبَاءُ تَجْسِي بِمَا لَأَكْتُ لَبُوءُ بَنِي زَيْلَا

قال «بأنك» بيقال الياء مع تقدم لم، ومن ذلك قول الآخر:

إِذَا السَّحُورُ خَفِيَتْ قَطْلَتِي وَلَا تَرُفُّهَا وَلَا تَمَلَّتِي

ص- فصل: تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: غَلَامِي وَالْفَتَى، وَتُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُورًا، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ: الْقَاضِي، وَتُسَمَّى مَقْصُورًا، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: يَخْشَى، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: يَدْعُو وَيَقْضِي، وَتُظْهِرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «إِنَّ الْقَاضِي لَنْ يَقْضِي وَلَنْ يَدْعُو».

ش - علامة الإعراب على ضربين: ظاهرة، وهي الأصل، وقد تقدّمت أمثلتها، ومَقْدَرَةٌ؛ وهذا الفصل معقودٌ للذكرها.

فالذي يَقْدَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

(١) أحدها: ما يَقْدَرُ فِيهِ حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ جَمِيعُهَا؛ لَكُنِ الْحَرْفُ الْآخِرُ مِنْهُ لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ لِدَاثَةِ، وَذَلِكَ الْأِسْمُ الْمَقْصُورُ، وَهُوَ «الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لِإِزْمَةٍ» نَحْوُ «الْفَتَى» تَقُولُ: «جَاءَ الْفَتَى» وَ «رَأَيْتُ الْفَتَى» وَ «مَرَرْتُ بِالْفَتَى» فَتَقْدَرُ فِي الْأَوَّلِ ضَمَّةٌ، وَفِي الثَّانِي فَتْحَةٌ، وَفِي الثَّالِثِ كَسْرَةٌ؛ وَمُوجِبُ هَذَا التَّغْيِيرِ أَنَّ ذَاتَ الْأَلِفِ لَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ لِدَاثَتِهَا.

(٢) الثَّانِي: مَا يَقْدَرُ فِيهِ حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ جَمِيعُهَا، لَا لَكُنِ الْحَرْفُ الْآخِرُ مِنْهُ لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ لِدَاثَةِ، بَلْ لِأَجْلِ مَا اتَّصَلَ بِهِ، وَهُوَ الْأِسْمُ الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوِ: «غَلَامِي» وَ «أَخِي» وَ «أَبِي»، وَذَلِكَ لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ تَسْتَدْعِي انْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا لِأَجْلِ الْمُنَاسَبَةِ، فَاسْتِغَالَ آخِرَ الْأِسْمِ الَّذِي قَبْلَهَا بِكَسْرَةِ الْمُنَاسَبَةِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ فِيهِ.

(٣) الثَّالِثُ: مَا يَقْدَرُ فِيهِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فَقَطْ لِلِاسْتِغْنَاءِ، وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَقْصُورُ، وَتَغْنِي بِهِ الْأِسْمُ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا «كَالْقَاضِي» وَ «الدَّاعِي».

(٤) الرَّابِعُ: مَا تَقْدَرُ فِيهِ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ لِلتَّعْلِيلِ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ، نَحْوِ: «يَخْشَى» تَقُولُ: «يَخْشَى زَيْدٌ» وَ «لَنْ يَخْشَى عَمْرُو» فَتَقْدَرُ فِي الْأَوَّلِ الضَّمَّةُ، وَفِي الثَّانِي الْفَتْحَةُ؛ لِتَعْلِيلِ ظُهُورِ الْحَرَكَةِ عَلَى الْأَلِفِ.

^{٨٥} قال: «قرضاه» بقاء الألف مع تقدم لا النامية، ومن تلك قول الآخر:

مَجْرُوتٌ زَيْدًا ثُمَّ جِئْتُ مُغْتَلِبًا مِنْ عَجُو زَيْدًا لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ

(٥) الخامس: ما تَقْدُرُ فيه الضمة فقط، وهو الفعل [المضارع] المعتلُ بالواو^(١)، نحو: «رَزَيْدٌ يَدْعُو» وبالياء نحو: «رَزَيْدٌ يَرْيِي».

وتظهر الفتحة لخفتها، على الياء في الأسماء والأفعال، وعلى الواو في الأفعال^(٢)، كقولك: «إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، وَلَنْ يَدْعُو» قال الله تعالى: «أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ»^(٣) «لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا»^(٤).



ص - فصل: يَرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، نَحْوُ: «يَقُومُ رَزَيْدٌ».

ش - أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تَجَرَّدَ من الناصب والجازم كان مرفوعاً^(٥)، كقولك: «يَقُومُ رَزَيْدٌ، وَيَقْعُدُ عَمْرُو»، وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له، ما هو؟ فقال الفَرَّاءُ وأصحابه: رَافِعُهُ نَفْسُ تَجَرُّدِهِ مِنَ النَاصِبِ وَالْجَازِمِ، وقال الكسائي: حُرُوفُ المضارعة، وقال ثعلب: مُضَارَعَتُهُ لِلْأَسْمِ، وقال البصريون: حُلُولُهُ مَحَلَّ الْأَسْمِ، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو: «أَنْ وَلَنْ وَكَمْ وَكَمَا» امتنع رَفْعُهُ، لأن الاسم لا يقع بهلما، فليس حيثل حالاً محلل الاسم.

وأصَحُّ الأقوالِ الأولُ، وهو الذي يجري على ألسنة المُعَرِّبِينَ، يقولون: مرفوع

لِتَجَرُّدِهِ مِنَ النَاصِبِ وَالْجَازِمِ.

(١) ليس في كلام العرب اسم مرفوع آخره واو مضموم ما قبلها؟ فلا جرم لم يذكر المؤلف الواو إلا في الأفعال.

(٢) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(٣) من الآية ٣١ من سورة هود.

(٤) من الآية ١٤ من سورة الكهف.

(٥) قد ورد الفعل المضارع غير مسروق ظاهراً بِنَاصِبٍ وَلَا جَازِمٍ وهو مجزوم، فمن ذلك قول الشاعر، وينسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه:

مُسْتَحْدٌ تَقْدِي نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِنَّمَا مَا خِفْتُ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

ونظير ذلك قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِشْمَاءً مِنَ اللَّوْ لَا وَإِغْلِيلٍ

قيل: البيتان ضروران، وقيل: الأول على تقدير لام الأمر، أي لقد نكسك كل نفس، ولما الثاني فإن الرواية الصحيحة فيه «فاليوم أسقى» ببناء للمجهول، وأسقى مرفوع بضمه مقدر على الألف منع من ظهورها المتعار.

وَيُقْبَدُ قَوْلُ الْكَسَائِي أَنْ جُزءَ الشَّيْءِ لَا يَفْعَلُ فِيهِ، وَقَوْلُ ثَعْلَبِ أَنَّ الْمَضَارِعَ إِنَّمَا اقْتَضَتْ إِعْرَابَهُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، ثُمَّ يَحْتَاجُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ إِلَى عَامِلٍ يَقْتَضِيهِ، ثُمَّ يُلْزَمُ عَلَى الْمُدَّهِينِ أَنْ يَكُونَ الْمَضَارِعُ مَرْفُوعاً دَائِماً، وَلَا قَائِلَ بِهِ.

وَيُرَدُّ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ ارْتِفَاعُهُ فِي نَحْوِ «هَلَّا يَتَوَمَّ» لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَقَعُ بَعْدَ حُرُوفِ التَّحْضِيضِ^(١).

ص - وَيُنْصَبُ بَلَنْ، نَحْوُ «لَنْ تَبْرَحَ».

ش - لَمَّا اقْتَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يَرْفَعُ فِيهَا الْمَضَارِعَ كُنِيَ بِالْكَلامِ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُنْصَبُ فِيهَا، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ أَرْبَعَةٍ، وَهِيَ: لَنْ، وَكَيْ، وَإِذَنْ، وَأَنْ، وَيَدُ بِالْكَلامِ عَلَى «لَنْ» لِأَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلنَّصَبِ، بِخِلَافِ الْبَوَاقِي، وَخُتِمَ بِالْكَلامِ عَلَى «أَنْ» لَطُولِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا.

و «لَنْ» حَرْفٌ يَفِيدُ النِّفْيَ وَالِاسْتِقْبَالَ، بِالِاتِّهَاقِ^(٢)، وَلَا يَقْتَضِي تَأْيِيداً، خِلَافاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي أَنْمُودِجِهِ^(٣)، وَلَا تَأْكِيداً، خِلَافاً لَهُ فِي كَشَافِهِ، بَلْ قَوْلُكَ «لَنْ أَقُومَ» مُحْتَمِلٌ لِأَنَّهُ تَرِيدُ بِهَلْكَ أَنْكَ لَا تَقُومُ أَبَداً، وَأَنْكَ لَا تَقُومُ فِي بَعْضِ أَزْمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِكَ «لَا أَقُومُ» فِي عِلْمِ إِفْلَادَةِ التَّأْكِيدِ.

وَلَا تَقَعُ «لَنْ» لِلدَّعَاءِ خِلَافاً لِابْنِ السَّرَّاجِ^(٤)، وَلَا حُجَّةٌ لَهُ فِيْمَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ

(١) قَدْ أَجِيبَ مِنْ هَذَا الْاِحْتِرَاضِ بِأَنَّ الرُّفْعَ ثَابِتٌ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ قَبْلَ دُخُولِ حَرْفِ التَّحْضِيضِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا دَخَلَ حَرْفُ التَّحْضِيضِ لَمْ يَخِرْ مَا كَانَ؛ لِأَنَّ أَثَرِ الْعَامِلِ لَا يَزِيلُهُ إِلَّا عَامِلٌ آخَرُ، وَحَرْفُ التَّحْضِيضِ غَيْرُ عَامِلٍ، وَنَظِيرُ هَذَا الْعِمَالِ حَرْفُ التَّنْصِيصِ فِي نَحْوِ «سَيَقُومُ» وَهُوَ يَأْتِي أَيْضاً عَلَى كَلَامِ الْبَصْرِيِّينَ، وَمَدْفُوعٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

(٢) مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ اتِّفَاعَ الْحَدِثِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الَّذِي يَبْعَثُ حَاصِلٌ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِذَا قُلْتُ: «لَنْ أَصْغُرُ لَزِيْرَتِكَ» كَانَ مَعْنَى ذَلِكَ: يَتَضَيَّ حَضُورِي لَزِيْرَتِكَ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ.

(٣) مِمَّا رَدَّ بِهِ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ «إِنْ لَنْ» تَقْيِيدُ تَأْيِيدِ الشَّيْءِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَقْيِيدُ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ يَحْسَنُ ذِكْرُ لَفْظِ الْأَيْدِ بَعْدَهَا؛ إِذْ يَكُونُ ذِكْرُهُ بَعْدَهَا تَكَرُّراً، لَكِنْ ذِكْرُ الْأَيْدِ بَعْدَهَا وَاقِعٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَنْ يَتَمَنَّوْا لَيْدًا» وَفِي قَوْلِهِ جَلَّتْ كَلِمَتُهُ «وَلَنْ تَقْلَعُوا إِذْنَ لَيْدًا» وَأَمَّا إِفْلَادَةُ التَّأْيِيدِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَنْ يَخْلُقُوا فَيَلْبِأَ» وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ سَبَحَنَهُ: «لَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ وَعَدَهُ» فَلَيْسَ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ «لَنْ» بَلْ مِنْ دَلِيلٍ خَارِجٍ.

(٤) ذَهَبَ الْمُؤَلِّفُ فِي كِتَابِهِ مَعْنَى اللَّيْبِ إِلَى أَنَّ «لَنْ» تَأْتِي لِلدَّعَاءِ - وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يَبْعَثُ لِلدَّعَاءِ - وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(١)، مُدْعِياً أَنْ معناه فاجعلني لا أَكُونَ، لإمكان خنلها على النفي المحض، ويكون ذلك مُعَاهِدةً منه لله سبحانه وتعالى ألا يُظَاهِرَ مُجْرَماً جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه، ولا هي مركبة من «لَا أَنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً، والالف لالتقاء الساكنين، خلافاً للخليل، ولا أصلها «لَا» فأبدلت [الالف] نوناً، خلافاً للقرءاء.

صـ. وَيَكِي الْمَصْدَرِيَّةُ، نَحْوُ ﴿لَيْكَيْلًا تَأْسُو﴾.

شـ. الناصب الثاني «كِي» وإنما تكون ناصبة إذا كانت مَصْدَرِيَّةً بمنزلة أَنْ، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام: لفظاً كقوله تعالى: ﴿لَيْكَيْلًا تَأْسُو﴾^(٢) ﴿لَيْكَيْلًا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾^(٣) أو تقديرًا نحو: «جئتكَ كيف تُكْرِتني» إذا قُلِّدَتْ أَنْ الأصل لكي، وأنتك حذفت اللام استغناء عنها بَيْنِيَّاء، فإن لم تقدر اللام كانت كي حرف جر، بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانت «أَنْ» مضمرة بعدها إضماراً لازماً^(٤).

صـ. وَيُؤَادُّنْ مُصْدَرَةٌ وَهِيَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُتَّفَعِلٌ يَقْسِمُ، نَحْوُ: «إِذَنْ أَكْرَمَكَ»

لَنْ تَزَالُوا تَخْلِكُكُمْ لَمْ لَا زَلْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُوةً الْجِبَالِ

وجه الاستدلال أن الفعل المعلوم يتم للدعاء، فوجب أن يكون المعلوم عليه - وهو قوله لَنْ تَزَالُوا - للدعاء أيضاً، وهذا ظاهر على قول من قال: إن توافق المعلوم عليه والمعلوم في الإنشاء والخبر واجب، فاما من أبجاز تغايلهما في ذلك للأحسن عنده التوافق، فيكون حمل «لَنْ» على الدعاء في هذا البيت عند هذا الفريق من العلماء أحسن من حملها على الخبر، ولكنه ليس بلازم، فلا يكون البيت دليلاً لاحتماله وجهاً آخر.

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٣) من الآية ٢٧ من سورة الأحزاب.

(٤) ربما جاءت «كِي» مختصرة من كيف، فالمضارع الذي يقع بعدها حيثذ مرفوع؛ إذ لم يصل به ناصب ولا جازم، وذلك نحو قول الشاعر:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى بَيْلِي وَمَا تُزِثُّ قَتْلَاكُمْ، وَلَقَى الْهَيْجَاءُ تَفْطِيرُومَ
أي: كيف تجنحون.

و: «إِذْنٌ وَاللَّهُ تَرْوِيهِمْ بِحَرْبٍ».

ش - الناصب الثالث «إِذْنٌ» وهي حرف جواب وجزاء عند سيويه^(١)، وقال الشلوين: هي كذلك في كل موضع. وقال الفارسي: في الأكثر؛ وقد تَمَحَّصُ للجواب؛ بدليل أنه يقال: «أَجِيبْكَ» فتقول: «إِذَا أَطَعْتُكَ صادقاً» إذ لا مجازاة بها هنا.

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون واقعة في صدر الكلام، فلو قلت: «زَيْدٌ إِذْنٌ»، قلت: «أَكْرِمُهُ» بالرفع.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبَلًا، فلو حَدَّثَكَ شخص بحديث قلت: «إِذْنٌ تَصَدَّقْ» رَفَعْتُ، لأن المراد به الحال.

الثالث: أن لا يَفْصَلَ بينهما بفاصِلٍ غير القسم، نحو: «إِذْنٌ أَكْرِمَكَ»، و «إِذْنٌ وَاللَّهُ أَكْرِمَكَ»، وقال الشاعر:

١٣ - إِذْنٌ وَاللَّهُ تَرْوِيهِمْ بِحَرْبٍ تَثِيبُ الطُّغْلُ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(١) إذا قال لك قائل: «الزورك غداً» قلت له: «إِذْنٌ أَكْرِمَكَ» فقد أجبت بهذا الكلام، وجعلت إكرامك له عند مجيئه جزءاً له، وعلى هذا لا تقع «إِذْنٌ» في كلام متعصب لبتله من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب، بل لا بد أن يكون هناك ما يقتضي الجواب إما لفظاً كما مثلاً، وإما تقديرًا، وهل هي متعصبة للجواب وللجزاء معاً في كل كلام تقع فيه؟ ذهب الشلوين إلى أنها تدل عليهما في كل كلام، وتكلف في تخرج بعض الأمثلة بيان ما خفي من الجزء فيه، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن دلالة «إِذْنٌ» على الجواب والجزاء معاً في غالب الأمثلة، وقد تمحَّص عنه للجواب، فإذا قال لك قائل: «إِنِّي أَجِيبُكَ» قلت له: «إِذْنٌ أَصْدَقُكَ» أو قلت له: «إِذْنٌ أَطَعْتُكَ صادقاً» فقد أجبت بهذا الكلام، ولكنه لا يكون جزءاً، وبيان ذلك أن تصديق المتكلم أو ظن صدقه واقع في الحال، والجزاء لا يكون في الحال؛ وهذا بيان ما ذكره المؤلف رضي الله عنه.

١٣ - نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين؛ لما فيه من الحشر الذي لا حاجة إليه ولا محل له، وقد بحث ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق، ولم يذكر من قيل في شأنه، والبيت قد استشهد به المؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٤٩٧) وفي شلور الذهب (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضلوع.

الغصة: «بحرب» كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً، تقول: «الحرب قد وضعت أوزارها» هذا هو الغالب في استعمالها، وقد تذكر إذا أولت بالقتال، فيعود الضمير عليها -

ولو قلت: «إِذَنْ يَا زَيْتُهِ» قلت: «أَكْرِمُكَ» بالرفع، وكذا إذا قلت: «إِذَنْ فِي الدَّارِ أَكْرِمُكَ» و«إِذَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَكْرِمُكَ» كل ذلك بالرفع^(١).



ص- وبأن المصنعية، ظاهرة نحو: «أَنْ يَقْفِزَ لِي» ما لَمْ تُسَبِّقْ يَعْلَمُ نَحْوُ: «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى» فَإِنْ سُبِّقَتْ بِظَنْ قَوْجِهَانِ، نحو: «وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً»، وَمُضْمَرَةً جَوَازاً يَتَلَدَّ عَاطِفٍ مُسَبِّقٍ بِاسْمِ خَالِصٍ، نحو: * وَلَيْسَ عِيَاةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي * وَيَتَلَدَّ

مذكراً تشبيهاً يروى بالثاء الفرقة على أن الحرب مؤنثة، ويروى بالياء التحتية على أن الحرب مذكرة لتأويله بالقتال كما قلنا، وعلى كل حال هو مضارع أشاب: أي صيره أشيب، فحرف المضارعة مضموم، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع «الطفل» على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف، وإدعاء الحذف خلاف الأصل «المشيب» بفتح الميم وكسر الشين - اسم زمان من «شاب رأسه» إذا صار شعره أبيض، أي: قبل زمان الشيب.

المعنى: تهدد قوماً من أهلته وتوعدهم بأنه سيصيهم بحرب شديدة الأحوال كثيرة الفجائع، حتى إن الطفل ليشيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها.

الإعراب: «إِذَنْ» حرف جواب وجزاء ونصب «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أقسم والله «نرميهم» نرمي: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لنرمي، مبني على السكون في محل نصب، «بمحرِب» الباء حرف جر، وحرب: مجرور بالياء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بنرمي تشبيهاً فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحرب «الطفل» مفعول به لتشيب، منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب «من قبل» جار ومجرور متعلق بتشيب، وقبل مضاف و«المشيب» مضاف إليه، مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «إِذَنْ والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع، وهو نرمي، بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: والله.

(١) ذكر المؤلف هنا أن الفصل بالثناء، أو بالجار والمجرور، أو بالظرف - يضر، ويلزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل، وهذا محل خلاف بين العلماء؛ فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر، ويصح مع الفصل بأحدها لإذن عملها في الفعل لتتصب.

واعلم أن إلغاء «إِذَنْ» مع استيفاء الشروط لغة حكاهما عيسى بن عمر، وتلقاها علماء البصرة بالتبول، لكننا - مع ذلك - نأدره جداً، وأنكر هذه اللغة الكسائي والفراء، فلم يجوز واحد منهما الإلغاء إذا استوفت الشروط المذكورة.

اللام نحو: ﴿تَبَيَّنَ لِلنَّاسِ﴾، إلا في نحو: ﴿فَلَا يَفْلَمُ﴾، و﴿لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾ فَتَطْهَرُ لَا غَيْرَ، ونحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فَتَضَمَّرُ لَا غَيْرَ، كَأَضْمَارِهَا بَعْدَ «حَتَّى» إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا، نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ وَيَقْدَرُ أَوْ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ: * لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصُّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُتَى * أَوْ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا نَحْوُ:

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُحُوبَهَا أَوْ تَسْتَوِيماً

وَيَقْدَرُ فَاءَ السَّبِيَةِ أَوْ وَاوِ الْمَوْتِ مَسْبُوكَتَيْنِ يَنْطَوِي مَخْفِضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ نَحْوُ: ﴿لَا يَفْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ «وَيَقْلَمُ الصَّابِرِينَ» «وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ» «وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ».

هـ - الناصب الرابع «أن» وهي أمّ الباب، وإتاما أُخْرِتْ في الذكر لما قدمناه، ولأصلانها في النصب عملت ظاهرةً ومضمرةً، بخلاف بقية النواصب؛ فلا تعمل إلا ظاهرةً، مثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْفَّقَ أَنْ يَفْزَعَ لِي عَظِيمَتِي﴾^(١) «وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ»^(٢).

ويُقَدَّرُ «أن» بالمصدرية احترازاً من المُفَسَّرَةِ وَالزَّائِلَةِ؛ فإنهما لا ينصبان المضارع. فالمُفَسَّرَةُ هي: المسبوبة بجملة فيها معنى القول دون حروفه^(٣)، نحو: «كُتِبَتْ إِلَيهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا» إِذَا أُرِدَتْ بِهِ مَعْنَى أَيْ.

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٣) يشترط في «أن» المفسرة ثلاثة شروط؛ الأول - وهو الذي ذكره المؤلف - أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتتة على حروفه ولا موزولة به، فلو جئت بجملة مشتتة على صريح القول لم تنجح إلى تفسير؛ لأن صريح القول غير محتاج للتفسير، فتكون الجملة بعده مفعولاً به ولا يلاقي بأن، والثاني: أن تأخر عنها جملة، فلو أنك جئت بجملة مشتتة على مفرد يحتاج إلى التفسير، ثم أردت أن تفسر هذا المفرد بمفرد لم تأت بأن المفسرة، بل تجمي، بأي، فتقول مثلاً: «اكتريت عسجداً أي ذهباً» والثالث: ألا يدخل عليها حرف جر، لفظاً أو تفكيراً، لأن تقدم عليها حرف جر في اللفظ نحو «كُتِبَتْ إِلَيهِ بِأَنْ قِمَ» أو في التفكير نحو أن تقول: «كُتِبَتْ إِلَيهِ أَنْ قِمَ» وأنت تنوي الباء - كانت أن حيث مصدرية لا مفسرة.

والأكثر أن تكون «أن» المفسرة مفسرة لمفعول به محذوف، نحو قوله تعالى: «وَوَلَّيْنَاهُ أَنْ يَأْتِ بِالْبَرَاءَةِ» ونحو قولك: «كُتِبَتْ إِلَيهِ أَنْ يَفْعَلَ» برفع «يفعل»، وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً، نحو قوله تعالى: «إِنَّ أَوْحِينَاَ إِلَى لَمَكَ مَا يَوْحِي أَنْ تَلْقَاهُ فِي الْقَابِئِ فَاتَّقِ فِيهِ يَوْمَ» الآيات ٣٨، ٣٩ من سورة طه.

والزائدة هي: الواقعة بين القسم ولو، نحو: «أَقْسِمُ بالله أنْ لَوْ يَأْتِينِي زَيْدٌ لَأَكْرِمَهُ»^(١).

واشترطت أن لا تُسَبِّقَ المصدرية بعلم مطلقاً، ولا بظن في أحد الوجهين؛ احترازاً عن المخففة من الثقيلة.

والحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات:

أحداها: أن يتقدم عليها ما يُدَلُّ على العلم^(٢)؛ فهذه مخففة من الثقيلة لا غير.

ويجب فيما بعدها أمران: أحدهما: زُكْمُهُ؛ والثاني: قَصْلُهُ منها بحرف من حروف أربعة، وهي: [حرف] التنقيس، وحرف النفي، وَقَدْ، وَلَوْ؛ فالأول نحو: «عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ»^(٣)، والثاني نحو: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا»^(٤)، والثالث نحو: «عَلِمْتُ أَنَّ قَدْ يَوْمٌ زَيْدٌ»، والرابع نحو: «أَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً»^(٥)، وذلك لأن قبله «أَلَمْ يَتَّيَسَّرَ لِلَّذِينَ آمَنُوا» ومعناه - فيما قاله المفسرون - أفلم يعلم، وهي لَكْمَةٌ

(١) ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوْ التَّقَيْنَا وَلَقَدْ كُنَّا لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
هنا، وقد زيلت، «أن» في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا؛ فمنها بين الكاف التي هي حرف جر ومجرورها، كما في نحو قول الشاعر:

كَأَنَّ عَظِيمَةً تَعْطُرُ إِلَى زَلَوِي السَّلَمِ *

فيمن رواه بجر ظلية، وسبأني البيت مشروحاً (رقم ٦٠) ومنها الواقعة بعد «لما» الوقتية كما في قوله سبحانه وتعالى: «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا».

(٢) المراد أن يكون ما تقدم عليها حالاً على اليقين، سواء أكان من لفظ العلم أم لم يكن من لفظه نحو رأى وتحقق وتيقن وتبين. وكذلك «ظن» إذا أريد به اليقين نحو «ظننت أن سيقوم خالده إذا أردت به معنى أيقنت»، فإن كان العلم المتقدم لا يقصد به اليقين، بل يقصد به الظن، جاز أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة. ولهذا قرئ في قوله تعالى: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ» يرفع «يرجع» على أن «أن» السابقة مخففة من الثقيلة، وبالنصب على أنها مصدرية ناصبة للمضارع.

هذا التضميل هو الراجح الذي يقرره جمهور النحاة، وعليه جرى ابن هشام هنا، ومن أجله صار لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات: حالة تنعين فيها لأن تكون مخففة من الثقيلة، وحالة تنعين فيها لأن تكون ناصبة للمضارع، وحالة ينجوز فيها الأمران، ومن العلماء من لم يفضل هذا التضميل.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٤) من الآية ٨٠ من سورة طه.

(٥) من الآية ٣١ من سورة الرعد.

التَّخَمَ وَهَوَّازَنَ، قَالَ سُحَيْمٌ:

١٤ - أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْمُرُونِي أَلَمْ تَيَّاسُوا أَنِّي ابْنُ قَارِسٍ زَهْدِمِ

١٤ - قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي، وتبعهم على ذلك المؤلف، وقد أنكر جماعة هذه النسبة، وقالوا: يجب أن يكون قاتل هذا البيت بعض أولاد سحيم، لا سحيماً نفسه، وذلك لأنه يقول في آخره «إني ابن فارس زهدم» وزهدم: اسم فارس سحيم، وروى جماعة آخرون البيت هكذا «إني ابن قاتل زهدم» ليتخلصوا من هذا الإشكال وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس، وقد راجعت ديوان سحيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت، بل لم أجد له كلمة على هذا الروي.

اللفظة: «الشعب» بكسر الشين وسكون العين - هو الطريق مطلقاً، وقيل: هو الطريق في الجبل خاصة «بأسروني» فعل مضارع من الأسر، أي: يأخذونني أسيراً، ويروى في مكانه «بأسروني» على أنه من الميسر، قالوا: وكان سحيم قد وقع أسيراً في يد قوم، فاستقسموا عليه بالقتلح ليأخذه من يخرج له «تياسوا» تعلموا، وقد روي في مكانه «تعلموا» فلذلك دليل على أنهما بمعنى واحد، كما استدل المؤلف على أن تياس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ: «أعلم بيتين الذين آمنوا» في قوله سبحانه وتعالى: «أعلم بيتين الذين آمنوا».

المعنى: يقول: إني حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتهم يستقسمون عليّ، قلت لهم: ألم تعلموا أنني ابن ذلك الرجل الفارس المشهور، يخوفهم بأبيه ويتهددهم بأنه لا يمكن أن يقيه في أيديهم أسيراً، بل لا بد أن يغير عليهم ويستقله من أيديهم.

الإعراب: «أقول» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجزاء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا اللهم» اللام حرف جر، هم: ضمير الغائبين، مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بأقول «بالشعب» جار ومجرور متعلق بأقول أيضاً «إذ» ظرف للزمان الماضي، مبني على السكون في محل نصب بأقول «بأسروني» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، والنون الثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها «ألم» الهمزة للاستفهام التوبيخي، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، «تياسوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياه المتكلم اسم أن، مبني على السكون في محل نصب «ابن» خير أن، مرفوع بالضمة الظاهرة، وابن مضاف و «فارس» مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وفارس مضاف و «زهدم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مقولتي تياسوا الذي هو بمعنى تعلموا.

الشاهد فيه: قوله «تياسوا» فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا، ويؤيد ذلك أنه روي في مكانه «ألم»

أي: ألم تعلموا، ويؤيدُهُ قراءة ابن عباس: ﴿أَلَمْ يَتَّبِعِينَ﴾، وعن الفراء إنكار كون يَتَّبِعُ بمعنى يَتَلَمَّ، وهو ضعيف.

الثانية: أن يَتَقَدَّمَ عليها ظَنٌّ^(١)، فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، فيكون حكمها كما ذكرنا، ويجوز أن تكون ناصبة، وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿لَمْ أَحْصِ النَّاسَ أَنْ يَتَرَكُوا﴾^(٢)، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَبِّبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٣) قرئ بالوجهين.

الثالثة: أن لا يسبقها عِلْم ولا ظَنٌّ، فيتعين كونها ناصبة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾^(٤).

وأما إعمالها مُضَمَّرَةً فعلى ضربين؛ لأن إضمارها إما جائز، أو واجب.

فالجائز في مسائل:

إحداها: أن تقع بعد عاطف^(٥) مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، كقوله

تعلّموا كما قلنا، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد، وهذا يدل على أن «يتلمس» في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَتْلُمِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً﴾ بمعنى يعلم، وبالتالي يدل هذا البيت على أن «أن» في الآية المذكورة مخففة من الثقيلة؛ لأنها مسبوقة بما يدل على العلم.

(١) المراد أن يكون اللفظ المقدم عليها دالاً على الظن - وهو ترجيح أحد الطرفين الإثبات أو النفي - سواء أكان بلفظ الظن أم كان بغير لفظه، نحو خال وحسب، ومن ذلك لفظ العلم إذا لم يقصد به اليقين، بل قصد به الغالب الراجح أو أجري مجرى الإشارة، كما سبق للتنبيه إليه في بيان الحالة الأولى، ويشترط لكونها مصدرية ناصبة للمضارع بعد ما يفيد الظن: ألا يفصل بين أن والمضارع فاصل غير لا النافية، فإن فصل بينهما - نحو ظننت أن سيقوم علي، وخلت أن ستكون فتنة، وخلت أن لن تجيء - لم تكن مصدرية، لأنه لا يفصل بين المصدرية ومنصوبها، وتعين حيث أن تكون مخففة من الثقيلة، ولما كان الفصل بين أن المصدرية ومنصوبها بلا النافية جائزاً كانت محتملة للوجهين إذا فصل بينهما بلا نحو قوله تعالى ﴿وَحَبِّبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾.

(٢) الأيات ١، ٢ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٥) أطلق المصنف في هذا الموضع في قوله «بعد عاطف» وليس الكلام في هذا الموضع على إطلاقه، بل لا يكون ذلك إلا بعد أربعة من حروف العطف، وهي: الواو - وقد استشهد له المؤلف ببيت ميسون (رقم ١٥) - وأو - وقد استشهد له بالآية الكريمة - والفاء، وثم، مستشهد لهما في آخر شرح الشاهد الآتي (رقم ١٥).

تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ إِلَّا وَخِيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(١) في قراءة من قرأ من السبعة بنصب «يرسل» وذلك بإضمار «أن» والتقدير: أو أن يُرْسِلَ، وأن والفعل معطوفان على «وَخِيًا» أي وَخِيًا أَوْ إِرْسَالًا، وَوَخِيًا ليس في تقدير الفعل، ولو أَظْهَرْتَ «أن» في الكلام لجاز، وكذا قول الشاعر:

١٥ - وَلُبِسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى.

١٥ - هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل، وكانت امرأة من أهل البادية، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، ونقلها إلى الحاضرة، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها، ويشد بها الوجد إلى حالتها الأولى، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسيه الأعلام في شرح شواهد، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (٥٠٥) وفي شذور الذهب (ردم ١٥٦) وأنشده الأشموني في نواصب المضارع، وأنشده ابن عقيل أيضاً (ردم ٣٣٠).

اللفظة: «عبادة» هي ضرب من الأكسية معروف «وتقر عيني» كتابة عن السرور «الشفوف» بضم الشين - جمع شف - بفتح الشين أو كسرهما وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته.

المعنى: تقول: إن الذي كنت فيه عند أهلي أشهى إلى نفسي، وأجلب إلى السرور مما أنا فيه، مع أن الذي كنت فيه هناك هو المعيشة الخشنة، فقد كان لباسي عبادة من صوف غليظ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية، فإني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولبس مضاف، و «عبادة» مضاف إليه «وتقر» الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تقرر: فعل مضارع، منصوب بأن مضمورة بعد الواو العاطفة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «عيني»: عين: فاعل تقرر، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء «أحب» خبر المبتدأ، مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلي» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، ولبس مضاف، و «الشفوف» مضاف إليه؛ مجرور وعلامة مجرؤه الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله تقرر، بأن مضمورة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله: لبس، وهذا الإضمار جائز، لا واجب؛ فيجوز أن تقول: ولبس عبادة وأن تقرر عيني، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجوز نصب المضارع الواقع بعد الواو، وإنما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لال. وذلك نحو قولهم: «الطائر فيغضب زيد الياقوت» وكما تقول أنت «الحاضر فيحصل لي السرور أي» فإنه يجب أن ترفع يغضب ويحصل؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل، لأن المعنى: الذي يطير، والذي يحصل.

تقديره: وليس عبادة وأن تقرّ عيني.

الثانية: أن تقع بعد لام الجر، سواء كانت للتعليل^(١) كقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُفْهَرَ لَكَ اللَّهُ﴾^(٣) أو للعاقبة كقوله تعالى: ﴿فَالنَّظْلَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٤) واللام هنا ليست للتعليل، لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكانت عاقبته أن صار لهم عدوًّا وحزنًا، أو زائلة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٥) فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة، ولو أظهرت في الكلام لجاز، وكذا بعد كي الجازية.

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقروناً بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام: سواء كانت «لا» النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾^(٦)، أو

هنا، وقد علمت أن المراد بالمعطف في هذا الموضع واحد من أربعة أحرف، هي الواو وأو - وقد استشهد المؤلف لكل منهما - وثم، والفاء، ولم يشهد لواحد منهما، وشاهد الفاء قول الشاعر:

لَوْلَا تَوَلَّعْتُ مُعْتَرِ فَارْغِيئَةً مَا كُنْتُ أَوْفَرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرْبِ

المعتر: الذي يتعرض للسؤال، والإترب: الفنى، والترب: الفقر، وشاهد «ثم» قول أنس بن مدركة الخثعمي:

إِنِّي وَقَتْلِي سَكِينًا ثُمَّ أَشَقِيلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَبَتْ الْبَقَرُ

(١) ذكر المؤلف في هذا الموضع أربعة أنواع للام: النوع الأول: لام الجحود، وهذه يجب إحصار أن المصدرية بعدها، وضابطها: أنها المسبوقة بما كان، نحو «وما كان الله ليعطيهم» أو لم يكن نحو «لم يكن الله ليغفر لهم» والثانية: لام التعليل، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا، نحو «فلما يعلم» ويجوز إحصار أن بعدها وإضمارها إن لم يقترن الفعل بلا، والثالثة: لام العاقبة، والرابعة اللام الزائدة وهاتان يجوز إحصار أن المصدرية بعدها، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعتد عليه - ويكون حصول ما قبلها سابقاً على حصول ما بعدها في الوجود، وأما لام العاقبة - وتسمى لام الصيرورة أيضاً - فإن ما قبلها ليس علة لحصول ما بعدها، ولكنه يحدث بعده اتفاقاً، وأما اللام الزائدة فهي الواقعة بعد فعل متعدي، وفالنتها تأكيد تعليلته إلى مدخول اللام.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة النمل.

(٣) الأيتان ١، ٢ من سورة الفتح.

(٤) من الآية ٨ من سورة القصص.

(٥) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٦) من الآية ١٦٥ من سورة النساء.

زائدة كالتى في قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَمْلَأُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾^(١) أي: ليعلم أهل الكتاب.
ولو كانت اللام مسبوبة بكون ماضٍ منفي وجب إضمار «أَنْ» سواء كان المُضَيِّ في
اللفظ والمعنى، نحو: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ»^(٢)، أو في المعنى فقط،
نحو: «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْزِرْ لَهُمْ»^(٣)، وتسمى هذه اللام «لَامُ الْجُحُودِ»^(٤).
وَتَلَخَّصَ أَنَّ لَامَ بَعْدَ اللَامِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ: وَجُوبُ الإِضْمَارِ، وذلك بعد لَامِ
الْجُحُودِ، وَوُجُوبُ الإِظْهَارِ، وذلك إذا اقترن الفعلُ بِلَا، وَجَوَازُ الْوَجْهِينِ، وذلك فيما
بقي، قال الله تعالى: «وَأَمَرْنَا لِسُلَيْمَ بْنِ دَاوُدَ أَنْ يُرْسِلَ بِالْهَبَاءِ»^(٥)، وقال تعالى: «وَأَمْرٌ أَنْ
أَكُونَ»^(٦).

ولما ذُكِرَتْ أَنَّهَا تُضْمَرُ وَجُوباً بعد لَامِ الْجُحُودِ استطرذت في ذكر بقية المسائل التي
يجب فيها إضمار «أَنْ» وهي أربع:

إحداها: بعد «حَتَّى» واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين: الرفع، والنصب.

فأما النصب فَشَرْطُهُ كَوْنُ الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً
بالنسبة إلى زمن التكلم أو لا: فالأول كقوله تعالى: «لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ
إِلَيْنَا مُوسًى»^(٧)؛ فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مُسْتَقْبَلٌ بالنسبة إلى الأمرين
جميعاً، والثاني كقوله تعالى: «وَوَلِّدُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ»^(٨)؛ لأن قول الرسول وإن
كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مُسْتَقْبَلٌ بالنسبة إلى زلزالهم.

ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان؛ فتارة تكون بمعنى كَيْ، وذلك إذا كان ما

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأأنفال.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٤) إذا كان الفعل المقدم على لَامِ الْجُحُودِ ماضياً لم يكن حرف النفي إلا «مَا» كالأية الأولى، وإذا كان مضارعاً لم
يكن حرف النفي إلا «لَمْ» كالأية الثانية، وهي التي تقلب المضارع ماضياً، ولذلك يقول بعض المؤلفين: لَامُ
الْجُحُودِ هي التي تقع بعد «مَا كَانَ» أو بعد «لَمْ يَكُنْ» وهي عبارة سليمة مستقيمة مشيرة إلى تحديد حرف النفي.

(٥) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.

(٦) من الآية ١٧ من سورة الزمر.

(٧) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٨) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

قبلها جَلَّةٌ لما بعدها، نحو «أَسْلِمَ حَتَّى قَدْخَلَ الْجَنَّةَ» وتارة تكون بمعنى إلى، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، كقوله تعالى: «لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى»^(١)، وكقولك: «لَا يَسِيرُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» وقد تصلح للمعنيين معاً كقوله تعالى: «فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيحٍ حَتَّى تَقْبِضَ إِلَى أَمْرِ الدَّوْلِ»^(٢) يحتمل أن يكون المعنى كَيْ نَفِيءَ أو ألى أن نَفِيءَ.

والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعدَ حتى حتماً، لا بحتى نفسها، خلافاً للكوفيين^(٣)، لأنها قد عملت في الأسماء الجزء، كقوله تعالى: «حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»^(٤) «حَتَّى جِبِينِ»^(٥)، فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية.

وأما رَفَعُ الفعل بعدها فله ثلاثة شروط؛ الأول: كونه مُسَبِّحاً عما قبلها، ولهذا امتنع الرفع في نحو: «مِيزَتْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها، الثاني: أن يكون زَمَنُ الفعل الحال لا الاستقبال، على العكس من شرط النصب، إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديرًا؛ فالأول كقولك: «مِيزَتْ حَتَّى أَدْخُلَهَا» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضَيَا ولكنك أردت حكاية الحال، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: «حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ»^(٦)؛ لأن

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) من الآية ٩ من سورة الحجر.

(٣) من الدليل على أن الناصب بعد «حتى» هو «أن» المصدرية مضمرة، ظهور «إن» مع المعلوم على منصوبها، وذلك كما جاء في قول الشاعر:

وَمَنْ يُكَلِّمُهُمْ فِي الْمَحَلِّ أَنَّهُمْ لَا يَخْلَمُ الْجَاوِزَ مِنْهُمْ أَنَّهُ جَاوِزٌ
حَتَّى يَكُونُ عَزِيزاً مِنْ نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبَيِّنَ جَمِيعاً وَهُوَ مُحْتَازٌ

الشاهد في قوله: «أَوْ أَنْ يَبَيِّنَ جَمِيعاً» فقد ظهرت فيه «أن» المصدرية، فدل ذلك على أن العامل في المعلوم عليه هو «أن» مضمرة، والكوفيون لا ينكرون وقوع مثل هذا في كلام العرب، وتخلصوا منه بتجويزهم دخول «أن» في المعلوم مع قولهم: إن الناصب هو حتى نفسها، وهو كلام لا يقضى المحجب منه.

(٤) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٥) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٦) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

الزُّنْزَالِ وَالْقَوْلُ قَدْ مَضَيْتَا، الثالث: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا تَامَةً، ولهذا امتنع الرفع في نحو: «سَيَرِي حَتَّى أَذْخُلَهَا» وفي نحو: «كَانَ سَيَرِي حَتَّى أَذْخُلَهَا» إذا حملت «كان» على النقصان، دون التمام^(١).

المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى «إلى» أو «إلا»، فالأول بكقولك: «لَا تُزَمِّتْكَ أَوْ تُقْضِيَنِي حَقِّي» أي: إلى أن تقضييني حقي، وقال الشاعر:

١٦ - لَا سَتَسْهَلَنَّ الصُّعْبُ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى قَمَا انْقَادَتْ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

(١) إذا جعلت «كان» ناقصة كان المذكور قبل حتى كان واسمها، وليس هذا جملة تامة؛ لأن خبر «كان» لم يلكره، وأما إذا جعلت «كان» تامة فإن المذكور حينئذ يكون جملة تامة من فعل وفاعل، والمعنى: حدث سيري حتى أدخلها، وقد قرأ نافع برفع «يقول» وقرأ غيره بنصبه.

(٢) وهنا أمران نحسب أن تنبهك إليهما، الأول: أن تكون الناصب للمضارع بعد «أو» هو أن المضمره هو الملمح بالراجع، لأن «أو» حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال، فالأصل فيه ألا يعمل، والأمر الثاني: أنه يشترط في النصب بعد أو شرطان: ألا يتقدم عليها معمول ممولها، وألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل.

١٦ - هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسب إلى قائل معين، ومن استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨)، وفي الشلور (رقم ١٤٦) والاشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣٢٢).

اللفظ «استسهل» يريد أنه يسهل، أو يصير الصعب سهلاً بماضي هتمه وعالي نظره «الصعب» الأمر الذي يشق احتماله «المنى» جمع منية، بضم الميم فيهما، مثل منية ومدى، والمنية: ما يتمناه الإنسان ويرغب في حصوله «انقادت» سهلت وتلذلت «الأمال» جمع أمل مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال.

المعنى يقول إنه يستحمل الشدائد، ويصطير على ما يناله من المشقات في سبيل بلوغ أمانيه، ثم يبين أن المجد لا يدرك إلا إذا رغبى طلبه وطلبه نفسه بما يجده في طريقه.

الإعراب: «لأستسهل» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد أو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «قما» الفاء حرف عطف، وما: حرف تقي «انقادت» انقاد: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة التانيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسر

والثاني كقولك: «لَا تَقْنَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ» أي: إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ، وقول الشاعر:

١٧ - وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا
أي: إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ فَلَا أَكْثَرَ كُعُوبَهَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ هُنَا بِمَعْنَى إِلَى؛ لِأَنَّ
الاستقامة لَا تَكُونُ غَايَةً لِلْكَسْرِ.

للتخلص من التواء الساكتين «الأمال» فاعل انتقاد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة
استثناء ملغاة لَا عمل لها، حرف مبني على السكون لَا محل له من الإعراب «لصاير» اللام حرف
جر، وصاير: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والمجار والمجرور متعلقان بانتقاد.

الشاهد فيهم قوله «أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك، بأن المضمر وجوباً بعد أو.

وقد ذكر جماعة من النحاة: أَنَّ «أَوْ» فِي هَذَا الْبَيْتِ بِمَعْنَى إِلَى، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ،
وَذَكَرَ قَوْمٌ أَنَّهَا بِمَعْنَى حَتَّى، وَمِمَّنْ ذَكَرَ ذَلِكَ الْمُؤَلِّفُ فِي أَوْضَحِهِ وَابْنُ عَقِيلٍ وَالْأَشْمُونِيُّ، وَلَا خِلَافَ
بَيْنَ هَذَيْنِ الْكَلَامَيْنِ؛ لِأَنَّ «إِلَى» وَ«حَتَّى» بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْغَايَةُ، وَذَكَرَ السَّيُوطِيُّ أَنَّ «أَوْ» هُنَا
بِمَعْنَى إِلَّا، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلَّذِكْ كَلَهُ، فَوْقَ أَنَّهُ بَعِيدٌ.

واعلم أَنَّ ضابط «أَوْ» الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى: أَنَّ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا يَنْقُضِي شَيْئاً فَشَيْئاً، أَلَا تَرَى أَنَّ إِدْرَاكَ الْمَنَى
يَحْصُلُ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، وَأَمَّا «أَوْ» الَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا فَإِنَّ مَا بَعْدَهَا يَحْصُلُ دَفْعَةً وَاحِدَةً، كَالْإِسْلَامِ فِي
نَحْوِ قَوْلِكَ: «لَا تَقْنَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ».

١٧ - هَذَا الْبَيْتُ لَزِيَادِ الْأَعْجَمِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سِيَرِهِ (ج ١ ص ٢٤٨) وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ فِي
أَوْضَحِهِ (رَقْم ٤٩٩) وَفِي الشُّلُورِ (رَقْم ١٤٧) وَالْأَشْمُونِيُّ فِي تَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ، وَابْنُ عَقِيلٍ (رَقْم
٣٢٣).

اللفظ: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس «قناة» أراد الومح «قوم» رجال، ومنه قوله تعالى من
الآية ١١ من سورة الحجرات: «لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ حَتَّىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ
حَتَّىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ» وقول زهير بن أبي سلمى المزني:

وَمَا أَتَرَىٰ وَتَوَفَّيْ إِخَالَ لَقَرِيٍّ أَقْرَبَ أَلَّ جِشْنِي أَمْ نِسَاءً

«كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأتوية الناشز، «تستقيما» تمتد.

المعنى: أراد أَنَّهُ إِذَا هَجَا قَوْماً قَال فِيهِمْ شِعْراً لَمْ يَتْرَكْ لَهُمْ أَدِماً صَحيحاً حَتَّى يَرْجِعُوا عَنْ مَعَادَاتِهِ،
وَضَرَبَ لِلَّذِك مِثْلًا حَالَةً مِنْ يَخْفُ الرَّمَاحُ فِيْجَسُّهَا بِيَدِهِ وَمَا يَزَالُ بِهَا حَتَّى تَمْتَلَأَ أَوْ يَكْسُرَهَا.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتام المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «إذا» ظرف يدل على الزمان المستقبل يضاف إلى شرطه، ويتنصب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب.
بكسرت «غمزت» فعل ماض وقاعله، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. وهي فعل شرط الذي تقتضيه إذا «قناة» مفعول به لغمزت، وقناة مضاف و «قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل =

المسألة الثالثة: بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقه بنفي محض^(١)، أو طلب بالفعل^(٢).

فالتنقي كقوله تعالى: ﴿لَا يَفْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾^(٣)، وقولك: «ما تأتينا فتحدثنا» واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو «ما تزال تأتينا فتحدثنا» و«ما تأتينا إلا فتحدثنا» فإن معناهما الإثبات، فلذلك وجب رفعهما، أما الأول فلأن «زال» للنفي وقد دخل عليه النفي، ونفي النفي إثبات، وأما الثاني فلا يتقاضى النفي إلا.
وأما الطلب فإنه يشمل الأمر كقوله:

١٨ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَمِسِحاً إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحاً

ماض وفاعله والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «كمريها» كعوب: مفعول به لكسرت، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكعوب مضاف وما مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «أو» حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تستقيم» فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كعوب، والالف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «تستقيم» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله «تستقيم» بأن المضمره وجوباً بعد «أو» التي بمعنى إلا.

(١) خرج بكون الفاء للسببية أن تكون عارضة على صريح الفعل أو أن تكون استثنائية، وشمل قوله «مسبوقه بنفي محض» النفي بالحرف كآية الكريمة والمثالين اللذين ذكرهما المؤلف، والنفي بالفعل نحو «ليس زيد محباً فيخلص لك»، والنفي بالاسم نحو «أنت غير محب فتخلص لنا» وخرج الإثبات من طريق النفي الذي يتنقض بدخوله على فعل يدل على النفي نحو «ما تزال تأتينا فتحدثنا» أو يتنقض «إلا نحو «ما تأتينا إلا فتحدثنا» لأن «زال» وفروعه تدل على النفي، وإلا ثبت لما بعدها ما نفيه عما قبلها، فيكون ظاهر الكلام وجود نفي، ولكن الحقيقة أن ما بعد الفاء في المثالين ونحوهما مثبت، وقد بين المؤلف ذلك.

(٢) اشتراط كون الطلب بالفعل يخرج ثلاثة أشياء: الأول: الطلب باسم الفعل نحو «صه قيام الناس» والثاني: الطلب بالمصدر نحو «ضرباً زيدا فيأدب»، والثالث: الطلب بلفظ الخبر نحو «حبك فيستريح الناس» أي حبك السكون مثلاً، والخبر مع حبك محذوف لا يظهر في الكلام الفصح، وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر، كما أجاز النصب بعد الطلب باسم الفعل على ما حكاه المؤلف.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة طه.

١٨ - البيت لأبي التجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠١) وفي الشلحور (رقم ١٥٠) والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٢٤).

واللهي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْلُقُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ حُضْيَبِي﴾^(١)، والتحفيف، نحو: ﴿لَوْلَا أُخِرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْلَقَ﴾^(٢)، والتمني، نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَقُوزَ﴾^(٣)، والترجي، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلُعَ﴾^(٤) في قراءة بعض السبعة نصب أطلع، والدعاء كقوله:

١٩ - رَبِّ وَقَفِّزْنِي فَلَا أَغْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِيَيْنِ فِي خَيْرٍ مَنَنْ

اللفظة: «ناق» مرخم ناقة «عقاً» بفتح العين المهملة والنون جميعاً - هو ضرب من السير السريع «فسيحاً» واسعاً «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان «نستريحاً» نلقي هنا تعب السفر.

المعنى: يأمر ناقته أن تجد في السفر، وتدب عليه، حتى تصل إلى مملوحه، وهناك يلقى هو وهي من الراحة ما ينسيهما متاعب السفر وعنايه.

الإعراب: «يا» حرف نداء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ناق» متاعى مرخم، وأصله با ناقة، مبني على الضم في محل نصب، أو مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر، والثانية لغة من ينتظر «سيري» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «عقاً» هو مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لموصوف محلوف، أي: سيراً عقاً «فسيحاً» صفة لقوله عقاً «إلى» حرف جر «سليمان» مجرور بالي، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون «فستريحاً» الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «فستريحاً» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله نستريح بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذي هو قوله «سيري».

(١) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الملقين.

(٣) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٤) من الآيتين ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر.

١٩ - هذا الشاهد من الآيات التي لا يعرف قائلها، وقد استشهد به الأشموني في نواصب المضارع، وابن عثيل (رقم ٣٢٥) والمؤلف في شلوع اللجب (رقم ١٥١).

اللفظة: «وقفتي» أهدني وسدد خطواتي «أهدل» أميل وأتحرف، وتقول: عدلت عن كذا؛ إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته، وتقول: عدلت إلى كذا؛ إذا أقبلت عليه ورضيت فيه واتجهت نحوه؛ فاختلف المعنى باختلاف الحرف الذي تملئ به هذا الفعل، ومطه وغبث، تقول: رغبث في كذا؛ إذا أحبه، وتقول: رغبث عن كذا؛ إذا كرهته، ولذلك نظائر كثيرة، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه

والاستفهام^(١)، كقوله:

٢٠ - هَلْ تَعْرِفُونْ لُبَانَاتِي فَارْجُوْ أَنْ تَقْضَى، فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ
وَالْعَرَضُ، كقوله:

" اللغة «سنن» هو بفتح السين والتون جميعاً، وهو الطريق، والمراد هنا الطريق المعنوي كالصراط في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ «السامعين» جمع ساع.

المعنى: يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق الخير الذي يسلكه الذين يسعون إلى الفلاح؛ فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف.

الإعراب: «قرب» منادى يحرف نداء محلوف، والأصل يا رب، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، منع من ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة، و«رب مضاف، وياء المتكلم المحذوفة وهي منوثة الثبوت مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والأصل يا ربي «وقفتي» وفق: فعل دعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والتون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: حرف نفي، وكلاهما لا محل له من الإعراب «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه فتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن» حرف جر «سنن» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف، و «السامعين» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم «في» حرف جر «خير» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بالسامعين؛ لأنه جمع اسم فاعل، واسم الفاعل كالفعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف، وخير مضاف و «سنن» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله «أعدل» - بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء - وهو قوله «وفق» - كما يفهم من إعراب البيت.

(١) يشترط في نصب المضارع الواقع في جواب الاستفهام ألا يكون بأداة يعلها جملة اسمية خبرها جامد، نحو هل أشرك زيد فأكرمه فلا يجوز في «أكرمه» في هذا المثال النصب، بل يتعين رفعه.

٢٠ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده القراء، واستشهد به الأشموني في نواصب المضارع.

اللفظة: «لباناتي» بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة - جمع لبانة، وهي الحاجة التي يطلبها ذو الهمة العالية «فيرتد» أي: يعود ويرجع، وكفى بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وتلج صدره، وقال «بعض الروح» إما على إقحام كلمة بعض، وإما لأنه لا يؤمل أن تقضى له جميع لباناته، بل غاية آماله أن يقضى بعضها فيعود له بعض الروح، على أن هذا بحث في اللقط باعتبار مطلقه الأول، =

٢١- يا بَنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فُتَبَصِّرَ مَا قَدْ حَدَّثْتُكَ؛ فَمَا رَأَوْ كَمَنْ سَمِعَا

ونحن قررنا أنه كنى به عن معنى آخر.

المعنى: يستظم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلق بها همه العالية فيرتب على معرفتهم إياها رجاله قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه.

الإعراب: «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لباناتي» لبانات: مفعول به لتعرفون، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نياية عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، ولبنات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «فأرجو» الفاء فاء السببية، أرجو: فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا» حرف مصدري ونصب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تقضى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها الضمة، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو، والتقدير: فأرجو قضاءها «فترتد» الفاء حرف عطف، يرتد: فعل مضارع معطوف على تقضى، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بعض» فاعل يرتد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وبعض مضاف و«الروح» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «للجسد» جار ومجرور متعلق بمرتد.

الشاهد فيه: قوله «فأرجو» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله «أرجو» - بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المملول عليه بقوله «هل تعرفون لباناتي».

٢١- هذا الشاهد أيضاً من الآيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في الشلور (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ٣٢٦).

القصه: «الكرام» جمع كريم «تدنو» تقرب، وأراد به أن يتزل بدلوهم «راه» اسم فاعل من الروية حلفت لانه للتخلص من القضاء الساكنين.

المعنى: يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدث به الناس عنهم: من حسن لقاءهم للضيف، وقيامهم له بما توجهه الأريحية، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» متاذا منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«الكرام» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «ألا» حرف نال على العرض، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تدنو» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية، تبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمره=

واشترطت في الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك: «نَزَالِ فَتُكْرِمُكَ» و«صَهْ فَتُحَدِّثُكَ» خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً، ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد «نَزَالِ» و«فَكَرِّكُ» ونحوهما مما فيه لفظ الفعل، دون صَهْ وَصَهْ ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه^(١)، وقد صرّحت بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل.

المسألة الرابعة: بعد واو المعية، إذا كانت مسبوقة بما قدّمنا ذكره، مثال ذلك قوله تعالى: «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلُوا بِكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ»^(٢) [وقوله]: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ

وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب «قد» حرف دال على التحقيق «حدثوك» حدث: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث، مبني على الفتح في محل نصب، والمفعول الثاني محذوف، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول، وتقدير الكلام: تبصر الذي حدثوك، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولي لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «راء» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التحذير «كن» الكاف حرف جر، من: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف حرف دال على الإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو من، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «تبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر، بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض المدلول عليه بقوله «ألا تدنو» والعرض: هو الطلب بلين ورقق، ومثل هذا الشاهد قول أمية ابن أبي الصلت (سبويه ١ - ٤٢٠):

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِثْلًا فَيُخَيِّرَتَا مَا يُمَدُّ غَلِيظًا بَيْنَ رَأْسَيْنِ مَجْرَتَا

(١) اسم فعل الأمر على شريين: الأول قياسي، وهو: أن تصوخ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً، على زنة فعال - بفتح الفاء والسين - وتبني على الكسر؛ للدلالة على الأمر فتقول من الضرب والنصر: ضرب، ونصار، كما قالوا في النزول: نزال، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل: أي الحروف الأصلية التي يتألف منها والثاني سماعي، وهو ألفاظ محذوفة وردت عن العرب نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اتكف، وهذا هو المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه، ألا ترى أن كلمة «صه» تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها، وكذلك «مه» تدل على ما يدل عليه لفظ اتكف وليس فيها حروف اتكف، ولا شيء منها؟

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

وَلَا تَكْذِبْ بآيَاتِ رَبِّنَا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^(١) في قراءة حمزة وابن عامر وحفص، وقال الشاعر:

٢٢- أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَسْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ
وقال آخر:

(١) من الآية من سورة الأنعام.

٢٢- هذا الشاهد من كلمة للحطية يهجو به الزيرقان بن بدر وقومه، ويمدح آل بغيض بن شماس، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، وسيبويه (ج ١ ص ٤٢٥) والمؤلف في كتابه «شذور الذهب» (رقم ١٥٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٩).

اللفظة «جاركم» نازلاً في جواركم، أو مستجيراً بجماعكم «الإخاء» بكسر الهمزة - مصدر أخيته؛ إذا اتخذته أخاً.

المعنى: يوبخ الحطية بهذا البيت آل الزيرقان، ويقول لهم: كنت موالياً لكم نازلاً في حماكم، وكان بيني وبينكم ألفه ومواخاة انعرفت عنكم وعلقت إلى غيركم؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم، فأنتم غير أهل للجوار والمودة.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام الإنكاري، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «ألم» أصله أكن، فحلتف التون للتخفيف، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو مجزوم، وعلامة جزمه سكون التون المحذوف للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجواً تقديره أنا «جاركم» جار: خبر أكن منصوب بالفتحة الظاهرة، وجار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم دال على الجمع «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص وهو منصوب بأن المصدرية المضمره وجواً بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بيني» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم، وبين مضاف واء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «وبينكم» الواو حرف عطف، بين: ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على الجمع «المودة» اسم يكون تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «والإخاء» الواو حرف عطف، الإخاء: معطوف على المودة، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه قوله «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون بأن المضمره وجواً بعد واو المعية، في جواب الاستفهام الإنكاري الملل على الهمزة في قوله «ألم أك جاركم».

ومثال نصب المضارع الواقع بعد واو المعية في جواب الاستفهام قول الشريف الرضي:

أَتَيْتُ رَبَّنَا فَجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَيُّتْ مِنْكَ بَلِيلُ السَّلْسُورِ؟

٢٣ - لَا تَتَّعَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْنِي مِثْلَهُ عَارَ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

وتقول: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فتتصب «تشرب» إن قصدت النبي عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدت النبي عن كل واحد منهما، أي لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول، وأباحت الثاني، أي: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن.



٢٣ - هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو، وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل الكتاني، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه للأخطل، وذكر الأعلام في شرحه أنه لأبي الأسود، والأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٥٠٠) وفي «شذور الذهب» مرتين (رقم ١١٤): وابن عقيل (رقم ٣٢٨) وقبل هذا البيت قوله:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلَّمُ خَيْرٌ
تَصِفُ الذُّلَّةَ لِلَّذِي السَّقَامُ وَذِي الضَّرِي
أَبْدَأُ بِتَغْيِيكِ فَأَنْتَ هِيَ عَنْ عَيْهَا
فَهَذَاكَ يَسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَيَسْتَفِي
مَلَأَ لِسْفِيكَ كَأَنَّهُ الشَّغْلِي
كَيْفَمَا يَصِحُّ بِهِ، وَأَلَّتْ سَوِيْمُ ١٩
فَلِذَا أَنْتَهَتْ عَنْهُ فَلَأَتَّ حَكِيمُ
بِالْقَوْلِ وَلِذَا، وَتَفْعُ التَّغْلِي

الفسحة «السقام» يفتح السين - المرض، وفعله سقم - بكسر القاف أو ضمها - والسقيم: المريض، والضئى: هو المرض الذي كلما ظن برؤه عاد. والضئى: ضد الرشد، والعار: كل شيء يلزمك بسببه عيب.

المعنى: ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمراً من الأمور وأنت تأتي مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه، يقول لك: إنك إن فعلت ذلك ألزمت نفسك العار العظيم، وعابك الناس، ولم يقتلوا بكلامك؛ لأن المرشد الذي يجب أن تكون إرشاداته نافعة ناجحة ينبغي له أن يفعل ما يأمر به ويجتنب ما ينهى عنه.

الإعراب: «لا» ناهية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تت» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «عن» حرف جر «خلق» مجرور بمن، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بنهى «وتأني» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مثلته» مثل: مفعول به لتأتي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «عار» مبتدأ مرفوع =

ص - فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقَصِدَ الْجَزَاءُ جُزِمَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَفْلُ﴾ وَشَرَطُ الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ «إِنْ لَا» مَحَلَّهُ، نَحْوُ «لَا تُدْنِ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلِمٌ» بِخِلَافِ «يَا كُلُّكَ».

وَيُجَزَمُ أَيْضاً بِلَمْ، نَحْوُ «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ»، وَلَمْأَ نَحْوُ «لَمَّا يَقْضِ» وَيَاللَامِ «لَا الطَّلِبَيْنِ» نَحْوُ (الْيَتِيمِ، لِيَقْضِ، لَا تُشْرِكْ، لَا تُؤَاخِذْنَا).

وَيُجَزَمُ فِعْلَيْنِ: إِنْ، وَإِذَا مَا، وَأَيْنِ، وَأَيَّ، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَمَهْمَا، وَمَنْ، وَمَا، وَخَيْتِمَا، نَحْوُ: «إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ»، «مَنْ يَفْعَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ»، «مَا تَسْخُ مِنْ آتِيَةِ أَوْ تُتْسِخَا نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا» وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطاً وَالثَّانِي جَوَاباً وَجَزَاءً، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمَبَاشَرَةِ الْأَدَاةِ قُرِنَ بِالْفَاءِ نَحْوُ «وَلِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهَوْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» أَوْ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ، نَحْوُ «وَلِنْ فُصِبْهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَعْتَ أَيْبِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ».

ش - لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شَرَعْتُ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا يَجْزِمُهُ؛ وَالْجَازِمُ ضَرْبَانِ: جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ.

فَالْجَازِمُ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ خَمْسَةٌ أُمُورٌ:

أحدها: الطَّلَبُ، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دَالٌّ عَلَى أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ، وَجَاءَ بَعْدَهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُجَرَّدٌ مِنَ الْفَاءِ، وَقَصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ؛ فَإِنَّهُ

بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «فعلت» فعل: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، وهو ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام والتقدير: إذا فعلت ذلك فإنه عار عليك، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة معترضة «عظيم» نعت لقوله عار، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهذا النعت هو الذي سوغ الابتداء بالنكرة التي هي قوله عار في أول الشطر الثاني من البيت، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية.

الشاهد فيه: قوله «وتأتي» حيث نصب تأتي بأن المضمره وجوباً بعد الواو الدالة على المعية - أي: مصاحبة ما بعدها لما قبلها - في جواب النهي المدلول عليه بقوله «لا تنه عن خلق» أليس ترى أن غرض الشاعر أن ينهك عن أن تنهى أحداً عن أمر قبيح وأنت تأتي مثل هذا الأمر الذي تنتهى عنه: أي أنه ينهك عن مصاحبة هذين الأمرين؟

يكون مجزوماً بذلك الطلب^(١)؛ لما فيه من معنى الشرط، ونعني بقصد الجزاء أنك تُقلِّره مُسَبِّباً عن ذلك المتقدم، كما أن جزء الشرط مُسَبِّبٌ عن فعل الشرط، وذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾^(٢) تقدم الطَّلْبُ وهو «تَعَالَوْا» وتأخر المضارع المجرد من الغاء وهو «أَتْلُ» وقُصِدَ به الجزاء؛ إذ المعنى تعالوا فإن أتوا أتلت عليكم؛ فالتلاوة عليهم مُسَبِّبة عن مجيئهم فلذلك جُزِمَ، وعلامة جزمه حذف آخره - وهو الواو - وقول الشاعر:

٢٤ قَفَا بَيْتِكَ مِنْ ذِكْرِي حَيِّبٍ وَمَنْزِلٍ [يَسْقُطُ اللَّوْى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملٍ]
وتقول: «الَّتِي أَكْرَمَكَ» و«هَلْ تَأْتِينِي أَحَدُكَ» و«لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ».

(١) ذكر أن الجازم هو نفس الطلب لأنه يتضمن معنى أداة الشرط، وهو ملعب الخليل وسيبويه، وفي هذا الموضوع ملحيان آخران، أولهما: أن الجازم هو نفس الطلب لأنه ناب عن الشرط، كما أن المصدر عمل النصب في نحو قولك «ضرباً زيداً» لأنه ناب عن فعل الأمر، لا لأنه تضمن معناه، وهذا ملعب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، وثانيهما: أن الجازم هو الأداة المقطرة، وهذا ملعب جمهور النحاة، وصححه المتأخرون.

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

٢٤ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، أحد شعراء الجاهلية، وهو مطلع معلقته المشهورة.

اللفظ: «قفا» أمر من الوقوف، خاطب به اثنين كانا يسيران معه، أو خاطب به واحداً فنزله منزلة اثنين؛ لجريان عادة العرب على أن تكون الرقعة ثلاثة فما فوق، أو خاطب به واحداً وهذه الألف ليست ضميراً، وإنما هي متقلبة عن نون التوكيد الخفيفة إجراءً للوصول مجرى الوقف «نك» مضارع من البكاء «منزل» أراد به المكان الذي كان ينزل أحبابه فيه «يسقط اللوى» السقط - بكسر السين أو ضمها أو فتحها - ما تساقط من الرمل، واللوى - بكسر اللام - المكان الذي يكون رمله مستقفاً «الدخول» يفتح الدال وضم الخاء - اسم مكان بعينه «حومل» بفتحين بينهما سكنون بزنة جعفر - اسم مكان معين أيضاً.

المعنى: يأمر صاحبه أن يقفا معه ليعاونه على البكاء عند منزل أحبابه التي كان يلغاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر، مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع «نك» فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن لمن ذكرى جار ومجرور متعلق بنبك، وذكرى مضاف وقوله «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ومنزل» معطوف بالواو على حبيب «يسقط» جار ومجرور متعلق بقوله قفا، وسقط مضاف، و«اللوى» مضاف إليه، مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «بين» ظرف مكان منصوب على =

ولو كان المتقدم نفيًا أو خيرًا مُتَيْنًا لم يُجزم الفعلُ بعده^(١)؛ فالأول نحو: «ما تأتينا تُحَدِّثُنا» برفع تحدثنا وجوبًا، ولا يجوز لك جزمه، وقد غلط في ذلك صاحب الجُمْل، والثاني نحو: «أنت تأتينا تُحَدِّثُنا» برفع تحدثنا وجوبًا باتفاق النحويين.

وأما قول العرب: «أنقى الله امرؤًا فعل خيرًا يَنْب عليه» بالجزم؛ فوجهه أن أنقى الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب والمعنى ليُنَيَّ الله امرؤ ويُنَيَّ خيرًا، وكذلك قوله تعالى: «هَلْ أَتَاكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرْ لَكُمْ»^(٢) فجزم «يغفر» لأنه جَزَابٌ لقوله تعالى: «تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ»؛ لكونه في معنى آمِنُوا وَجَاهِدُوا، وليس جوابًا للاستفهام؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبَّب عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يُقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جَزَمُهُ، كقوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ»^(٣) فتطهرهم: مرفوع باتفاق القراء، وإن كان مسبقًا بالطلب وهو «خُذْ»؛ لكونه ليس مقصودًا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مُطَهِّرة، فتطهرهم: صفة لصدقة، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قرئ قوله تعالى: «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي»^(٤) بالرفع على

الظرفية، وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى وبين مضاف وقوله «الدخول» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «فحومل» حومل: معطوف بالقاء على الدخول، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «تبك» فإنه فعل مضارع غير مقرون بالقاء، وقد سبقه فعل أمر، وهو قوله: قفا، وقصد الشاعر أن يجعل البكاء مسببًا عن الوقوف، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر؛ فمحذوف منه حرف العلة الذي هو آخره، وهذا المحذوف هو أمانة الجزم، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك؛ لأنه يصح لك أن تقول: إن تقفا تبك، فافهم ذلك، والله يرشدك.

(١) إنما وجب الرفع بعد الخبر العثيث وبعد النفي لأن صيغة الجزم تقتضي أن يكون السابق سببًا، ولا يكون الخبر الميث سببًا وهو ظاهر، والنفي لا يكون سببًا أيضًا، ألا ترى أنك لو قلت ما تأتينا فتحدثنا لم يقل أن يكون تقدم عدم الإتيان سببًا في الحديث.

(٢) الآيات ١٠، ١١، ١٢ من سورة الصف.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة.

(٤) من الآيتين ٥، ٦ من سورة مريم.

جعل «يرثني» صفة لوليتا، وبالجزم على جعله جزءاً للأمر، وهذا بخلاف قولك «أنتني برجلٍ يحبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ»، فإنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مُسَبِّبة عن الإتيان [به]، كما تريد في قولك «أنتني أَكْرَمُكَ» بالجزم؛ لأن الإكرام مُسَبَّب عن الإتيان، وإنما أردت أنتني برجلٍ موصوفٍ بهذه الصفة^(١).

واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بلا النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ» و«لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ» فإنه لو قيل في موضعهما «إِنَّ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ» و«إِنَّ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ» صَحَّ، بخلاف «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ» و«لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ» فإنه لا يصح أن يقال «إِنَّ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ» و«إِنَّ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ»، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: «وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ»^(٢)؛ لأنه لا يصح أن يقال «إِنَّ لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ» وليس هذا بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تَمْنُنْ)؛ فكانه قيل: ولا تمنن مستكثراً، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ عن أن يَهَبَ شيئاً وهو يطمع أن يَتَعَوَّضَ من الموهوب له [أَكْثَرَ من الموهوب].

فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تَسْتَكْثِرُ) بالجزم؟

قلت: يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بدلاً من «تَمْنُنْ»^(٣) كأنه قيل: لا تستكثر، أي: لا تر ما تُعْطِيهِ كثيراً.

(١) المضارع الواقع بعد الطلب الذي لم يقصد به الجزاء يكون هو وفاعله جملة، ثم إن له أربعة مواضع، وذلك لأنه إن كان ما قبله نكرة غير صالحة لمجيء الحال منها تكون جملة المضارع صفة كما في الآية الكريمة «فَهَبْ لِي مِنَ لَنَفِكَ لِيَا يَرِثُنِي» وإن كان ما قبل المضارع معرفة كانت جملة المضارع حالاً كما في قوله تعالى: «وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ» وقد تكون معطوفة على ما قبلها كما في قوله سبحانه «وَلَا يُوْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَرُونَ» فإن يعتزرون معطوف على «يُوْذَنُ لَهُمْ» لأن الفرض تفي الإذن في الاحتطار، بدليل قوله سبحانه: «لَا تَعْتَرُوا الْيَوْمَ» وقد يكون المضارع المذكور كلاً مستقلاً كما في قول الشاعر:

وَقَالَ زَيْنُشُمُ: أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا كَحَشَفَتْ كُلَّ شَرَعٍ يَجْرِي لِحَقْدَانٍ

(٢) من الآية ٦ من سورة الم نشر.

(٣) ذهب جماعة إلى أن البذل في هذه الآية الكريمة لا يجوز، وذلك لأن البذل إنما يصح إذا تحقق شرطان:

أحدهما: أن يكون معنى البذل والمبذل منه واحداً.

والثاني: أن يكون قُلِّدَ الوقف عليه لكونه رأس آية، فسكته لأجل الوقف، ثم وصله بنية الوقف.

والثالث: أن يكون سَكَنه لتناسب رؤوس الآي؛ وهي: فأنذر، فكبر، فطهر، فاهجر^(١).

الثاني: مما يجزم فعلاً واحداً: «لم» وهو حرف يتقي المضارع وَيَقْلِبُهُ ماضياً، كقولك «لَمْ يَكُنْ»، وَلَمْ يَقْعُدْ وكقوله تعالى: «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ»^(٢).

والثالث: لَمَّا أختها، كقوله تعالى: «لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ»^(٣) «لَمَّا يَلْقَوْا عَذَابٌ»^(٤).

وَتَشَارِكُ لَم في أربعة أمور وهي: الحرفية، والاختصاص بالمضارع، وَجَزْمُهُ، وَقَلْبُ زمانه إلى المُضِيِّ.

وتفارقها في أربعة أمور؛ أحدها: أن المنفي بها مُسْتَوِرُ الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفي بلم؛ فإنه قد يكون مستمراً، مثل: «لَمْ يَلِدْ»، وقد يكون منقطعاً، مثل: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً»^(٥)؛ لأن المعنى أنه كان بعد

وثانيهما: أن يدل المبدل من على البدل.

وهو كلام غير سليم؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والمبدل من فيما إذا كان البدل مطابقاً، فأما لو كان بدل لشمال مثلاً، فلا يشترط هذا الشرط، ونحن ندعي أن البدل في هذه الآية من بدل الاشتغال.

(١) فإن قلت: فما تصنع في قوله عليه الصلاة والسلام «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا» فإن «يؤذ» مضارع مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وهو واقع في جواب النهي الذي هو «لا يقرب» ولا يصحح المعنى على وضع إن وحرف النفي بحيث تقول: إن لا يقرب مسجدنا يؤذنا، لأن الإيلاء يتسبب عن القرب لا عن عدم القرب؟ وما تصنع أيضاً في قوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» فإن الرواية وردت بجزم «يضرب» الواقع في جواب «لا ترجعوا» ولا يصح أن تقول «إن لا ترجعوا يضرب» لأن الضرب مسبب عن الرجوع، لا من علمه؟

قلت في الجواب عن هذا: إنما أخطأت في أنك اعتبرت «يؤذنا» جواباً لقوله «لا يقرب» وكذلك في جعل «يضرب» جواباً لقوله «لا ترجعوا» وليس الأمر كذلك بل «يؤذنا» بدل من «لا يقرب» وكأنه قيل: لا يؤذنا، ومثله «يضرب» فإنه بدل من «لا ترجعوا» بعدي كفاراً وكأنه قيل من أول الأمر: لا يضرب بعضكم رقاب بعض.

(٢) من الآية ٣ من سورة التوحيد (الصمد = الإخلاص).

(٣) من الآية ٢٣ من سورة عبس.

(٤) من الآية ٨ من سورة ص.

(٥) من الآية ١ من سورة الدهر (هل أتى = الإنسان).

ذلك شيئاً مذكوراً، ومن ثم امتنع أن تقول: لَمَّا يَقُمْ ثُمَّ قَامَ؛ لما فيه من التناقض، وجاز لم
يقم ثم قام، والثاني: أن لَمَّا تَوَذَّنَ كثيراً بتوقُّع ثبوت ما بعدها، نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَتْلَوُوهَا
عَذَابٌ﴾^(١) أي إلى الآن لم يَتْلَوُوهُ وسوف يدوقونه، ولم لا تقتضي ذلك، ذكر هذا المعنى
الزمخشري، والاستعمال والنوق يشهدان به، والثالث: أن الفعل يُحَذَفُ بعدها، يقال:
هل دخلت البلد؟ فتقول: قَارَبْتُهَا وَلَمَّا، تريد وَلَمَّا أدخلها، ولا يجوز قاربته ولم^(٢)،
والرابع: أنها لا تتقن بحرف الشرط، بخلاف لم، تقول: إن لم تقم قمت، ولا يجوز إن
لَمَّا تقم قمت.

الجازم الرابع^(٣): اللام الطلئية، وهي الدالة على الأمر، نحو: ﴿يَتَنَبَّهْ قَوْ سَعَةٍ مِنْ

(١) من الآية ٨ من سورة ص، وقد حلفت ياء المتكلم من (عذاب) اكتفاء بكسر ما قبلها.
(٢) قد ورد حذف المجزوم بلم في آيات قليلة لا تثبت بها قاعدة، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر لأن البيت والبيتين إذا جادا على خلاف الشائع في الاستعمال العربي لم يعتد بهما، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشي، وهو آخر من يفتح بشعره من الشعراء:

اِخْطَفَ وَصِيَّتَكَ الْبَنِي اسْتَوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعْرَابِ إِنَّ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
أَرَادَ: إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ تَصِلْ، يريد احتفظها على كل حال، ومن ذلك قول الآخر:

يَا دُبَّ سَنِيحٍ مِنْ لُكْنِيزٍ ذِي غَسَمٍ فِي كَفِّهِ زَيْغٌ، وَفِي الْفَمِّ قَسَمٌ
• اِجْلَحَ لَمْ يَسْمَطَ، وَقَدْ كَادَ، وَلَمْ •

أراد وقد كاد يسمط ولم يسمط: أي قاربه ولم يبلغه فحلف للعلم بالمحذوف.

(٣) قد فهم من استشهد المؤلف للام الدالة على الأمر أو الدعاء، وللا دالة عليها أيضاً أن دخول اللام على فعل المخاطب أو المتكلم، ودخول «لا» على فعل الغائب أو المتكلم غير جائز حرية، لأنه مثل للام بمثاليين من فعل الغائب، ومثل للا بمثاليين من فعل المخاطب، ونحن نبين لك الأمر بإيضاح فنقول: أما اللام فيكثر دخولها على فعل الغائب كالآيتين الكريمتين اللتين تلاهما للشارح، وقد تدخل على فعل المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام «فقموا فلاصل لكم» ولكنه لا يكثر دخولها على فعل الغائب، ويكثر دخولها على فعل المخاطب لأن لأمر المخاطب صيغة تخصه، وهي فعل الأمر. وأما «لا» فدخولها على فعل الغائب والمخاطب كثير، ولا تخصص بالغائب، ولا تكثر في المخاطب، ومثال دخولها على فعل المخاطب الآيتان اللتان تلاهما المؤلف، وقول علي بن زيد البجلي:

فَلَا تُفْلِسَنَّ كَامَ الْفِلَا مَ إِلَّا تَجِدَ عَارِضاً تَفْتَرِمُ

وقول النابغة الذبياني:

فَلَا تَسْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارِ أَجْرِبَ
ومثال دخولها على فعل الغائب قوله تعالى: ﴿فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾، وقول أبي مختار الكلبي:

وَلَا يُفْلِسَنَّ الْفَافِقَانِ كِلَاهُمَا وَكَذَا الَّذِي بِالسُّوقِ مَوْلَى بَنِي بَلَرِ

سَمِعْتَهُ^(١) أو الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْكَ﴾^(٢).

الجازم الخامس: لا الطلّية، وهي الدالة على النهي، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^(٣) أو الدعاء، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٤).

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً.

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة، وهي:

(١) «إِنْ» نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾^(٥).

(٢) و «إِذَا» نحو: ﴿إِذَا تَكُونُوا يَذْهَبْكُمْ الْمَوْتُ﴾^(٦).

(٣) و «أَيَّ» نحو: ﴿أَيَّ مَا تَذْكُرُوا قُلْ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٧).

(٤) و «مَنْ» نحو: ﴿مَنْ يَفْعَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾^(٨).

(٥) و «مَا» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾^(٩).

(٦) و «مَهْمَا» كقول امرئ القيس:

وربما دخلت على فعل المتكلم نحو قول عبيد بن الأبرص (د ٦٣):

لَا أَمْرِكَ تَكْ بَعْدَ الْمَوْتِ تَتْلُبُنِي وَقَبِيلَ مَوْتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وقول الثابتة اللخياتي:

لَا أَمْرُكَ زَيْباً حَوَاراً مَلِكِيَّتُهَا مَرْكَزَاتِي عَلَى أَهْوَائِي أَكْوَارِي

وقول ابن مقبل:

لَا الْفَتْنُ وَ لِسَاكِمِ كَلَامِي إِلَّا تَجِدَ عَارِضاً فِي النَّاسِ تَنْتَعِمُ

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٣) من الآية ١٣ من سورة لقمان.

(٤) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١٣٣ من سورة النساء.

(٦) من الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٧) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٨) من الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٩) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

٢٥- أَعْرَكَ مِنِّي أَنَّ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

٢٥- هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي صاحب البيت السابق وهو من معلقته أيضاً، وقبله قوله:

أَقَاتِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا الْكُنْثَلِ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَغْتُ صَرْبِي فَأَجِيبِي
وَإِنْ كُنْتُ قَدْ سَأَلْتُكَ مِنِّي خَلِيقَةً فَصَلِّيْ يَإَيُّهَا مِنْ يُبَايِكَ فَتُسَلِّ

الفتحة: «فاطم» مرخم فاطمة، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر، وكان الشاعر يحبها «مهلاً» أي تمهلي وانتظري «أزعمت صرمت» عزمت عليه، والصرم: الهجر والقطيعة «أجملي» أحسن كلامك، أو اتركي القطيعة «خليقة» خصلة «سلي يايي» من ثيابك «أراد بذلك أن تترك مودته، وتخلع عن نفسها رداء حبه «أفرك» هل خلعتك أو حملك على أن تفعل ما يفعله الغر الذي لم يجرب الأمور؟

الصنعي: يقول لفاطمة: هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك علي وطاعتي لك على هذا الدلال وذلك انثي، وأن تفعلني معي فعل الذي لم يعرف حقيقة الحب؟

الإعراب: «أفرك» الهزمة للاستفهام، غر: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب «مني» جار ومجرور متعلق بفر «أن» حرف توكيد ونصب «حبك» حب: اسم أن، وحب مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «قاتلي» قاتل: خبر أن، وقاتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر، والتقدير: أفرك مني قتل حبك إياي «وأنتك» الواو حرف عطف، أن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطبة اسم أن «مهما» اسم شرط جازم على الأصح، يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأمرني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بهما، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع «القلب» مفعول به لتأمرني، منصوب بالفتحة الظاهرة «يفعل» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بهما أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذي هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضاً، وتقدير إعراب البيت هكذا: أفرك مني كون حبك قاتلاً إياي وكونك مهماً تأمرني القلب يفعل.

الشاهد فيه: قوله «مهما تأمرني القلب يفعل» حيث جزم بهما فعلين؛ أولهما قوله: «تأمرني» وثانيهما قوله: «يفعل» على أن الأول منهما هو فعل الشرط، والثاني منهما جوابه وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الآليات، وهو الذي يقال له الروي.

(٧) و «مَتَى» كقول الآخر:

- ٢٦ * مَتَى أَضِيعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *
- ٢٦

٢٦ - هذا عجز بيت، وصلوه قوله:

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَعَلَاغُ الثَّنَائَا *

و هذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، أحد بني رياح بن يربوع، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٧).

اللفظة «جلا» أصله فعل ماض، فسمي به كما سمي بيزيد ويشكر، ويقم، ونحو ذلك؛ فهو الآن علم، وقيل: هو باق على فعليته، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها. وقيل: هو جلا - بالثنتين مصبر أصله المد قصره، والأصل أنا ابن جلاء، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يدهن فيكنم بعض أموره، وإنما هو شجاع؛ فهو لذلك يعلن كل أموره، ونحن نرى أن حملة على أحد المعنيين الثاني والثالث أولى، وذلك من قبل أن حملة على الأول يستلحي أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه «جلا» وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك، ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آباءه من سمي أو لقب به أيضاً؛ فمن ذلك قول الفلاح بن حزن بن جناب بن مقرر، وأورده صاحب اللسان (ج ١) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص ٤٤) (أوربة).

أَنَا الْفُلَاخُ بْنُ جَنَابِ ابْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِيرَ أَقْوَدُ الْجَمَلَا

والخنائير: الدواهي، واحدا خنر، بزنة جعفر، وعلى هذا تكتب «ابن جلا» بالالف وتنون العلم الذي قبله؛ لأن «جلا» ليس علماً «طلاع الثنايا» طلاع: صيغة مبالغة لطلاع، والثنايا: جمع ثنية، وهي في أصل الوضع الطريق في الجبل، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظام الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله «أضيع العمامة» أراد وضع عمامة الحرب على رأسه.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، بأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه، وبأنه قوام بأحباء الأمور حمال لمصاعبها.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف وقوله «جلا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتح الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي «وطلاخ» الواو حرف عطف، طلاخ: معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وطلاخ مضاف وقوله: «الثنايا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «مَتَى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني «أضيع» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمَتَى، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل =

(٨) و «أَيَّانَ» كقوله:

٢٧ - * فَأَيَّانَ مَا تَقِيلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ *

(٩) و «حَيْثُمَا» كقوله:

ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «العملة» مفعول به لأضع، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بمتى، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، مبني على السكون في محل رفع، والنون الموجودة هي نون الوقاية، وياه المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «متى أضع العملة تعرفوني» حيث جزم بمتى فعلين، أولهما «أضع» والثاني «تعرفوني» على أن الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع، ولكنها نون الوقاية التي تلتحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال: «تعرفوني» بنونين أولهما نون الرفع وثانيتها نون الوقاية.

٢٧ - هنا صغى بيت، وصلوه قوله:

* إِذَا التَّجْبَأُ الْمُجْبَلُ كَلَّتْ بِقَفْرَةٍ *

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٤) ولا يعلم قائله، وكثير من الناس يشك في صحة صدره.

اللفظة: «العجفلة» المهزولة «قفرة» القطعة من الأرض لا نبات فيها «تعدل» تمل.

الإصواب: «أَيَّانَ» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل للشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو منصوب على الظرفية المكانية، وناصبه قوله تَنْزِلُ الذي هو جوابه «ما» زائدة «تعدل» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بأيَّانَ، وعلامة جزمه السكون فيه جار ومجرور متعلق بقوله تعدل «الريح» فاعل «تَنْزِلُ» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأيَّانَ أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وإنما كسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله «أَيَّانَ... تعدل... تَنْزِلُ» حيث جزم بأيَّانَ فعلين، أولهما «تعدل» والثاني «تَنْزِلُ» على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون، وأنه لولا حركة الروي لكان الثاني ساكناً مثل سكون الأول.

وفي هذا البيت نكتة غير ذلك، وحاصلها أن «أَيَّانَ» تجزم الفعلين وإن اتصلت بها «ما» الزائدة، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها، بليل قول الآخر:

أَيَّانَ نُؤْيِسُكَ تَلَسَّنَ عَجْرَتَا، وَإِنَّا لَمَ نُدْرِكُ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَلِيزَا

- ٢٨ - حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يَقْدَرُ لَكَ الدَّ - هُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
(١٠) و «إِذْ مَا» كقوله:
- ٢٩ - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَتَتْ آمِرٌ بِهُ تُلَفِّ مِنْ إِثَاءِ تَأْمُرُ آتِيَا

٢٨ - البيت من الشواهد التي لم نعر لها على نسبة إلى قاتل معين، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٨) وشرحناه في مكانه منه، واستشهد به الأشموني في جواز المضارع (رقم ١٠٦٨) والمؤلف في الشلور (رقم ١٧١).

اللفظة: «تستقم» تعتدل وتسر في الطريق الواضح المستقيم «يقدر» يريد يملك إياه ويوصلك له «نجاحاً» ظفراً بما تحب ونوالاً لكل ما تريد «غابر الأزمان» باقيها.

المعنى: يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله ما يريد.

الإعراب: «حيثما» حيث: اسم شرط جازم يجرزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه وهو مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه ظرف زمان، والعامل فيه التصبب هو قوله يقدر الذي هو جوابه؛ وما: زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت يقدر» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم أيضاً بحيثما، وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «نجاحاً» مفعول به ليقدر منصوب بالفتحة الظاهرة «في غابر» جار ومجرور متعلق إما بقوله يقدر، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح، وغابر مضاف وقوله: «الأزمان» مضاف إليه مجرور وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم بحيثما فعلين أولهما «تستقم» وثانيهما «يقدر» على أن الأول منهما هو فعل الشرط والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون.

٢٩ - البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قاتل معين، وهو من شواهد ابن عقيل (٣٣٧) وقد شرحناه في مكانه منه، وقد استشهد به الأشموني أيضاً في جواز المضارع (١٠٦٧).

اللفظة: «تلف» تجد، تقول ألفتك ألتية - بوزن أروبيت أرضيه - والمعنى: وجدته أجده، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذُوا لَهَا مَآبِقَ﴾ من الآية ٩ من سورة الصافات.

المعنى: إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به، يريد أنه ينبغي للإنسان أن لا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتياً به.

الإعراب: «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب «إذ ما» حرف شرط جازم يجرزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأت» -

(١١) و «آتى» كقولہ :

٣٠ - فَأَضْبَحَتْ آتَى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تَجِدُ

= فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بإذ ما، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به ثلث، مبني على السكون في محل نصب «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «أمر» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بأمر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والمعاد هو الضمير المجزوم محلاً بالياء «تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذ ما، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر إن «من» اسم موصول: مفعول أول لتلف مبني على السكون في محل نصب «لياء» إيا: ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه، والهاء حرف دال على الغيبة «تأمر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والمعاد هو الضمير الواقع مفعولاً مقدماً «آتى» مفعول ثان لتلف منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «إذ ما تأت» .. حيث جزم بإذ ما فعلين: أولهما «تأت» وثانيهما «تلف» على أن أولهما فعل الشرط، وثانيهما جوابه وجزأوه، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالة عليها.

٣٠ - هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح، وأكملة العلامة السجاسي بقوله «وتمام البيت ... خطباً جزلاً وناراً تأججاً» وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين وإنهم ليمعزل عن الصواب، وذلك أنهم ركبوا بيتاً من بيتين لشاعرين مختلفتين فأخلوا صدر أحدهما مع تغير في بعض الفاظه فركبوه على عجز الآخر، ويبان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول:

فَأَضْبَحَتْ آتَى تَأْتِيهَا تَلْتَسِ بِهَا كَلَّا مَرَكَبِيَّهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ

وهذا البيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٣٢) رواه على هذه الصورة التي ذكرناها، وهو ثقة ثبت مشاهير العرب راو لأشعارها مستبطن منها، وقال شاعر آخر:

مَتَى تَأْتِيْنَا تُلْهِمُ بِنَا فِي وَيَارِنَا تَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجَا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر، مع أن أحدهما لا يلتزم مع الآخر، وقد أكملة بعضهم هكذا:

* تجد فرجاً منها إليك قريباً *

الغصة، والمعنى: سفسر لك هاهنا البيتين اللذين رويتهما، فأما بيت لبيد فقوله «مركبها» أراد به =

ناحيتهما وجهتيهما، وأصل المركب مكان الركوب، وقوله: «شاجر» هو اسم فاعل من قولهم: شجر بين القوم، أي تفرق واختلف، وصف لبيد في هذا البيت داهية يصجر الشجاع عن الخوض في مضمارها؛ فيقول: إنك إذا جثتها وقعت فيها والتبست بها، وكان ركوبها صعباً عليك.

وأما البيت الآخر فقوله: «تلم» فعل مضارع من الإلمام، وهو الإتيان والزياره وقوله: «تأججا» فعل مسند لألف الاثنين، وهما الحطب الجزل والنار، والتأجج: الاحتراق والالتهاب، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم يقرن الأضياف؛ فمن جاءهم وجدهم يوقدون النار، ومن عادة العرب إذا كانوا في جلد أن يوقد كرامهم النار ليهتدي بها إليهم السالك.

الإعراب: إعراب بيت لبيد: «أصبحت» أصبح: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين «تأنها» تأت: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به لتأتى، مبني على السكون في محل نصب «تلتبس» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتلتبس، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح «كلا» مبتدأ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكلا مضاف ومركبي من قوله «مركبيها» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً للمكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، ومركبي مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه «تحت» ظرف مكان متعلق بقوله شاجر الأتى، وتحت مضاف ورجل من قوله «رجلك» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، وقوله «شاجر» خبر المبتدأ الذي هو كلا، وإفراد الخبر لأن كلمة «كلا» وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظها مفرد فراعى الشاعر مهنا لفظها فأفرد بالخبر، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى، ومثله في مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب:

كِلَانَا غَيْبِي عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُشْنَا أَقْدُ تَبَانِيَا

وعليه جاء قول الله تعالى: ﴿كُلُّنَا الْجَحِينِ أَتَى أَكْلُهُا﴾ ولو روعي المعنى لقليل: أتأأ أكلهما، وقد جمع الفرزدق في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال:

كِلَاهُمَا جَبِينٌ جَدُّ الْجَزْئِي يَبْتُهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَتَقَفَهُمَا زَابِي

أفلا ترى أنه قال «كلاهما قد أقلعا» فراعى المعنى وثنى، ثم قال: «وكلا أتقفهما زابي» فراعى اللفظ وأفرد، ومثله في الجمع بينهما قول الأسود بن يصر:

إِنَّ الْحَيَّةَ وَالْحَوْرَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَحَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فأفرد مراعاة اللفظ في قوله: «يوفي» وثنى للمعنى في قوله: «يرقبان سوادي».

الشاهد فيه: قوله «أنى تأنها تلتبس» حيث جزم بأنى فعلين؛ أولهما «تأت» وهو فعل الشرط، وثانيهما =

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين، ويسمى الأول منهما شرطاً، ويسمى الثاني جواباً،
وجزأه^(١).

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن نَقَعَ بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء،
وذلك إذا كانت الجملة اسمية، أو فعلية فَعَلَهَا طليعي، أو جامد، أو منفي يَلَنْ، أو ما، أو
مَقْرُونٌ يَقْدُ، أو حرف تنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهَوْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ﴾^(٢) ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾^(٣) ﴿إِنْ تَرَنِ
أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَتَقْسِ زَنِي﴾^(٤) ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾^(٥) ﴿وَمَا آفَاءَ
اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾^(٦) ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ

^{*} «تلتبس» وهو جواب الشرط، أما رواية المؤلف لفعل الشرط هو قوله «تأت» وجوابه هو قوله «تجد»
وأما قوله «تشجر» فهو يدل من تلت، ويدل المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه السكون، ولكننا
أفهمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليست مستقيمة.

(١) اعلم أن أدوات الشرط الإحدى عشرة المذكورة تنقسم إلى أربعة أقسام، الأول: ما هو حرف باتفاق جميع
النحاة، وهو «إن»، والثاني: ما هو مختلف فيه والراجح كونه حرفاً، وهو «إذا ما»، والثالث: ما هو مختلف
فيه والراجح أنه اسم، وهو «فهما»، والرابع: ما هو اسم باتفاق جميع النحاة، وهو «بالي».

ثم اعلم أن ما هو اسم - سواء أكان متقاً على اسميه أم مختلفاً فيها - إما أن يدل على ظرف - نحو أين ومتى
وأين وحيتما - فهو في محل نصب على الظرفية، ومتعلقه فعل الشرط، وإما أن يدل على حدث - وذلك
يتصور في «أين» وفي «ما» لأن «أين» بحسب ما تضاف إليه وهي قد تضاف إلى مصدر نحو «أين شرب تشرب»
أشرب» ولأن «ما» موضوعة لما لا يعقل، وقد يكون ما لا يعقل حلقاً، وقد قال المعربون في قوله تعالى: «وما
ننسخ من آية»: إن التقدير أي نسخ نسخ، وهي حيثل مفعول مطلق، فإن لم تدل الأداة على الظرف ولا
حدث، فلما أن يكون الذي بعدها فعلاً لازماً، وإما أن يكون فعلاً متصلياً، فإن كان الذي بعدها فعلاً لازماً نحو
«من يخرج أخرجه معه فالأداة حيثل في محل رفع مبتدأ» وإن كان ما بعدها فعلاً متصلياً فلما ألا يستوفي مفعوله
وإما أن يستوفي، فإن لم يستوف مفعوله نحو «من تخاصم» فالأداة حيثل في محل نصب مفعول به لفعل الشرط
وإن استوفي مفعوله نحو «من تخاصمه أخاصمه» فهو من قباب الاشتغال.

ومعنى ذلك: أنه يجوز إعرابه مبتدأ فالجملة بعده في محل رفع خبر، ويجوز إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف
يفسره المذكور؛ فالجملة بعده لا محل لها مفسرة.

(٢) من الآية ١٧ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٤) من الآيتين ٣٩ و ٤٠ من سورة الكهف.

(٥) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٦ من سورة الحشر.

مِنْ قَبْلِ»^(١) «وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا»^(٢).

ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترب إذا الفجائية كقوله تعالى: «وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ»^(٣)، وإنما لم أتخذ في الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا عليها، فأغتنني ذلك عن الاشتراط^(٤).

ص - فصل: الاسم ضربان: نكرة، وهو ما شاع في جنس: موجود كرجل، أو مقلد كشمس، ومعرفة، وهي مبتدأ الضمير، وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، وهو إما مستتر كالمقلد وجوباً في نحو: «أقوم» و«نقوم» أو جوازاً في نحو: «زيد يقوم» أو بآراء، وهو إما متصل ككأن «فمئت» وكأن «أكرمك» وقاء «غلابيه» أو متفصل ك«آنا» و«هو» و«إني» ولا فصل مع إمكان الوصل، إلا في نحو: «أنا» من «سليبه» بجزججيه و«فمئتكم» و«كثمت» بجزججان.

ش - ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين: نكرة، وهي الأصل، ولهذا قدمت، ومعرفة، وهي الفرع، ولهذا أخرتها.

(١) من الآية ٧٧ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٧٤ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٤) قد تحذف الفاء وهي مستحقة، سواء أكان الجواب جملة فعلية كما جاء في حديث اللقطة «لأن جاء صاحبها ولا استمتع بها» التقدير: «لأن جاء صاحب اللقطة فأدعا إليه، وإن لا يجي فاستمتع بها» فحذف جواب الشرط الأول، وحذف الشرط من الثاني والفاء من جوابه، ومثله قول الشاعر:

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَخْشَا إِلَهِي وَالْهَوَى سَلَفِي عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَافِئًا

أم كان الجواب جملة اسمية نحو قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

مَنْ يَتَمَلَّى الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالْخَيْرِ يَحْدُ اللَّهُ وَيُحْلِلُ

واعلم أنه يمين ربط الجواب بالفاء، ولا يجوز ربطه إذا الفجائية في ثلاثة مواضع:

الأول: أن تكون الجملة الاسمية دعائية نحو «إن جاء زيد فسلام عليه».

الثاني: أن تكون الجملة مقترنة بحرف نفي نحو «إن يلعب زيد فما أنا براص عنه».

والثالث: أن تكون الجملة مقترنة بأن المؤكدة نحو «إن تسافر فإن قلبي معك».

فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مُقَدَّر؛ فالأول كَرَجُلٍ، فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً، فكلماً وُجِدَ من هذا الجنس وَاجِدٌ فهذا الاسمُ صادقٌ عليه، والثاني كشمس؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهائياً يَتَسَخَّ ظُهُورُهُ وَجُودَ الليل؛ فتحققا أن تصديق على متعدد كما أن رجلاً كذلك، وإنما تَخَلَّفَ ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وُجِدَتْ لكان هذا اللفظ صالحاً لها؛ فإنه لم يُوضَّع على أن يكون خاصاً كزبد وعمرو، وإنما وُضِعَ وَضِعَ أسماء الأجناس.

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام^(١)؛ القسم الأول: الضمير، وهو أعرف الستة، ولهذا بدأت به، وَصَفْتُ بقية المعارف عليه بِثَمٍّ.

وهو عبارة عما دَلَّ على متكلم كَأَنَا، أو مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ، أو هَائِذٍ كَهُوَ.

وينقسم إلى مستتر وبارز؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون له صورة في اللفظ أو لا، فالأول: البارز كقوله «قُمْتُ» والثاني: المستتر كالمُقَدَّر في نحو قولك «قُم».

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار.

فأما المستتر فينقسم - باعتبار وُجُوب الاستتار وجوازه - إلى قسمين: واجب الاستتار، وجاوزه.

ونعني بواجب الاستتار: ما لا يمكنُ قِيَامُ الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم، أو بالنون كتقوم، [أو التاء كَتَقُومُ]^(٢)، ألا ترى

(١) ذكر المؤلف تقسيم المعرفة إلى ستة أقسام، ولم يذكر تعريفها، وكان حقاً عليه أن يعرفها، وقد ذكر العلماء أن المعرفة هي «الاسم الذي وضع ليستعمل في معين» فالتعيين إنما يكون في حال الاستعمال، لا في حال الوضع، ويبان ذلك أن «أنا» أو «أنت» ضميران، والضمير من المعارف، وحين وضع «أنا» وضع ليستعمل في حال التكلم، أي كان المتكلم، لكنت حين تقول «أنا مجتهد» قد استعملته في متكلم معين.

(٢) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب، نحو «تقوم يا زيد»، أما التاء الدالة على التأنيث فهي من جائز الاستتار، نحو «هذه تقوم» لأنك تقول «هذه تقوم جارتها» وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ الكتاب، ومما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن حروف المضارعة على ثلاثة أنواع: نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً واجب الاستتار، وهو حرفان: الهمزة، والنون، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائز الاستتار، وهو حرف واحد، وهو الياء، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة، ويكون جائز الاستتار تارة أخرى، وهو حرف واحد، وهو التاء.

أنت لا تقول «أقوم زيد» ولا تقول «نقوم عمرو» ونعني بالمستتر جوازاً: ما يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو «زيد يقوم»، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول «زيد يقوم غلامه».

وأما البارز فإنه ينقسم - بحسب الاتصال والانفصال - إلى قسمين: متصل، ومنفصل؛ فالمتصل هو: الذي لا يستقل بنفسه، كـ «قُمْتُ» والمنفصل هو: الذي يستقل بنفسه، كـ «أنا»، «أنت»، و«هو».

وينقسم المتصل - بحسب مواقفه في الإعراب - إلى ثلاثة أقسام: مرفوع المحل، ومنصوبه، ومخفوضه؛ فمرفوعه كـ «قُمْتُ» فإنه فاعلٌ ومنصوبه كـ «أكرمَكَ» فإنه مفعول، ومخفوضه كـ «عَلَّايهِ» فإنه مضاف إليه.

وينقسم المنفصل - بحسب مواقفه في الإعراب - إلى مرفوع الموضع، ومنصوبه؛ فالرفوع اثنتا عشرة كلمة: أنا، نحن، أنت، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هي، هما، هم، هن، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضاً: إياي، إياها، إياك، إياكِ، إياكم، إياكن، إياهم، إياهن، إياكم، إياكن، إياهم، إياهن؛ فهذه الاثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا في محل النصب، كما أن تلك الأول لا تقع إلا في محل الرفع، تقول: «أنا مؤمن» فانا: مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع، و «إياك أكرمتُ» فإياك: مفعول مقدم، والمفعول حكمه النصب ولا يجوز أن يُعكس ذلك؛ فلا تقول «إياي مؤمن» و «أنت أكرمتُ» وعلى ذلك فقيس الباقي.

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع، بخلاف المتصلة.



ولما ذكرْتُ أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرتُ بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل؛ لا تقول «قامَ أنا» ولا «أكرمتُ إياك» لتمكنك من أن تقول «قُمْتُ» و «أكرمتَكَ» بخلاف قولك «ما قامَ إلا أنا، وما أكرمتُ إلا إياك» فإن الاتصال هنا مُتَعَلِّزٌ؛ لأن «إلا» مانعةٌ منه؛ فلذلك جيء بالمنفصل.

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصلُ مع التمكن من الوصل.

وَصَابِطُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ ثَانِي ضَمِيرَيْنِ أَوَّلَهُمَا أَعْرَفُ مِنَ الثَّانِي، وَلَيْسَ مَرْفُوعًا، نَحْوُ «سَلِّينِي» وَ«خِلْتُكَ» يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ فِيهِمَا: «سَلِّني إِيَّاهُ» وَ«خِلْتُكَ إِيَّاهُ»^(١)، وَإِنَّمَا قُلْنَا الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ فِي ذَلِكَ أَعْرَفُ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ أَعْرَفُ مِنْ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ: وَضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ أَعْرَفُ مِنْ ضَمِيرِ الْغَالِبِ.

وَصَابِطُ الثَّانِيَةِ: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ خَبَرًا لَكَانَ أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا، سِوَاهُ كَانَ مُسَبَّوقًا بِضَمِيرٍ أَمْ لَا؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «الصَّلَاحُ كُنْتُ» وَالثَّانِي نَحْوُ: «الصَّلَاحُ كَأَنَّهُ زَيْدٌ» يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ فِيهِمَا «كُنْتُ إِيَّاهُ» وَ«كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ»^(٢).

وَانْفَعُوا عَلَى أَنَّ الْوَصْلَ أَرْجَحُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ قَلْبِيًّا، نَحْوُ: «سَلِّينِي» وَ«أَعْطِينِي» وَلِلذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِي التَّنْزِيلِ إِلَّا بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَتَلَوْا مَكْمُوهًا»^(٣) «إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا»^(٤) «فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ»^(٥).

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ قَلْبِيًّا، نَحْوُ: «خِلْتُكَ» وَ«طَشْتُكَ»، وَفِي بَابِ كَانَ،

(١) وَمِمَّا وَرَدَ فِيهِ ثَانِي الضَّمِيرَيْنِ مُفَصَّلًا حَلِيطُ الرَّقِيقِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «إِنْ اللَّهُ مُلْكُكُمْ إِيَّاهُمْ، وَلَوْ شَاءَ لَمُلِكُكُمْ إِيَّاهُمْ»، هَذَا، وَالْمَوْئَلَفُ لَمْ يَنْصَحْ عَلَى الْأَرْجَحِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ: الْوَصْلَ، وَالْفَصْلَ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الضَّمِيرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا بِشِبْهِ الْفِعْلِ، فَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَالْأَرْجَحُ الْوَصْلَ، وَلَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ غَيْرُ الْوَصْلِ، وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِمَا اسْمًا فَالْأَرْجَحُ الْفَصْلَ، نَحْوُ «عَصَبْتَ مِنْ حَبِي إِيَّاكَ» وَمِنْ الْوَصْلِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَوْ أَنَّ حُبَّكَ لِي كَأَيْبًا لَقَدْ كَانَ حُبِّيكَ حَقًّا يَقِينًا

(٢) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ عَمْرِ بْنُ أَبِي رِيْعَةَ الْمَخْزُومِي:

لَيْسَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ خَالَ بَيْنَنَا عَنْ الْعَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

لَيْسَ قَدْ أَلْيَوْمَ شَهْرٌ لَا تَرَى فِيهِ عَرِيبًا

لَيْسَ إِلَهِي وَإِيَّاهُ وَلَا تَحْقُقِي رَقِيبًا

وَمِنْ الْوَصْلِ قَوْلُ أَبِي الْأَسَدِ الدُّدَلِيِّ لَعْلَامُ لَهُ كَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ فَيَفْسِدُ أَمْرَ تَجَارَتِهِ:

فَعِ الْخَمْرُ يَشْرَبُهَا الْعَوَاءُ فِلْزَنِي وَتَلَيْتُ أَخَاكَ مُجْرِبًا بِمَكَلَّتِيهَا

فَلَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْ عِلَّةُ أَخْوَمَا عِلَّةُ أُمَّه بِلِبَاتِيهَا

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ هُودٍ.

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٣٧ مِنْ سُورَةِ مُحَمَّدٍ.

(٥) مِنَ الْآيَةِ ١٣٧ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

نحو: «كُنْتُمْ» و «كَانَتْ زَيْدٌ» فقال الجمهور: الْقَصْلُ أَرْجَحُ فِيهِمْ، واختار ابن مالك في جميع كتبه الوَصْلَ في كان، واختلف رأيه في الأفعال القلبية، فتارة وافق الجمهور، وتارة خالفهم.

ص - ثُمَّ الْعِلْمُ، وَهُوَ: إِذَا شَخْصِي كَزَيْدٍ، أَوْ جِنْسِي، كَأَسَمَةِ، وَإِنَّمَا أَسْمٌ كَمَا مَثَلْنَا، أَوْ لَقَبٌ، كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَهَـ، أَوْ كُنْيَةٌ، كَأَبِي عَمْرٍو وَامُّ كُلثُومٍ، وَيُوَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْأَسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً، أَوْ مَحْفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنْ أَفْرَدَا كَسَيِّدِ كُرْزٍ.

ش - الثاني من أنواع المعارف: الْعِلْمُ، وهو «مَا عَلَّقَ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنُهُ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ».

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة:

فينقسم - باعتبار تَشْخُصِ سُمَّاهُ وعدم تَشْخُصِهِ - إلى قسمين: عِلْمٌ شَخْصِي، وَعِلْمٌ جِنْسِي؛ فالأول كزَيْدٍ وعَمْرٍو، والثاني كَأَسَمَةِ لِلْأَسَدِ، وَثَعَالَةَ لِلثَعْلَبِ، وَذُوَالَةَ لِلذَّئْبِ؛ فَإِنَّ كُلًّا مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ يَصْلُقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ، تقول لكلِّ أَسَدٍ رَأَيْتَهُ: هَذَا أَسَمُهُ مُقْبِلاً، وَكَذَا الْبَوَاقِي، ويجوز أَنْ تُطْلَقَ بِإِزَاءِ صَاحِبِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ؛ فتقول: أَسَمُهُ أَشْجَعُ مِنْ ثَعَالَةَ، أَيْ: صَاحِبُ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ أَشْجَعُ مِنْ صَاحِبِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا يجوز أَنْ تُطْلَقَ عَلَى شَخْصٍ غَائِبٍ؛ لَا تقول لِمَنْ يَبْنُكَ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ فِي أَسَدٍ خَاصٍّ: مَا قَتَلَ أَسَمَهُ.

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركَّب؛ فالْمُفْرَدُ كزَيْدٍ وَأَسَمَةُ، وَالْمَرْكَّبُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

(١) مَرْكَّبٌ تَرْكِيبٌ إِضَافَةٌ كَعَبْدِ اللَّهِ، وَحُكْمُهُ أَنْ يُعْرَبَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ جُزْأَيْهِ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ الدَّخَالَةِ عَلَيْهِ، وَيُخَفَّضُ الثَّانِي بِالْإِضَافَةِ دَائِماً.

(٢) وَمَرْكَّبٌ تَرْكِيبٌ مَرْجَحٌ كَبَيْتِكَ وَسَيِّوَيْهِ، وَحُكْمُهُ أَنْ يُعْرَبَ بِالضَّمَةِ رَفْعاً، وَبِالْفَتْحَةِ نَصْباً وَجُزْأً، كَسَاثِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تُنْصَرَفُ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَوِماً بِوَيْهِ كَبَيْتِكَ، فَإِنْ خَتَمَ بِهَا بَنِي عَلَى الْكُسْرِ كَسَيِّوَيْهِ.

(٣) ومرَكَّبٌ تركيبَ إسنادٍ، وهو ما كان جملةً في الأصل كَشَابٌ قَرْتَانَا، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً، بل يُحْكَمُ على ما كان عليه من الحالة قبل النَقْلِ^(١).

وينقسم إلى اسم وكُنْيَةٍ وَلَقَبٍ^(٢)، وذلك لأنه إن بُدِئَ بِأَبٍ أو أُمٍّ كان كنيةً كأبي بكر وأُمٍّ بكر وأبي عمرو وأُمٍّ عمرو، وإلا فإن أَشْعَرَ برفعة المسمى كزين العابدين أو ضَعَتَهُ - كُفَّةً، وَبَطْلَةً، وَأَنفَ النَّاقَةِ - فَلَقَبٌ، وَإِلَّا فَاسْمٌ، كزيد وعمرو^(٣).

وإذا اجتمع الاسم مع اللَّقَبِ وَجَبَ - في الأفصح - تقديمُ الاسم وتأخيرُ اللقب، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قُتَّة - وجب كوْنُ الثاني تابعاً للاول في إعرابه:

(١) ومن شواهد العلم المحكي من جملة ما ينسب إلى رؤية بن المجاز من قوله:

كُنْتُ أَتَوَلَّى بَنِي يَزِيدَ عَلِمَا عَلَيْنَا لَهُمْ كَلِيدُ

الشاهد فيه: قوله (يَزِيدَ) فإنه الآن علم، وأصله فعل مضارع فيه ضمير مستتر تقديره هو، فهو منقول من جملة، ولو كان مغزولاً من الفعل المضارع وحده لأعربه إعراب ما لا يصرف للعلمية ووزن الفعل، فكان يجره بالفتحة نيابة عن الكسر، ومثله قوله الشاعر:

كَلْبُكُمْ وَيَسِيْتُ اللَّهِ لَا تَلْكُمُونَهَا بَنِي شَابٍ قَرْتَانَا تُصَرُّ وَتَحَلُّ

(٢) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به الملقب وعلى ما يقصد به اللقب، ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به اللقب، حتى قال الحماسي:

أَكْنِيهِ جَيْنَ أَكْنِيهِ لَأَكْنِيَهُ وَلَا الْقَبُ وَالسُّوءَةُ الْقَبُ

ولفظ التبرع عنهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به اللقب، وينظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْأَقْبَابَ﴾ تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً، وكانوا إنما يملكون من الاسم واللقب إلى الكنية نصباً إلى تعظيم المكني وإجلاله، لأن بعض الغرض تأنيث أن تذكر باسمها أو بكنيتها، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية، لأن التعظيم باللقب إنما هو بمعنى اللفظ، كما تقول: زين العابدين، وتاج الملة، وسيف المولة، أما التعظيم بالكنية فإنه بواسطتها يمدح التصريح باسم، لا بمعنى الكنية.

(٣) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال: إن ما سمي به الوالدان ولهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسماً، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ أو أخت أم لم يصدر، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضمته، أو لم يصدر، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أم أو لم يصدر فهو كنية، سواء أشعر بملح كأي الفضل أو لم يملح كأي لهب لم يملح كأي بكر، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب، ولا بد أن يصدر حيث ملح أو لم، وقد يشع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسماً ولقباً أو كنية أو اسماً وكنية، كمحمد أبي الفضل، وأحمد أبي اليسر، وكمحمد الهادي، وكعلي زين العابدين، وخالد سيف الله، ونحو ذلك، وحيث يطلق عليه ما قال المؤلف.

إما على أنه بَدَلٌ منه، أو عطفٌ بيانٍ عليه، وإن كانا مفردين - كزيد قفة، وسعيد كُرْز - فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين؛ أحدهما: اتباعُ القلب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام، والثاني: إضافة الاسم إلى القلب، وجمهورُ البصريين يوجبون الإضافة، والصحيحُ الأوَّلُ، والاتباعُ أقيسُ من الإضافة^(١) والإضافة أكثر.



ص- ثم الإشارةُ، وهي: ذَا لِلْمَذْكُورِ، وَذِي وَذِهِ، وَفِي وَنَ، وَتَا لِلْمَوْثَبِ، وَذَانِ وَتَانِ لِلْمُنْثَى: بِالْأَلِفِ - رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَزًّا وَنَصْبًا، وَأَوَّلًا لِيَجْمَعِيهَا، وَالتَّيْدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا، أَوْ مَقْرُونَةٌ بِهَا، إِلَّا فِي الْمُنْثَى مُطْلَقًا، وَفِي الْجَمْعِ فِي لَقَةٍ مِنْ مَدَّة، وَفِيمَا تَقْدُمُهُ «هَآ» التَّيْبِيَّة.

ش - الثالثُ من أنواع المعارف: اسمُ الإشارة.

ويتقسم - بحسب المشار إليه - إلى ثلاثة أقسام: ما يُشار به للمفرد، وما يشار به للمثنى، وما يُشار به للجماعة، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث. فللمفرد المذكر لفظة واحدة، وهي «ذَا»^(٢).

وللمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال - وهي: ذِي وَذِهِ - بالإشباع - وذُو - بالكسر، وَذِهِ - بالإسكان، وَذَاتُ، وهي أَغْرُبُهَا، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى

(١) إنما كان الإتيان أقيس لأن الإضافة تنحرج إلى تأويل الأول بالسمى والثاني بالاسم حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

(٢) المراد المفرد حقيقة أو حكماً، أما المفرد حقيقة فتحو «هَذَا زَيْدٌ» من كل ما هو مفرد لفظاً ومعنى، وأما ما هو مفرد حكماً فهو على ضربين، الأول: أن يكون مفرداً في اللفظ وهو جمع في المعنى، نحو قولك «هَذَا الْجَمْعُ» وقولك «هَذَا الْفَرَقُ» والثاني أن يكون مؤولاً بمفرد وإن كان في اللفظ اثنين أو جمعاً، نحو قوله تعالى: «هُوَ بَيْنَ ذَلِكَ» أي بين الفراض والبكر، لأن المراد عوان بين المذكور، ويدخل في هذا النوع قول لبيد بن ربيعة:

وَلَقَدْ سَلَّمْتُ مِنَ الْخَيَاتِ وَطَوَّلِيهَا وَسَوَّيْتُ لَهَا الْكُاسَ تَحْتَيْ لَبِيدُ

والمراد بالمذكر المذكور ولو تأويلًا نحو قول الشاعر:

نَبِثْتُ نَعْمًا عَلَى الْهَجْرَانِ زَاوِيَةً سَقِيًّا وَزَعِيًّا لِهَذَا الْغَائِبِ الرَّايِ

صاحبة، كقولك: «ذَاتُ جَمَالٍ» أو بمعنى التي، في لغة بعض طيى، حكى الفراء «بِالْفَضْلِ دُو فَضْلُكُمْ اللَّهُ بِهِ، والكرامة ذات أَكْرَمَكُمْ اللَّهُ بها»: أي التي أَكْرَمَكُمْ الله بها؛ فلها حيثند ثلاثة استعمالات^(١)، وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي: تِي، وَيْهِي - بالإشباع - وَيَو بالكسر، وَيَّة - بالإسكان، وتَا.

ولتنتية المذكّر: ذَانٍ - بالالف رفعاً، كقوله تعالى: ﴿فَلَنَلَيْكَ بُرْهَانَانِ﴾^(٢) وَذَيْنٍ - بالياء جرّاً ونصباً، كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ﴾^(٣).

ولتنتية المؤنث: تَانٍ؛ بالالف رفعاً، كقولك «جاءتني هَاتَانِ وهَاتَيْنِ، بالياء جرّاً ونصباً»^(٤)، كقوله تعالى: ﴿إِخْدَى ابْتِئَتْ هَاتَيْنِ﴾.

(١) الاستعمالات الثلاث هي: الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة، ولا أحفظ له شاملاً والثاني: استعمالها بمعنى صاحبة، نحو قول الشاعر:

أَيْسَنَ أَجْبَلُ أَشْرَبِيَّةً فَكَيْتَ بُرْهَةً تُبْكِي عَلَى نَجْدٍ وَرَبْلَى كَذَا وَجَدًا؟

والثالث: استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي، كالمثال الذي ذكره المؤلف، والذي نسب كتابه عن العرب للفراء، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف، وهو أن تكون اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته، تقول: ذات الإنسان أنه حيوان مفكر، تريد أن هذه حقيقة وماهيته، وقد استعملت في معنى نفس الشيء؛ قليل: هذه ذات متميزة، وهذه ذات محدثة، ونسبوا إليها على لفظها؛ قليل: هذا عيب ذاتي، يريدون أنه راجع إلى نفس المعيب وطبيعته وجبلته، وأنكر قوم هذا الاستعمال، وليس إنكارهم بسديد، وارجع إلى المصباح المنير.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القصص.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصلت، وتمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى المثنى المذكور المنصوب سهو؛ لأن «اللذين» اسم موصول، وليس اسم إشارة، والتمثيل الصحيح بقوله تعالى: ﴿إِنْ هَلَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ من الآية ٦٣ من سورة طه في قراءة من قرأ بتشديد إن.

(٤) عبارة المؤلف تميل إلى اعتبار «ذان وذين» مثنى حقيقة، وهو رأي ضعيف عند المحققين من علماء العربية، والصحيح عندهم أنها ألفاظ مبنية جيه بها على صورة المثنى، ووضع ذو الألف للاستعمال في حال الرفع وذو الياء للاستعمال في حال النصب، كما وضعا ألفاظاً مختلفة من الضمير وجعلوا لكل لفظ منها موضعاً، نحو «أنا وأنت» وهو للاستعمال في حال الرفع، وإياك» وأخواته للاستعمال في حال النصب، وإنما قلنا إن هذا الرأي هو الصحيح لثلاثة أسباب:

الأول: أن علة البناء موجودة في أسماء الإشارة كلها.

الثاني: أن «ذان» ليس مبنياً على مفردة؛ إذ لو ثني مفردة لقل: ذيان كما يقال في ثنية تني: ذيان.

الثالث: أن من شرط الاسم الذي يراد تثنيته أن يقصد تنكيه كما ذكرنا في بحث المثنى، وقد علم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال من الأحوال.

ولجمع المذكر والمؤنث: **أَوَّلَاءِ** قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلَحُونَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِتَنَائِي﴾^(٢)، وبنو تميم يقولون **أُولَى** - **بِالْقَصْرِ**، وقد أشرتُ إلى هذه اللغة بما ذكرته بعد من أن اللام لا تلحقه في لغة من مدته. ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً، أو بعيداً.

فإن كان قريباً جيء باسم الإشارة مُجَرَّدًا من الكاف وجوياً، ومقروناً بها التنبيه جَوَازًا، تقول: «جاءني هذا» و«جاءني ذا» ويُعْلَمُ أن ها التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعد من أنها إذا لحقت لم تلحقه لَمْ الْبُعْدِ^(٣).

وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف: إما مجردة من اللام، نحو: «ذَاكَ» أو مقرونة بها، نحو: «ذَلِكَ».

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل:

إحداها: المثنى، تقول: ذَاكَ، وَتَئِكَ، ولا يقال: ذَايَ لِكَ، ولا «تَايَ لِكَ».

الثانية: الجمع في لغة من مدته، تقول: أُولَئِكَ، ولا يجوز «أولاء لِكَ» وَمَنْ قَصَرَهُ قال: «أولاء لِكَ»^(٤).

الثالثة: إذا تَقَدَّمَتْ عليها ها التنبيه، تقول: «هَذَاكَ»^(٥) ولا يجوز «هَذَا لِكَ»^(٦).

ص- ثُمَّ الْمُؤَوَّلُ، وَهُوَ: الَّذِي، وَالتِّي، وَاللَّذَانِ، وَالتَّتَانِ - بِالْأَلِفِ رُفْعًا، وَيَأْتِيَاءُ

(١) من الآية ٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة هود.

(٣) يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين «ها» التنبيه واسم الإشارة المجرد من الكاف بواحد من ثلاثة أشياء: أولها: الضمير نحو قوله تعالى «وَمَا أَنتُمْ بِأُولَاءِ».

وثانيها: كاف التنبيه نحو قوله سبحانه «أَمْ كَلَّا هَذَا» وقولهم في مثل «هكذا يا سعد تورد الإبل».

وثالثها: لفظ الجلالة المقسم به نحو قولهم «لا ها الله ذا».

(٤) قد ورد من ذلك قول الشاعر:

أَوَّلَا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَكْسَابَةً وَقَلَّ يَسُوطُ الصَّلِيلُ إِلَّا أَوْلَايَكَ؟

(٥) قد ورد هنا قليلاً جداً، ومنه قول طرفة بن العبد البكري:

رَأَيْتُ بَنِي خَبْرَاءَ لَا يُتَكَبَّرُونَ تِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَابِ الْحَمْدُ

(٦) اعلم أن أسماء الإشارة تشبه الأسماء الظاهرة من وجهين:

الأول: أنها تأتي موصوغة وموصوفاً بها، نحو «هَذَا الرجل عالم» ونحو «مررت بزيد هذا».

الثاني: أنها تصغر نحو «ذا»، وإن كان تصغيرها شافاً وعلى نمط غير نمط تصغير الظاهر.

جَزَاءً وَنَصَبًا - وَلَجَمْعِ الْمَذْكُرِ: الَّذِينَ - بِالْيَاءِ مُطْلَقًا - وَالْأُلَى، وَلِجَمْعِ الْمُؤنَّثِ: اللَّائِي، وَاللَّائِي، وَيَعْنَى الْجَمْعُ: مَنْ، وَمَا، وَآي، وَالْأَي فِي وَصْفِ صَرِيحٍ لِيُغَيِّرَ تَقْصِيلَ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ، وَذُو فِي لَعَنَ طَيِّبٌ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مِنَ الْاسْتِغْنَاءِ بِمَيَّيْنِ، وَصَلَةُ إِلَى الْوَصْفِ، وَصِلَةٌ غَيْرَهَا: إِذَا جُمِلَتْ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ صَبِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِدًا، وَقَدْ يُحَذَفُ نَحْوُ: «إِنَّهُمْ أَشَدُّ»^(١) «وَمَا عَمِلْتَ إِيَّيْهِمْ»^(٢) «فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ»^(٣) «وَيَضْرِبُ مِمَّا تَضْرِبُونَ»^(٤)، أَوْ عَزَفَ أَوْ جَارَ وَمَجْرُورَ تَائِمًا مُتَعَلِّقًا بِاسْتَقْرَرَّ مَحْلُوفًا.

ش - الباب الرابع من أنواع المعارف: الأسماء الموصولة^(٥)، وهي: المفترقة إلى صِلَةٍ وَعَائِدٍ^(٦).

وهي على ضربين: حَاصَّةٌ، ومُشْتَرَكَةٌ.

فالخاصة «الذي» للمذكر، و«التي» للمؤنث، و«الَّذَانِ» لثنية المذكر و«الَّتَانِ» لثنية المؤنث، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً^(٧)، و«الأولى» لجمع المذكر،

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يس.

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه.

(٤) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنین.

(٥) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة، ومن أجل هذا تجلهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون مبهودة للمخاطب، بخلاف الجملة التي تقع صفة للنكرة؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك؛ فإذا قلت: «لقيت من ضربته» فإن اعتبر «من» موصولة كان المعنى: لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته، وإن اعتبر «من» موصولة كان المعنى: لقيت شخصاً موصوفاً بكونه مضروباً لك، فتخصص الموصول بالوضع، وتخصص الموصولة طارئة.

(٦) تنقسم الموصولات انقساماً أولياً إلى قسمين: الأول الموصولات الحرفية، والثاني الموصولات الاسمية. فأما الموصولات الحرفية فيضبطها أنها «كل حرف أول مع صلته بمصدر ولم يفتح إلى عائلته وعددها خمسة أحرف، وهي أن المفتوحة الهزئة الناصبة للاسم الراقعة للخبر، وأن الناصبة للفعل المضارع، وما، كي، ولو الدالة على التمني.

وأما الموصولات الاسمية فهي التي تعرض المؤلف لبيانها، وهي التي تعتبر قسماً من أقسام المعرفة، وإنما اقتصر على ذكرها لأنه يصعد بيان المعرفة وأقربها.

(٧) ولك في نون «الَّذَانِ» و«الَّتَانِ» ثلاث لغات:

الأولى: ثبوتها مكسورة مخففة كتون المثنى، وهذه اللغة أفصح اللغات، وهي الأصل.

الثانية: ثبوت النون مكسورة مشددة، وقرئ بها في قوله تعالى: «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا فَاذْهَبَا».

وكللك «الدين» وهو بالياء في أحواله كلها، وهُدِّل (١) وعقيل يقولون «النون» (٢) رفعاً، و«الذين» جرّاً ونصباً، و«اللاتي» و«اللاتي» ولك فيهما إثبات الياء وتركها.

والمشركة: مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، وَالْ، وَذُو، وَذَا؛ فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع، المذكر من هذا كله والمؤنث، تقول في مَنْ: «يعجبني مَنْ جَاءَكَ، وَمَنْ جَاءَتْكَ، وَمَنْ جَاءَكَ، وَمَنْ جَاءَتْكَ، وَمَنْ جَاوَوْكَ، وَمَنْ جِئْتِكَ» وتقول في «ما» لمن قال: «اشتريتُ جَمَاراً، أو اثْنَانِ، أو حَمَارَيْنِ، أو اثْنَيْنِ، أو حُمْراً، أو اثْنَا: «أعجبني ما اشتريتُهُ، وَمَا اشتريتُهُمَا، وَمَا اشتريتَهُمْ» (٣) وَمَا اشتريتَهُنَّ، وكذلك تفعل في البواقي.

وإنما تكون «أل» موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح، لغير تفضيل (٤)، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالمحسن؛ فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى (٥)؛ فهي حرف تعريف.

الثالثة: حلف النون، تخفيفاً بسبب طول الموصول بالصلة والمائد، وقد جاء على هذه اللفظة قول الأغلط:
أُبَيِّنِي تَحْلِيْفَ إِنْ عَسَى اللَّذَّا تَحْلَا الْمُكْرُوْكَ وَتَحْكُمَا الْأَحْلَا
وقول الآخر:

• هُمَا إِلَيَّا كُوْ وَلَقَدْ تَمِيْمٌ •

(١) عبارة غيره «وهليل أو عقيل» وهي عبارة تدل على أن الذين لفتهم ذلك إحدى القيتين؛ ولكن العلماء اختلفوا في صحة هذه اللفظة منهما، والشاهد المحفوظ لهذه اللفظة قائله رجل من بني عقيل، واستعرفه قريباً جداً.

(٢) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعمى أحد بني عقيل، وهو شاعر جاهلي:

نَحْنُ النَّوْنُ صَبَحُوا صَبَاحًا يَوْمَ التَّحْيِيلِ عَزَاةً يَلْسَحَا

(٣) قد عبر المؤلف عن الحمر بضمير جمع الذكور العقلاء، وذلك غير جائز، وقد تحمل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء، وذلك كلام عجيب.

(٤) المراد بالوصف الصريح الخالص للوصفية، وهو الذي لم تغلب عليه الاسمية، ليخرج بمجموع القيود ثلاثة أشياء: الأول: الاسم الذي لا وصفية فيه كالرجل والغلام، والثاني: الاسم الذي أصله وصف ثم غلبت الاسمية عليه، مثل الأبلح والأجرع، والثالث: اسم التفضيل مثل الأعم والأكرم، فإن أل الداخلة على هذه الأنواع الثلاثة حرف تعريف لا اسم موصول.

بقي أن المراد باسم الفاعل هو المعروف في تعريفه وهو ما دل على ذات وحدت قام بها أو وقع منها، نحو قائم وضارب، فإن دل على ذات وحدت ثابت لها - نحو «المؤمن»، ونحو «الفاسق» و«الكافر» صارفة مشبهة؛ لأن هذا المعنى هو معنى الصفة المشبهة، وعلى هذا يكون هذا النوع رابعاً لما يخرج بالقيود المذكورة.

(٥) في بعض النسخ «كالأفضل والأعلى».

وإنما تكون «ذو» موصولة في لغة طيِّية خاصة، تقول: «جاني ذو قَام» وسُمِعَ من كلام بعضهم: «لَا وَذُو فِي السَّمَاءِ عَرْشُهُ»، وقال شاعرهم:

٣١- قَالُوا الْمَاءُ مَاءُ أَبِي وَجَدِي وَيُثْرِي ذُو حَقَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

٣١- هذا البيت من قول ستان بن القحل الطائي، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائي في حماسته، وقد استشهد به الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠١) والمؤلف في توضيحه (رقم ٥١)

اللفظة: «ذو حُفرت» أي: التي حُفرتها «وذو طويت» أي التي طويتها، وتقول: طويت البئر طَيًّا، إذا بنيت بالحجارة عليها.

المعنى: إنه لا حق لكم في ورود هذا الماء، لأنه ماء كان يرده أبي وجدتي من قبل، وكان خاصاً بهما لا يرده غيرهما، وهذه البئر أنا الذي حُفرتها وأنا الذي بنيت حائرها؛ فأنا أحق الناس بورودها.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «ماء» خبر إن مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وماء مضاف وأب من قوله «أبي» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التناسب، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وجدتي» الواو حرف عطف، وجد معطوف على أب والمعطوف على المجرور مجرور، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويثري» الواو حرف عطف، ويثر: إما مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، ويثر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون في محل رفع، فإن قدرت قوله «يثر» ذو حُفرت» مبتدأ وخبراً فقد عطف الواو جملة على جملة، أي: عطف جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها، وإن قدرت قوله «يثر» معطوفاً على اسم إن وقوله: «ذو» معطوفاً على خبر إن فقد عطف الواو مفردتين على مفردتين عاملهما واحد، وقوله «حُفرت» فعل وفاعل، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والمعاد ضمير منصوب بحرف محذوف، تقديره: ويثري ذو حُفرتها «وذو الواو حرف عطف. وذو: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «طويت» فعل وفاعل، وجملتها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق، والمعاد ضمير منصوب بطوي محذوف، والتقدير: ويثري ذو طويتها.

الشاهد فيه: قوله «ويثري ذو حُفرت، وذو طويت» حيث استعمل فيه «ذو» مرتين اسماً موصولاً، بمعنى التي؛ وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى وإن لم يكن في لفظها علامة دالة على التأنيث؛ فهي مثل زيتب وهند ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف.

ومثل هذا الشاهد في استعمال «ذو» اسماً موصولاً قول منظور بن سحيم القنعسي:

وإنما تكون «ذا» موصولة بشرط أن يتقدمها «ما» الاستهامية، نحو «مَالًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟»^(١) أو «مَنْ؟» الاستهامية، نحو قوله:

٣٢ - وَقَصِيدَةً تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً، قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟

= وَكُنْتُ بِهَاجٍ فِي الْغَزَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْيَكِي وَأَبْيَكِي الْبَوَاكِيبَا
فَلَمَّا كَرَّامٌ مُوسِرُونَ لَوَيْثُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ دُوِّ عِثَّتِهِمْ مَا كَفَانِيَا
يريد فحسي من الذي عندهم، وكذلك قول الطائي، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية:
فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ دُوَّ جَاءَ سَاعِيًا: هَلُمُّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَّائِضُ

يريد: قولاً لهذا المرء الذي جاء ساعياً، والساعي: الذي يتولى جمع الصدقات ويعمل في أخلاها ممن تجب عليهم؛ فيؤديها إلى الإمام الذي يوزعها في مصارفها التي نص عليها الكتاب الكريم ومن هله الشواهد تعلم أن «ذو» تأتي للمفرد المذكر والمفرد المؤنث، سواء أكان من ذوي العقل أم لم يكن، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على أنها تأتي بلفظ واحد لكل ما يلقى عليه الاسم الموصول.

(١) من الآية ٢٤ ومن الآية ٣٠ من سورة النحل.

٣٢ - هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل، من قصيدة له أولها:
رَحَلْتُ سَمِيَّةَ عُنُودٍ أُنْجَمَالِهَا غَضْبَى عَلَيَّكَ، فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا؟

وروي صدر البيت الشاهد في ديوان شعره المطبوع في فينا:

• وَغَرِيبَةً تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً •

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف في كتابه شلور الذهب (رقم ٦٨).

اللفظ: «قصيدة» هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة، وهي في اصطلاح العروضيين: عبارة عن جملة من الأبيات أفلها سبعة - وقيل: عشرة - سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتيان، وقوله: «غريبة» أي: نادرة متقطعة النظر.

الإعراب: «وقصيدة» الواو واو رب، قصيدة: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «تأتي» فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة «الملوك» مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول به في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله، أو في محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه «غريبة» صفة لقصيدة أيضاً، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعرف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة «قد» حرف تحقيق «قلتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة «ليقال» اللام لام التعليل، يقال: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب =

أي: ما الذي أنزل ربكم؟ ومن الذي قالها؟.

فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة،
خلافاً للكوفيين، واستدلوا بقوله:

٣٣- عَدَسٌ، مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِيتٌ، وَهَذَا تَحْوِيلَيْنِ طَلِيقٌ

بأن المضمر جوازاً بعد لام التعليل، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره «من» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «ذا» اسم موصول خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع أيضاً «قالها» قال: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، وها: ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال.

الشاهد فيه قوله «من ذا قالها» فإنه استعمل «ذا» اسماً موصولاً بمعنى الذي، بعد «من» الاستفهامية، وجاء له صلة هي قوله: «قالها» والمائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقال، كما اتضح من الإعراب.

وقد استشهد العلماء لمجيء «ذا» اسماً موصولاً مسبقاً بما الاستفهامية بقول ليبد بن ربيعة العامري:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ؟ أَتَحْبُّ قَيْقُضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَيَأْطُلُ؟

٣٣- هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري، يقولها وقد خرج من سجن هيب الله بن زياد أخي عباد ابن زياد والي سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان، وقد أنشد المؤلف صجزه في كتابه شلور اللعب (رقم ٦٩) وأنشده مرتين في كتابه أوضح المسالك إحداهما في باب الموصول، والثانية في باب الحال، وأنشد صدره وحده في ذلك الكتاب في باب أسماء الأصوات، وأنشده الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠٤). وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً، وذكرنا قصته، فارجع إليه في المواضع التي أحلتناك عليها إن شئت.

اللفظة «عَدَسٌ» اسم صوت يزرع به الفرس، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عَدَس فجعلها اسماً للفرس نفسه، كما قال:

إِذَا حَمَلْتُ يَرْزِي عَلَى عَدَسٍ فَمَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ

«عباد» هو عباد بن زياد «أمنت» أراد أنك قد صرت في مكان بعيد عن أن تتالك فيه يد عباد، ويروى «نَجُوت»، «وهذا تحمِلين طليق» أي: والذي تحمِلينه طليق، يريد نفسه.

المعنى: يخاطب فرسه ويزجرها، ويدفع عنها الخوف، ويقول لها: لا تخافي فقد خرجنا من البلاد التي لعباد إمارة عليها، وصرنا بمنجى منه.

الإعراب: قد اختلف الكوفيون والبصريون في إعراب هذا البيت، فلا بد لنا من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً، ثم نمره بعد ذلك على طريقة البصريين؛ لأن بيان الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على =

قالوا: «وهذا» موصول مبتدأ، و«تحملين» صلته، والعائد محذوف، و«طلق» خبره، والتقدير: والذي تحوليئنه طليق.

وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون «ذا» للإشارة، وهو مبتدأ، و«طلق» خبره، و«تحملين» جملة حالية، والتقدير: وهذا طليق في حالة كونه محمولاً لك، ودخول حرف التثنية عليها يدل على أنها للإشارة، لا موصولة.

فهذا خلاصة القول في تعداد الموصولات: خاصتها، ومشتركاتها.



= الكوفيين يتوقف على بيان هذين الطريقين؛ فنقول:

قال الكوفيون: «علم» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» نافية «لعباد» اللام حرف جر، وعباد: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بإمارة «إمارة» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «أمنت» فعل وفاعل «وهذا» الواو واو الحال، ها: حرف تنبيه، ذا: اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تحملين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله؛ والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف، والتقدير: والذي تحملينه، وقوله: «طلق» خبر المبتدأ الذي هو قوله «هذا» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلاً لآمن.

وقال البصريون: «وهذا» الواو واو الحال أيضاً، ها: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تحملين» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يميز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأي الجمهور، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتق، وقوله: «طلق» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما في قول الكوفيين.

الشاهد فيه: قوله «وهذا تحملين طليق» حيث زعم الكوفيون أن «ذا» اسم موصول صلته قوله: «تحملين»؛ لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار «ذا» موصولاً أن يسبقه اسم استظهار كما يلزم عند البصريين؛ ولا يمنع من اعتباره موصولاً عندهم تقدم حرف التثنية عليه، وأما البصريون فقالوا: إذا تقدم حرف التثنية لزم أن يكون «ذا» اسم إشارة، وإذا لم يتقدم حرف التثنية، فإن تقدم عليه «ما» أو «من» الاستغناء عن «من» ووجدت الصلة كان اسماً موصولاً، وإلا فهو اسم إشارة، وهنا تقدم حرف التثنية فهو اسم إشارة، ولا يكون اسماً موصولاً، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتضح لك من الإعراب.

فأما الصلة فهي على صَرَيْن: جملة^(١)، وثَبِيه جملة، والجملة على صَرَيْن: اسمية، وفعليّة.

وشرطها امران؛ أحدهما: أن تكون خَبَرِيّة، أعني محتملة للصدق والكلب^(٢)؛ فلا يجوز «جاء الذي اضربه» ولا «جاء الذي يَعْكُهُ» إذا قَصِدَتْ به الإنشاء بخلاف «جاء الذي أبوه قائم» و«جاء الذي صَرَيْتُهُ».

والثاني: أن تكون مشتملة على ضمير مُطابِق للموصول: في إفراده، وتثنيته، وجَمْعِهِ، وتذكيره، وتأنينه، نحو «جاء الذي أكرمته» و«جاءت التي أكرمتهَا» و«جاء اللذان أكرمتهما» و«جاءت اللتان أكرمتهما» و«جاء الذين أكرمتهما» و«جاءت اللاتي أكرمتهنَّ»^(٣).

وقد يحلف الضمير، سواء كان مرفوعاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّتَرْعَنْ مِنْ كُلِّ

(١) قد تحذف الجملة الواقعة صلة للموصول، وهي مقصودة مرادة، ومن ذلك قول الشاعر:

لَحْنُ الْأَوَّلَى كَأَجْمَحٍ جُمُو عَكَ ثَمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا

ويريد نحن الأولى عرفوا بالشجاعة والإقدام على المكره وعدم احتمال الضيم. ومثله قولهم في المثل بعد التثنية والتثنية أي بعد التثنية صغرت والتثنية عظمت، فالتصغير في الأول للتحقير، وفي الثاني للتعظيم، وقد قال الرازي:

بَعْدَ التَّثْنِيَةِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْأَوَّلَى إِنَّا عَلَيْنَا أَنْفُسُ تَرَدَّتْ

وقال الآخر:

مِنَ السُّوَلِيِّ وَالْأَوَّلَى وَالْأَوَّلَى زَعَمَنَ أَنِّي كَبَّرْتُ لِحَاثِي

(الشعراء ٨٨/١)

وقد يحلف الاسم الموصول ويبقى صله قتل عليه وتشير إليه، وذلك نحو قول الشاعر:

قَوْلُ اللَّهِ مَا يُلْقَمُ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ يَسْتَقِيلُ وَقْفِي وَلَا مَسْقُلُوبِ

يريد ما الذي نلتكم وما الذي نيل منكم؛ فما نافية بدليل دخول الياء في الخبر، وجملة «نلتكم» صلة موصول معلوف، وتقديره ما الذي نلتكم، كما ذكرنا.

(٧) وبقي مما يشترط في جملة الصلة ولم يذكره المؤلف شرطان:

الأول: أن تكون معروفة، لأن تعريف الموصول بها، ويجوز إبهامها في مقام التضخيم والتوهيل نحو قوله تعالى: ﴿فَنُفِثِهِمْ مِنْ أَيْمٍ مَا خَشِيتُمْ﴾.

الثاني: ألا تكون مستعمية لكلام يقع قبلها، فلا يجوز أن يقال: جاء الذي لكه بخيل، لأن وضع «لكن» للاستدراك على كلام سابق.

شِبَعَةُ أَيْلَهُمْ أَشَدُّ»^(١) أي الذي هو أَشَدُّ، أو مُنْصَوْباً، نحو: «وَمَا عَمِلْتَ إِيْدِيهِمْ»^(٢) قرأ غير حمزة والكسائي وَشَبَعَةً (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بِحَفْظِهَا، أو مخفوضاً بالإضافة لقوله تعالى: «فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ»^(٣) أي: ما أنت قَاضِيهِ، وقول الشاعر:

٣٤ - سَبَّيْدِي لَكَ الْإَيَّامُ مَا كُنْتُ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودِ
أي: ما كُنْتُ جَاهِلًا.

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يس.

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه.

٣٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي أولها:

لِيَخُوْلَةَ أَهْلًا بِزَوْجَةٍ نَهْمَدِ تَلُوْخَ كَيْتِي الْوُشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

اللفظ: «خولة» اسم امرأة «أهلل» جمع ظلل، يوزن جمل وأجمل، والظلل هو: ما بقي شخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها فبرقة» يضم فسكون - هي ما غلظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين «تلوخ» تبدو وتظهر «الوشم» هو أن تغرز الإبرة في الجسد وتذر على موضعه التليخ ليصير في الجسد خضرة «سبدي» ستظهر «من لم تزود» أي الذي لم ترسله ليبعث عنها، أو الذي لم تسأله عنها، بقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشم البحث عنها.

المعنى: يقول إن الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك البحث عنها.

الإعراب: «سبدي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقصورة على الياء، منع من ظهورها الثقل «لك» جار ومجرور متعلق بتبدي «الأيام» فاعل لتبدي، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «ما» اسم موصول مفعول به لتبدي مبني على السكون في محل نصب «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع «جاهلاً» خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير مجرور محلاً بالإضافة، والمضاف هو قوله جاهلاً، والتقدير: ما كنت جاهلاً «ويأتيك» الواو حرف عطف، يأتي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به يأتي، مبني على الفتح في محل نصب «بالأخبار» جار ومجرور متعلق بيأتي «من» اسم موصول فاعل يأتي مبني على السكون في محل رفع «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تزود» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود محذوف، والتقدير: من لم تزوده.

الشاهد: «يأتي» قوله «ما كنت جاهلاً» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو ما، وهذا العائد =

أو مخفوضاً بالحرَف، نحو قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(١) أي: منه^(٢)، وقول الشاعر:

٣٥ - نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ
أي نصلي للذي صلّت له قريش.

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر.

= مجرور بالإضافة، والمضاف هو قوله: «جاهلاً» والتقدير: الذي كنت جاهله.

وفيه شاهد آخر لحذف العائد، وذلك في قوله: «من لم تزود» حيث حذف العائد إلى الموصول الذي هو من، وذلك العائد منصوب بالفعل الذي هو قوله: تزود، وتقدير الكلام: ويأتيك بالأخبار الذي لم تزوده، وهذا واضح إن شاء الله.

(١) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(٢) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة شروط: الأول: أن يكون الاسم الموصول، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول، مجروراً بحرف جر أيضاً؛ فالأول نحو أدخلت في الذي أدخلت فيه، والثاني نحو سرت في الطريق الذي سرت فيه، والشرط الثاني: أن يكون الحرف الذي جر العائد مماثلاً للحرف الذي جر الموصول أو الموصوف لفظاً ومعنى، والشرط الثالث: أن يكون متعلق بالحرفين واحداً في المادة والمعنى.

٣٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللفظة: «جحد العموم» أي أنكر الجميع جلاله واستحقاقه للمادة.

المعنى: يقول: إنهم يطعمون ربهم، ويقومون بواجباتهم، ويؤدون ما عليهم من الحقوق، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى، ولا يمنهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائه.

الإعراب: «نصلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «للمذي» اللام حرف جر، والذي: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله: نصلي «صلّت» صلي: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «قريش» فاعل صلي، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو الذي، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً، والتقدير: للذي صلت قريش له «ونعبد» الواو حرف عطف، نعبد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء ضمير وضع للناصب مفعول به لتعبد، مبني على الضم في محل نصب، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلي «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «جحد» فعل ماضٍ، فعل الشرط، مبني على =

وشبّه الجملة ثلاثة أشياء: الظرف، نحو: «الذي عثك» والجار والمجرور، نحو «الذي في الدار» والصفة الصريحة، وذلك في صلة آل، وقد تقدم شَرْحُهُ.

وَشَرَطُ الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين^(١)؛ فلا يجوز: «جاء الذي بك»

الفتح في محل جزم «المعوم» فاعل جحد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف، دل عليه ما قبل أداة الشرط، وتقديره: إن جحد المعوم فإننا نمبده، وجملة الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى بالحكم من المذكور، وتقدير الكلام: إن أقر المعوم عبده وإن جحد المعوم عبده.

الشاهد فيه قوله «الذي صلت قريش» حيث حذف من جملة الصلة التي هي قوله: «صلت قريش» العائد إلى الاسم الموصول، وهو قوله: «الذي» المجرور محلاً باللام، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر، وأنت إذا نظرت متأملاً في هذا الشاهد تبين لك أن حرف الجر المحذوف الذي يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذي جر الاسم الموصول في لفظه ومعناه، ألا ترى أن التقدير: نصلي للذي صلت له قريش؛ فالجار للضمير اللام، وهي مثل الجار للذي لفظاً ومعنى، ومتعلق اللام هو صلت، وهذا الفعل مماثل لتصلي مادة ومعنى.

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول - إذا كان ذلك العائد مجروراً بحرف جر - إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى، وتماثل مع ذلك متعلقهما مادة ومعنى، فإن اختلف لفظ الحرفين، أو معناه، أو اختلفت مادة المتعلقين أو معناه؛ لم يجر الحذف.

هذا، وقد أجاز ابن مالك في شرح الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر، إذا وقع بعد الصلة مثله، ومثل له بقول الشاعر:

لَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتَ لَيْنَ قَوَائِمَا لَقَسَا اسْتَلْتَيْنِ بِهِ لَلَّانَ الْجَنَّتِلْ

يريد لو أن ما عالجت به لين فوادها قسا استلتن به الجنتل للان، فحذف فيه الأول وهو العائد، وعامله، لوجود مثله بعد الصلة وهو به في قوله: «استلتن به» ولكن غير ابن مالك لا يجيزون ذلك، ويعتبرونه من الضرورات.

(١) الظرف التام هو: الذي يكون تعلقه بالكون العام مؤيداً لمعنى تام، والظرف الناقص هو: الذي يكون تعلقه بالكون العام غير مؤد لمعنى ذي فائدة، وهذا كلام يحتاج إلى أن نوضحه لك، فاعلم أولاً أن الكون هو الحدث؛ فالأكل كونه، والشرب كونه، والنوم كونه، ثم اعلم ثانياً أن الكون ينقسم إلى قسمين: عام، وخاص، فالكون العام مثل الوجود، ومعنى عمومته أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما، ألت ترى أن كل شيء فهو موجود في كل وقت، وأما الكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض الأشياء في بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة، فإذا أردت أن تعرف ما هو تام من الظرف فهذه مع الكون العام فإن وجدت أنه يفيد فائدة تامة فاعلم أن تام، مثل قولك: جاء الذي عثك؛ ألا ترى أنك لو قدرته: جاء الذي وجد عثك، أفاد، ولو قلت: جاء الذي أمس، لم يكن تاماً فذلك لو قدرته جاء الذي وجد أمس، لم يفد فائدة يصح أن نقصد من الكلام؛ أنك تعلم - من غير حاجة إلى إخبار ضمير - أن كل شيء فهو موجود أمس.

ولا «جاء الذي أمس» لتصانعهما، وحكى الكسائي «نزلنا المُنَزَّلَ الذي البَارَحَةُ أي: الذي نَزَلَتْهُ البَارَحَةُ، وهو شاذ.

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلةً كانا متعلقين بفعل محذوف وجوباً، تقديره استقرَّ، والضمير الذي كان مستتراً في الفعل انتقل منه إليهما.



ص - ثُمَّ ذُو الْأَدَاةِ وَهِيَ أَنْ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَيَسِيرَتُهُ لَا اللَّامُ وَخَلَعًا، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحْوُ: «فِي رُجَابَةِ الرُّجَابَةِ» وَاجَاءَ الْقَاضِي، أَوْ لِلْجِسِّ كَمَا أَهْلَكَ النَّاسَ الدُّبَاتَارَ وَالذَّرْهَمَ «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيًّا» أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَقْرَاهُ نَحْوُ: «وَوُخِّلَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا» أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ: «زَيْدٌ الرَّجُلُ».

ش - النوع الخامس من أنواع المعارف: ذو الأداة، نحو: القَرَسُ والغُلَامُ. والمشهور بين النحويين أن المَعْرِفَ «أل» عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه^(١) ونَقَلَ ابنُ عُصْفُورٍ الأولَ عن ابنِ كَيْسَانَ، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المَعْرِفَ أل، وقال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزالة هي أم أصلية؟ واستدلَّ على ذلك بمواضع أوزَّعَهَا من كلام سيبويه^(٢).

(١) هذا الذي ذكره الشارح هنا غير ما ذكره في المتن، وما ذكره هنا هو المعروف عند النحاة عن سيبويه، ولذلك اضطر الملامة السجاعي أن يكتب على حيازة المتن ما نصه: «أي في أحد قوليه، وقوله الآخر إنها اللام وحدها، وهو المشهور عند النحاة عن سيبويه» وأقول: فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه موافق للخليل، ثم بدله أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه؛ فليس لسيبويه رأيان كما توهمه عبارة السجاعي، ولكن الثقل مختلف عنه، ووجه هذا الاختلاف اختلاف العلماء في المعنى الذي يفهم من كلامه؛ فهو اختلاف فهم لا اختلاف مذهب.

(٢) وذكر ابن مالك أن الهمزة عند الخليل أصلية، وعند سيبويه زائدة، وقال بعد ذلك: والصحيح عندي قول الخليل - وهو القول بأن المَعْرِفَ هو أل برمتها، وأن الهمزة حرف أصلي، يعني أن الموضوع للتعريف هو أل، لا اللام بشرط زيادة الهمزة - ويدل نصحه أربعة أمور:

الأول: أنه يلزم على القول بزيادة الهمزة تصدير حرف زائد في كلمة ليست أهلاً للزيادة، وهي حرف التعريف. الثاني: أنه يلزم عليه أيضاً أن توضع كلمة واجبة التصدير - أي الوقوع في أول الكلمة - على حرف واحد ساكن، مع العلم بأن الحرف الساكن لا يبدأ به، لأن ذلك مخالف للحكمة التي عهدت من العرب في استعمالهم.

وتلخيص الكلام [أن] في المسألة ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أن المعروف «أل» والألف أصل، والثاني: أن المعروف «أل» والألف زائدة، الثالث: أن المعروف اللام وحدها، والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء.

وتنقسم «أل» المعروفة إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك أنها إما لتعريف العهد، أو لتعريف الجنس، أو للاستغراق.

فأما التي لتعريف العهد فتقسم قسمين، لأن العهد إما ذكرّي، وإما ذهني، فالأول كقولك «اشتريتُ فرساً ثم بعت الفرس» أي: بعت الفرس المذكور، ولو قلت «ثم بعت فرساً» لكان غير الفرس الأول، قال الله تعالى: «مَثَلُ ثَوْبٍ كَمْشَكةٌ فِيهَا مِصْبَاحٌ، فِي رُجَاجَةٍ، الرُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ قُرْبَى»^(١) والثاني كقولك «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في قاضٍ خاص.

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك: «الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ» إذا لم تُرد [به] رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه، وكذلك [قولك] «أَهْلَكَ النَّاسَ الدَّيْنَاوُ وَالذَّرَهَمُ»، وقوله تعالى: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ»^(٢)، وأل هذه هي التي يُعبرُ عنها بالجنسية، ويُعبر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية، وبالي لبيان الحقيقة.

وأما التي للاستغراق فعلى قسمين^(٣)؛ لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة

= الثالث: أنه يلزم عليه أيضاً افتتاح حرف من حروف المعاني بهمزة وصل زائدة، وهذا ما لا نظير له. الرابع: أن هذه الهمزة مفتوحة لزوماً، وهذا ما لا نظير له في كلام العرب، انتهى مع إيضاح كثير.

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٣) الفرق بين أل التي للاستغراق وأل التي لبيان الحقيقة أن أل التي للاستغراق يجوز الاستثناء من مدلولها، نحو قوله تعالى: «لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ، ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ»، وأما أل التي لبيان الحقيقة فلا يجوز الاستثناء من مدلولها، والسر في ذلك أن أل التي لبيان الحقيقة ينظر في مدلولها إلى حقيقة وماهية لا إلى الأفراد التي تطلق عليها، وأما الاستغراقية فينظر في مدلولها إلى الأفراد، والاستثناء إنما هو إخراج فرد من أفراد، فما لا دلالة له على الأفراد كيف يخرج منه فرد؟

الأفراد، أو باعتبار صفات الأفراد، فالأول نحو: «وَوَلِّقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا»^(١) أي كل واحد من جنس الإنسان ضعيف، والثاني نحو قولك: «أَنْتَ الرَّجُلُ» أي الجامع لصفات الرجال المحمودة.

وضابط الأولى: أن يصح حُلُولُ «كُلِّ» محلها على جهة الحقيقة، فإنه لو قيل: «وَوَلِّقَ كُلَّ إِنْسَانٍ ضَعِيفًا» لصح ذلك على جهة الحقيقة.

وضابط الثانية: أن يصح حُلُولُ «كُلِّ» محلها على جهة المجاز، فإنه لو قيل: «أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ» لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْقَرَأِ»^(٢)، وقول الشاعر:

٣٦ - لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَكْرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ

(١) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٢) قاله النبي ﷺ لأبي سفيان، وكان أبو سفيان قد جاء؛ فاستأذن على النبي ﷺ؛ فصحب النبي برهة ثم أذن له، فلما دخل قال: ما كنت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجاهلتين، فقال له النبي ﷺ: يا أبا سفيان أنت كما قيل: «كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْقَرَأِ» معناه إذا أنا حجبتك لم يعترض أحد على حجبي، وهو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال ٦٩/٢ بولاق)، والجلهتان: جانب الوادي.

٣٦ - هذا البيت لأبي نواس - يضم النون وفتح الواو مخففة - واسمه الحسن بن هانئ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، والمؤلف لم يذكر البيت هنا للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما ساقه مساق الاستئناس بمعناه. كما هو ظاهر، والمعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من المولدين وعن غير العرب.

المعنى: إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «على الله» جار ومجرور متعلق بقوله مستكر الأكثي «بمستكر» الباء حرف جر زائد، مستكر: خبر ليس تقدم على اسمها، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «أن» حرف مصدري ونصب «يجمع» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله تعالى «العالم» مفعول به ليجمع، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها، وتقدير الكلام: ليس يجمع الله العالم في واحد بمستكر على الله، وقوله: «في واحد» جار ومجرور متعلق بيجمع.

ص- وَإِنْدَالُ اللّامِ مِثْلَ لَقَّةٍ جَمِيرَةٍ.

ش- لُقَّةٌ جَمِيرٌ إِنْ دَالُ لَامِ أَلِ مِثْمَا، وقد تكلم النبي ﷺ بلغتهم، إذ قال: «لَيْسَ مِنْ أَثَرٍ أَصْبِيَاءٍ فِي أَمْسَقَةٍ» وعليه قول الشاعر:

٣٧- ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يَوَاصِلِنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسَقِهِمْ وَأَمْسَلِحَةٍ

٣٧- قد أنشد جماعة منهم الأشموني (ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد المؤلف، ولم ينسب كثير منهم إلى قائل معين، وقد نسب ابن بري إلى بجير بن عنة الطائي، والصواب في إنشاده هكذا:

وَأَنْ سَوْلَايَ ذُو يُحَايِبُنِي لَا إِحْنَةً عِشْلُهُ وَلَا جَرِمَةَ

يَنْصُرُنِي وَثَلَّكَ عَيْرٌ مُغْتَذِرٌ يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسَقِهِمْ وَأَمْسَلِحَةٍ

وأنت ترى أن النحاة قد ركبو صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز البيت الثاني، وهذا، والبيت الشاهد كله ساقط من بعض نسخ الشرح.

اللفظة «مولاي» أراد به الناصر والمعين «ذو يعاتني» أي الذي يعاتني «إحنة» هي الحقد «جرمه» يفتح الجيم وكسر الراء - الجرم والجريمة «بامسهم» أراد بالسهم «وامسله» أراد السلمة، وهي - يفتح السين وكسر اللام - الواحدة من السلم يفتح فكسر - أو السلام - بزنة رجال - وهي الحجارة الصلبة.

المعنى: يقول: إن الذي أتوقع منه النصر والمعونة هو من يعاتني إذا بدر مني ما يستوجب العتاب؛ لأن المودة تبقى ما بقي العتاب، ولكن على أن يكون العتاب سبباً في تقاء الصدر وذغاب دواعي الحقد، ولا يكون مآثاً قطع أواصر الألفة؛ فهذا الذي أمل من الانتصار لي، والدفاع عني، وهو الذي أستند إليه في قتال الأعداء.

الإعراب: مع أننا بينا صواب الرواية سنعرب ما رواه المؤلف، فنقول: «ذاك» ذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب «خليلي» خليل: خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و خليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «وذو» الواو حرف عطف، ذو: اسم موصول معطوف على خليلي، مبني على السكون في محل رفع «يواصلي» يواصل: فعل مضارع، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، والتثنية للوقاية، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل والقاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو ذو «يرمي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «ورائي» وراء: ظرف مكان متعلق بيرمي، منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووراء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بامسهم» جار ومجرور متعلق بيرمي، «وامسله» الواو حرف عطف، امسله: معطوف على امسهم، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وإنما سكن هنا لأجل الوقف. =

ص - وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ يَحَسِبُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ.

ش - النوع السادس من المعارف: ما أُضِيفَ إلى واحدٍ من الخمسة المذكورة، نحو: «غلامي، وغلّام زَيْدٍ، وغلّام هَذَا، وغلّام الَّذِي فِي الدَّارِ، وغلّام القَاضِي».

وَزُيِّنَتْ فِي التَّعْرِيفِ كَرْتَبَةٍ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ؛ فَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ فِي رَتَبَةِ الْعِلْمِ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْإِشَارَةِ فِي رَتَبَةِ الْإِشَارَةِ، وَكَذَا الْبَاقِي، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الْمَضْمَرِ؛ فَلَيْسَ فِي رَتَبَةِ الْمَضْمَرِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي رَتَبَةِ الْعَلَمِ.

والدليلُ على ذلك أنك تقول: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ» فنصف العَلَمُ بالاسم المضاف إلى المضمَر؛ فلو كان في رَتَبَةِ الْمَضْمَرِ لَكَانَتِ الصِّفَةُ أَعْرَفَ مِنَ الْمَوْصُوفِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ.

ص - بَاب: الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، كَاللَّهُ زَيْنًا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيًّا.

ش - المبتدأ هو «الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية للإسناد».

فَالْإِسْمُ جَسَسٌ يَشْمَلُ الصَّرِيحَ كَزَيْدٍ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» وَالْمَوْضُولُ فِي نَحْوِ: «وَأَنْ تَصُومُوا» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»^(١)؛ فَإِنَّهُ مَبْتَدَأٌ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِخَبَرٍ.

وَخَرَجَ بِ«الْمَجْرَدِ» نَحْوُ: «زَيْدٌ» فِي «كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا» فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ الْعَوَامِلِ اللفظية، وَنَحْوُ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي الْعَدَدِ: وَاحِدٌ، اثْنَانِ، ثَلَاثَةٌ؛ فَإِنَّهَا وَإِنْ تَجَرَّدَتْ لَكِنْ لَا إِسْنَادَ فِيهَا.

وَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِنَا: «لِلْإِسْنَادِ» مَا إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ

= الشاهد فيه: قوله «بإسهم وإسلمه» فإنه إنما أراد «بالسهم والسلمة» فاستعمل «أم» حرفاً دالاً على التعريف مثل «أل»، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير، وقد نطق بها رسول الله ﷺ في قوله: «ليس من أمير أمصيام في أسفر» يريد «ليس من البر الصيام في السفر» و«أم» الحميرية هذه تدل على كل ما تدل عليه «أل» التي يستعملها جمهور العرب بغير فرق من حيث المعنى.

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

قَاتِمٌ وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده، نحو: «أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ»^(١).

والخبر هو: «المُسْتَدُّ الذي تَرْتِمُ به مع المبتدأ فائدة».

فخرج بقولي «المسند» الفاعل في نحو «أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ» فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة، لكنه مُسْتَدُّ إليه، لا مُسْتَدٌّ، وبقولي «مع المبتدأ» نحو: «قام» في قولك «قام زيد». وْحُكْمُ المبتدأ والخبر الرَّفْعُ.

ص- وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ، نَحْوُ: «مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» «أَبْلَةٌ مَعَ اللَّهِ» وَ«لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ» وَ«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ».

ش- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لا نكرة؛ لأن النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد^(٢)، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عامّاً أو خاصّاً؛ فالأول

(١) يؤخذ من كلام المؤلف أن المبتدأ بنوعه يجب فيه أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية، فإنه جميل «الاسم» جنساً في التعريف و«المجرد - إلخ» فصلاً أول، و«للإسناد» فصلاً ثانياً، والمراد بالعوامل التي تعمل فيما بعدها كما المحجازية وليس وحرف الجر وغير ذلك، فإذا قلت: «ما قام زيد» فإذا جعلت «ما» نافية مهمله لم تكن من العوامل؛ فيكون «قام» مبتدأ؛ لأنه مجرد من العوامل اللفظية إذ لا عمل لما فيه، وإن جعلت «ما» محجازية لم يكن قولك «قام» مبتدأ، ولكنه يكون اسم ما المحجازية، ويكون «زيد» فاعلاً يقام سد مسد خبر ما المحجازية، ومن هنا التقرير تلمح أن الفاعل الذي يسد مسد الخبر لا يختص بالمبتدأ بل يكون مع أسماء التواسخ أيضاً.

(٢) كان مقضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ، من قبل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه، والنكرة مجهولة غالباً، وكل واحد من الفعل والخبر حكم، والحكم على المجهول لا يفيد، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة؛ ولم يجيزوا أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي ذكر مجملها المؤلف.

ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل: أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه، بخلاف المبتدأ مع الخبر؛ فإن الأصل أن يقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم المنصوص قبل الحكم، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم المنصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه الترتيلة لأن المقصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصفاها السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه؛ فإذا قدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه؛ ليعرف المحكوم عليه ولو بالتوهم، فلفهم ذلك وتمسك به.

فإن قلت: فإن هذا الكلام يقتضي أن يجوز وقوع النكرة مبتدأ بخبر مسوغ إذا قدم خبرها عليها، سواء أكان =

كقولك: «ما رَجُلٌ في الدَّارِ»، وكقوله تعالى: ﴿أَلَا مَعَ اللَّهِ﴾^(١) فالمتبدأ فيهما عام؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا مَنَّ الْمُؤْمِنُ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكِهِ﴾^(٢)، وقوله عليه الصلاة والسلام «خَفَسُ صَلَوَاتِ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» فالمتبدأ فيهما خاص؛ لكونه موصوفاً في الآية، ومضافاً في الحديث.

وقد ذكر بعضُ النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صَوْرًا، وأنهاها بعض المتأخرين إلى ثَلاثين موضعاً، وذكر بعضهم أنها ترجع للخصوص والعموم، فلي تأمل ذلك.



ص- وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ، كَلَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَلِيَأْسُ الْفَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ، وَ«الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ»، وَزَيْدٌ يَغْمُ الرُّجُلُ إِلَّا فِي نَحْوٍ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

ش- أي: ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمتبدأ بِرَابِطٍ مِنْ رَوَابِطٍ أَرْبَعَةٍ:
أحدها: الضمير، وهو الأصل في الرِّبَاطِ^(٣)، كقولك: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ» فزيد: مبتداً

^(١) الخبر المتقدم مختصاً أم لم يكن، كأن تقول: عند رجل كتاب، فهنا خبر مقدم غير مختص، وقد قال العلماء: إنه عند تقدم الخبر على المتبدأ النكرة يجب أن يكون الخبر مختصاً كأن تقول: عندي كتاب، أو عند محمد كتاب، فلم يكن تقديم الحكم مفيداً على إطلاق الكلام.

فالجواب عن ذلك: أنه ساغ وقوع الفاعل نكرة مطلقاً لأن الفعل الواجب التقدم إنما وضع ليسند إلى غيره، فإذا نطقت بالفعل تطلع السامع إلى معرفة الاسم الذي يستند إليه هذا الفعل، أما الاسم فقد وضع ليصح وقوعه مستنداً أو مستنداً إليه، فإذا نطقت باسم لم يدرك السامع أنريد أن تستند إليه غيره أم تريد أن تستند إلى غيره، فافترق وضع الفعل عن وضع الاسم، فاختطف الحكم للملك.

(١) من كل آية من الآيات ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤ من سورة النمل.

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٣) الضمير الرابط إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً بفعل أو بوصف. وإما أن يكون مجروراً بإضافة اسم فاعل إليه أو بحرف جر، فأما المرفوع فلا يجوز حذفه أصلاً، نحو قولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وأما المنصوب فيجوز حذفه بشرطين؛ الأول أن يكون معلوماً، والثاني أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً، فالمنصوب بالفعل نحو قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْلِ تَدْعِي عَلِيَّ كَتَبَا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

يرفع كله على أنه مبتدا. والتقدير: كله لم أصنعه؛ والمنصوب بالوصف نحو قول الشاعر:

وَقَالُوا: تَحَرَّضْنَا الْمَسَارِيلَ مِنْ يَدِي، وَمَا كُلُّ مَنْ وَلَقِيَ يَدِي أَنَا عَارِفٌ

التقدير: أنا عارله، ولهنا الضمير محلان، وأما المجرور فيجوز حذفه إن كان مجروراً باسم فاعل كالبيت السابق، أو بحرف جر حال على تبييض أو ظرفية.

أول، وأبوه: مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير.

الثاني: الإشارة، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَأْسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾^(١) فليأس: مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه، وذلك: مبتدأ ثان، وخير: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٢)؛ فالحاقة: مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثان، والحاقة: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابع: المَعْمُوم، نحو ﴿زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ﴾ فزيد: مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فعلية خبره، والرابط بينهما المعموم، وذلك لأن آل في «الرجل» للمعموم، وزيد فَرَدَ من أفرادها؛ فدخل في المعموم؛ فحصل الرِّبْط.

وهذا كله إذا لم تكن الجملة تُفَسِّرُ المبتدأ في المعنى: فإن كانت كذلك لم يُحْتَجِ إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣). فهو: مبتدأ، والله أحد: مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به؛ لأنها نفس في المعنى؛ لأن «هو» بمعنى الشأن، وكقوله ﷺ: «أَفْضَلُ مَا ثَلَّثْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

ص- وَظَرْفًا مَتَّصِيًا، نَحْوُ: ﴿وَالرُّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ وَجَارًا وَمَجْرُورًا، كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَتَعْلُقُهُمَا بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرَّ مَحْدُوقَتَيْنِ.

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) الأيتان ١ و ٢ من سورة الحاقة.

(٣) الآية ١ من سورة الإخلاص (التوحيد = الصمد) وفي هذه الآية إعرابان:

أحدهما مبني على اعتبار «هو» ضمير القصة والشأن، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره، وكأنه قيل: الشأن الذي يختلف فيه هو الله أحد.

والثاني مبني على اعتبار «هو» ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية الكريمة، فإن المشرّكين طلبوا إلى الرسول عليه السلام أن يصف لهم ربه، فنزلت هذه السورة؛ فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته، وكأنه قيل الذي تريدون وصفه: الله، وعلى هذا يكون «هو» ضميراً متصلاً بمبتدأ، و«الله» خبر المبتدأ، و«أحده» خبر ثان أو بدل من لفظ الجلالة، والخبر - على هذا الوجه - مفرد، لا جملة.

ش - أي: ويقع الخبر ظرفاً منصوباً، كقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ اسْتَقْلَ مِنْكُمْ﴾^(١)، وجاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿الْحَفْظُ فِي رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) وهما حيثل متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقر أو استقر، والاول اختيار جمهور البصريين، وحُجَّتُهُمْ أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، والثاني اختيار الأخفش، والقراسي، والمزمخشري، وحُجَّتُهُمْ أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً^(٣).



ص - وَلَا يُخْبِرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ، وَ«الْيَلَّةُ الْهَلَالُ» مُتَاوَلٌ.

ش - ينقسم الظرف إلى: زمني، ومكاني والمبتدأ إلى: جوهر، كزيد وعُفرو، وعَرَضٍ كالقيام والقعود، فإن كان الظرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن الجوهر والعَرَضِ، تقول: «زَيْدٌ أَمَّاكَ»، والخبر «أَمَّاكَ» وإن كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن العَرَضِ دون الجوهر^(٤)؛ تقول «الصُّومُ الْيَوْمَ» ولا يجوز «زَيْدٌ الْيَوْمَ»؛ فإن وُجِدَ في كلامهم ما ظاهره

(١) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٢ من فاتحة الكتاب.

(٣) قد اختلف ترجيح العلماء في هذا الموضوع، فذهب ابن مالك إلى ترجيح تقدير المتعلق باسم فاعل، وذكر لترجيحه أربعة أوجه:

الاول: أنه قد ورد في الشعر العربي ذكر الخبر ظرفاً وذكر معه اسم الفاعل نحو قول الشاعر:

لَكَ الْجَزُؤُ إِن مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَالْجُنِّ

الثاني: أن هذا المتعلق خبر. والأصل في الخبر أن يكون مفرداً، واسم الفاعل مفرد، فتقديره تقدير لما هو الأصل، وهو أولى.

الثالث: أن تقدير اسم الفاعل مفعول عن تقدير آخر، أما تقدير الفعل فإنه مفعول لتقدير آخر، ولهذا مبني على سابقه.

الرابع: أن تقدير اسم الفاعل قد يتبين في بعض المواضع كما إذا وقع بعد ما نحو «أما منك فزيد».

ورجح الرضي كونه فعلاً، وقد ذكر في ترجيحه وجوهاً منها ما ذكره الشارح من أنه عامل والأصل في العمل للأفعال، ومنها أنه قد يتبين تقدير الفعل كما في الصلة فإن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، فتقديره في غيرها يكون من باب طرد الباب على حالة واحدة.

قال ابن هشام في معني اللبيب: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى، وإن جهلت المعنى فقد الرصف لأنه صالح للأزمة كلها وإن كان حقيقة في الحال، اهـ. بتصرف.

(٤) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً من اسم الذات، ولا يقع صفة له، ولا يكون حالاً منه، سواء أكان اسم الزمان =

ذلك وَجَبَ تَأْوِيلُهُ، كقولهم: «الليلةُ الهلالُ»^(١) فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلة طلوع الهلال.

ص- وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ وَصَفٌ مُتَعَدٍّ عَلَى اسْتِغْنَاءِ أَزْنَعِي، تَخَوُّ: «أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمِي» وَمَا مَضْرُوبُ التَّمْرَانِ.

ش- إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام، اسْتَفْتَى بمرفوعه عن الخبر، تقول: «أَنَانُمُ الزيدان» وَمَا قَامَ الزيدان؛ فالزيدان: فاعل بالوصف، والكلام مُسْتَفْتَى عن الخبر؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل، ألا ترى أن المعنى: أَيْقَوْمُ الزيدان، وَمَا يَقَوْمُ الزيدان؟ والفعل لا يصح الإخبارُ عنه، فكل ذلك ما كان في موضعه.

وإنما مَثَلْتُ بِقَاطِنٍ ومضروب ليعلم أنه لا فَرْقَ بين كون الوصف رافعاً للفاعل، أو النائب عن الفاعل.

متصوياً على الظرفية أم كان مجروراً بـ؛ فيكون في هاتين الحالتين متصلاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال، أم كان منصوباً معرباً مرفوعاً على الغيبة أو منصوباً على الحالية أو تليماً للموصوف، فاسم الزمان أهم من الظرف الزماني، لأن اسم الظرف خاص بما يكون منصوباً على الظرفية.

(١) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي - وقد أخبر بمقتل أبيه - «اليوم خمر» وغداً أمر» يريد اليوم شرب خمر، ومثله قولهم: الرطب شهري ربيع، وقولهم: الورد أيار، يريدون طلوع الرطب في شهري ربيع، وظهور الورد في أيار، وكذلك قول رجل من غيبة، ويقال: القاتل هو قيس بن حصين الحارثي:

أَكُلْ عَامَ نَحَمَ تَحَوُّوْهُ يُلْجِئُهُ قَوْمٌ وَتَحِجُّوْهُ

وقول امرئ القيس أيضاً «اليوم قحاف» وغداً قفافه والقحاف: جمع قحف، وهو إناء يشرب فيه، والثقاف: أُرَادَ به الحرب وتحطيم الرؤوس، وهذا بمعنى كلامه الأول، وتقديره: اليوم شرب في قحاف، وغداً تحطيم رؤوس في قتال.

واعلم أن الأصل هو ألا يغير باسم الزمان عن المبتدأ الدال على الذات بسبب أن الشأن في الأسماء الدالة على الفوات أن يكون وجودها مستمراً في جميع الأزمنة، فالإخبار عنها باسم الزمان الدال على حصة معينة منه يكون تخصيصاً للذات بالوجود في زمن خاص مع أن وجودها حاصل في غير هذا الزمان مثل حصولها فيه، وهذا لا يجوز لأنه لا يفيد السامع شيئاً لم يكن يعلمه.

ثم اعلم أن المندر في تجويز ذلك الإخبار هو حصول فائدة لم يكن يهملها المخاطب، وقد وضع العلماء ضابطاً لحصول الفائدة تيسيراً على المبتدئين، وحاصل هذا الضابط أن يكون المبتدأ عاماً - أي دالاً على متعدد - والخبر خاصاً، نحو «نحن في شهر ربيع» أو «نحن في زمان طيب» أو «مبارك».

ومن هنا التعليل تنهيم السر في جواز الإخبار باسم المكان عن اسم الذات وعن اسم المعنى، كما تعلم السر في جواز الإخبار بالزمان عن المعنى.

ومن شواهد النفي قوله:

٣٨- خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

ومن شواهد الاستهزام قوله:

٣٨- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به من المصنفين الأشموني (رقم ١٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤) وفي الشنور (رقم ٨٤) وشرحاته في كل هذه المواضع، وسيأتي للمؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا الكتاب في الكلام على إعمال اسم الفاعل.

اللفظة: «واف» اسم فاعل من الوفاء، وفعله وفي يفي، مثل وعى يعي، ومن باب ضرب يضرب، والوفاء: أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقائك صديقك، وحرماً على أعدائك «أقاطع» فعل مضارع من المقاطعة، وهي الهجر.

المعنى: يقول لصديقين له: إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل مودته فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة.

الإعراب: «خليلي» منادى يحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديرأ لأنه منى، وخليلي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، وأصله الأول يا خليلان لي، فحذفت النون للإضافة، ثم حذفت اللام للتخفيف، ثم تغير حرف إعرابه، لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة، كما هو ظاهر «ما» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «واف» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «بعهدي» الياء حرف جر، وعهد: مجرور بالياء، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «أنتما» ضمير منفصل فاعل بواف الذي وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تكونا» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع «لي» جار ومجرور متعلق بتكون «على» حرف جر «من» اسم موصول: مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون «أقاطع» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول وهو من، والمائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع، محذوف، والتقدير: على من أقاطعه، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما واف بعهدي أنتما.

الشاهد فيه: قوله: «ما واف أنتما» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله أنتما عن خبر المبتدأ الذي هو قوله واف، لتكون هذا المبتدأ وصفاً - أي: اسم فاعل - معتمداً على حرف النفي الذي هو «ما».

٣٩- أَقَاطِنَ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَلَعَنَا؟ إِنَّ يَظَعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَن قَطَنًا
ص- وَقَدْ يَتَعَلَّدُ الْخَبَرُ، نَحْوُ: «وَهُوَ الْقَفُورُ الْوُدُودُ».

ش- يجوز أن يُخَبَّرَ عن المبتدأ بخبر واحد، وهو الأصل، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أو
بأكثر، كقوله تعالى: «وَهُوَ الْقَفُورُ الْوُدُودُ، ذُو الْعَرْشِ، الْمَجِيدُ، قَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ»^(١)
وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعلده، وَقَلَّرَ لما عدا الْخَبَرُ الأول في هذه الآية مبتدآت،
أي: وهو الْوُدُودُ، وَهُوَ ذُو الْعَرْشِ، وأجمعوا على عدم التعدد في مثل «زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ»

٣٩- وهذا الشاهد مما لم تيسر لنا معرفة قائله، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم الأشمونى (ش
١٣٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٥) وفي شلور الذهب (رقم ٨٥) وقد شرحناه في هذه المواضع،
وسيشله المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب.

الفظة: «قاطن» اسم فاعل فعله قطن - من باب قعد - إذا أقام، وتقول: قطن بالمكان يقطن، إذا لم
يفارقه «ظلعنا» هو هنا يفتح الظاء والعين، وهو الارتحال ومفارقة الديار.

المعنى: يستشر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها، أهم باقون في مكانهم أو نوا أن يرتحلوا عنه،
ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم.

الإعراب: «أقطن» الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قاطن: مبتدأ
مرفوع بالضممة الظاهرة «قوم» فاعل يقطن، سد مسد خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة، وقوم مضاف و «سلمى» مضاف إليه «أم» حرف عطف «نوا» فعل ماض مبني على فتح
مقدر على آخره المحذوف للتخلص من التثاق الساكنين، وقد منع من ظهور ذلك الفتح التصحر، وواو
الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «ظلعنا» مفعول به لنوا منصوب بالفتحة الظاهرة
«إن» حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يظعنوا» فعل مضارع، فعل
الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل
رفع «عجيب» الفاء واقعة في جواب الشرط، عجيب: خير مقدم على مبتدئه، مرفوع بالضممة
الظاهرة «عيش» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه
مبني على السكون في محل جر «ظلعنا» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، والألف للإطلاق،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة من الفعل والفاعل لا
محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والمعاد هو الضمير المستتر المرفوع على
الفاعلية، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن يظعنوا.

الشاهد فيه: قوله «أقطن قوم سلمى» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله «قوم سلمى» عن خبر
المبتدأ الذي هو قوله «قاطن» لكون ذلك المبتدأ وصفاً لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف
الاستفهام الذي هو الهمزة.

(١) الآيات ١٤ و ١٥ و ١٦ من سورة البروج.

وفي نحو: «الزَيْنَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ» وفي نحو: «هَذَا حُلُوٌّ حَاسِبٌ» لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة: أما الأول فلأن الأول خبرٌ، والثاني معطوف عليه، وأما الثاني فلأن كل واحد من الشخصين مُخْبِرٌ عنه بخبر واحد، وأما الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد؛ إذ المعنى: هذا مُرٌّ^(١).

ص - وَقَدْ يَتَقَدَّمُ، نَحْوُ: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ» وَ«أَيْنَ زَيْدٌ»؟.

ش - قد يتقدم الخبر على المبتدأ: جوازاً، أو وجوباً.

فالأول نحو: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، وقوله تعالى: «سَلَامٌ هِيَ»^(٢)، «وَأَيَّةٌ لَّهُمْ اللَّيْلُ»^(٣)، وإِنَّمَا لم يُجْعَلِ المَقْدَّمُ فِي الْآيَتَيْنِ مَبْتَدَأً وَالْمَوْخَرُ خَبِراً لِأَدَاتِهِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنِ النِّكَرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ.

والثاني^(٤) كقولك: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» وَ«أَيْنَ زَيْدٌ»؟ وقولهم: «عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زَيْدٌ»

(١) لإيضاح كلام الشارح ويانه يائناً كاملاً ننهيك إلى أن تعدد الخبر على ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون متعدداً في اللفظ والمعنى جميعاً، مع أن المبتدأ غير متعدّد نحو «زيد أديب فقيه حاسب» وعلامة هذا النوع أن يصحّ الاختصار في الإخبار على واحد من الأخبار المتعددة، فنقول: «زيد أديب» أو تقول: «زيد فقيه» أو تقول «زيد حاسب» ويجوز في هذا النوع توسط حرف العطف بين الأخبار فنقول: «زيد أديب وفقيه وحاسب» بغير خلاف.

النوع الثاني: أن يتعدّد لفظاً فقط، ويكون معنى الأخبار المتعددة معنى الخبر الواحد، نحو «الرمان حلو حامض» ونحو «عليّ أسير أسير» أي يعمل بكنتا يديه، ونحو قولك للأبلق: «هذا أسود أبيض» وضابط هذا النوع أنه لا يجوز الاختصار على واحد من الأخبار المذكورة، فلا يجوز أن تقول «الرمان حلو» ولا «الرمان حامض» وكذا في الأمثلة الباقية، وهذا النوع لا يجوز توسط حرف العطف بين الأخبار المتعددة فلا تقول «الرمان حلو وحامض» لأن حرف العطف يدل على المغايرة، والفرض أنه جامع للوصفين، وليس المراد أن يعضه حلو ويعضه حامض.

النوع الثالث: أن يكون متعدداً والمبتدأ متعدداً أيضاً إما حقيقة، نحو «بنوك كاتب وشاعر وحاسب» وإما حكماً، نحو قوله تعالى: «وَإِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَهِيبٌ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَاقِبُ يُبَيِّنُكُمْ وَيُكَافِّرُ» ويجب فيه أن توسط حرف العطف بين الأخبار. كما ترى في الآية الكريمة.

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٣) من الآية ٣٧ من سورة يس.

(٤) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة، وكل مثال يمثل ضابطاً؛ فضابط المثال الأول أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسرّعاً للائتمار بها، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال للسبب الذي ذكره المؤلف.

وإنما وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيره في المثال الأول يقتضي التباس الخبر بالصفة؛ فإنَّ طَلَبَ النكرة الوصفَ لِنَحْتَصُّ به طَلَبٌ حَيْثُ، فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم، وفي الثاني إخراج ما له صُلْبُ الكلام - وهو الاستفهام - عن صُلْبِهِ، وفي الثالث عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ص - وَقَدْ يُحَذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ: «سَلَامٌ، قَوْمٌ مُتَكَبِّرُونَ» أي: عليكم، أَنْتُمْ.

ش - وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر للدليل يدل عليه.

فالأول نحو قوله تعالى: «قُلْ أَتُنبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارِ»^(١) أي هي النار، وقوله تعالى: «سُورَةُ الزُّلْفَمَا»^(٢) أي هذه سورة.

والثاني كقوله تعالى: «أَكُلْهَا ذَائِمٌ وَظِلُّهَا»^(٣) أي دائم، وقوله تعالى: «قُلْ أَأَنْتُمْ أَغْلَمُ أَمْ اللَّهُ»^(٤) أي أم الله أعلم.

وقد اجتمع حذف كل منهما، وبقاء الآخر، في قوله تعالى: «سَلَامٌ قَوْمٌ مُتَكَبِّرُونَ»^(٥) فسلام: مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: سَلَامٌ عليكم، وَقَوْمٌ: خبر حُذِفَ مبتدؤه، أي أَنْتُمْ قوم.

ص - وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابِي «لَوْلَا» وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ، وَالْحَالِ الْمُتَمَتِّعِ كَوْنِهَا خَبَرًا، وَيَعْدُ وَابِ الْمَصَاحِبَةِ الصَّرِيحَةِ، نَحْوُ: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ» وَ«لَعَمْرُكَ لَا فَعْلَانِ» وَ«فَضْرِبِي رَأْسًا قَاسِمًا» وَ«كُلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتُهُ».

ش - يجب حذف الخبر في أربع مسائل^(٦):

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج.

(٢) من الآية ١ من سورة النور.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الرعد.

(٤) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة الداريلت.

(٦) لم يتعرض المؤلف لمبحث حذف المبتدأ وجوباً كما تعرض لحذف الخبر وجوباً، ونحن نذكره لك في اختصار فتقول:

يجب حذف المبتدأ في أربعة مواضع:

إحداها: قبل جواب «لَوْلَا»^(١)، نحو قوله تعالى: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ»^(٢) أي: لولا أنتم صَدَقْتُمُونَا عن الهدى؛ بدليل أن بعده: «وَأَنْتُمْ صَلَخْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ»^(٣).

الثانية: قبل جواب القسم الصريح، نحو قوله تعالى: «لَعَنَ مَرْكَ إِنْهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَقْمَهُونَ»^(٤) أي: لعنك يميني، أو قَسْوِي، واحترزت بالصريح عن نحو: «عَهْدُ اللَّهِ»؛ فإنه يستعمل قَسَمًا وغيره، تقول في القسم: «عَهْدُ اللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ» وفي غيره: «عَهْدُ اللَّهِ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ»؛ فلذلك يجوز ذكره تقول: «عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ».

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ^(٥)، كقولهم: «ضُرِبِي زَيْدًا قَاتِمًا» أصله: ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً، فحاصل: خير، وإذا: ظرف للخبر

الأول: أن يخبر عنه بنت لمجرد مدح، نحو «الحمد لله الحميد» يرفع الحميد، أو لمجرد ذم، نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» يرفع الرجيم.

الثاني: أن يكون الخبر مخصوصاً بنم أو يش مع كونه مؤخراً عنهما، نحو «نعم الرجل زيد» ونحو «بست المرأة هذه» فإذا أصريت «زيد»، وهذه خبراً لم يجز أن يذكر مبتدؤه.

الثالث: أن يكون الخبر صريحاً في الدلالة على القسم، نحو «في نعمتي لأفعلن».

الرابع: أن يكون الخبر مصدرأً أي به بدلاً من فعله، نحو قوله تعالى: «فصبر جميل» أي فأمرى صبر جميل.

(١) المراد لولا الامتناعية، وهي التي تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور أولاً، فإذا قلت: «لولا علي لهلك عمر» فإن معنى هذا الكلام: امتنع هلاك عمر بسبب وجود علي، ولولا هلكه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية، فإذا دخلت على فعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوباً أيضاً، وذلك كقول الشاعر:

لَا دَرْ ذُرِّي إِنْ لَيْسَ قَدْ رَزَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدُوثُ، وَلَا عُلُوُّ لِيَسْخَرُوا

فقوله: «حُدُوث» - ومعناه «حُرُوت» - مقدر بمصدر: أي لولا الحد، أي الحرمان موجود.

(٢) من الآية ٣١ من سورة مائدة.

(٣) من الآية ٣٧ من سورة مائدة.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة الحجر.

(٥) فإن كان الحال صالحاً لأن يخبر به عن المصدر، نحو أن تقول: «ضربي زيداً شليداً» وجب جملة خبراً ورفعه لذلك، ولا يجوز جملة حالاً، ونصبه في هذه الحالة شاذ، وورد منه قول العرب: «حكمت مسطاةً أي ثابته» فإن مسطاةً صالح لأن يخبر به عن المبتدأ، وقد نصبوه على الحال شلوفاً، وخرجوا عليه قول الزناد:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَزِينَا أَبْشَدَ لَا يَحْبِلُنَّ لَمْ عَيْبَانَا

فقولها «وَيْبَانَا» حال سلت مسد الخبر مع صلاحية الإخبار به، وذلك شاذ، وعلماء الكوفة يجعلون «وَيْبَانَا» حالاً من الجمال «ومشيها» فاعلاً مفعلاً لويبد، وهو غير مرضى عند أهل البصرة.

مضافاً إلى «كان» التامة، وفاعلها مستتر فيها، عائد على مفعول المصدر، وقائماً، حالاً منه، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ؛ فلا تقول: ضربي قائم؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام، وكذلك «أكثر ضربي السويق ملتوتاً»، و«أخطب ما يكون الأمير قائماً»، تقديره: حاصل إذا كان ملتوتاً، أو قائماً، وعلى ذلك فيس^(١).

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة؛ كقولهم: «كل رجل وحببته» أي: كل رجل مع ضيعته مقرونان؛ والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية.

ص - باب: النواسخ يعكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع:

أحداً: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وأيس، وما زال، وما فتح، وما انفك، وما برح، وما دام؛ فيرفعن المبتدأ اسماً لهن، وينصبن الخبر خبراً لهن، نحو: «وكان ربك قديراً».

ش - النواسخ: جمع ناسخ، وهو في اللغة من التسخ بمعنى الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل، إذا أزالته، وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.

وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو إن وأخواتها، وما ينصبهما معاً، وهو ظن وأخواتها.

ويسمى الأول من معمولي باب كان اسماً وفاعلاً، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً، ويسمى الأول من معمولي باب إن اسماً، والثاني خبراً، ويسمى الأول من معمولي باب ظن مفعولاً أولاً، والثاني مفعولاً ثانياً.

والكلام الآن في باب كان، وألفاظه ثلاث عشرة لفظة^(٢)؛ وهي على ثلاثة أقسام^(٣):

(١) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً كالمثال الأول، أو أقبل تفضيل مضافاً لمصدر صريح كالمثال الثاني، أو أقبل تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤول كالمثال الثالث، وبعد ذلك مفعول للمصدر، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن يكون خبراً، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح.

(٢) ويلحق بهذه الأفعال الثلاثة عشر سبعة أفعال أخرى وردت بمعنى صار، وهي: آس، ورجع، وعاد، واستحال، وحر، وراح، وتحول، وسيلذكر المؤلف بعد قليل أن خمسة من الأفعال الثلاثة عشر تأتي بهذا المعنى.

- (١) ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهي ثمانية: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، ويات، وظل، وصار، وليس.
- (٢) وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة: زَالَ، وَكَفَى، وَبَرِحَ، وَانْفَكَّ؛ فالنفي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾^(١) و﴿لَنْ يَنْزِعَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾^(٢)، وشبهه هو النهي والدعاء؛ فالأول كقوله:
- ٤٠ - صَاحٍ شَمَزٌ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ؛ فَنَسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

فلما أفسح فصح قول الراجز:

رَضِيئَتُهُ حَتَّىٰ إِنْكَ تَمَحَّنَا
وَأَفْسُ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا
ولما رجع فصح قول الشاعر:

يُشْرُونَ بِالْأَهْلَاءِ حَقَاقًا عِيَابَهُمْ
وَيَرْجِعُونَ مِنْ ذَلِيلٍ يُجْزَى الْكَفَالِ
ولما عاد فصح قول الشاعر:

وَكَاذِبٌ مُضِلِّي مَنْ مُبِيتٌ بِرُثْنِي
فَلِلَّهِ مَنِي عَادَ بِالرُّثْنِ آيِرَا
ولما استحال فصح قول الشاعر:

إِنَّ الْمَدَاوِلَ تَسْتَحْجِلُ مَرَدَّةً
يَتَخَلَّوْكَ الْهَقَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ
ولما حار فصح قول البيد:

وَمَا السَّوْدُ إِلَّا كَالْهَيْهَابِ وَخُزْدُو
يُخَوِّرُ زَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ
ولما راح فصح قولك: راح عبد الله منطلقاً، ومنه الحديث الو توكلتم على الله حتى توكله ليرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خُمصاً وتروح بطائفاً.

ولما تحول فصح قول الشاعر وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي:

وَبَدَّلْتُ غُرْحًا كَامِيًا بَعْدَ صِبْغٍ
لَمَلَّ سَلِيلًا تَحُولَنَ أَبْرُسَا
وفي أفس، وعاده خلاف بين النحويين، وسأيتي لهذا الكلام بقية (انظرها في ص ٢٢٦ و ص ٢٢٩).

(١) من الآية ١١٨ من سورة هود.

(٢) من الآية ٩١ من سورة طه.

٤٠ - لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت نفسه إلى قائل معين: ومنمن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم ١٧٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨١) وابن عقيل (رقم ٦١).

اللفظة: «شمر» فعل أمر من التثمير، وهو هنا الجِد في الأمر والتهويل له، وكأنه يريد الجِد في العبادة والعمل للأخرة؛ لأنه هو الذي يتلادم مع ما بعده «لا تزل ذاكر الموت» أي استمر على ذكره، لأن ذلك يدهوك إلى ترك الملاذ «نسيته ضلال» أي دأب إلى الضلال وموقع فيه «مين» ظاهر واضح.

المعنى: يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها، وينهاه عن ترك تذكر الموت، ويعمل ذلك بأن نسيته ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها.

والثاني كقوله:

٤١ - ألا يا اسلمي يا دار مَيَّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَاتِكَ الْقَطْرُ

= الإعراب: «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، وأصله يا صاحبي «شعر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولاً» الواو حرف عطف، ولا: حرف نهي «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذاكر مضاف «والموت» مضاف إليه، مجزوم بالكسرة الظاهرة «فنسيته» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، مبني على الفسح في محل جر «ضلال» خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مبين» نعت لضلال، ونمت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «لا تزل ذاكر الموت» حيث رفع بتزل الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونصب الخبر الذي هو قوله: «ذاكر الموت» لكونه فعلاً مضارعاً منصرفاً من زال الناقصة، وقد سبق بحرف النهي الذي هو أخو النفي.

٤١ - هذا البيت من كلام ذي الرمة، واسمه غيلان بن عقبة، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عيّل (رقم ٦٢) والأشموقي (رقم ١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨٢) وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها.

اللفظة: «البلى» هو بكسر الباء وفتح اللام، وتقول: بلي الثوب يلى بلى، على وزن رضى يرضى رضى، إذا رث جلده «منهلاً» اسم فاعل من قولك: انهل المطر، إذا انسكب وانصب «جرعاتك» الجرعاء - بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تبيت شيئاً «القطر» بفتح فسكون - المطر.

المعنى: يدور لندل حبيته «مي» أن تسلم من هوائي الزمان، وأن يدوم نزول المطر عليها، لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامرة أهلة بأهلها، لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعشبة، فكانه يدور لحبيته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفتها واعتاد زيارتهم فيها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبه «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف والتقدير: يا هذه، مثلاً «اسلمي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياه المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «يا» حرف نداء، دار: منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف «مي» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق باسملى «ولاً» الواو حرف عطف، ولا: حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «منهلاً» خبر زال تقدم على اسمه «بجرعاتك» الباء حرف جر، جرعاء: مجزوم بالياء وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، والبجار والمججور متعلق بقوله «منهلاً» وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه «القطر» اسم زال تأخر عن =

(٣) وما يعمل به يَشْرُطُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ، وهو: دَامَ، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دَفَعْتُ حَيًّا﴾^(١) أَي: مُلَّةٌ دَوَامِي حَيًّا، وَسُمِّيَتْ «مَا» هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً؛ لِأَنَّهَا تَقْدَرُ بِالمَصْدَرِ، وهو الدَّوامُ، وظَرْفِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا تَقْدَرُ بِالظَّرْفِ، وهو المدة.

ص- وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَيْرُ، نَحْوُ:

﴿فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلُولٍ﴾

ش- يجوز في هذا الباب أَنْ يَتَوَسَّطَ الْخَيْرُ بَيْنَ الاسمِ والفعلِ، كما يجوز في باب الفَاعِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الفَاعِلِ^(٢)، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

الخير، مرفوع وعلامة رقه الفصحة الظاهرة، وأصل نظام الكلام: ولا زال القطر منهلاً بجر عاتك.

الشاهد فيه قوله «ولا زال منهلاً بجر عاتك القطر» حيث أحمل زال في الاسم فرفعه بها، وفي الخبر فتصبه، لأنها فعل ماض ناقص، يعمل عمل كان، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء، وهو لا، والدعاء شبيه بالنفي.

وفي البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خير هذا الفعل على اسمه، فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه، كما تبين في الإحزاب، وسيأتي شرح ذلك قريباً (ص ٢٣٣).

واعلم أنه ربما حلف النفي من اللفظ، وهو مراد ومقدر، اعتماداً على فهم السامع مع ما استقر في خصوص هذه الأفعال الأربعة من أنها لا تكون ناقصة راقعة للاسم ناصبة للخبر إلا حين يتقدم عليها النفي أو شبهه، ومن حلف حرف النفي قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَعْنَى تَذَكُّرُ يَوْسُفَ﴾ التذكير: تالله لا تفنأ تذكر، وكذلك قول امرئ القيس:

فَعَلَّسْتُ بِسَمِيْنُ اللهِ لَبْرَحَ قَاعِدَا
وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَنَدِيكَ وَأَوْصَالِي

التذكير: يمين الله لا أبرح قاعداً.

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم.

(٢) أطلق الشارح الكلام، فلم من إطلاقه أن المراد بتوسط الخبر وقوعه بين العامل الذي هو كان أو إحدى أخواتها وبين الاسم على أي صورة كان الكلام، وقد اختلف النحاة من هذه المسألة في بعض فروعها؛ والجمهور من البصريين على أن وقوع الخبر في هذا الباب بين العامل واسمه جازي في جميع الصور، سواء أكان الخبر مفرداً نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أم كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم نحو قولك «كان يخلص لك أبوه زيد» أم كان الخبر جملة اسمية نحو «كان آمال بعيدة زيد» ونهض جمهور الكوفيين إلى أن ذلك غير جازي في جميع أفعال هذا الباب لأن الخبر يشتمل على ضمير عائد إلى الاسم فيكون هذا الضمير =

الْمُؤْمِنِينَ»^(١) «أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢)» ، وقرا حمزة وحفص: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ»^(٣) ينصب البر، وقال الشاعر:

٤٢ - سَلِي إِنْ جَهِلَتِ النَّاسُ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَاهِلٍ

راجعاً إلى متأخر، وهو عندهم غير جائز، ومنه ابن معط في «علم» وحلها، وابن درستويه في ليس، ومنه قوم إذا كان الخبر جملة فعلية مطلقاً، ومنه قوم آخرون إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم، وصحح هذا الرأي ابن عصفور.

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٢) من الآية ٢ من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

٤٢ - هذا البيت من كلام السموأل بن عاديه اليهودي، وهو شاعر من شعراء الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء، وقد أنشد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم ابن عقيل (رقم ٦٥) والاسموني (رقم ١٣٤).

اللفظة: «سلي» فعل أمر من السؤال «سواء» معناه هنا مستر.

المعنى: يقول: إن كنت تجهلين قدرنا فاسألني الناس عنا وعن الذين تقاربتهم بنا، فإذا سألت عرفت، وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان.

الإعراب: «سلي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياه المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط جازم «جهلت» جهل: فعل ماضٍ فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم إن، والثاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن جهلت فاسألني «الناس» مفعول به لسلي «عنا» جار ومجرور متعلق بسلي «وعنهم» الواو حرف عطف، عنهم: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «فليس» الفاء حرف دال على التعليل، ليس فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «سواء» خبر ليس تقدم على اسمه «عالم» اسم ليس تأخر عن خبره «وجهول» الواو حرف عطف، وجهول: معطوف على عالم، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «ليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس - وهو قوله سواء - على اسمه وهو قوله عالم؛ فدل هذا على أن هذا التقدم جائز، مع هذا الفعل الذي هو ليس، خلافاً لمن منع منه كابن درستويه.

ومما يدل عليه قوله تعالى: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ» ينصب البر على أنه خبر ليس تقدم على اسمه، واسمه هو المصدر المنسب من أن وما دخلت عليه، والتقدير: ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما أوضحناه.

ومن أدلة ذلك في زال الشاهد السابق (رقم ٤١) وقد بينا ذلك في شرحه.

وقال لآخر:

٤٣ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُتَعَصَّةٌ لَذَّائُهُ بِادْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
وعن ابن قُوسْتَوَيْه أنه منع تقديم خبر ليس، وَمَنْعَ ابْنِ مُعْطٍ فِي الْقَيْتَةِ (١) تقديم خبر
دام، وهما مَحْجُوجَانِ بما ذكرنا من الشواهد وغيرها (٢).

٤٣ - هنا البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشد ابن عقيل (رقم ٦٦)
والمؤلف في أوضعه (رقم ٨٦) والأشموني (رقم ١٨٥) وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها.

القصة: «ادكار» أي: تذكر، وأصله إندكار، ثم قلبت التاء دالاً، فصار إندكار، ثم قلبت الدال
المعجمة دالاً مهملة فصار ادكار، ثم أدمجت الدال في الدال، ويجوز أن تقول: ادكار - بدل معجمة
مشددة - على أن تعكس في القلب، فقلب الدال ذالاً، ثم تدمج الدال في الدال «الهرم» الشيوخوخة
وكبر السن.

المعنى: إن الإنسان لا يهتأ به، ولا تستريح خواطره، ولا يطيب له العيش إذا كان كثير التذكر
للموت وما يصيبه من الكبر والضعف.

الإحصاء: «لا» نافية للجنس تعمل عمل «إن» «طيب» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «العيش»،
جار ومجرور متعلق بمحطوف خبر لا «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام: فعل ماض ناقص، مبني على
الفتح لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه «منفصة» خبر دام مقدم على اسمه، منصوب
بالفتحة الظاهرة «لذاته» لذات: اسم دام مؤخر، مرفوع بالفتحة الظاهرة، ولذات مضاف والهاء ضمير
الغائب العائد إلى العيش مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «بادكار» الباء حرف جر، ادكار:
مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بادكار، وادكار مضاف
و«الموت» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والهرم» الواو حرف عطف، الهرم:
معطوف على الموت، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ما دامت منفصة لذاته» حيث تقدم خبر دام، وهو قوله منفصة، على اسمها، وهو
قوله لذاته؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم.

وهذا البيت يرد على ابن معط الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم، وفي البيت
وجوه أخرى من الإعراب والتخريج لا تليق بهذه اللامحات الوجيزة.

(١) قال ابن معط في القيتة:

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُشَقِّمَ الْحَبِيرَ عَلَى أَسْمَ مَا كَلَّمَ وَجَزَّ فِي الْآخِرِ
(٢) مما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها الشاعر رقم ٤١ السابق، وقد أشرنا لذلك في
شرحه وفيما بعده، وقول حسان بن ثابت الأحمري:

كَلَّ سَيِّئَةً مِنْ بُيُوتٍ وَلَمْ يَكُنْ مِرَاجَتَهَا عَسَلٌ وَنَاءٌ =

ص - وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الْخَبَرُ] إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ .

ش - للخبر ثلاثة أحوال .

(١) أحدها: التأخير عن الفعل واسمه، وهو الأَصْلُ، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رُبُّكَ قَلِيلًا﴾^(١).

(٢) الثاني: التَّوسُّطُ بين الفعل واسمه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، وقد تقدم شرح ذلك^(٣).

(٣) والثالث: التقدم على الفعل واسمه، كقولك: «عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ»^(٤)، والدليل على ذلك

لمزاجها: خبر يكون، وحصل: اسم يكون، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه.
ومثله قول ابن أحمر:

بَسْتَبِيهَا قَسْفِي وَالْمَطْعِي كَلَّهَا قَلَمًا الْخَزْنِ قَدْ كَثَتْ فِرَاحًا يَبُوشُهَا
فَإِذَا خَبَرَ كَانَتْ، ويوضحها: اسمها، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه، وكانت في هذا البيت بمعنى صارت، يريد أن يفس هذه القطعة قد صار فِرَاحًا، وقد بينا لك (في ص ٢٢١) الأفعال التي تنجيء بمعنى صار، واستشهدنا لها، وسبين المؤلف قريباً أن كان من الأفعال التي تكون بهذا المعنى (ص ٢٢٠).
ومما تقدم فيه خبر «دام» قول الشاعر:

مَا كَانُ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَفَّقْتُ بِهِ فَهُوَ أَلْيِي لَسْتُ عَنْهُ وَاجِبًا أَبَدًا
فقوله «حافظ سري» خبر دام تقدم على اسمه الذي هو قوله «من وفقت به».
وإنما استشهد المؤلف بالبيتين (٤٢ و ٤٣) ليرد بالأول على ابن درستويه والثاني على ابن معط، والرد عليهما رد على الذين أطلقوا المنع.
(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان.
(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٣) مما يتعلق بتوسط خبر هذه الأفعال بينها وبين أسمائها أن نبين لك أن التوسط المذكور على ثلاثة أنواع:
النوع الأول: أن يكون التوسط جائزاً كآلآية الكريمة، وكبيت السؤال السابق (ش رقم ٤٢).

النوع الثاني: أن يكون التوسط واجباً كما إذا اتصل الاسم بضمير يعود على بعض الخبر، وكان مع الفعل ما يمنع التقدم عليه، نحو «أحب أن يكون مع زيد أخوه» فإن الخبر لو تأخر لمعاد الضمير في «أخوه» على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز إجماعاً، ثم لا يجوز في هذا المثال ونحوه أن يتقدم الخبر على الفعل؛ لأن الفعل مقترن بأن المصدرية وهي لا يتقدم عليها معمول معمولها.

الثالث: أن يكون التوسط مستمراً، وذلك كما إذا كان الخبر محصوراً فيه نحو قوله تعالى ﴿مَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَامًا﴾.

(٤) وتقديم الخبر على الفعل واسمه جميعاً على ثلاثة أقسام أيضاً:
القسم الأول: أن يكون التقديم جائزاً كالمثال الذي ذكره المؤلف، وكآلآية الكريمة التي تلاها.

قوله تعالى: ﴿أَهْوَلَاءَ لِيَأْكُم كَانُوا يَتَعْبُدُونَ﴾^(١)، فإياكم: مفعول يَتَعْبُدُونَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ على كان، وَتَقَدَّمَ المعمول^(٢) يُؤْذَنُ بجواز تقدم العامل.
ويمتنع ذلك في خبر «ليس» و«دام».

فأما امْتِنَاعُهُ في خبر دَامَ فبالإتفاق؛ لأنك إذا قلت: «لَا أَصْبِحُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقُكَ» ثم قَدَّمْتَ الخبر على «ما دام» لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول؛ لأن «ما» هذه موصول حَرْفِيٌّ يَقْدَرُ بالمصدر كما قَدَّمْتَاهُ، وإن قَدَّمْتَهُ على «دام» دون «ما» لزم الْقُصْلُ بَيْنَ الموصول الحرفي وصلتيه، وذلك لا يجوز؛ لا تقول: «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ تَصَحَّبُ»، وإنما يجوز ذلك في الموصول الاشبي، غير الألف واللام؛ تقول: «جَاءَنِي الَّذِي زَيْدٌ صَرَبَ»، ولا يجوز في نحو: «جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا» أَنْ تَقْدَّمَ زَيْدًا على ضَارِبٍ.

وأما امتناع ذلك في خبر «ليس» فهو اختيار الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل «فأهبا نُسْتُ» ولأنها فعل جامد، فأشبهت عَسَى، وَخَبَرُهَا لَا يَتَقَدَّمُ باتفاق، وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز، مستلذين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمٌ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٣) وذلك لأن «يَوْمٌ» متعلق بمصروفًا، وقد تقدم على لَيْسَ، وَتَقَدَّمَ المعمول يُؤْذَنُ بجواز تقدم العامل^(٤) والجواب: أَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا في الظروف مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا في غيرها، وَقِيلَ عن سيبويه الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ، والقول بالمنع.



ص - وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الْأَوَّلُ بِمَرَادِفَةٍ صَارَ.

الثاني: أن يكون تقديمه واجباً، وذلك كان يكون الخبر مما له الصلابة كأسماء الاستعظام نحو «كيف كان زيد» وأسماء الشرط نحو «إينما يكن زيد أكن».

النوع الثالث: أن يكون التقديم ممتنعاً، وذلك في الموضع الذي يجب فيه توسيط الخبر، وقد بيناه فيما مر قريباً.

(١) من الآية ٤٠ من سورة صبا.

(٢) وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المعمول، فإذا وقع المعمول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل، والعامل هنا هو «يعبدون» والمعمول هو «إياكم» وجملة «يعبدون» خير كان.

(٣) من الآية ٨ من سورة هود.

(٤) انظر الهامش رقم (٢) في هذه الصفحة.

ش - يجوز في «كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ» أن تستعمل بمعنى عَارٍ^(١)، كقوله تعالى: «رُئِيتَ الْجِبَالُ بَسًا، فَكَانَتْ عَبَاءً مُثْبَتًا، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً»^(٢)، «فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا»^(٣)، «ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا»^(٤)، وقال الشاعر:

٤٤ - أَمْسَتْ خَلَاءً، وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْتَى عَلَيَّهَا الَّذِي أَخْتَى عَلَى لَبْدٍ

(١) هنا أمران أحب أن أتبهك إليهما:

الأول: أن معنى مرادفة هذه الأفعال لصار أنها تدل على تحول الموصوف من صفة التي كان عليها إلى الصفة التي يدل عليها خبرها، نحو قوله تعالى «كَانَتْ هَاهُ» فإن المعنى والله أعلم أنها تحولت من صفة الثبات إلى صفة الهباتية، ومثل ذلك قولك «صار زيد غنياً» ألا ترى أن المعنى أنه تحول من صفة عارضة هي الفقر إلى صفة أخرى عارضة أيضاً هي الغنى، ومن لحظة ذلك قولهم «صار الطين ليريقاً».

الأمر الثاني: أن جار الله الزمخشري ذهب إلى أن «بات» أيضاً تأتي بمعنى صار، ومثل لذلك بقوله ﷺ «لأنه لا يدري أين باتت يده» والذي دعه إلى هذا أن النوم قد يكون ليلاً وقد يكون نهاراً، فإذا بقي بات على معناه الأصلي - وهو تخصيص ثبوت اسمها لخبرها بوقت البات - لم يقد الكلام أن الحكم يسري على من نام نهاراً، وليس هذا الكلام بسليد؛ فإن هذا التعبير جرى على ما هو الغالب في النوم وهو كونه ليلاً، والنوم في النهار قليل.

وقد مضى عد الأفعال التي بمعنى صار والامتنع لها.

(٢) من الآيات ٥ و ٦ و ٧ من سورة الواقعة.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة النحل.

٤٤ - هذا البيت من كلام النابغة البلياني، وقد استشهد به الأشموني (رقم ١٨٠) وشرحناه هناك شرحاً وافياً.

اللفظ والرواية: «أمسّت خلاء» يروى في مكانه «أضحت خلاء» وتقديره أمسّت ذات خلاء، والخلاء: الفراغ، وقوله «وأمسى أهلها احتملوا» أي: ارتحلوا وفارقوها «أخنى عليها» أي: أفسدها ونقصها «لبد» يضم ففتح اسم - نسر، وكان لبّد هذا - فيما زعموا - آخر نسور لقمان بن عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يعمر عمرها.

المعنى: يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال؛ فقد خلت من الإنسان، ولم يبق بها من سكانها أحد، ويأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها.

الإعراب: «أمسّت» أمسى: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح المقدر لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه، حرف لا محل له من الإعراب، ولسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللار المذكورة في قوله:

يَا ذَاكَ مَيَّةً يَالْعَلَيَّاءِ فَالْمُسْتَدِ اقْوُثْ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمِدِ

«خلاء» خبر أمسى، منصوب بالفتحة الظاهرة «وأمسى» الواو حرف عطف، وأمسى: فعل ماض مبني =

وقال الآخر:

٤٥ - أَضْحَى يُمَزَّقُ أَثْوَابِي، وَيَضْرِبُنِي أَبْعَدَ شَيْئِي يَبْغِي عِنْدِي الْأَدَبُ؟

على فتح مقدر على آخره منع ظهوره التعذر لا محل له «أهلها» أهل: اسم أمسى مرفوع بالضممة الظاهرة، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة المائدة إلى الدار مضاف إليه «احتملوا» احتمل: فعل ماضٍ، وروا الجماعة فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أمسى «أخني» فعل ماضٍ «عليها» جار ومجرور متعلق بأخني «الذي» اسم موصول فاعل أخني، مبني على السكون في محل رفع «أخني» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من أخني الثاني وفاعله لا محل لها صلة الموصول «على ليد» جار ومجرور متعلق بأخني الثاني.

الشاهد فيه: قوله «أست خلاء» فإن أمسى ههنا بمعنى صار؛ لأنها تدل على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى؛ فكانه قال: صارت خالية، ألا ترى أنه يريد التجمع على فقد أحياه الذين كانت الدار مجتمع شملهم، وأنه يصف تحولها من الأثس والبهجة إلى الإفقار وانتقال أهلها عنها؟

٤٥ - لم أنف لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين، ولا وقتت له على سابق أو لاحق.

اللفظة: «الأدب» أراد ههنا محاسن الأخلاق، وهو أدب النفس.

المعنى: يقول: إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يعتدي علي، ويهتني بتمزيق ثوبي ويضربي؛ وإنني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب، وهذا الأخير أظهر.

الإعراب: «أضحى» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «يمزق» فعل مضارع، مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أضحى، والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضحى «أثوابي» أثواب: مفعول به ليمزق، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وأثواب مضاف وياه المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ويضربي» الواو حرف عطف، يضرب: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والتون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «أبعد» الهزمة للاستفهام، بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية بييني، ويعد مضاف وشيب من «شئبي» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وشيب مضاف وياه المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «ييني» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «عندي» عند: ظرف مكان، منصوب على الظرفية بييني، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسية، وعند مضاف وياه المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «الأدب» مفعول به لييني، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وأصل نظم الكلام: أيغني عندي الأدب بعد شئبي؟.

الشاهد فيه: قوله «أضحى يمزق» فإن أضحى ههنا بمعنى صار؛ لأنه يدل على التحول من حال إلى =

ص - وَغَيْرَ نَيْسٍ وَفَتَحَ وَذَالَ، بِجَوَازِ التَّمَامِ، أَي: الْأَسْتِقْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ، تَخَوُّ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا كَانَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾.

ش - ويختص ما عدا فتى وزال وليس^(١) من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً، بمعنى التمام: أَنْ يَسْتَفْتِيَ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْمَنْصُوبِ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(٢) ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٣) ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا كَانَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٤).

وقال الشاعر:

٤٦ - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ وَيَاتَ الْخَلِيَّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَيَاتَ وَيَأْتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةٍ فِي الْمَآئِرِ الْأَزْمِدِ
وَقَدْ لِكَ مِنْ نَبِيٍّ جَانِبِي وَخُبْرُهُ عَنْ بَنِي الْأَسْوَدِ

حال، على ما ذهب إليه المؤلف، ولو أنك أبقيتها على معناها الأصلي - وهو تقييد وقوع الخير على الميتة بوقت الضحى - لم يكن في ذلك بأس، هذا ما ظهر لي، والله الموفق.

(١) دخل في كلام المؤلف فيما يجيء ناقصاً تارة وتاماً تارة أخرى من أفعال هذا الباب «ظل» وقد اخطف العلماء فيه، فلم يجدوا ما دل على أنه يجيء تاماً بمعنى طال أو دام، وذكر الرضي أنها لا تجيء إلا ناقصة، ورد أبو حيان كلام الرضي بأنه مخالف لأئمة اللغة والنحو.

(٢) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٧ من سورة الروم.

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة هود.

٤٧ - هذه الآيات لأمره القيس بن عانس - بعين مهملة وبعد الألف نون، ويقال عانس، بالياء مكان النون - ابن المنذر، وهو شاعر جاهلي، وقد استشهد الأشموني بالبيت الثاني منها (رقم ١٨٨) وشرحتنا هناك مع بقية الآيات شرحاً وإلياً، واستشهد بها جابر الله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من الكشف.

اللفظة: «الإثم» بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة، وضبط بفتح الهمزة أيضاً، وضبط بضمها - وهو اسم مكان من «الخلي» «الخلي» من العشق ونحوه «العائر» «الغنى في العين» «الأردم» المصائب بالرمد «من بني الأسود» يروى في مكانه «من بني الأسود».

المعنى: يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإثم، لا يرقد له جن، ولا يطمئن جنبه على فراش، يسبب ما وصل إليه من الخير عن أبي الأسود.

وما قَسَرْنَا به التمام، هو الصحيح، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دَلَالَتُهَا على الحدث والزمان، وكذلك الخلاف في تسمية ما يَتَصَبُّ الخبر ناقصاً، لم سمي ناقصاً؟ فعلى ما اخترناه سُمِّي ناقصاً لكونه لم يَكْتَبْ بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنه سُلِبَت الدلالة على التحدُّث وتجرَّد للدلالة على الزمان، والصحيح الأول.

ص - وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مَتَوَسِّطَةً، نَحْوُ: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا».

ش - تَرُدُّ «كَانَ» في العربية على ثلاثة أقسام:

(١) ناقصة؛ ففتحناج إلى مرفوع ومنصوب، نحو: «وَكَانَ رَيْكَ قَبِيرًا»^(١).

الإعراب: «تطاول» فعل ماضٍ «يلك» ليل: فاعل تطاول، وليل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «بالإمْد» جار ومجرور متعلق بتطاول «ويات» الواو حرف عطف، بات: فعل ماضٍ «الخلي» فاعل بات «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «ترقد» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي «ويات» الواو حرف عطف، ويات: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «ويات» الواو عاطفة، بات: فعل ماضٍ، والتاء علامة الثاني «لم» جار ومجرور متعلق ببات «ليلة» فاعل بات «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقع فاعلاً، وليلة مضاف «ذي» مضاف إليه مجرور بآلية نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وذي مضاف «والعائر» مضاف إليه «الأرمد» تمت للذي، مجرور بالكسرة الظاهرة «وذلك» الواو حرف عطف أو للاستئناف، ذا: اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، واللام حرف دالٍّ على البعد - والكاف حرف دالٍّ على الخطاب «من نبأ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «جاءني» جاء: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ، والتون للوقاية، وياه المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة نبأ فوخرته «الواو حرف عطف، خير: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل، مبني على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول، وإياه ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثانٍ لخبر، مبني على الضم في محل نصب «من» حرف جر «بني» مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، جمع مذكر سالم، وبني مضاف «والأسود» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بخبر.

الشاهد فيه: قوله «ويات الخلي» وقوله «بات»، وبات له ليلة حيث استعمل «بات» ثلاث مرات فعلاً تاتاً مكثفاً بفاعله غير محتاج إلى منصوب.

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان.

(٢) وثأته؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(١).

(٣) وزائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب.

وشَرَطُ زيادتها أمران؛ أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كقولك: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا» أَصْلُهُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، فزيدت «كان» بين «ما» وفعل التعجب^(٢)، ولا نعتي بزيادتها أنها لم تدلّ على معنى البتة، بل إنها لم يُؤْت بها للإستاد.

صـ. وَحَذَفُ ثَوْنٍ مُضَارِعَهَا الْمَجْزُومِ، وَصَلًا، إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ، وَلَا ضَبِيرٌ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ.

شـ. تختص «كان» بأمر: منها مجيئها زائدة، وقد تَقَدَّمَ، ومنها جواز حَذَف آخرها، وذلك بخمسة شروط، وهي: أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة، وأن لا تكون مَوْقُوفًا عليها، ولا متصلةً بضمير نصب، ولا بساكن، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَيِّنًا﴾^(٣) أصله أكون، فحذفت الضمة للجازم، والواو للساكنين، والنون للتخفيف، وهذا الحذف جائز، والحذفان الأولان واجبان، ولا يجوز الحذف في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾^(٤)، لأجل اتصال الساكن بها، فهي مكسورة لأجله، فهي

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٢) وقد جاء من ذلك قول الشاعر:

لله ذُرٌّ أَوَّ شِرْزَوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَضَهُ بِالسُّنُونِ وَالسُّنُونِ

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم.

(٤) من الآية ١ من سورة البقرة.

وقد ورد الحذف في مثل هذا الموضع عن العرب، فمن ذلك قول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْوَرْدَةُ أَبَدَتْ وَسَلَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْوَرْدَةُ جَبْهَةً فَهَيْئَتِمْ

ومن ذلك قول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْخَاجَاتُ مِنْ وَجْهِ الْقَتْلِ فَلَيْسَ بِمُحْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرِّثَائِمِ

ومن أجل هذا ذهب يونس بن حبيب إلى أنه لا يشترط أن يكون ما بعد النون متحركاً.

ومن شواهد حذف النون مع استيفاء الشروط قول النابغة الغليلاني:

فإِنْ أَكْ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ وَإِنْ تَكْ قَا عُثْبَى فَمُحَلِّكٌ يَعْتَبُ

وقوله أيضاً:

متعاضية على الحذف لقوتها بالحركة، ولا في نحو: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»^(١)، لاتصال الضمير المنصوب بها، والضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ولا في الموقوف عليها، نص على ذلك ابنُ خروف، وهو حسنٌ، لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت^(٢)، كقولك عِمَ وَلَمْ يِعِمَ، فالكَم يَكُ بمترلة «لم يِع» فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن، ولا يقال مثله في «لم يِع» لأن إعادة الياء تُؤدِّي إلى إلغاء الجازم، بخلاف «لم يكن» فإن الجازم اقتضى حذف الضمة، لا حذف النون، كما بينا.

ص- وَحَلَفَهَا وَحَدَّثَهَا مَعْرُضاً عَنْهَا «مَا» فِي يَثَلِي «أَمَا أَنْتَ ذَا نَعْرِ» وَمَعَ اسْمِهَا فِي يَثَلِي «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٍ» وَ«الْأَتُوسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَلِيلٍ».

ش- من خصائص «كان» جوازُ حذفها، ولها في ذلك حالتان: فتارة تُحذف وتُحذفها ويبقى الاسم والخبر، ويُعوض عنها «ما»، وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعوض عنها شيء.

فالأول بعد «أن» المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل فعلٍ بفعلٍ، كقولهم: «أَمَا أَنْتَ مُتَطَلِّقًا أَنْطَلَقْتُ» أصله: أَنْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتُ مُتَطَلِّقًا، فَقُدِّمَتِ اللام وما بعدها على

^١ فإن يك حشر قد قال جهلاً
وقول الحطية - وهو الشاهد رقم ٢٢ :-

لَمْ أَكْ جَلَّكَمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وقول امرئ القيس:

وإن تك قد سامتك مني خليقة
فسلي ثيلبي من ثيلبك تنسل
(١) هذا من كلام سيدنا رسول الله ﷺ، وقد روى الحطية: مسلم في كتاب الفتن وأشراف الساعة (٢/ ٢٧٤ يولاق) والبخاري في كتاب الجهاد (٤/ ٧٠ يولاق) والإمام أحمد في عدة مواضع من المستد (انظر الحديث رقم ١٣٦٠ وما بعده في ٩/ ١٧٢).

(٢) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه، وقد شنع المؤلف نفسه في كتابه «أوضح المسالك» على ابن مالك بعد أن نقل منه مثل هذه المغالاة.

الفعل، للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص، فصار لأن كُنْتَ متطلقاً انطلقت، ثم حُذِفَ الجار اختصاراً كما يحذف قياساً من أَنْ، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^(١) أي: في أَنْ يَطَّوَّفَ بهما، ثم حذفت «كان» اختصاراً أيضاً، فانفصل الضمير، فصار أَنْ أَنْتَ، ثم زيد «ما» عوضاً، فصارَتْ «أَنْ مَا أَنْتَ» ثم أُدْغِمَتِ النونُ في الميم، فصارَ «أَمَّا أَنْتَ» وعلى ذلك قولُ العباس بن مِرْدَاس:

٤٧ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ

(١) من الآية ١٥٨ من سورة البقرة.

٤٧ - هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي يقوله في خفاف بن ندبة، وخفاف شاعر أيضاً، وهو يوزن غراب، وندبة اسم أمه، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (٧٤) والمؤلف في معني اللب (رقم ٤٤ و ٨٢) وفي أوضحه (رقم ٩٧) وفي شلور الذهب (رقم ٨٦) وقد شرحناه في هذه المواضع كلها.

الضَّبُعُ «أبا خُرَاشَةَ» هذه كنية خفاف بن ندبة «ذا نفر» يريد كثير الأهل والأتباع «الضبيع» الستة المجلبة الكثيرة القشط.

الصنعوي يقول: لا تقتخر علي؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون، ولم يستأصلهم الجلب والجوع، وإنما نقصهم اللباد عن الحرم، وإغاة الملهوف، وإجابة الصريح.

الإعراب: «أبا» متنادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف وخراشة مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث «أما» مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما، فأما أن فمصدرية، وما: زائدة معوض بها عن كان المحذوفة «أنت» ضمير منفصل اسم كان المحذوفة، مبني على الفتح في محل رفع «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف ونفر» مضاف إليه «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف تأكيد ونصب «قومي» قوم: اسم إن، منصوب بفتحة مقفلة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياه المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لتأكل «الضبيع» فاعل تأكل تأخر عن المفعول، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن.

الشاهد في قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف كان وعوض عنها «ما» الزائدة، وأبقى اسمها وهو أنت، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله «ذا نفر»، على ما ظهر لك من الإعراب، فالملحوظ من الجملة هو كان وحدها.

أصله: لأن كُتِبَ، فَعْمِلَ فيه ما ذكرنا.

والثاني بعد «إِنْ» وَ«أَوْ» الشرطيتين، مثال ذلك بَعْدَ «إِنْ» قولُهُمْ: «الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ، إِنْ سَيِّئاً فَسَيِّئٌ، وَإِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ» وَ«النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»، وقول الشاعر:

٤٨ - لَا تَقْرَبَنَّ الدُّفْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا
أَي: إِنْ كَانَ مَا قَتَلَ بِهِ سَيِّئًا فَالَّذِي يَقْتُلُ بِهِ سَيِّئٌ، وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاءُهُمْ

ونذهب أبو الفتح بن جني إلى أن العامل في «أنت مطلقاً» الرفع والنصب ليس هو كان المحذوفة المعروض عنها بما، كما قال المؤلف تبعاً لجمهور النحاة، وإنما هو «ما» نفسها، لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه، والشيء إذا عاقب الشيء وقع موقعه عمل عمله، وولي من الأمر ما كان المحذوف يليه.

٤٨ - هذا البيت من كلام ليلي الأخيلية، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢) وقد أشهد عجزه المؤلف في أوضحه (رقم ٩٤).

الفئة: «آل مطرف» هم قوم من بني عامر، وهم قوم ليلي.

المعنى: تصف قومها بالزم والمنعة، وتحذر من الإغارة عليهم، لأن المغير إِنْ كَانَ ظَالِمًا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِذَاكَهُمْ لَشَوْكَتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا طَالِبًا لثَارِ عَنَتِهِمْ عَجَزَ عَنِ الْإِنْتِصَافِ مِنْهُمْ.

الإعراب: «لا» ناهية «تقرين» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محل جزم بلا النافية، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الدفر» ظرف زمان متعلق بتقرب «آل» مفعول به لتقرب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وآل مضاف و«مطرف» مضاف إليه «إِنْ» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «ظالماً» خبر كان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا وَكَانَ الْمَحْذُوفَةُ هِيَ فِعْلُ الشَّرْطِ، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا فَلَا تَقْرَبِهِمْ «وإن» الواو حرف عطف، إِنْ: حرف شرط «مظلوماً» خبر كان المحذوفة مع اسمها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: وَإِنْ كُنْتَ مَظْلُومًا فَلَا تَقْرَبِهِمْ أَيْضًا، على مثال الماضي.

الشاهد فيه: قولها «إِنْ ظَالِمًا، وَإِنْ مَظْلُومًا» حيث حلفت كان واسمها وأبقت خبرها بعد إِنْ الشرطية، في الموضعين، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت.

ومثل هذا البيت في حلف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد إِنْ الشرطية قول النابغة الذبياني:

سَيِّبَتْ عَلَيَّ بُطُونٌ ضَنَّةً كُلُّهَا إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا، وَإِنْ مَظْلُومًا
وكنك قول ابن ممام السلولي:

وَأَخْضَرْتُ عَلَيَّ عَلَيَّو الشُّهُو إِنْ عَاقِرًا إِيَّيَ وَإِنْ تَارِكًا

خير، وإن كُنْتُ ظالماً وإن كنت مظلوماً.

ومثاله بعد «لَوْ» قوله عليه الصلاة والسلام: «التَّيْسُ وَلَوْ خَاتماً مِنْ حَدِيدٍ»، وقول الشاعر:

٤٩ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مِلْكَاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
أي: ولو كان ما تلتصم خاتماً من حديد، ولو كان الباهي ملكاً.



ص- و «مَا» الثَّاقِبَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ، إِنَّ تَقَدَّمَ الْأَسْمُ، وَلَمْ يُسَبِّقْ يَأْنُ، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِإِلَّا، تَحْوُ هَذَا هَذَا يَشْرَأُ^(١).
ش - اعلم أنهم أجزوا ثلاثة حُرُوفٍ من حروف النفي مُجَزًى ليس في رفع الاسم، ونصب الخبر؛ وهي: مَا، وَلَا، وَلَاتٍ؛ ولكلٌ منها كلاً يخصصها.

والكلام الآن في «مَا» وإعمالها عَمَلٌ ليس، وهي لغة الحجازيين، وهي اللغة

٤٩ - لم آف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥) والمؤلف في أوجحه (رقم ٩٥).

اللفظة: «بني» هو الظلم ومجاوزة الحد «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أنه كثير الجند والأخوان.

الإعراب: «لَا» ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به ليأمن تقدم على الفاعل «ذو» فاعل يأمن، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و«بني» مضاف إليه «ولو» الواو عاطفة على محذوف ستعلمه، لو: شرطية غير جازمة «ملكاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وكان المحلوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف أيضاً، وتقدير الكلام: لا يأمن ذو بني الدهر لو لم يكن ملكاً فلا يأمنه ولو كان ملكاً فلا يأمنه «جنوده» جنود: مبتدأ، وجنود مضاف والهاء ضمير الغائب المائل إلى ملك مضاف إليه «ضاق» فعل ماضٍ «عنها» جار ومجرور متعلق بضايق «السهل» فاعل ضاق، والجملة من ضاق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لملك «والجبل» الواو حرف عطف، الجبل: معطوف على السهل.

الشاهد فيه: قوله «ولو ملكاً» حيث حذف كان مع اسمها، وأبقى خبرها وهو قوله «ملكاً» بعد لو الشرطية، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت.

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

الْقَوْمَةُ، وبها جاء التنزيلُ. قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ﴿مَا هُوَ أَتَاهُمِ﴾^(١).

ولا عملها عندهم ثلاثة شروط: أن يتقدم اسمها على خبرها؛ وأن لا تقتصر بإن الزائدة؛ ولا خبرها بإلاً؛ فلهذا أحملت في قولهم في المثل: «ما مِسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ» لتقدم الخبر؛ وفي قول الشاعر:

٥٠ - بَنِي عُذَانَةَ؛ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزَفُ
لوجود «إن» المذكورة، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ
الرُّسُلُ﴾^(٢) ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَّا وَاحِدَةً﴾^(٣)، لا قرآن خبرها بإلاً.

وينو تميم لا يُعْمَلُونَ «ما» شيئاً، ولو استوفت الشروط الثلاثة؛ فيقولون: ما زيد قائم، ويقولون ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٤).

(١) من الآية ٢ من سورة المجادلة.

ولم يقرأ بلغة بني تميم الذين يهملون «ما» في القرآن الكريم إلا في قراءات شاذة.

٥٠ - لم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قتال معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢١١) والمؤلف في أوجهه (رقم ١٠١) وفي الشذور (رقم ٩٠).

اللفظة: «عذانة» بضم الغين - حي من بني يربوع «صريف» هو النقطة «الحزف» النخار الذي يعمل من العطين ثم يشوى بالنار.

المعنى: يقول: أنتم يا بني عذانة لستم من أفاضل الناس، وإنما أنتم من أراذلهم.

الإعراب: «بني» منادى بحرف نداء محذوف، وأصله يا بني، منصوب بإلية نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وبني مضاف، و«عذانة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» نافية «إن» زائدة «أنتم» ضمير متصل مبتدأ «ذهب» خبر المبتدأ «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي «صريف» معطوف على ذهب «ولكن» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك «أنتم» ضمير متصل مبتدأ «الحزف» خبر المبتدأ.

الشاهد في قوله «ما إن أنتم ذهب» حيث أحمل «ما» النافية، فلم يعملها، ولو أصلها لنصب بها الخبر، قال: «ما إن أنتم ذهباً» وإنما أصلها بسبب وجود «إن» الزائدة بعدها، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال «ما إن أنتم ذهباً» ولكن العلماء المحققين قرروا في مثل هذه الحالة أنه ينبغي أن تقرأ «إن» حيث نافية مؤكدة للنفي المستفاد من «ما» لا زائدة، ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً؛ لأن نفي النفي إثبات، فلهم ذلك.

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران. (٣) من الآية ٥٠ من سورة القمر.

(٤) من الآية ٣١ من سورة يوسف، وقد ذكرنا لك أنه لم يقرأ بلغتهم إلا في الشاذ.

ص- وَكَذَا «لَا» النَّافِيَةُ فِي الشَّعْرِ بِشَرْطِ تَكْيِيدِ مَعْمُولِيهَا، تَحْوُ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ وَمِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

ش- الْحَرْفُ الثَّانِي (١) مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلُ لَيْس «لَا» كَقَوْلِهِ:

٥١- تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ وَمِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(١) أكثر العلماء لا يجعلون إعمال «لَا» عمل ليس لغة لقوم من العرب، يقول أبو حيان: «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة؛ إلا المعطري فإنه قال: ينو تميم لا يعملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء، وفي البسيط: التماس عند بني تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا قد وافقوا أهل الحجاز به» له. ومن هذا الاضطراب تفهم أنه لم يستقر عند العلماء أن إعمالها لغة لقوم معينين.

٥١ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشدته الأشموني (رقم ٢٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٨) وأنشدته في الشلور مرتين (رقم ٩٢) وابن عقيل (رقم ٧٨) وشرحته في المواضع المذكورة كلها.

الفلسفة «تعرَّ» تصبر وتجلد «وزر» أصل الوزر الجبل، ثم استعمل في كل ملجأ يلجأ إليه الإنسان، وهو يفتح كل من الواو والزاي.

المعنى: تصبر على ما يحدث لك من الآلام؛ لأن كل شيء في الدنيا معيره إلى الفناء وليس في هذه الحياة شيء يفيك مما قدره الله عليك من الحوادث.

الإعراب: «تعرَّ» فعل أمر مبني على حذف الألف والنقطة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء حرف دال على التعليل، لا: نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسم لا مرفوع بالضممة الظاهرة «على الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء، أو متعلق بقوله «باقياً» الآتي «باقياً» خبر لا، منصوب بالنقطة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية تعمل عمل ليس «وزر» اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فمما: من: حرف جر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «قضى» فعل ماض «الله» فاعل قضى، والجملة من قضى وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى، وأصل الكلام: ولا وزر واقياً مما قضاه الله «واقياً» خبر لا النافية، منصوب بالنقطة الظاهرة.

الشاهد: «لقد» قوله «لا شيء باقياً» وقوله، «ولا وزر واقياً» حيث أعمل لا النافية في الموصمين عمل ليس؛ فرفع بها الاسم وهو قوله: «شيء» وقوله: «وزر» ونصب بها الخبر وهو قوله: «باقياً» وقوله: «واقياً» على ما انضح لك من إعراب البيت.

وفي هذا البيت دليل على أنه لا يجب حذف خبر لا، لأن الخبر المذكور في الموصمين كما هو ظاهر، وقال قوم بوجوب حذف الخبر، وهذا البيت وبيت المتنبي يرد عليهم، إلا أن لهم أن يذهبوا أن الاسم المنصوب حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف.

ولإعمالها أربعة شروط: أن يتقدم اسمها، وأن لا يقترن خبرها بإلّا، وأن يكون اسمها وخبرها تكرتين، وأن يكون ذلك في الشعر، لا في النثر:

فلا يجوز إعمالها في نحو: «لا أَفْضَلُ مِنْكَ أَحَدٌ»: ولا في نحو: «لا أَحَدٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ»: ولا في نحو: «لا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو»: ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله:

٥٢ - إِذَا الْجُودُ لَمْ يُزِرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا
وقد صَرَّحَتْ بالشرطين الأخيرين، وَكَفَلَتْ معرفة الأولَيْنِ إلى القياس على ما؛ لأنَّ

٥٢ - هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية، ولا يحتاج شعره في قواعد النحو؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليسين أنه أخطأ، وسنين لك ذلك، ونزده إن شاء الله، وقد أنشده المؤلف في شلور الذهب (رقم ٩٤) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٠٠).

اللفظ: «الجود» العطاء والكرم «الأذى» أراد به المَنّ على المعطي بتعداد العطايا ونحو ذلك، وقد سماه أذى أخذًا من قوله سبحانه وتعالى: «قُولَ مَعْرُوفٍ وَمَغْفِرَةٍ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى» ونظير ذلك الآية التي نتلوها مع بيان المعنى.

المعنى: إذا كان الجواد يعطي ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياء، مع أن ماله ليس باقياً له، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى: «لَا تَطْلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى» من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذي بعده، والتقدير: إذا لم يرزق الجود، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يرزق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود، والجملة من يرزق المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «خلاصاً» مفعول ثانٍ ليرزق، والمفعول الأول هو نائب الفاعل «من الأذى» جار ومجرور متعلق بخلاص لا فاء واقعة في جواب إذا، لا: نافية تعمل عمل ليس «الحمد» اسم لا، مرفوع بالضممة الظاهرة «مكسوباً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف نفي يعمل عمل ليس «المال» اسم لا مرفوع بالضممة الظاهرة «باقياً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة.

التصثيل ٤: في قوله: «لا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً» فإنه أحمل «لا» عمل ليس في الموضعين؛ فرفع بها الاسم - وهو قوله: الحمد، وقوله: المال - ونصب بها الخبر - وهو قوله: مكسوباً، وقوله: باقياً - مع كون اسمها في الموضعين معرفة لاقرانه بالأنف واللام.

وقد ذكر الخبر في الموضعين فدل أيضاً على جواز ذكر خبر «لا» العاملة عمل ليس، خلافاً لمن زعم =

«ما» أقوى من «لا» ولهذا تعمل في الشر، وقد اشترطت في «ما» أن لا يقدّم خَيْرُهَا، ولا يقترن بالآء، فاما اشتراط أن لا يقترن الاسم بإن؛ فلا حاجة له هنا؛ لأن اسم «لا» لا يقترن بإن.

ص - و «لات» لكن في الجين، ولا يجمع بين جزئيهَا وَالْعَالِبُ حَذَفَ الْمَرْفُوعِ، نَحْوُ: «وَلَاتٌ جِينٌ مَنَاصٍ».

ش - الثالث مما يعمل عمل ليس: «لات»، وهي «لا» الثَّانِيَّةُ، زيدت عليها التاء لتأنيث^(١) اللفظ، أو للمبالغة.

وشرط إعمالها^(٢): أن يكون اسمُها وخبرُها لَفْظَ الْجَيْنِ، والثاني: أن يُحذفَ أَحَدُ

= أن خبرها واجب الحذف، والتزم جعل الاسم المنصوب حالاً من ضمير مستكن في الخبر المحذوف، فإن هذا خلاف الظاهر، والتقدير خلاف الأصل.

وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذي فعله المتنبّي خطأ؛ لأن اسم «لا» عنده لا يكون إلا نكرة، لكن هذا الذي أنكره المؤلف على المتنبّي قد أجازته جماعة من النحاة منهم ابن الشجري، وقد حكاه ابن عقيل عنه، واستدلوا له بقول الثابتة الجملي:

وَحَلَلْتُ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاطِيًا سَوَادُهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُشَرَّاحِيَا
وقد أنشد المؤلف بيت المتنبّي في كتابه شذور اللب (رقم ٩٤) على أنه صحيح على ملعب جماعة من النحاة يجهزون مجيء اسم لا معرفة بالألف واللام، واحتج له بقول الشاعر:

أَلَكَّرْتَهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضْمِينٍ لَهَا لَا اللَّئُلُّ ذَارًا وَلَا الْأَجِيرَانُ جِيرَانَا
فلا محل بعد ذلك كله لتعليق المتنبّي - وإن كان الملماء لا يرون الاحتجاج بكلامه - وذلك من قبل أنه من العلم بلغات العرب وأساليب كلامهم، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتلياً ببعض أساليبهم، وجارياً على ما وقع له من كلامهم.

وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الأربعة - اليتين اللذين أنشدتهما المؤلف، واليتين اللذين أنشدنهما لنذل على أن بيت المتنبّي جار على مثال كلام العرب - تبين لك أن الخبر مذكور في كلها، وأن هذا هو الظاهر المتبادر، فلا محل حينئذ للقول بوجوب حذف الخبر والتزام التأويل في كل ما يحفظ من شواهد المسألة.

(١) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف، واحد من حروف الجر وهو رب، وواحد من حروف المطف وهو ثم، وواحد من حروف التثني وهو لا.

وشاهد الأول قول الشاعر:

وَزَيْتٌ سَلِيلٌ عَنِّي عَنِّي أَصْلَرْتُ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعْلَمَا
وشاهد الثاني قول الآخر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى الْبَيْتِ بِسُبُحِي فَمَضْمِنْتُ ثُمْتُ قُلْتُ: لَا يَغْنِيَنِي

ولا حاجة إلى الاستشهاد للثالث؛ لشهرته، ولمجيئه في القرآن الكريم، وهو أصح ما يحتج به.

(٢) زعم الأخفش أن «لات» حرف تهي مهمل لا عمل له، وزعم أنه إذا كان الاسم التالي لها مرفوعاً فهو مبتدأ =

الجزءين، والغالب أن يكون المحلوف اسمها، كقوله تعالى: ﴿فَتَأْتُوا وَلَا تَجِدْنَ مَتَاصِيً﴾^(١). والتقدير - والله أعلم - فتأتى بعضهم بعضاً أن ليس الحين حين فِرَارٍ، وقد يحلف خبرها ويبقى اسمها، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَا تَجِدْنَ﴾^(٢) بالرفع.



ص الثاني: إِنَّ وَأَنَّ للتأكيد، وَلَكِنَّ للاستينزاع، وَكَأَنَّ للتشبيه أو الظن، وَكَانَ للتَّمَيُّز، وَلَمْ يَلَمْ لِلتَّجَرُّعِ أَوْ الإِسْتِمَاقِ أَوْ التَّحْلِيلِ؛ فَيَتَّبِعِينَ الْمُتَّبِعَ اسْمًا لَهُنَّ، وَيَزَعْنَ الْخَبَرَ خَيْرًا لَهُنَّ.

ش - الثاني من نواسخ المبتدل والخبر: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر. وهو ستة أحرف: إِنَّ، وَأَنَّ، ومعناها التوكيد^(١)، تقول: زَيْدٌ قَائِمٌ، ثم تُدْخِلُ «إِنَّ» لتأكيد الخبر وتقديره؛ فتقول: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وكذلك أَنَّ، إلا أنها لا بُدَّ أن يسبقها كلام، كقولك: بَلَّغْنِي أَوْ أعجبني، ونحو ذلك، وَلَكِنَّ، ومعناها الاستينزاع، وهو: تَغْيِيبُ الكلام برفع ما يؤهم ثبوته أو نفيه، يُقَالُ: زَيْدٌ عَالِمٌ، فيوهم ذلك أنه صالح؛ فتقول: لَكِنَّه فاسق، وتقول: ما زيد شجاع، فيوهم ذلك أنه ليس بكريم؛ فتقول: لَكِنَّه كريم^(٢)، وَكَأَنَّ

^١ خبره محلوف، فلو قلت: «لأت ساعة منكم» فلات: حرف نفي، وساعة: مبتدأ، وساعة مضاف ومنتم مضاف إليه، والخبر محلوف، والتقدير: لأت ساعة منكم موجودة، ولو نصبت ساعة فهو مفعول به لفعل محلوف، والتقدير: ولأت أوى ساعة منكم، وهو تكلف لا موجب له.

(١) من الآية ٣ من سورة ص.

(٢) إن المكسورة الهزلة وأختها أن المفتوحة الهزلة يتفان في أنهما موضوعان لتأكيد الحكم المقترن بإحدهما ونفي الشك فيه والإنكار له، ومن أجل هذا لا يجوز استعمال أحد هاتين الحرفين في كلام إلا أن يكون المخاطب به متردداً في ثبوت الخبر للاسم أو شاكاً في ثبوته له، أو مترادفاً عند المتكلم منزلة الشاك أو المتردد، فلا تقول: «إِنَّكَ ابن صمي» أو «إِنَّكَ أخي» لمن يعلم أنه ابن عمك أو أنه أخوك، إلا أن يكون قد عمل عملاً يتنافى مع هذه القرابة فتزنت من أجل هذا العمل منزلة المنكر أو الشاك أو المتردد فيهما، ويفترقان - زيادة على ما ذكره المؤلف من كون المفتوحة لا بد أن يسبقها كلام - في كون إن المكسورة لا يتغير الكلام معها عن أصله، فتقولك «إِنَّ أَبَاكَ حاضر» جملة بعد دخول إن في اللفظ والتقدير كما كانت قبل دخول إن، فأما أن المفتوحة فهي مع مدخولها جملة في اللفظ ولكنها مفرد في التقدير، ولهذا تقع موقع المفرد؛ فتكون مع مدخولها فاعلاً ومفعولاً به ومبتدأً ومجروراً بحرف الجر، وطلم جراً.

(٣) من أمثلة الشارح تعلم أنه لا بد أن يتقدم على «لكن» كلام، ومن استقرأ أساليب المستحج بكلامهم يتبين =

للتشبيه^(١)، كقولك: كأنَّ زيداً أسدً، أو الظنُّ، كقولك: كأنَّ زَيْدًا كاتِبٌ، وليت للتمني، وهو: طلب ما لا طَمَحَ فيه كقول الشيخ:

... لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا * ٥٣ -

أن الكلام السابق على لكنَّ إما أن يكون منقاضاً لما قبلها، مثل أن تقول «ما هذا يساكن، ولكنه متحرك» وإما أن يكون ضد ما بعدها نحو أن تقول «ما هذا بأسود لكنه أبيض» وإما أن يكون مخالفاً لما بعدها من غير تناقض ولا شبهة كأن تقول «ما زيد بناتم، لكن عمراً متطابق» على خلاف في جواز أن يكون مماثلاً.

(١) المراد بأن كأنَّ للتشبيه أنها تستعمل حين يريد المتكلم بيان أن اسمها مشبه بخيرها؛ وهل هي دالة على ذلك إذا كان خيرها جامداً كالتمثال الذي ذكره الشارح، أو ولو كان خيرها مشتقاً؟ خلاف بين العلماء.

٥٣ - هذه قطعة من بيت مشهور، وهو لأبي المتاهية، وهو بتمامه هكذا:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخِيرَهُ بِمَا قَتَلَ الْمَشِيبُ

وأبى المتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي، كان متصلاً بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد، ولا يحتاج شعره على قواعد النحو ولا على مفردات اللغة، والمؤلف يذكر هذا الشاعر ونحوه على سبيل التمثيل، لا للاحتجاج.

الفلسفة: «الشباب» هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة «يعود» يرجع «المشيب» أود به الوقت الذي شاخ فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته.

المعنى: يتحسر على شبابه الماضي، ويأسف على ما صار إليه، في صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه عما يلاقه من أوجاع الشيخوخة وآلامها.

الإعراب: «ألا» أداة استفهام «ليت» حرف تمن ونصب «الشباب» اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يعود» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب، والجملة من يعود وفاعله في محل رفع خبر ليت «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ «يعود» «فأخيره» الفاء للسببية، أخير: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر مبني على القسم في محل نصب «بما» الباء حرف جر، ما: اسم موصول بمعنى الذي، مبني على السكون في محل جر بالياء، والجار والمجرور متعلق بأخير «فعل» فعل ماض «المشيب» فاعل فعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل، والتقدير: فأخيره بالذي فعله المشيب.

التشثيل يه في قوله «ليت الشباب يعود» حيث دلت على التمني، وعملت في الاسم - وهو قوله الشباب - النصب، وعملت في الأخير الرفع، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه، والتمني هو: أن تطلب شيئاً لا طمع فيه: إما لأنه لا يكون، وإما لأنه يتعسر حصوله.

أو ما فيه عُسْر، كقول المُعَلِّم الأيس: ليت لي قطاراً من الذهب^(١).

ولعل للترجي، وهو مَلَكُ المحبوب المُستَقَرِّ حصوله^(٢)، كقولك: لعل الله يرْحَمُنِي، أو للإشفاق، وهو: تَوَقُّعُ المكروه، كقولك: لعل زيدا هالك، أو للتعليل، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾^(٣) أي: لكي يتذكر، نَصْر على ذلك الأَخْفَش.

ص - إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ «مَا» الْحَزِينَةُ، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدِ﴾ إِلَّا «لَيْتَ» فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ.

ش - إِنَّمَا تَنْصِبُ هَذِهِ الْأَوْدِثُ الْأَسْمَاءَ وَتَرْفَعُ الْأَخْبَارَ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَقْتَرِنْ بِهِنَّ «مَا» الْحَرْفَةُ؛ فَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِهِنَّ يَكُلُّ عَمَلُهُنَّ، وَصَحَّ دُخُولُهُنَّ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٤)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٥)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

(١) المراد بما لا طمع فيه ما هو مستحيل عادة، ألا ترى أن رجوع الشباب وعودته إلى من ذهب قوته وفني نشاطه مستحيل عادة، والمراد بما فيه عسر ما هو ممكن عادة لكنه مما يتعسر تحقيقه، ألا ترى أن حصول المال ممكن، ولكن في تحقيقه عسراً، وأعلم أن تعلق التمني بالمستحيل كثير، وتعلقه بالممكن قليل، وتعلقه بما يجب أن يكون غير جائز، فلا يجوز أن تقول «ليت غداً يهبي».

(٢) أعلم أن الترجي الذي تستعمل لعل في الدلالة عليه يخالف التمني الذي تستعمل ليت في الدلالة عليه من جهة أن التمني لا يكون إلا في المستحيل عادة أو ما فيه عسر كما ذكرنا لك من قبل، فأما الترجي فيكون في الأمر الممكن المستغرب حصوله لا المحال ولا المستبعد.

فإن قلت: فقد قال الله تعالى على لسان فرعون: ﴿لَئِنْ أَبْلَغَ الْأَسْبَابُ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾ وقد علمنا أن ذلك غير ممكن، فضلاً عن أن يكون قريباً.

فالجواب: أن الله تعالى قاله على لسان فرعون على قدر عقل هذا الجاحد، فهو يقول ذلك جاهلاً أنه لا يكون، ولعله - لعمري - وطنياته - كان يظنه قريب الحصول.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه.

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأَنْبِيَاء.

(٥) من الآية ٦ من سورة الْأَنْفَال.

٥٤- قَوْلُ اللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يَقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقال الآخر:

٥٤- نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودي، ولكن البيت وارد في أمالي القاضي (ج ١ ص ٩٩) وفي كثير من كتب النحو منها الأشموني (رقم ١٦٨) ولم نجد أحدا ممن يوثق بنقله قد نسب لقاتل معين.

اللفظ «قَالِيَا» كارهأ، وتقول: قلوبته أقتلوه مثل دعوته أدعوه، وقلبيته أقتله مثل رميته أرميه، وقلبيته أقتله مثل رغبتيته أرضاه، ومعناه في لغاته الثلاث كرهته «يقضى» بالبناء للمجهول، يقدره الله تعالى «سوف يكون» يريد أنه يقع ويوجد بغير شك.

المعنى يقول لأحبتي: إن مفارقتي لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم، ولا كانت عن رغبة منه في ذلك، ولكنها قضاء الله الذي لا مرد له.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف «ما» نافية «فَارَقْتُكُمْ» فارق: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المتكلم فاعل، مبني على الضم في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على الجمع «قَالِيَا» حال من ضمير المتكلم منصوب بالفتحة الظاهرة «لكم» جار ومجرور متعلق بقول «ولكن ما» الواو حرف عطف، ولكن حرف استدراك ونصب، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لكن «يقضى» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمزة مقدرة على الألف منع من ظهورها التصغر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من يقضى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «فَسَوْفَ» افتاء زائدة، سوف: حرف دال على التنفيس «يَكُونُ» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما يقضى، والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكن.

الشاهد في قول «لكن ما» فإن المؤلف قد توهم أن «ما» ههنا كاتبة، وأنها دخلت على «لكن» فممنعتا من العمل وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، وقد تابعه الأشموني على هذا، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ، بل «ما» ههنا موصول اسمي هو اسم «لكن» كما قررناه في عبارة الإعراب، و«لكن» هنا عاملة النصب والرفع، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية، فالفهم ذلك كله.

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس:

وَلَكِنْ كَيْفَ مَا أَسْتَسِي لِمَسْجِدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يَدْرِكُ الْمَسْجِدَ الْمُؤْتَلَّ أَمْنَالِي

فإن «ما» في هذا البيت زائدة، وقد كتبت «لكن» عن العمل، وقد أمكنها من الدخول على الجملة الفعلية - وهي جملة «أَسْتَسِي» مع فاعله المستتر فيه - وإنك لتجد المؤلف قد استترك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك.

٥٥ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاعَتْ لَكَ الثَّارُ الْجَحَامَ الْمُقَيَّدَا
وَسُئِلَتْ مِنْهَا «لَيْتَ»؛ فإنها تكون باقية مع «ما» على اختصاصها بالجملة الاسمية؛
فلا يقال: لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ؛ فلذلك أَبْقَوْا عَمَلَهَا، وأجازوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها:
وقد رُوِيَ بالوجهين قولُ الشاعر:

٥٦ - قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ
بِرْلُحِ «الحمام» ونصبه.

٥٥ - هذا البيت للفرزدق، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب
ابن العنبر، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفخر فيها، وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم
٢٧٧) والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٣٧) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٧٦).

المعنى: يتحكم بعبد قيس ويندد به، ويهجو أفحش هجاء وألفظه، إذ يرميه بإتيان الحمر.
الإعراب: «أعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نظراً» مفعول به لأعد «يا»
حرف نداء «عبد» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف وقيس» مضاف إليه «لعلما» لعل،
حرف ترجُّ، وما، كافة «أضاعت» أضاء، فعل ماضٍ، والثاء علامة التانيث «لك» جار ومجرور متعلق
بأضاء «الثار» فاعل أضاء «الجحام» مفعول به لأضاء، منصوب بالفتحة الظاهرة «المقيد» صفة
للحمار، وصفة المنصوب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، والآلف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «لعلما أضاءت» حيث اقترنت ما الزائدة بلعل فكفتها عن العمل في الاسم والخبر،
وألزمت اختصاصها بالجملة الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية، وهي جملة «أضاءت» مع
فاعلها، كما هو واضح بأدنى تأمل.

٥٦ - البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله:

يَا كَرَّ سَيِّئَةٍ يَلْقَى سَيِّئًا فَالْكَرُّ
الْكُفَّةُ فَقَدْ: قد اسم فعل معناه يكتفي، أو اسم كاف.

المعنى: تمنى هذه المرأة - وقد رأت حماماً طائراً - أن يكون لها هذا الحمام أو نصفه، متضمناً كل
ذلك إلى حمامتها، قالوا: وكانت امرأة حادة البصر، قلما يخطئ بصورها على بعد المسافة، ورائت
يوماً حماماً طائراً، فتفكرت إليه ثم قالت:

لَيْتَ الْحَمَامُ لِيَّ إِلَى حِمَامَتِي

أَوْ نِصْفُهُ قَلِيلٌ تَمَّ الْحَمَامُ بِيَّ

قالوا: ثم وقع الحمام في شرك صياد، فحسوه فوجدوه ستاً وستين حمامة كما حزرت.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماضٍ، والثاء علامة التانيث «ألا» أداة استفهام «لَيْتَمَا» ليت: حرف تمنٍّ =

وقولي «ما الحرفية» احترازٌ عن «ما» الاسمية، فإنها لا تُبطل عملها، وذلك كقولها تعالى: «لَيْتَمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ»^(١) فما هنا: اسمٌ بمعنى الذي وهو في موضع نصب يائُن، وصنعوا: صلة، والمائد محلوف، وكَيْدُ سَاحِرٍ: الخبر، والمعنى: إن الذي صنعه كَيْدُ سَاحِرٍ.

ص - كَإِنْ الْمَكْسُورَةُ مُخَفَّفَةٌ.

ش - معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال في «لَيْتَمَا» كذلك يجوز في «إِنْ» المكسورة إذا خُفِّفَتْ، كقولك: «إِنْ زَيْدٌ لُمُنْطَلِقٌ»، و«إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، والأرجح

ونصب، وما: زائدة «هنا» ها: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت، هذا على رواية نصب الحمام، فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ «الحمام» بدل من اسم الإشارة، ويدل المنصوب، منصوب، أو بدل المرفوع مرفوع «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت على رواية النصب، وخير المبتدأ على رواية الرفع «إلى» حرف جر «حمامتنا» حاملة: مجرور يائي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت، أو حال من ضمير المستكن في الجار والمجرور، وحمامة مضاف لنا: ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أو» حرف عطف بمعنى الواو «نصفه» نصف: محطوف على اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب، ونصف مضاف وإليه ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه «فقد» الفاء فاء الفصيحة، وقد: اسم بمعنى كاف، وهو خبر لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف، والتقدير، إن حصل ذلك فهو كاف.

المشاهد فيه: قوله «لَيْتَمَا هذا الحمام» حيث يروى بنصب «الحمام» على أنه بدل من اسم ليت، وليت حيثل عاملة، ويروى برفع «الحمام» على أنه بدل من المبتدأ، فتكون ليت حيثل مهمة؛ فقلت الروايتان جميعاً على أن «ليت» إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب فيها الإعمال، كما لم يجب أن تكلفها من العمل، بل يجوز فيه الوجهان: الإعمال، والإهمال.

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه، وهذه الآية الكريمة يقرأ فيها بنصب «كيد ساحر» ويقرأ برفعه، فقرأه النصب تخرج على أن «ما» كالة لأن من العمل، وما يعلما فعلية وكيد: مفعول به لصنعوا، وتخرج قراءة الرفع على أحد وجهين: الأول: جمل ما مصلوية وهي مع مدخولها في تأويل مصلو منصوب يكون اسم إن، ساحر: خبر إن، والتقدير على هذا: إن صنعهم كيد ساحر، والثاني: أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب اسم إن وصنعوا جملة لا محل لها من الإعراب صلة، والمائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: إن الذي صنعه - وكيد ساحر، خبر إن، وهذا الوجه الثاني من وجهي الرفع هو الذي ذكره الشاويح.

الإعمال، عكس ليت، قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا خَافِظٌ^(١)﴾ «وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ»^(٢)، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا لَيُؤَفِّيَنَّهُمْ رُكُوعُ أَعْمَالِهِمْ﴾^(٣)، قرأ الحريزيان وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

ص - قَالَمَّا «لَكِنْ» مُخَفَّفَةٌ تَهْمَلُ.

ش - وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(٥) فدخلت على الجملتين^(٦).

ص - وَأَمَّا «أَنَّ» فَتَهْمَلُ، وَيَجِبُ - فِي غَيْرِ الصَّرُورَةِ - حَذْفُ أَسْمَافِهَا صَوِيرِ الشَّأْنِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً - إِنْ بُلِغَتْ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دَعَاءٍ - بِقَدْ، أَوْ تَكْفِيسٍ أَوْ تَقْيٍ، أَوْ لَوْ.

ش - وَأَمَّا «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةُ فَإِنَّهَا إِذَا حُقِّقَتْ بَقِيَّتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ وَجُوبٍ

(١) من الآية ٤ من سورة الطارق.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يس.

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود.

(٤) من الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٥) من الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٦) ظاهر المؤلف أن «لكن» المخففة التون تهمل وجوباً، ولا يجوز إعمالها، وهذا الذي يدل ظاهر كلامه عليه هو ملحق بجملة النحاة، ونذهب بـيونس بن حبيب والأخفش إلى أنه يجوز مع تخفيفها إن تعمل النصب والرفع، أما الأخفش فقال ذلك قسماً على أخواتها، ولما يونس فزع أن إعمالها مسموع من العرب. وظاهر كلام المؤلف في إعمال ما أعمل من هذه الحروف بعد تخفيفه أن سر إعمالها حين الإعمال هو اختصاصها بالجملة الاسمية، وهذا مخالف لما استقر في كلام المحققين من أن هذه الحروف إنما عملت لأنها أشبهت الأفعال من وجهين: الأول من جهة لفظها حيث جاءت على ثلاثة أحرف أو أكثر كالأفعال، والثاني من جهة معناها حيث دلت إذ على معنى أوكده، وهلم جرا... .

الإعمال، لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور: أن يكون ضميراً لا ظاهراً، وأن يكون بمعنى الشأن، وأن يكون ملحوقاً^(١).

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً، فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد، أو [فعلية فعلها] متصرف، وهو دعاء، لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن.

مثال الاسمية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، تقديره: أنه الحمد لله أي: الأمر والشأن، فَحَقَّقَتْ «أن» وحُيِّفَ اسمها، وَلَوَّيْتِها الجملة الاسمية بلا فاصل.

ومثال الفعلية التي فعلها جامد: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾^(٣) ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٤)، والتقدير: وأنه عسى، وأنه ليس.

ومثال التي فعلها متصرف، وهو دعاء: ﴿وَالْعَاقِبَةُ أَنْ تَضِيبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(٥) في قراءة من خَفَّفَ أَنْ وكَسَرَ الضياد.

فإن كان الفعل متصرفاً، وكان غير دعاء، وجب أن يفصل من «أن» بواحد من أربعة - وهي: «قد»، نحو: ﴿وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَبَقْتَ﴾^(٦) ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾^(٧) وحرّف

(١) قد ذكر المؤلف فيما يلي أنه يلزم اسم أن المفتوحة المخففة، وحيث لا يجب أن يكون ضمير الشأن، ولا يجب أن يكون الخبر جملة، ومن ذلك قول جنود قريش أخاهما عمرًا ذا الكلب:

لَقَدْ عَلِمَ الْفَيْفُ وَالْمَرْيُكُونَ إِنَّا اعْتَبَرْنَا لِقَى وَفَيْتَ شَمَالَا

بِأَنَّكَ زَيْعٌ وَغَيْثٌ مَرْيَعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا

وتأمل في قولها: «بأنك زيع» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً لا ضمير شأن، وتجد الخبر مفرداً لا جملة، وتأمل في البيت الثاني في قولها: «فإنك هناك تكون الشمال» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً، لا ضمير شأن، وتجد الخبر جملة وهي «تكون الشمال» تلزمك ما ذكرناه.

وهل مجيء اسم أن غير ضمير شاذ أو قليل؟ والجواب عن هذا: أن الذي أوجب من التحلة كون اسم أن المخففة ضمير شأن كإبن الحاجب جعل ذكره وهو غير ضمير الشأن شاذاً.

وأما الذي لم يوجب أن يكون اسم أن المخففة المفتوحة ضمير شأن كإبن مالك فيرى أن مجيء ضمير مخاطب مذكوراً قليل، وكلام إبن هشام في تلويح الذهب وأوضح المسالك يفهم من ذلك، وهو فيه تابع لإبن مالك.

(٢) من الآية ١٠ من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٣٩ من سورة النجم.

(٥) من الآية ٩ من سورة النور.

(٦) من الآية ١١٣ من سورة المائدة.

(٧) من الآية ٢٨ من سورة الجن.

التفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(١) وحرف النفي، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٢)، وَأَوْ، نحو: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾^(٣).

وربما جاء في الشعر بغير فصل، كقوله:

٥٧ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ، فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مضمراً به غير ضمير شأن؛ فيأتي خبرها حيث لا مفعلاً، وجملته، وقد اجتماعاً في قوله:

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف النفي «سوف» قول الشاعر:

وَأَعْلَمَ كَيْلُ السَّوْدِ يَنْقُضُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُلُوا
(٢) من الآية ٨٩ من سورة طه.

(٣) من الآية ١٦ من سورة الجن.

وقد زاد ابن مالك في التسهيل من الفواصل التي تفصل بين أن المفتوحة المخففة الشرط، وقد مثل للملك الرمادي بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ﴾ لكن الذي يقترح في اللحن أن «أن» في هذه الآية الكريمة تفسيرية.

٥٧ - لم أفت لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٨٤) وابن عقيل (رقم ١٠٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٩).

اللفظة: «يؤملون» بالبناء للمجهول وتضعيف الميم - أي: يرجوهم الناس ويؤملون عظامهم «سؤل» بضم السين ومكون الهمزة - هو ما تسأله وتتمناه، ومنه قوله تعالى من الآية ٣٦ من سورة طه: ﴿قَدْ أُولِيتْ سَوْلُكَ يَا مُوسَى﴾.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الممدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس، ومعقد آمالهم؛ فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ، قبل أن يتوجه إليهم أحد بالسؤال.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، ووار الجماعة نائب فاعله، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة «فجادوا» الفاء عاطفة، جادوا: فعل وفاعل، والجملة مفعولة على جملة «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بجادوا «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه حلف النون، ووار الجماعة نائب فاعل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه، أي قبل سؤالهم «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجادوا، وأعظم مضاف و«سؤل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: «أن يؤملون»، حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بينه وبين «أن» بفواصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها المؤلف.

٥٨ - بَأَنَّكَ رَيِّعٌ وَعَيْنٌ مَرِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

= هذا، وقد زعم جماعة من النحاة أن «أن» في هذا البيت مصدرية، وأنها مهملة غير عاملة النصب في الفعل المضارع كما أعملت في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَةِ وَتَسْكُمَا وَيُثِي السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْجِرَا أَخِدَا

وزعم هذا القائل أن هذا جار على لغة بعض العرب؛ إذ يهمل هؤلاء «أن» المصدرية كما يهمل عندهم ما المصدرية أيضاً، وليس هذا الزعم صحيحاً، من قبل أنك قد علمت أن «أن» التي تقع بعد ما يفيد العلم هي المؤكدة، وليست هي المصدرية، وذلك فيما استفاض من أقوال النحاة.

٥٨. هذا البيت من كلمة لجنتوب بنت العجلان بن عامر الهذلي، تراثي فيها أخاها عفرأ الملقب بلذي الكلب، وقد أنشده المؤلف في أوضعه (رقم ١٤٨) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ٢٨١) وقبل البيت المستشهد به قولها:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا اغْبَرَّ اللَّقُ وَهَبَّتْ سَمَالَا

وقد أنشدنا لك هذين البيتين (ص ١٧٧) وبيننا لك ما فيها.

اللفظة: «أنك ربيع» أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع: كثير النفع، وأصل العطاء «وغيث مريم» الغيث: المطر: والمراد به هنا الكلال الذي ينبت بسبب المطر، و«ربيع» بفتح الميم، أو ضمها - خصيب «التمال» بكسر التاء المثناة - اللخر والغياث.

المعنى: تملحه بأنه جواد كريم، وبأنه يعطي المحروم، وينيث الملهوف.

الإعراب: «بأنك» الباء حرف جر، وأن: مخففة من الثقيلة، والكاف ضمير المخاطب اسم أن، مبني على الفتح في محل نصب «ربيع» خبر أن، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالياء، وهي متعلقة بعلم في البيت السابق «وغيث» الواو عاطفة، وغيث: معطوف على ربيع «ربيع» صفة لغيت «وأنك» الواو عاطفة، وأن: مخففة من الثقيلة أيضاً، والكاف ضمير المخاطب اسماً «هناك» هنا: ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله الشمال الآتي؛ لأنه متضمن معنى المشتق، والكاف حرف دال على الخطاب «تكون» فعل مضارع ناقص، مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «التمال» خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة تكون واسمه وخبره في محل خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالياء، والتقدير: لقد علم الضيف والمرملون بكونك ربيعاً لهم ويكونك سنهم وملجأهم.

الشاهد فيه: قوله «بأنك ربيع...» وأنك تكون التمالا» حيث خففت أن في الموضعين، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام، وخبرها في الأول مفرد، وهو قولها ربيع، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها، وهذا خلاف الأصل الغالب الجاري على السنة جمهرة العرب، وإنما أصل الاسم =

ص - وَأَمَّا كَانَ فَتَعْمَلُ، وَيَقُلُ ذَكَرَ اسْمِهَا، وَيَقْصُلُ الْفِعْلُ مِنْهَا يَلَمُّ، أَوْ قَدْ.
ش - إِذَا خُفِّتُ «كَانَ» وَجِبَ إِعْمَالُهَا، كَمَا يَجِبُ إِعْمَالُ أَنْ، وَلَكِنْ ذَكَرَ اسْمَهَا أَكْثَرَ
مِنْ اسْمِ أَنْ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا^(١).
قال الشاعر:

٥٩ - وَيَوْمًا تُؤَافِقُنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

= أن يكون ضمير شأن محطوفاً، ولا يكون الخبر حينئذ إلا جملة.

ومثل هذا البيت قول الشاعر:

فَلَوْ أَلَيْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَجِدْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
(١) يفهم من كلام الشارح أن بين «أَنْ» المفتوحة للمخففة وبين «كَانَ» المخففة اتفاقاً واختراقاً.

فأما الاتفاق بينهما فهي شيئين، الأول: أنه يجب في كل منهما الإعمال ولا يجوز الإهمال، والثاني: أنه بوجه عام يجوز مع كل منهما ذكر الاسم.

وأما وجوه الاتفاق الثلاثة، الوجه الأول: أن خبر أَنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جملة متى كان اسمها ضمير شأن وذلك واجب عند بعض النحاة كما أخبرتك، بخلاف خبر كَانَ فلا يجب عند أحد أَنْ يَكُونَ جملة، والوجه الثاني: أنه يجب عند بعض النحاة أَنْ يَكُونَ اسم أَنْ المخففة ضمير شأن، ولا يجب ذلك عند أحد منهم في لكن، والوجه الثالث: أن اسم أَنْ المخففة يجب حلقه أو يكثر - على الخلاف في ذلك - وأما اسم كَانَ فلم يلحق أحد إلى وجوب حلقه.

هذا، والقول بوجوب إعمال كَانَ إذا خففت هو قول الجمهور، وقال الكوفيون: تهمل، وذهب قوم من النحاة إلى أنها تعمل إذا كان اسمها ضميراً، فأما إذا كان اسمها ظاهراً فلا تعمل.

٥٩ - هذا البيت من كلام باعث بن صريم - ويقال: باعث بن صريم - البشكري ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء البشكري، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٥١) وفي شلور الذهب (رقم ١٤٠) والميرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠).

الفعل «تؤافقنا» تجيئنا «بوجه مقسم» أي بوجه جميل، مأخوذ من القسم - بفتح كل من القاف والسين - وهو الجمال «تعطو» تمد عتقها لتتناول «وارق السلم» أي شجر السلم المورق.

المعنى: يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً، وعتقاً كمتق الطيبة طويلاً.

الإعراب: «يَوْمًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله «تؤافقنا» اللفظي «تؤافقنا» توافقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، ونا: مفعول به، مبني على السكون في محل نصب «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافقي «مقسم» تمت لوجه «كَانَ» حرف تشبيه ونصب «ظنية» على رواية النصب: اسم كَانَ «تعطو» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من-

يروى بنصب الظلية على أنها الاسم، والجملة بعلمها صفة، والخبر محذوف، أي: كأن ظلية عاطية هذه المرأة، فيكون من عكس التشبيه، أو كأن مكانها ظلية، على حقيقة التشبيه، ويروى برفعها على حذف الاسم، أي كأنها ظلية.

وإذا كان الخبر مفرداً، أو جملة اسمية؛ لم يحتاج لفواصل؛ فالمفرد كقوله: «كَأَنَّ ظِلِّيَّةً» في رواية مَنْ رَفَعَ، والجملة الاسمية كقوله:

* كَأَنَّ ظِلِّيَّاهُ حُفَّانِ *

ظهورها التثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً لتقديره هي يعود إلى ظلية، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لظلية، وخبر كأن محذوف، وتقدير الكلام: كأن ظلية عاطية في مكان هذه المرأة؛ فأما على رواية رفع ظلية فظلية خبر كأن مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، واسمها ضمير محذوف، والتقدير: كأنها ظلية، وجملة تعلقو وفاعلها في محل رفع نعت لظلية أيضاً، ويروى أيضاً بجر ظلية؛ فالكاف حرف جر، وأن: زائدة، وظلية: مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توالي، وكأنه قال: كظلية، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لما هنا «إلى» حرف جر «وارق» مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله تعلقو، ووارق مضاف «والسلم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيمد قوله «كأن ظلية» حيث روي على ثلاثة أوجه يستشهد في هذا الباب باثنين منها، الوجه الأول: نصب ظلية على أنه اسم كأن وخبرها محذوف، والوجه الثاني: رفع ظلية على أنه خبر كأن، واسمها محذوف، فدللت الروايتان جميعاً على أنه إذا خففت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه، إلا أن الحذف أكثر من الذكر، والوجه الثالث: جر ظلية على ما ذكرناه في إعراب البيت، ولا شاهد عليه لما في هذا الباب.

٦٠- هذا عجز بيت، وصفه:

* وَصَنَرُ مُشْرِقُ اللَّوْنِ *

ولم أتق على نسبة هذا البيت لقائل معين، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٤١) وسيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشمنوني (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٨) وفي بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت تاماً.

اللفظة «حقان» تثنية حق - يضم الحاء - وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم نسوى، شبه بها الثلثين في نهودهما واكتنازهما واستلزلتهما.

المعنى: وصف امرأة بأن لها صدرأ تقي اللون والروتق، حتى ليكاد النور يسطع منه، وأن على هذا الصدر، ثلثين مكتنزين حتى لكأنهما حقا عاج.

الإعراب «وصنر» يروى برفع صدر وجره؛ فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وخبره -

وإن كان فعلاً وجب أن يفتصل منها^(١)، إما يَلَمُّ أو قَدْ؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَقْرَأْ بِالْأَنْسِ﴾^(٢)، وقول الشاعر:

٦١ - كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجَّوْنِ إِلَى الصَّفَا أُنَيْسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

محلوف، والتقدير: ولها صدر، مثلاً، ومن جره فعلى أن الولو ولو رب، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «مشرق» صفة لصدر، ومشرق مضاف واللون» مضاف إليه «كان» حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير محذوف، والتقدير: كأنه، أي: الحال والشأن «لديها» ثانياً: مبتدأ، مرفوع بالآلاف نيابة عن الضمة لأنه مثني، وثانياً مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «حقان» خبر المبتدأ، مرفوع بالآلاف نيابة عن الضمة لأنه مثني، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كان.

الشاهد فيه: قوله «كان لديها حقان» حيث خفف كان، وحذف اسمها، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر وهي قوله «لديها حقان» ولم يفصل بين كان هذه وبين الجملة الواقعة خبراً بفواصل.

ومثل هذا البيت في عدم انفصل بين كان المخففة وخبرها قول مجمع بن هلال:

عَبَّأْتُ لَهُ رُحْعاً طَوِيلًا وَالْأُفَّ كَأَنَّ قَبَسَ يُغْلَى بِهَا جِوْنٌ تُشْرِعُ

وكذلك قول ذي الرمة:

تَمَسَّتْ بِهَا الذُّرْمَاءُ تَسْحَبُ نَفْسَهَا كَأَنَّ بَطْنُ حُبْلَى كَذَبَتْ أَوْتَيْنِ مُنْجِمٍ

(١) إنما وجب انفصل بين كان المخففة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية بقَدَّ عند الإثبات أو بَلَمَّ عند النفي، لكي يظهر من أول وهلة الفرق بين كان الدالة على التشبيه والتي أصلها تشديد النون، وبين كان المركبة من حرفين أحدهما الكاف التي هي حرف جر وثانيهما أن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع، فإذا رأيت «لم» أو «قد» علمت أن «كان» السابقة على أحد هذين الحرفين من أخوات إن وهي مخففة من الثقيلة، وإذا لم تجد أحد الحرفين وبمعناه فعل علمت أن كان مركبة من الكاف الجارة وأن المصدرية.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

٦١ - هذا البيت من كلام مضايف بن عمرو الجرهامي، يقوله حين أجلتهم خزاعة عن مكة.

اللفظة: «الحجون» بفتح الحاء المهملة بمعنى جيم موحدة - هو جبل بأعلى مكة فيه مدافن أهلها «الصفا» جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام، تخرج له من المسجد من باب سموه باب الصفا، ويبدأ من هذا الجبل السعي في الحج «أنيس» أولاد به إنساناً «لم يسمر سامر» أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون.

المعنى: يتحزن على مفادرتهم ببلادهم وإجلالهم عنها؛ فيقول: إننا بعد أن فارقتاها صرنا غرباء عنها، وكأننا لم نكن نساكن بقاها، ولم نجتمع في نواحيها.

الإعراب: «كان» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثل «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل

والثاني كقوله:

٦٢ - أَزِفَ الشَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ
أَي: وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ، فَحَلَفَ الْفِعْلُ.

مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه، وبين مضاف، والحقون مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «إلى الصفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحقون «أنيس» اسم يكن تأخر عن خبرها، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل رفع خبر كان «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يسمر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «بمكة» الباء حرف جر، ومكة: مجرور بالياء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الملمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بيسمر «سامر» فاعل يسمر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «كان لم يكن» حيث خفف كان، وحلف اسمها، وأنى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كان وخبرها بلم، وقد اتضح ذلك من الإعراب. ومثل هذا البيت قوله تعالى من الآية ٢٤ من سورة يونس: «كَانَ لَمْ تَفْنِ بِالْأَمْسِ» وقوله سبحانه من الآية ١٢ من سورة يونس: «كَانَ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى شُرِّ مَشْنُوءِهِ» وقوله جلّت كلمته من الآية ٩٢ من سورة الأعراف: «كَانَ لَمْ يَفْنُوا فِيهَا» وقول الراجز:

فَبَادَ حَتَّى كَانُ لَمْ يَكُنْ فَلْيَزِمَ أَبْيَكِي، وَمَتَى لَمْ يَكُنْ؟

ومثله أيضاً والفواصل قد في الإثبات - قول الشاعر:

لَا يَهْوِلُكَ اضْطِلَاءُ لَيْلِي الْفَرَّ بِ كَمْحَلُورُمَا كَانُ قَدْ أَلَمْنَا

وهل الفصل بلما مثل الفصل بلم؟ قال أبو حيان: «لم يحفظ الفصل بلما، وينبغي أن يتوقف في جوازهما».

٦٢ - هذا البيت من كلمة للنايفة الليثاني يصف فيها المتجربة امرأة النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وكان النايفة نديمه وجليسه، وقد أنشده الأشموني (رقم ٥) وابن عقيل (رقم ٢).

اللفظة: «أزف» دنا وقرب «الترحل» الرحيل ومفارقة الديار «ركابنا» هي إبلهم التي يركبونها «تزل» تفرق «رحالنا» الرحال: جمع رحل، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه.

المعنى: يقول قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سرحل عليها لا تزال واقفة لم تفرق ديارنا، وهي كالثي قد فارتقت، لأنها مهياة معدة.

ص - وَلَا يَتَوَسَّطُ خَيْرُهُنَّ، إِلَّا عَرَفَا أَوْ مَجْرُورًا، نَحْوُ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً» «إِنَّ لَبَيْنَا أَتَكَلَّأَ».

ش - لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسميه، ولا تقديمه عليهما^(١) كما جاز في باب كَانَ، لا يقال: إِنَّ قَاتِمٌ زَيْدًا، كما يقال: كَانَ قَاتِمًا زَيْدًا، والفرق بينهما أن الأفعال أَمْكَنُ في العمل من الحروف، فكانت أَحْمَلُ لَأَن يَتَصَرَّفَ في معمولها، وما أَحْسَنَ قولَ ابن عَنِينَ يشكو تَأَخُّرَهُ:

الإعراب: «أَرْفَ» فعل ماضٍ «الترحل» فاعل «أَرْفَ» منصوب على الاستثناء «أَنَّ» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركب: اسم أن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وركاب مضاف وتنا: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لما» نافية جازمة «تَزَلُ» فعل مضارع، مجزوم بـ«لما»، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركب، والجملة من تَزَلُ وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن مع اسمها وغيرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «برحالتنا» الباء حرف جر، رحال: مجرور بالياء، والجار والمجرور متعلق بتَزَلُ، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وكان» الواو حرف عطف، كان: حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير شأن محذوف، والتقدير: وكأنه، أي الحال والشأن «قد» حرف تحقيق، وقد حذف مدخوله، والأصل: وكأنه قد زالت، وزالت المحذوف فعل ماضٍ تام معناه فارقت، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركبنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كان.

الشاهد فيه: قوله «وكان قد» حيث خفف كان، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كان وخبرها بقَدَ، وحذف الفعل الذي تدخل قد عليه، على ما تبين لك من الإعراب. ومثل هذا الشاهد ما ذكرناه آنفاً من قول الشاعر، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً:

لَا يَهْوِي لَكَ أَهْلُهَا لَقَى الْحَرَّ
وَمَنْ قَوْلِ أَبِي دَلَامَةَ (مختار الأَخْيَ ٩٤/٤)

فَكَانَ قَدْ مَضَى وَخَلَّفَ فِيكُمْ مَا أَعْرَضْتُمْ وَأَقْرَضْتُمْ مِنْهُ دَائِرَةً
(١) ويجوز أن يفصل بين اسم إن وخبرها بالأجنبي بغير خلاف. سواء أ تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم، وسواء أ كان الفاعل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم لم يكن، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

إِنَّ فِي الْقَضَرِ - لَوْ دَخَلْنَا - عَرَاةً مُصَنَّفَةً مُوَصَّداً عَلَيْهِ الْجَجَابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس، وهو من شواهد سيره وشواهد عبد القاهر الجرجاني، وشواهد مغني اللبيب (رقم ١٧٣) للمؤلف:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السُّفْرِ - إِذْ مَضَوْا - مَهَلًا

٦٣ - كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ، وَلَمْ يُجَزْ لَهُ أَحَدٌ فِي التَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسط؛ لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما [كما] قال الله تعالى: ﴿إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالٌ وَجَحِيمٌ﴾^(١) «إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّمَن يَخْشَى»^(٢).

واستثنيت بتبنيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره، بخلاف العكس.

ولا يلزم من ذكرى توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجوزون تقديمه؛ لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزهم في غيره^(٣).

٦٣ - هذا البيت كما قال المؤلف لابن عتير وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عتير، الأنصاري، الكوفي الأصل، اللمشقي المولد والوفاة، ولد بدمشق في سنة ٥٣٩ وتوفي بها في سنة ٦٣٠ من الهجرة، وليس ابن عتير ممن يحتج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة، ولكنك ترى أن المؤلف لم يشده للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما أنشده استطرافاً لمعناه، ولأنه تضمن بعبارة بيان قاعدة نحوية.

الإعراب: «كأنِّي» كان: حرف تشبيه ونصب، وياه المتكلم اسمه «من أخبار» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، وأخبار مضاف، وإن: قصد لفظه مضاف إليه، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً «ولم يَجَزْ» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يجز» فعل مضارع مجزوم بلم «له» جار ومجرور متعلق بيجز «أحد» فاعل يَجَزْ «في النحو» جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً «أن» حرف مصدري ونصب «يتقدما» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل يَجَزْ، والألف للإطلاق، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز.

(١) من الآية ١٣ من سورة المزمل.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة التازعات.

(٣) إذا كان خبر إن أو إحدى أخواتها ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه لا يجوز تقديمه على «إن» لأن هذه الأحرف ضعيفة؛ لكونها لم تعمل بالأصالة، وإنما عملت بالحمل على الأفعال لتضمنها معاني الأفعال، فإن - مكسورة أو مفتوحة - تتضمن معنى أؤكد، ولعل تتضمن معنى أترجي، وليت تتضمن معنى أتمنى، ولكن تتضمن معنى أستلوك، وكان تتضمن معنى أشبه، هكذا، والعامل الضعيف لا يقرى على العمل فيما يتقدم عليه، وأما توسط هذا الخبر - أي الظرف، أو الجار والمجرور - بين إن وأسمائها فهو على ثلاثة أوجه، الوجه الأول ما لا يجوز ذلك فيه بل يجب تأخره، وذلك إذا اقرن بلام الابتداء نحو قولك «إن زيدا لفي الدار» والثاني ما يجب توسطه، =

ص- وَتُكْسَرُ إِنَّ فِي الْإِيتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، وَيَعْدُ الْقَسَمَ نَحْوُ: ﴿حَمِّمَ، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ وَالْقَوْلِ، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ وَقَبْلَ اللَّامِ، نَحْوُ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾.

ش - تَكْسَرُ إِنَّ فِي مَوَاضِعَ:

أحدها: أَنْ تَقَعَ فِي ابْتِدَاءِ الْجُمْلَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(١) ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكِتَابَ﴾^(٢) ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣).

الثاني: بَعْدَ الْقَسَمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَمِّمَ، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٤) ﴿يَسْ، وَالْفَزَاكِ الْحَكِيمِ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٥).

الثالث: أَنْ تَقَعَ مُحْكِيَةً بِالْقَوْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٦).

الرابع: أَنْ تَقَعَ اللَّامُ بَعْدَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٧) فَكَسَرَتْ بَعْدَ «يَعْلَمُ»، وَ «يَشْهَدُ»، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ قُبِضَتْ بَعْدَ عَلِمَ وَشَهِدَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٨) «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»^(٩) وَذَلِكَ لَوْجُودِ اللَّامِ فِي الْأَوَّلَيْنِ دُونَ الْآخِرَيْنِ.

— وذلك إذا اتصل الاسم بضمير يعود إلى المجزور نحو قولك: «إن في الدار صاحبها» أو اتصل الاسم بلام الابتداء نحو قولك: «إن في الدار لزيد» والثالث ما يجوز فيه الأمران: التوسط بين إن واسمها، والتأخر عن الاسم، وذلك فيما عدا ما ذكرنا، ومنه الآيتان الكريمتان، وأما الخبر الذي ليس جاراً ومجروراً ولا ظرفاً فلا يجوز وقوعه إلا متأخراً بعد إن واسمها.

(١) من الآية ١ من سورة القدر.

(٢) من الآية ١ من سورة الكوثر.

(٣) من الآية ٦٢ من سورة يونس.

وتمثيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي كما في الآيتين الأولى والثانية، والابتداء المحكي كما في الآية الثالثة.

(٤) من الآيات ١، ٢، ٣، من سورة الدخان.

(٥) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة يس.

(٦) من الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٧) من الآية ١ من سورة المنافقين.

(٨) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٩) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

ص- وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرٍ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ، أَوْ أَسْمَاءَهَا، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ، أَوْ الْفَصْلِ، وَيَجِبُ مَعَ الْمُحَقَّقَةِ أَنْ أُعْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرْ الْمَعْنَى.

ش- يجوز دخول لام الابتداء بعد إِنَّ المكسورة على واحد من أربعة: اثنين متأخرين، واثنين متوسطين؛ فأما المتأخران فالخير نحو: «وَإِنَّ رَبَّكَ لَلْوَمُوعُ»^(١) والاسم نحو: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً»^(٢)، وأما المتوسطان فمعمول الخبر، نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامُكَ أَكَلٌ» والضمير المسمى عند البصريين فضلاً وعند الكوفيين عماداً، نحو: «إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ»^(٣) «وَأَنَا لَتَنَحْنُ الصَّافُونَ، وَلَنَا لَتَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ»^(٤).

وقد يكون دخول اللام واجباً، وذلك إذا حُقِّقَتْ إِنَّ، وأُحْمِلَتْ، ولم يظهر قصد الإثبات كقولك: «إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ» وإنما وجبت هنا فرقاً بينها وبين إن النافية كالتي في قوله تعالى: «إِنَّ عِزْدَكُم مِّنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا»^(٥) ولهذا تسمى اللام الفارقة؛ لأنها فَرَّقَتْ بين النفي والإثبات.

فإن احتلَّ شرط من الثلاثة كان دخولها جائزاً، لا واجباً، لعدم الالتباس، وذلك إذا شُدَّتْ نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ» أو حُقِّقَتْ وأُعْمِلَتْ، نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ» أو حُقِّقَتْ وأُعْمِلَتْ وظهر المعنى، كقول الشاعر:

٦٤- أَنَا ابْنُ أَبَاةٍ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ



(١) من الآية ٦ من سورة الرعد. والمنفرة: التفريق. وهو الصفع من اللنوب.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة التلاعات، من الآية ١٣ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٤) الأيتان ١٦٥، ١٦٦ من سورة الصافات.

(٥) من الآية ٦٨ من سورة يونس.

٦٤- هذا البيت للطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، وكنيته أبو نضر، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٨) وابن عقيل (رقم ١٠٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٦).

اللفظة: «أبابة» بضم الهمزة - جمع آب، مثل قضاة جمع قاض، وغزاة جمع غاز، ودعاة جمع داع، ورماة جمع رام، والآبي: اسم فاعل فعله أبيع، ومعناه امتنع «الضميم» الظلم «كرام المعادن» طيبة الأصول.

ص - وَمِثْلُ إِنْ «لَا» الثَّانِيَةُ لِلْجِنْسِ، لَكِنَّ عَمَلَهَا خَاصٌّ بِالتَّكْرَارِ الْمُتَعَمِّلَةِ بِهَا، نَحْوُ:
 «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٍ» وَلَا «عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِثْلِي».
 وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَيْئُهُ يُبَيَّنُّ عَلَى الْقَتْعِ فِي نَحْوِ: «لَا رَجُلٌ» وَ «لَا

المعنى: يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد، ويأنهم كانوا قوماً كرام الأصول.

الإعراب: «إِنَّا» ضمير متصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف و«أباً» مضاف إليه، وأباً مضاف و«الغريم» مضاف إليه «من» حرف جر «ألم» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف: إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر، وألم مضاف و«مالك» مضاف إليه «وإن» الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب مخفف من المثلل مهمل غير عامل «مالك» مبتدأ «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التانيث، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبارها قبيلة «كرام» خبر كان إذ كان منصوباً بالفتحة الظاهرة، وكرام مضاف و«المعادن» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وإن مالك - إلخ» حيث خفف إن المؤكدة، وأعملها فلم ينصب بها الاسم، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً، وبخبره، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات، ولو أدخل اللام لقال: وإن مالك لكنت كرام المعادن، وإنما لم يدخل اللام هنا لارتكانا على انقحام المعنى ووضوحه، وذلك لأن البيت مسوق للاختار والتملح بكرم أبائه ورفعة مكانتهم، فلو حملت «إن» على أنها نافية لكان المعنى متناقضاً لما سبق البيت له، إذ يصير المعنى: وليست مالك كرام المعادن؛ فيتعين حمل «إن» على أنها المؤكدة؛ لينتق معنى البيت مع الغرض المأتي به له. وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه؛ فلم يأت باللام الفارقة. ومن هنا نفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية تنزع إلى نوعين: لفظية، ومعنوية، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إعمال «إن».

خاتمة: هل يجوز حذف خبر إن أو إحدى أخواتها؟ اختلف النحاة في ذلك الموضوع، فذهب سيويه إلى أنه يجوز حذف خبر إن مطلقاً، نعتي أنه لا فرق عنده في جواز الحذف بين أن يكون الاسم نكرة أو معرفة، كما أنه لا فرق بين أن تتكرر إن واسمها وألا تتكرر، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا كان نكرة، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا تكررت إن واسمها، والصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه سيويه، لورود السماع به، فقد حذف الخبر واسم إن نكرة، وهي مكررة في قول الأعرابي:

• إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا •

وقد سبق لنا إنشاده، وقد ورد في القرآن الكريم «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالَّذِينَ لَنَا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ» الآية ٤١ من سورة فصلت، فحذف خبر إن مع أن اسمها معرفة ولم تتكرر، إن، وورد فيه: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْلُونَ سَبِيلَ اللَّهِ» من الآية ٢٥ من سورة الحج، وإدعاء أن الواو زائدة وأن الخبر هو جملة (يصلون) خلاف الأصل فلا يصار إليه.

رَجَالٌ وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ: «لَا مُسْلِمَاتٍ» وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ: «لَا رَجُلَيْنِ» وَ«لَا مُسْلِمَيْنِ».

ش - يجري مجرى «إِنَّ» - في نصب الاسم ورفع الخبر - «لَا» بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون نافية للجنس ^(١):

والثاني: أن يكون معمولاً ما نكرتين.

والثالث: أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً.

فإن انْخَرَمَ الشرط الأول: بأن كانت نافية، اخْتَصَّت بالفعل وَجَزَمَتْهُ نَحْوُ: «لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا» ^(٢)، أو زائدة لم تعمل شيئاً نَحْوُ: «مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ» ^(٣)، أو نافية للوَحْدَةِ عملت عمل ليس، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، بَلْ رَجُلَانِ». وإن انْخَرَمَ أحد الشرطين الآخرين لم تعمل، ووجب تَكْرَارُهَا، مثال الأول: «لَا

وقد كثر في كلامهم حلف خبر «ليت» إذا كان اسمها كلمة «شعري» ويعدّها استغنام، نحو قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي قُلْتُ إِلَى أُمِّ جَحْتِي سَبِيلٌ؟ فَأَنَا الصَّبْرُ عَنْهَا قَلَا صَبِيرًا

وقد حلف خبر «لكن» في قول الشاعر:

فَأَنَا الْمُشْتَوْرُ لَا صُلُورٌ لِيَجْتَفِرَ وَلَكِنْ أَشْجَارًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا

وفي قول الحارث بن خالد بن العاص:

فَأَنَا الْوَقَالُ لَا يَتَّالُ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَبْرًا فِي عِرَاضِ السَّوَاكِيبِ ههنا أمران أحب أن تعلمهما: ^(١)

الأول: اعلم أن «لَا» النافية للجنس ههنا ليست هي التي تدخل على الفعل في نحو قولك: «أخوك لا يعمل الشر» وإنما هي مختصة بالدخول على الاسم، والسر في ذلك أن المقصود بها استغراق نفي الجنس الذي يدل عليه اسمها على سبيل التخصيص، وهذا الاستغراق يستلزم وجود «من» لفظاً أو معنى، وقد عرفت أن «من» حرف جر، فلا يكون مدخولها فعلاً، بل يجب أن يكون مدخولها اسماً نكرة، أما كونه اسماً فلأن الكلام على تقدير من كما سمعت، وأما كونه نكرة فلأنها هي التي تدل على الجنس.

والأمر الثاني: أنه لما كان أمر لا على ما أتيناك وجب أن تعمل فيما يقع بعدها، ولم يجوز أن يكون عملها رفعاً لتلا يتصور أنها مهمله وإن ما بعدها مرفوع على الابتداء كما لم يجوز أن يكون عملها جرّاً لتلا يتصور أن الجار هو «من» المقدرة؛ فلم يبق إلا أن يكون عملها النصب فيما بعدها.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ١٢ من سورة الأعراف.

زيد في الدار، ولا عمرو، ومثال الثاني: «لا فيها غول، ولا هم عنها يترفون»^(١). وإذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها: إما أن يكون مضافاً، أو شبيهاً به، أو مفرداً.

فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصب فيه، فالمضاف كقولك: «لا صاحب علم ممقوت» و «لا صاحب جود مذموم».

والشبيه بالمضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه: إما مرفوع به، نحو: «لا قبيحاً فتله ممدوح» أو منصوب به، نحو: «لا طالماً جبلاً حاضر» أو مخفوض بخافض يتعلق به، نحو: «لا خيراً من زيد عندنا».

وإن كان مفرداً - أي غير مضاف ولا شبيه به - فإنه يبنى على ما ينصب به لو كان مفعلاً^(٢)، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير يبنى على الفتح، نحو: «لا رجل» و «لا رجال»، وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء، تقول: «لا رجلين» و «لا مسلمين عندي»، وإن كان جمع مؤنث سالماً يبنى على الكسر، وقد يبنى على الفتح، نحو: «لا مسلمات في الدار» وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

٦٥ - لا سابقات ولا جأوة بأيملة تقي المئون لدى أسيفاء آجال

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات.

(٢) وقد اختلف العلماء في العلة التي من أجلها يبنى اسم لا المفرد، فذهب ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى الحرف؛ فقد أعلمتك قريباً أن قولك: «لا رجل» في قوة قولك: «لا من رجل» وقد اعترض العلماء على هذا الكلام بأن المتضمن لمعنى «من» هو «لا» نفسها، لا اسمها الذي يقع بعدها، ونحن نطلب العلة لبناء الاسم، فأما «لا» فلا كلام لنا فيها الآن، وهي في قوتها حرف مبني على ما هو الأصل في الحروف، وقد اضطر بعض المحققين إلى أن يدعي أن اسم «لا» هو الذي تضمن معنى من الاستغراقية، ولا تتم له هذه الدعوى، ومن أجل ذلك ذهب كثير من المحققين إلى أن علة بناء اسم لا أن لا واسمها تركباً معاً تركيب خمسة عشر، ولهذا يجعلونها معاً في قوة المبتدأ.

فإن قلت: فلماذا أرب اسم لا إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف؟ فالجواب من هذا من وجهين: الأول أن الإضافة كما علمت مراراً من خصائص الأسماء، فوجودها يعارض سبب البناء، والثاني أنه لا يمكن تركيب لا مع الاسم المضاف؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء.

٦٥ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشدته الأشموني (رقم ٢٩٧) وشرحته هناك شرحاً وافياً.

صـ. وَلَكَ فِي نَحْوِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» فَتَحَ الْأَوَّلَ، وَفِي الثَّانِي: الْفَتْحُ، وَالنَّصَبُ: وَالرُّفْعُ، كَالصَّفَةِ فِي نَحْوِ: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ» وَرَفْعُهُ، فَيَمْتَنِعُ النَّصَبُ، وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»، أَوْ فَصِلَتِ الصَّفَةُ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةً؛ امْتَنَعَ الْفَتْحُ.

شـ. إذا تكررت «لا» مع النكرة جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع.

فإن فَتَحْتَ فَلَكَ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهَ: الْفَتْحُ، وَالنَّصَبُ، وَالرُّفْعُ.

وإن رَفَعْتَ فَلَكَ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ: الرُّفْعُ، وَالْفَتْحُ، وَيَمْتَنِعُ النَّصَبُ.

فَتَحَصَّلَ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُ الْأَسْمَيْنِ؛ وَرَفْعُهُمَا، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي، وَعَكْسُهُ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَّصَبُ الثَّانِي، فَهَلَهُ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ فِي مَجْمُوعِ التَّرْكِيبِ.

اللفظة «سابغات» أراد دروعاً سابغات، أي: واسعات تجلجل موضعها من البدن وتغطي كله، فحلف الموصوف وأقام الصفة مكانه، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ أَهْمَلَ سَابِغَاتُ﴾ والواحدة سابغة «جأواء» هي الجيش العظيم «باسلة» متصفة باليسالة وهي الشجاعة «المنون» الموت المعني؛ يريد أنه لا ينجيك من الموت ولا يقيك منه - إذا استكملت أجلك - دروع واسعة تلبسها، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك ﴿إِنَّمَا جَاءَ أُجَلُهُمْ لَا يَسْتَغْنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «سابغات» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس «جأواء» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب «باسلة» صفة لجأواء، وصفة المنصوب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة «تقي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سابغات، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى والتقدير: لا سابغات تقي المنون، ولا جأواء تقي المنون؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها «المنون» مفعول به لضي المذكور، منصوب بالفتحة الظاهرة «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بتقي، ولدى مضاف «استيفاء» مضاف إليه واستيفاء مضاف و«آجال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله، «لا سابغات» فإن اسم «لا» فيه جمع مؤنث سالم، وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً لا جاز فيه وجهان: الأول البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة كما يعرب في حال النصب، والثاني البناء على الفتح، وقد وردت في هذا البيت الرواية بالكسر والفتح؛ فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين.

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه:

أَزْدَى الشَّبَابِ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلْدُ؛ وَلَا لَلْعَتِ لِلْمُسْبِ

فإن لم تتكرر «لا» مع النكرة الثانية؛ لم يجز في الأولى الرفع؛ ولا في الثانية الفتح؛
تقول: «لا حَوْلَ وَقُوَّةَ، أو قُوَّةٌ» بفتح حول لا غير، ونصب قُوَّةَ أو رفعها، قال الشاعر:

٦٦ - * فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ *

ويجوز «فَلَا أَبَ وَابْنٌ».

٦٦ - هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

* إِنْ هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم أهلها، وأقصى ما قيل في نسبه إنه لرجل من بني عبد مائة بن كنانة، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٣٤٩) وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٠٣) والمولف في أوضحه (رقم ١٦٥).

الفصل: «مروان» أراد به مروان بن الحكم «ابنه» أراد به عبد الملك بن مروان «المجد» الكرم والشرف «ارتدى» وتأزَّر، كنى بارتدائه المجد وتأزَّر به عن ثبوته له، وأفرد الضمير فقال: «إذا هو بالمجد ارتدى» مع أن حقه أن يشبه فيقول: «إذا هما ارتديا وتأزَّرا» ارتكأنا على فهم السامع، وتعميلاً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً، إذ كان الغرض مدحهما معاً.

المعنى: مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعملهما له كأنهما ليساه وارتياده.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسمها، مبني على الفتح في محل نصب «وابنًا» الواو حرف عطف، ابنًا: معطوف على محل اسم لا، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ويجوز فيه الرفع، فيكون معطوفاً على محل لا مع اسمها، فإنهما معاً في محل رفع على الابتداء «مثل» يروى بالرفع؛ فهو خبر لا، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا، وخبر لا حيثل محذوف، والتقدير: فلا أب وابنًا مثائلين لمروان وابنه موجودان؛ ومثل مضاف «ومروان» مجرور بإضافة مثل إليه، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون، «وابنه» الواو حرف عطف، ابن: معطوف على مروان، وابن مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه «إذا» بمعنى إذ الدالة على التعليل «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «ارتدى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «وتأزَّر» معطوف على ارتدى، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً.

الشاهد فيه: قوله «فلا أب وابنًا» حيث عطف «ابنًا» بالنصب على محل اسم لا، ويجوز فيه الرفع عطفًا على محل لا مع اسمها، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء وقد بينا لك ذلك في الإعراب بياناً لا تحتاج معه إلى شيء.

وإن كان اسمُ «لا» مفرداً، ونُعت، ولم يقصَل بينهما فاصل - مثل «لا رَجُلَ ظريفٌ في الدَّارِ» - جاز في الصفة: الرفعُ على موضعِ «لا» مع اسمها؛ فإنهما في موضع الابتداء؛ والنصبُ على موضع اسمها؛ فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إنَّ، والفتحُ على تقدير أنك رَكِبْتَ الصِّفَةَ مع الموصوف كتركيب خمسةَ عَشَرَ، ثم أدخلت «لا» عليهما.

فإن قَصَلَ بينهما فاصل، أو كانت الصِّفَةُ غَيْرَ مفردةٍ، جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح؛ فالأول نحو: «لا رَجُلَ في الدَّارِ ظريفٌ، وظريفًا والثاني نحو: «لا رَجُلَ طالِمًا جَبَلًا، وطالِعَ جَبَلًا».

ص- الثالث: ظَنٌّ، وَرَأَى، وَحَسِبَ، وَدَرَى، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَوَجَدَ، وَعَلِمَ، وَالْقَلِيلَاتُ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ، نحو:

* رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ *
وَيُثْنَيْنِ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرَنَ، نحو * الْقَوْمُ فِي آثَرِي ظَنَنْتُ * ويمساواة إِنْ تَوَسَّطَنَ، نحو:

* وفي الأراجيز خِلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَوْرَ *
وإن وَلِيَهُنَّ «مَاء» أو «لا» أو «إن» التَّائِيَاتُ؛ أو لَمْ الْإِتْدَاءُ أو الْقَسَمُ؛ أو الاسْتِغْنَاءُ - بِكُلِّ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وَجُوبًا؛ وَسَمِّيَ ذَلِكَ تَغْلِيْقًا، نحو ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾.

ش - الباب الثالث من النواسخ: ما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو أفعالُ القلوب.

وهو ظَنٌّ^(١) نحو: ﴿وَإِنِّي لَأَعْتَفُكَ يَا فِرْعَوْنَ مَكْبُورًا﴾^(٢)، وَرَأَى^(٣)، نحو: ﴿إِنَّهُمْ

(١) الأصل في «ظن» التي تنصب مفعولين أن تكون بمعنى الحسبان، أي ترجح أحد الطرفين الفني والإثبات، والمترجح هو المذكور في الكلام، وربما جاءت بمعنى اليقين، ومنه قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيهِ﴾ فتكون أيضاً ناصبةً للمفعولين، وربما جاءت بمعنى اتهم فتنصب مفعولاً واحداً، نحو قولك «ظننت زيدا» أي اتهمته.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء.

(٣) الأصل في رأى التي تنصب مفعولين أن تكون دالة على اليقين كالآية التي تلاها الشارح واليت الذي أنشده، وقد تكون دالة على معنى ظن: وهو الرجحان، فتنصب المفعولين أيضاً، وقد تأتي من الرأي، وهي حيث قد تتلدى إلى مفعولين نحو قولك فرأى أبو حنيفة السلم حللاًاً وقد تتلدى لواحد نحو قولك: «رأى أبو حنيفة حل السلم».

يُرَوُّهُ بَعِيداً وَتَرَةً قَرِيباً^(١) وقول الشاعر:

٦٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً

وحبيب^(٧)، نحو: ﴿لَا تَخْشَوْهُ فَرّاً لَكُمْ﴾^(٨)، وكرى^(٩)، بقوله:

٦٨ - دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عَزُّو فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ أَعْتَبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

(١) الآيتان ٦، ٧ من سورة المعارج.

٦٧ - هذا البيت لخلدش بن زهير، أحد بني بكر بن هوازن، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٢) وابن عقيل (رقم ١١٧).

اللفظة: «محاولة» تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة، وتطلق أيضاً على القوة، والمعنى الأول لا يليق بجانب الله، تعالى «وأكثرهم جنوداً» يروى في مكانه «وأكثره جنوداً» ويروى «وأكثرهم عدداً».

الإعراب: رأيت، فعل وفاعل «الله» منصوب على التعميم، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول «أكبر» مفعول ثان لرأيت، وأكبر مضاف «لكل» مضاف إليه، وكل مضاف «وشيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو حرف عطف، وأكثر: مضاف على أكبر، وأكثر مضاف وضمير الفاعلين مضاف إليه «جنوداً» تمييز.

الشاهد فيه: قوله «دريت الله أكبر...» فإن «رأيت» في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين، على ما بيناه في الإعراب.

(٢) حسب مثل ظن: أي أن الأصل فيها أن تدل على الرجحان، وقد تأتي طاعة على اليقين، نحو قول الشاعر:

حَسِبْتُ الشَّقَى وَالْجُودَ غَيْرَ يَجْلُو زَيْحاً، إِذَا مَا السَّمَاءُ حُسِبَ قَاقِلَا

(٣) من الآية ١١ من سورة النور.

(٤) أكثر النحاة لم يعد «دري» من الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين، وزعموا أن نصبها المفعولين في البيت الذي أنشده الشارح لكونها قد تضمنت معنى علم لا لكونها موضوعة للذك، والأكثر في العربية تعدي «دري» لواحد بالياء نحو «دريت بكلها» وإذا زيدت عليها همزة تملكت بنفسها لواحد ولتان بالياء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا أُؤَاكُم بِهِ﴾ فإن دخلت هذه على استظهار تملكت لثلاثة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مَا الْقَارِعَةُ﴾ فإن الكاف مفعول أول وجملة «ما القارعة» من المبتدأ والخبر في محل نصب سلعت مسد المفعولين الثاني والثالث.

٦٨ - لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قاتل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٢٣) وابن عقيل (رقم ١١٩) والمؤلف في أروضه (رقم ١٧١) وفي شلور الذهب (رقم ١٨١).

اللفظة: «دريت» فعل ماض مبني للمجهول، ومعناه هنا معنى علم «الوفاي العهد» الذي يوفي بما يعاهد عليه ولا يخلفه «فاغتبط» أمر من الاغتباط، وهو في الأصل: أن تمنى مثل حال غيرك بلون أن تمنى زوال حاله عنه، والمراد هنا السرور.

وَحَالَ^(١)، كقولهم:

* يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا * ٦٩ -

⁼ المعنى: إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا يقض عهده، واستيقنوا ذلك منك، فلا يداخلهم فيه شك، فيلزمك أن تقر بذلك عيتاً وتمتلي به سروراً.

الإعراب: «درت» درى: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو المفعول الأول «الوفاي» مفعول ثانٍ لدري، والوفاي مضاف و«العهد» مضاف إليه «يا» حرف نداء «عرو» منادى مرخم، وأصله عروة، مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم، في محل نصب «فاغبط» الفاء حرف عطف، اغبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب «اغبطاً» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «بالوقاه» جار ومجرور متعلق باغبط «حميد» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «درت الوفاي...» فإن درى في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين، أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل؛ فإذن تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله الوفاي، على ما بيناه في الإعراب.

(١) الأصل في حال ماخي يخال أن تكون بمعنى ظن ففعل على الرجحان كاليت الذي أنشده الشارح، وقد تأتي بمعنى علم ففعل على اليقين ونصب مفعولين أيضاً، نحو قول الشاعر:

صَاحِبِي الْمَرْوَاتِي سَمَّهَنْ وَخَلَّشَنِي لَيْسَ كَلَا أَدْعَى بِهِ وَغَرَّ أُؤُلُ
وقولنا: ماخي يخال، للإشارة إلى أن «خال» قد تأتي بمعنى ساس نحو قولك «خال فلان المال» وبمعنى رعى نحو قولك «خال فلان على أهله» ومضارعه يخول، وقد تأتي بمعنى تكبر، وليست حينئذ من أفعال القلوب.

٦٩ - هلما عجز بيت، وصدره قوله:

* وَخَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمْنَعٍ *

واليت للنايفة النيباني، يقول في أبيات للنعمان بن المنذر أيام موجدته عليه، وهو من شواهد سيوه (ج ١ ص ٥٨).

اللفظة: «بيوتي» جمع بيت «يفاع» هو المرتفع من الأرض العالي «ممنع» لا يناله أحد «يخال» يظن «الحمولة» الركائب.

المعنى: يقول: إني في مكان بعيد عن أن تناله، لأنه مرتفع شديد البعد؛ حتى إن الناظر إليه ليطن راعي ركائبنا طائراً، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكان عال يرى الكبير صغيراً، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لمرّة قومه وامتاعهم على من يريهم بسوء.

الإعراب: «خلت» حل: فعل ماض، والتاء علامة التانيث «بيوتي» بيوت فاعل حل، مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وبيوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في يفاع» جار ومجرور متعلق بحل «ممنع» صفة ليفاع، وصفة المجرور مجرورة «يخال» فعل مضارع مبني للمجهول، =

وَزَعَمَ^(١)، كقوله:

٧٠- زَعَمْتَنِي شَيْخًا، وَلَكْتُ بِشَيْخٍ، إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ قَبِيحًا

= مرفوع بالضممة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بـيخال، أو بمحذوف حال «راعي الحمولة» راعي: نائب فاعل ليخال، وهو المفعول الأول، وراعي مضاف و«الحمولة» مضاف إليه «طائرا» مفعول ثان ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يخال راعي الحمولة طائراً» فإن يخال في هذه العبارة فعل دال على الرجحان، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر؛ أولهما قوله «راعي الحمولة» الذي وقع نائب فاعل؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله: «طائراً» وهذا واضح من إعراب البيت الذي قدمناه.

(١) الأكثر في «زعم» أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان، والأكثر فيها أن تعدى إلى مفعولها بواسطة «أن» المستغنى من الثقل نحو قوله تعالى: «زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا» أو بواسطة أن المشددة نحو قول الشاعر:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَخَيَّرْتُ يَحْتَقًا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَخَيَّرُ
والزعم: قول يطلق على الحق والباطل، إلا أن الأكثر إطلاقه على قول يشك في صحته، فهو كقول لم يتم عليه دليل، ومن إطلاقه على الصحيح قول أبي طالب:

وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحِي وَلَقَدْ صَلَّيْتُ وَكُنْتُ ثُمَّ ابْيَاسَا

٧٠- هذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي، واسمه أوس، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٩) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٥) وفي شلور الذهب (رقم ١٧٩).

الفحص: «زعمتني» ظنتني «شيخاً» الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان فيه الشيب ويقال للإنسان شيخ إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين «يدب ديباً» يمشي مشياً متقارباً، ويسير سيراً ضعيفاً.

المعنى: ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سني، وضعت قوتي، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر؛ لأن من كان مثلي يسير سيراً قوياً لا يقال عنه شيء من ذلك.

الإعراب: «زعمتني» زعم، فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «شيخاً» مفعول ثان «ولست بشيخ» الواو واو الحال، ليس: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع، والياء حرف جر زائد، وشيخ: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال «إنما» أداة حصر لا محل لها من الإعراب «الشَّيْخُ» مبتدأ «من» اسم موصول: خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «يدب» فعل مضارع، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجمله من الفعل وقاعله لا محل لها صلة الموصول «ديباً» مفعول مطلق مؤكد لمأمله وهو قوله «يدب».

الشاهد فيه: قوله «زعمتني شيخاً» فإن زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان، وقد نصب=

وَوَجَدَ^(١)، كقوله تعالى: ﴿تَجَلَّوْهُ جَنَّةُ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾^(٢).
وَعَلِمَ^(٣)، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ عَلِمْتُمْ هُوَ مُؤْمِنَاتٌ﴾^(٤).

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها: الإلغاء، والتعليق^(٥).

فأما الإلغاء فهو عبارة عن «إبطال عملها في اللفظ والمحل» لتوسطها بين المفعولين، أو تأخرها عنهما.

مثال توسطها بينهما قولك: «زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا» بالإعمال، ويجوز «زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا» بالإهمال، قال الشاعر:

٧١- أَبَا الْأَرَاكِيزِ يَبْنَئِ اللَّؤْلُومُ ثُوْعَيْنِي وَفِي الْأَرَاكِيزِ خِلْتُ اللَّؤْلُومَ وَالْحَوْرُ؟

^١ مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله «شيخًا» وقد تبين لك ذلك من إعراب البيت.

(١) الأصل في «وجده» أنه وضع للدلالة على إصابة الشيء على صفة، ولما كان نفس العلم بهذه الصفة لازماً لهذا المعنى استعمالوا وجد في الدلالة على معنى علم وهو اليقين، لأن كل إنسان وجد شيئاً على صفة ما فقد علم هذا الشيء متصفاً بها، وقد تأتي وجد بمعنى حزن، كما قد تأتي بمعنى حقد، وهي في هاتين الحالتين لا تتعدى أصلاً.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل:

(٣) الأصل في «علم» أنه يدل على اليقين نحو قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقد يأتي دالاً على معنى ظن وهو الرجحان، ومنه الآية التي تلاها الشارح.

(٤) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(٥) اعلم أن بين الإلغاء والتعليق فرقاً في المعنى وفي الحكم.

فأما الفرق بينهما في المعنى فقد تكفل الشارح ببيانه؛ فذكر أن الإلغاء منه إبطال العمل لفظاً ومحلّاً، وأن التعليق منه إبطال العمل في اللفظ فقط.

وأما الفرق بينهما في الحكم فمأمله أن الإلغاء جائز لكل موضع جاز فيه الإلغاء فإنه يجوز فيه الإعمال، فأما التعليق فإنه واجب، فلا يجوز الإعمال في موضع من مواضعه.

٧١- هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري.

الفصل «الأراكييز» جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشعر على وزن بحر الرجز، ويقال لما لم يكن من هذا البحر: قصيدة، وهما متقابلان، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كروبة والمجاذج أبيه، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول الرجز وكان منهم من يقول الرجز =

فَاللُّؤْمُ: مبتدأ مؤخر، و «في الأراجيز» في موضع رفع؛ لأنه خبرٌ مُقَدَّمٌ، وألغيت «خَلَّتْ» لتوسطها بينهما، وهل الوجهان سواء، أو الإعمال أرجح؟ فيه مذهبان^(١).
ومثال تأخيرها عنهما قَوْلُكَ: «زَيْدٌ عَالِمٌ طَنَّتْ» بالإعمال، وهو الأرجح بالاتفاق، ويجوز «زَيْدٌ عَالِمًا طَنَّتْ» بالإعمال، قال الشاعر:

٧٢ - الْقَوْمُ فِي أَثْرِي طَنَّتْ، فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ طَنَّتْ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

والقصيد جميعاً، وانتظر إلى قول الراجز:

* لَرَجَزًا تُرِيدُ أَمْ تُصِيدُ *

«توعلني» تهلطني، وهو مضارع أوعد، ولا يقال «أوعده» من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً.

الإعراب: «أبأالأراجيز» الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر، والأراجيز: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله توعلني الآتي لها حرف نداء «أين» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وأين مضاف «اللؤم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «توعلني» توعد: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والتون للوقاية، والياء مفعول به «وفي الأراجيز» الواو واو الحال، وفي: حرف جر، الأراجيز: مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خلت» خال: فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، والجملة من الفعل - الذي هو خال - والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «اللؤم» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة «والخور» معطوف على اللؤم والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله «وفي الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط «خال» مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله «اللؤم» والخبر الذي هو قوله «في الأراجيز» فلما توسط الفعل بينهما ألغيت عن العمل فيهما، ولولا هذا التوسط لنصبهما البتة؛ فكان يقول: وخلت اللؤم والخور في الأراجيز، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول، ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني.

(١) إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر - سواء أكان الخبر مقلماً (كما في البيت ٧١) أم كان مؤخراً - فله يجوز الإعمال على الأصل، ويجوز الإعمال، وهل الإعمال أرجح أم الإعمال؟ ذهب الجمهور إلى أنه يجوز كل واحد منهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لأن لكل واحد منهما مرجحاً، فيرجح الإعمال بأنه الأصل، ويرجح الإلغاء لأن العامل هنا لفظي، ولو أعملناه لكنا قد أعملناه الابتداء وهو عامل معنوي، ولا شك أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وظاهر عبارة ابن هشام في أوضح المسالك أنه يختار هذا الرأي، وهو أن الإعمال عند التوسط أرجح من الإلغاء.

٧٢ - لم ألق لهذا البيت على نسبة إلى قتال معين.

الفتحة: «في أثري» بفتح الهمزة والثاء - معناه خلفي، يريد أنهم يتعقبونه «خابوا» لم ينجحوا فيما =

فالقوم: مبتدأ، و «في أثري» في موضع رفع على أنه خبره، وأهملت «ظَنُّ» لتأخرها عنهما.

ومتي تقدّم الفعل على المبتدأ والخبر معاً، لم يجز الإهمال، لا تقول: ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، بالرفع، خلافاً للكوفيين.



وأما التعليق فهو عبارة عن إبطال عملها لفظاً، لا مَحَلّاً، لا اعتراض ما لهُ صَدْرُ

يؤملون من الإيقاع بي.

المعنى: يقول: إني أظن أن القوم يتعقبوني وهم خلفي؛ فإن كان هذا الذي أظنه واقعاً فسوف أفلت منهم أوقع بهم أعظم وقية؛ فأخيب فآلهم، وأظفر عليهم.

الإعراب: «القوم» مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة «في» حرف جر «أثري» أثر: مجرور بني، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ظننت» فعل وفاعل «فإن» الفاء حرف دال على التفرع، إن: حرف شرط جازم يجرزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «يمكن» فعل مضارع تام فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون «ما» اسم موصول: فاعل يمكن، مبني على السكون في محل رفع «قد» حرف تحقيق «ظننت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ومفعولاً ظننت هله محذوفان، وتقدير الكلام: فإن يحصل ويقع الذي ظننته حاصلًا «تقد» الفاء واقعة في جواب الشرط، وقد: حرف تحقيق «ظفرت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط «وخابوا» الواو حرف عطف، خاب: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «القوم في أثري ظننت» حيث تأخر الفعل للتواضع الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً، وهما قوله «القوم في أثري» فلما تأخر عنهما أثنى عمله فيهما، ولولا هذا التأخر لعمل فيهما النصب؛ فكان يقول «ظننت القوم في أثري» ينصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول، ونصب محل الجار والمجرور - وهو قوله «في أثري» - على أنه المفعول الثاني، وهذا واضح إن شاء الله.

ونظير هذا البيت قول أبي أسيدة اللبيري:

هُمَا سَيِّدَانَا يَرْعَمَانِ، وَإِنَّمَا يَسُوكِلَانَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

فقد تأخر «يرعمان» وهو العامل، عن المبتدأ والخبر وهما قوله «هما سيدنا» فآلني العامل بدليل أن الواقع مبتدأ هو ضمير الرفع، ورفع «سيدنا» بالالف.

الكلام بينها وبين مفعوليتها، والمراد بما له صلتُ الكلام «ما» النافية كقولك: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» قال الله تعالى: «لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ»^(١) فهؤلاء مبتدأ، وينطقون: خبره، وليس مفعولاً أولاً وثانياً، و«لا» النافية، كقولك «عَلِمْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو» و«إِنَّ» النافية، كقوله تعالى: «وَنَنْظُرُونَ إِنْ لَيْسَ إِلَّا قَلِيلًا»^(٢). أي: ما لبثم إلا قليلاً. و«لام الابتداء»، نحو قولك: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» قال الله تعالى: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ»^(٣) و«لام القسم»، كقول الشاعر:

٧٣ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَسَائِبِينَ مَرِيئِي إِنَّ الْمَتَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبيا.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

٧٣ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٨٧) وفي شلور الذهب (رقم ١٨٠) وهو من قصيدة لبيد المملودة في المملكات والتي أولها قوله:

عَقَبَتِ الدَّيَّارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بَجِئِي تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَاهَا

اللفظة: «ميتي» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة، من مني يمني - بوزن رمي يرمي - ومعناه قدر، ولحققتها التاء لأنها قد صارت اسماً، ولو كانت باقية على الوصفية لما لحقتها التاء؛ لأن الوصف الذي على وزن فعيل بمعنى مفعول يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث غالباً كجريح وقَتيل وطريد، وضريح بمعنى طريد، وصريح ووليد «لا تطيش» لا تخيب، بل تصيب المرمى «سهامها» السهام: جمع سهم، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة.

الصعني: إني موقن أنني سألاقي الموت حتماً؛ لأن الموت نازل بكل إنسان، ولا يفلت منه أحد أبداً. الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل «التائبين» اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «ميتي» منية: فاعل تأتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من تأتي وفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المتايا» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تطيش» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» سهام: فاعل تطيش، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسهام مضاف وضهير الغائبة العائد إلى المتايا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل المتني وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن.

و«الاستفهام»، كقولك: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ»، وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام، سواء كان أحد جزئي الجملة، أو كان فُضْلَةً، فالأول نحو قوله تعالى: «وَوَلَّتْهُمْ إِنِذَا أَشَدُّ عَذَابًا وَابْقَى»^(١)، والثاني كقوله تعالى: «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ»^(٢)؛ فإي مُنْقَلَبٍ: منصوب بـ (يَقْلِبُونَ) على المصدرية؛ أي يتقلبون أي انقلاب، و«يعلم» مُتَعَلِّقَةٌ عن الجملة بأشْرَها؛ لما فيها من اسم الاستفهام وهو أي؛ وربما تَوَهَّم بعض الطلبة انتصاب «أي» بـ (يعلم)، وهو خطأ؛ لأن الاستفهام له صَنْدُ الكلام، فلا يحمل فيه ما قبله.

وإنما سمي هذا الإهمال تعليقاً، لأن العامل في نحو قولك: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» عاملٌ في المحل، وليس عاملاً في اللفظ، فهو عامل لا عامل، فَشَبَّهَ بالمرأة المُتَعَلِّقَةِ التي هي لا مُزَوَّجَةٌ ولا مُطَلَّقَةٌ، والمرأة المعلقة: هي التي أساء زوجها عِشْرَتَهَا. والدليل على أن الفعل عاملٌ في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كُثَيِّرٍ:

٧٤ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبَكَّى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

الشاهد فيه: قوله «علمت لتأتين مني» حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع خلق من العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل المفعولين البتة؛ فكان يقول: ولقد علمت مني أتية، بنصب منية نصباً تقديرية على أنه المفعول الأول، ونصب أتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ، وجعله موجوداً في التقدير، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطف على محل جملة «لتأتين» لعطف بالنصب، وسيتأتى إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى.

(١) من الآية ٧١ من سورة طه.

(٢) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

٧٤ - هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، الذي اشتهر بكثير عزة، لكثرة ما كان يتغزل فيها، وقد أشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف في أوسعها (رقم ١٨٨) وفي شلور الذهب (رقم ١٨٧) وفي مغني اللبيب (رقم ٦٦٨).

اللفظ «أذري» أعلم «عزة» اسم امرأة كان الشاعر يحبها فوجعات جمع موجهة، وهي المولمة. المعنى: يقول: قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء؛ لأنه لم يكن بخاطري، ولم أكن =

فمعطف «مَوْجَعَاتٍ» بالنصب على محل قوله: «ما البكى» الذي عُلّقَ عن العمل فيه قوله «أدري»^(١).



ذقت الأمور المولمة؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هنّيّ البال، وقد بقيت على حالة مرهبة إلى أن استولت غرة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هنامتي.

الإعراب: «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «أدري» فعل مضارع: وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والمجمله من أدري وفاعله في محل نصب خبر كان «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية، وهو متعلق بأدري، وقبل مضاف «وعزة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «البكى» خبر المبتدأ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجمله المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعولها «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «موجعات» معطوف على محل جملة «ما البكى» والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وموجعات مضاف «والقلب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «حتى» حرف غاية وجر «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غرة، وقبل «تولت» أن مصلوية محلولة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه «ما» في قوله «ما كنت أدري».

الشاهد فيه: قوله «أدري ما البكى ولا موجعات» فإن «أدري» فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقوله «ما البكى» جملة من مبتدأ وخبر، وكان حتى هذا الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله؛ لأن رتبته التصدير لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر، وعمل في محلها النصب، والدليل على أنه عمل في محلها أنه لما عطف عليهما قوله «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جاز له ذلك؛ فأنت تعلم أن التابع - كالمعطوف عليه، وكالمنعوت - ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع والمتبوع، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً، مثلاً؛ فلما كان ذلك كذلك كان نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب، ولما لم يكن المتبوع ههنا منصوباً في اللفظ علمنا أن له محلاً منصوباً، وهذا هو ما نريد إثباته بإنشاد هذا البيت في هذا الموضع، فافهم ذلك وكن منه على ثب، والله يفهمك به، وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

(١) ذكر أبو علي - وتبعه أبو حيان - أن من جملة المملقات «العل» نحو قوله تعالى: «ولئن أدري لعله فتنة لكم» ونحو قوله سبحانه: «وما يدريك لعله يزكى» وجزم بهذا ابن هشام في شذور اللب، وإنما كان «العل» مملقة =

ص. باب، الفاعل مرفوع، ك «قام زيد» و «مات عمرو» ولا يتأخر عامله عنه، ولا تلحقه علامة تنحية ولا جمع، بل يقال: قام رجلان ورجال ونساء، كما يقال: قام رجل، وشذ «يتأقبون فيكم ملائكة بالليل»، «أو مخرجي هم» وتلحقه علامة تأنيث، إن كان مؤنثاً، ك «قامت هند» و «طلعت الشمس» ويجوز الوجهان في مجازي التأنيث الظاهر، نحو: «قد جاءكم موعظة من ربكم»، «قد جاءكم بيتك»، وفي الحقيقي المتفصيل، نحو: «حضرني القاضي امرأة» والمتفصيل في باب «نحو» و «يس» نحو: «نعمت المرأة هند» وفي الجمع، نحو: «قالت الأعراب» إلا جمعي التصحيح فكهمردتيهما، نحو: «قام الزيدون»، و «قامت الهندات»، وإنما امتنع في الشر ما قامت إلا هند، لأن الفاعل مذكر مخلوف، كتحلوه في نحو: «أو إطعام في يوم من مسغبة يتيماً» و «فهي الأمر»، و «اسمع بهم وأبصر» ويمتنع في غيرهن.

ش. لما انقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر، وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ، شرعت في ذكر باب الفاعل، وما يتعلق به من باب النائب، وباب التنازع، وما يتعلق به من باب الاشتغال.

اعلم أن الفاعل عبارة عن «اسم صريح»^(١)، أو مؤول به، أسند إليه فعل، أو مؤول

لأنه أشبه الاستفهام في عدة أضياف منها أنه مع ما بعده ليس خيراً، ومنها أن ما بعده مقطوع عما قبله فليس لما قبله عمل فيما بعده.

وفي من المملقات «لو» وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل وفي الألفية، وذكرها ابن هشام في شذور الذهب، ومن شواهد ذلك قول حاتم:

وَقَدْ عَلِمَ الْأَهْوَاءُ لَوْ أَنَّ خَائِمًا
أَزَادَ ثَرَةً السَّالِي كَانَ لَهُ وَفَر
وفي أيضاً من المملقات «كم» الخيرية، ذكره ابن هشام في شرح الشذور، وذكر فيه خلافاً في معنى الليب، ذهب بعضهم إلى أنها من المملقات، وذهب قوم إلى أنها ليست منها. وجعل بعض النحاة التعليق بسبب لعل خاصاً بما إذا كان الفعل هو الذي هو «لعل» كما ترى في الأيتين الكريمتين، ولم أشر على شاهد يدل لوقوع «لعل» معلقاً بغير فعل لعل، ولهذا نيل إلى ما ذهب إليه هؤلاء.

ومما يجب أن تعلمه أن هذا الفعل الذي هو «لعل» وما اشتق منه يعلق عن العمل بغير «لعل» كالاستفهام كما يعلق بلعل، ومن ذلك قول كثير في الشاهد ٧٤ «وما كنت أدري قبل عزة ما البكى»، ومن ذلك قوله أيضاً:

فَوَالله ما يدري كرم محاسن
أينساك إذ باعدي أم يتضرع
(١) مقابلة الاسم الصريح بالمؤول تدل على أن المراد به ما يشمل الاسم الظاهر نحو «قام زيد» والضمير المستتر وجوياً كالمقدر في قولك «اضرب زيداً» وفي نحو «قم» والضمير المستتر جوازاً كالمقدر في نحو قولك «هند» =

به، مُقَدَّم عليه بالأصالة^(١) : واقعاً منه، أو قائماً به.

مثال ذلك «زَيْدٌ» من قولك: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» و«عَلِمَ زَيْدٌ» فالأول: اسم أُسِنْدَ إليه فعل واقع منه، فإن الضرب واقع من زيد، والثاني: اسم أُسِنْدَ إليه فعل قائم به، فإن العلم قائم بزيد.

وقولي أولاً: «أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ» يدخل فيه نحو: «أَنْ تَخْشَعَ» في قوله تعالى: «الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ»^(٢)، فإنه فاعل مع أنه ليس باسم، ولكنه في تأويل الاسم، وهو الخشوع.

وقولي ثانياً: «أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ» يدخل فيه: «مُخْتَلِفٌ» في قوله تعالى: «مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ»^(٣)، فَأَلْوَانُهُ: فاعلٌ، ولم يُسْنَدَ إليه فعل، ولكن أُسِنْدَ إليه مؤول بالفعل، وهو مختلف، فإنه في تأويل يختلف.

وخرج بقولي: «مُقَدَّمٌ عليه» نحو: «زيد» من قولك: «زَيْدٌ قَامَ» فليس بفاعل، لأن

^١ تزويده وفي نحو قولك «زيد يضرب خالدًا» والضمير البارز نحو قولك «ما فهم المسألة إلا أنا» فهذه أربعة أنواع يشملها قوله «الاسم الصحيح» والاسم المؤول هو ما يتصيد من الكلام بواسطة حرف ينسبك مع ما بعده بمصدر، والحروف التي تصلح للنبك في هذا الموضع ثلاثة، وهي أن المشددة التي تنصب الاسم وترفع الخبر نحو «يمجيني أنك مجتهد» تقديره يمجيني اجتهدك، وأن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع نحو «يؤسفني أن تلعب» تقديره يؤسفني لعبك، وما المصدرية نحو «سرني ما صنعت» تقديره سرني صنعتك، وأما كي المصدرية ولو المصدرية فلا تصلحان في هذا الموضع، والسر في ذلك أن «كي» المصدرية لا بد أن تتقدمها لام التعليل ظاهرة أو مقدرة ولام التعليل حرف جر، فالمصدر المنسبك من كي ومعمولها لا يكون إلا في محل جر باللام، وأما «لو» المصدرية فهي التي تقع بعد «ود» نحو قوله تعالى «وودوا لو تلهن» أو بعد «يود» نحو قوله تعالى «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة»، ونحو قول الشاعر، وينسب إلى كثير حزة:

من الحَزَنَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيْسَهَا إِذَا مَا انْقَضَتْ أَشْهُوَّتُهُ لَوْ تُبْدِيهَا

أي ود إعادتها الأبيض.

وهذان التعللان يطلبان مفعولاً، وكللك ما كان في معناهما نحو «أتمنى لو تزودني»، ومن أجل ذلك لا يكون المصدر المنسبك من «لو» ومدخلوها إلا منصوباً على المفعولية.

(١) المراد أن يكون الفعل أو ما في معناه متقدماً حقيقة نحو «ضرب زيد» أو متقدماً حكماً، على معنى أنه لو كان الفاعل ضميراً مستتراً فإنه يقدر بعد العامل نحو «زيد يذاكر».

(٢) من الآية ١٦ من سورة الحديد.

(٣) من الآية ٦٩ من سورة النحل.

الفعل المُسْتَدَّ إليه ليس مُقَدِّماً عليه، بل مؤخراً عنه، وإنما هو مبتدأ، والفعل خبر^(١).
 وخرج بقولي: «بالأصالة» نحو: «زَيْدٌ» من قولك: «قَاتِمٌ زَيْدٌ»؛ فإنه وإن أُسند إليه شيء مؤول بالفعل، وهو مُقَدِّمٌ عليه، لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة؛ لأنه خبر؛ فهو في نية التأخير.

وخرج بقولي: «واقعاً منه - إلخ» نحو: «زَيْدٌ» من قولك: «ضَرِبَ زَيْدٌ»؛ فإن الفعل المُسْتَدَّ إليه واقعٌ عليه، وليس واقعاً منه ولا قائماً به.

وإنما مثلك الفاعل بـ «قَامَ زَيْدٌ»، و «مَاتَ عَمْرُو» يُعْلَمُ أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أنَّ مُسَمَّاهُ أَخَذَتْ شيئاً، بل كونه مُسْتَدَّاً إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمراً لم يُحْدِث الموتَ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً.



وإذا عَرَفْتَ الفاعل، فاعلم أن له أحكاماً:

(١) أحدها: أن لا يتأخَّرَ عَامِلُهُ عنه؛ فلا يجوز في نحو: «قَامَ أَخَوَاكَ» أن تقول: أَخَوَاكَ قَامَ، وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه، وإنما يقال: أَخَوَاكَ قَامَا، فيكون أَخَوَاكَ مبتدأ، وما بعده فعل وفاعل، والجملة خير.

(٢) والثاني: أنه لا يلحق عَامِلُهُ علامةُ تنبيه ولا جمع: فلا يقال: «قَامَا أَخَوَاكَ» ولا «قَامُوا إِخْوَتُكَ» ولا «قُمْنَ نِسْوَتُكَ»، بل يقال في الجميع: «قَامَ» بالإنفراد، كما يقال: «قَامَ أَخَوَاكَ» هذا هو الأكثر، ومن العرب من يُلْحِقُ هذه العلامات بالفاعل: فَعَلَا كَانَ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» أو اسماً

(١) يريد الفعل مع فاعله: أي الجملة، لكن لما كان الفاعل ضميراً مستتراً، والفعل مذكور في الكلام، وهو الجزء الأهم، نسب الحكم إليه، وسباني بعد سطور بقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها المستقيم الواضح. ومن هذه الآية قول الشاعر:

صَلَحَتْ فَأَطْلُوْا لَيْلِي السُّدُوْدَ، وَقَلَّمَا وَصَلَ عَلَى طَوْلِ الصَّدُوْدِ يَتَدَوُّ

فإن قوله «وصال» مبتدأ، والجملة من «يدوم» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خير، وأما «قل» فلا فاعل له، لأن «ما» قد كتبه عن طلب الفاعل، وبعض العلماء يجعل «ما» مصدرية، والمصدر المنبئ منها ربما بعدها فاعل قل، والتقدير: وقُلْ دوام وصل على طول الصد.

كقوله عليه الصلاة والسلام: «أَوْ مُخْرِجِيْ هُمْ؟» قال ذلك لما قال له وَرَقَّةُ بْنُ نَوْفَلٍ: وَوَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ تُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، والأصل: أَوْ مُخْرِجُوِيْ هُمْ؟ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء^(١)، والأكثر أن يقال: يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ، أَوْ مُخْرِجِي هُمْ؟ - بتخفيف الياء.

(٣) والثالث: أنه إذا كان مؤنثاً لحق عابله تاءُ التانيث الساكنة إن كان فعلاً ماضياً، أو المتحركة إن كان وصفاً؛ فقول: «فَاقَتْ هِنْدٌ»، و «زَيْدٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ». ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزاً، وتارة يكون واجباً.

فالجائز في أربع مسائل، إحداها: أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازي التانيث، ونعني به ما لا فَرْجَ له، تقول: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَطَلَعَ الشَّمْسُ، والأول أَرْجَحُ، قال الله تعالى: «قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ»^(٢) وفي آية أخرى: «قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ»^(٣) والثانية: أن يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقي التانيث، وهو منفصل من العامل بغير إلا، وذلك كقولك: «حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ أُمُّرًا» ويجوز: «حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ أُمُّرًا» والأول أَقْصَحُ، والثالثة: أن يكون العامل نَم أو بَس، نحو: «نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» وَ «نِعِمَّ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ»، والرابعة: أن يكون الفاعل جَمْعاً، نحو: «جَاءَ الزُّيُودُ» وَ «جَاءَتِ الزُّيُودُ» وَ «جَاءَتِ الْهُنُودُ» وَ «جَاءَ الْهُنُودُ» فمن أَنتَ فَعَلَى معنى الجماعة، ومن ذَكَرَ فَعَلَى معنى الجمع، وَيُسْتَكْنَى من ذلك جمعاً التصحيح، فإنه يُحْكَمُ لهما بحكم مفرديهما؛ فقول: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ» بالتاء لا غير، كما تفعل في «جَاءَتِ هِنْدٌ» وَ «قَامَ الزُّيُودُونَ» بترك التاء لا غير؛ كما تفعل في «قام زيد».

والواجب فيما عدا ذلك، وهو مسألان:

إحداهما: المؤنث الحقيقي التانيث الذي لَيْسَ مَقْضُولاً ولا واقعاً بعد نعم أو بس، نحو: «إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ»^(٤).

(١) ثم كسر ما قبل الياء للمناسبة.

(٢) من الآية ٥٧ من سورة يونس.

(٣) وردت هذه الجملة في الآيتين ٧٣، ٨٥ من سورة الأعراف، وكلاهما بتانيث الفعل بالتاء، وفي الآية ١٥٧ من سورة الأنعام «جاءكم بيِّنَةٌ» يحذف التاء.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة آل عمران.

الثانية: أن يكون ضميراً متصلاً، كقولك «السَّمْسُ طَلَعَتْ».

وكان الظاهر أن يجوز في نحو: «مَا قَامَ إِلَّا وَهَذَا الْوَجْهَانِ، ويرجع التانيث، كما في قولك «حَضَرَ الْقَاضِي أَمْرًا» ولكنهم أَوْجَبُوا فيه تَرْكَ التاء في الشر لأن ما بعد «إلا» ليس الفاعِل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مُقَدَّر قبل «إلا»^(١)، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مُذَكَّرٌ، فلذلك ذُكِرَ العامل، والتقدير: ما قامَ أحدٌ إلا هند.

وهذا أحد المواطن الأربعة التي يَطْرُدُ فيها حَلْفُ الفاعِل، والثاني: فاعِلُ المصدر كقوله تعالى: «لَوْ إِنْطَمَأَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَعْرِفَةٍ»^(٢) تقديره: أو إطفأته يتيمًا، والثالث: في باب النبأية، نحو: «وَقَضَى الْأَمْرَ»^(٣) أصله - والله أعلم - وَقَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ، والرابع: فاعل أَلْفُوزٍ في التعجب إذا دَلَّ عليه مُقَدَّمٌ مثله، كقوله تعالى: «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ»^(٤) أي: وأبصر بهم، فحذف «بهم» من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور^(٥).



(١) هذا البديل من نوع بدل البعض من الكل، ألا ترى أن هنأ فرد مما يصلح له لفظ أحد، وأنت لو تلبرت لم تجد مع هند ضميراً يعود إلى أحد، كما أنك تجد أن «أحدها» قد انتفى عنه القيام، في حين أن القيام ثابت لهند، لأن ما بعد إلا يخالف ما قبلها في التثنية والإثبات، ونحن تعلم أن بدل البعض من الكل يجب أن يضاف إلى ضمير يعود إلى المبدل منه، كما يجب أن يكون مثل المبدل منه في ثبوت الحكم أو نفيه؛ فيسأل هنا عن السر في مخالفة البديل في الأمرين، والجواب عن ذلك أن تقول: إن هذه الصورة من الكلام لم يلتزم فيها أحد هذين الأمرين؛ لأن الاستثناء المتصل من طبعه يفيد أن المستثنى جزء من المستثنى منه، إذ لو لا ذلك لما صح الاستثناء؛ فهو إذن في غير حاجة إلى الضمير، فإن ما يفيد الضمير قد أفاده الكلام.

(٢) الآيات ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة هود.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة مريم.

(٥) بقي عليه ما يطرد فيه حلف الفاعل: أن يكون الفعل مضارعاً مستنداً إلى واو الجماعة مؤكداً بالتون الضليلة نحو قولك «لا تضرين يا زيدون» وكذلك المضارع المستند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وهو مؤكد بالتون الضليلة أيضاً نحو قولك «لا تضرين يا هند» فإن واو الجماعة في المثال الأول وياء المخاطبة في المثال الثاني محذوفان؛ للتخلص من التثنية الساكنين، وتظهيرهما الفعل المستند لواو الجماعة أو لآلف الاثنين أو لياء المخاطبة إذا وقع بعده ساكن نحو «الزيدون أقتروا العمل» و«الزيدان أقتنا العمل» و«فرضي المقصر يا هند إلا أن الحلف في هذه الأمثلة يظهر في التنقن، لا في الكتابة، ولم يبدأ المصنف بهذا الحلف؛ لأنه واقع لعله صريحة، والمحذوف لعله حكمه حكماً ثابتاً؛ فلذلك لم يذكر المؤلف شيئاً من ذلك، لكن مقام التلميح يقتضي ذكره لإرشاد الناشئ.

ص - وَالْأَضْلُ أَنْ يَلِيَّ حَامِلَهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ: جَوَازًا نَحْوُ: «وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ التَّنْزِيلُ» و * كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ * وَوَجُوبًا نَحْوُ: «وَلَوْ أَتَانِي لِرِزَاهِيمَ رَبُّهُ» وَضَرْبِي رَبُّهُ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَ «ضَرَبْتُ رَبُّدًا» وَ «مَا أَحْسَنَ رَبُّدًا» وَ «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» بِخِلَافِ «أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى» وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ: جَوَازًا نَحْوُ: «قَرِيبًا هَدَى» وَوَجُوبًا نَحْوُ: «أَيُّمَا مَا تَذْهَبُوا».

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ يَفْعَمُ أَوْ يَنْسُ قَالَ الْعَامِلُ إِذَا مَعْرُوفٌ بِأَلِ الْجَنِيِّبَةِ نَحْوُ: «نِعْمَ الْعَبْدُ» أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ: «وَلِنِعْمَ فَكْرُ الْمُتَّقِينَ» أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَرَرٌّ مَقْسَرٌ يَتَمَيَّزُ مُطَابِقٌ لِلْمَخْصُوصِ، نَحْوُ: «يَنْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا».

ش - الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة؛ فَحَقُّهُمَا أَنْ يَتَصِلَا، وَحَقُّ الْمَفْعُولِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُمَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَوَدِدْتُ سُلَيْمَانًا ذَاوُدَ»^(١).

وقد يتأخر الفاعل عن المفعول، وذلك على قسمين: جائز، وواجب.

فالجائز كقوله تعالى: «وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ التَّنْزِيلُ»^(٢)، وقول الشاعر:

٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

(١) من الآية ١٦ من سورة النمل.

(٢) من الآية ٤١ من سورة القمر.

٧٥ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن المخطفي، يمتنع أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده ابن عتيل في باب العطف (رقم ٢٩٦) والمؤلف في أوضحه في باب الفاعل (رقم ٢١٩) والأشموني في باب الفاعل أيضاً (رقم ٣٧٥).

القصة: قدروا بفتح كل من القاف واللام - أي: موافقة له، أو مقطرة.

الإعراب: «جاء» فعل ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الخلافة» مفعول به لجاء «أو» حرف عطف بمعنى الواو، «كانت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء علامة التانيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة «له» جار ومجرور متعلق بقدر الآتي «قدراً» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما: حرف مصدري «أتى» فعل ماضٍ «ربه» رب: منصوب على التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل، ورب مضاف وإلهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى الآتي مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «موسى» فاعل أتى، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحريك «على قدر» =

فلو قيل في الكلام «جاء الثُّلُثُ آلَ فِرْعَوْنَ» لكان جائزاً، وكذلك لو قيل: «كَمَا أَنَّى مُوسَى رَبُّهُ» وذلك لأن الضمير حيثئذ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة، وذلك هو الأصل في عَوْدُ الضمير.

والواجب كقوله تعالى: «وَإِذْ أَتَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ»^(١)، وذلك لأنه لو قُدِّمَ الفاعل هنا فقيل: «أَتَى رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ» لزم عَوْدُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز؛ وكذلك نحو قولك: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» وذلك أنه لو قيل: «ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّايَ» لزم فَضْلُ الضمير مع التمكن من اتصاله، وذلك أيضاً لا يجوز.

وقد يجب [أيضاً] تأخيرُ المفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر؛ فلو وُجِدَتْ قرينة معنوية نحو: «أَرَضَعَتِ الصَّغِيرَى الْكُبْرَى» و «أَكَلَ الْكُمُزَى مُوسَى» أو لفظية كقولك: «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلَمَى» و «ضَرَبَ مُوسَى الْعَاقِلُ عِيسَى» جاز تقديمُ المفعولِ عَلَى الفاعِلِ وتأخيرُهُ عنه، لانتفاء اللبس في ذلك.

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى»^(٢) أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل، لئلا يتوهم أنه مبتدأ، وأن الفعل مُتَحَمِّلٌ لضميره، وأن «موسى» مفعول.

ويجوز في مثل «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» أن يتقدِّمَ المفعول على الفعل، لعدم المانع من

جار ومجرور متعلق بآتى، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنموت محذوف، وتقدير الكلام: جاء الخلافة إيتاناً كإيتان موسى ربه على قدر.

الشاهد فيه: قوله «أنى ربه موسى» حيث قدم المفعول به - وهو رب - على الفاعل - وهو موسى - مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل، وذلك لأن الضمير في هذه الحالة - وإن كان يعود على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة؛ بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول.

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٢) ضابط نحو هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديريةً كما مثل المؤلف، أو محلياً نحو قولك «ضرب هذا ذلك» أو «ضرب هؤلاء هؤلاء».

ذلك، قال الله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾^(١).

وقد يكون تقديمه واجباً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(٢) فأياً: مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوباً، لأنه شرط، والشرط له صَدْرُ الكلام، وتدعوا: مجزوم به.

ولذا كان الفعل «نِعَمَ» أو «بش» وجب في فاعله أن يكون اسماً مُعَرَّفًا بالالف واللام، نحو: «نِعَمَ الْعَبْدُ»^(٣) أو مضافاً لما فيه أل، كقوله تعالى: «وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ»^(٤) «فَلَيْشَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ»^(٥) أو مُضَمَّراً مُسْتَرِئاً مُفَسَّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، كقوله تعالى: «بِشٍ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا»^(٦) أي: بش هو - أي البَدَل - بدلًا^(٧).

ولذا استوتقت «نعم» فاعلها الظاهر، أو فاعلها المضمَر وتُمَيِّزُهُ - جيء بالمخصوص بالمدح أو اللد، فقيل: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و «نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ».

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة ص.

(٤) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة النحل.

(٦) من الآية ٥٠ من سورة الكهف.

(٧) من أحكام الضمير الذي يرفع بنعم وبش، أولاً: أن يكون مستترًا وجوباً، فلا يجوز إيراد في التثنية أو الجمع، تقول «نعم رجلاً زَيْدٌ» و «نعم رجلين الزَيْنَان» و «نعم رجالاً الزَيْنُون» وخالف في هذا الحكم الكوفيون فأجازوا الأفراد وأجازوا التثنية والجمع، وثانياً: أنه لا يجوز اتباعه بشيء من التوابع، وذلك لأنه يشبه ضمير الشأن في أنه يقصد به الإبهام لتعظيم معناه، وقد علم أن الضمير لا ينتم، وثالثاً: أنه يجب تفسيره بتمييز.

ومن أحكام هذا التمييز، أولاً: أنه يكون نكرة عامة، فلو لم يكن للنكرة إلا فرد واحد كشمس ويتر وقمر لم يجوز وقوعها تمييزاً هنا، وثانياً أن تكون هذه النكرة قابلة لدخول أل عليها، فلا يجوز أن يكون لفظ «غير» و«مثل» تمييزاً في هذا الأسلوب لعدم قبولهما لال، عند الجمهور، وإنما اشترطنا قبول هذه النكرة لال لأنها بدل عن فاعل تم الظاهر الذي يشترط فيه أن يكون بال، وثالثاً: أن يكون هذا التمييز مذكوراً في الكلام، وهذا ملذهب سيويه، وصحح ابن عصفور وابن مالك جواز حذفه بقلة متى علم، نحو: «فيها ونعمت» أي ونعمت رخصة، وتقدير حذف التمييز في هذا الحديث أولى من تقدير حذف الفاعل.

وإعرابه مبتدأ، والجملة قبله خبر، والرابط بينهما المعموم الذي في الألف واللام^(١). ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل، فلا يقال: «نِعَمَ زَيْدٌ الرَّجُلُ»، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين، فلا يقال: «نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا». ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل، نحو: «زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ» ويجوز أن تحلفه إذا دلَّ عليه دليل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ ضَالًّا نِعَمَ الْعَبْدِ، إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٢) أي: هو، أي: أيوب.



ص- يَابُ التَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ: يُحْلَفُ الْفَاعِلُ فَيُؤْتَى عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَقْعُودٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ عَزْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مُضَرٍّ، وَيُقَسَّمُ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقًا، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ: تَعَلَّمَ، وَثَالِثُ نَحْوِ: انْطَلَقَ، وَيَقْتَضِي مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ، وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي، وَلَكَ فِي نَحْوِ: «قَالَ وَتَأَخَّرَ الْكَسْرُ مُخْلَصًا، وَمُشْمًا ضَمًّا، وَالضَّمُّ مُخْلَصًا».

ش- يجوز حذف الفاعل: إما للجهل به^(٣)، أو لفرض لفظي أو معنوي، فالأول كقولك: «سُرِقَ التَّاعُ» و «زُوِيَ» عن رسول الله ﷺ إذا لم يُعْلَمَ السارق والراوي، والثاني: كقولهم: «مَنْ طَابَتْ سِرِّيَّتُهُ حُمِلَتْ سِرِّيَّتُهُ» فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ: «حُمِلَتْ النَّاسُ سِرِّيَّتُهُ» اخْتَلَفَتِ السُّجُوعَةُ، والثالث: كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَقَسَّمُوا فِي

(١) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخير من باب «المبتدأ والخبر».

(٢) من الآية ٣٠ من سورة ص.

(٣) جعل المؤلف الجهل بالفاعل غرضاً مستقلاً غير داخل في الفرض اللفظي ولا في الفرض المعنوي، بليليل مقابله بهما، وجعله ابن مالك داخلاً تحت الفرض المعنوي، وليس بسليح، ثم إن جعل الجهل بالفاعل غرضاً غير مستقيم؛ لأن جهلك بأن السارق فلان وجهلك بأن الراوي فلان يستدعي أن تمتنع عن التصريح باسم السارق أو باسم الراوي، ولا يلزمك أن تحلف الفاعل من الكلام، بل يصح لك أن تأتي به ملولاً عليه بلفظ عام؛ لأن كل فعل يصح أن يستدل إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره كان تقول: جاء جاء، وسرق سارق، وروى راو، وفي القرآن الكريم: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِمَقْعٍ وَقَعَ﴾ وقال الأعشى:

• مُرْتَرَةً وَدَفْعَهَا وَإِنْ لَمْ لَايْم •

المَجَالِسِ فَالْتَسَحُّوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ، وَإِذَا قِيلَ اقْتَرَبُوا فَاتَّقُوا^(١)، وقول الشاعر:

٧٦ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ، إِذْ أَجْسَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ
فحلف الفاعل في ذلك كله، لأنه لم يتعلق بِذِكْرِهِ.



وحيث حُلِفَ فاعل الفعل فإنك تُقِيمُ مقامه المفعولَ به، وتُعْطِيهِ أحكامه المذكورة له في بابهِ، فتصيرُهُ مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، ومُعْمَلة بعد أن كان قُضْلَةً، وواجب التأخير

(١) من الآية ١١ من سورة المجادلة.

٧٦ هذا البيت من كلام الشفري - بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء - الأزدي، وقد أنشله من المؤلفين ابن عقيل (رقم ٧٧) والأشموني (رقم ٢١٧) والمؤلف في أوضاعه (رقم ١١٣) وفي معني اللبيب (٨١٣).

الفظة: «أجسع القوم» أشدهم جشعاً، والجشع - بفتح الجيم والشين - أشد الطمع، وقعله من باب فرح، «أعجل» أراد به المتسجل السريع إلى الأكل، ولم يرد به معنى التفضيل.

الإعراب: «إن» حرف شرط يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «مدت» مد: فعل ماضٍ، مبني للمجهول، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء علامة التانيث «الأيدي» نائب فاعل لمد مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بمد «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأعجلهم» الياء حرف جر زائد، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «إذا» كلمة دالة على التعليل، قيل: هي حرف، فلا محل له من الإعراب، وقيل: هي ظرف مبني على السكون في محل نصب «أجسع» مبتدأ، وأجسع مضاف و«أقوم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «أعجل» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «مدت الأيدي» حيث حلف الفاعل، وأقام المفعول به مقامه، وأصل الكلام: مد القوم الأيدي، فحلف «القوم» الذي هو فاعل؛ لأنه لم يتعلق بِذِكْرِهِ غرض، وأقام الأيدي الذي هو المفعول به مقامه، وضم أول الفعل وكسر ما قبل الآخر للدلالة على أنه مسند للتائب عن الفاعل. فإن قلت: فأين كسر ما قبل الآخر؟

قلت: هو مقدر، لا يمتنع من ظهوره إلا إدخال الحرف في الحرف الذي من جنسه، وأصله مد - بضم الجيم وكسر الدال الأولى - فادخمت الدال في الدال.

وفي قوله «أعجل» شاهد آخر للنحاة، حيث استعمل صيغة لفعل خير حالة على التفضيل؛ إذ المعنى لم أكن بالمعجلان؛ لأن أجسع القوم المعجلان.

عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً، نقول في ضَرَبَ زيد عمراً، «ضَرِبَ عَمْرُو»^(١)، وفي ضَرَبَ زيد هنلاً: «ضَرِبَتْ هِنْدُ».



فإن لم يكن في الكلام مفعول به نائب الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر، نقول: يَمِيرُ قَرْسَخٌ، وَصِيَمَ زَمْصَانٌ، وَمُرَّرَ بَزِيدٌ، وَجُلِسَ جُلُوسُ الْأَمِيرِ. ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون مُتَصَرِّفاً، فلا يجوز «ضَرِبَ ضَرَبٌ»، ولا صِيَمَ زَمَنٌ، ولا اعتَكِفَ مَكَانٌ، لِعَدَمِ اختصاصها، فإن قلت: ضَرِبَ ضَرْبٌ ضَرْبٌ، وَصِيَمَ زَمَنٌ طَوِيلٌ، وَاعْتَكِفَ مَكَانٌ حَسَنٌ - جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف.

الثاني: أن يكون مُتَصَرِّفاً، لا ملازماً للتصيب على الظرفية أو المصدرية، فلا يجوز «سُبْحَانَ اللَّهِ» بالقسم، على أن يكون نائباً مَتَابَ فاعِل فعله المُقَدَّر على أن تقديره: يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ، ولا «هُبَاءُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ» على أن «إِذَا» نائبة عن الفاعل؛ لأنهما لا يَتَصَرَّفَانِ.

الثالث: أن لا يكون المفعول به موجوداً، فلا نقول: «ضَرِبَ الْيَوْمَ زَيْدًا» خلافاً للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجار والمجرور، والخلاف جارٍ فيه أيضاً، واحتج المجهز بقراءة أبي جعفر «لِيَهْرَئِي قَوْماً يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»^(٢). ونقول الشاعر:

٧٧ - وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبُّهُ مَا كَانُ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ
فَأَقِيم (بما) و «بذكر» مع وجود (قوماً) و «قَلْبِهِ».

(١) ونقول في «ضربت هند زيداً» بعد حذف الفاعل وإستاد الفعل للمفعول: ضرب زيد.

(٢) من الآية ١٤ من سورة الجاثية.

٧٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو بيتان من الرجز المشطور، وقد أنشده المؤلف في أورشحه (رقم ٢٢٨) والأشموني (٣٨٩).

اللفظة: «المنيب» هو اسم فاعل فعله أناب، مثل أقام فهو مقيم، والمنيب: التأنيب الراجع «معنيًا» اسم مفعول من عني - بضم العين وكسر النون - والمعنى المهتم بالأمر المشغول به.

الإعراب: «إنما» أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضي» فعل مضارع -

وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً [مستتراً] في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُونَ﴾^(١) أي: لِيُجْزَى الْغَفْرَانُ قوماً، وإنما أُقيِمَ المفعول به، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز.



وإذا حُلِفَ الفاعلُ وأُقيِمَ شيء من هذه الأشياء مَقَامَهُ وجب تغييرُ الفعل: بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتحه في المضارع؛ تقول: ضَرَبَ، وَيُضْرَبُ، وإذا كان مبتدأ بناءً زائدة أو بهمزة وصلٍ شَارَكَ في الضم ثانيه أَوَّلُهُ في مسألة التاء، وثالثه أَوَّلُهُ في مسألة الهمزة؛ تقول في تَعَلَّمْتُ المسألة: «تَعَلَّمْتُ المسألة» بضم التاء والعين، وفي انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ: «انْطَلَقْتُ» بضم الهمزة والطاء قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾^(٢)، وإذا ابتدئَ بالفعل قيل (اضْطُرَّ) بضم الهمزة والطاء، وقال الهللي:

٧٨- سَبَقُوا هَوًى وَأَعَنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها التحل «المنيب» فاعل يرضي مرفوع بالضمة الظاهرة «ربه» رب: منصوب على التعظيم، مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنياً» خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو اسم مفعول كما قلنا في بيان لغة البيت؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل «بذكر» جار ومجرور، وهو نائب فاعل قوله معنياً «قلبه» قلب: مفعول به لمعني، منصوب بالفتحة الظاهرة، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر.

الشاهد في هذا قوله «معنياً بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور، وهو قوله بذكر، متاب الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله قلبه، ولو أقام المفعول به لرفعه، لكن الرواية بالنصب، بدليل نصب الياء في «ربه» في البيت الأول، وهذا الذي صنعه الشاعر شاذ.

(١) من الآية ١٤ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

٧٨- هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهللي، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها، وقد أنشده الأشعموني (رقم ٦٧٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٦٤) وابن عقيل (٢٤٥).

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً مُتَكَلِّ الوَسْطِ - نحو: قال وياع - جاز لك فيه ثلاث لغات: إحداهما - وهي المُضْحَى - كَثُرَ ما قبل الألف؛ فقلب الألف ياء، الثانية: إِنْشَامُ الكسر شيئاً من الضم، تنبيهاً على الأصل، وهي لغة فصيحة أيضاً، الثالثة: إِنْخِلَاصُ ضم أوله؛ فيجب قلب الألف واواً؛ فتقول: قُولَ وَيُوعَ، وهي قليلة.

ص - بَابُ الْأَشْتِقَالِ، يَجُوزُ فِي نَحْوِ: «زَيْلًا ضَرَبْتُهُ» أَوْ «ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أَوْ «مَرَزْتُ بِهِ»

اللفظة: «هوي» أصله هوى، فقلب الألف ياء ثم أدمج الياء في الياء، وهذه لغة هليل، والهوى: ما تهواه النفس وتجيل إليه وتطلبه «أعقوا» سارعوا «تخرموا» استأصلهم الموت «لكل جنب مصرع» يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أُرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم، ويدأروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه، وهو الموت، وجعل الموت هوى لهم من باب المشاكلة، ثم عزى نفسه بقوله: إن الموت يلاقيه كل إنسان في هذه الدنيا، فلكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه.

الإعراب: «سبقوا» سبق: فعل ماضٍ، مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «هوي» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المتقلبة ياء مدخمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التشديد، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «وأعقوا» الواو عاطفة، أعقوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «لهواهم» اللام حرف جر، هوى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بأعق، وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «تخرموا» الفاء عاطفة، تخرم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل «ولكل» الواو للحال، ولكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «تخرموا» فإنه فعل ماضٍ مبدوء بالتاء الزائدة، فلما بناه للمجهول وضم أوله أُنِيع ثانياً لأوله، فضم التاء والتخاء جميعاً، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بناه للمجهول.

ويستشهد النحاة بقوله: «هوي» على أن هليلاً تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم، وجمهور العرب يقولون الألف بحالها؛ فيقولون: «هوي» و«فتاي» و«عصاي» قال الله تعالى: «هي عصاي» وقال جعفر بن عتبة أحد شعراء الحماسة:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِيِّ مُضَيِّدٌ جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِي يَمَكَّةَ مُوَكِّفٌ

رَفَعَ زَيْدٌ بِالْإِيتِلَاءِ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَعْنَتْ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةٌ الْحَذْفِ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: «زَيْدًا أَضْرِبُهُ» لِلطَّلَبِ، وَنَحْوِ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» مَتَّوَلٌ، وَفِي نَحْوِ: «وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ» لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوِ: «أَبْشُرُوا مِنَّا وَاجِدًا تَتَّبِعُهُ» وَ «مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ» لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: «إِنْ زَيْدًا لَقِيتُهُ فَأَكْرِمْهُ» وَ «هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ» لُجُوبُهُ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» لَامْتِنَاعِهِ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ» لِلتَّكَافُفِ، وَلَيْسَ مِنْهُ «وَكُلُّ شَيْءٍ قَعْلُوهُ فِي الرَّبْرِ» وَ «أَزَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ».

ش - ضابط هذا الباب: أن يتقدّم اسم^(١)، ويتأخّر عنه فعلٌ عاملٌ في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو قرّع من ذلك المفعول وسلط على الاسم الأول لتصبّه.

مثال ذلك «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلطت «ضَرَبْتُ» على «زَيْد» لقلت: «زَيْدًا ضَرَبْتُ» ويكون زَيْدًا مفعولاً مقديماً، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم، ومثاله أيضاً «زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ» فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل.

ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عاملٍ في الضمير، نحو قولك «زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ» فإن «ضَرَبَ» عاملٌ في الأخ نصباً على المفعولية، والأخ عامل في الضمير خفياً بالإضافة.

إذا تقرر هذا فنقول: يجوز في الاسم المتقدم أن يُرْفَعَ بالابتداء^(٢)، وتكون الجملة بعلمه في محل رفع على الخبرية، وأن يُنْصَبَ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يفسره الفعل المذكور؛ فلا موضع للجملة حيث؛ لأنها مفسرة.

وتقدير الفعل في المثال الأول: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضربه، وفي الثاني: جاوزت زَيْدًا مررت به، ولا تقلد «مَرَزْتُ» لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه، وفي الثالث: أَعْنْتُ زَيْدًا

(١) المراد بالاسم المتقدم الجنس، فيشمل الواحد والأكثر، نحو أن تقول «زَيْدًا أَخَاهُ ضربه»، تقديره: أعت زَيْدًا ضربت أخاه، وكان تقول «زَيْدًا أَخَاهُ غلامه ضربه» وتقديره: لايت زَيْدًا أعت أخاه ضربت غلامه، وهكذا.

(٢) هذا إذا كان الاسم المتقدم صالحاً لأن يكون مبتدأ، فإن لم يكن صالحاً للابتداء - بأن كان نكرة محضة - نحو «رجلاً أكرمته» تمين فيه للنصب.

ضربت أخاه، ولا تقدر «ضربت»؛ لأنك لم تضرب إلا الأخ.

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات؛ فتارة يترجح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجح رفعه، وتارة يجب، وتارة يستوي الوجهان .

فأما ترجيح النصب ففي مسائل:

(١) منها: أن يكون الفعل المذكور فعل طلب - وهو: الأمر، والنهي، والدعاء - كقولك «زَيْدًا أَضْرِبْهُ»، و «زَيْدًا لَا تُهْنُهُ»، و «اللَّهُمَّ عَبِّدْكَ أَزْحَمَهُ»^(١).

وإنما يترجح النصب في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس^(٢)؛ لأنها لا تحتل الصدق والكلب.

وَيُشْكِلُ على هذا نحو قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^(٣)، فإنه نظير قولك «زَيْدًا وَعَمْرًا أَضْرِبْ أَحَاهُمَا» وإنما رُجِّع في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب، وكذلك قوله تعالى: «الزَّائِنَةُ وَالزَّائِنُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا»^(٤)، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين.

وقد أجب عن ذلك بأن التقدير: مما يثلى عليكم حُكْم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما؛ فالسارق والسارقة: مبتدأ ومعطوف عليه، والخير محذوف، وهو العجار والمجور، واقطعوا: جملة مستأنفة؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلية عن المبتدأ ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخير عنه بغيره من جملة أخرى، ومثله: «زَيْدٌ فَقِيرٌ

(١) ويدخل في الطلب ما كان لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء مثلاً، نحو قولك: «محمد غفر الله له» و«خالد لا يملئه الله» وخرج من هذا النوع ما كان لفظه لفظ الطلب لكن معناه معنى الخبر كاقول في التسبب نحو قولك: «محمد أجمل به» والسر في ذلك أن الباء زائدة وجوباً، والضمير في محل رفع على أنه فاعل أجمل - كما ستعرف في باب التسبب - فليس هذا المثال ونحوه من باب الاشتغال أصلاً؛ لأنك قد علمت أن من أصل هذا الباب أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من العمل في الضمير وسلط على الاسم المتقدم نصبه، وهذا الفعل لو سلط على الاسم المتقدم لرفعه محلاً وجره بالياء الزائدة وجوباً.

(٢) لكنه جائز، فلهذا لم يمتنع الرفع، بل ضعف بسنتين: مخالفة القياس، ووجود خلاف بين النحاة، وإن كان الراجح عندهم الجواز، من قبل أن حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٢ من سورة النور.

فَأَعِطُوا» و «خَالِدٌ مَكْسُورٌ فَلَا تُهَيِّئْهُ» وهذا قول سيوييه، وقال المبرد: أَل موصولة بمعنى الذي، والفاء جيء بها لتدلُّ على السِّيْبَةِ، كما في قولك: «الذي يأتيني فله درهم»، وفاء السبية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدّم أن شَرَطَ هذا الباب أن الفعل لو سُلِّطَ على الاسم لتصبه.

(٢) ومنها: أن يكون الاسم مقترناً بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية^(١)، كقولك: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرَ أَكْرَمُهُ»، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية؛ فيلزم عطف الاسم على الفعلية، وهما متخالفان، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية؛ لأن التقدير: وأكرمت عمراً أكرمته، فتكون قد عطفت [جملة] فعليةً على فعلية، وهما متناسبان، والتناسب في المعطف أولى من التخالف؛ فلذلك رُجِّحَ النصب، قال الله تعالى: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْقَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ، وَالْإِنَّمَاءُ، خَلَقَهَا»^(٢) أجمعوا على نصب «الإنماء» لأنها مسبوقه بالجملة الفعلية - وهي: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ».

(٣) ومنها: أن يتقدّم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال^(٣)، كقولك: «زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ»، و «مَا زَيْدٌ رَأَيْتُهُ»، قال تعالى: «أَبَشْرًا مِمَّا وُلِدُوا يُفْعَمُ»^(٤).

(١) يشترط في ترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين حرف المعطف والاسم الذي يليه بأما، فإن فصل بينهما بأما تعين رفع الاسم الواقع بعده، أما نحو قولك: «أكرمت علياً وأما بكر فأعنته» والسر في ذلك أن «أما» موضوعة على أن يستأنف بها الكلام؛ فما بعدها مقطوع في الأحكام الإعرابية عما قبلها، ومن هنا تعلم أن الواو التي قبل أما ليست للمعطف، بل هي للاستئناف، ومنه كانت الواو للاستئناف والجملة التي بعدها مستأنفة لم يلزم عند أحد من النحاة تنسب ما قبلها وما بعدها في الفعلية أو الاسمية.

ومحل هذا الكلام كله ما لم يوجد مع الاسم الذي بعده أما ما يترجح منه النصب كأن يكون بعده فعل مطلق، وذلك كأن تقول: «فليت زيدا وأما عمراً فأضربه» فهذا يجوز فيه الأمران النصب والرفع على السواء، لأن لكل منهما مرجحاً.

والحاصل: أن الجملة التي بعده أما مستقلة عما قبلها، فتأخذ أحكامها باعتبار نفسها، ولا ينظر إلى ما تقدم عليها.

(٢) من الآية ٤ و ٥ من سورة النحل.

(٣) هنا شيان لا بد أن ننبهك إليهما، الأمر الأول: أن الأدوات التي يغلب دخولها على الأفعال خمسة: همزة الاستفهام، وإن وما ولا والتانيات، وحيث المجردة من ما، والأمر الثاني: يشترط لترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين همزة الاستفهام وتحوها وبين الاسم بشير ظرف، فإن فصل بينهما غير الظرف نحو قولك: «أأنت زيد تضربه» ترجح الرفع، أما الفصل بالظرف نحو «أأما الأستاذ زيد تضربه» فالنصب واجب.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة القمر.

وأما وجوب النصب فقيما إذا تَقَدَّمَ على الاسم أداةً خاصَّةً بالفعل، كأدوات الشرط والتَّحْضِيضِ، كقولك: «إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ» و«مَلَأَ زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ»، وكقول الشاعر:

٧٩ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْهَسَا أَهْلَكَتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

وأما وجوب الرفع فقيما إذا تَقَدَّمَ على الاسم أداةً خاصَّةً بالدخول على الجملة الاسمية، كإذا الفُجائية، كقولك: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو»؛ فهذا لا يجوز فيه

٧٩ - هذا البيت من كلمة للنمر بن قولب يجيب امرأته وقد لامته على التبليغ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٧) وكذلك أنشده الأسموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢) وأول الكلمة التي منها بيت الشاعر قوله:

قَالَتْ لِتَنْقِذْنِي مِنَ اللَّيْلِ: أَسْمِعْ، سَمِعَ نَجِيحُكَ الْمَلَانَةَ، فَأَهْجَعِي

اللفظ: «لا تجزعي» يريد لا تحزني ولا تخافي، والجزع: هو ضعف المرء من تحمل ما ينزل به من البلاء «منس» المراد به ههنا المال الكثير «أهلكته» أراد أفقته، «هلكت» مت.

المعنى: يقول لها: لا تتألمي من إتفاقي المال؛ لأنني ما دمت حياً فسوف لا ينالك مكروه، فإذا مت فاجزعي على موتي؛ لأنك لن تجدي من بعدي من يكفك مهمات الحياة كما أكفيكها.

الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية، وعلامة جزمه حلف النون، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «منساً» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن أهلكت منساً، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط «أهلكته» أهلك: فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعل، والهاء ضمير الغائب العائد على منس مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مقسرة «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فَعِنْدَ» الفاء زائدة، عند: ظرف متعلق بـ «اجزعي»، وعند مضاف وذا من «ذلك» اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه، مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا، اجزعي: فعل أمر، وباء المخاطبة فاعل، والجملة لا محل لها جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله «إن منساً» حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل.

وفي هذا البيت رواية برفع منس؛ وتخرج على أن «منس» فاعل لفعل محذوف من معنى الفعل المذكور بعده؛ والتقدير: لا تجزعي إن هلك منس أهلكته.

النصب؛ لأنه يقتضي تقديرَ الفعل، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية^(١).

وأما الذي يستويان فيه فضابطه: «أَنْ يَنْقَلَمَ عَلَى الْأَسْمِ عَاطِفٌ، مَسْبُوقٌ بِجُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، مُخْتَبَرٌ بِهَا عَنْ اسْمٍ قَبْلَهَا» كقولك: «زَيْدٌ قَامَ أَبَوْهُ، وَعَمْرَأُ أَكْرَمْتُهُ» وذلك لأن «زيد قام أبوه» جملة كُبرى ذات وجهين، ومعنى قولي: «كُبرى» أنها جملة في ضيقها جملة، ومعنى قولي: «ذات وجهين» أنها اسميَّة الصَّدرِ، فَعْلِيَّةُ العَجْزِ، فَإِنْ رَاعَيْتَ صَلَاحَهَا رَفَعْتَ «عمرأ»، وَكُنْتَ قَدْ عَطَقْتَ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ، وَإِنْ رَاعَيْتَ عَجْزَهَا نَصَبْتَ، وَكُنْتَ قَدْ عَطَقْتَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ؛ فَالْمُنَاسِبَةُ حَاصِلَةٌ عَلَى كِلَا التَّحْدِيدَيْنِ؛ فَاسْتَوَى الرَّجْهَانِ.

وأما الذي يترجح فيه الرفعُ فما عدا ذلك، كقولك: «زَيْدٌ صَرَيْتُهُ»، قال الله تعالى: ﴿جَاءَتْ هَذِي يَنْخُلُونَهَا﴾^(٢)، أجمعت السبعة على رفعه، وقُرئ؛ شاذاً بالنصب، وإنما يترجح الرفع في ذلك لأنه الأصل، ولا مرجح لغيره.

وليس منه قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٣)، لأن تقديرَ تَسْلِيْطِ الفِعلِ على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزُّبر، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى وكلُّ مفعولٍ لهم ثابتٌ في الزُّبُرِ، وهو مُخَالَفٌ لِلذَّكَاءِ المعنى؛ فالرفع هنا واجب، لا راجع، والفعلُ المتأخَّرُ، صفةٌ للاسم؛ فلا يصح له أن يعمل فيه.

(١) بقي عليه من المواضع التي يجب فيها الرفع أن يقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لها صدر الكلام - والأدوات التي لها صدر الكلام هي حروف الاستفهام، وما النافية، وأدوات الشرط - كان تقول: «زيد هل أكرمه» أو تقول: «زيد ما لقيته» أو تقول: «زيد إن لقيته أكرمه» والسر في وجوب الرفع في هذه المثل ونحوها أن كل ما له صدر الكلام لا يجوز أن يعمل ما قبله فيما بعده؛ لأنه قطع ما قبله عما بعده باستحقاقه للصدارة، إذ لو عمل ما قبله فيما بعده لكان هو حشواً، ومن المقرر أن ما لا يعمل لا يفسر العامل.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

[وليس منه «أَزِيدُ تُحِبُّ بِهِ» لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط^(١)]

ص- بَابُ فِي التَّنَازُعِ، يَجُوزُ فِي «صَرَيْتِي وَصَرَيْتُ زَيْدًا» إِعْمَالُ الْأَوَّلِ، وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ؛ فَيَضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي، وَاخْتَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ، فَيَضْمَرُ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطُّ، نَحْوُ:

٨٠- جَعَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ *

وَلَيْسَ وَثْنٌ:

(١) هذا الكلام ساقط من بعض النسخ، وإنما كان قولك «أَزِيدُ تُحِبُّ بِهِ» يبتاع «تُحِبُّ» للمجهول - ليس من باب الاشتغال لأن الفعل الذي في هذا المثال لو تفرغ الاسم السابق لم يعمل فيه النصب، فإِنَّكَ لَا تَقُولُ: «تُحِبُّ زَيْدًا» وَلَوْ قُلْتَ «تُحِبُّ بَرِيْدًا» فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ وَلِغِ نَاكِبِ فَاعِلٍ، وَكَلَامُ الشَّارِحِ يُشِيرُ إِلَى هَذَا. ٨٠- لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَاتِلِ مَعِينٍ، وَهَذَا الَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ قِطْعَةً مِنْ بَيْتٍ مِنَ الطُّوَيْلِ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

جَعَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ، إِنِّي لِيَغِيرَ جَبِيلِي مِنْ خَلِيلِي مُهْمُولٌ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٢٤٣) والأشعوني في باب التنازع (رقم ٣٨١).

الإعراب: «جَعَوْنِي» جفا: فعل ماضٍ، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأخلاء الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع، والتون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها، «الأخلاء» مفعول به لأجفو، منصوب بالفتحة الظاهرة «إنني» إن: حرف توكيد ونصب، والتون للوقاية، والياء ضمير المتكلم اسم إن «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي، وغير مضاف و«جميل» مضاف إليه «من» حرف جر «خليلي» خليل: مجرور بمن، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل، و«خليل مضاف إليه» و«يا» المتكلم مضاف إليه مهمل «خير إن مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «جَعَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ» حيث أعمل العامل الثاني - وهو لم أجف - في لفظ المعمول المتأخر، وهو قوله الأخلاء، ولما كان العامل الأول - وهو قوله «جفا» يحتاج إلى مرفوع أحمره فيه، وهذا الضمير هو واو الجماعة، وهذا الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح، ورتبة، لأن مرتبة المفعول التأخر، إلا أن البصريين يفترون في باب التنازع عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة، إذا كان الضمير مرفوعاً؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تسهل ذلك، وقد ورد في الشعر العربي فلا داعي لإثباته.

* كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْعَالِي *

لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

ش - يسمى هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال، أيضاً.
وضابطه: أن يتقدم عاملان أو أكثر^(١)، ويتأخر معمول أو أكثر^(٢)، ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر.

مثال تنازع العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى: ﴿ثَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٣) وذلك لأن «آتوني» فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ، و «أفْرَغَ» فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما «قَطْرًا» وكل منهما طالب له.

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمولٍ «ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا». ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً: «كَمَا صَلَّيْتَ وَتَزَكَّيْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ» ذ «على إبراهيم»

= فإن قلت: فإن عدم جواز الفاعل لا يوجب الإضمار، لأنه يجوز لي أن أقول «جفاني الأخلاء ولم أجف الأخلاء» بإظهار الفاعل مع الأول.

فالجواب أن عدم جواز حذف الفاعل يوجب الإضمار، ولفق بين الإضمار والحذف، أما عدم الإظهار فللدليل آخر، وهو أنه يلزم عليه التكرار، والتكرار مما يتعاشاه فصحاء العرب.

(١) يشترط في العاملين المتقدمين ثلاثة شروط:
الأول: أن يكونا المذكورين، فلا تنازع بين محلولين ولا بين مذكور ومحلوف، على الراجح الذي نصره المحققون.
الثاني: أن يكونا إما فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما وإما فعلاً متصرفاً واسماً يشبهه، فلا يجوز التنازع بين حرفين، ولا بين حرف وفعل، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين فعل جامد ووصف.

والثالث: ألا يقصد بثنائهما تأكيد أولهما: فإن قصد ذلك نحو قول الشاعر:

* أَتَاكَ أَتَاكَ الْلاحِقُونَ احْبِسْ احْبِسْ *

لم يكن من باب التنازع.

(٢) يشترط في المعمول الذي يتوجه إليه العاملان في التنازع أربعة شروط:

الأول: ألا يكون ضميراً مستتراً.

الثاني: ألا يكون ضميراً متصلاً بعامله نحو «لَقِيتَ وأكرمك».

الثالث: أن يكون متأخراً عن العاملين، فإن تقدم عليهما فهو معمول للأول منهما، وإن توسط فهو معمول لسابقيه.

والرابع: أن يكون هذا الاسم قابلاً للإضمار، فلا تنازع في الحال ولا في التمييز؛ لأن كل واحد منهما لا يكون إلا نكرة.

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام: «تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّلُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَيْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»؛ فـ «دَيْر» منصوب على الظرفية، و «ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما.

إذا تقرر هذا فنقول: لا خلاف في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل ثلثت، وإنما الخلاف في المختار، فالكوفيون يختارون إعمال الأول لِسَبِّحُو، والبصريون يختارون إعمال الأخير لِتُرْبِيهِ^(١).

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وذلك نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» و «قَامَ وَضَرَبَتْهُمَا أَخَوَاكَ» و «قَامَ وَمَرَزَتْ بِهِمَا أَخَوَاكَ» وذلك لأن الاسم المتنازع فيه - وهو «أخوأك» في المثال - في نية التقديم، فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه مقدم رتبةً.

وإن أعملت الثاني: فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته، فقلت «قَامًا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته، فقلت: «ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي أَخَوَاكَ» و «مَرَزْتُ وَمَرَزْتَنِي أَخَوَاكَ» ولا تُقْلَ «ضَرَبْتُهُمَا» ولا «مَرَرْتُ بِهِمَا»، لأن عَوْدَ الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغْتَحَرَ في المرفوع لأنه غير صالحٍ للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور.

وليس من التنازع قول امرئ القيس:

٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَّانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

(١) لقربه أي من المعمول؛ لأن آخر العوامل واقع بجوار المعمول.

٨١ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة له طويلة أولها:

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَهْهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَبْتَغِي مَنْ كَانَ فِي الضُّمْرِ الْخَالِي

وسيند المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في «باب المفعول له» من هذا الكتاب.

«إعراب»: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصلوية «أسمى» فعل مضارع، -

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا، ولو وُجَّهَ هنا «كفائي» و «أطلب» إلى «قليل» فَسَدَ المعنى، لأن «لو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدهما مُثَبِّتاً كان مُنْجِياً، نحو: «لَوْ جَاءَتْنِي أَكْرَمَتُهُ» وإذا كان منفيّاً كان مُثَبِّتاً، نحو: «لو لَمْ يَسِرْ لَمْ أَهَاقِيهِ» وعلى هذا فقوله: «أن ما أسعى لأدنى معيشة» منفي، لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعله ثبت نقيضه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة، وقوله: «ولم أطلب مُثَبِّتٌ» لكونه منفيّاً بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو وُجَّهَ إلى «قليل» وجب فيه إثبات طلب القليل، وهو عين ما نَقَاهُ أولاً، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول «أطلب» محذوفاً، وتقديره «ولم أطلب المُلكَ» ومقتضى ذلك أنه طالب للملك، وهو المراد.

فإن قيل: إنما يلزم فساده جعله من باب التنازع لمطابق لم أطلب على كفائي، ولو قدرته مُسْتَأْنَفاً كان نفيّاً محضاً غير داخل تحت حكم لو.

قلت: إنما يجوز التنازع بِشَرْطِ أن يكون بين العاملين اِزْتِئَادٌ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط^(١).

وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما المصلوبة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لو ثبت كون سعيي لأدنى - إلخ؛ وأدنى مضاف ومعيشة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «كفائي» فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «قليل» فاعل كفائي «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد فيه: قوله: كفائي ولم أطلب قليل، فإنه قد تقدم عاملان، وهما قوله كفائي، وقوله أطلب، وتأخر معمول، وهو قوله قليل، وذلك مما يتصور منه المبتدئون أنه من باب التنازع، ولكنه ليس منه؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر ههنا ليس كذلك؛ وقد أوضحه الشارح العلامة إيضاحاً بديعاً كاملاً؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه، والله سبحانه أعلى وأعلم.

(١) ومما يتصور المبتدئون أنه من باب التنازع مع أنه ليس منه قولك «ما قام وقعد إلا زيد» فإنك لو أضمرت في الأول لكان التقدير: ما قام هو (أي زيد) وما قعد إلا زيد، فيكون القيام منفيّاً عنه بالجملة الأولى والقمود ثابتاً له على طريق الحصر بالجملة الثانية، ولا شك أن المعنى المقصود ليس هو ذلك، ولو أضمرت في الثاني اتمكس، وليس مراداً أيضاً.

ص - يَابُ، الْمَفْعُولُ مَتَصُوبٌ.

ش - قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً؛ واعلم الآن أن المفعول منصوب أبداً، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصب خفيف، فاجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير: قصداً للتعاذلي.

ص - وَهُوَ خَمْسَةٌ.

ش - هذا هو الصحيح، وهي: المفعول به كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا»^(١)، والمفعول المطلق، وهو المصدر، كـ «ضَرَبْتُ ضَرْبًا» والمفعول فيه، وهو الظرف^(٢)، كـ «ضَمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ»، و «جَلَسْتُ أَمَامَكَ» والمفعول له كـ «قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ» والمفعول معه، كـ «مِيزْتُ وَالْثِيلَ».

وَتَقَصَّ الزُّجَاجُ مِنْهَا الْمَفْعُولَ مَعَهُ، فجعله مفعولاً به، وَقَلَّرَ «مِيزْتُ» وَجَاوَزْتُ النِّيلَ.

وَتَقَصَّ الْكُوفِيُّونَ مِنْهَا الْمَفْعُولَ لَهُ، فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل «قَعَدْتُ جُلُوسًا».

وزاد السيرافي سادساً، وهو المفعول منه، نحو: «وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا»^(٣) لأن المعنى: من قومه.

(١) الناصب للمفعول واحد من أربعة أشياء:

الأول: الفعل، وهو إما أن يكون ملكوياً نحو قوله: «وَوِثَّ سُلَيْمَانُ حُلُودَهُ» وإما أن يكون محلولاً، نحو قوله تعالى: «مَاذَا أُنْزِلَ رِيحُكُمْ؟ قَالُوا خَيْرٌ» التفسير: قالوا أنزل خيراً.

الثاني: الوصف، نحو قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرٍ» في قراءة من نَوَّنَ «بِأَلْفٍ» ونصب «أَمْرِهِ».

الثالث: المصدر، نحو قوله تعالى: «وَلَوْلَا طَعْنُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ» فالتاس: منصوب لكونه مفعولاً به لدفع الذي هو مصدر.

الرابع: اسم الفعل، نحو قوله تعالى: «فَلْيَكُنْ لَكُمْ» فليكن: اسم فعل أمر معناه الزموا، وأنفسكم: مفعول به لعلكم.

(٢) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثلين.

(٣) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

وسمى الجوهرى المستنى مفعولاً دونه.

ص - المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، كـ «ضربت زيداً».

ش - هذا الحد لأين الحاجب رحمه الله، وقد استشكل بقولك «ما ضربت زيداً» ولا تضرب زيداً.

وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يُعقل إلا به.

ألا ترى أن «زيداً» في المثالين متعلق بضرب، وأن «ضرب» يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات.

ص - ومئة المنادى.

ش - أي: ومن المفعول به المنادى؛ وذلك لأن قولك «يا عبد الله» أضله أذعو عبد الله؛ فكيف الفعل، وأنيب «يا» عنه.

ص - وإنما ينصب مضافاً كـ «يا عبد الله» أو شبهه كـ «يا حسناً وجهه» و «يا طالماً جبلاً» و «يا رفيقاً بالعباد» أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: «يا رجلاً خذ بيدي».

ش - يعني أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون مضافاً^(١)، كقولك: «يا عبد الله» و «يا رسول الله».

وقال الشاعر:

٨٢ - ألا يا عباد الله قلبي متيم بأحسن من صلى وأقبحهم بغلا

(١) سواء أكانت الإضافة محضة نحو «يا عبد الله» أم كانت غير محضة - وهي إضافة الوصف إلى مرفوعه - نحو «يا حسن الوجه»، وأعلم أنه يجوز لك أن تنادي كل اسم مضاف، إلا أن يكون المضاف مضافاً إلى ضمير المخاطب كأن تقول: «يا غلامك» فهذا لا يجوز مثلاً.

٨٢ - هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني، هكنا قالوا: ولم أجده في أصل ديوانه، ورواه الجاحظ في الديوان (٥٢٥/٣) ونسبه لرجل خطب امرأة فآثرت عليه رجلاً آخر دميم الوجه ذا مال.

اللفظة: «بغلا» أي زوجاً، وهذا هو المعروف الثابت في رولية البيت، ووقع في بعض نسخ الشرح =

الثانية: أن يكون شيئاً بالضاف، وهو «ما انفصل به شيء من تمام معناه، وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمتادى كقولك: «يا مَحْمُوداً فعلة» و «يا حَسَناً وجهه» و «يا جَبِيلاً فعلة» و «يا كَثِيراً يَرُوء» أو منصوباً به، كقولك: «يا طَالِماً جَبَلًا». أو مخفوضاً بخافض متعلق به كقولك: «يا زَفِيحاً بالعباد» و «يا خَيْراً مِنْ زَيْد» أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك «يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ» في رجل سَمِعْتَهُ بذلك^(١).

«وأقبحهم فعلاً» وهو تصحيف من النسخ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشي بما لا تهره اللغة ولا العقل السليم؛ كما وقع في نسخة من الشرح فوافرهم فعلاً وهو تصحيح للمعنى من غير استناد إلى الرواية.

وبعد كتابة ذلك وجلت (الميلاني مجمع الأمثال ٢٧٣/١ بتحقيقنا) رواه على ما أثبت، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك، وهو قوله:

يَدْبُجُ عَسَى أَشْأَلَهَا كُلَّ لَيْلٍ كَيْبَبِ الْقَرْظِيِّ بَكَتْ يَمْلُو نَقَا سَهْلًا

وقد روى أبو العباس المبرد على البيتين في الكامل (٢٨٢/١) على هذا الوجه الذي أثبتناه. وقد صححه العلامة السجاسي كما صحتاه؛ بالرجوع إلى الرواية، وتشكك في الرواية المتروكة ولي تأويلها كما تشككتا، فله الحمد والمث.

الإعراب: «الآ» أداة استفهام وتية «يا» حرف نداء «عباد» متادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وعباد مضاف «والله» مضاف إليه «قلبي» قلب: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «متيم» خبر المبتدأ «فأحسن» جار ومجرور متعلق بمتيم، وأحسن مضاف «ومن» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «صلى» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة «وأقبحهم» الواو حرف عطف، أقبح: معطوف على أحسن، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بعباد» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: «يا عباد الله» حيث ورد المتادى منصوباً لفظاً، لكونه مضافاً كما هو ظاهر.

(١) بقي عليه من الشيء بالضاف الاسم التكررة الذي نعت بجملة أو شبه جملة، نحو قول الشاعر:

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ فَتَى عِرْقِي عَلِيكَ وَدَحْمَةُ اللَّوِ السَّلَامِ

ومنه قولهم في الدعاء: «يا عظيماً يرجى لكل عظيم» وقولهم «يا حليماً لا يهمل» و«يا جواداً لا يخل» وابن مالك رحمه الله يجعل هذا نوعاً مستقلاً، ويسميه الملحق بالشيء بالضاف؛ وجعل ابن الحاجب في الإيضاح الاسم الموصول من نوع الشيء بالضاف، لأنه شديد الحاجة في تمام معناه إلى الصلة وقد وافقه الرضي على ذلك، ومن نداء الاسم الموصول قول الشاعر:

وَمَنْ أَجْلِيكَ يَا أَلْبِي تَبَيَّنَتْ قُلُوبِي وَانْتَبَحِيْلَتْ بِالرَّؤُ عَسَى

وإنما اشترطوا في نعت التكررة أن يكون جملة أو شبه جملة لأجل احتياجها من نوع الشيء بالضاف، لأنه لو =

الثالثة: أن يكون نكرة غير مقصودة^(١)، كقول الأعمى: «يا رَجُلًا حَذَّ يَبْكِي» وقول الشاعر:

٨٣ - فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ: أُنْ لَا تَلَايَا



كان التمت مفرداً لكان الأولى اختيار المتادى نكرة مقصودة معرقة بالتداء، وجعل الوصف المفرد تمثلاً له، ويعرف، نحو «يا رجل الظريف» وهذا لا يصح اختياره في التمت بالجملة وشبهها؛ لأن الجمل بعد المعارف - ومنها المتادى النكرة المقصودة - لا تكون تمثلاً، بل تكون حالاً.

(١) سواء أكانت هذه النكرة غير المقصودة جملة كمثل الشارح، أم كانت مشتقة كقول الفريق: «يا واقفاً أقتلني» فإن اتصل بهذا المشتق شيء صار شيئاً بالضاف نحو قولك «يا واقفاً بالشط أقتلني».

٨٣ - هذا البيت لميد يهوث بن وقاص الحارثي، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب الثاني، وهي من شعر المفضليات، من المفضلية (رقم ٣٠) وقد أنشد البيت المؤلف في شلور الذهب (رقم ٥١) وأنشد صدره في أوضحه (رقم ٤٣٤) وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٦) والأصموني في باب التداء (رقم ٨٧٢).

اللفظة: «عرضت» أتيت المروعي، وهو مكة والمدينة وما حولهما، وقيل: هي جبال نجد «نداماي» الندامى: جمع ندمان، وهو التديم، وقيل: هو المجلس والمصاحب «نجران» مدينة بالمحجاز من شق اليمن، ويروي «أيا راكباً».

الإعراب: «أيا» أو «يا» حرف نداء «راكباً» متادى، منصوب بالفتحة الظاهرة «إما» كلمة مركبة من إن وما، فإن شرطية، وما زائدة «عرضت» عرض: فعل ماضٍ فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «المبشرين» الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «نداماي» نداس: مفعول أول بلغ، منصوب بفتحة مقولة على الألف منع من ظهورها التعذر، وندامى مضاف وياه المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر «نجران» مجرور بمن، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير: أنه، أي: الحال والشأن «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «تلايَا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف وتقليده: لا تلاقي لنا، والجملة لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثانٍ لبلغ.

الشاهد: قوله «أيا راكباً» حيث جاء بالمتادى منصوباً لفظاً؛ لكونه نكرة غير مقصودة؛ فأنت خير بأنه لا يريد راكباً بعينه؛ وفي هذا رد على من أنكروا وجود هذا النوع من المتادى.

صـ.. وَالْمُرْدُ الْمَعْرِفَةُ يَتَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كَ «يَا زَيْدُ» وَ «يَا زَيْنَانُ» وَ «يَا زَيْدُونُ» وَ «يَا رَجُلُ» لِمُعَيَّنٍ.

شـ.. يستحق المنادى البناء بأمرين: إِرْثَاةً، وَتَعْرِيفَةً، ونعني بإفراده أن لا يكون مُضَافاً ولا شَيْئاً به، ونعني بتعريفه أن يَكُون مراداً به مُعَيَّن، سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمر، أو معرفة بعد النداء - بسبب الإقبال عليه - كرجل وإنسان، تريد بهما معيناً، فإذا وُجد في الاسم هذان الأمران استحق أن يَتَى على ما يُرْفَع به لو كان مُعَرِّباً؛ تقول: «يَا زَيْدُ» بالضم، و «يَا زَيْنَانُ» بالالف و «يَا زَيْدُونُ» بالواو، وقال الله تعالى: «يَا نُوحُ قَدْ جَاءَنكَ»^(١)، و «يَا جِبَالُ أَوْبِي مَمَّةُ»^(٢).



صـ.. فَضْلٌ، وَتَقُولُ: «يَا عَلَامُ» بِالثَلَاثِ، وَيَأْتِي قَتْحاً وَإِسْكَاناً وَيَا لَأَقِيبَ.

شـ.. إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامي، جاز فيه سِتُّ لَفَاتٍ: ^(٣).

إحداها: يا عَلَامِي، بإثبات الياء الساكنة كقوله تعالى: «يَا حَبِيبِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكَ»^(٤).

والثانية: يا عَلَامٍ بِحذف الياء الساكنة، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، قال الله تعالى: «يَا حَبِيبِ فَاتَّقُونِ»^(٥).

(١) من الآية ٣٢ من سورة هود.

(٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٣) هذه اللغات الست - وإن كانت كل واحدة منها جائزة - تطاوت في الفصاحة بسبب كثرة الاستعمال وقلته، فالفصحى حلف الياء اكتفاء بالكسرة التي قبلها، ويلي هذه بقاء الياء ساكنة أو مفتوحة، ويلي هذين قلب الياء ألفاً بعد قلب الكبيرة قصبة، ويلي ذلك حلف الألف اكتفاء بالفتحة التي صارت قبلها، وآخرها ضم آخر الاسم اكتفاء بنية الإضافة.

هنا، وليس كل مضاف لياء المتكلم تجوز فيه هذه اللغات الست، بل جوازها كلها مخصوص بما كانت الإضافة فيه للتخصيص. أما إذا كانت الإضافة للتخفيف - كأن يكون المضاف وصفاً - فإنه لا يجوز فيه حيث لا لفتان: إثبات الياء ساكنة، أو مفتوحة نحو قولك «يا غلامي»، و«يا مكرمي».

(٤) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف.

(٥) من الآية ١٦ من سورة الزمر.

الثالثة : ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة، حَكَّوْا من كلامهم «يا أم لا تَعْلَمِي» بالضم، وقرئ: ﴿قَالَ رَبُّنَا نَحْنُ بِالْحَقِّ﴾^(١) بالضم.

الرابعة : يا عَلَامِي، بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿يَا حَبَّادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾^(٢).

الخامسة : يا عَلَامًا، بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة؛ فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(٣). ﴿يَا أَسَفًا عَلَى يُوسُفَ﴾^(٤).

السادسة : يا عَلَامَ، بحذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، بقول الشاعر:

٨٤ - وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا قَاتَ مِنِّي يَلْهَفَ وَلَا يَلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِّي
أَيُّ بَقُولِي: يَا لَهْفَ.

(١) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٤) من الآية ٨٤ من سورة يوسف.

والألف التي في «يا حسرتا» وفي «يا أسفا» هي - بغير شك منا - اسم، لأنها مبنية من ياء المتكلم انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد قلب الكسرة فتحة؛ وعلى ذلك تقول: حسرة مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، فالفهم هذا.

والفتحة التي قبل الألف في «حسرتا» وفي «أسفا» ليست فتحة إعراب، ونظيرها الكسرة التي قبل ياء «علامي» كليهما حركة المناسبة: الفتحة لمناسبة الألف، والكسرة لمناسبة الياء، وعلى ذلك تقول: حسرة منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها حركة المناسبة.

ونظير الآيتين الكريميتين في قلب ياء المتكلم ألفاً قول امرئ القيس:

ويومٌ عقرتُ للعلوى مطيَّتي فيا حَبَّيْاً مِنْ كَوْرِهِا الْمُتَحَمِّلِ
ويا حجباً من حلَّها بعد رحلها ويا حجباً للحجازِ الْمُتَحَمِّلِ

٨٤ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبة إلى قائل معين، ومن أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤١) لمثل ما ذكره ههنا أيضاً، والأشموقي في باب المضاف لياء المتكلم وفي باب النداء (رقم ٦٧٧).

الفتحة: «يلهف» أراد بأن أقول: يا لهفا «يليت» أراد بأن أقول: يا ليتني.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع «براجع» الباء حرف جر زائد، راجع خير ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها -

وقولي: «وَتَقُولُ يَا غَلَامُ بِالثَّلَاثِ» أي: بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد يَبْتَنُّ توجيه ذلك.



وَيَا أَبْتَ وَيَا أُمَّتْ، وَيَا بْنَ أُمِّ، وَيَا بْنَ عَمِّ: يَفْتَحُ، وَكَسِرُ، وَالْحَاقُ الْإِلَافُ أَوْ الْيَاءُ لِلْأَوَّلَيْنِ فَيُفْتَحُ، وَالْآخَرَيْنِ ضَمِيمٌ.

شـ.. إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً، جاز فيه عشر لغات، الست المذكورة، وَلَقَاتْ أَرْبَعُ أُخَرُ:

[حداها: إبدالُ الياء تاءً مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في «بنا إبيت»^(١).

الثانية: إبدالُها تاءً مفتوحةً، وبها قرأ ابن عامر.

= اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعله «ما» اسم موصول: مفعول به لراجع، مبني على السكون في محل نصب «فات» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «متي» جار ومجرور متعلق بفات «بلهف» الياء حرف جر، والمجرور به محذوف، ولهف: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف، والتقدير: بقولي يا لهفا، وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام «ولا» الواو حرف عطف، ولا: زائدة لتأكيد النفي «بليت» الياء حرف جار لمجرور محذوف على المنهج السابق، وليت: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف، أي بقولي يا ليتي «ولا» الواو للمعطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «لو» حرف امتناع لامتناع «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن، وغيرها محذوف، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وهذا الفعل هو شرط لو، وجوابها محذوف، وتقدير هذه المخلوقات كلها: لو ثبتت كوني فعلت كذا وكذا لم أقع فيما أنا فيه، مثلاً.

الشاهد فيه قوله «بلهف» وقوله: «بليت» فإن كلاً من لهف وليت منادى بحرف نداء محذوف، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حلفت من كل منهما الألف المتقلبة عن ياء المتكلم، واكتفي بالفتحة التي قبلها، وهذا مما أجازته الأخص مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز.

(١) من الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥ من سورة مريم.

الثالثة : يَا أَيُّهَا، بالتاء والألف، وبها قرئ شاذاً^(١).

الرابعة : يَا أَيُّهِي، بالتاء والياء^(٢).

وهاتان اللغتان فيحطان، والأخيرة أفتح من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر.

وإذا كان المُتَكَلِّفُ مضافاً إلى مضاف إلى الياء - مثل : «يَا عَلَّامُ غُلَامِي» - لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، إلا إن كان ابن أم، أو ابن عم؛ فيجوز فيهما أَرْبَعُ لَفَاتٍ: فَتَحُ الميم، وَكَسْرُهَا، وَقَدْ قَرَأَتِ السَّبْعَةُ بهما في قوله تعالى: «قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنْ الْقَوْمَ اسْتَضْمَقُونِي»^(٣)، «قَالَ يَا ابْنَ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي»^(٤).

والثالثة : إِبْرَأْتُ الْيَاءَ، كقول الشاعر:

(١) وقد ورد على ذلك قول الراجز:

تَقُولُ يَهْيِي قَدْ أَنَى أَلَاكَ : يَا أَيُّهَا عَلَّامُ لَوْ عَسَا
وقول الآخر:

يَا أَيُّهَا أَوْعَيْسِي أَلَيْفَلَا : فَالْوَدَّ لَا تَطْعَمُهُ الْمَيْتَانِ
وقول الأحمسي يميم بن قيس:

وَيَا أَيُّهَا لَا تَزَلْ عِلْفَا : فَمَا نَحَافَ بِأَنْ تُخْشِرَمَ
وقول الآخر:

يَا أَشُّهَا أَبْصَرْتَنِي زَاكِبَ : يَسِيرُ فِي مُسَحْفَرٍ لَاجِبَ
(٢) وقد ورد على ذلك قول الشاعر:

أَيُّهَا أَبْيَسِي لَا زِلْتُ يَبْنَا : فَلَمَّا
وقد استعمله من المحللين كشاجم في قوله:

يَا أَبْيَسِي أَتَيْتُ أَسَى : لَمْ تُبْقِ لِابْنِ ثَكِيلِكَ
يَا أَبْيَسِي كُنْ أَبِ : يُؤَوِّدُ بِؤْمًا مَثَلَكَ

وجمهور البصريين يخصون ذلك بالشعر؛ ولا يميزونه في سعة الكلام، وأجاز كثير من الكوفيين أن تجمع بين التاء والياء أو الألف في سعة الكلام، وظاهر كلام المحقق الرضي موافقتهم.
(٣) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف.
(٤) من الآية ٩٤ من سورة طه.

٨٥- يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَتَيْتَ خَلْفَتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدِ
والرابعة: قَلْبُ الْيَاءِ أَلْفًا، كقوله:

٨٦- * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَأَهْجِي *
وهاتان اللفتان قَلِيلَتَانِ فِي الاستعمال.

٨٥- هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي، واسمه حرملة بن المتلو، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه، وقد أنشد المؤلف في أوضحه (٤٤٢) والأشعري في المنادى المضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨).

اللفظة: «شَقِيقٌ» بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء - مصغر شقيق يفتح الشين «خلفتني» تركعتي خلفك، وفي رواية سيبويه «أتيت خلتيتي» أي تركعتي.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف وأم من «أمي» مضاف إليه، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة، يا: حرف نداء «شقيق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وشقيق مضاف ونفس من «نفسي» مضاف إليه، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «أتيت» ضمير متصل مبتدأ «خلفتني» خلف: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع، والتثنية للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من خلف وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «لذهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديدة» نعت لذهر، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يا ابن أمي» حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ «أم» وثبوت الياء في هذه الحالة قليل.

٨٦- هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة المجلي، وقد أنشد المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٣) والأشعري في باب النداء (رقم ٨٨٩) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) والفزوني في الإيضاح (رقم ٢٧) وقد روى جزءاً من القطعة صاحب معاهد التنصيص (ص ٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة، قال:

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَكْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ
مِنْ أَنَّ رَأَيْتَ رَأْيِي كَزَلْسِ الْأَضْلَعِ مَيَّزَ عَنِّي قُنْزَعًا عَن قُنْزُوعِ
تَجَلَّبُ الْإِيَّالِي أَبْطَنِي أَوْ أَشْرِعِي التَّنَّةُ يَقِيلُ اللَّهُ لِلْمُخْنَسِ: أَلْمُلُوعِي
* حَتَّى إِنَّا وَارَاكَ أَلَقُّ فَارْجُوعِي *

اللفظة: «لا تُلُومِي» لا تعني «واهجي» أصله من الهجوع، وهو الزقاد بالليل، والمراد اسكتي وأطمتني.

ص.. قَصْلٌ وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ، أَوْ أَضِيفَ مَقْرُونًا بَالٌ، مِنْ نَعَتْ أَلْمِيتِي وَتَأْكِيلِي وَيَبَايِهِ وَتَسْوِيهِ الْمَقْرُونِ بَالٌ، عَلَى لَقْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أَضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى مَحَلِّهِ، وَنَعَتْ أَيُّ عَلَى لَقْظِهِ، وَابْتَدَأَ الْمُجَرَّدُ [وَالنَّسَقُ الْمُجَرَّدُ] كَالْمُنَادَى الْمُسْتَحَلِّ مُطْلَقًا.

ش - هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى.

والحاصل: أن المنادى إذا كان مبنياً، وكان تابعه نعتاً، أو تأكيداً، أو بياناً، أو نسقاً بالآلف واللام - وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً وفيه الآلف واللام - جاز فيه الرفع على لفظ المنادى، والنصب على مَحَلِّهِ، تقول في النعت: «يا زيدُ الظريفُ» بالرفع، و«الظريفُ» بالنصب، وفي التأكيد «يا تميمُ أجمعونُ» و«أجمعينُ»؛ وفي البيان: «يا سبيدُ كُرْزُ» و«كُرْزَا» وفي النسق: «يا زيدُ والضُّحَاكُ» و«والضُّحَاكُ».

قال الشاعر:

٨٧ - يَا حَكْمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ *

رُويَ برفع «الْوَارِثُ» ونصبه.

- الإعراب: «يا» حرف نداء «ابنة» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابنة مضاف، وعم من «عما» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المتقلبة ألفاً، وعم مضاف وياء المتكلم المتقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «لا» ناعية «تلومي» فعل مضارع مجزوم بلا النافية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «واهجي» الواو حرف عطف، واهجي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله «يا ابنة عما» حيث أثبت الآلف المتقلبة عن ياء المتكلم وهذه لغة قليلة.

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلفظ «ابنة» وأنها لا تجري في لفظ «بنت أم» ولفظ «بنت عم» لكن صرحوا بأنها تجري في كلمة بنت مضافة إلى أم أو عم كما تجري في كلمة «ابنة» مضافة إلى أحدهما.

٨٧ - هذا البيت من الرجز المشطور لرؤية بن المعجاج، من كلمة له يملح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب (رقم ١٥).

الإعراب: «يا» حرف نداء «حكم» منادى، مبني على الضم في محل نصب «الوارث» نعت لحكم، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى، أو منصوب تبعاً لمحلّه، ويروى بالوجهين جميعاً، وفيه ضمير مستتر هو -

وقال الآخر:

٨٨- فَمَا كَعْبُ بْنُ مَمَّةَ وَابْنُ أَرْوَى بِأَجُودَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

والقوافي منصوبة؛ وقال آخر:

٨٩- أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّسْحَاكُ سِيرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

= فاعله؛ لأنه اسم فاعل «من» حرف جر «عبد» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بالوارث، وعبد مضاف و«الملك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه قوله «يا حكم الوارث» فإن «حكم» منادى مبني على الضم، لأنه مفرد علم، و«الوارث» نعت مقترن بال، وقد روي برفع الوارث ونصبه، على ما بيناه في الإعراب، فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المتزلة مقترناً بال، وكان المنادى مبنيًا، جاز في النعت الوجهان.

٨٨- هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أشبهه المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٦) وفي معني اللبيب (رقم ١٦).

اللفظة والرواية «كعب بن مامة» هو رجل من لباد يضرب به المثل في الكرم والإيتار على النفس «ابن أروى» أراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان مضرب المثل في الكرم، ويروى في مكانه «وابن سعدى» وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين بالجود والكرم أيضاً.

الإعراب: «ما» نافية حجازية تعمل عمل ليس «كعب» اسم ما «ابن» نعت لكعب، وابن مضاف و«مامة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن» الواو عاطفة، ابن: محطوف على اسم ما، وابن مضاف و«أروى» مضاف إليه «بأجود» الباء حرف جر زائد، أجود: خير ما الحجازية «منك» جار ومجرور متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر» يروى بالضم والنصب؛ فأما الضم فهو المشهور، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب «الجواد» نعت لعمر باعتبار محله ونعت المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه قوله «الجواد» فإنه نعت لعمر، وعمر منادى مبني على الضم على ما عرفت في الإعراب، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بليل قوافي القصيدة كلها؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترناً بال جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى.

٨٩- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللفظة «خمر الطريق» - يفتح الخاء والميم جميعاً - هو السائر الملتف بالأشجار وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف، أي جاوزتما الطريق الذي يستركما بكثرة أشجاره.

المعنى: يأمر صديقين له بأن يفلتا السير ويجلدا فيه؛ لأنهما قد صارا في طريق لا سائر فيه يتواريان-

وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(١) وقرئ شاذاً «وَالطَّيْرُ» وهذه أمثلة المفرد، وكذلك المضاف الذي فيه أل، تقول: «يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجُو، وَالْحَسَنُ الْوَجُو» وقال الشاعر:

٩٠ - * يَا صَاحِبَ يَا ذَا الصَّامِرِ الْعَنَسِ *

يروى برفع «الصامر» وتضوي.

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافاً، وليس فيه الألف واللام، تعين نصبه على

وراءه ممن يتبعهما، وصاروا بحيث يراهما فيه من يطلبهما.

الإعراب: «الآ» أداة استفتح وتنبه «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب «والضحك» اللول حرف عطف، والضحك: معطوف على زيد، يجوز فيه الرفع إتياعاً له على اللفظ، ويجوز فيه أيضاً التعصب إتياعاً له على المحل «سير» فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعله «قد» الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق «جاوزتما» جاوز: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على تنبيه المخاطب «خمر» مفعول به لجاوز، وخمر مضاف و«الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يا زيد والضحك» فإن قوله «زيد» منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب، وقوله «الضحك» اسم مقترن بال غير مضاف، وهو معطوف على المنادى المبني عطف نسق بالواو، وقد روي في البيت بنصبه ورفعه؛ فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان.

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

٩٠ - هذا الشاهد من كلام ابن لوفان - يفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال معجمة - السدوسي، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٣٠٦) ويعنه قوله:

* وَالرَّحْلُ ذِي الْأَنْعَامِ وَالْجَلَسِ *

وقد نسب في صلب الكتاب، وفي شرح شواهده للأعلم إلى ابن لوفان السدوسي، كما قلنا، وقد ذكر أبو الفرج في الأغاني (١٢/١٥) بولاق أن هذا البيت من كلام خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد، وذكر معه ثانياً، وأشار إلى أن لهما ثالثاً.

اللفظة: «الصامر العنس» العنس: أصله الناقة الشديدة، وضمورها: دقة وسطها، وأراد هنا تغيرها من كثرة الأسفار «الرحل» ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه «الأنعام» جمع نبع - بكسر النون وسكون السين - وهو سير يربط به الرحل «الجلس» - بكسر الحاء وسكون اللام - كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم، وأصله صاحب، مبني على ضم الحرف المحلوف =

المحل، كقولك: «يا زيدُ صاحبُ عمرو» و«يا زيدُ أبا عبد الله» و«يا تميمُ كُلُّكم» أو «كُلُّهم» و«يا زيدُ وأبا عبد الله» قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّحْمُ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١).

وإن كان التابع نعتاً لأيّ تعين رفعه على اللفظ^(٢)، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(٣) «يا أيُّها النبي»^(٤).

وإن كان التابع بدلاً، أو نسقاً بغير الألف واللام، أعطى ما يستحقه لو كان منادى، تقول في البذل: «يا سعيدُ كُرُزُ» بضم كُرُز بغير تنوين كما تقول: «يا كُرُزُ» و«يا سعيدُ أبا عبد الله» بالنصب، كما تقول: «يا أبا عبد الله»؛ وفي النسق: يا زيدُ وعمروُ بالضم، و«يا زيدُ وأبا عبد الله» بالنصب، وهكذا أيضاً حكم البذل والنسق لو كان المنادى مُعرباً.



للتخيم في محل نصب «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة منادى مبني على ضم مقلد على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب «الضامر» نعت للنا، إما مرفوع تبعاً للفظه المقدر، أو منصوب تبعاً لمحلّه، والضمير مضاف و«المنس» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: «قوله «يا ذا الضامر المنس» فإن «ذا» منادى مبني، و«الضامر المنس» نعت مقترن بال ومضاف، وقد روي برفع هذا النعت ونصبه؛ فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان، ونظيره قول عبيد بن الأبرص:

يَا ذَا السُّخْرَى كَيْفَ تَمَيَّيْتُ بِمَقْتَلِي شَيْخِي
خُبْرِي تَمَيَّيْتُ بِصَاحِبِ الْأَخْلَامِ

(١) من الآية ٤٦ من سورة الزمر.

(٢) لا تبت «أي» إلا بواحد من اثنين، الأول: الاسم المحلى بال الجنسية، نحو «يا أيُّها الرجل» و«يا أيُّها الإنسان» ومثله الآيتان اللتان تلاهما المؤلف، ومثله أيضاً قول أبي الأسود الدؤلي:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلَّمُ غَيْرَةُ
خَلَا لِنَفْسِكَ كَانَتْ ذَا التَّحْلِيمِ

والثاني: اسم الإشارة، وهل يشترط أن ينعت اسم الإشارة حيثل باسم محلى بال أو لا يشترط ذلك؟ ذكر ابن مالك في التسهيل أنه لا يشترط في اسم الإشارة الواقع نعتاً لأيّ هذه أن ينعت باسم محلى بال، ويدل لصحة ما ذهب إليه في هذه المسألة قول الشاعر:

أَيُّهَا بَنِي كَلْبٍ زَكَاةُكَ
وَقَعَايِي وَأَغْلَا فَيَسَمَنُ وَعَلُ

(٣) من الآية ١ من سورة الحج، ومن آيات كثيرة.

(٤) من الآية ١ من سورة التحريم، ومن الآية ١ من سورة الطلاق، ومن آيات كثيرة في القرآن.

صـ - وَلَئِكَ فِي تَحْوِي: «يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ»^(١) قَتَحَهُمَا، أَوْ ضَمَّ الْأَوَّلَ.

ش - إذا تكرر المنادى المفرد مضافاً، نحو: «يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ» جاز لك في الأول وجهان:

أحدهما: الضم، وذلك على تقديره منادى مفرداً، ويكون الثاني حيثل: إما مُنَادَى سقط منه حرفُ النداء، وإما عَطَفَ بيان، وإما مفعولاً بتقدير أَهْنِي.

والثاني: الفتح، وذلك على أن الأصل: «يَا زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ» ثم اِخْتَلَفَ فيه؛ فقال سيبويه: حَلَفَ «اليعملات» من الثاني لدلالة الأول عليه، وأَقَحَمَ «زيد» بين المضاف والمضاف إليه.

وقال المبرد: حلف «اليعملات» من الأول لدلالة الثاني عليه.

وكلٌّ من القولين فيه تخريجٌ على وجه ضعيف: أما قول سيبويه ففيه الفضلُ بين المتضامين وهما كالكلمة الواحدة، وأما قول المبرد ففيه الحذفُ من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو قليلٌ، والكثيرُ عكسه^(٢).



(١) يشير إلى قول عبد الله بن ربيعة رضي الله عنه:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ اللَّبْلِي

ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمرو بن لجا:

يَا تَيْمُّ تَيْمُّ تَيْمُّ عَيْدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْبَةِ عُمَرُ

ومنه قول الأخر:

يَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسَى كُنْ أَنْتَ تَأْمِيرَا وَنَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزَرَجِيِّنَ الْغَطَارِفِ

(٢) ههنا أمور نريد أن تنبهك إليها، الأمر الأول: حاصله أن هذه المسألة لا يلزم فيها أن يكون المنادى معلماً، بل كما يكون معلماً - وهو الأكثر - يكون اسم جرس نحو يا رجل رجل القوم، ويكون وصفاً نحو يا صاحب صاحب عمرو، والأمر الثاني: أن ظاهر كلام المؤلف أنه في حال نصب الأول والثاني يكون الأول منهما مضافاً إلى ما بعد الثاني على رأي سيبويه، ويكون الثاني مضافاً لمحذوف: دل عليه المذكور، والأول مضاف إلى محذوف على رأي المبرد، لكن صرحوا بأن رأي سيبويه أن الأول الاسم مضاف إلى ما بعد الثاني، وأن الثاني مقدم غير مضاف لا لفظاً ولا تقديرًا، الأمر الثالث: أنه على نصب الاسمين على رأي سيبويه يكون نصب الثاني إما على أنه تركيد لفظي وإما على أنه عطف بيان، وكان يلزم على ما ذكره تنوين الثاني؛ لأنه غير مضاف لا في اللفظ ولا في التقدير على ما عرفت.

ص- قَصْلٌ، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُتَادِي الْمَعْرُوفَةِ، وَهُوَ: حَلْفٌ آخِرُهُ تَخْفِيفٌ؛ فَلَوْ التَّاءُ مُطْلَقَةً، كَيَا طَلَحَ، وَيَا تَبَّ، وَغَيْرُهُ: بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وَعَلَمِيَّتِهِ، وَمُتَجَاوِزِيهِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، كَيَا جَعَفُ وَ: ضَمًّا، وَكُتَحًا.

ش- من أحكام المتادى الترخيم، وهو: حلف آخره تخفيفاً، وهي تسمية قديمة، وروى أنه قيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ: ﴿وَنَاقُوا يَا مَالَ﴾^(١)، فقال: ما كان أشغل^(٢) أهل النار عن الترخيم! ذكره الزمخشري وغيره، وعن بعضهم أن الذي حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم؛ لضعفهم عن إتمامه.

وشروطه: أن يكون الاسم معرفة، ثم إن كان مختوماً بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة؛ فنقول في كَيُو- وهي الجماعة- «يَا تَبَّ» كما تقول في عائشة «يا عائش» وإن لم يكن مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون مبنياً على الضم، والثاني: أن يكون علماً، والثالث: أن يكون متجاوزاً لثلاثة أحرف، وذلك نحو: «حَارِثُ، وَجَعْفَرُ» تقول: «يَا حَارِ»^(٣)، و«يَا جَعَفَ» ولا يجوز في نحو: «عبد الله» و«شَابَ قَرْنَاهَا» أن يُرَخِّمًا

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٢) في بعض النسخ «ما كان أغنى إلخ».

(٣) ومنه قول الشاعر:

يَا حَارِ لَا أُزَيِّنُ مِنْكُمْ بِمَاجِيٍّ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قُبَلِي وَلَا مَلِكٌ
ومثله قول النابغة الغليلي:

أَقُولُ وَاللَّجْمُ قَدْ مَلَتْ أَوَاغِيْرُ إِلَى الْغُفِيِّ: تَثَبَّتْ نَظْرَةُ حَارِ
ومثله أيضاً قول عبيد بن الأبرص:

يَا حَارِ مَا رَاحَ مِنْ قَوْمٍ وَلَا يَنْكُرُوا إِلَّا وَلِلْمَوْتِ فِي كَلْبِهِمْ حَادِي
يَا حَارِ مَا كَلَمْتُ شَمْسَ وَلَا عَزَيْتُ إِلَّا تَقَسَّرَتْ أَسْبَالُ لِيَمِيَادِ
ومثله قول امرئ القيس:

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرْوِكَ وَيَحْضُ فَكَلَعُ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلِّلِ
و«حار» أصله يا حارث كما قال المؤلف، وهو علم مقول عن اسم الفاعل، فلا شلوه في ترخيمه على هذا الوجه، وقد أجروا مجراه كلمة «صاحبه» مع أنه تكرة وليس فيها تاء التانيث، فرخموها شلوه، وقد جاء من ذلك في الشعر المصحح به كثير، من ذلك قول الشاعر:

صَاحِ شَمْرُ وَلَا تَزَلْ فَكَيْرَ الْمَوِ مِ تَفَوْشِيْلَهُ فَسَلَالُ مَبِيْسِ
ومنه قول الآخر:

لأنهما ليسا مضمومين، ولا في نحو إنسان مقصوداً به مُعَيَّن، لأنه ليس علماً، ولا في نحو: «زَيْدٌ» و«عَمْرُو» و«حَكَمٌ» لأنها ثلاثية، وأجاز الفراء الترخيم في «حَكَمٌ» و«حَسَنٌ» ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط، قياساً على إجرائهم نحو: «سَقَرٌ» مُجَرَّى زَيْب في إيجاب منع الصرف لا مُجَرَّى هند في إجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم «جَمَزَى» لحركة وسطه مجرى حُبَارَى في إيجاب حَلَف ألفه في النسب، لا مُجَرَّى حُبَلَى في إجازة حذف ألفه وقلبها زَاوَأً.

وَأَشْرَفْتُ بِقَوْلِي: «كَيْتَا جَعْفُ ضَمًّا وَفَتْحًا» إِلَى أَنَّ التَّخْرِيمَ يَجُوزُ فِيهِ قَطْعُ النَّظَرِ عَنِ الْمَحْدُوفِ، فَتَجْعَلُ الْبَاقِيَ أَسْمَاءً بِرَأْسِهِ فَتَضْمُهُ، وَيُسَمَّى لُغَةً مِنْ لَا يَنْتَظَرُ وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَقْطَعَ النَّظَرَ عَنْهُ، بَلْ تَجْعَلُهُ مُقَدَّرًا، فَيَقِي [مَا كَانَ] عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَيُسَمَّى لُغَةً مِنْ يَنْتَظَرُ.

فَقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ فِي جَعْفَرٍ: «يَا جَعْفُ» بِيَقَاءِ فَتْحَةِ الْفَاءِ، وَفِي مَالِكٍ «يَا مَالِ» بِيَقَاءِ كَسْرَةِ اللَّامِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١)، وَفِي مَنْصُورٍ «يَا مَنُصُّ» بِيَقَاءِ ضَمَةِ الصَّادِ، وَفِي هِرْقُلٍ «يَا هِرْقُ» بِيَقَاءِ سُكُونِ الْقَافِ.

وَقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الْأُولَى: «يَا جَعْفُ، وَيَا مَالُ، وَيَا هِرْقُ» بِضَمِّ أَحْجَازِهِنَّ وَهِيَ

صَاحٍ حَلَّ زَيْتٌ أَوْ سَمِيَتْ بِرَاحٍ رَدٌّ فِي الشَّرْحِ مَا قَرَى فِي الْجِلَابِ
«رَيْت» يَرِيدُ رَأَيْتَ، وَقَرَى: لَمْ يَجْمَعْ، وَالْعِلَابُ: جَمْعُ عِلْبَةٍ وَهِيَ هُنَا الْوَعَاءُ الَّذِي يَحْلُبُ فِيهِ اللَّبَنُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عِيْدِ بْنِ الْأَبْرَصِ:

يَا صَاحٍ سَهْلًا أَقْبَلَ السَّحْلَ يَا صَاحٍ وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِاللَّيْلِ اللَّاحِظِي
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ:

يَا صَاحٍ يَا ذَا الشَّيْبِزِ الْتَمَّسِي وَالرَّخْلِي فِي الْأَسْعِ وَالْجَلْسِي
وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ رَقْمُ ٩٠، وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ:

صَاحٍ لَهْزِي قُبُورُنَا تَحْتَ الرُّشِّ بَ كَلَّيْنِ الْقُبُورِ مِنْ عَهْدٍ عَادٍ
(١) يَرِيدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مِنَ الْآيَةِ ٧٧ مِنْ سُورَةِ الزَّخْرَفِ: «وَتَعْلَمُوا يَا مَالِكُ لِنَفْسٍ عَلَيْنَا رَيْكُ»، وَقَدْ وَقَعَ تَعْلَمُ «مَالِكُ» مَرَّحًا فِي قَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ:

* يَا مَالُ وَالْحَقُّ جَعْلُهُ كَقِيْلُوا *

وَنظِيرُ، تَرْخِيمِ «عَامِرٍ» فِي قَوْلِ النَّبِيطَةِ اللَّيْثِيَّةِ:

فَصَالِحُونَا جَمِيعًا إِنْ بَدَأَ لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا اسْتَعْلَاهَا عَلَمٌ

قراءة أبي السري الغنوي، و«يا مَنْصُ» باجتلاب ضمة غير [تلك الضمة] التي كانت قبل الترخيم.



ص- وَيُحَذَفُ مِنْ نَحْوِ: «سَلَمَانٍ، وَمَنْصُورٍ، وَمِسْكِينٍ خَرْقَانٍ، وَيَنْ نَحْوِ: «مَعْدِي كَرِبَ» الْكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ.

ش- الممحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفاً واحداً، وهو الغالب كما مثلنا.

والثاني: أن يكون حرفين، وذلك فيما اجتمعت فيه أربع شروط؛ أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً، والثاني: أن يكون معتلاً، والثالث: أن يكون ساكناً، والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، وذلك نحو: «سَلَمَانٍ، وَمَنْصُورٍ، وَمِسْكِينٍ، علماً، تقول: «يَا سَلَمُ، وَيَا مَنْصُ، وَيَا مِسْكُ» وقال الشاعر:

٩١- يَا مَرْوُ؛ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَيْهًا لَمْ يَبْئَسْ]
يريد «يَا مَرْوَانُ» وقال الآخر:

٩١- هذا الشاهد من كلام الفرزدق، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٨).

الفئة: «يا مرو» أراد يا مروان «مطيتي» المطية: الدلية، سميت بذلك لأنها تعمل - أي تسرع - في سيرها «محبوسة» أراد أنها واقفة بالباب «الحباء» - بكسر الحاء، بزنة كتاب - هو المطاء «ريها» صاحبها «لم يئس» أي: لم يقطع، يريد أنه ما يزال يأمل عطائه.

المعنى: يصف أنه وفد على كريم يجتليه، وأنه طال وقوفه ببابه، وانتظاره لجدواه، ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل.

الإعراب: «يا» حرف نداء «مرو» منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب «إن» حرف توكيد ونصب «مطيتي» مطية: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «محبوسة» خبر إن مرفوع بالضمرة الظاهرة «ترجو» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مطيتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لأن «الحباء» مفعول به لترجو «وريها» الواو واو الحال، رب: مبتدأ، ورب مضاف وها: مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يئس» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ريها، والجملة من لم يئس وفاعله -

- ٩٢ -

* قَفِي قَانْظَرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِيفْتُهُ؟ *

يريد «يَا أَسْمَاءُ».

ويجب الاقتصاد على حذف الحرف الأخير في نحو: «مُخْتَارٌ عَلَمًا؛ لَأَنَّ الْمُعْتَلَّ

في محل رفع خير المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «يا مرو» الذي أصله يا مروان، حيث رخمه بحذف آخره، وهو النون، ثم أعقب هذا الحذف حذفًا آخر؛ فحذف الحرف الذي قبل النون وهو الألف لكونه حرفًا ساكنًا زائدًا معتلًا وقبله ثلاثة أحرف، وهذا واضح إن شاء الله.

ومثل هذا البيت ما أنشده مسيبويه (١ - ٣٣٨) من قول المراجع:

* يَا تُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَلِيْجُهَا؟ *

أراد يا نعمان؛ فحلف النون، ثم حلف الألف؛ لاستجماع ما ذكرنا من الشروط.

٩٢ - هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، من رائيته المشهورة التي أولها قوله:

أَوْنِ أَلِ تُعْمِ أَنْتَ عَادِ قُمْبِكِرُ عَدَلَةٌ عَدَتْ أَمْ زَلَّجَ كَهْجِرُ؟

وعجز البيت المستشهد بصدوره قوله:

* أَلْعَلَّ الْمُغْيِرِيُّ الَّذِي كَانَ يُلْكَرُ؟ *

اللفظة: «قفي» فعل أمر من الوقوف «يا أَسْمُ» أراد يا أسماء «المغيري» المنسوب إلى المغيرة، وهو جد عمر صاحب الشاهد، وقد عني بالمغيري نفسه.

الإعراب: «قفي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله، «فانظري» الفاء حرف عطف، انظري: فعل أمر مبني على حذف النون، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل «يا» حرف نداء «أَسْمُ» منادى، مبني على الضم في محل نصب «هل» حرف استفهام، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعريفته» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «يا أَسْمُ» حيث رَحَّمَهُ بحذف آخره، وهو الهمزة؛ إذ أصله «يا أسماء» ثم أتبع هذا الحذف حذفًا آخر، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو الألف؛ لكونه حرفًا ساكنًا زائدًا معتلًا مسبوقة بثلاثة أحرف.

ومثل هذا الشاهد قول لبيد، وأنشده مسيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والمؤلف في أوجهه (رقم ٤٥٣):

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ إِنَّ الْحَوَالِوتَ مَلِكِي وَمُنْتَظَرُ

ومثل ذلك قول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا أَسْمُ - وَنَحْلِكُ - أَتَنِي حَلَفْتُ يَمِينًا لَا أَخُونُ أَمِينِي؟

أصلي؟ لأن الأصل مُخْتَرٍ، أو مُخْتَرٍ فَأَبْدَلْتُ الياء الفاء، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبهوا ألف مُرَاتَى في النسب بألف حُبَارَى فحذفوها، وفي نحو: «دَلَامِصٌ» علماً، لأن الميم وإن كانت زائدة بليل قولهم: «دِرْعٌ دَلَامِصٌ» و«دِرْعٌ دَلَامِصٌ» ولكنها حَرْفٌ صَحِيحٌ، لا مُعْتَلٌّ، وفي نحو: «سَعِيدٌ، وَعِمَادٌ، وَتَمُودٌ»، لأن الحرف المعتل لم يُسَبِّقْ بثلاثة أحرف، وعن الفراء إجازة حذفهن، وأنشد سيبويه:

٩٣- * تَنْكَرْتُ وَنَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي *

أي: يا لَمِيْس؛ فحذفوا السين فقط.

٩٣- هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر، وعجزه قوله:

* وَتَعَدَّ النَّصَابِيُّ وَالشَّابَّابِيُّ الْمُكَرَّمِ *

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (ج ١ - ٣٣٦).

اللفظة: «تَنَكَرْتُ» يَرِيدُ أَنْكَرْتُا وصَدَحْتُ عَنَّا «لَمِي» يَرِيدُ يَا لَمِيسَ، وَلَمِيسَ: اسم امرأة، واسمع إلى قول الراجز يتنزل فيمن اسمها لميس:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَلَمِيسُ

* إِلَّا السَّعْلَانِيَّةُ وَالْأَلَمِيسُ *

والمعنى: يقول: إنك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب.

الإعراب: «تَنَكَرْتُ» تنكر: فعل ماضٍ، والثاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع «منا» جاز ومجرور متعلق بتنكر «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنكر، وبعد مضاف «ومعرفة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لَمِي» منادى مرفوع بحرف تاء محذوف، مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب.

الشاهد في: قوله «لَمِي» حيث رخمه بحذف آخره وحده، وأصله لميس؛ فلم يحذف إلا السين؛ لكون الحرف السابق عليها - وهو الياء - غير مسبق إلا بحرفين، ومثله قول الشاعر، وهو يزيد بن مخرم، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٤):

قُلْتُ لَمِي يَا يَزِيدُ بْنُ مَخْرَمٍ، قُلْتُ لَكُمُ: إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ

أراد «يا يزيد» فحذف الدال، ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها؛ لكون ما قبل الياء حرفين ليس غير، وصلته - يَزَنَةُ غَرَابٍ - يقال: هو اسم حي من بني أسد، ويقال: هو اسم فرسه، والمعنى على ذلك: إني لا احتاج مع وجود فرسي الذي أعتز به إلى أن أحالف أحداً؛ لأني أُنَجُو عليه حين يكون النجاء لازماً!

وفي نحو: «مَتَيْحْ، وَتَوَّرْ» لأن حرف العلة مُحرَّكٌ.

والثالث: أن يكون المحذوف كلمة برأسها، وذلك في المركبِ تَرْكِيبِ الْمَرْجِ (١)، نحو: «مَقْلِي كَرِب» و«حَضَرَمَوْتَ» تقول: «يَا حَضِرْ».

ص - فصل، وَيَقُولُ الْمُسْتَفِيكُ: «يَا لَلَّو لِلْمُسْلُوبِينَ» يَفْتَحُ لَامِ الْمُسْتَفَاتِ بِهِ. إِلَّا فِي لَامِ الْمَعْطُوفِ الَّتِي لَمْ يَتَكَوَّرْ مَعَهُ يَا نَحْوُ «يَا زَيْدَا لِعَمْرُو».

ش - من أقسام الْمُتَنَادِي: المستغاثُ [به].

وهو: «كُلُّ اسْمٍ تُوجَدُ لِيُخَلَّصَ مِنْ شِدَّةٍ، أَوْ يُصَيَّنَ عَلَى دَفْعِ شَقَّةٍ».

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا «يَا» خَاصَّةً، والغالبُ استعماله مجروراً بلام مفتوحة، وهي متعلقة بيا عند ابن جني؛ لما فيها من معنى الفعل، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، وَيُنَسَّبُ ذلك إلى سيبويه، وقال ابن خروف: هي زائدة فلا تتعلق بشيء، وَذَكَرَ (٢) المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل، وهي حرفٌ تعليل، وَتَعْلُقُهَا بفعل محذوف، وتقديره: ادعوك لكلنا، وذلك كقول عمر رضي الله عنه: «يَا لَلَّو لِلْمُسْلُوبِينَ» (٣) - يفتح اللام الأولى وكسر الثانية - وإذا حُطِّفَتْ عليه مستغاثاً آخر؛ فَإِنْ أَعْدَتْ «يَا» مع المعطوف فَتَحَتْ اللام، قال الشاعر:

(١) اعلم أن المركب على أربعة أنواع، الأول: أن يكون مركباً مزجياً، وهذا إما أن يكون مختصاً بلفظ «ويه» مثل سيبويه وعمريه وخالريه وقطريه، وإما ألا يكون مختصاً بها كاملةً الشارح، والثاني: المركب الإنشائي يبرق نحره وشاب قرنلها، والثالث: المركب الإضائي نحو عبد الله وأبي بكر وأم كلثوم، والرابع: المركب المحدثي نحو أحد عشر وأثنى عشر، ثم اعلم أنه لم يسمع من العرب ترخيم شيء من المركبات سوى المركب المزجي، لا جرم لم يذكر المؤلف في هذا الموضوع غيره، وبعض النحويين يقيس ما لم يأت عن العرب على ما جاء عنهم، ولا تلعب ملعب هؤلاء.

(٢) أي: والغالب ذكر المستغاث له بعد المستغاث به، وأن يكون المستغاث له مجروراً بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل في لام الجر التي تنبئ على الكسر ليناسب لفظها عملها.

(٣) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (المقد ١٢٥/٦ اللجعة):

تَكَفَّرَنِي الْوُشَاءُ فَارَّعَجُونِي فَيَا لَلَّو لِلْمَرْجِي الْمَطَاعِ

- ٩٤ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَناسٍ عُوْهُم فِي أَرْوَادٍ
وإن لم تُؤدّ «يا» كَسَرَتْ لام المعطوف، كقوله:
- ٩٥ - يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لِلْكُھُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

٩٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم يتسر لي معرفة قائلها، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٧).

اللفظة «عُوْهُم» العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار، والتمرّد على الحق، وعدم الخضوع له.

المعنى: إني استغيث بقومي ويقالون قومي في العليد والعلّة وفي الاستجابة لمن يدعوهم ونجدة من يستغيث بهم؛ ليخضعوا عني قوماً ما يزال طغيانهم يتزايد، وشرهم يتضام.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثّة «لقومي» اللام حرف جر، قوم: مجرور باللام، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جني؛ لأنها حرف من حروف المعاني أثرب معنى الفعل، ومتعلق بالفعل المحلوف الذي دلت يا عليه عند ابن الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيّبه.

فإن قلت: هذا الفعل الذي تدل عليه «يا» هو أدعو، وهو يتعدى بنفسه، تقول أدعوك، وأدعو قومي، ونحو ذلك، فكيف تمدى في هذا الباب باللام؟

قلت: الجواب على ذلك من وجهين:

الأول: أنا ضيّعنا هذا الفعل معنى اتّجى أو أصحب أو نحوهما، وهذه الأفعال تتمدى باللام كما هو ظاهر، والتضمين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد.

الوجه الثاني: أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضميّاً عن العمل بنفسه، فجئنا باللام لتقويته.

فويا لأمثال الواو عاطفة، ويا: حرف نداء واستغاثّة، واللام جارة، وأمثال: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحلوف، على نحو ما تقدم، وأمثال مضاف وقوم من «قومي» مضاف إليه، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» جار ومجرور متعلق بفعل محلوف، تقديره: أدعوهم لأناس «عُوْهُم» عتو: مبتدأ مرفوع بالصفة الظاهرة، وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه «في أَرْوَادِهِ» جار ومجرور متعلق بمحلوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لأناس.

الشاهد فيه: قوله «يا لقومي ويا لأمثاله» فإنّه جر المستغاث في الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح، وأما سيّبه في الثانية فلأنّه أعاد معه يا.

٩٥ - وهذا البيت مما لم ألق له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٨).

اللفظة «ناء» اسم فاعل فعله نأى يتأى، من مثال فتح يفتح، إذا بعد «الكهول» جمع كهل، وهو من خطه الشيب، وقيل: هو من كانت منه ما بين الأربع والثلاثين إلى الخمسين.

وللمستغاث [به] استعمالان آخران؛ أحدهما: أَنْ تُلْحِقَ آخِرُهُ الْفَا فَلَا تَلْحَقْهُ حَيْثُ
اللام من أوله، وذلك كقوله:

٩٦ - يَا يَزِيدَا لِأَمَلٍ نَيْلٍ عَزٌّ وَغِنَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

المعنى: يقول: إني أملكك عليك ولست من أهلك؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك، وأنا ناه شديد
البعد عن أهلي، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحال.

الإعراب: «ييكى» ييكى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل،
والكاف ضمير المخاطب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «ناه» فاعل ييكى مرفوع بضمة
مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التثنية الساكتين، منع من ظهورها الثقل «بعيد» صفة
لناه، وصفة المرفوع مرفوعة، ويعيد مضاف و«الدار» مضاف إليه «مفترب» صفة ثانية لناه «يا» حرف
نداء واستغاثة «للكهول» اللام حرف جر، والكهول: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا، أو
بالفعل المحذوف، على نحو ما فصلناه في شرح الشاهد السابق «وللشبان» الواو عاطفة، واللام
جارة، والشبان: مجرور باللام، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «للمعجب»
جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدهوك للمعجب.

الشاهد: في قوله «يا للكهول وللشبان» حيث جر الشبان بلام مكسورة؛ لكونه معطوفاً من غير أن
يبيد معه يا.

٩٦ - وهذا الشاهد أيضاً مما لم أجد أحداً نسبته إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم
١٤٤٩).

اللفظة: «أمل» اسم فاعل من الأمل وهو الرجاء «فاقة» فقر «هوان» مللة.

المعنى: يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه، وعبر عن نفسه بأمل نيل عز وغنى؛ لأنه يرجو رفده
ويستمتع عطائه، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة، يكتفي بذلك عن كون الممدوح
يعطي المطاع الكثير الذي يغني، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيدا» متنادى مستغاث به، مبني على ضم مقدر على آخره منع
من ظهوره اشتغال المحل بحركة التناسية المائي بها لأجل الألف، في محل نصب «لأمل» جار
ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدهوك لأمل، وفي أمل ضمير مستتر هو قاعله؛ لأنه يعمل
عمل الفعل لكونه اسم فاعل «نيل» مفعول به لأمل منصوب بالفتحة الظاهرة، ونيل مضاف و«عز»
مضاف إليه «وغنى» الواو عاطفة، غنى: معطوف على نيل أو على عز «بعد» ظرف متعلق بأمل، أو
بمحذوف صفة لنفى، وبعد مضاف و«فاقة» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو
عاطفة، هوان: معطوف على فاقة.

الشاهد: في قوله «يا يزيديدا» حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره، ولم يدخل عليه اللام في
أوله.

والثاني: أن لا تُدْخِلَ عليه اللام من أوله، ولا تُلْحِطْهُ الألف من آخره، وحينئذٍ يَجْرِي عليه حُكْمُ المُنَادَى؛ فنقول على ذلك: «يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو» بضم زيد، و «يَا عَبْدُ اللَّهِ لَزَيْدٍ» بنصب عبد الله، قال الشاعر:

٩٧ - أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْعَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ



ص - وَ الثَّادِبُ: وَ زَيْدًا، وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ أَرَأَسَا، وَ لَكَ الْخَاقُ الْهَاءُ وَ قَفَا.

ش - المندوب: هو المُنَادَى الْمُتَّجِعُ عليه^(١) أو المتوجّع منه.

فالأول كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

٩٨ - وهذا الشاهد مما لم أشر له على نسبة إلى قتال معين، وقد أشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٠).

اللفظة: «العفلات» جمع غفلة، وهي إهمال الأمر، وترك الأخذ باليقظة والتنبه للحوادث «الأريب» العاقل المجرب العالم بمواقب الأمور.

المعنى: يدعو قومه ليتنبهوا في المواقب، ويتنبهوا لما يجري من الأمور، ويعصمهم أشد العجب من غفلة العاقل المجرب عن عقبي الأمور، مع علمه بما يترتب على ذلك من انتقاض الأمور وفسادها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء واستغاثة «قوم» منادى مستغاث به، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، ويجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب «للمعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أدعوكم للمعجب «المعجب» صفة للمعجب «وللعفلات» الواو حرف عطف، للعفلات: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى العفلات، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للعفلات، أو في محل نصب حال منه «لالأريب» جار ومجرور متعلق بتعرض.

الشاهد فيه: قوله «يا قوم» حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى؛ فلم يلحق به اللام في أوله ولا الألف في آخره، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة.

(١) إنما يوضح على المندوب لفقده، وقلقه قد يكون حقيقة، ومثاله بيت الشاهد فإنه قيل في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فهو مفقود حقيقة، وقد يكون قلقة حكماً، ومثاله قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجلب شديد أصاب قوماً من المسلمين «واعمره» يقول متضجعاً على نفسه لأنه غير قادر على إغاثةهم فكانه مفقود.

٩٨ - حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا، فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

والثاني: كقول المتنبّي:

٩٩ - وَاحِرَ قَلْبِيَاءَ وَمِنْ قَلْبِهِ شَيْمٌ [وَمَنْ يَجْسِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ]

ولا يُستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان: «وا» وهي الغالية عليه، والمُختصة به، و «يا» وذلك إذا لم يَلْتَمِسْ بالنادى المَحْض.

٩٨ - هنا البيت من قصيدة لججير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٠).

اللفظة: «أمرًا عظيمًا» أراد به المخالفة وشؤونها «اصطبرت له» أراد اضطلمت بأعبائه وصبرت على لأوائه ومشاقه، وجشمت نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعية ابتغاء رضى الله.

الإعراب: «حملت» حمل: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو مفعول أول «أمرًا» مفعول ثانٍ لحمل «عظيمًا» صفة لأمر «فاصطبرت» الفاء حرف عطف، اصطبر: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقمت» الواو حرف عطف، قمت: فعل وقاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضاً، وأمر مضاف ولفظ المجازلة مضاف إليه «يا» حرف نداء وتندبة «عمرًا» نادى مندوب، مبني على الضم المقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المائي بها لأجل الألف في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «يا عمرًا» فإنه يدل على أن المندوب متضجع عليه؛ وأنت تراه قد استعمله بيا التي تستعمل في النداء، لأنه يأمن من الاتّباس بالنادى المحض، لأنه في مقام الرثاء، والرثاء إنما يكون بعد الموت؛ والظاهر أنه لا يطلب إقباله، وإنما يظهر فجيته فيه وحزنه عليه؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً، ولم يزد هاء.

٩٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبّي، وهو من شعراء الدولة العباسية؛ قد توفي في سنة ٣٥٤ الهجرية، وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان مفرداتها، والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه النقاد من علماء العربية، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس.

اللفظة: «واحر قلباء» أراد أن يقول: «واحر قلبي» بيا المتكلم ويلحق به ألف التندبة، وكان من حقه أن يقول: واحر قلبيه؛ فيفتح ياء المتكلم، إلا أنه حلف الباء وكأنه حلفها ساكنة للتخلص من التثاق الساكنتين الباء والألف بدلها، وهذه الهاء هي هاء السكت، وقد ألحقها في الوصل، وهذه ضرورة أخرى «شيم» يلرد.

المعنى: يقول: واحر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بلرد، لا يحس بما أكابده من الوجد، ولا يشعر =

وحكمه حكم المنادى؛ فتقول «وَأَزِيدُ» بالضم، و «وَأَعْبُدُ اللَّهَ» بالنصب، ولك أن تُلْحِقَ آخِرُهُ أَلْفًا؛ فتقول: وَلَزِيدًا، وَأَعْمَرًا، ولك إلحاق الهاء في الوقف فتقول: وَأَزِيدَاهُ، وَأَعْمَرَاهُ، فَإِنْ وَصَلْتَ حَذْفُهَا، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ؛ فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي؛ ويجوز [حيثلدا] أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء الضمير؛ وَكَسَرُهَا عَلَى أَصْلِ التَّاءِ السَّاكِنِينَ^(١).

= بما لاقي من لهب الهيام، وأنا عنده ليليل الجسم لفرط الذي أعانيه، سقيم الحال لفساد اعتقاده في.

الإعراب: «وا» حرف نداء ونسبة، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حر» منادى مندوب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحر مضاف وقلب من «قلبا» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التناسب، والألف للدلالة على التنبة، والهاء للسكت، وزيادتها في الوصل خطأ عربية، أو ضرورة «ممن» جار ومجرور متعلق ب«قلبه» قلب: مبتدأ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن: مضاف إليه «شيم» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «جسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وحالي» الواو عاطفة، حال: معطوف على جسمي، وحال مضاف وياه المتكلم مضاف إليه «عنده» عند: ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «سقم» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

التعليق به: في قوله «واحر قلباه» فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه.

والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقسوا على ضرورات العرب، ثم يجعل هذا البيت مثلاً للضرورة فيما بعد، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين؟

ثم المتوجع منه إما أن يكون محل ألم، ومثاله البيت الذي أنشده، فإن القلب هو محل الألم الذي يتوجع منه، ومنه قول الآخر:

فَوَاكَيْدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُجِبُّنِي وَمِنْ عَبْرَاتٍ مَا لَهُنَّ قَسَاءُ

فإن الكيد محل الألم أيضاً، وقد يكون المتوجع منه سبباً في الألم، ومنه قول الشاعر:

تَبْكِيهِمْ دَهْمًا مُغَوَّلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى: وَارْزَيْتَنِي

فإن الرزية سبب في حدوث الألم الذي يتوجع منه.

(١) هذا الذي ذكره الشارح من أن لاهاء لا تزداد في التنبة إلا في الوقف، هو ما ذهب إليه جمهور النحاة، وذهب الفراء إلى أنه يجوز زيادة الهاء مضمومة ومكسورة في الوقف وفي الوصل، من غير ضرورة، ومن الشواهد التي استدل بها على ذلك قول الشاعر:

وقولي «النادب» معناه: ويقول النادب.



صـ. وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ: الْمَصْدَرُ الْقَضِيَّةُ الْمُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كـ «ضَرَبْتُ ضَرْباً» أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ «قَعَنْتُ جُلُوساً» وَقَدْ يَثُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كـ «ضَرَبْتُهُ سَوْطاً» «فَاجْلِبُلُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً» «فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ» «وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ» «وَلَيْسَ مِنْهُ» «وَكَلَّا مِنْهَا وَحَدًّا».

لما أَهَيَّتُ القول في المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى شَرَعْتُ في الكلام على الثاني من المفاعيل، وهو المفعول المطلق.

وهو عبارة عن «مصدر، قَضِيَّة، تَسَلَّطَ عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه».

فالأول كقوله تعالى: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا»^(١)، والثاني نحو قولك: «قَعَنْتُ جُلُوساً»، و «تَأَلَّيْتُ حَلْفَةً» قال الشاعر:

١٠٠ - تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ
وذلك لأن الآية هي الحلف، والفُعُود هو الجلوس.

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرُوتَ وَعَمْرُو بِنِ الْزَيْبِرَةِ

ومن المعب أن يقول المرادي: إن زيادة الهاء في مثل هذا البيت عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف، يريد أنه غير جائز إلا عند إعادة إجراء الوصل مجرى الوقف، ومن يدرينا بهذه الإعادة؟ ثم كيف جاء فيها الضم والكسر جميعاً في هذه الحالة؟ وهلا اكتفى بضبط واحد.

(١) من الآية ١٦٤ من سورة النساء، وقائلة المفعول المطلق في هذه الآية الكريمة دفع توهم التجوز: أي كلمة بلفظه، لا بترجمانه، بأن أمره بتكليم موسى: فهو مما يشبه التركيد اللفظي الذي هو إعادة اللفظ بنفسه أو بمرادفه.

١٠٠ - هذا البيت من كلام زيد الفوارس، واسمه الحصين بن ضرار الضبي، من كلمة له اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة.

القصيدة «تألي» حلف وأقسم «حلفة» يميناً وقسماً «ليردني» يروى بكسر اللام على أنها لام التعليل، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصلوية مضمرة، والمعنى على هذا الوجه أنه حلف لأجل أن يرده؛ ويروى بفتح اللام؛ والفعل المضارع بعدها مرفوع؛ وهذه اللام - على هذا الوجه - هي لام جواب القسم، وكان حقّه أن يلحق بالفعل المضارع إحدى نوحي التوكيد؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتاً وقع جواب قسم واقرن باللام وجب توكيده في ملهه جمهور النحاة، لكنه ترك توكيده: إما -

واحتزرت بذكر الفَعْلَة عن نحو قولك: «كَلَامُكَ كَلَامٌ حَسَنٌ» وقول العرب: «جَدُّ جَدُّهُ» فكلام الثاني وَجَدُّهُ: مُصَدَّرَانِ سُلِّطَ عليهما عاملٌ من لفظهما - وهو الفعل في المثال الثاني، والمبتدأ في المثال الأول؛ بناء على قول سيويه إن المبتدأ عامل في الخبر - وليس من باب المفعول المطلق في شيء^(١).

وقد تَنَصَّبُ أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرًا؛ وذلك على سبيل التَّيَابَةِ عن المصدر، نحو: «كل» و «بعض» مُصَابِقَيْنِ إلى المصدر، كقوله تعالى: «فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ»^(٢) «وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ»^(٣) وَالْمَعْدُ، نحو: «فَنَجِدُهُمْ ثَمَانِينَ

لكونه حالاً، وإما جرى على ما ذهب إليه سيويه من تجويز مجيئه غير مؤكد كما في هذا البيت «مفاد» جمع مفاد - كثير - ومن المسامير، قاله شارح الحماسة، وأرى أن المفاد - بالفاء - جمع مفاد - بزة منير أيضاً - وهي في الأصل الخشبة التي تحرك بها النار في التور، شبه النساء في اسودادها ويسها بها، أراد أنهن مهزولات سود، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على ألسنة عوام المصريين.

الإعراب: «تألى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «ابن» فاعل تألى، مرفوع بالضمة الظاهرة «ابن مضاف وأوس» مضاف إليه «حلفه» مفعول مطلق مؤكد لمامله وهو تألى الذي معناه حلف، أو ممين لملحه لكونه مقترناً بتمام الوحدة منصوب بالفتحة الظاهرة «ليردني» اللام واقعة في جواب القسم إما على ما رآه سيويه، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن أوس «إلى نسوة» جار ومجرور متعلق بريد «كأنهن» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبات اسمه «مفاد» خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره في محل جر صفة لنسوة.

الشاهد فيه: قوله «تألى حلفه» فإن حلفه مفعول مطلق، والفعل والمامل فيه من معناه لا من لفظه؛ أگست ترى أن معنى الحلفة القسم، وأن معنى تألى أقسم، كما يبناء في لغة البيت، فكانه قال: أقسم قسماً وقد تكون التاء في «حلفه» مما بني عليه المصدر، فيكون المفعول المطلق مؤكداً لمامله، وقد تكون للوحدة فيكون ميبناً للمعد، فافهم ذلك.

(١) أما المثال الأول فإنه ليس من المفعول المطلق في شيء؛ لأن المصدر - وهو «كلام حسن» - وقع خيراً عن المبتدأ والخبر ليس بفضلة لأن الكلام لا يستغني عنه، وإن حصل به بيان النوع، وأما المثال الثاني فليس من المفعول المطلق في شيء أيضاً؛ لأن المصدر وقع فاعلاً، والفاعل ليس بفضلة لما ذكرنا، وأصل هذا المثال «جد زيد جدلاً» ثم قصد المجالفة في وصفه بالجد، فتحول الإستناد إلى الجدة وأضيف إلى ضمير زيد، وهذا الإستناد مجازي، والملافة بين المستند إليه الحقيقي والمستند إليه المجازي المبرر عنها بالملابسة بينهما حاصلها صدور الجدة من زيد: أي كونه مفعولاً للفاعل الحقيقي، ومثل هذين قولك: «ضربك ضربتان» وإن بين به العدد.

(٢) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة.

جَلَدَةً^(١) ثَمَانِينَ: مفعول مطلق، وجلدة: تمييز، وأسماء الآلات نحو: ضَرْبُهُ سَوْطًا، أو عَصًا، أو مِزْرَعَةً.

وليس مما ينوب عن المصدر صفة، نحو: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾^(٢) خلافاً للمعربين، زعموا أن الأصل أَكَلًا رَعْدًا، وأنه حذف الموصوف ونابت صفة متباه فانتصبت انتصابه، ومنه بـ سيويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رَعْدًا.

ويدل على ذلك أنهم يقولون: «يَيزِرُ عليه طَوِيلًا» فيقيمون الجار والمجرور مقامَ الفاعل، ولا يقولون «طَوِيلٌ» بالرفع؛ فدلَّ على أنه حال، لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقامَ الفاعل، لأن المصدر يقوم مقامَ الفاعل باتفاق^(٣).

(١) من الآية ٤ من سورة النور.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٣) لم يذكر المؤلف أقسام المفعول المطلق، ونحن نذكرها لك باختصار، فنقول: المفعول المطلق على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المؤكد للماملة، وعامله إما أن يكون مصدرًا نحو قولك: «كان أسس ضربي زيداً ضرباً مبرحاً» وإما أن يكون فعلاً نحو قولك: «ضربه ضرباً شديداً» وإما أن يكون وصفاً نحو قوله تعالى: «والصالحات صفاً» ونحو قولك: «أنت مطلوب طلباً» لأن كان العامل مصدرًا فهو مؤكد للماملة نفسه، وإن كان العامل فعلاً أو وصفاً فالصحيح أنه مؤكد للمصدر المفهوم منهما، وحكم هذا النوع أنه لا يثنى ولا يجمع، بالإجماع، لسببين أولهما أنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع فكلا ما وقع موقعه، والثاني أنه اسم جنس ذال على القليل والكثير، فيصح أن يراد به الاثنان والجمع بنى حجة إلى التثنية والجمع.

والقسم الثاني: المبين لنوع عامله - بأن يدل على الهيئة التي صدر عليها الفعل، ودلالته على الهيئة تكون بواحد من أربعة أوجه، الأول: أن يكون المصدر نفسه موضوعاً للدلالة على هيئة خاصة نحو قولك: «رجع زيد القهقري» و«سار التجتر» والثاني: أن يكون ذلك بسبب إضافة المصدر نحو قولك: «جلس زيد جلوس الأمير» والثالث: أن يكون ذلك بسبب وصف المصدر نحو قولك «ضرب زيد بكرةً شديداً» والرابع: أن يكون ذلك بسبب اقتران المصدر بال المهذبة نحو قولك: «ضربت زيداً الضرب» تريد الضرب المعهود بينك وبين المخاطب.

والقسم الثالث: من المفعول المطلق: المبين للمدد، بأن يدل على مرات صدور الفعل نحو قولك: «ضربت زيداً ضربين» أو «ضربت» وهذا النوع يجوز تثنيته أو جمعه بالاتفاق.

وبأن مالك رحمه الله قسم المفعول المطلق إلى قسمين: مبهم - وهو النوع الأول - ومختص، وهو النوعان الثاني والثالث.

ص - وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ: الْمَصْدَرُ الْمُعْلَلُ لِحَدِيثٍ شَارَكَهُ وَقْتًا وَقَاعِلًا؛ نحو: «قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ»، فَإِنَّ قَدْ الْمُعْلَلُ شَرْطًا جَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: «خَلَقَ لَكُمْ».

و * وَأَنِّي لَتَسْعُرُونِي لِدُكْرَاكِ هِرَّةً *

و * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ يُبَاهَا *

ش - الثالث من المفاعيل: المفعول له، ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله.

وهو: «كل مصدر مُعْلَلٌ لِحَدِيثٍ مُشَارِكٍ لَهُ فِي الزَّمَانِ وَالْفَاعِلِ»، وذلك كقوله تعالى: «وَيَجْمَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آتَاتِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ»^(١) فالحذر: مصدر [منصوب] ذكر حلة لجعل الأصابع في الآذان، وزمنه وزمن الجمل واحد وفاعلهما أيضاً واحد، وهم الكافرون؛ فلما اسْتَوْفَيْتَ [هذه] الشروط انتصب.

فلو فقد المَعْلَلُ شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل^(٢).

فمثال ما قَدَّمَ المصدرية قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً»^(٣) فَإِنَّ الْمُخَاطَبِينَ هُمُ الْعِلَّةُ فِي الْخَلْقِ، وَخَفَضَ ضَمِيرَهُم بِاللَّامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ؛ وَكَذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

فأدنى: أفعل تفضيل، وليس بمصدر؛ فلهذا جاء مَخْفُوضاً بِاللَّامِ.

ومثال ما قَدَّمَ اتِّحَادَ الزَّمَانِ قوله:

(١) من الآية ١٩ من سورة البقرة:

(٢) اللام ليست بشرط، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل - وهي هنا: اللام، ومن، وفي، والباء - ومن نص على ذلك ابن عقيل، وجارة المولف في المتن عامة تشمل كل حروف التعليل، ولكنه في الشرح خص الكلام باللام، ولا وجه لذلك.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة البقرة:

٨١ - قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع، والشاهد هنا في قوله «لأدنى» فَإِنَّ اللَّامَ الدَّاخِلَةَ عَلَى أَدْنَى دَالَّةٌ عَلَى التَّعْلِيلِ، وَلَكِنْ لَا يَقَالُ إِنْ هَذَا مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ فِيمَا يُسَمَّى مَفْعُولاً لِأَجْلِهِ - فِي عَرَفِ النُّحَاةِ - أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَالَّذِي مَعْنَى أَفْعَلٍ تَفْضِيلٌ.

١٠١ - فَجِئْتُ وَكَدَّ نَصْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السَّيْرِ، إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ
فإن النوم، وإن كان علة في خَلْع الثياب، لكنَّ زَمَنَ خَلْعِ الثوبِ سَابِقٌ على زَمَنِهِ.
ومثالُ ما قَدَّ اتَّخَذَ الفاعل قولُه:

١٠٢ - وَإِنِّي لَتَعُرُونِي لِإِكْرَاكِ هِرَّةٍ كَمَا اسْتَفَضَّ الْعُصْفُورُ بَلْلَهُ الْقَطْرُ

١٠١ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأنشده الأشموني (رقم ٤٠٧).

اللفظة: «نصت» بالضم المعجمة مشددة أو مخففة - أي خلعت «لدى» أي: عند «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يقيها من يتبلل.

المعنى: يقول: إنه جاء عندما في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها ونهيت لأن تمام.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل «وكد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «نصت» نص: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال «لنوم» جار ومجرور متعلق بنص «ثيابها» ثياب: مفعول به لنص، وثياب مضاف وضمير الغاية مضاف إليه «لدى» ظرف مكان متعلق بنص، منصوب بفتح مقدرة على الألف منع من ظهورها التحريك، ولدى مضاف «الستر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء، ولبسة مضاف «المتفضل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد، لأنها تخلع ثيابها قبل النوم؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوباً، لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن وهو متصف هنا كما علمت.

١٠٢ - هذا البيت من كلام أبي صخر الهللي، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ١١٠) وفي أوضحه (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٧) والأشموني (رقم ٤٢٨) وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله:

لِنَيْلِي يَلْدَاتِ الْجَبْنِ كَأَنْ عَرَقَتْهَا وَأُخْرَى يَلْعَتِ الْجَبْنِشَ آيَاتُهَا سَطْرُ

اللفظة: «تعروني» تنزل بي وتصيني «ذكرك» الذكرى - بكسر الدال - هي الخطور بالبال «هزة» - بكسر الهاء - حركة واضطراب «انتفض» تحرك واضطرب «القطر» المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عندما يذكرها؛ فيقول: إنه ليس به اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للمصفور عند ما يتزل المطر عليه فيبلل جسده.

الإعراب: «وإني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «التعروني» اللام هي المعلقة، تعرو: فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على الواو منع من ظهورها التحريك، والنون للوقاية، والياء مفعول به «الذكر» اللام حرف جر، ذكرى: مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع

فإن الذكرى هي عِلَّةُ عُرْوِ الهِزَّةِ، وزمنهما واحد، ولكن اختلف الفاعل؛ ففاعل المَرَوِّ هو الهِزَّةُ، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى للذكرى ليأك؛ فلما اختلف الفاعل خُفِضَ باللام، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّهَا وَزِينَةً﴾^(١) فإن «تركبوها» بتقدير لأن تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وحيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل المخلوق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعل الركوب بنو آدم، وحيء بقوله جل ثناؤه: ﴿وَزِينَةً﴾ منصوباً؛ لأن فاعل المخلوق والتزيين هو الله تعالى^(٢).

من ظهورها التصور، والجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله «هزة» فاعل تعرو، مرفوع بالضمرة الظاهرة، والجملة من تعرو وفاعل ومفعوله في محل رفع خبر إن «كما» الكاف حرف جر، ما: مصدرية «انتفض» فعل ماضٍ «المصفور» فاعل انتفض، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، والتقدير: هزة كائنة كانتفاض المصفور «بلله» بلل: فعل ماضٍ، وإلهاء ضمير الغائب العائد إلى المصفور مفعول به «القطر» فاعل بلل، والجملة من هذا الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من المصفور على تقدير قد عند جمهور البصريين.

الشاهد فيه: قوله «لذكرالك» فإن اللام حرف جر دال على التعليل، والتذكر علة لعرو الهزة، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر الملة بحرف التعليل، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً.

(١) من الآية ٨ من سورة النحل.

(٢) ههنا شيان نريد أن تنبهك إليهما:

الأول: أن المفعول لأجله قد يتقدم وجوده على وجود مضمون عامله نحو قولك «قدمت من الحرب جيناً» فإن وجود الجين في نفسك سابق على وجود التقدم من الحرب، وقد يكون تصور المفعول لأجله سابقاً على الفعل العامل فيه، نحو قولك «ضربت هذا القتي تأخياً» فإنك تصور التأخير أولاً، ثم يعمك ذلك إلى الضرب، وهكذا في كل مصدر يدل على غرض من الأغراض مع عامل يدل على ما اتخذ وسيلة لتحقيق هذا الغرض، وقد اعتبر العلماء - حتى الذين اشتروا الشروط التي ذكرها المؤلف - هذه الأنظمة من المفعول لأجله؛ فكيف يتأتى هذا مع قولهم: إنه يجب أن يكون وقت الفعل ووقت المفعول لأجله واحداً؟

الأمر الثاني: أن أبا حيان رحمه الله قد استثنى - مما اختلف فيه زمان العلة والمفعول أو اختلف فاعلهما - ما إذا كان المصدر متبهماً بأن المؤكدة أو بأن المصدرية الناصبة للمضارع كما لو قلت «جئتك أن زيدا يكرمني» أو تقول «جئتك أن يكرمني زيد» فأجاز أن يكون هذا المصدر مفعولاً لأجله، وأن يحذف حرف الجر أيضاً، مع اختلاف الزمان والفاعل وأبو حيان في هذا تابع لابن مالك، وقد زاد بعض العلماء في هذا صورة المصدر المنسبك بكي المصدرية نحو «جئتك كي يكرمني زيد».

ص. وَالْمَقْمُولُ فِيهِ، وَهُوَ: مَا سُلِطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى «فِي» مِنْ اسْمِ زَمَانٍ كَصُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ جِنَاءً، أَوْ أُنْبُوعاً أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مَبْنِيٍّ، وَهُوَ: الْجِهَاتُ السُّتُ: «كَالْأَتَامِ، وَالْقَوَى، وَالتَّيْمِينَ وَعَكْسِيَّوْنَ»؛ وَتَحْوِيزٌ: كَعِثْدٌ، وَلَدَى، وَالْمَقَادِيرُ: كَالْفَرَسِخِ، وَمَا صَبَّحَ مِنْ مَضَلَرِ عَامِلِهِ، كَقَعْدَتِ مَقْعَدَ زَيْدٍ.

ش. الرابع من المفعولات: المفعول فيه، وهو المُسَمَّى ظَرْفًا.

وهو: كل اسم زمانٍ أو مكانٍ سُلِطَ عليه عاملٌ على معنى «في» كقولك: صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ^(١).

وَعِلِمٌ مما ذكرته أنه ليس من الظروف «يوماً» و «حيث» من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا غُيُوسًا قَمَطِيرًا﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٣) فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً، لكنهما ليسا على معنى «في»، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه؛ فلهذا أعرب كل منهما مفعولاً به^(٤)، وعامل «حيث» فعل مقدر دلَّ عليه «أعلم» أي: يعلم حيث يجعل رسالته، وأنه ليس منهما أيضاً نحو: ﴿أَنْ تَنْجُوهُنَّ﴾ من قوله تعالى:

(١) ههنا أمران أحب أن أتنبه إليهما، الأمر الأول: أن تسلط العامل على المفعول فيه، هو ما يشير إليه قول المؤلف «على معنى في» سواء أكان الفعل واقعاً بالفعل نحو «صمت يوم الخميس» أم كان غير واقع بالفعل نحو «ما صمت يوم الخميس» وهذا يخالف تسلط العامل على سائر المفاعيل، فإنه في المفعول به على معنى وقوعه عليه، وعلى المفعول له على معنى كونه علة له، وعلى المفعول المطلق على معنى أنه نفسه، والأمر الثاني: أنه لا يسمى ظرفاً - عند النحاة - إلا ما كان منصوباً على معنى في؛ فإن لم يكن منصوباً بالعامل أصلاً أو كان منصوباً لكن على التوضيح مثلاً لم يسمى ظرفاً.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الإنسان الفجر: - هل أنى؟.

(٣) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

(٤) جعل «يوماً» في الآية الأولى مفعولاً به مما لا اعتراض عليه؛ لأن «يوماً» اسم مكان منصوب يقع في مواقع الإعراب المختلفة، فتقول: هذا يوم مبارك، ويومك مليء بالمسررات، وأما جعل «حيث» مفعول به في الآية الثانية فإنه محل نظر، فإن «حيث» لا تنصرف إلا نادراً، ولا ينتهي تخريج القرآن الكريم على النادر؛ ولهذا ذهب جماعة من العلماء إلى أن مفعول الفعل الذي دلَّ عليه «أعلم» محذوف، وذهب إلى أن «حيث» باقية على ظرفية، وتقدير الكلام على هذا: الله يعلم الفضل حيث يجعل رسالته، أي يعلم ما في الموضوع الذي يعمل فيه الرسالة من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، وقد علم سبحانه أنكم لستم بهله المتزلة، وقد فصل هذا الكلام أبو حيان في تفسير الآية الكريمة.

﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(١)؛ لأنه وإن كان على معنى «في» لكنه ليس زماناً ولا مكاناً.

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، ولا فَرْقٌ في ذلك بين المختص منها والمعمود والمُتَّبِع، ونعني بالمختص ما يقع جواباً لِمَتَى، كيوم الخميس، وبالمعمود ما يقع جواباً لَكَمْ، كالأُسبوع والشهر وَالْحَوْل، وبالْمُتَّبِع ما لا يقع جواباً لشيء منها، كَالْيَمِين، وَالْوَقْتُ^(٢).

وأن أسماء المكان لا يتنصب منها على الظرفية إلا ما كان مُتَّبِعاً.

وَالْمُتَّبِعُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ^(٣):

أحدها: أسماء الجهات الست، وهي: الْقَوْفُ، والتحت، والأعلى، والأسفل، واليمين، والشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، والوراء، والأمام، قال الله تعالى: ﴿وَقَوْفٌ كُلٌّ فِي عِلْمٍ عَلِيمٍ﴾^(٤) ﴿قَدْ جَعَلَ رَيْكَ تَحْتَكَ سَرِيّاً﴾^(٥) ﴿وَالرَّجْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ﴾^(٦) ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ، وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ﴾^(٧) ﴿وَكَانَ وَرَاقِعُهُمْ مَلِكٌ﴾^(٨).

وقولي: «وعكسهن» أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال.

وقولي: «ونحوهن» أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت متناً، لكن ألفاظها كثيرة.

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٢) خير من هذا أن تقول لك: المبهم من الزمان ما دل على مقدار من الزمان غير معين أي لا يعرف أوله ولا آخره، نحو حين وزمان ولحظة وساعة ولقطة ووقت، والمختص منه ما دل على مقدار معين معلوم الأول والآخر كاسماء الشهور وكالضيف والشتاء، وكل ما خص من الأزمنة بوصف أو إضافة أو اقتران بال، والمعمود، ولو كان متى أو جمعاً، كيومين وأيام وشهرين وشهور، وهلم جراً.

(٣) إنما جاز نصب اسم الزمان مطلقاً ولم يجر نصب اسم المكان إلا إذا كان مبهماً، لأن الفعل الذي هو الأهل في العمل يدل على الزمان دلالة قوية بسبب كون دلالة عليه مأخوذة في مفهومه فهي دلالة تضمينية، فلما دلالة على المكان فضعيفة لأنه يدل عليه لزوماً، فتقوي على نصب اسم الزمان بنوعيه المختص والمبهم بسبب قوة دلالة على الزمان، وضعف عن نصب المختص من اسم المكان بسبب ضعف دلالة على المكان.

(٤) من الآية ٧٦ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة مريم.

(٦) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٧) من الآية ١٧ من سورة الكهف.

(٨) من الآية ٧٩ من سورة الكهف.

ويلحق بأسماء الجهات: ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها «كَعَبْدَ، وَلَدَى».

الثاني: أسماء مقادير المساحات «كَالْقَرْسُخِ، وَالْجِيلِ، وَالْبَرِيدِ».

الثالث: ما كان مَصْرُوعاً من مصدر عامله كقولك: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ» فالمجلس: مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست، قال الله تعالى: «وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ»^(١)، ولو قلت: «ذهبت مجلس زيد» أو «جلست مذهب عمرو» لم يصح؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله^(٢).

ص - وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ: اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّصْيِصُ عَلَى الْمَوْجِدِ مَسْبُوقَةٌ بِفَعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كـ «مِيزْتُ وَالتَّيْلَ» وَ «أَنَا سَائِرُ وَالتَّيْلَ».

ش - خرج بذكر «الاسم» الفعل المنصوب بعد الواو في قولك: «لا تأكل السمك وَتَشْرَبَ اللَّيْنُ» فإنه على معنى الجمع: أي لا تفعل هذا مع فعلك هذا، ولا يسمى مفعولاً معه؛ لكونه ليس اسماً، والجملة الحالية في نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً» فإنه وإن كان المعنى على قولك: «جَاءَ زَيْدٌ مع طلوع الشمس» إلا أن ذلك ليس باسم، ولكنه جملة.

ويذكر «الفضلة» ما بعد الواو في نحو: «اشْتَرَكْتُ زَيْدٌ وَعَمْرُو» فإنه عُمْلَةٌ؛ لأن الفعل لا يستغني عنه، لا يقال: «اشْتَرَكْتُ زَيْدٌ»؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين.

ويذكر الواو ما بعد «مع» في نحو: «جَآئَتِي زَيْدٌ مع عمرو» وما بعد الباء في نحو: «يَمُتُّكَ الدَّارُ بِأَثَائِهَا».

ويذكر إرادة التصييص على المَوْجِدِ نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» إذا أريد مجرد العطف. وقولي «مسبوقه - إلخ» بيان لشرط المفعول معه، وهو أنه لا بد أن يكون مسبوقةً

(١) من الآية ٩ من سورة الجن.

(٢) يتعين في المأخوذ من غير مصدر عامله، وفيما عدا الأنواع الثلاثة من أسماء المكان: أن يجر بحرف جر يدل على التفرقة - مثل في والباء - فتقول: جلست في ملعب عمرو، وصليت بالمسجد، ونمت في الدار، ولا يسمى المجرور ظرفاً، وإن سمي اسم مكان كما تقدم التنبيه على ذلك.

بفعل، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه؛ فالأول كقولك: «مِرْتُ والنَّيْلَ» وقول الله تعالى: «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ»^(١). والثاني كقولك: «أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلُ».

ولا يجوز النصب في نحو قولهم: «كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْقَتُهُ» خلافاً للصميري؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل..

وكذلك لا يجوز «هَلَّا لَكَ وَأَبَاكَ» بالنصب؛ لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو «أَثِيرٌ» لكنه ليس فيه حروفه.

ص - وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ: «لَا تَكُ عَنِ الْقِيحِ وَإِثْيَانُهُ»، وَبِئْسَ: «قُمْتُ وَزَيْدًا» وَ«مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا» عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْآخِ» وَيَضَعُفُ فِي نَحْوِ: «قَامَ زَيْدٌ وَخَمَرُوا».

ش - للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه [ثلاث] حالات:

إحداها: أنه يجب نصبه على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتعاً لمانع معنوي أو صناعي؛ فالأول كقولك: «لَا تَكُ عَنِ الْقِيحِ وَإِثْيَانُهُ» وذلك لأن المعنى [على العطف] لا تنه عن القِيح وعن إِثْيَانُهُ، وهذا تناقض، والثاني كقولك: «قُمْتُ وَزَيْدًا» و«مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا».

أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: «لَقَدْ كُنْتُمْ أَتَمَّ أَبَاؤَكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ»^(٢).

وأما الثاني فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفض إلا بإعادة الخافض كقوله

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس، والقراءة المشهورة في هذه الآية الكريمة بقطع حمزة «أجمعوا» ولما كان هذا الفعل - الذي هو أجمع - لا يتعلق باللوات - وإنما يتعلق بالمعاني نحو «أجمع المسلمون على حرمة الربا» - كان نصب «شركاءكم» بالعطف على «أمركم» غير سائغ إلا على تقدير مضاف: أي أجمعوا أمركم وأمر شركاءكم؛ ليكون المعطوف والمعطوف عليه من المعاني، فلهذا اختير نصب «شركاءكم» على أنه مفعول معه، لأنه لا يحتاج إلى تأويل ولا تقدير محطوف.

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء.

تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾^(١).

ومن النحويين مَنْ لم يشترط في المسالكين شيئاً؛ فعلى قوله يجوز العطف؛ ولهذا قلت: «على الأصح فيهما».

والثانية: أن يترجح المفعول معه على العطف، وذلك نحو قولك: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ» وذلك لأنك لو عطف «زَيْدًا» على الضمير في «كُنْ» لزم أن يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبتك بأن يكون معه كالأخ^(٢).



قال الشاعر:

١٠٣ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

(١) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنين.

(٢) وهنا أمران يتعلقان بهذا المثال والتعليل الذي ذكره الشارح له:

الأمر الأول: أنه قد اعترض على هذا بأن مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز العطف أصلاً لأنه يفيد معنى غير المعنى الذي يريد به المتكلم بهذا المثال، ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأنه إنما أراد أن يطل لما يجوز ولما ينتج من جهة الصناعة، والصناعة النحوية تتعلق بالانقاط العربية، ومحصل التعليل على هذا التوجيه أن الصناعة لا تأبي جواز العطف؛ إذ لا مانع في اللفظ منه، وهذا لا ينافي أنه ينتج من جهة المحافظة على المعنى المراد.

الأمر الثاني: أن ظاهر كلام الشارح أنه إذا جاز العطف في هذا المثال كان من حلف المفرد على المفرد، نعمني أن يكون «زيد» مبطوفاً على الضمير المستتر في «كن»؛ وهذا يخالف ما جملة النحاة كالأصل في جواز العطف وذلك بأن يكون الاسم المعطوف صالحاً لأن يباشر العامل، وهنا لا يصح ذلك؛ لأن العامل فعل أمر، وهذا المعطوف اسم ظاهر، وقد علمنا أن فعل الأمر لا يكون فاعله اسماً ظاهراً فلا تقول «قم زيد» ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه ينشئ في التابع ما لا ينشئ في المتبوع، وقد قررنا أن «زوجك» في قوله تعالى: ﴿لَسَكُنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ معطوف على فاعل إسكن مع أنه لا يصلح لمباشرة العامل.

١٠٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوسعهم (رقم ٢٥٧) والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠) كما أنشده سيويه في الكتاب (١ - ١٥٠) وكما أنشده جابر الله الزمخشري في المفصل (١ - ١٦٣ بتحقيقنا) وقد ورد عجزه في كلمة للأقرع القشيري.

اللفظة: «الكليتين» تنية كلية - بضم الكاف وسكون اللام - وهي لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند الخاصرتين «الطحال» بوزن كتاب - وهو دم متعقد، وهو من مشمولات الحشا.

الإعراب: «كُونُوا» فعل أمر ناقص مبني على حلف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع «أنتم» ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل «وبني» الواو واو المعية، بني: مفعول معه، =

وقد استفيد من تمثيلي بـ «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ» أن ما بعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط، لا على حسبهما، وإلا لقلت كالأخوين، هذا هو الصحيح.

وممن نص عليه ابنُ كَيْسَانَ، والسماعُ والقياس يقتضيان، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياساً على العطف، وليس بالقوي.

والثالثة: أن يترجح العطفُ ويضعفُ المفعولُ معه، وذلك إذا أمكن العطفُ بغير ضعف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى، نحو: «قام زَيْدٌ وَعَمْرُو»؛ لأن العطف هو الأصل، ولا مضعف له، فيترجح.

صـ. بَابُ الْحَالِ، وَهُوَ: وَصَفٌ، فَضْلَةٌ، يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفٍ، كـ «صَرَنْتُ اللَّصَّ مَكْشُوفًا».

شـ. لما انتهى الكلام على المفعولات شَرَعْتُ في الكلام على بقية المنصوبات؛ فمنها الحال^(١)، وهو عبارة عما اجتمع فيه [ثلاثة] شروط:

منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف وأبي من «أيكم» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف ذال على جمع المخاطب «مكان» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا، ومكان مضاف و«الكليتين» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثني، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «من» حرف جر «الطحال» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمكان؛ لاشتماله على راحة الفعل.

الشاهد فيه: قوله «وبني» حيث نصبه على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا، مع وجود التوكيد بالضمير المتصل الذي يسوغ العطف؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بني أيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان الكليتين من الطحال، وليس هذا مراد الشاعر؛ فلذلك ترجع النصب، ليدل على المعنى المراد.

(١) اعلم أولاً أن لفظ الحال يأتي مذكراً فيقال «حال» ويأتي مؤنثاً بالناء، فيقال «حالة» فأما الإتيان بهذا اللفظ مذكراً فنحو قول الشاعر:

إِذَا أَغْبَجَتْكَ اللَّحَرُ حَالٌ مِنِّي أَسْرَى لَحَفَهُ وَوَاكِلُ اسْرُهُ وَاللَّيَالِي

وأما الإتيان بهذا اللفظ مؤنثاً فنحو قول الفرزدق:

أحدهما: أن يكون وَصْفًا.

والثاني: أن يكون فَضْلًا.

والثالث: أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف، وذلك كقولك: «صَرَنْتُ اللَّصَّ مَكْرُوفًا».

فإن قلت: يَرِدُ على ذكر الوصف، نحو قوله تعالى: «فَاتَّقِيزُوا ثُبَاتٍ»^(١)؛ فإن «ثُبَاتٍ» حال، وليس بوصف، وعلى ذكر الفَضْل، نحو قوله تعالى: «وَلَا تَمَسَّ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا»^(٢)؛ وقول الشاعر:

١٠٤ - لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاخَ يَمِيتُ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَخْيَارِ
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَمِيشُ كَوَيْبًا كَأَيْفًا بِأَلْهِ قَلِيلِ الرَّجَاءِ
فإنه لو أسقط «مَرَحًا» و «كَيْبًا» فَسَدَ المعنى، فيظل كون الحال فضلة، وعلى ذكر

« عَلَى خَالِدٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ خَلَامًا عَلَى جُورِهِ خَلَّتْ بِوِ نَفْسِ خَلِيمٍ »
ثم اعلم ثانياً أنك إذا نظمت بهذا اللفظ مذكراً جاز لك أن تصفه بملكر فقول: حال حسن، وأن تصفه بموئث فقول: حال حسنة، وأن تميد الغمير إليه مذكراً وتشير إليه بإشارة المذكر، وتذكر الفعل المسند إليه، كما يجوز أن تميد الغمير إليه مؤنثاً، وأن تشير إليه باسم إشارة المؤنث، وتؤنث الفعل المسند إليه.

(١) من الآية ٧١ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الإسراء. ومن الآية ١٨ من سورة لقمان.

١٠٤ - هذان البيتان من كلام عدي بن الرعلاء.

الفظة: «ميت» وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات يسكون الياء ومرة رابعة بالتشديد، وقد اختلف العلماء، قيل: التشديد والتخفيف لثنتان، والمعنى واحد فيهما، وقيل: المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهه، والمخفف معناه الذي فارق الحياة، وقيل عكسه «كثيباً» حزناً «كأسفاً» باله، أراد به المتغير الحال «الرجاء» الأمل، ويقع في بعض النسخ محرفاً «قليل الرخاء».

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «من» اسم موصول اسم ليس «مات» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «فاستراح» الفاء عاطفة، استراح: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة معطوفة على جملة الصلة فلا محل لها «بميت» الياء حرف جر زائد، ميت: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «ميت» خبر المبتدأ، وميت مضاف، و«الأحياء» مضاف إليه «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «من» اسم موصول خبر المبتدأ «يعيش» فعل =

الوقوع في جواب كيف، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِلِينَ﴾^(١).
قلت: ﴿ثَبَاتٌ﴾ في معنى متفرقين، فهو وصف تقديرًا، والمراد بالفضلة ما يقع بعد
تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه، والحد المذكور للحال الميئة لا المؤكدة^(٢).

ص- وَشَرَطَهَا التَّكْيِيرُ.

ش- شرط الحال: أن تكون نكرة، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها
بنكرة^(٣)، وذلك كقولهم: «ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَلَاوَلَّ» و «أَرْسَلَهَا أَلْمِرَاكَ» وقراءة بعضهم:

مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «كَيْتاً»
حال من الضمير المستتر في يعيش «كاسفاً» حال ثانية «بِالِه» بال: فاعل بكاسف؛ لأنه اسم فاعل،
وبال مضاف وضمير الفاعل مضاف إليه «قليل» حال ثالثة، وقليل مضاف و«الرجاء» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «الميت من يعيش كاسفاً» باله قليل الرجاء فإن هذه الأحوال لا يستغني الكلام
عنها، لأنك لو أسقطتها لصار الكلام: إنما الميت من يعيش، وهذا تناقض لأنك حملت الشيء على
ضده، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى، فقولنا في تعريف الحال «فضلة» يجب ألا يكون
معنى الفضلة في الذي يصح الاستغناء عنه، كما هو المشهور، بل يكون معناه الذي يجيء بعد تمام
الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كمال المعنى.

(١) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) لم يذكر المؤلف ما تجيء به الحال منه. ونحن نذكره لك إجمالاً فنقول:

تجيء الحال من الفاعل وحده فنقول: جاء زيد راكباً، ومن المفعول وحده فنقول: ضربت اللص مكوفاً،
ومنها ما فنقول: لقيت علياً راكبين؛ وتجيء من المضاف إليه بأحد ثلاثة شروط، الأول: أن يكون المضاف
جزءاً من المضاف إليه نحو قوله تعالى «وَفَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ خَلٍّ لِإِهْوَائِهِ» الثاني: أن يكون المضاف مثل
جزء المضاف إليه في صفة حله والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو قوله تعالى: «أَنْ تَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حِينَئِذٍ»
الثالث: أن يكون المضاف عاملاً في الحال نحو قوله تعالى: «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً».

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف من أنه يشترط في الحال أن تكون نكرة مطلقاً - أي سواء أذلت على شرط أم لم تذل -
هو مذهب جمهور البصريين، واستدلوا لذلك بدليلين، الأول: أن أكثر ما ورد من العرب من الحال نكرة، وما
ورد معرفة قليل يمكن تأويله فلا يقاس عليه، والدليل الثاني: أن النقص المقصود للتكلم من الإتيان بالحال
هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول أو نحوهما حين وقوع الفعل منه أو عليه، وهذا النقص يحصل بتكثير الحال،
فالإتيان بها معرفة زيادة عن المقصود ينهي أن يصان الكلام عنها، فوق أنها خروج عن الأصل لنقص حالة
انقضته.

ونذهب يونس وجمهرة البغداديين إلى جواز تكثيره مطلقاً لأن الحال مثل الخبر، وقد علمنا أن الخبر يجيء نكرة
ويجيء معرفة؛ فينبغي أن يجوز ذلك في الحال، وأيضاً فلأن السماع ورد به في أمثلة متعدة وإن كانت أقل من -

﴿لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾^(١) يفتح الياء، وضم الراء، وهذه المواضع ونحوها مُخْرِجَةٌ على زيادة الألف واللام، وكقولهم: «اجْتَهِدْ وَخَلِّكَ»، وهذا مؤوَّلٌ بما لا إضافة فيه [والتشديد: اجتهد منفرداً].

ص - وَشَرَطُ صَاحِبِهَا: التَّعْرِيفُ، أَوْ التَّخْصِيسُ، أَوْ التَّعْمِيمُ، أَوْ التَّأْخِيرُ، نَحْوُ: «خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ»، وَ «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ»، «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ».

* لِمَيَّةٌ مُوجِشاً طَلَلٌ *

ش - أي: شرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة:

الأول: التعريف، كقوله تعالى: «خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ»^(٢) فخشعاً: حال من الضمير في قوله تعالى: «يَخْرُجُونَ» والضمير آخرُ المعارف.

والثاني: التخصيص، كقوله تعالى: «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ»^(٣) فسواء حالٌ من أربعة، وهي وإن كانت نكرة، ولكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام^(٤).

والثالث: التعميم، كقوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ»^(٥) فجملة ﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ حالٌ من قرية، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي.

— الأمثلة التي جاءت فيها نكرة، فكيف نمتعه؟

وفعب علماء الكوفة إلى التخصيص، فقالوا: إن دل الحال على الشرط جاز تعريفه نحو «زيد الراكب خير منه الماشي». ينصب الراكب والماشي - أي زيد إذا ركب خير منه إذا مشى، فإن لم تدل الحال على الشرط لم يجز.

(١) من الآية ٨ من سورة المنافقين.

(٢) من الآية ٧ من سورة القمر.

(٣) من الآية ١٠ من سورة فصلت.

(٤) يكون تخصيص النكرة بواحد من ثلاثة أمور: الأول: إضافتها إلى نكرة، ومثاله الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، والثاني: أن توصف نحو «قابلني رجل صالح مشرقاً وجهه» والثالث: أن تكون النكرة عاملة النصب أو الرفع نحو قولك «هجبت من ضرب أخوك شديداً» أو «هجبت من ضرب أخاك شديداً» بتثنية «ضرب» في المثالين.

(٥) من الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء.

والرابع: التأخير عن الحال، كقول الشاعر:

١٠٥ - لِمَيَّةٌ مُوحِشاً طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَّلُ

ذ «موحشاً» حال من «طلَّل» وهو نكرة لتأخيره عن الحال.

١٠٥ - هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة وقد أنشده سيويه (ج ١ ص ٢٧٦) وأنشد المؤلف صدره في أوضحه (رقم ٢٦٩) وأنشده كله في شلعر الذهب مرتين (رقم ٧) وأنشده الأشموني في باب الحال (رقم ٤٧٢).

اللفظة: «طلَّل»: هو ما بقي شاخصاً - أي بارزاً مرتفعاً عن الأرض - من أثار الديار «موحشاً» اسم فاعل فعله «أوحش المنزل» إذا خلا من أهله، أو صار مسكناً للوحوش «خلَّل» - بكسر الغاء وفتح اللام - جمع خلَّة، وهي بطانة تنقى بها أجنان السيوف.

الإعراب: «لمية» اللام حرف جر، مية: مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «موحشاً» حال تقدم على صاحبه، منصوب بالفتحة الظاهرة «طلَّل» مبتدأ مؤخر، وهو صاحب الحال، وستعرف شيئاً في هذا الإعراب «يلوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل، والجملة من يلوح وفاعله في محل رفع صفة لطلل «كأنه» كان: حرف تشبيه ونصب، وضمير الطلل اسمه «خلَّل» خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره في محل نصب من الضمير المستتر في يلوح.

الشاهد له: قوله «موحشاً طلل» فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة والمسوخ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرناه بعضه في شرحنا على «أوضح المسالك» عند الكلام على هذا الشاهد، ونقول لك هنا: إن هذه النكرة قد وصفت بجملة «يلوح» وفاعله؛ فالمسوخ هنا كالمسوخ في نحو قوله تعالى من الآية ١٠ من سورة فصلت: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾ وهو التخصيص، ثم إن هذه النكرة مبتدأ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه، وأهون من هذا البيت في الاستشهاد به قول الشاعر، وهو من شواهد سيويه أيضاً:

وَيَالِجَسْمٍ مِثِّي بَيْتاً لَوْ عَلِمْتَنِي شُحُوبٌ، وَإِنْ تَشْتَهِيذِي التَّيْنَ تَلْهَيْدِي

كَيْساً: حال من قوله شحوب، وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد، والظاهر أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتين على ملحق سيويه الذي يميز مجيء الحال من المبتدأ.

ومن أجل ما ذكرنا من هذه الاعتراضات ذهب جماعة من العلماء إلى أن «موحشاً» حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور - وهو قوله «لمية» العائد على طلل، وكذلك يكون قول الآخر «بيتاً» حالاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو قوله «بالجسم» العائد على الشحوب.

صـ باب: والتَّمْيِيزُ، وَهُوَ: اسْمٌ، فَضْلَةٌ، نَكْرَةٌ، جَامِدٌ، مُقَسَّرٌ لِمَا أَنْتَبَهُم مِّنَ الدُّوَاتِ.

شـ من المنصوبات: التَّمْيِيزُ، وهو ما اجتمع فيه خُمُسَةُ أُمُورٍ، أحدها: أن يكون اسماً، والثاني أن يكون فَضْلَةً، والثالث: أن يكون نَكْرَةً، والرابع: أن يكون جامداً، والخامس: أن يكون مُقَسَّراً لما أَنْتَبَهُم من الدُّوَاتِ.

فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى، ومخالف في الأمرين الآخرين؛ لأن الحال مشتق مَبِينٌ للهِثَاتِ، والتَّمْيِيزُ جامد مَبِينٌ للدُّوَاتِ^(١).



صـ وَكَثُرَ وَثُقُوبِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ، كَ «جَرِيبٍ تَحْلَا» وَ «صَاعٍ تَمْرًا» وَ «مَتُونٍ عَسَلًا» وَالْعَدُوَّ، نَحْوُ: «أَحَدٌ عَشَرَ كَوْكَبًا» وَ «بَسْعٌ وَبَسْعُونَ نَفْجَةً» وَمِثْلُهُ تَمْيِيزُ «كَمْ» الِاسْتِغْنَائِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَيْدًا مَلَكْتُ»، فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ كَتَمْيِيزِ الْمَاثِرَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ وَمَا دُونَهَا، وَلَكِ فِي تَمْيِيزِ الِاسْتِغْنَائِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جُرٌّ وَنَصَبٌ.

وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُقَسَّراً لِلنَّسَبَةِ: مُحَوَّلاً، كَ «لَمُتَقَتِلِ الرَّأْسِ شَيْئًا» وَ «فَجَرَزْنَا الْأَرْضَ

(١) يتفق الحال والتَّمْيِيزُ في خمسة أمورٍ: الأول: أن كل واحد منهما اسم، والثاني: أن كل واحد منهما فُضْلَةٌ، والثالث: أن كل واحد منهما نَكْرَةٌ، والرابع: أن كل واحد منهما منصوب، والخامس: أن كل واحد منهما مفسر لما قبله.

وفترتان في سبعة أمورٍ: أولها: أن الأصل في الحال أن يفسر هيئة صاحبه، والتَّمْيِيزُ يفسر ما انتبه من ذات أو نسبة، وثانيها: أن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً والأصل في التَّمْيِيزِ أن يكون جامداً، وقد يجيء كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه، وثالثها: أن الحال يأتي ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسمية أو فعلية، والتَّمْيِيزُ لا يجيء على واحد منها، ورابعها: أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله، قياساً، وأما التَّمْيِيزُ فلا يكون مؤكداً لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور، بل إن جاء مؤكداً يكون تأكيداً لشيء غير عامله وغير صاحبه، وستعرض لهذا مرة أخرى في هذا الباب. وخامسها: أن الحال قد يكون غير مستغنى عنه كما في الشاهد (رقم ١٠٤) والتَّمْيِيزُ لا يكون بهذه المتزلة، بل هو مستغنى عنه دائماً، نعم أن معنى الكلام لا يفسد بدونه، والسادس: أن الحال يجوز تقديمه عند الجمهور على عامله إذا كان العامل مُصَرِّفاً أو وصفاً يشبه الفعل المُصَرِّف، فأما التَّمْيِيزُ فلا يجوز عند الجمهور تقديمه على عامله ولو كان فعلاً مُصَرِّفاً، والسابع: أن الحال يجوز أن يكون متعلّفاً، وأما التَّمْيِيزُ فلا يجوز تعلُّفه أصلاً.

هُيُونَاهُ ﴿وَأَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ، نَحْوُ: ائْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً.

وَقَدْ يُؤَكَّدَانِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَغْتَوَا فِي الْأَرْضِ مُفِيلِينَ﴾ وَقَوْلُهُ: * مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا * وَمِثْلُهُ * يَشْسُ الْقَحْلُ فَحُلْهُمُ فَحَلًا * خِلَافًا لِيَبْيُودُوا.

ش - التمييز ضربان: مُفسَّرٌ لمفرد، ومفسر لنسبة.

لمفسر المفرد له مَقَّانٌ يقع بهلما:

أحدها: المقادير^(١)، وهي عبارة عن ثلاثة أمور: المساحات، كـ «جَرِبٍ نَحْلًا» والكَيْلِ، كـ «صَاعٍ ثَمَرًا» وَالْوُزْنِ، كـ «مَنْوِيٍّ عَسَلًا».

الثاني: العدد، كَأَخَذَ عَشَرَ دُرْهَمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَخَذَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(٢)، وهكذا حكم الأعداد من الْأَخَذَ عَشَرَ إِلَى الثَّمَنَةِ وَالتَّسْعِينَ، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً﴾^(٣) وفي الحديث: «إِنَّ لَكَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ أَسْمَاءً، وَفُتُّهُمُ مِنْ عَطْفِي فِي الْمَقْدَمَةِ الْعَدَدِ عَلَى الْمَقَادِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَمَلَتِهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقَادِيرِ مَا لَمْ تُرَدِّ حَقِيقَتُهُ، بَلْ مَقْدَارُهُ، حَتَّى أَنَّهُ تَصْبِغُ إِضَافَةً الْمَقْدَارِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ الْعِدَدُ كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: عِشْرِينَ وَمِائَتَانِ رَجُلًا، وَلَا تَقُولُ: عِشْرِينَ وَمِائَتَانِ عِشْرِينَ رَجُلًا، إِلَّا عَلَى مَعْنَى آخَرٍ^(٤)».

(١) يطلق لفظ «مقدار» على واحد من ثلاثة أمور:

الأول: أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ، وَلَيْسَ هَذَا مَرَاتِبًا هُنَا.

الثاني: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَا يَعْرِفُ بِهِ قَدْرَ الشَّيْءِ مِنْ أَكَّةٍ مَسَاحَةٍ أَوْ أَكَّةٍ وَزْنٍ أَوْ أَكَّةٍ كَيْلٍ.

المعنى الثالث: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الشَّيْءِ الْمَقْدَرِ بِالْأَكَّةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ «اشْتَرَيْتُ صَاعًا ثَمَرًا» فَإِنَّكَ تَقْصِدُ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ ثَمَرًا مَقْدَرَهُ بِالْكَيْلِ صَاعًا، وَلَا تَرِيدُ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ الْمِكْيَالَ الَّذِي يَكَالُ بِهِ؛ فَالْمُرَادُ بِالْمَقَادِيرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْأَشْيَاءُ الْمَقْدُورَةُ.

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ.

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٣ مِنْ سُورَةِ ص.

(٤) وَذَلِكَ كَانَ يَكُونُ عِنْدَكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ يَقَاسُونَ عَشْرِينَ رَجُلًا، مِثْلًا، فَتَقُولُ: عِنْدِي مَقْدَارُ عَشْرِينَ رَجُلًا، تَرِيدُ أَنَّ عِنْدَكَ مِنْ لَوْ وَزْنُ قَدْرِهِ لَكَانَ يَمْثِلُهُ هَذَا الْعِدَدُ مِنَ الرِّجَالِ، وَهَذَا مَعْنَى مُجَازِيٍّ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ:

وَالثَّمَنُ أَلْفٌ وَفُتُّهُمُ كَوَاجِبُ وَوَاحِدٌ كَالْأَلْفِ إِذْ أُنْشِرَ عَنِّي

ومن تمييز العدد تمييز «كم» الاستفهامية^(١)، وذلك لأن «كم» في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وهي على ضربين: استفهامية بمعنى أي عدد، واستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى كثير، واستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير، وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد؛ تقول: «كم عبداً ملكت؟» و «كم داراً بنيت؟» وتمييز الخبرية مخفوض دائماً، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها، تقول: كَمْ عَيْبٍ مَلَكْتُ، كما تقول: عَشْرَةٌ أَعْيِدُ ملكت، وثلاثة أَعْيِدُ ملكت، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها، تقول: كم عَيْدٍ ملكت؟ كما تقول: مائة عَيْدٍ ملكت، وألف عَيْدٍ ملكت، ويجوز خفض تمييز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، تقول: بكمٍ ذُرْغَمٍ اشْتَرَيْتُ؟ وَالْحَافِظُ لَهُ «مِنْ» مضمرة، لا الإضافة؛ خلافاً لِلزُّجَاجِ.

الثالث: من مظاهر تمييز المفرد: ما دلَّ على مُثَالَّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدْحًا﴾^(٢)، وقولهم: إِنَّ لَنَا أَمْثَالَهَا إِبِلًا.

الرابع: ما دلَّ على مُعَايَرَة، نحو: إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلًا [أو شاء] وما أشبه ذلك.

(١) الفرق بين «كم» الاستفهامية وتمييزها و«كم» الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه الأول: أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر، وقد يختلف الحال في كل منهما، والثاني: أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جمعاً، والثالث: أن الفصل بين الاستفهامية وتمييزها جائز في سمة الكلام، والفصل بين الخبرية وتمييزها لا يقع إلا في الضرورة، والرابع: أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه وفي كل منهما خلاف، ولكن ما ذكرناه هو الأصل وهو ملحق بالجمهور، والخامس: أن الخبرية يصف على تمييزها بلاء، تقول: كم رجل جامعي لا رجل ولا رجلين، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك، والسادس: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب، والسادس: أن الخبرية لا تحتاج إلى جواب، والسابع: أن الخبرية تختص بالماضي مثل «رب»، أما الاستفهامية فلا تختص به، فتقول «كم عبداً سألته» على معنى الاستفهام، والثامن: أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق والتكليب بخلاف المتكلم بكم الاستفهامية، والتاسع: أن البديل من الاستفهامية يقتصر بهمة الاستفهام، بخلاف الخبرية فلا يقتصر البديل منها بالهزمة، والعاشر: أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله، فاما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما - ولا يكون فصله منها إلا في الضرورة كما قلنا - فإنه يجوز نصبه وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهامية، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل، فإن كان الفاصل جملة فعلية لم يستوف فعلها معمولاته يجب جر التمييز بمن، استفهامية كانت كم أو خبرية.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف.

وقد أشرت بقولي: «وأكثر وقوعه» إلى أن تمييز الفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير.

ومفسر النسبة على قسمين: مُحَوَّل، وغير مُحَوَّل.

فالمُحَوَّل على ثلاثة أقسام: مُحَوَّل عن الفاعل، نحو: «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا»^(١) أصله: أَشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ؛ فجعل المضاف إليه فاعلاً، والمضاف تمييزاً؛ ومُحَوَّل عن المفعول، نحو: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا»^(٢) أصله: وفجرنا عُيُونَ الْأَرْضِ، فُقُولٌ فيه مثل ما ذكرنا، ومُحَوَّل عن مضاف غيرهما، وذلك بعد أفعال التفضيل المخبر به عما هو مُعَايَر للتمييز، وذلك كقولك: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْماً» أصله: عِلْمُ زَيْدٍ أَكْثَرُ، وقوله تعالى: «أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا»^(٣) فإن كان الواقع بعد أفعال التفضيل هو عين المخبر عنه وجب حَفْضُهُ بالإضافة، كقولك: «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ» إلا إن كان أفعال التفضيل مُصَافاً إلى غيره فينصب، نحو: «زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مَالًا».

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيته ولا ذات.

مثال ذلك في الحال قوله تعالى: «وَلَا تَقْمِزُوا فِي الْأَرْضِ مُضِلِّينَ»^(٤) «ثُمَّ وَلْيَسْمَعْ مُنِيرِينَ»^(٥) «وَيَوْمَ أُبْعِثَ خِيَا»^(٦) «فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا»^(٧) وقال الشاعر:

١٠٦ - وَنُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً كَجَمَانَةِ الْبَحْرِ سُلَّ نِظَامُهَا

(١) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٢) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(٦) من الآية ٣٣ من سورة مريم.

(٧) من الآية ١٩ من سورة النمل.

١٠٦ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، من معلقته المشهورة، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش.

الفساد «تضيء» يريد أنها شليلة البياض «وجه الظلام» أوله «جمانة» بضم الجيم - اللؤلؤة الصغيرة «البحري» أراد به النواص «نظامها» أي: خيطها.

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِلَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(١) و﴿وَإِذَا عَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ، قَتَمَ مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٢) وقول أبي طالب:

الإعراب: «تضيء» فعل مضارع، مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لتقديره هي «في وجهه» جار ومجرور متعلق بتضيء، ووجه مضاف والظلام مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «منيرة» حال من فاعل تضيء المستتر فيه «كجملة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال ثابتة من فاعل تضيء، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي كجملة، وجماعة مضاف، والبحري مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «سل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «نظامها» نظام: نائب فاعل سل، مرفوع بالضممة الظاهرة، ونظام مضاف وضمير الغائبه العائد إلى جماعة البحري مضاف إليه، وجملة سل ونائب فاعله في محل نصب حال على تقدير قد عند جمهور البصريين.

الشاهد في هذا قوله «منيرة» فإنه حال من فاعل تضيء، على ما عرفت في الإعراب، ومعنى هذا الحال قد فهم من قوله «تضيء» لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً؛ فتكون هذه الحال مؤكدة لمعاملها، والحال المؤكدة لمعاملها أحد ثلاثة أنواع للحال المؤكدة.

ونظير هذا البيت الآيات الأربع الكريمة التي تلاها الشارح، فإن «مفسلين» في الآية الأولى حال من الواو في ﴿فمفسلين﴾ وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو عاملها، و«متبرين» في الآية الثانية حال من التاء في ﴿وليتيم﴾ وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو العامل فيها، و«حياً» في الآية الثالثة حال من الضمير المستتر في ﴿ليتيم﴾ وقد فهم معنى هذا الحال من الفعل وهو (أبعت) وهو العامل فيها، و«ضاحكاً» في الآية الرابعة حال من الضمير المستتر في (تيسم) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل الذي هو العامل فيها، فالحال في كل هذه الأمثلة مؤكدة لمعاملها.

وقد تكون الحال مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿لَا مَن مِّنْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعاً﴾ فإن قوله سبحانه «جميعاً» حال من «من في الأرض» وقد فهم معنى الحال منه، وهو صاحبها، ومثله قولهم فجاء الناس قاطبة.

وقد تكون الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين جامعين معرفتين نحو «زيد أبوك» عطفه ونحو قول سالم بن دارة:

أَنَا ابْنُ قَارَةَ مَحْرُوفاً بِهَا تَسْرِي وَهَلْ يَنَازَرُ يَا لَلْغَامِ مِنْ عَارِ

(١) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين الكريمتين ليس كتأكيد الحال؛ فإني قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكدة لمعامله نحو «فيسم ضاحكاً» أما التمييز فلا يكون مؤكدة لمعامله؛ لأن «شهوراً» في الآية الكريمة تمييز لقوله سبحانه: «ثلاثاً عشر» وهو العامل في التمييز، وليس التمييز مؤكدة للثاني عشر، بل هو مبين له، وإنما هو مؤكدة لقوله سبحانه: «فإن علة الشهور» وليس هو العامل فيه، وكل ذلك الآية الثانية، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى.

١٠٧ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

ومنه قول الشاعر:

١٠٨ - وَالتَّغْلِيُوبُونَ بِئْسَ الْقَحْلُ قَحْلُهُمْ كَحَلَاءٍ وَأَمَّهُمْ زَلَاءٌ مُطْلِقٌ

١٠٧ - هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب، عم النبي ﷺ، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومفرداته ومناه في غاية الظهور.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، وقد حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «بأن» الباء حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «دين» اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة، ودين مضاف ومحمد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من خير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وخير مضاف وأديان مضاف إليه، وأديان مضاف «والبرية» مضاف إليه، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالياء، والجار والمجرور متعلق بعلم «دينًا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «دينًا» فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد لما سبقه، ومما أصلنا ذكره في بيان التأكيد في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو «خير».

١٠٨ - هذا البيت من كلمة لجير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وقد أنشده ابن حنبل (رقم ٢٧٥).

اللفظة: «القحْل» أراد به هنا أباهم «زلاء» - بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة - هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الآيتين «منطق» المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجزتها.

المعنى: يلهمم بدناءة الأصل، ويأنهم في شدة الفقر وسوء الحال، حتى إن أمهم لتمتنن في الأعمال؛ فيلعب عنها اللحم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل - وذلك عند العرب مما تدم به المرأة - فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أيتها وتكبرها.

الإعراب: «التغليوبون» مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والثون عوض عن الثوبين في الاسم المفرد «بئس» فعل ماضى دال على إنشاء الدم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «القحْل» فاعل بئس، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم «فحلهم» فعل: مبتدأ مؤخر، وفحل مضاف وضمير الغائتين العائد إلى التغليوبين مضاف إليه، وجملة هذا المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله التغليوبون «فحلًا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة، وهذا إعراب المبرد، وعليه الشاهد، وأعره سيويه حالاً مؤكدة وأمهم الواو حرف عطف، أم: مبتدأ، وضمير الغائتين مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ «منطق» صفة لزلاء، أو خبر بعد خبر، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني. وخبره؛ فهي في محل رفع أيضاً بالمعطف على الجملة التي هي في محل رفع.

ومسيويه - رحمه الله تعالى! - يمنع أن يقال: «نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا» وتأولوا «فحلا» في البيت على أنه حال مؤكدة.

والشواهد على جواز المسألة كثيرة، فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز في باب نعم ويش أكثر من دخول الحال.

ص - وَالْمُسْتَشَى بِأَلَّا مِنْ كَلَامٍ تَأَمُّ مُوجِبٍ، نَحْوُ: «فَفَسِّرُوا مِنِّي إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» فَإِنْ قُعِدَ الْإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَّصِلِ، نَحْوُ: «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ» وَالنَّصْبُ فِي الْمُتَّصِلِ عِنْدَ بَيِّنِ نَيْمٍ، وَوَجِبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، نَحْوُ: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ» مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَلْهَبَ الْحَقِّ مَلْهَبُ
أَوْ قُعِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: «وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً» وَيُسَمَّى مُقَرَّعًا.

ش - من المنصوبات: المستثنى في بعض أقسامه.

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بالأ، وكانت مسبوقه بكلام تأم، موجب، وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى، سواء كان الاستثناء متصلاً، نحو: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» وقوله تعالى: «فَفَسِّرُوا مِنِّي إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ»^(١)، أو منقطعاً، كقولك: «قَامَ

⁼ الشاهد فيه: قوله «فحلا» فإنه عند المبرد تمييز، على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد؛ لافهام معناه مما سبقه، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل للظاهر في باب «نعم»، وهو مما لا يجيزه سيويه وجمهور النحاة، وعندهم أن الفاعل في باب «نعم» إذا كان اسماً ظاهراً اكتفى به، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بكرة على ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب، وفي المسألة قولان آخران، أحدهما: أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد، وهو رأي أبي العباس المبرد وجماعة، وثانيهما: إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيد الفاعل - كما في بيت الشاهد - لم يجز الجمع بينهما، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيد الفاعل جاز الجمع بينهما، كما في قول الشاعر:

تَحْيِرُهُ فَلَمْ يَخْلُ مِوَلَّهُ فَنَعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ يَهَامُ

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

فإن قلت: التحليل بهذه الآية يدل على أن نصب المستثنى فيها واجب لا يجوز غيره، وقد قرأ بعض القراء برفع =

الْقَوْمُ إِلَّا جَمَارًا، ومنه في أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(١) قوله تعالى: ﴿تَسْجُدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَعْمَاقًا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾^(٢).

فلو كانت المسألة بحالها، ولكنَّ الكلامَ السابقَ غيرَ مُوجِبٍ؛ فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً.

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما: أن يُجْعَلَ تابعاً للمستثنى منه، على أنه يَنْكَلُ منه بدلاً بعضٍ من كل عند البصريين، أو عطفُ نَسَقٍ عند الكوفيين^(٣).

«قليل» وذلك يدل على أن المستثنى من كلام تام موجب يجوز فيه وجهان كما يجوز في المستثنى من كلام معني^١

فالجواب: أن تقرر لك أن المستثنى من كلام تام موجب لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو النصب، وأما هذه الفرامة فلأنها محمولة على أن الكلام السابق معني، وكان القارئ قدّر الكلام: فلم يكونوا مني إلا قليل منهم، لأنه وجد قبل هذا الاستثناء قوله تعالى: ﴿فمن شرب منه ليس مني﴾.

(١) اختلف العلماء في إيليس لعم الله: أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بشيئين؛ الأول: أحاديث وردت في هذا المعنى تدل على أنه من جنسهم، والثاني: استواء من الملائكة في كثير من آيات الكتاب العزيز، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذهب قوم آخرون إلى أن إيليس ليس من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى من الآية ٥ من سورة الكهف: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالتها، وردوا دعوهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم، وذلك لأن الاستثناء المقطع وارد في العربية، ومنه قول النابغة الجبلي:

بَا نَكَرَ مَنِيَّةً بِالْمَلِيَّاتِ فَالَسَّكَدَ أَفَوْتُ وَكَأَنَّ عَلَيْهِ سَالِفُ الْأَمَدِ
وَقَعْتُ فِيهَا أُصِيلًا كَنِي أَسْلِيلَهَا عَيْتُ جَوَابًا، وَمَا بِالْوَيْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلَّا الْأَوَارِي لَايَا مَا أَهْبَيْتُهَا وَالْقَوِيُّ كَالْعَوِيصِ بِالْمَقْلُومَةِ الْجَلَدِ

فإنه استثنى الأوربي من أحد، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن، مثل قوله تعالى من الآية ١٥٧ من سورة النساء: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَفَلَا يَعْلَمُونَ﴾، وإذ قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافٍ من الآيات لم يجز إنكاره، وإذا حملت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح «أحد القولين»، فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إيليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء في الآية منقطعاً، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلاً، والاستشهاد بالآية - هنا - على المذهب الأول.

(٢) من الآيتين ٣١، ٣٠ من سورة الحجر.

(٣) جعل الكوفيون «إلا» حرف عطف بمنزلة «ولا» فلذا قلت لما قام القوم إلا زيد» فزيد معطوف على القوم يعرب بإعرابه، ولكنه في الحكم - من حيث المعنى - على خلاف ما قبله، وكذلك قلت «لما قام القوم لا زيد» فزيد بعد =

الثاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربي جيد، والإبْجَاعُ أجودُّ منه.

ص- ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام.

مثالُ النفي قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(١)، قرأ السبعة - غير ابن عامر - بالرفع على الإبدال من الواو في ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء.

ومثالُ النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَمِثْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًاكَ﴾^(٢)، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من ﴿أَحَدٌ﴾، وقرأ الباقران بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان؛ أحدهما: أن يكون مستثنى من ﴿أَحَدٍ﴾، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح؛ لأن مَرْجِعَ القراءة الرواية لا الرأي، والثاني: أن يكون مستثنى من ﴿أَمْلَكَ﴾ فعلى هذا يكون النصب واجباً.

ومثالُ الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^(٣)، قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في (يقنط) ولو قرئ «إلا الضالين» بالنصب على الاستثناء لجاز، ولكن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

وإن كان الاستثناء^(٤) منقطعاً فَأَهْلُ الحجاز يُوجِبُونَ النَّصْبَ فيقولون: «مَا فِيهَا أَحَدٌ

= إلا تزيد بعد لا، كلاهما معطوف على السابق؛ فيأخذ حكمه الإعرابي، ويكون مخالفاً له في نفي معنى العامل عنه، وهذا مذهب ضعيف، وما يدل على ضعفه أننا نرى «إلا» تقع بعد العامل في نحو قولنا «ما قام إلا زيد» ولو كانت حرف عطف لم يصح أن تقع بعد العامل كسائر حروف العطف، فذلك لا نقول «قام وزيد» ولا «ما قام وزيد» فهنا ينبر أن العرب لم تجعل «إلا» مثل حروف العطف، فلا يصح لنا أن نجعلها منها.

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر.

(٤) علماء البصرة يقدرون «إلا» في الاستثناء المنقطع ولكن الاستدراكية، فإذا قلت «ما رأيت القوم إلا حملاً» فكأنك قد قلت «ما رأيت القوم لكن حملاً» وكثيراً ما ترى في كتب التفسير التفسير بمثل قولهم «الاستثناء هنا بمعنى لكن» فإذا رأيت هذه العبارة أو نحوها فاعلم أن قائلها يريد أن الاستثناء منقطع، وأما علماء الكوفة فيقدرون «إلا» في الاستثناء المنقطع بسوى، ونحن نرى تقليد البصريين أدق وأقرب إلى قواعد العربية من تقليد الكوفيين، لأربعة أسباب، أولها: أن «إلا» ولكن» يشتركان في الحرفية بخلاف سوى فإنها اسم، وتقدر حرف يعرف أولى من تقدير حرف باسم، والثاني: أن «إلا» ولكن» يشتركان في أنهما لا محل لهما من الإعراب، أما سوى فهي سبب كونها اسماً فالت محل من الإعراب، وتقدر ما لا محل له بما لا محل له أولى =

إِلَّا حِمَارًا» ويلفتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾^(١)، وينو تميم يجوزون النصب والإبدال، ويقرؤون ﴿إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ بالرفع، على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأن الخافض له «من» الزائدة، و﴿اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ معرفة موجبة، و«من» الزائدة لا تعمل إلا في التكرات المغنية أو المستتهد بها، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُتُورٍ﴾^(٢).

وإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً، أي سواء كان الاستثناء منقطعاً، نحو: «مَا فِيهَا إِلَّا حِمَاراً أَحَدَهُ» أو متصلاً، نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدُ الْقَوْمِ» قال الكميّ:

١٠٩ - وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

من تقدير ما لا محل له بما له محل، والثالث: أن «إلا» ولكن؛ يشتركان في أن كلّاً منهما يقتضي نصب ما بعده، فاما سوى يقتضي جر ما بعدها، وتقدير ناصب بناصر أولى من تقدير ناصب بخافض، والرابع: اتفاق إلا ولكن في المعنى؛ إذ إن لكل للاستدراك - وهو تعقيب الكلام بغير ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه - والاستثناء الذي تدل عليه «إلا» لا يخرج عن ذلك المعنى.

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٢ من سورة الملك.

١٠٩ - هذا البيت من كلام الكميّ بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨).

اللفظة: «شيعة» أشباع وأنصار، أشابهم وأجري معهم فيما يلعبون إليه «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» منصوب على الاستثناء من شيعة الآتي، وآل مضاف و«أحمد» مضاف إليه، مجرور بالفتحة ناية عن الكسرة، لأنه لا يتصرف للعلمية ووزن الفعل «شيعة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «مذهب» منصوب على الاستثناء، ومذهب مضاف و«الحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه تقدم على المستثنى منه، وأصل نظم البيت: وما لي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مذهب إلا مذهب الحق.

وإنما امتنع الإتيان في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.

وإن كان الكلام السابق على «إلا» غير تام - ونعني به ألا يكون المستثنى منه مذكوراً - فإن الاسم المذكور الواقع بعد «إلا» ينعكس ما يستحقه لو لم توجد «إلا»^(١) فيقال: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ» بالرفع، كما يقال: «مَا قَامَ زَيْدٌ وَمَا زَائِتٌ إِلَّا زَيْدًا» بالنصب، كما يقال: «مَا زَائِتٌ زَيْدًا، وَمَا مَرَزَتْ إِلَّا بِزَيْدٍ» بالجر، كما يقال: «مَا مَرَزْتُ بِزَيْدٍ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ اسْتِثْنَاءً مُفَرَّغًا؛ لأن ما قبل «إلا» قد تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف؛ فتقدير «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ» مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وكلها الباقي.

ص - وَيُسْتثنى بِقِيَرٍ وَيَسْوَى خَافِضَيْنِ مُفَرَّغَيْنِ بِإِعْرَابِ الْأَسْمِ الَّذِي يَبْدُو «إِلَّا» وَيَحَلَا، وَحَدَا، وَحَاشَا، تَوَاصِبٌ أَوْ خَوَافِضٌ، وَيَمَّا حَلَا، وَيَمَّا حَدَا، وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، تَوَاصِبٌ. ش - الْأَدْوَاتُ الَّتِي يَسْتثنى بِهَا - غَيْرُ إِلَّا - ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: مَا يَخْفَضُ دَائِمًا، وَمَا يَنْصَبُ دَائِمًا، وَمَا يَخْفَضُ ثَارَةً وَيَنْصَبُ أُخْرَى.

فأما الذي يخفض دائماً فَيَقِيَرٌ وَيَسْوَى، تقول: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» و«قَامَ الْقَوْمُ يَسْوَى

(١) يريد الشيخ أن يقول: إذا كان الكلام السابق على «إلا» ناقصاً - بأن لم يذكر فيه المستثنى منه، ولا يكون حيث لا منقياً؛ لأن نفي حكم العامل عن جميع الأفراد وإثباته لواحد منهم أمر مقول، أما إثباته للجميع ونفيه عن واحد فأمر غير مقول في مجرى العادة، لأن المتكلم منا لا اطلاع له على عمل جميع أفراد النوع، ومن جهة أخرى اتفاق جميع أفراد نوع الإنسان مثلاً في عمل واحد في وقت واحد غير مقول عادة.

ففي هذه الحالة يكون المستثنى لا عمل فيه لإلا، بل العمل لما قبلها، فإن اقتضى ما قبل إلا الرفع كان ما بعدها مرفوعاً، ومن شواهد هذه الحالة قوله تعالى: «وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً» وإن اقتضى ما قبل إلا النصب كان ما بعدها منصوباً؛ إما على أنه مفعول به نحو قوله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» وإما على أنه مفعول لأجله نحو قوله تعالى: «وَمَا ضَرِيهَ لَكَ إِلَّا جِدَلًا» أي ما ضربه إلا لأجل الجدال وقصد الغلبة، لا للرجعة في التمييز بين الحق والباطل، وإما على أنه مفعول فيه نحو قوله تعالى: «إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا يَوْمًا» وإما على أنه حال نحو قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لَهُمْ لَنْ يَدْخُلُوهُ إِلَّا خَائِفِينَ» فأما المفعول المطلق فإن كان مبنياً بوصف ولو تقديره صح أن يقع في هذا الباب نحو قوله تعالى: «لَا تَأْتِيَكُمْ إِلَّا بَشَافَةٌ» ونحو قوله سبحانه: «إِنْ نَحْنُ إِلَّا غَنَاتٌ» وأما المفعول معه فلا يقع في هذا النوع من الأسلوب؛ فلا يجوز أن تقول لما ذكرت إلا والمصباح؛ ولا «لما سرت إلا والتيل» وإن اقتضى الكلام الذي قبل إلا الجر كان ما بعد إلا مجزواً، ومن شواهد قوله تعالى: «وَلَا تَجْلِسُوا أَمَلِ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ».

زَيْدٌ بخفض زَيْدٍ فيهما، وتُعَرَّبُ «غَيْرٌ» نَفْسُهَا بما يستحقه الاسمُ الرَّاقِعُ بعد «إِلَّا» في ذلك الكلام، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ» بنصب غير، كما تقول: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، بنصب زيد، وتقول: «مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ»، و«غَيْرُ زَيْدٍ» بالنصب والرفع، كما تقول: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَزَيْدٌ»، وتقول: «مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ» بالنصب عند المحجّازين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك قُتِسَ، وهكذا حكم «سوى» خلافاً لسبويه، فإنه زعم أنها واجبةُ النصب على الظرفية دائماً.

الثاني: ما يَنْصِبُ فقط، وهو أربعة: لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، وَمَا خَلَا، وَمَا عَدَا^(١)، تقول: «قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا» وَلَا يَكُونُ زَيْدًا» وَمَا خَلَا زَيْدًا» وَمَا عَدَا زَيْدًا». وفي الحديث: «مَا أَنَهَرَ الدَّمُ وَذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالطُّفَرُ» وقال ليبد:

١١٠ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ - مَا خَلَا اللَّهَ - بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ - لَا مَحَالَةَ - زَائِلٌ

(١) لم يذكر المؤلف ما حاشاه في هذا الموضع، وذكرها في النوع الثالث بدون «ما» وذلك مبني على ما ذهب إليه جماعة من العلماء أن «ما» لم يثبت من العرب إدخالها على «حاشا» وقد ذكر ابن مالك أن «ما» تدخل على حاشا، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا فَرَضًا فَيَا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ كَمَالًا

وقد رد عليه هذا الاستدلال بأنه بيت واحد جاء على وجه لا يتكلم به العرب؛ فهو خلق ألا يحتاج به، على أنه يحتمل ألا تكون «حاشا» فيه هي حاشا الاستثنائية، الجملة، بل يجوز أن تكون منصرفة، تقول: حاشيته أحاشيه، وقد جاء مضارع هذا الفعل في قول النابغة الغلياني:

وَلَا أَرَى فِاصِلًا فِي النَّاسِ يُشْهِمُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

١١٠ - هنا الشاهد من كلام ليبد بن ربيعة العامري، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٧) وفي شلور اللهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣).

الإعراب: «إلا» أداة استفتاح وتنبه «كل» مبتدأ، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «ما» منصوبة «خلا» فعل ماضٍ دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق «الله» منصوب على التعظيم، مفعول به لخلا، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «باطل» خبر المبتدأ «وكل» الواو حرف عطف، كل: مبتدأ، وكل مضاف و«نعيم» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «محالة» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا محالة موجودة، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «زائل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «خلا»؛ فدل ذلك على أن الاسم =

وانتصابه بعد «لَيْسَ» وَلَا يَكُونُ على أَنَّهُ خَبَرُهُمَا، واسمهما مستر فيهما [أي وجوباً وانتصابه بعد «مَا خَلَا» وَمَا عَدَا على أَنَّهُ مفعولهما، والفعل مستر فيهما. والثالث: ما يخفض تارة وينصب أخرى، وهو ثلاثة: خلا، وعَدَا، وخَافَا. وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالاً ماضية: فَإِنْ قَدَرْتَهَا حُرُوفاً خَفَضَتْ بها المستثنى، وَإِنْ قَدَرْتَهَا أفعالاً نَصَبَتْ بها على المفعولية، وَقَدَرْتَ الفاعلَ مُضْمِراً فيها.

* * *

ص. باب، يُخَفِّضُ الاسمَ إِذَا بَحَرَفَ مُسْتَرَكٍّ، وَهُوَ: مِنْ، وَلِئِي، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَاللَّامُ، وَالْبَاءُ لِلْقَسَمِ وَغَيْرِهِ، أَوْ مُخْتَصِّصٍ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ: رَبِّ، وَمُدُّ، وَمُنْدُ، وَالْكَافُ، وَحَتَّى، وَوَاوُ الْقَسَمِ، وَتَأْوُهُ.

ش. لما انْقَضَى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات، شَرَعْتُ في ذكر المجرورات، وَقَسَمْتُ المجرورات إلى قسمين^(١): مجرورٍ بالحرف، ومجرورٍ بالإضافة،

الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً، وذلك لأن «ما» هه مصدرة، وما المصدرة لا يكون يعملها إلا فعل، فإذا وجب أن يكون خلا فعلاً وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أَنَّهُ مفعول به، وإِنَّمَا يجوز جره إذا كان «خلا» حرفاً، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدري، وبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمله في شرحنا على «أوضح المسالك» ولا يلحق ذكره في هذه اللمحة البسيطة.

(١) فإن قلت: فلماذا لم يذكر المؤلف الجر على التثنية للمجرور، ولا الجر بالمجاورة للمجرور؟

فالجواب عن ذلك: أن الجر بالتثنية ليس نوعاً جليلاً من المجرورات، بل هو راجع إلى أحد الترهين اللذين ذكرهما، لأن العمل في التثنية - ما عدا البذل - هو نفس العمل في المتيوع، والبذل على نية تكرار العمل، فعامله مثل عامل البذل مع، فلا يخرج التثنية عن كونه مجروراً بالمضاف أو بحرف الجر، فأما الجر بالمجاورة فإنه شاذ في التوكيد قليل في التثنية، فلعلنا لم نذكره، ومثال الجر للمجاورة في التوكيد قول الشاعر:

يَا صَاحِبَ بَلْعٍ قَوِي الزُّوجَاتِ كُلَّهُنَّ أَذْ لَيْسَ وَشَلَّ إِذَا اشْتَلَّتْ حَرَى اللَّذْبِ

الرواية بجر فكلهن لمجاورته «الزوجات» المجرور، مع أنه توكيد للوي المنصوب لأنه مفعول به بلع، ومثال جر التثنية للمجاورة قول امرئ القيس:

كَأَنَّ نَجِيرًا فِي عَرَبَيْنِ وَيَلُو كَجِبْرِ قُنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

الرواية بجر فمزمل لمجاورته ليجاد المجرور، مع أن مزملًا نعت لكبير أناس المرفوع لأنه خبر «كان» في أول البيت.

وقد جاء النعت مرفوعاً لمجاورته للمرفوع مع أن المنصوب ليس مرفوعاً، في قول الشاعر:

وبدأت بالمجور بالـحرف؛ لأنه الأصل.

والحروف الجارة عشرون حرفاً، أسقطت منها سبعة - وهي: خلا، وعدا، وحاشا، ولعل، ومتى، وكَيَّ، ولَوْلَا - وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأول لأنني ذكرتها في الاستثناء؛ فاستغنيت بذلك عن إعادتها، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها، وذلك لأن «لعل» لا يجزئ بها إلا عقيل: قال شاعرهم:

١١١ - لَعَلَّ اللّٰهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَكُّمُ شَرِيحُ

السَّائِلُ الْمُتَفَرِّعُ الْيَقْطَانُ كَلَامُهَا مَشَى الْمَلَكُ عَلَيْهَا الْخَيْتَلُ الْفَضْلُ

قد رفع «الفضل» لمجاورته للجميل المرفوع، مع أن «الفضل» نعت للملوك المجرور بإضافة مشى، كما قالوا، وفيه نظر.

١١١ - هذا البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى قاتل معين، وقد أشبهه ابن عقيل (رقم ١٩٧) والمؤلف في أوصفه (رقم ٢٨٨) والأشموني (رقم ٥٢٢).

اللفظ: «أن» يجوز في همزة هذا الحرف الفتح، على أن تكون مؤولة بمصدر، ويكون المصدر المنسبك مجروراً بدلاً من «شيء» المجرور بالياء، ويجوز في الهمزة الكسر على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل، والمعنى على التهكم «شريح» هي المرأة المفوضة التي اتحد مسلكتها، ويقال فيها: شرماء وشروم - بفتح الشين - أيضاً.

المعنى: يقول: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإنني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلاً تباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، وهو من باب تأكيد اللم بما يشبه المدح.

الإعراب: «لعل» حرف ترج وجر شبه بالزائد «الله» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «فضلكم» فعل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف ذال على جمع المخاطب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ، «علينا» جار ومجرور متعلق بفضل «بشيء» جار ومجرور متعلق بفضل أيضاً «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم: اسم أن، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه، والميم علامة على جمع المخاطب «شريح» خبر أن، وإن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ «شيء».

الشاهد فيه: قوله «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ، كما أوضحناه في إعراب البيت، والجر بلعل لفة عقيل، دون سائر العرب.

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي، ويقال إنه لسهل الغنوي أخيه:

قُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتُ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْجِسْمُولِ مِثْلَكَ قَرِيبُ

و«مَتَى» لا يُجَرُّ بها إلا مُنْذِلٌ، قال شاعرهم يصف السحاب:

١١٢ - شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ لَهُنَّ نَبِيحُ
و«كي» لا يُجَرُّ بها إلا «ما» الاستهامية، وذلك في قولهم في السؤال عن علّة
الشيء: «كَيْتَمَةٌ» بمعنى لَمّة، و«لولا» لا يُجَرُّ بها إلا الضمير في قولهم: لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ،
وَلَوْلَاةُ، وهو نادر، قال الشاعر:

١١٣ - أَوَمْتُ بِعَيْتَيْهَا مِنَ الْهُودِجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجِجِ

١١٢ - البيت من كلام أبي ذؤيب الهللي، يصف السحاب، وقد أشده ابن عقيل (١٩٨) والمؤلف في
أوضحه (٢٨٧) وصاحب أدب الكاتب (ص ٤٠٨ بتحقيقنا) والأشموني (رقم ٥٢٣).

اللفظة: «ترفعت» تصاعدت وتباعدت «لجج» جمع لجة بزة غرقة وغرف، واللجة: معظم الماء
«نبيح» هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لأمارة اسمها أم عمرو - كما ورد في بيت قبل هذا البيت - بالسفيا بماء سحب موصوفة
بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت مامعا من لجهه، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع،
والبيت المشار إليه هو قوله:

سَقَى أُمُّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرٍ لَيْلَوْ حَتَّايِمُ سُوْدَ مَاؤُهُنَّ نَجِيحُ

الإعراب: «شرين» فعل وفاعل «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب، إما على تضمين شرب معنى
روي، فتكون الباء سببية؛ وإما على أن شرب يلقى على معناه، فتكون الباء في قوله «بماء» بمعنى من
الابتدائية؛ وماء مضاف و«البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع: فعل ماضٍ، والهاء
علامة التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى حناتم
«متى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمتى، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول
إذا قدرت الباء بمعنى من، وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بشرب «خضر» صفة للبحر «لهن» جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نتيج» مبتدا مؤخر، والجملة من المبتدا والخبر في محل نصب
حال من فاعل ترفعت المستتر فيه.

الشاهد فيه: قوله «متى لجج» استعمل «متى» حرف جر، فجر به قوله «لجج».

١١٣ - ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة، القرشي، المخزومي ويروي بهله:

أَنْتَ إِلى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكْتَ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجْ

اللفظة: «أومت» معناه أشارت، وأصله أومات، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلها ألفاً لانتاحتها
وانفتاح ما قبلها، ثم حلف هذه الألف تخلصاً من انفتاح الساكنين «الهودج» مركب يوضع فوق البعير
يركب فيه النساء.

وأنكر المبرد استعماله، وهذا البيت ونحوه حُجَّةٌ لسيبويه عليه^(١). والأكثر [في العربية] لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

المعنى، يقول: أشارت هذه الفتاة إليّ بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقيب، وحدثني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هي.

الإعراب: «أومت» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على الألف المقلبة عن الهمزة المحلوفة للتخلص من التثاق الساكنين، والتاء الساكنة علامة التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «بعينها» الباء حرف جر، عيني: مجرور بالياء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقدير لأنّه مني، وعيني مضاف وضمير الغالبة مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأوماً «من اليهودج» جار ومجرور متعلق بأوماً أيضاً «لولاك» لولا: حرف جر شبه بالزائد لا يحتاج إلى متعلق، والكاف ضمير المخاطب مبتدأ - قال الأخفش: مبني على الفتح في محل رفع، وقال سيبويه والجمهور: له محلان، أولهما جر بحرف الجر، وثانيهما رفع بالابتداء، ولوحظ الأول فجاء به متصلاً - والخبر محذوف وجوباً تقديره: لولاك موجود، مثلاً «في» حرف جر «فله» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر نفي، والجار والمجرور متعلق بأصبح الآتي «العام» بدل من اسم الإشارة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أصبح» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله «لولاك» حيث دخلت «لولا» على الضمير المتصل فجزته محلاً كما هو ملحق سيبويه، وفي هذه المسألة كلام طويل، ذكرناه مفصلاً في شرحنا على شرح الأشموني، ولا يليق ذكره بهذه المجالة.

(١) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٤):

أَتُطْبِعُ فَيْسَا مَن أَرَأَيْتَ يَمَانًا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَفْرُسْ لِأَسْبَابَنَا حَسَنًا

وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يخاطب ابن عمه، وهو أيضاً من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٥):

وَكَمْ سُوْطَيْنِ لَوْلَايَ طُبِعَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَائِهِ مِنْ عُتْدَةِ السَّيْفِ مُنْهَوَى

وعليه جاء قول النهمي:

لَوْلَا لَمْ يَقْضِ فِي أَعْدَائِهِ قَلَمٌ وَيَخْلُبُ الْبَيْتُ لَوْلَا الْبَيْتُ كَالظُّفْرِ

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ، ومراد المؤلف أن الإتيان بالضمير المفضل بعد «لولا» أكثر من الإتيان بالضمير المتصل، فأما الأكثر على الإطلاق فهو وقوع الاسم الظاهر، نحو قول المتنبي:

كَفَى بِجُشْيِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَالَفَتِي إِلَيْكَ لَمْ تَرْنِي

ونحو قوله أيضاً:

لَوْلَا الْمُثُولُ لَكَانَ أَكْثَى ضَيْعَمٌ أَكْثَى إِلَى شَرْفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

وقد استعمل النهمي في البيت الذي أنشدناه قريباً الضمير المتصل في عبارة، وذلك قوله «لولا»، والاسم الظاهر في عبارة أخرى وذلك قوله «لولا اليتيم».

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وُضِعَ على حرفٍ واحد؛ وهو خمسة: الباء، واللام، والكاف، والواو، والتاء، وما وُضِعَ على حرفين، وهو أربعة: يَنْ، وَعَنْ، وفي، ومُدُّ؛ وما وُضِعَ على ثلاثة أحرف، وهو ثلاثة: إلى، وعلى، ومُنْد؛ وما وُضِعَ على أربعة وهو «حَتَّى» خاصة.

وتنقسم أيضاً إلى ما يَجُرُّ الظاهرَ دون المضمَر، وهو سبعة: الواو، والتاء، ومُدُّ ومُنْدُ، وحتى، والكاف، ورُبُّ؛ وما يجرُّ الظاهر والمضمَر، وهو البواقي.

ثم الذي لا يَجُرُّ إلا الظاهر ينقسم إلى ما لا يجر إلا الزمان، وهو مذ، ومنذ. تقول: ما رأيتهُ مذ يومين، أو منذُ يوم الجمعة، وما لا يَجُرُّ إلا النكرات وهو «رُبُّ» تقول: ربُّ رجلٍ صالح. وما لا يَجُرُّ إلا لفظ الجلالة، وقد يَجُرُّ لفظ الرَّبِّ مضافاً إلى الكمية وقد يجر لفظ الرحمن، وهي التاء، قال الله تعالى: «وَتَلَلَّهُ لَاكِيْفَنَ أَصْنَأَمَكُم»^(١)، «تَلَلَهُ لَقَدْ أَتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا»^(٢) وهو كثير. وقالوا: «تَرَبَّ الكَتْمِيَّةُ لأفعلنْ كذا» وهو قليل. وقالوا: «تَالرَّحْمَنِ لأفعلنْ كذا» وهو أَقْلُ. وما يجرُّ كل ظاهر وهو الباقي.



ص. - أو بإضافة اسم على مَعْنَى اللَّامِ كَعَلَامَ زَيْدٍ، أو مِنْ كَخَاتَمِ حَبِيْبِهِ، أو فِي كَعَمْرٍ اللَّيْلِ، وتُسَمَّى مَعْتَوِيَّةً؛ لَأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أو التَّخْصِيصِ، أو بإضافة الوَصْفِ إلى مَعْمُولِهِ كَعَبَالِغِ الكَفْمِيَّةِ، ومَعْمُورِ الدَّارِ، وَحَسَنِ الْوَجْهِ، وتُسَمَّى لَفْظِيَّةً لَأَنَّهَا لِمَجْرُودِ التَّخْفِيْفِ.

ش. - لما قُرِئَتْ من ذكر المجرور بالحرف سَرَعَتْ في ذكر المجرور بالإضافة وقسمته إلى قسمين:

أحدهما: أن لا يَكُونُ المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها، ويخرج من ذلك ثلاث صور:

إحداها: أن ينتهي الأمران معاً كَعَلَامَ زَيْدٍ.

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٩١ من سورة يوسف.

الثانية: أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة نحو:
«كاتب القاضي» و«كاتب جباله».
والثالثة: أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضاف صفة، نحو:
«ضرب اللص».

وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية، وذلك لأنها تقيد أمراً معنوياً، وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: «غلام زيد»، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، كـ«غلام امرأة»^(١).

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام:

أولها: أن تكون على معنى «في»^(٢) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: «زئ مكر الليل»^(٣).

الثاني: أن تكون على معنى «من» وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف، ويصح الإخبار به عنه، كـ«خاتم حديد، وباب ساج» بخلاف نحو: «يد زيد» فإنه لا يصح أن يُخبر عن اليد بأنها زيد^(٤).

الثالث: أن تكون على معنى اللام^(٥)، وذلك فيما بقي، نحو: «غلام زيد» و«يد زيد».

(١) اعلم أن النحاة يختلفون في العامل في المضاف إليه، أم المضاف، أم الإضافة، أم هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه؟ فذهب الجمهور إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهذا هو الصواب، والدليل عليه أن الضمير إذا كان مضافاً إليه يصل بالمضاف نحو «غلامه» و«غلامي» و«غلامك» ومن المقرر أن الضمير لا يصل إلا بعامله، وذهب الأخفش إلى أن العامل في المضاف إليه هو الإضافة وعبارة المؤلف تقتضي، وذهب قوم إلى أن العامل هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه.

(٢) اختلف العلماء في معنى «في» الإضافة على معنى «في» الظرفية، ومن أثبت هذا النوع ابن مالك - سواء كان المضاف إليه ظرف زمان كالأية التي تلاها المؤلف، أم كان ظرف مكان نحو «شيد الدار» - وتلى هذا النوع كثير من النحاة، وتبعهم ابن الناطم (وهو ابن ابن مالك) وحملوها على معنى اللام مجازاً.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٤) إذا انتفى كون المضاف إليه كلاً للمضاف نحو «يوم الخميس» فإن الخميس ليس كلاً لليوم، أو انتفى جواز الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف نحو «يد زيد» أو انتفى الشرطان معاً نحو «ثوب زيد» ونحو «غلام زيد» كانت الإضافة على معنى اللام.

(٥) المراد لام الملك أو شبهه نحو «غلام زيد» ولو تقييداً نحو «هو مال» بمعنى صاحب مال.

القسم الثاني: أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولهذا أيضاً ثلاث صُور: إضافة اسم الفاعل، كـهَذَا ضَارِبٌ زَيْد، الْآنَ أو غَدًا، وإضافة اسم المفعول كـهَذَا مَعْمُورُ الدَّارِ، الْآنَ أو غَدًا، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـهَذَا رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، وتسمى إضافة لفظية؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً وهو التخفيف؛ ألا ترى أن قولك «ضَارِبٌ زَيْدٌ» أَخَفُّ من قولك «ضَارِبٌ زَيْدًا»، وكذا الباقي، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ ولهذا صح وصف «هَذَا» بـ«بَالِغٍ» مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿هَذَا بِالِغُ الْكُفْبِ﴾^(١)، وصح مجيء «ثاني» حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾^(٢).



ص - وَلَا تُجَامِعُ الْإِضَافَةُ تَنْوِيناً وَلَا نُوناً تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ مُطْلَقاً، وَلَا «أَلٌ» إِلَّا فِي نَحْوِ: «الضَّارِبَا زَيْدٌ» وَ«الضَّارِبُو زَيْدٌ» وَ«الضَّارِبُ الرَّجُلُ» وَ«الضَّارِبُ رَأْسُ الْجَانِي» وَالرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلَامِيه.

ش - اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين، ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع الألف واللام، تقول: جِئَنِي غُلَامٌ يَا هَلَا، فَتَنْوِنُ، وَإِذَا أَضِفْتَ تَقُولُ: جِئَنِي غُلَامُ زَيْدٍ، فَتَحْذِفُ التَّنْوِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَكْدُّ عَلَى كِمَالِ الْأَسْمِ، وَالْإِضَافَةُ تَدُلُّ عَلَى تَقْصَانِهِ، وَلَا يَكُونُ الشَّيْءُ كَامِلاً نَاقِصاً، وَتَقُولُ: جِئَنِي مُسْلِمَانِ، وَمُسْلِمُونَ، فَإِذَا أَضِفْتَ قُلْتَ: مُسْلِمَاكَ، وَمُسْلِمُوكَ، فَتَحْذِفُ النُّونَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(٣) «إِنكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ»^(٤) «إِنَّا مُزِيلُو الثَّاقَةِ»^(٥) وَالْأَصْلُ: الْمُقِيمِينَ، وَلِذَا هَؤُلَاءِ، وَمُرْسَلُونَ، وَالْعِلَّةُ فِي حَذْفِ النُّونِ هِيَ الْعِلَّةُ فِي حَذْفِ التَّنْوِينَ؛ لَكُونِهَا قَائِمَةً مَقَامَ التَّنْوِينَ.

وإنما قِيْدَتْ النُّونُ بِكَوْنِهَا تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ احْتِرَازاً مِنْ نُونِي الْمَفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ،

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الحج.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الصافات.

(٥) من الآية ٢٧ من سورة القمر.

وذلك كتونِّي جِين وشياطين فإنهما مَتَلَوَان بالإعراب لا تاليان له، تقول: جِينْ يا فتى، وهؤلاء شَيَاطِينُ يا فتى؛ فتجد إعرابهما بضمة واقعو بعد النون؛ فإذا أَضَفْتَ قلت: أَتَيْكَ جِينٌ طلوع الشمس، وهؤلاء شياطينُ الإنسان، يثبت النون فيهما؛ لأنها مَتَلَوَةٌ بالإعراب، لا تالية له.

وأما الألف واللام فإنك تقول: جاء الغلام، فإذا أَضَفْتَ قلت: جاء غلامٌ زيد، وذلك لأن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف؛ فلو قلت: «الغلامُ زيد» جمعت على الاسم تعريفين، وذلك لا يجوز.

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، وفي المسألة واحدة من خمسة أمور تذكر، فحيث لا يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة.

أحدهما: أن يكون المضاف مُشْتَقًى نحو: «الضَّارِبُ زَيْدٌ»^(١).

والثاني: أن يكون المضاف جَمْعٌ مذكَّرٌ سالماً نحو: «الضَّارِبُونَ زَيْدٌ»^(٢).

والثالث: أن يكون المضاف إليه بالألف واللام نحو: «الضَّارِبُ الرَّجُلُ».

والرابع: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو: «الضَّارِبُ رأسِ الرَّجُلِ».

والخامس: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام، نحو: «مررتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِي».



هـ- بَابُ، يَفْعَلُ عَمَلٌ فِعْلُهُ سَبْعَةٌ: أَسْمُ الْفِعْلِ كَهَيْهَاتَ، وَصَهُ، وَوَيْ، بِمَعْنَى: بَعْدُ، وَأَسْكَنْتُ، وَأَعَجَبْتُ، وَلَا يُحْدَفُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ وَ﴿يَكْتَابُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾

(١) من ذلك قول عترة بن شداد العبسي:

وَلَقَدْ خَوَيْتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَعْرِ
الشَّائِئِي عِزِّي وَلَمْ أَسْتَنْصَحْهُمَا
لِلْحَرْبِ كَلِيزَةً عَلَى أَهْلِي ضَمَنْمِ
وَالْتَأَذِنِي إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا قَمِي

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو من شواهد سيويه والأشمونى:

الْحَافِظُ عَزَّوَجَلَّ الشَّيْئَةَ لَا
يَأْتِيهِمْ مِنْ ذَلَالِهِمْ نَطْفُ

مَتَّكُولٌ، وَلَا يَمَرُّ ضَمِيرُهُ، وَتَجَزَمُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِيِّ مِثْنُ نَحْوُ * مَكَانَكَ تُحْمَدِي
أَوْ تَسْتَرِيحِي * وَلَا يَنْصَبُ.

ش - هذا الباب معقود للأسماء التي تعملُ عملَ أفعالها وهي سبعة^(١):

أحدها: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أقسام:

(١) ما سمي به الماضي كـ «هَيَّات» بمعنى يَهْدُ، قال الشاعر:

١١٤ - هَيَّاتَ هَيَّاتَ الْعَقِيْقُ وَمَنْ يُوْ هَيَّاتَ خَلَّ بِالْعَقِيْقِ نَوَاصِلُهُ

(١) زاد المؤلف في كتابه شلور الذهب على ما ذكره هنا ثلاثة أشياء تعمل عمل الفعل.

الأول: اسم المصدر، وهو ما دل على معنى المصدر، ونقص من حروف فعله، نحو «أصلبته عطاف»، وكلته
كلاماً، وسلمت عليه سلاماً ومن شواهد إصماله قوله عليه الصلاة والسلام: «من قبله الرجل امرأته الوضوء»
قبيلة: اسم مصدر؛ لأن مصدر الفعل - وهو «قبل» بتضمين الياء - هو الثقيل، وقد أضيف اسم المصدر هنا
إلى فاعله وهو «الرجل» ثم جيء بمفعوله منصوباً وهو «لمرأته».

والثاني: الظرف المتحد على تقي أو شبهه، نحو «أنتك زيد» فإنه يجوز في «أنتك» أن يكون متعلقاً باستمر
محلوقاً، وزيد فاعل بهذا الظرف، ويجوز أن يكون «أنتك» خبراً مقدماً، وزيد مبتدأ مؤخرًا.

والثالث: الجار والمجرور المتحد أيضاً، وشاعره قوله تعالى: «إني لله شك؟» ويجوز فيه الوجهان الجائزان
في الظرف.

١١٤ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية، وقد أنشده المؤلف في أوغصمه (رقم ٤٦٢) وفي شلور الذهب
(رقم ٢١٢).

الثالثة: «هيات» متناه بعد، وقد روي «أهيات» في المواضع الثلاثة، بقلب الهاء همزة «العقيق» اسم
مكان، ورواه ياقوت «المزني» بضم الميم ويزاين، قال: هو ما يقع على يسار القاصد إلى مكة عن
طريق اليمامة «خل» صديق، وهو بكسر الخاء وتشديد اللام.

المعنى: يقول: بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق، وبعد عنا مكانه؛ وبعد الأخلام الذين كنا
نواصلهم فيه، يتحسر على فراق خلّاته وتركه المنازل التي كان يحل معهم فيها.

الإعراب: «هيات» اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «هيات»
توكيد للأول «العقيق» فاعل بهيات الأول، مرفوع بالضمّة الظاهرة «ومن» الواو حرف عطف، من:
اسم موصول معطوف على العقيق، مبني على السكون في محل رفع «به» جار ومجرور متعلق بفعل
محلوق تقع جملة صلة الموصول «وهيات» الواو حرف عطف، هيات: اسم فعل بمعنى بعد،
مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «خل» فاعل لاسم الفعل «بالعقيق» جار ومجرور متعلق
بمحلوق صفة لخل «نواصل» نواصل: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره نحن، والهاء ضمير الغائب مفعول به، مبني على الضم في محل نصب، وسكنه لأجل =

(٢) وما سمي به الأمر كـ «صَه» بمعنى اسكت، وفي الحديث «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ صَهْ فَقَدْ لَقَوْتَ» كذا جاء في بعض الطرق.

(٣) وما سمي به المضارع كـ «وَيَّ» بمعنى أعجب، قال الله تعالى: «وَيُكَافَّةً لَا يُفْلَحُ الْكَافِرُونَ»^(١) أي أعجب لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه «وَاه» قال الشاعر:

١١٥ - وَاه، يَايِي أَلَّتْ وَقُوكِ الْأَشْتَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزُّرْنَبُ
و «وَاهَاه» قال الشاعر:

= القافية وللوقف، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل.

الشاهد فيه: قوله «هيهات العقيق» وقوله «هيهات خل» حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد، ورفع به فاعلاً، كما يرفعه بنفس بعد؛ فذلك ذلك على أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه.

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

١١٥ - هذا البيت من كلام راجز من بني تميم، ولم يمين أحد اسمه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦٠) وفي المثنى (رقم ٦٠٤) والأشمونى (رقم ٩٣٤).

الفسحة: «واه» معناه أعجب «يأيي» يريد أفعلك يأيي، أو أنت يأيي «الأشتب» الذي فيه الشنب، وهو - بفتح الشين والنون جميعاً - عبارة عن رقة الأسنان وعلويتها، أو نقط بيض فيها «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

الإعراب: «واه» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا يأيي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «أنت» ضمير متصل مبتدأ مؤخر «وقوك» الواو حرف عطف، فو: محذوف على الضمير المتفضل الواقع مبتدأ، مرفوع بالواو نيابة عن الفضة لأنه من الأسماء الستة، وفو مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «الأشتب» نعت لقوك، مرفوع بالضممة الظاهرة «كأنما» كان: حرف تشبيه، وهو هنا مهمل، وما: كافة «ذُرٌّ» فعلٌ ماضٍ مبني للمجهول «عليه» جار مجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل للذر، والجملة من الفعل - الذي هو ذر - ونائب الفاعل في محل نصب حال من «قوك».

الشاهد فيه: قوله «واه» فاته اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل «وي» بفتح الواو وسكون الياء، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً، كالذي يرتفع بنفس أعجب؛ فذلك ذلك على أن اسم الفعل المضارع يعمل عمل الفعل المضارع الذي يكون بمعناه.

١١٦ - وَاهَاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَاً وَاهَاً يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَقَاهَاً

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يتأخر عن معموله؛ فلا يجوز في «عَلَيْكَ زَيْدًا» بمعنى الزَّم زَيْدًا، أن يقال: زيدا عليك، خلافاً للكسائي، فإنه أجازَهُ محتجاً عليه بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(١) زاعماً أن معناه: عليكم كتاب الله، أي الزموا. وعند البصريين أن ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ مصدرٌ محلوفُ العايلِ و «عليكم» جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقتدر، والتقدير: كتب الله ذلك عليكم كتاباً، ودلَّ على ذلك المقتدر قوله تعالى: ﴿خَرَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) لأن التحريم يستلزم الكتابة.

ومن أحكامه: أنه إذا كان دالاً على الطلب جاز جَزُم المضارع في جوابه، تقول: نَزَّلَ نُحَدِّثُكَ - بالجزم - كما تقول: «انْزِلْ نُحَدِّثُكَ»، وقال الشاعر:

١١٦ - نسب جماعة هذا البيت لرؤية بن العجاج، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وروى أبو زيد الأنصاري في نواره أكثر الأبيات التي يروونها مع بيت الشاهد، ونسبها لأبي الفول الطهري بعض أهل اليمن، وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٤٦١) والأشموني في باب أسماء الأفعال والأصوات.

الفلسفة: «واهاً» معناها أصعب «عينها» جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها، ووقع في بعض نسخ الشرح بما ليت عينها وهو صحيح، بل هو اللغة الفصحى، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف.

الإعراب: «واهاً» اسم فعل مضارع بمعنى أصعب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا فسلمى» جار ومجرور متعلق باسم الفعل «ثم» حرف عطف «واهاً» اسم فعل كالسابق «واهاً» تأكيد لاسم الفعل الذي قبله «ها» حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمندادى به محلوف، والتقدير: يا هؤلاء، مثلاً «ليت» حرف تمن ونصب «عينها» هنا: اسم ليت منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقلدة على الألف منع من ظهورها التعذر، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه فلنا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «وفاهاً» الواو حرف عطف، فا: معطوف على اسم ليت، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وفا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «واهاً» في المواضع الثلاثة؛ فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أصعب، مثل وي ومثل وا، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره أنا، كما بيناه في إعراب البيت.

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

١١٧ - وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

فه «مَكَانَكَ» في الأصل ظَرْفُ مَكَانٍ، ثم نقل عن ذلك المعنى، وجُعِلَ اسماً للفعل،

١١٧ - هذا الشاهد من كلام عمرو بن زيد مناة، وهو المعروف بعمرو بن الإطابة، والإطابة أمه، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٥٠٤) وأنشده في شعور النخب (رقم ١٧٤) وقال قبل إنشاده: «وغلط أبو عبيدة نسبته إلى قطري بن الفجاءة اهـ». وقد أنشد البيت في معني الليب أيضاً (رقم ٢٣٦) وأنشده الأسموني أيضاً (رقم ١٠٤٠) هذا، وقبل البيت الشاهد قول الشاعر:

أَبَتْ لِي عَقَّتِي وَأَبَى بِلَايِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالنَّمَنِ الرِّيْحِ
وَأَفْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ

اللفظة «جشأت» الحديث عن نفسه، وجشوعها: نهوضها، وثورتها من فزع أو حزن «جاشت» غلت من الفزع أو الحزن، ومعناه قريب من المعنى الأول «تحمدي» يحمذك الناس ويشكروا لك الثبات «تستريحي» تطمئن خوارجك وتسكن ثورتك.

الإعراب: «وقولي» الواو حرف عطف، قول: معطوف على فاعل أبي في البيت السابق على بيت الشاهد، وقد ذكرناه في نسبة الشاهد، فهو مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كلاماً» ظرف متعلق بالمصدر الذي قبله «جشأت» جشأ: فعل ماضٍ، والتاء لتأنيث «جاشت» الواو عاطفة، جاش: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأنيث «مَكَانَكَ» مكان: اسم فعل أمر بمعنى اثبتني مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف حرف ذاك على الخطاب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تحمدي» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع «أو» حرف عطف «تستريحي» فعل مضارع معطوف على المضارع السابق، والمعطوف على المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله.

الشاهد فيه: قوله «مَكَانَكَ تحمدي» حيث جزم «تحمدي» في جواب اسم الفعل الدال على الأمر، وعلامة كونه مجزوماً حذف النون منه، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع، بعد اسم فعل الأمر إذا سقطت الفاء، كما هنا، فتأمل ذلك.

واسم الفعل الذي في هذا البيت هو قوله: «مَكَانَكَ» وهو منقول عن ظرف المكان، ويتصل بضمير المخاطب على ما هو الغالب الكثير في اسم الفعل المنقول، ومتعرف لهذا الكلام بقية.

وقولنا إن الكاف ضمير المخاطب هو رأي جمهور النحاة، وذهب قوم منهم ابن أبيشاذ إلى أن الكاف حرف خطاب مثل الكاف التي تلحق أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك، والقاتلون بأنها ضمير المخاطب قد اختلفوا في موضعه من الإعراب، قليل: في محل نصب، وقيل: في محل رفع، وقيل: في محل جر، ويبان هذه الأقوال وتوجيهها مما لا يحتمله هذا المختصر.

ومعناه: أتيتي، وقوله: «تَحْمَدِي» مضارع مجزوم في جوابه، وعلامة جزمه حذف النون. ومن أحكامه: أنه لا يُثَقَّب الفعلُ بعد الفاء في جوابه؛ لا تقول: «مَكَانِك تَحْمَدِي، وَصَه فَتَحْمَدُكَ» خلافاً للكسائي، وقد قلَّمتُ هذا الحكم في صُدْر المقدمة؛ فلم أختجِ إلى إعادته هنا^(١).



ص- وَالْمَضْرُوءُ كَقَرْبٍ وَإِثْرَامٍ، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ يَقُلُّ مَعَ أَنْ، أَوْ مَعَ مَا، وَلَمْ يَكُنْ: مُصَغَّرًا، وَلَا مُضَمَّرًا وَلَا مَحْلُودًا، وَلَا مَتَّوْنًا قَبْلَ الْعَمَلِ، وَلَا مَحْلُوفًا، وَلَا مَقْصُولًا وَمِنَ الْمَمْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ، وَأَعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ، نَحْوُ: «وَلَوْ لَا خَلَقَ اللَّهُ النَّاسَ» وقول الشاعر:

* أَلَا إِنَّ ظُلُمَ نَفْسِهِ الْمَرَّةَ بَيِّنٌ *
وَمُتَوْنًا أَقْبَسُ، نحو: «أَوْ إِنْ عَظَمْتَ فِي يَوْمٍ مَسْغَبَةً يَتِيمًا» وَيَأْلُ شَاذٌ، نَحْوُ:

(١) اسم الفعل على شريين: قياسي وسماحي، فأما القياسي فهو ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال - ينتج أوله وينته آخره على الكسر - للدلالة على الأمر، نحو كُتِبَ من كتب، ونُظِرَ من نظر، وَضُمَّتْ من ضمت، وعلم جراً، وفقد صوغه من الرهاهي نحو قرأت في قول الرازي:

* قُلْتُ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قُرْآنِي *

يريد قرقر بالرفع، أي صوت به، وإلا فمرعاه في مثل قول النابغة:

وَمَنْكَرَتْنِي جَعَلَنِي حَكَاظَ كِلَابُهُمَا يَمْشُو بِهَا وَلَقَلَّهُمُ عَزَازِي

وأما السماحي فالفاظ وردت عن العرب لا ضابط لها مثل صه ومه وجهات وأق.

ومن جهة أخرى ينقسم اسم الفعل إلى قسمين: مرتجل، ومقول، فأما المرتجل فهو: ما لم يستعمل في شيء آخر قبل كونه اسم فعل كصه وأخواته، والمقول: هو ما استعمل قبل كونه اسم فعل في شيء آخر، والمقول منه إما ظرف مكان نحو «مَكَانِك» بمعنى أبيت، و«هَذَلِكَ» هذا الكتاب» بمعنى خله، وإما جار ومجرور نحو «عليك به» ومثله قوله تعالى: «عليكم أنفسكم».

ثم اعلم أن الكثير الغالب في الضمير المتصل بالظرف أو بالحرف أن يكون ضمير مخاطب كما رأيت في الأمثلة من «هَذَلِكَ» و«عليك» وربما جاء ضمير غائب كقولهم «عليه رجلاً ليسي» وفي الحديث فمن استطاع منكم البائة فليزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم» وربما جاء ضمير متكلم، كقول بعضهم «علي» وقولهم «إني» بتشديد الياء فهما خلافاً لبعضهم، قال في اللسان «قول علي زيدا، وعلي زيدا، بمعنى أعطني» اهـ، وربما دخل الظرف أو حرف الجر على اسم ظاهر كما تقول فعلى محمد زيدا، وفعلى غريب جنداً، والأكثر - كما قلنا - اتصال الظرف وحرف الجر بضمير المخاطب كاللغوي ورد في القرآن الكريم «عليكم أنفسكم».

* وَكَيْفَ التَّوَقُّي ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ *

ش - النوع الثاني من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعل: المَصْنُوعُ.
وهو: «الاسم، الدالُّ عَلَى الْحَدَث، الجاري عَلَى الفعل، كالضَرْبِ والإِكْرَامِ».
وإنما يعمل بشمائية شروط:

(١) أحدها: أن [يصح أن] يَحُلَّ محله فعلٌ مع «أَنْ» أو فعلٌ مع «مَا». فالأول كقولك:
«أعجبني ضَرْبُكَ زَيْدًا»، و «يعجبني ضَرْبُكَ عمرًا» فإنه يصح أن تقول مكان الأول:
أعجبني أن ضَرَبْتَ زَيْدًا، ومكان الثاني: يعجبني أن تُضْرِبَ عمرًا.
والثاني نحو: «يعجبني ضَرْبُكَ زَيْدًا الآن» فهذا لا يمكن أن يحلَّ محله «أن ضَرَبْتَ»
لأنه للماضي، ولا «أن تضرب» لأنه للمستقبل، ولكن يجوز أن تقول في مكانه «مَا
تُضْرِبُ» وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعالى: ﴿بِمَا رَزَحْتَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَوُفُوا
مَا عَصَيْتُمْ﴾^(٢) أي: بِرُحَّتِهَا، وَعَصَيْتُكُمْ.

ولا يجوز في قولك «ضَرْبًا زَيْدًا» أن تعتقد أن «زَيْدًا» معمولٌ لِضَرْبٍ، خلافًا لقوم من
النحويين؛ لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أَنْ، وما، تقول: اضْرِبْ
زَيْدًا، وإنما «زَيْدًا» منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب للمصدر، ولا يجوز في نحو:
«مَرَزْتُ يَزِيدَ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ جِمَارٍ» أن تنصب «صوت» الثاني بصوت الأول؛ لأنه لا
يحلُّ محلَّ الأول فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه؛ لأن المعنى يأبى ذلك، لأن المراد
أنك مررت به وهو في حالة تَصَوُّيته، لا أنه أَخَذَتْ التصويت عند مرورك به.

(٢) الشَّرْطُ الثاني: أن لا يكون مُصْغَرًا^(٣)، فلا يجوز «أعجبني ضَرْبُكَ زَيْدًا»، ولا

(١) من كل من الآيتين ٢٥، ١١٨ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

(٣) أعلم أولاً أن التحة قد اختلفوا في تحليل إعمال المصدر؛ فذهب فريق منهم إلى أن العلة هي شبه المصدر
بالفعل في المعنى، وذلك لاشتراكهما في الدلالة على الحدث، وذهب فريق آخر إلى أن العلة هي كون
المصدر أصلًا للفعل في الاشتقاق؛ فإن ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل في المعنى - وهو الدلالة
على الحدث - كان السر في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن التصغير من خصائص الأسماء، فإذا كان الاسم
مصغرًا بعد من الفعل، وإذا ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل بسبب كونه الأصل الذي أخذ منه الفعل كان السر
في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن هذه الصيغة المصغرة ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، فافهم
ذلك وتنبه.

يختلف النحويون في ذلك، وقاس على ذلك بعضهم المَصْدَرَ المجموع، فَمَنَعَ إعماله خَلْأً له على المَصْدَرِ، لأن كَلًّا منهما مُبَيِّنٌ للفعل، وأجاز كثير منهم إعماله، واستدلوا بنحو قوله:

١١٨ - وَعَدْتَ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةٌ مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ يَنْتَرِبُ

(٣) الثالث: أن لا يكون مُضْمَرًا؛ فلا تقول: «ضُرِبَ زيداً حَسَنٌ وهو عَمْرَأٌ قَبِيحٌ» لأنه ليس فيه لَفْظُ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون، واستدلوا بقوله:

١١٨ - هذا البيت قد نسب في اللسان (ج ٢ ص ٥٨) وفي مجمع الأمثال (ج ٢ ص ٢٢٢) للأشعري بدون تعيين.

الفلسفة: «سجية» خصلة وخليقة «عرقوب» رجل يضرب به المثل في خلف الرد «ينترب» حكاية في اللسان يفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة - وهو اسم مكان باليامة، ومنهم من يرويه بالتاء المثناة وكسر الراء، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول ﷺ التي سميت بعد ذلك طيبة، وقد صار لفظ «المدينة» علماً بالغلبة عليها.

الإعراب: «وعدت» فعل وفاعل «وكان» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص «الخلف» اسمها «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً «سجية» خبر كان «مواعيد» مفعول مطلق عاملة وعدت في أول البيت، منصوب بالفتحة الظاهرة، ومواعيد مضاف «وعرقوب» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «أخاه» أخا: مفعول به لمواعيد، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه «ينترب» جار ومجرور متعلق بمواعيد.

الشاهد فيه: قوله «مواعيد عرقوب أخاه» فإن مواعيد جمع ميعاد أو موعد، وعلى الثاني تكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء، (انظر شرح الشاهد ١٢٤) وموعد: مصدر ميمي لوعد، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول، فأضافه إلى الفاعل، ثم نصب به المفعول؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد.

وجواز إعمال المصدر المجموع مذهب لجماعة من النحاة، وذهب ابن مالك وجماعة آخرون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المثني ولا المجموع، لأن الثنية والجمع من خصائص الأسماء، فوجود واحد منهما يبعد شبه المصدر بالفاعل، لو تكون علة المنع أن صيغة المثني وصيغة المجموع ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، كما سمعت في تحليل علم إعمال المصدر المصغر، وهذا البيت يعتبر عند هذا الفريق من العلماء اللامتين لإعمال المصدر المجموع من باب الضرورة التي تقع في الشعر؛ فلا يقاس عليه.

١١٩ - وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذَقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ
أي: وما الحديث عنها بالحديث المرجم، قالوا: فعنها متعلق بالضمير، وهذا
البيت تأويل قائل للتأويل، فلا يثبت عليه قاعدة.

١١٩ - هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، من معلقته المشهورة، وقد استشهد به العلامة
رضي الدين في شرح الكافية، وشرحه البغلي في الخزانة (ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق).

اللفظة: «وما الحرب إلا ما علمتم» يريد ليست الحرب إلا ما جرتموه وعرفتم عواقبه ونتائجها من
التدمير والقتل، يحلر القوم من أن يعودوا إليها «وما هو» الضمير يعود إلى العلم الذي يشير إليه قوله
«علمتم» وقوله «بالحديث» أراد الخير، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعون قد يكون صحيحاً
وقد لا يكون صحيحاً، يؤكد أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه «المرجم» الأصل في هذه
الكلمة الرجم، وهو القذف بالحجارة، ثم قالوا: رجم فلان فلاناً، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه، ثم
قالوا: رجم بالظن، يريدون رمي به، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا: رجم، ورجم - بالتخفيف
والتشديد - وهم يريدون ظن، وقالوا: لقد قال فلان للكلام رجماً، وهم يريدون قاله ظناً، فقول زهير
«المرجم» يريد به المظنون الذي ليس في موضع اليقين.

الإعراب: «ما» نافية «الحرب» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على
السكون في محل رفع «علمتم» علم: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعل مبني على الضم في محل
رفع، والميم علامة على الجمع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول، والعائد ضمير منصوب بعلم محذوف، والتقدير: إلا التي علمتموها «وذقتم» الواو
عاطفة، ذاق: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، والميم علامة الجمع، والجملة معطوفة على جملة
الصلة، فلا محل لها من الإعراب «وما» الواو عاطفة، ما: نافية حجازية تعمل عمل ليس «هو» اسم
ما، وهو ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع «عنها» جار ومجرور متعلق بهو، وسبأني
إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به «بالحديث» الباء حرف جر زائد، الحديث: خبر ما الحجازية
منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «المرجم»
نعت للحديث باعتبار لفظه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «هو عنها» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «هو» في هذا البيت ليس راجعاً إلى الحرب؛
لأن الحرب مؤنثة، وهذا الضمير مذكر، وأيضاً فإن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى؛ إذ
لا معنى لقولك: وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو
العلم، ويرشح لذلك إخباره عنه بقوله «الحديث المرجم» أي المظنون، فكانه قال: وليس الحديث
عن الحرب بالحديث المظنون، بل هو الحديث الصادق المتيقن الموثوق به، فلما كان الضمير كناية
عن القول أو الحديث تعلق به الجار والمجرور، كما يتصلق بالحروف التي للمعاني؛ إذ الظرف
والجار والمجرور يكتفيان بראحة الفعل، لهذا بيان كلامهم ومن تقريره على هذا الوجه تعلم ما في
كلام بعض أرباب الحواشي من التهافت فافهمه، ولا تكن أسير التقليد.

(٤) الرابع: أن لا يكون محدوداً^(١)؛ فلا تقول: «أَعْجَبَنِي صَبْرُكَ زَيْدًا، وَشَدَّ قَوْلُهُ:

١٢٠ - يُحَايِي بِهِ الْجُلْدَ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبِهِ كَفَيْهِ الْمَلَا نَفْسَ رَاكِبٍ

(١) السر في علم تجويزهم إعمال المصدر المحدود - بسبب لحاق تاء الوحدة به مثلاً - هو ما قرئناه لك في علم تجويزهم إعمال المصدر المصغر، وهو أن صيغة المصدر المقترن بالتاء ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، أو لأن المصدر المحدود قد يمد شبهه بالفعل من جهة أن الفعل يدل على الحدث من غير قيد بمرة واحدة أو مرتين، وهذا المصدر ذو التاء يدل على الحدث مقيداً بالمرة الواحدة؛ فلما اختلفت الدلالة بمد الشبه بينهما؛ فلم يسع حمل أحدهما وهو المصدر على الآخر وهو الفعل.

١٢٠ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أشهد الأشموني (رقم ٦٨٢).

اللفظة: «يحايي» أراد يحيي «الجلد» الصبور الصلب القوي على احتمال المصاعب والمكاره «حازم» هو الضابط لأمره «الملا» التراب.

المعنى: قال شرح الشواهد - ومنهم المصنف، وتبعه عدة أرباب الحواشي -: إن قائل هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء، وقد احتاجه آخر ليشربه، فأعطاه إياه ويتمم بدلاً من أن يتوضأ، فأحيا نفس هذا الذي كان يحتاجه، وأصل تركيب البيت على هذا حكلاً: يحايي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا، وستعرف ما فيه، ووجه ما ذكره أنهم يروونه «يحايي به» ولا يروون شيئاً قبله، فلا بد لهم من التمس مرجع للضمير في قوله «به» تضيئوه الماء، وإن لم يجر له ذكر، والبيت ثاني بيتين رواهما غير واحد من حملة اللغة والأدب، والذي قبله هو قوله:

وَقَاوَيْتُ قَفْرِي حِزَابًا بِهَا الْقَطَا أَوْلَتْ رَكْبَتَيْهَا بَنَاتُ الْجَنَابِ

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد «يحايي بها» والضمير عائد على الداية وهي الصحراء الواسعة، وإليه بمعنى في، و«نفس راكب» أراد به نفس الجلد الذي هو حازم؛ فوضع الظاهر موضع المضمّر، والأصل: يحايي فيها الجلد نفسه، بأن يتمم بدلاً عن الموضوع ليشرب الماء.

الإعراب: «يحايي» فعل مضارع، مرفوع بضمّة مقدّرة على إياه منع من ظهورها الثقل «به» أو «بها» جار ومجرور متعلق بيحايي «الجلد» فاعل يحايي «الذي» اسم موصول نعت للجلد مبني على السكون في محل رفع «هو» مبتدأ «حازم» خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها صلة «بضربة» جار ومجرور متعلق بيحايي، وضربة مضاف وكفي من «كفيه» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، مجرور بإليه المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقييداً لأنه متنى، وكفي مضاف وهاء الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر «الملا» مفعول به لضربة، منصوب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها الثقل «نفس» مفعول به ليحايي، منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفس مضاف وفراكب مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد إليه: قوله: «ضربة كفيه الملا» فإن ضربة مصدر محدود، ومع ذلك قد أصله؛ فأضافه إلى فاعله - وهو قوله «كفيه» - ثم نصب به المفعول به - وهو قوله «الملا» - وذلك شاذ، بسبب كون =

فَاعْمَلِ الضَّرْبَةَ فِي الْمَلَا، وَأَمَا «نَسَّ رَاكِب» فمفعول ليحايي، ومعناه أنه عدل عن الموضوع إلى التيمم وسقى الراكب الماء الذي كان معه فأحيا نفسه.

(٥) الخامس: أن لا يكون موصوفاً قبل العمل، فلا يقال: «أَعَجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا» فَإِنْ أَخْرَجْتَ «الشديد» جاز، قال الشاعر:

١٢١ - إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَازِرًا فَيْكَ مَنْ عَهِدْتُ عَدُولًا
فَأَخَّرَ «الشديد» عن الجار والمجرور المتعلق بـ «أَرَانِي».

(٦) السادس: أن لا يكون محذوفاً، وبهذا رُدُّوا على مَنْ قَالَ فِي «مَا لَكَ وَزَيْدًا»: إِنَّ

المصدر المحذوف بعيد الشبه بالفعل كما قلناه لك قريباً، أو بسبب كون صيغة المصدر المحذوف ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، وذلك نظير ما قلناه في المصدر المصغر والمشتق والمجموع.

١٢١ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

اللفظة: «وجدني» الوجد: المشق أو أشده «عازراً» اسم فاعل من قولك: عازر فلان فلاناً يعلوه - على وزن فاعله يضربه - إذا دفع عنه اللوم، أو التمس له علواً «عدولاً» فعول بمعنى فاعل: أي عاذل، أو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل، والعذل: اللوم والتعنيف على ما فعله.

المعنى: لقد زاد وجدني وبأن للناس تهيامي بك، حتى لقد صار الذين كانوا يلوموني على محبتي إليك يلتصقون لي بالأخبار.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «وجدني» وجد: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» جار ومجرور متعلق بوجد «الشديد» صفة لوجد، منصوبة بالفتحة الظاهرة «أراني» أرى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وجد، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأرى «عازراً» مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثاني «فيك» جار ومجرور متعلق بعازر «من» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأرى، مبني على السكون في محل نصب «عهدت» فعل وفاعل، وله مفعول محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عدولاً» حال من مفعول عهدت، والجملة من أرى وفاعله ومفاعله في محل رفع خبر إن، وتقدير الكلام: إن الوجد الشديد أراني الذي عهدته عدولاً عازراً فيك.

الشاهد فيه: قوله «وجدني بك الشديد» فإن «وجد» مصدر، وهو موصوف بقوله «الشديد» وقوله «بك» متعلق بهذا المصدر، فلما قدم هذا المتعلق على الوصف بقوله «الشديد» جاز، ولو أخبره فقال: «إن وجدني الشديد بك» لامتنع؛ لأن الشرط هو ألا يكون موصوفاً قبل العمل، هكذا قالوا، وفي كلامهم مقال.

التقدير: وَمَلَأَسْتِكَ زَيْدًا، وعلى من قال في «بسم الله»: إن التقدير: ابتدائي بسم الله ثابت؛ فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ، وجعلوا من الضرورة قوله:

١٢٢- هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الَّذِينَ هَجَرْتَكُمْ وَمَسَحَكُمْ صَلَاتَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا؟
لأنه بتقدير «وَقَوْلُكُمْ يَا رَحْمَنُ قُرْبَانَا».

(٧) السابع: أن لا يكون مَقْضُولاً عن معموله؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قال في «يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ»^(١): إنه معمول لِـيَجُودَ؛ لأنه قد فُصِّلَ بينهما بالخبر.

(٨) الثامن: أن لا يكون مُؤَخَّرًا عنه؛ فلا يجوز: أعجبني زَيْدًا ضَرْبُكَ، وأجاز السُّهَيْلِيُّ تَقْلِيمَ الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: «لَا يَنْفَعُونَ عَنْهَا جَوْلًا»^(٢)، وقولهم:

١٢٢- هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التخليبي النصراني، وأول هذه القصيدة قوله:

بَانَ الْخَلِيلُ، وَلَوْ طَوَّعْتُ مَا بَانَ وَطَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَضَلِ أَقْرَانَا

اللفظ: «بان» فارق «الخليل» أراد المشراء المخاطبين «الذين» تنبيه دير، وهو مبدع من معابد النصراني «صلبكم» جمع صليب، وأصله بضمين مثل نلير ونلر، ولكنه سكن اللام تخفيفاً «قرباناً» أي: تقريباً.

الإعراب: «هل» حرف استفهام «تذكرون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل «إلى الذين» جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الاتي «هجرتكم» هجرة: مفعول به لتذكرون، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والميم حرف دال على الجمع «ومسحكم» الواو عاطفة، ومسح: معطوف على هجرة، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والميم حرف دال على الجمع «صلبكم» صلب: مفعول به لمسح، وصلب مضاف والكاف مضاف إليه على نحو ما سبق «رحمان» ستادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب، وجملة هذا النداء مفعول لقول محذوف، والتقدير: وقولكم يا رحمن، على ما ذكره المؤلف «قرباناً» مفعول لأجله، أي: تفعلون ذلك كله قرباناً، أي تقريباً.

الشاهد فيه: قوله «رحمان» فإنه - على ما بيناه في الإعراب، وعلى ما أشار إليه المؤلف - معمول لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مصدر، فيكون فيه إعمال المصدر وهو محذوف، ولنا في هذا الذي قاله المؤلف مقال لا تسع لذكره هذا اللمحة، فإن إعمال القول محذوفاً من باب حدث عن البحر ولا حرج؛ فكأنه مشتق من امتناع إعمال المصدر محذوفاً.

(١) الآية ٩ من سورة الطارق، الذي علق فيم «يرجمه هو الزمخشري، ومن إنكرهم ذلك عليه تأخذ أن المعمول - ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً - لا يجوز أن يفصل بينه وبين عامله المصدر.

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا قَرَجًا وَمَخْرَجًا.

ويقسم المصدرُ العاقلُ إلى ثلاثة أقسام:

- (١) أخذها: المضاف، وإعماله أَكْثَرُ من إعمال القسمين الآخرين، وهو ضربان؛ مضاف للفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(١)، ﴿وَأَخْلَيْهِمُ الرُّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ، وَأَخْلَيْهِمْ أَثْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾^(٢)، ومضاف للمفعول، كقوله:
- ١٢٣ - أَلَا إِنَّ ظَلَمَ نَفْسِهِ الْمَرءَ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصْنَعْهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) من الآية ١٦١ من سورة النساء، ومثل الآيتين الشواهد ١١٨ ١٢٠ ١٢٢.

١٢٣ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللفظة: «ظلم» هو مجاوزة الحد، أو هو وضع الشيء في غير موضعه «يصنعها» يحفظها «هوى» ما تميل إليه النفس بطبيعتها «يغلب العقل» أراد يمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان.

الإعرابها: «ألا» أداة استفتاح وبتني «إن» حرف تأكيد ونصب «ظلم» اسم إن، وظلم مضاف ونفس من «نفس» مضاف إليه، ونفس مضاف والضمير العائد إلى المرء الأتني مضاف إليه «المرء» فاعل بظلم مرفوع بالضممة الظاهرة «بين» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يصنعها» يصن: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به، والجملة من الفعل والفعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها «عن هوى» جار ومجرور متعلق بيصن «يغلب» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى «العقلا» مفعول به لينقلب، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل والفعل والمفعول في محل جر صفة لهوى، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله «ظلم نفسه المرء» حيث أضاف المصدر وهو قوله «ظلم» إلى مفعوله؛ الذي هو قوله «نفسه» ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله «المرء»، وليس يجوز لك أن تجعل قوله «نفسه» فاعل المصدر، وقوله «المرء» مفعوله؛ لأمرين:

الأول: أن الرواية وردت برفع «المرء» فلمزم أن يكون فاعلاً.

الثاني: أنه يلزم على جعل «نفسه» فاعلاً عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، على ما علمت مراراً منها ما ذكرناه وذكره المؤلف في باب الاشتغال، فانهم ذلك.

ومثل هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد يفرح بن وقاص الحارثي، =

وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَحَجَّ الْبَيْتَ مَنِ اسْتَقْبَلَ إِلَيْهِ سَيْلًا» وبيت الكتاب - أي كتاب سيويه - وهو قول الشاعر:

١٢٤ - تَنْجِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ . نَعْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

(٢) الثاني: الْمُتَوَّنُ، وإعماله أَتَيْسُ من إعمال المضاف؛ لأنه يُشْبِهُ الفعلَ بالتكثير، كقوله

وهو مما رواه المفضل (من المفضليات) رقم ٣٠ من المفضليات).

وَكُنْتُ إِذَا مَا الْحَيْلُ شَمَّصَهَا الْقَنَا لِحِقْمًا بِصَصْرِيفِ الْقَنَا بِنَاتِيَا

فقد أضاف المصدر وهو قوله «تصريف» إلى مفعوله وهو قوله «القناة» ومعناها الرمح، ثم أتى بالقائل وهو قوله «بناتيا» وأراد به يده.

١٢٤ - هذا البيت من كلام الفرزدق، يصف ناقته، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٠) كما قال المؤلف، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٥٣) والمؤلف في أوضح المسالك (رقم ٥٦٧) والأشموني (رقم ٦٩٠).

اللفظة «تنفي» أراد تلغف «هاجرة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر «الدراهم» جمع درهم وأصله الدرهم، ولكنه أصبح الكسرة فتولدت عنها ياء (انظر شرح الشاهد ١١٨) وقيل: مفردة درهم، كقرطاس وقرطيس، ويروى «نفي الذناتير» جمع دينار، ويروى «نفي الدراهم» من غير الياء المشبهة عن الكسرة «تتقاد» هو مصدر تتقد كالتذكار مصدر ذكر «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى يقول: إن هذه الناقة تلغف يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر، كما يلغف الصيرفي الناقد الدراهم، وكذا بذلك كله عن صلابتها وسرعة سيرها.

الإعراب: «تنفي» فعل مضارع «يداه» فاعل مرفوع بالالف لأنه متنى وبدا مضاف وها: مضاف إليه، و«الحصى» مفعول به لتنفي «في كل» جار ومجرور متعلق بتنفي، وكل مضاف، و«هاجرة» مضاف إليه «نفي» مفعول مطلق، عامله تنفي منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفي مضاف و«الدراهم» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «تتقاد» فاعل نفي، مرفوع بالضمّة الظاهرة، وتتقاد مضاف و«الصياريف» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد في قول: «نفي الدراهم تتقاد» حيث أضاف المصدر، وهو قوله نفي، إلى مفعوله، وهو قوله الدراهم، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً، وهو قوله تتقاد، ومثله في ذلك الشاهد الآتي: (رقم ١٢٥) وكذلك قول الأثير الأسدي:

أَتَى تِلَاجِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَقَبٍ قَرَحُ الْقَوَائِيزِ أَقْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

الرواية برفع أقواه؛ قرح مصدر، وهو مضاف إلى «القوائيز» من إضافة المصدر إلى مفعوله وقوله «أقواه» فاعل لذلك المصدر.

تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾^(١) تقديره: أو أن يُطْعَمَ في يوم ذي مسغبة يتيمًا.

(٣) الثالث: المَعْرُوفُ بِأَلْ، وإعماله شاذٌ قياساً واستعمالاً، كقوله:

١٢٥ - عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا
أي: عجبت من أن رَزَقَ المسيءَ إلهه، ومن أن تَرَكَ بعض الصالحين فقيراً.

ص - واسمُ القاعِلِ كضاربٍ ومُكْرِمٍ، فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمَلٌ مُطْلَقاً، أَوْ مُجَرِّداً فَيَسْرَعُ فِي كَوْنِهِ حَالاً أَوْ أَسْبَغَلاً، وَأَعْتَمَدَهُ عَلَى نَفْسِي أَوْ أَسْبَغَهُمْ أَوْ مُخَيَّرَ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ، وَ «بَابِطُ فِرَاعِيهِ» عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ، خِلَافاً لِلْكَسَالَةِ، وَ «خَيَّرَ بَنُو لَهَبٍ» عَلَى التَّكْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَتَقْدِيرُهُ: خَيَّرَ كَطَهِيرٍ، خِلَافاً لِلْإخْفَافِ.

(١) من الآيتين ١٤، ١٥ من سورة البلد.

١٢٥ - وهذا البيت مما لم أقبله على نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون - في نظره - أن يرزقهم، ويوسع عليهم، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقترراً عليه، وهذا كقول ابن الراوندي الزنديق:

كَمْ عَلِيمٍ عَلِيمٍ أَفَيْتَ مَذَابِيهُ
وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوَّهَامَ حَايِزَةً
وَصَيَّرَ الْعَالَمَ التَّحْرِيرَ زُنْبِيغًا

الإعراب: «صحبت» فعل وفاعل «من الرزق» جار ومجرور متعلق بموجب، والرزق مضاف «المسيء» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «إلهه» إله: فاعل المصدر مرفوع بالضممة الظاهرة، وإله مضاف والضمير العائد للمسيء مضاف إليه «ومن ترك» الواو عاطفة، من ترك: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وترك مضاف، وفي بعض مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبعض مضاف «والصالحين» مضاف إليه «فقيراً» حال من بعض الصالحين.

الشاهد فيه: قوله «الرزق المسيء إلهه» حيث أضاف المصدر المقرون بأَلْ، وهو قوله: الرزق، إلى مفعوله، وهو قوله: المسيء، ثم أتى بفاعله، وهو قوله: إلهه، وإعماله مع كونه مقترناً بأَلْ شاذ في القياس والاستعمال، أما شذوذه في القياس فلأن المصدر عمل بالحمل على الفعل واقتراعه يبعد شبهه من الفعل، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر.

وَالْوَيْثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مَفْعَالٍ، يَكْتَرُ أَوْ قَوْلٍ أَوْ قَوْلٍ، بِقِلَّةٍ، نَحْوُ «أَمَّا الْقَسَلُ فَلَأَنَّا شَرَبْنَا».

ش - النوع الثالث من الأسماء العاملة عَمَلُ الفاعل: اسمُ الفاعِل.

وهو: «الوصف، الدالُّ على الفاعل، الجاري على حَرَكَاتِ المضارع ومسكناته»^(١)، كضارب، ومُكْرِم، ولا يخلو: إما أن يكون بَالٍ، أو مجرداً منها.

فإن كان بَالٍ عمل مطلقاً، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً، تقول: جاء الضاربُ زيداً أمسي، أو الآن، أو غداً، وذلك لأن أَل هذه موصولة، وضاربٌ حالٌ محلٌّ ضَرَبَ إن أردت المُضَيِّعَ، أو يضرب إن أردت غيره^(٢)، والفعل يعمل في جميع الحالات؛ فكنا ما حلَّ محلّه، وقال امرؤ القيس:

١٢٦ - الْقَاتِلِينَ الْمَلِكِ الْحُلَاحِلَا خَيْرَ مَعَدٍّ حَسْبًا وَنَائِلَا

(١) يجب أن تعلم أن اسم الفاعل يدل على ذات حصل منها حدث مع الدلالة على أن هذا الحدث قد حدث بعد أن لم يكن، فضارب وأكل وشاتم، كل واحد من هذه الأسماء يدل على ذات وقع منها الحدث - وهو الضرب والأكل والشتم - بعد أن لم يكن، وأن الصفة المشبهة تدل على ذات وحدث ثابت لها، فصح شجاع وكريم: كل منهما يدل على ذات وحدث - وهو الشجاعة والكريم - ثابت ملازم لها.

ثم اعلم أن اسم الفاعل - وإن كان يعمل عمل الفعل - يفرق الفعل في أمرين:

الأول: أن اسم الفاعل يضاف إلى معموله، نحو قولك: زيد ضارب عمرو.

والثاني: أن معمول اسم الفاعل المتأخر عنه تدخل عليه لام الجر لتقويته نحو قولك: «زيد ضارب لعمرو» وأما الفعل فلا تدخل هذه اللام على معموله المتأخر، فلا تقول: زيد ضرب - أو يضرب - لعمرو.

(٢) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصولة أن تكون جملة، وعند من هذا الأصل في صلة آل تشبيهاً لآل الموصولة بال معرفة، فكان اسم الفاعل المتصل بال الموصولة حالاً محل الفعل وواقعاً في الموقع الذي كان من حق الفعل أن يقع فيه.

١٢٦ - هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه، وخرج يطلب ثأره منهم، وقبل هذا البيت قوله:

وَاللَّوْ لَا يَنْقَبُ شَيْخِي بِأَيْلَا حَتَّى أُبَيِّرَ مَالِكًا وَكَأَيْلَا

اللفظ «شيخي» أراد أباه، والكلام على تقدير مضاف محذوف، وأصل الكلام: لا يلعب دم شيخي باطلاً، يريد لا يلعب دمه ههنا، يعني أنه سيأخذ بثأره «أبيري» أملاكاً ومالكاً وكاهلاً فيبليتان «الحلال» - بضم الحاء الأولى - السيد الشجاع، أو العظيم المروءة «حسباً» هو ما يعده المرء من مفاخر أبائه «نائلًا» عطاء وجوداً.

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين^(١).

أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى الماضي، وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء^(٢)؛ فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِأَسْطِ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٣)، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا، تقول: وكلبهم يَسْطُ ذِرَاعِيهِ. ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَلَّبَهُمْ﴾ ولم يقل وَقَلَّبَتْهُمْ.

الشرط الثاني: أن يعتمد على نفي، أو استفهام أو مُخْبِر عنه، أو موصوف. مثال النفي قوله:

٣٨ - خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَتَمَّا *

الإعراب: «القاتلين» صفة لقوله مالكا وكاهلاً في البيت السابق عليه، وهو الذي أنشدناه، منصوب بالياء نياية من الفتح؛ لأنه جمع مذكر سالم «الملك» مفعول به للقاتلين؛ لأن القاتلين جمع اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل «الحلال» صفة للملك، وصفة المنصوب منصوبة، والألف للإطلاق «خير» صفة ثانية للملك، وخير مضاف ومعد مضاف إليه «حسباً» تمييز «فوناللاً» معطوف على قوله حسباً.

الشاهد فيه: قوله: «القاتلين الملك» حيث أحمل اسم الفاعل، وهو قوله «القاتلين» في المفعول به، مع كونه دالاً على الماضي؛ لأنهم قطروه من قبل، وإنما أحمله مع ذلك لكونه محلي بال، ولو كان مجرداً منها لما أحمله.

(١) فعب جمهور النحاة إلى أنه يشترط لإعمال اسم الفاعل شرطان آخران غير الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف: الأول: ألا يكون منصرفاً، فلا يجوز أن تقول «زيد ضروب عمر» وأما قولهم «أظنتي مرتحلاً وسويراً فرسخاً» وسوير: تصغير سائر، وأصله سوير، سهلت الهزرة قلبها ياء ثم أدمجت في ياء التصغير، فلا يخالف ما شرطوه؛ لأن «فرسخاً» منصوب على الظرفية، وليس مفعولاً به، والكلام في نصبه المفعول به. والشرط الثاني: ألا يكون موصوفاً، فإن وصف لم ينصب المفعول به، أما قول الشاعر:

إِذَا قَائِدٌ حَبْلَيْهِ فَرَخَيْنِ وَجَبَتْ دَكَّوْثٌ مَلَيْتِي فِي الْخِلِيطِ الْمُرَايِلِ

حيث يدل ظاهره على أنه أحمل قوله «فقد» في قوله «فرخين» فتصبه به مع كونه موصوفاً بقوله «خطباء» فإنه ليس على ما يقتضيه الظاهر، وإنما قوله «فرخين» معمول لفعل محطوف، والتقدير: فقدت فرخين.

(٢) في نسخة «ابن جني».

(٣) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

٣٨ - قد مضى قولنا في هذا البيت، وبيننا وجه الاستشهاد به، انظر مباحث المبتدأ والخبر الماضية.

فأنتما: فاعِلٌ يوافي؛ لاعتماده على النفي، ومثال الاستهزام قوله:

٣٩ - * أَقَاتِنَ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ تَوَرَّأَ ظَلَعَنَا *

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرٍ﴾^(١).

ومثال اعتماده على الموصوف قولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا» وقول الشاعر:

١٢٧ - إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكْفُهُم بَيْنَ الْحَاطِمِ وَبَيْنَ حَوْضِي زَمَزَمَ

أي: يقوم رافعين.

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، واستدل بقوله:

١٢٨ - خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ؛ فَلَا تَكُ مُلْفِيًا مَقَالَةً لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

٣٩ - وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء عنه، ولرجع إليه في أثناء مباحث المبدأ والخبر أيضاً.

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق، والتشكيل بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة تنوين «بالغ» ونصب «امرء».

١٢٧ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللفظة: «الحطيم» بهاء مهمله مفتوحة - اسم لحجر البيت الحرام في مكة «زمزم» اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام، وهي الآن في داخل المسجد بعد توسعته.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، و«أ» المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «حلفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن «برافعين» جار ومجرور متعلق بحلف «أكفهم» أكف: مفعول به لرافعين؛ لكون رافعين جمع اسم فاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأكف مضاف وضمير الغائين مضاف إليه «بين» ظرف متعلق برافعين، وبين مضاف و«الحطيم» مضاف إليه «وبين» الواو عاطفة، وبين ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف و«حوضي» مضاف إليه، منصوب بإياد المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديرأ لأنه متنى، و«حوضي» مضاف و«زمزم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «برافعين أكفهم» حيث أحمل جمع اسم الفاعل، وهو قوله «رافعين» عمل الفعل، فنصب به المفعول وهو قوله «أكفهم»؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف، إذ التقدير: حلفت برجال رافعين أكفهم، وأنت خير أن المحذوف المملول عليه كالمذكور.

١٢٨ - نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيء، ولم يمينوه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٦٦) والأشموني (رقم ١٣٩) وابن عقيل (رقم ٤١).

وذلك لأن «بنو لهب» فاعل بخير، مع أن خيراً لم يعمد، واجيب: بأننا نحمله على التقديم والتأخير، فبنو لهب: مبتدأ، وخير: خبره، وردد: بأنه لا يُخبر بالمفرد عن الجمع، واجيب: بأن قبيلاً قد يستعمل للجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَفْعُدُونَ ذَلِكَ

الفسخ: «خير» هو من الخبرة، وهي العلم بالشيء، ومعرفته «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأزد، يقال: إنهم أجزر قوم، وهم بنو لهب بن أحمج بن كعب بن الحلوث بن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد، وفيهم يقول كثير عزة:

تَيْمَمْتُ لِهَيْبًا أَتَيْتَنِي الْجَمْلَ عِثْقَهَا وَقَدْ صَارَ جِلْمُ الْعَافِيَيْنِ إِلَى لِهَيْبٍ
ملغياً: اسم فاعل من الإلفاء، بمعنى مهمل.

المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه، ولا تفعل ما يذكره لك إن زجر أو عاف.

الإعراب: «خير» مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة «بنو» فاعل بخير سد مسد الخبر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ويتر مضاف ولهب» مضاف إليه، هذا إعراب الأخفش، وسنصرف ما فيه «فلا» ألفاء حرف ذال على التثنية، لا ناهية تلك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ناهية، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغياً» خبرك، منصوب بالفتحة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مقالة» مفعول به لقوله ملغياً، ومقالة مضاف ولهي» مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه «الطير» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «مرت» مر: فعل ماضٍ، والثاء علامة التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغياً مقالة لهي.

الشاهد: قوله «خير بنو لهب» فإن الأخفش زعم أن قوله «خير» مبتدأ، وأن قوله «بنو لهب» فاعل سد مسد الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام.

والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش، وقالوا: إن قوله «خير» خبر مقدم، وقوله «بنو لهب» مبتدأ مؤخر، والأصل: بنو لهب خير؛ واعتز عليهم أنصار الأخفش بأن قوله «بنو لهب» جمع، و«خير» مفرد؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور، وذلك لا يجوز، والجواب على ذلك أن تقول: إن صيغة فاعل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، فأخير بها عن كل واحد منها، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَفْعُدُونَ ذَلِكَ ظَهْرًا﴾، وفي نحو قول الشاعر:

* من صليق للثني لم يشب *

فقط هذا الاعتراض، وسلم قول الجمهور، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك.

(١) (٥).

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عملَ الفعل: أَثْبَلَةُ المبالغة، وهي [خمس]:
فَعَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعَمَالٌ، وَفَعِيلٌ، وَقَوْلٌ، قال الشاعر:

١٢٩ - أَخَا الْخَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا وَلَيْسَ بِوَلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم.

(٥) خاتمة: الأصل في عمل اسم الفاعل أن يصب مفعوله، فقول: أَنَا ضَرْبٌ زَيْدًا، يتوَّين ضَرْبٌ ونصب قولك زَيْدًا، وتجرز إضافته إلى هذا المفعول للتخفيف، فقول: أَنَا ضَرْبٌ زَيْدٌ، يحذف تتوَّين ضَرْبٌ وإضافته إلى زَيْدٍ، وإنما كان الأصل هو نصب المفعول لأن اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل، والفعل لا يضاف، فكان يتوجب ألا تجرز إضافته أصلاً، ولكن العرب استجازوها نظراً إلى حقيقته وكونه اسماً، وجرى استعمالهم على أن يصبوا به مفعوله أحياناً وأن يجرزوا المفعول بالإضافة أحياناً أخرى، مراعاة للحظين.

واعلم أنك إذا أوجعت إتياع المفعول بمطوف نظرت، فلما أن يكون المفعول منصوباً على ما هو الأصل، ولما أن يكون مجروراً.

فإن كان المفعول منصوباً لم يجز لك في تأنيبه إلا النصب، تقول: أَنَا ضَرْبٌ زَيْدًا وعمرًا، ولا يجوز جر عمرو، لأن الجر غير موجود في لفظ المتبوع ولا هو أصل فيه.

وإن كان المفعول مجروراً جاز لك في تأنيبه وجهان: الجر، تبعاً للفظ المتبوع، والنصب تبعاً لمحلته الأصلي، فقول: فُلَانًا ضَرْبٌ زَيْدٍ وعمرًا جَرَّ زَيْدٍ وعمرًا، ولك أن تقول فوعمرًا نصبه، وقد جاء من ذلك قول الشاعر:

هَلْ أَنتَ بِأَيْدِيٍّ وَيَسَارِيٍّ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَيْدٌ عَمْرٍو أَخَا عَزْزٍ بِنِ سَخْرَاتِي

وقد جاء قول امرئ القيس:

لَقَدْ لَطَمْتُهَا لَلْخُصَمِ مَا بَيْنَ مُشْفِجٍ صَوِيفَ شِرَاهِ أَوْ قَيْمِرٍ مُتَسَجِّلٍ

ينصب «صويف شواه» على أنه مفعول به لمشفج الذي هو اسم فاعل من الإشفاج، وجر «قدير مسجل» ببليل أن قوالي التصيدة كلها مجرورة، وظاهره أنه مطوف على المنسوب، ولكن هذا الظاهر غير مراد، بل قوله «قدير» له اسم فاعل آخر مطوف، وكان قبل الحذف مضافاً، فهو من ياب حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله الذي كان قبل الحذف، وكأنه قد قال: ما بين مشفج صويف شواه - بالتوسين - أو مشفج قدير مسجل - بالإضافة.

١٢٩ - البيت للتلانخ بن حزن بن جناب، والقلاخ: بضم القاف ويعلمها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة، وقد أنشد هذا البيت ابن حنبل (رقم ٢٥٨) والمؤلف في أوضعه (رقم ٣٧٢) وفي الشذور (٢٠٧).

اللفظة: «أخا الحرب» أراد الذي يمالجها ويخوض غمراتها ويلازمها ولا يفر منها «جلالها» - بكسر الجيم - جمع جل، وأراد بها هنا الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب «ولاج» كثير اللواج وهو =

وقال الآخر:

١٣٠ - * ضَرُوبٌ يَنْصِلُ السَّيْفَ سَوْقَ سِمَانِهَا *

الدخول «الخوالب» جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة وأراد هنا الخيمة نفسها من باب إطلاق اسم جزء الشيء وإرادة كله «أعقل» الأعقل: هو الذي تصطك ركبته من الفزع، وكنى يولاج الخوالب عن الإغارة على جاراته.

المعنى: انتخر بأنه شجاع، ملازم للحرب، أخذ لها أمتها، وبأنه عَفٌّ لا يغير على جاراته حال غيبة بمولتهن.

الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله «بأرفع» في بيت سابق سنذكره آخر الإعراب، وأخا مضاف «والحرب» مضاف إليه «لباساً» حال ثانية «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس، وإلى بمعنى اللام «جلالها» جلال: مفعول به للباس منصوب بالفتحة الظاهرة، ورجال مضاف وضمير الحرب مضاف إليه «وليس» الواو عاطفة، ليس: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «بولاج» الباء حرف جر زائد، ولاج: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وولاج مضاف، و«الخوالب» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان للباس منصوب بالفتحة الظاهرة.

والبيت الذي ردهنا يأتشاده هو قوله:

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَرَأَيْتِي بِأَرْفَعُ مَا خَزَلِي مِنَ الْأَرْضِ أَتَوَلَا

الشاهد فيه: قوله «لباساً جلالها» حيث أحمل صيغة المبالغة - وهي قوله «لباساً» إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به - وهو قوله «جلالها» - الصيغة معتمدة على ذي حال، وهو كالموصوف، وقد عرفت صاحب الحال في إعراب البيت.

١٣٠ - هذا الشاهد صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، من كلمة يرثي فيها أمة بن المغيرة المخزومي، وعجزه قوله:

* إِذَا عَظِمُوا زَانًا فَرَأَيْتَكَ حَاقِرُ *

وقد أنشده المؤلف في أواسطه (رقم ٣٧٣) وفي الشلور (رقم ٢٠٨).

اللفظة: «سوق» جمع ساق «سمان» جمع سميت، يريد أنه لا ينحر للأضياف إلا السمين من إبله، ويضرب سوقها بسيفه.

الإعراب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت ضروب، أو نحوه «ينصل» جـر ومجرور متعلق بضروب، وينصل مضاف و«السيف» مضاف إليه، «سوق» مفعول به لضروب، وسوق مضاف وسمان من «سمانها» مضاف إليه، وسمان مضاف وضمير الغائبة المائدة إلى الإبل مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «علموا» فعل وفاعل «زائناً» مفعول به لعدوا، والجملة من عدم وقاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي شرطها «فإنك» لفاء واقعة في جواب إذا، إن: حرف =

وقالوا: «إِنَّهُ لِيُنْخَازَ بِوَأَيْكِنَهَا»^(١)، و «الله سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»، وقال الشاعر:

١٣١ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونُ عَرْضِي [جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَيُذِئُ]
وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأول، وأقلها استعمالاً الأخيران، وكلها تقتضي

توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم إن «هاقر» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا، لأنها شرطية غير عاملة جزماً.

الشاهد فيه: قوله «ضروب سوق سمانها» لأنه أحمل صيغة المبالغة - وهي قوله ضروب - إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به، وهو قوله «سوق سمانها»؛ لأن هذه الصيغة معتمدة على مخبر عنه وإن كان محذوفاً كما قرئناه في الإعراب.

(١) البراءة: جمع بالكة، وهي الناقة السمية الفتية الحسنة، والضمير المضاف إليه يرجع إلى النوق، وغرضهم بهذه الجملة أن الموصوف بها كرم، وأنه ينحر لضيفاته السمين الفتى الحسن من النوق، وهي التي احتلت الضروس أن تبخل بها.

١٣١ - هذا البيت لزهد الخير، وكان اسمه زيد الخيل، فسماه النبي ﷺ زيد الخير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٦١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٥).

الفصح: «جحاش» جمع جعش، وهو ولد الحمار «الكرملي» تنية كرمل - بكسر الكاف والميم بينهما واء مهملة ساكنة، بزة زيرج - وهو ماء بجبل طبع «فديد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقذف، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم؛ لأنهم عندي بمنزلة الجعاش التي ترد هذا الماء وهي تصيح وتصوت.

الإعراب: «أتاني» أي: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه «مزقون» خبر «أن»، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «عرضي» عرض: مفعول به لمزقون، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التناسية، وعرض مضاف واء المتكلم مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أي، أي: أتاني تمزيقهم عرضي «جحاش» خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هم جحاش، وجحاش مضاف «الكرملي» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مشي «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من خبر المبتدأ الذي هو جحاش.

الشاهد فيه: قوله «مزقون عرضي» حيث أحمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله مزقون؛ فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل، وقد أحمل هذا الجمع إعمال مفرده، وبالتالي إعمال اسم الفاعل، فنصب به المفعول، وهو قوله عرضي، واسم المبالغة هذا معتمد على مخبر عنه مذكور في الكلام، وهو اسم أن، فتعير ذلك وإقهمه والله يضعك به.

تَكْرَرُ الفِعْلُ ؛ فلا يقال «ضَرَبَ» لمن ضَرَبَ مرةً واحدةً، وكذا الباقي، وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وإعمالها قولُ سيويه وأصحابه، وَحُجَّتُهُمْ في ذلك السَّمْعُ، والحملُ على أصلها - وهو اسم الفاعل - لأنها مُحَوَّلَةٌ عنه لقصد المبالغة، ولم يُجْزِ الكوفيون إعمالَ شيءٍ منها، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نَصَبَ الاسم الذي بعدها على تقدير فَعِلٍ، ومنعوا تَقْيِيْمَهُ عليها؛ وَرَدُّ عَلَيْهِمْ قولُ العرب: «أما المَسَلُ فأنا ضَرَبٌ»^(١).

ولم يُجْزِ بعضُ البصريين إعمالَ فَعِلٍ، وقِيلَ. وأجاز الجَزْئِيُّ إعمالَ فَعِلٍ، دون فَعِيلٍ؛ لأنه على وزن الفعل كـ «عَلِمَ وَقَوْمٌ».



ص - وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ، وَيَعْمَلُ عَمَلُ فَعِيلِهِ، وَهُوَ كاسِمُ الْفَاعِلِ -
ش - النوعُ الخامسُ من الأسماء التي تعمل عملَ الفاعل: اسمُ المفعولِ،
«كَمَضْرُوبٍ، وَمُكْرَمٍ».

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا، نقول: «جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَيْلَهُ» فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقامَ فاعله، كما نقول: «جَاءَ الَّذِي ضَرَبَ عَيْلَهُ»، ولا يختص إعمالُ ذلك بزمانٍ بعينه؛ لاعتماده على الألف واللام، ونقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَيْلَهُ» فَتَعْمَلُهُ فِيهِ إِنْ أَرَدْتَ بِهِ الْحَالُ أَوِ الْاسْتِقْبَالَ، ولا يجوز أن نقول: «مضروب عَيْلَهُ» وأنت تريد الماضي، خلافاً للكسائي، ولا أن نقول: «مضروبُ الزَّيْنَانِ» لعدم الاعتماد، خلافاً للأخفش^(٢).



(١) ونظير هذا في الرد عليهم قول أبي ذؤيب الهللي:

قُلِّي بَيْتَهُ، وَافْتَتَحَ لِلشُّوقِ؛ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِغْوَاةَ الْغَزَاوِ خُبُوجُ

فإن قوله «إِغْوَاةَ الْغَزَاوِ» مفعول به لهيوج، وقد نظم عليه كما ترى، ونظيره كثيرة، ومن إعمال صيغة المبالغة في الجار والمجرور المتقدم عليها قول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فِيضًاكَ إِسَّاكَ الْجُرَاءِ فَيُؤْنِئُ إِلَى الشَّرِّ دَمَاءُ وَلِلضَّرِّمْ جَالِبُ

(٢) اسم المفعول: هو ما دل على ذاتٍ وحدث وقع عليها، ومثاله مضروب ومكرم - بفتح الراء - فإن كل واحد من هذين المثالين يدل على ذاتٍ وحدث - وهو الضرب والإكرام - وعلى أن هذا الحدث وقع على الذات التي يدل عليها اللفظ.

ص - والصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَلِّي لِوَاحِدٍ، وَهِيَ: الصِّفَةُ الْمَصْوَغَةُ لِتَغْيِيرِ تَغْيِيلِ لِرَاقَةِ الثُّبُوتِ، كَ «حَسَنٍ، وَطَرِيفٍ، وَطَائِرٍ، وَضَائِرٍ» وَلَا يَتَّخِذُهَا مَعْمُولُهَا، وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، وَيَرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ الْإِتْدَالِ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالمَعْمُولِ بِهِ، وَالثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيُخَفَّضُ بِالْإِضَافَةِ.

ش - النوع السادس من الأسماء العاملة عَمَلُ الفعلي: الصفة المشبهة باسم الفاعل الْمُتَعَلِّي لِوَاحِدٍ.

وهي: «الصفة، المَصْوَغَةُ لِغَيْرِ تَغْيِيلٍ؛ لإفادة نسبة الْحَدِيثِ إِلَى موصوفها، دون إفادة الحدث»^(١).

مثال ذلك: «حَسَنٌ» فِي قَوْلِكَ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ» فَحَسَنٌ: صفة، لَأَن الصفة ما دُلَّ عَلَى حَدِيثٍ وَصَاحِبِهِ، وَهَلْهُ كَذَلِكَ، وَهِيَ مَصْوَغَةٌ لِغَيْرِ تَغْيِيلٍ قَطْعًا، لَأَن الصِّفَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى التَّغْيِيلِ هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى مُشَارَكَةِ زِيَادَةِ كَالْفَضْلِ وَأَعْلَمَ وَأَكْثَرُ، وَهَلْهُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا صَبَّغَتْ لِنِسْبَةِ الْحَدِيثِ إِلَى موصوفها، وَهُوَ الْحُسْنُ، وَلَيْسَتْ مَصْوَغَةٌ

« والفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول - في صناعة الإعراب - أن اسم الفاعل الدال على الحدث لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه؛ فلا يجوز أن تقول: محمد ضارب أبيه زيداً وذلك لأن اللات التي يدل عليها ضارب هي الأب، فلا أضفت مفعولاً إلى الأب كنت قد أضفت الشيء إلى نفسه، وقد تقرر أنه لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه، فيجب في هذا المثال أن تقول: محمد ضارب أبوه زيداً، بتوهم ضارب ورفع أبوه على أنه فاعل، أما اسم المفعول فيجوز أن تضيفه إلى مرفوعه، فتقول: فزيد محمود المقاصد بإضافة محمود إلى المقاصد، وأصله فزيد محمود مقاصده» يرفع مقاصد على أنه نائب فاعل.

وشيء آخر يفرق بينهما؛ وهو أن اسم الفاعل يؤخذ من مصدر الفعل المتعدي نحو ضارب ومكرم؛ ومن مصدر الفعل اللازم، نحو خارج وقاعد؛ أما اسم المفعول فلا يؤخذ إلا من مصدر الفعل المتعدي نحو مضروب ومأسور؛ إلا أن يكون مع الظرف أو الجار والمجرور.

(١) الصفة المشبهة تدل على ثبوت حدث لذات، فلذا قلت: فزيد شجاع أو قلت: فزيد جميل كان معنى ذلك إثبات الشجاعة أو الجمال لزيد واستمرار الشجاعة أو الجمال في جميع أوقات وجود زيد، ولا تدل على المحلوث ولا التجدد، والدليل على ذلك أنك إذا أردت الدلالة على الحدث حولت الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في فزيد حسن: فزيد حسن تريد أن الحسن حدث له بعد أن لم يكن، وتقول في فزيد ضيق صدره: فزيد ضيق صدره وقال الله تعالى: «ووضائق به صغرك» لما أريد أن الضيق حدث بعد أن لم يكن؛ فلو كانت صيغتها تدل على الحدث لما حولت إلى صيغة أخرى.

والصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل اللازم، ولهذا أسد وجوه الفرق بينها وبين اسم الفاعل، وستأتي مفصلة.

لإفادة معنى الحدث، وأعني بذلك أنها تُفيد أن الحُسْنَ في المثال المذكور ثابت لوجه الرجل، وليس بحدث مُتَجَلِّدٍ، وهذا بخلاف اِسْمِي الفاعل والمفعول، فإنهما يفيدان الحدث والتجَلُّدَ، ألا ترى أنك تقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا» فتجد «ضارباً» مفيداً لحدث الضرب وتَجَلُّدِهِ، وكذلك «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ».

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب، لكنها مأخوذة من فعل قاصر، ولكنها لم يُقصد بها الحدث، فهي مُبَيِّنَةٌ للفعل، لكنها أشبهت اِسْمَ الفاعل، فأعطيت حكمه في العمل، ووجه الشبه بينهما أنها تَوْثُقُ وتُثَقِّلُ وتُجْمَعُ؛ فتقول: «حَسَنٌ، وَحَسَنَةٌ، وَحَسَنَانِ، وَحَسَنَتَانِ، وَحَسَنُونَ، وَحَسَنَاتٌ» كما تقول في اسم الفاعل: «ضارب، وضاربة، وضاريان، وضاريتان، وضاريون، وضاريات» وهذا بخلاف اسم التفضيل كأَعْلَمَ وَأَكْثَرُ؛ فإنه لا يثَقِّلُ ولا يجمع ولا يؤنث، أي: في غالب أحواله؛ فلها لا يجوز أن يَشَبَّهَ باسم الفاعل.

وقولي: «الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدِهِ» إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً.

ولم تُشَبَّهَ باسم المفعول لأنه لا يدلُّ على حدثٍ وصاحبه كاسم الفاعل؛ ولأن مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل، ومرفوعه نائب فاعل.

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور^(١):

(١) أحدها: أنها تارة لا تُجْرِي على حَرَكَاتِ المضارع وسَكَاتِهِ، وتارة تُجْرِي.

فالأول: كـ «حَسَنٍ، وَكَرِيمٍ» ألا ترى أنهما لا يجاريان يُحْسَنُ وَيُكْرَمُ.

والثاني نحو: «طَاهِرٍ، وَضَاهِرٍ» ألا ترى أنهما يجاريان يَطْهَرُ وَيَضْمُرُ.

والقسم الأول هو الغالب، حتى إن في كلام بعضهم أنه لازم وليس كذلك.

(١) ومن وجوه مفارقة الصفة المشبهة لاسم الفاعل ما ذكرناه فيما سبق، من أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من مصدر الفعل اللازم، نحو شجاع وحسن، أما اسم الفاعل فيصاغ من مصدر اللازم كدأخل وجالس وقاعد، ومن مصدر المتعدي كضارب وأكل.

وَيَبْهَتْ عَلَى أَنْ عِلْمُ الْمَجَارَاةِ هُوَ الْغَالِبُ بِتَقْدِيمِي مِثَالِ مَا لَا يُجَارِي، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُجَارِيًا لِلْمُضَارِعِ كضَارِبٍ فَإِنَّهُ مُجَارٍ لِيَضْرِبَ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا مُتَقَيِّضٌ بِدَاخِلٍ وَيَدْخُلُ، فَإِنَّ الضِّمَّةَ لَا تَقَابِلُ الْكَسْرَةَ.

قُلْتَ: الْمَعْتَبَرُ فِي الْمَجَارَاةِ تَقَابُلُ حَرَكَةٍ، بِحَرَكَةٍ، لَا حَرَكَةٍ بِعَيْنِهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَائِمٍ وَيَقُومُ، فَإِنْ ثَانِي قَائِمٍ سَاكِنٌ، وَثَانِي يَقُومُ مُتَحَرِّكٌ؟

قُلْتَ: الْحَرَكَةُ فِي ثَانِي يَقُومُ مَقُولَةٌ مِنْ ثَالِثٍ، وَالْأَصْلُ يَقُومُ كَيَدْخُلُ؛ فَتَقُلْتَ [الضِّمَّةُ] لَعَلَّ تَصْرِيفِيَّةً^(١).

(٢) الثَّانِي: أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ.

(٣) الثَّالِثُ: أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَكُونُ لِلْمَاضِي وَلِلْحَالِ وَلِلْإِسْتِقْبَالِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ لِلْمَاضِي الْمَقْطُوعِ، وَلَا لِمَا لَمْ يَكُنْ، وَإِنَّمَا تَكُونُ لِلْحَالِ الدَّائِمِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي بَابِ الصِّفَاتِ.

وَهَذَا الْوَجْهَ نَاشِئٌ عَنِ الْوَجْهِ الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ الثَّلَاثَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِمَّا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِّ، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ.

(٤) الرَّابِعُ: أَنَّ مَعْمُولَهَا لَا يَتَقَلَّمُ عَلَيْهَا؛ لَا تَقُولُ: «زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ» بِنَصَبِ الْوَجْهِ، وَيَجُوزُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ تَقُولَ: «زَيْدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ» وَذَلِكَ لَصَغْفِ الصِّفَةِ؛ لَكُونِهَا فَرْعًا عَنْ فَرْعٍ؛ فَإِنَّهَا فَرْعٌ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ فَرْعٌ عَنِ الْفِعْلِ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ قَوِيٌّ؛ لَكُونِهِ فَرْعًا مِنْ أَصْلٍ وَهُوَ الْفِعْلُ.

(٥) الْخَامِسُ: أَنَّ مَعْمُولَهَا لَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، بَلْ صَبِيًّا، وَنَعْنِي بِالصَّبِيِّ وَاحِدًا مِنْ أُمُورِ ثَلَاثَةٍ:

الأول: أَنَّ يَكُونُ مُتَصَلًّا بِضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ».

الثاني: أَنَّ يَكُونُ مُتَصَلًّا بِمَا يَقُومُ ضَمِيرُهُ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ» لِأَنَّ

(١) اسْتَقْلَلْتُ الضِّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فِي «يَقُومُ» فَتَقُلْتُ الضِّمَّةَ إِلَى الْحَرْفِ السَّاكِنِ الصَّحِيحِ، فَصَارَ «يَقُومُ» بِهَسَمِ الْقَافِ، وَمِثْلُهُ يُوُولُ وَيَسْرُوحُ وَيَجُوزُ وَيَصُولُ وَيَهُولُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلِ أَجُوفٍ - أَيِ أَنَّ عَيْنَهُ مَمْتَلَةٌ - وَأَوَّيًّا كَانُ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ نَصَرِ كَهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، أَوْ يَأْتِيًا وَيَكُونُ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ مِثْلُ يَبِيعُ وَيَصِيرُ وَيَمِيلُ وَيَسِيرُ وَيَسِيبُ.

«أل» قائمة مقام الضمير المضاف إليه.

الثالث: أن يَكُون مُقَدَّرًا معه ضميرُ الموصوف، كـ«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا» أي: وجهاً منه.

ولا يكون أجنبيًا، لا نقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا» وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإن معموله يكون سبباً كـ«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ»، ويَكُون أجنبيًا، كـ«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا»^(١).

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال:

(١) أحدهما: الرفع، نحو: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا» وذلك على ضربين: أحدهما: الفاعلية، وهو مُتَقَي عليه، وحيتل فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعِلان.

الثاني: الإبدال من ضمير مستتر في الوصف؛ أجاز ذلك الفارسي، وخرّج عليه قوله تعالى: «جَنَابَتِ عَذْنٌ مَفْشَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ»^(٢) فَقَدَّرَ فِي «مَفْشَحَةٍ» ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل، وقدر «الأبواب» مبدلةً من ذلك الضمير بَدَل بعض من كل.

(٢) الوجه الثاني: النصب؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك: «وَجْهًا» أو معرفة كقولك: «الْوَجْه».

(١) ذكر الشيخ وجوه الافتراق بين الصفة المشبهة ولسم الفاعل، ولم يذكر وجوه الاتفاق بينهما تصريحاً، وإنما ذكر عند بيان سبب تسميتها بالإشارة بعضها، وهي:

الأول: أن كلاً منهما يدل على الحدث وصاحبه، وإن كان اسم الفاعل يدل على حدوث الحدث بعد أن لم يكن، والصفة المشبهة تدل على ثبوت الحدث ولزومه لصاحبه.

والثاني: أن كل واحد منهما يذكر ويؤنث ويفرد ويشي ويجمع، فكما نقول: ضارب وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاريون، وضاريات، كذلك نقول: حسن، وحسنة، وحسان، وحسنات، وحسنون، وحسنات، بخلاف اسم التفضيل فإنه في بعض أسوآله يلزم الأفراد والتذكير، وفي بعضها يجب فيه التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع تبعاً لموصوفه، وفي بعضها يجوز فيه الوجهان، وسيأتي ذلك مفصلاً.

والثالث: أن إعمال كل واحد من الصفة المشبهة ولسم الفاعل لا بد فيه من الاعتماد على واحد مما ذكر في إعمال اسم الفاعل.

(٢) من الآية ٥٠ من سورة ص.

فإن كان نكرة فنصبه على وجهين :

أحدهما : أن يكون على التمييز ، وهو الأَرَجَحُ .

الثاني : [أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به .

فإن كان معرفة تَعَيَّنَ أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، لأن التمييز لا يكون معرفة ، خلافاً للكوفيين .

(٣) الوجه الثالث : الجرُّ ، وذلك بإضافة الصفة .

وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية .

وأصلُ هذه الأَرْجُو الرُّفْعُ ، وهو دونها في المعنى ، ويضرب عنه النصبُ ، ويضرب عن النصب المخفَضُ .

ص - واسمُ التَّضْفِيلِ ، وَهُوَ : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ ، كـ «أَكْرَمُ» وَتُسْتَمْتَلُ بِحِينَ ، وَمُضَافاً لِلْكَرَةِ ، فَيُعْرَدُ وَيُدَكَّرُ ، وَيَأَلُ قِيَلَاتٍ ، وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةِ فَوْجَهَا ، وَلَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ مُطْلَقاً ، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِراً إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ .

ش - النوع السابع من الأسماء التي تعمل عملَ الفعل : اسم التفضيل .

وهُوَ : «الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ»^(١) نحو : «أَفْضَلُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَكْثَرُ» .

(١) المراد أن هذه الصيغة - وهي «أفعل» - تدل على مشاركة صاحبها لغيره في أصل الفعل وزيادة صاحبها على غيره فيه ، وتصاغ من مصدر الفعل اللازم نحو أكرم ، وأجبن ، وأبخل ، وأطرب ، ومن مصدر الفعل المتعدي مثل أضرب وأقصر ومثل أعلم وقد ورد «خير» و«شر» بدون الهزة في أولها ، مثال «خير» قول الرازي :

• يَلَالُ خَيْرُ الْخَلْقِ وَهِيَ الْأَخْيَرُ •

ومثال «شر» قول حسان :

• فَشَرُّكُمَا لَخَيْرُكُمَا الْيَوْمَ •

قيل : كثر استعمال هاتين الكلمتين فنفقوهما بقلب الهزة ، وقال الأخفش : لما كان «خير» و«شر» لا فعل لهما خالف لفظهما لفظ تظايرهما من الصفات ، فعلى قول الأخفش هذا يكون في «خير» و«شر» شلوقان ، أحدهما في لفظهما ، والثاني في اشتقاقهما حيث جاءا ولا فعل لهما ، وقد جاء «حب» بغير هزة في قول الشاعر :

وَرَأَيْتَنِي كَلَفاً بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحُبِّي شَيْءٌ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مَنَعَا
قيل : الرواية «أحب شيء» - بغير الواو ، وبالهزة على الأصل - وقيل : شاذ وقع في ضرورة .

وله ثلاث حالات:

(١) حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين:

إحدهما: أن يكون بعده «من» جائزة للمفضول^(١)، كقولك: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالْهِنْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ولا يجوز غير ذلك، قال الله تعالى: «قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا»^(٢)، وقال الله تعالى: «قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَسْوَاقٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ»^(٣) فافترد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة.

الثانية: أن يكون مضافاً إلى نكرة؛ فتقول: زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رَجَالٍ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ، وَالْهِنْدَانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ، وَالْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ.

(١) اتفق النحاة على أن «من» الجارة للمفضول دالة على ابتداء الغاية لرفعها أو تسطاطها، على هذا اتفق سيويه والمبرد، إلا أن سيويه أشار إلى أنها - مع إفرادها لابتداء الغاية - تعيد معنى التبعيض، وأبطل ابن مالك إفادتها التبعيض، وله في هذا الإبطال دليلان: الأول: أنه لا يصح حلول لفظ «بعض» محلها، وقد علمنا أن «من» الدالة على التبعيض هي التي يصح حلول لفظ «بعض» محلها.

والثاني: أن المجزور بها قد يكون عاماً، نحو قولك: الله أعظم من كل عظيم، وأكبر من كل كبير، وأبطل ابن مالك أيضاً دالة «من» هذه على الابتداء، واستدل على ذلك بأنها لو كانت للابتداء لصح وقوع «إلى» بعدها، كما صح في قولك: فذهب من البيت إلى المسجد ولا يصح وقوع «إلى» بعد «من» الجارة للمفضول، ومن أجل ذلك كله ذهب ابن مالك إلى أن «من» الجارة للمفضول دالة على المجاوزة، فإذا قلت: «زيد أفضل من عمرو» كان المعنى: جاوز زيد عمراً في التفضل.

واعلم بعد ذلك أنه لا يجوز أن تقدم «من» هذه مع مجزورها على أفضل التفضيل، إلا إذا كان مجزورها اسم استفهام، نحو قولك: «ممن أنت أفضل؟» كما أنه لا يجوز أن يفصل بين أفضل التفضيل وبين «من» هذه بأجنبي، وقد وقع في الشعر العربي لفصل بينهما بـ «و» شرطها، كما في قول الحماسي:

وَلَقَدْ لَوْكَ أَكْثَبٌ - لَوْ بَلَلْتُ لَنَا - مِنْ سَاءِ سَوْعَبَةٍ عَلَى عَشِيرِ

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة.

(٢) وحالة يكون فيها مُطابقاً لموصوفه، وذلك إذا كان بال، نحو: «زَيْدٌ الْأَفْضَلُ»، والزَيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ، والزَيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ، وهُنْدُ الْفُضْلَى، والهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ، والهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ، أو الْفُضْلُ.

(٣) وحالة يكون فيها جائز الوجهين: المطابقة، وعليها، وذلك إذا كان مُضافاً لمعرفة؛ تقول: «الزَيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ» وإن شئت قلت: «أَفْضَلَا الْقَوْمِ» وكذلك في الباقي، وعدم المطابقة أَفْصَحُ، قال الله تعالى: «وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ»^(١)، ولم يقل «أَخْرَصِي» بالياء، وقال الله تعالى: «وَكَلَّلَكَ جَمَلًا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا»^(٢) فطابق، ولم يقل «أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا» وعن ابن السراج أنه أوجب علم المطابقة، ورُدَّ عليه بهذه الآية.

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً، ولهذا قالوا في قوله تعالى: «إِنَّ رَيْكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَفْعَلُ عَنْ سَبِيلِهِ»^(٣): إن «مَنْ» ليست مفعولاً بأفعل، لأنه لا ينصب المفعول، ولا مضافاً إليه؛ لأن أَعْلَمَ بعض ما يضاف إليه، فيكون التقدير أعلم المضلين، بل هو منصوب بفعلٍ محذوف يدلُّ عليه أعلم، أي: يعلم مَنْ يَفْعَلُ.

واسمُ التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق، تقول: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو» فيكون في «أفضل» ضميرٌ مستترٌ عائِدٌ على زيد، وهل يرفع الظاهرَ مطلقاً، أو في بعض المواضع؟ فيه خلاف بين العرب؛ فيعضهم يرفعه به مطلقاً؛ فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ، فتخفض «أفضل» بالفتحة على أنه صِفَةٌ لرجل، وترفع الأب على الفاعلية، وهي لغة قليلة، وأكثرهم يُوجِبُ رَفْعَ «أفضل» في ذلك على أنه خَبَرٌ مَقْدَمٌ، و«أبوه» مبتدأ مؤخر^(٤)، وفاعلُ «أفضل» ضميرٌ مستترٌ عائِدٌ عليه، ولا يرفع أَكْثَرُهُمْ بِأَقْمَلِ الاسم الظاهر إلا في مسألة

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام.

(٤) وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لرجل؛ فالفرق بين الوجهين من جهتين:

الأولى: أن التمت في الوجه الأول مفرد وهو في الوجه الثاني جملة.

والوجه الثاني: أن أَعْلَمَ التفضيل غير متحمل للضمير في الوجه الأول؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به، والقمل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً، وهو في الوجه الثاني متحمل للضمير؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له.

الكحل . وضابطها: أن يكون في الكلام نقي، بعده اسم جنس، موصوف باسم التفضيل، بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين، مثال ذلك قولهم: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» وقول الشاعر:

١٣٢ - ما رأيت أمراً أحب إليّ ألب لذل منه إليك يا ابن سنان
وكذلك لو كان مكان النقي استفهام، كقولك: «هل رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد؟» أو نهي نحو: «لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك».

ص - باب التوابع: يتبع ما قبله في إعرابه خمسة.

ش - التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبعية لغيرها^(١)، وهي خمسة: النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبذل،

١٣٢ - لم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد يتوهم أنه لزهير بن أبي سلمى المزني، لذكر ابن سنان فيه، ومملوح زهير هو هرم بن سنان المري، ولكنه ليس من شعر زهير الذي رواه وشرحه الأعلام الششمري، وأحمد بن يحيى ثعلب.

اللفظة: «البذل» المعطاء والجود.

الإعراب: «ما» نافية «رأيت» فعل وفاعل «أمراً» مفعول به لرأى «أحب» نعت لامراً «إليه» جار ومجرور متعلق بأحب «البذل» فاعل أحب «منه» إليك جاران ومجروران يتصلقان بأحب «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«سنان» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أحب... البذل» حيث رفع أفضل التفضيل، الذي هو قوله: «أحب»، الاسم الظاهر غير السبي، وهو قوله «البذل» لكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس، وهو قوله «أمراً» واسم الجنس مسبق، ينفي، وهو المذكور في قوله: «ما رأيت» والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين، ألا ترى أن «البذل» باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره، وهذا الذي يميز العلماء عنه بمسألة الكحل.

(١) لم يعرف الشيخ «التابع» بالترصيف المشهور بين النحاة، وإنما ذكر عبارة قريبة على المبتدئين لتكون تقلمة للذكر أقسام التابع، ولما ما اشتهر عند النحاة فهو قولهم «التابع: هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد وليس خيراً» فالمشارك لما قبله في إعرابه جنس في التعريف يشمل التوابع وغيرها مما ستعرفه، وقولنا «الحاصل» فصل أول يخرج به الحال والتمييز إذا كان صاحبهما منصوباً، والمفعول الثاني من باب «أعطي» فإنك لو رفعت أول المفعولين نياً عن الفاعل لم يجه الثاني في الرفع، بل يبقى منصوباً، وقولهم «وليس خيراً» فصل ثالث يخرج به الخبر الثاني في نحو قولك «الزمان حلر حامض» فإنه يشارك الأول في إعرابه الحاصل والمتجدد لكنه ليس تليماً، وإنما هو خبر.

وعَلَمَا الزجاجي وَغَيْرُهُ أَرْبَعَةً، وَأَذْرَجُوا عَطَفَ الْبَيَانِ وَعَطَفَ النَّسَقِ تَحْتَ قَوْلِهِمْ
«العطف».

ص- التَّمَتُّ، وَهُوَ: التَّابِعُ، الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ، الْمُبَايِنُ لِلْقَظِ مَتَّبِعُهُ^(١).

ش- «التابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، و«المشتق» أو المؤول به» مُخرج لبقية
التوابع، فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به^(٢) ألا ترى أنك تقول في التوكيد^(٣) «جاء القوم

(١) إن قلت: هل لفظ «التمت» ولفظ «الصفتة» أو «الوصف» مترادفان يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر، أو
هما مختلفان يدل أحدهما على معنى ويدل الآخر على معنى غيره؟

الجواب على هذا: أن هناك اختلافاً بين حملة اللفظة في ذلك، فذكر ابن هشام في شرح اللوحة أنهما مترادفان
كل واحد منهما يدل على ما يدل عليه الآخر، وذهب جماعة إلى أنهما متباينان، ثم هذا الفريق يختلف في
مدلول كل منهما. فذهب قوم إلى أن لفظ التمت يكون في المحلى مثل الطويل والقصير وأما الصفة أو الوصف
لأنما يكون في الأحداث كضارب وفاهم وفلمب، وذهب قوم إلى أن التمت لا يكون إلا فيما يتغير كضارب،
وأما الوصف فيكون فيما يتغير وفيما لا يتغير.

(٢) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول: أبوك كريم وعالم، وهذا مما لا يتكره أحد
له علم بما يتكلم به العرب، فمعنى قول الشارح: إن التوابع غير التمت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا
يشترط فيها ذلك كما هو مشترط في التمت، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في
المشتق لا يجري في مثاله وما أشبهه، من كل ما كان فيه الممطوف وصفاً للذي وصف به الممطوف عليه، لا
لغيره كما فرضه الشارح في مثاله.

(٣) أصل المشتق: ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على شيء منسوب إلى المصدر؛ فيشمل الأفعال الثلاثة
الماضي والمضارع والأمر، ويشمل اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ويشمل
اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة؛ فهذه الأشياء العشرة كل واحد منها يقال له «مشتق» بالمعنى الذي
ذكرناه، ولما كانت هذه الأشياء بعضها يقع نعتاً وبعضها لا يقع نعتاً لغير ابن مالك في شرح الكافية المشتق
الذي يقع نعتاً (أو غيراً أو حالاً) بأنه ما دل على حدث وصاحبه، وذلك يشمل أربعة من هذه العشرة، وهي:
اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وإطلاق لفظ المشتق على هذه الأربعة
وحدها من باب إطلاق اسم العام على الخاص.

أما المؤول بالمشتق فأشوار أهمها:

الأول: اسم الإشارة، نحو قولك «فلانني زيد» فإنه في قوة قولك: زيد المشار إليه.

الثاني: «ذو» التي بمعنى صاحب وفروعها، نحو قولك «جاني رجل ذو جاهد» فإنه في قوة قولك: رجل
صاحب جاهد.

الثالث: الاسم المنسوب، نحو قولك «جاني رجل دمشقي» فإنه في قوة قولك: رجل منسوب إلى دمشق.

الرابع: مما هو في تأويل المشتق: الجملة الخبرية، نحو قولك «جاني رجل أبوه عالم» ونحو قوله تعالى:
«وَأَقْبَلُوا يَوْمَاً تَرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ» ولا يد من ارتباطها بالمعموت بضمير يعود منها إليه.

أَجْمَعُونَ» وجاء زَيْدٌ زَيْدٌ وفي البيان والبدل «جاء زَيْدٌ أبو عبد الله» وفي عطف النسق «جاء زَيْدٌ وَعَمْرُو» فتجدها توابع جاملة، وكذلك سائر أمثلتها، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي، فإنه قد يجيء مشتقاً كقولك «جاء زَيْدٌ الفاضلُ الفاضلُ» الأول نعت والثاني توكيد لفظي؛ فلها أخرجته بقولي: «المباين للفظ متبوعه».

فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غير نعت، مثال ذلك في البيان والبدل قولك: «قال أبو بكر الصديق، وقال عُمَرُ الفاروق» وفي عطف النسق: «رأيت كاتباً وشاعراً».

قلت: الصديق والفاروق وإن كانا مُشْتَقَّيْنِ إلا أنهما صارا لَقَيْنِي على الخلفيتين رضي الله عنهما لا حَقَيْنِي بباب الأعلام كزيد وعمرو، و«شاعراً» في المثال المذكور نعتٌ حُلِفَ منوعته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك «كاتباً» ليس مفعولاً في الحقيقة، إنما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً.

ص - وَقَالَتْهُ تَخْصِيصٌ، أَوْ تَوْضِيحٌ، أَوْ مَذْخٌ، أَوْ دَمْ، أَوْ تَرْخُمٌ، أَوْ تَوْكِيْدٌ.

ش - فائدة النعت ^(١): إما تخصيص نكرة، كقولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ» أو توضيح معرفة، كقولك: «مَرَزْتُ بِزَيْدِ الْخَيَّاطِ» أو مَذْخٌ، نحو: «بِسْمِ اللَّهِ الْوَحْمَنِ الرَّحِيمِ» ^(٢) أو دَمْ نحو: «أَعُوذُ بِاللَّوِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» أو تَرْخُمٌ، نحو: «اللَّهُمَّ ارْزُقْ عِبْدَكَ الْمُسْكِينَ» أو

والخامس: من الجامد المؤول بالمشتق أيضاً المصدر، نحو قولك: «جامعي رجل عدل» أي عادل، وهذا تأويل الكوفيين، والبصريون يقولون في النعت بالمصدر مضافاً في قوة المشتق، فتصير هذا المثال عندهم: رجل ذو عدل.

(١) زاد جماعة من النحاة على هذه القواعد ستة أربع فوائد أخرى، وهي:

الأولى: التعميم، نحو «إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين».

الثانية: التخصيص، نحو قولك «فلاني وعلان عربي وتركبي».

الثالثة: الإيهام، نحو قولك «تصلق بصلقة قليلة أو كثيرة».

الرابعة: إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المحدث عنه، نحو «رأيت أخاك العالم».

(٢) الآية ١ من سورة الفاتحة، وفي علها آية منها وحلها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طویل الذیل عمیق السیل.

توكيداً، نحو: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَثُرَتْ كَلِمَاتُهَا﴾^(١) ﴿فَلَمَّا تَفَجَّعَ فِي الصُّبُورِ نَفْعَهُ وَاجِدَةً﴾^(٢).

ص - وَيَتَّبِعْ مَثْوَاهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُو الإِعْرَابِ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُشْتَرِئًا تَبِعْ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ، وَالْأَحْسَنُ، «جَاءَنِي رَجُلٌ فَعُوذُ غِلْمَانَهُ» ثُمَّ «فَاعِلُونُ».

ش - اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال: رفع، ونصب، وجر، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال: إفراد، وتثنية، وجمع، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان، وبحسب التنكير والتعريف حالتان؛ فهذه عشرة أحوال للاسم.

ولا يكون الاسم عليها في وقت واحد، لما في بعضها من التضاد، ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا معرفاً منكرأ، ولا مفرداً مثني مجموعاً، ولا مذكراً مؤنثاً.

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور، وهي من كل قسم واحد، تقول: «جَاءَنِي زَيْدٌ» فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع؛ فإن جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجو؛ فإن جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجو؛ فإن جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجو، فإن قلت: «رَأَيْتُ زَيْدًا» أو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجو.

ووقع في عبارة [بعض] المعربين أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، وَيَعْتَمَدُونَ بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها، وليس كذلك^(٣)، وإنما حكمه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائماً، وهما: واحد من أَوْجُو الإِعْرَابِ، وواحد من التعريف

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٣) الاختلاف بينه وبين المعربين لفظي، فإنهم يريدون النعت الحقيقي، لا مطلق النعت، وهو يقصد مطلق النعت، وسبأني (ص ٣٢١) ما يفيد اعتراف المؤلف بأن الخلاف لفظي.

والتنكير، ولا يجوز في شيء من التبعوت أن يخالف منعوتة في الإعراب، ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير.

فإن قلت: هذا مستقص بقولهم: «هَذَا جُحْرُ صَبِّ حَرْبٍ»^(١) فوصفوا المرفوع، وهو الجُحْرُ، بالمخفض، وهو «حَرْبٍ» ويقول تعالى: «وَيَلِ لِكُلِّ هَمَزَةٍ لِمَزَةٍ اللَّيِّ جَمْعٌ مَالاً وَعِلَقَةً»^(٢) فوصف النكرة، وهي «كل همزة لمزة» بالمعرفة، وهو «اللي» ويقول تعالى: «حَمَّ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، غَالِبِ الثُّلُوبِ وَقَابِلِ الثُّوبِ شَلِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّولِ»^(٣)، فوصف المعرفة - وهو اسم الله تعالى - بالنكرة، وهي «شديد العقاب» وإنما قلنا: إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضافتها إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن المعنى: شديد عقابته، لا يتنقل في المعنى عن ذلك؟

قلت: أما قولهم: «هَذَا جُحْرُ صَبِّ حَرْبٍ» فأكثر العرب ترفع حرباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفض، كما قال الشاعر:

(١) مثل هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر الكندي من مملته:

كَأَنَّ كَيْسِرًا لِي غَرَابِيْنٍ وَيَلُو كَيْسِرُ أَثَاسٍ فِي بَحَاوِ سُرْمَلِي
فإن قوله: «مزمّل» نعت لكبير أثاس، وأنت ترى التبع مجروراً والمنعوت مرفوعاً، والكلام فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر «حرب».

ومن هذا تفهم أن هذا البيت والمثال الذي ذكره المؤلف ونحوهما لا يخرج شيء منها عما قرره النحاة من ضرورة أن يتبع التبع منعوتة في إعرابه، لأن ذلك إما أن يكون لفظاً نحو «جامني رجل فاضل» وإما أن يكون تقديراً نحو «زارني علي المرتضى» وإما أن يكون محلاً نحو «زارني خالد هذا» ومن الذي يوافق منعوتة تقديراً مثال الشارح وبيت امرئ القيس؛ فإن كل نعت فيهما مرفوع تبعاً للمنعوت، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

(٢) الآيات ١، ٢ من سورة الهمزة، وإدعاء الشيخ أن «اللي جمع» نعت لكل همزة لمزة ليس صحيحاً، لأن «اللي جمع» يدل من كل همزة لمزة، وأبيل لا يلزم فيه أن يطابق مع المبدل منه في التعريف والتنكير، ويجوز أن تجهل «اللي جمع مالا» نعتاً مقطوعاً لمجرد اللزم فيكون خبراً لبعثاً مطوف، والتقدير: هو الذي جمع مالا، أو مقولاً به لفضل مطوف، والتقدير: آدم اللي جمع مالا، وسبني مبحث التبع المقطوع في آخر هذا الباب.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة غافر، وإدعاء الشيخ أن في هذه الآية وصف المعرفة وهي لفظ الجلالة بالنكرة وهي قوله «غافر الثوب» بناء على أن إضافة الوصف إلى معموله لفظية - غير مسلم، لأن الكلام ليس على هذا الإطلاق في كل وصف تكون إضافته إلى معموله لفظية، بل ذلك خاص بما لم يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة، فإن أريد به ذلك كانت هذه الإضافة معنوية، وتظهر هذه الآية الكريمة قوله تعالى «الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين».

١٣٣- * قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ *
 وَمُرَافَعُهُ بِلَمَّا أَنْ يَتَأَسَّبُوا بَيْنَ الْمُتَجَارِرِينَ فِي اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى خِلَافِ

ذلك، وعلى هذا الوجه ففي «خرب» ضمة مُقْلَرَةٌ منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة، وليس ذلك بمُخْرِجٍ له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوتة في الإعراب، كما أننا نقول: إن المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن [البصري] «الحمد لله»^(١) بكسر الدال إبتاعاً لكسرة اللام، ولا يمنع من ذلك أيضاً قولهم في الحكاية «مَنْ زَيْلًا» بالنصب، أو «مَنْ زَيْلًا» بالخفض، إذا سألت مَنْ قَالَ: رَأَيْتَ زَيْلًا، أو مَرَرْتَ بِزَيْلٍ، وأردت أن تُرِيطَ كَلَامُكَ بِكَلَامِهِ بِحِكَايَةِ الْإِعْرَابِ.

وقد تبين بهذا صحة قَوْلِنَا: إن النعت لا بد أن يتبع منعوتة في إعرابها وتعريفها وتذكيرها^(٢).

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية - وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث - فإنه يُعْطَى منها ما يُعْطَى الْفَعْلُ الَّذِي يَحُلُّ مَحَلَّهُ فِي ذَلِكَ الْكَلَامِ؛ فَإِنْ

١٣٣ - هنا مثل من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز، وانتظره في مجمع الأمثال للميداني (ج ٢ ص ١٧ طبع المطبعة الخيرية)، وقد أورده أبو الفتح بن جني في كتاب الخصالص (٤٦٤) ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور، ونسبه لأعرابي يقول لامرأته، ولم يمينه، وقد أشار إليه الحريري في المقامة الأربعين، وذكر الشريشي شارحها الأبيات والقصة التي ذكرها ابن جني.

الإعراب «قد» حرف تعليل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يؤخذ» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضممة الظاهرة «الجار» نائب فاعل يؤخذ، مرفوع بالضممة الظاهرة «يجرم» جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ، وجزم مضاف و«الجار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه ليس في هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من أنفاظه عليه، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل المعاملة التي يستحقها جاره، لا المعاملة التي يستحقها هو نفسه، ونظيره أن العرب عاملت «خرب» المعاملة التي يستحقها «غيب» فجروا لفظه ولو أنهم عاملوا «خرب» المعاملة التي يستحقها هو نفسه لرفعوه؛ لأنه نعت للمرفوع، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعاً.

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة، ومن آيات أخرى.

(٢) لم يتكلم المؤلف على الأئين الكرمتين - وهما قوله سبحانه «ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعتده» وقوله جلت كلمته «حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب» وقد تكلمنا عليهما فيما سبق.

كان الوُصْفُ رافعاً لضمير الموصوف طابَقَهُ في اثنين منها، وكملت له حيثيَلُ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعريون^(١)، تقول: «مَرَزْتُ [بِرَجُلٍ قَائِمٍ]» و«بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ» و«بِرَجَالٍ قَائِمِينَ» و«بَامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ» و«بَامْرَأَتَيْنِ قَائِمَتَيْنِ» و«بِنِسَاءٍ قَائِمَاتٍ» كما تقول في الفعل «مَرَزْتُ [بِرَجُلٍ قَامَ]» و«بِرَجُلَيْنِ قَامَا» و«بِرَجَالٍ قَامُوا» و«بَامْرَأَةٍ قَامَتْ» و«بَامْرَأَتَيْنِ قَامَتَا» و«بِنِسَاءٍ قُتِمْنَ» وإن كان الوُصْفُ رافعاً لاسم ظاهر؛ فإن تذكيره وتانيته على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا على حسب المنعوت، كما أن الفعل الذي يحلُّ محله يكون كذلك، تقول: «مرتت برجل قائمٌ أمُّهُ» فتوث الصفة لتأنيث الأم، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً، لأنك تقول في الفعل: قَامَتْ أمُّهُ، وتقول في عكسه: «مرتت بامرأَةٍ قائمِ أبوها» فتذكر الصفة لتذكير الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً؛ لأنك تقول في الفعل: قَامَ أبوها، قال الله تعالى: «رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُهْلُهَا»^(٢)، ويجب إفراد الوصف، ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً، كما يجب ذلك في الفعل، فتقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمِ أَبَوَاهُمَا» و«بِرَجَالٍ قَائِمِ آبَاؤُهُمْ» كما تقول: قَامَ أَبَوَاهُمَا، وَقَامَ آبَاؤُهُمْ، وَمَنْ قَالَ: «قَامَا أَبَوَاهُمَا» و«أَكَلْنِي الْبِرَاضِيَّةُ»^(٣) نكى الوُصْفَ وَجَمَعَهُ جَمْعَ السلامة، فقال: «قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا» و«قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ» وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التكسير، إذا كان الاسم المرفوع جمعاً، فتقول: «مَرَزْتُ بِرَجَالٍ قِيَامِ آبَاؤُهُمْ» و«بِرَجُلٍ قُعُودِ غِلْمَانُهُ» وَرَأَوَا ذَلِكَ أَحْسَنَ مِنَ الْإِفْرَادِ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ مِنْ جَمْعِ التَّصْحِيحِ.

صـ. وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً، رُفْعاً بِتَحْدِيدِ هُوَ، وَنَضْباً بِتَحْدِيدِ أَغْنَى أَوْ أَمْدَحَ أَوْ أَدَمَ أَوْ أَرْحَمَ.

شـ. إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة^(٤) جاز لك في الصفة الإتيان والقَطْعُ.

(١) قد اعترف المؤلف هنا بأن كلام المعريين صحيح إذا أُريدَ النعت الحقيقي.

(٢) من الآية ٧٥ من سورة النساء، وتفسير الآية الكريمة قول عبدة بن عمرو بن شرح:

لَحَسَى اللَّهِ وَلَوْلَا نَسَاؤُنَا لَرَجَعْنَا بِهِ مِنَ السُّوءِ الْبَاقِي عَلَيْنَهُمْ وَيَأْتِيهَا

(٣) يريد من الحق بالفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعاً.

(٤) وما ورد من هذا عن العرب قول الخنوق، وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمه:

لَا يَنْتَعِدُّ كَوْنِي الْيَوْمِ هُمُ سُمُّ الْخُلُقِ وَكَأَنَّ الْجَزْوَ

الْأَوَّلِينَ بِكُلِّ مُشْتَرِكٍ وَالطَّالِبِينَ مَقَائِدِ الْأَرْوَ

مثال ذلك في صفة المدح «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ» أجاز فيه سيويه الجرُّ على الإتياع، والنصب بتقدير أمدَحُ، والرُّفْعُ بتقدير هو، وقال: «سَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) بالنصب؛ فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية» اهـ.

ومثاله في صفة النَمِّ: «وَلَمَّا زَكَّاهُ حَمَلَهُ الْخَطْبُ»^(٢) قرأ الجمهور بالرفع على الإتياع، وقرأ عاصم بالنصب على النَمِّ.

ومثاله في صفة التَرْحِمِ «مَرَزْتُ يَزِيدَ الْمُسَكِينِ» يجوز فيه الخفضُ على الإتياع، والرُّفْعُ بتقدير هو، والنصبُ بتقدير أَرْحَمُ.

ومثاله في صفة الإيضاح: «مَرَزْتُ يَزِيدَ النَّاجِرِ» يجوز فيه الخفضُ على الإتياع، والرُّفْعُ بتقدير هو، والنصبُ بتقدير أعني.

ولا فَرْقَ في جواز القَطْعِ بين أن يكون الموصوفُ معلوماً حَقِيقَةً أو ادِّعَاءً؛ فالأولُ مشهور، وقد ذكرنا أمثلته، والثاني نَصٌّ عليه سيويه في كتابه، فقال: «وقد يجوز أن تقول: مَرَزْتُ بِقَوْمِكَ الْكِرَامَ» يعني بالنصب أو بالرفع «إذا جعلت المخاطب كأنه قد عَرَفَهُمْ»... ثم قال «نزلتهم هذه المetzte وإن كان لم يعرفهم» اهـ.



ص - والتوكيد، وهو إمَّا لفظي، نحو * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ * أَنَاكَ أَنَاكَ
"لَأَجْعَلَنَّ أَحْسَنَ أَحْسَنٍ * وَنَحْوُ * لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنْتِ إِهْهَا * وَلَيْسَ مِنْهُ * دَكَاً دَكَاً"
بمَقَاً صَفَاً.

ش - الثاني من التَّوَابِيعِ: التوكيد، ويقال فيه أيضاً: التأكيد - بالهمزة - ويأبدلها ألفاً علة. القاس في نحو: «فأَسْ، ورأس».
بريان: لفظي، ومعنوي.

م - الآن في اللفظي، وهو: إعادة الأول بعَيْنِهِ سواء كان أسماً، كقوله:

١- آية ٢ من سورة الفاتحة.

٢- آية ٤ من سورة المدد.

١٣٤ - أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ
وانتصاب «أخاك» الأول: بإضمار أَحَقَقْتُ أو أَلَزَمْتُ أو نحوهما، والثاني: تأكيد له؛ أو
فغلاً، كقوله:

١٣٥ - فَأَيَّنَ إِلَى أَيَّنَ السَّجَاةُ بَبَعْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ

١٣٤ - هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسب الأعلام إلى إبراهيم بن هرمة القرشي،
وليس كما ذكر، بل هو من كلمة لمسكين الدرومي، وقد أنشده المؤلف في أوامحه (رقم ٤٥٩) وفي
شذور الذهب (رقم ١٠٦).

اللفظة: «الهيجا» بالقصر ههنا - الحرب، ونظيره - في قصر هذا اللفظ - قول لبيد:

• يَا رَبِّ هَيْجَا هِي خَيْرٌ مِنْ دَعَا •

وتعد أيضاً، ومن ذلك قول الشاعر:

إِنَّا كُنَّا لِلْهَيْجَاءِ وَاشْتَقَّيْنَا الْمَصَا كَمَشَيْتِكَ وَالْفُحَاكَ سَيْفَ مُهَلَّدٍ

المعنى: يحض على الاعتصام بالأخ والتمسك بواده؛ لأنه الناصر في وقت الشدة.

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، تقديره أَلَزَمْتُ أَخَاكَ، مثلاً، وهو منصوب
بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه،
مبني على الفتح في محل جر «أخاك» تأكيد للأول «إن» حرف توكيد ونصب «من» اسم الموصول
اسم إن، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية للجنس «أخا» اسم لا. وفي هذا التعبير كلام
طويل لا تسع له هذه المجالة، فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني،
«له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا» بشير جاران ومجروران
يتعلقان بساع، وخبر مضاف، و«سلاح» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أخاك أخاك» فإن هذا توكيد لفظي، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول، ونصب
اللفظ الأول من باب الإفراد، وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، ألا ترى أن المتكلم
يغري بهله العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه، ولا يقطع حبل مودته، وحذف العامل في الاسم الأول
في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره، بسبب أنه كرر الاسم وذكره مرتين، فكان اللفظ الثاني
عوضاً عن ذكر العامل، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوذ عنه.

١٣٥ - هذا البيت يذكر امتشهاد النحاة به، ولم ينسبه واحد منهم إلى قتال معين، ومن أنشده ابن عقيل
(رقم ٢٩١) والمؤلف في باب التنازع من أوامحه (رقم ٢٤٠).

الإعراب: «أين» اسم استفهام، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق، مبني على الفتح في
محل نصب، والتقدير: فأين تلعب، كما ذكره المؤلف، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما

وتقدير البيت: فأين تذهب إلى أين النجاة بيغثي؟ فحلف الفعل العامل في أين الأول، وَكَرَّرَ الفعل والمفعول في قوله: «أَتَاكَ أَتَاكَ» و «اللاحقون»: فاعل بِأَتَاكَ الأول، ولا فاعل للثاني؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد، لا لِيُسَدَّ إلى شيء، وقيل: إنه فاعل بهما معاً، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً ومعنى نُزِّلَا منزلة الكلمة الواحدة، وقيل: إنما تَنَازَعَا قوله: «اللاحقون»، ولو كان كذلك لزم أن يُضْمَرَ في أحدهما؛ فكان يقول: أَتَوَكَ أَتَاكَ، على إعمال الأول، وقوله: «أَحْبِسِ أَحْبِسِ» تكرير للجملة؛ لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به؛ أو حرفاً، كقوله:

١٣٦ - لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَشْنَةَ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا
وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رَبُّكَ

بعمده بتقدير فإلى أين، لم تكن قد أبعدت، لكن الوجه الأول أقبس؛ لأن عمل الجار محلوفاً ضعيف «إلى أين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النجاة» مبتدأ مؤخر «بيغثي» الجار والمجرور متعلق بالنجاة، وبغلة مضاف وياه المتكلم مضاف إليه «أتاك» أتى: فعل ماضٍ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به «أتاك» تأكيد للسابق «اللاحقون» فاعل لأتى الأول «أحبس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أحبس» فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله «أتاك أتاك اللاحقون» وقوله «أحبس أحبس» فإن في كل من المبرتين تأكيداً لفظياً؛ فاما الأولى فإن «أتاك» الثانية ذكرت تأكيداً للأولى ولا فاعل للثانية، ومن النحاة من زعم أن قوله «اللاحقون» تنازعه كل من العاملين، وهذا غير صحيح؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحد العاملين في المفعول المذكور، وأن يضم في المفعول المعمول؛ فكان يقال على إعمال الأول «أتاك أتوك اللاحقون» وعلى إعمال الثاني «أتوك أتاك اللاحقون» فلما لم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه لم يجر على سنن التنازع، ولا يلعب عنك أن هذا التفسير جار على المختار عند البصريين، ولما الثانية فإن قوله «أحبس» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستمرار، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره؛ فهو تأكيد جملة بجملة تأكيداً لفظياً.

١٣٦ - هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العنزي، وإنما الصواب أنه لكثير عزة، وذكر بشة فيه سهو، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤).

الفساد: «أبوح» مضارع باح بما في نفسه، إذا أظهره للناس «مواقف» جمع موقت، وفي التنزيل من الآية ٦٦ من سورة يوسف: ﴿حَتَّى تَوْتَوِي مَوْثِقًا مِنْ اللَّهِ﴾، والموقت: العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك «وعهوداً» جمع عهد، وهو بمعنى الموثق والميثاق.

وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا^(١)، خلافاً لكثير من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه ذكاً بعد ذلك، وأن الملك كُرِّرَ عليها حتى صارت هباءً منثوراً، وأن معنى ﴿صَفًا صَفًا﴾ أنه تَنَزَّلَ ملائكة كل سماء، فيصطفون صَفًا بعد صف مُخْلِيقَيْنَ بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول، بل المراد به التكرير، كما يقال: عَلَّمْتُهُ الحساب باباً باباً.

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قولُ المؤذن: «الله أكبر، الله أكبر» خلافاً لابن جني؛ لأن الثاني لم يُؤثَر به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبير ثانٍ، بخلاف قوله: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة» فإن الجملة الثانية خبرٌ [ثاني]، جيء به لتأكيد الخبر الأول.



ص- أَوْ مَعْنَوِيٍّ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا، إِنْ اجْتَمَعَتَا، وَتَجَمَّعَا عَلَى أَفْعَلَ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ، وَبِكُلِّ لِقَائٍ مَثْنًى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ وَبِكُلِّ وَكَلَّتْ لَهُ إِنْ صَحَّ وَفُوعُ الْمُفْرَدِ. مَوْقَعُهُ وَأَتَّخَذَ مَعْنَى الْمُسْتَدِّ، وَيُضَفُّ لِيَصِيرَ الْمُؤَكَّدُ، وَيُاجْتَمَعُ وَتَجَمَّعَا وَتَجَمَّعَا مَعْنَى مَصَافٍ.

ش- النوع الثاني: التأكيد المعنوي، وهو بألفاظ محصورة.

منها: «النفس، والعين» وهما يُرْفَعُ المجاز عن اللَّامِ، تقول: «جَاءَ زَيْدٌ»، فيحتمل

^١ الإعراب: «لا» حرف نفي «لا» حرف مؤكّد سابقه «أبرح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بحب» جار ومجرور متعلق بأبرح وحب مضاف و«بثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نية من الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «إنهاء» إن: حرف توكيد ونصب، والضمير العائد إلى بنة اسم إن «أخلت» أخذ: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بنة، والجملة في محل رفع خبر إن «عليّ» جار ومجرور متعلق بأخلت «موالئاً» مفعول به لأخلت، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف؛ لكونها على صيغة متبني الجموع، ولكن الشاعر صرفها شذوذاً «ووعوداً» الواو عاطفة، عهوداً: معطوف على موالئ.

الشاهد فيه: قوله «لا لا» فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.

(١) الآيات ٢١، ٢٢ من سورة الفجر، ومن تقرير المؤلف في سبب إعادة اللفظ في هاتين الآيتين الكريميتين وفي تكبير الأذان تلمح أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول، لا شبهه.

مجيء ذاته، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه، فإذا قلت: «نفسه» ارتفع الاحتمال الثاني^(١)، ولا بُدَّ من اتصالهما بضمير عائِد على المؤكِّد، ولك أن تُوكِّد بكل منهما وَحْدَهُ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس، تقول: «جاء زيد نفسه عيَّته» ويمتنع «جاء زيد عيَّته نفسه».

ويجب إفراد النفس والعين مع الفرد، وَجَمْعُهُمَا على وزن الفعل مع الشئبة والجمع، تقول: «جاء الزيدان أنفسهما أعينهما»، و «الزيدون أنفسهم أعينهم»، و «الهندات أنفسهن أعينهن».



ومنها: «كُلُّ» لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ التَّوَمُّم، تقول: «جاء القوم» فيحتمل مجيء جميعهم، ويحتمل مجيء بعضهم، وأنت عَبرْتَ بالكل^(٢) عن البعض؛ فإذا قلت: «كلهم» زَعَمْتَ هذا الاحتمال^(٣).

وإنما يؤكد بها بشرط:

(١) الحق أنك إذا قلت: «جاء الأمير» احتمل أن يكون الجاني هو الأمير وأن يكون الجاني تابعاً للأمير أو خبراً منه أو نحو ذلك، وأنت إذا قلت «جاء الأمير نفسه» بقي الاحتمالان، لكن الاحتمال الثاني - وهو كون الجاني تابعه أو خبره - قد ضعف، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل أنه لك أن تأتي بتركيد آخر فتقول «جاء الأمير نفسه» ولو كان الاحتمال الثاني قد زال بلفظ التوكيد الأول لما كنت في حاجة إلى لفظ التأكيد الثاني.

فإن قلت: فإذا كان الاحتمال لم يزل بلفظ التوكيد الأول فما الذي أُلغاه إذن زيادة على ما أُلغاه قولك «جاء الأمير» بدون توكيد؟

فالجواب عن هذا أن تقول لك: إن قولك «جاء الأمير» بشر توكيد يحتمل عدة وجوه، منها، أن تكون قد سهوت فأستدت الفعل إلى الأمير، ومنها: أن يكون الجاني هو تابع الأمير أو خبره، ومنها: أن يكون الجاني هو الأمير. فإذا قلت «جاء الأمير نفسه» جاز أن يكون الذي زال هو احتمال السهو، وبقي احتمالان أنت في حاجة إلى نفي أحدهما بتأكيد آخر.

وتختص النفس والعين بجزءي جرهما بياء وثالثة فتقول الشاعر:

هَذَا نَحْنُ وَنَحْنُ السَّيِّئَاتُ يَتَحَيَّوْا لَا أَمَّ لِي إِنْ كَانَ فَكَّ وَلَا أَبَ

(٢) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البذل أن يذكر أن لفظ «كل» ولقط «بعض» لا تدخل عليهما أل.

(٣) يقال هنا مثل الكلام الذي قلناه في التوكيد بالنفس، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل به وإنما ضعف أنه قد ورد في أنصح الكلام التوكيد بعد كل بلفظ آخر نحو قوله تعالى: «فسجد الملائكة كلهم أجمعون».

أحدهما: أن يكون المؤكد بها غير مثنى - وهو المفرد والجمع -.

الثاني: أن يكون متجزئاً ببلاته، أو بعامله؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(١). والثاني كقولك: «أَشْرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ» فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز «جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ» لأنه لا يتجزأ، لا ببلاته، ولا بعامله.

الثالث: أن يتصل بها ضميرٌ عائِدٌ على المؤكد، فليس من التأكيد قراءة بعضهم ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾^(٢) خلافاً للزمخشري والقرّاء.

ومنها: «كَلَّا» و«كَلَّمَا» وهما بمنزلة كُلِّ في المعنى، تقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ» فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأن المراد أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾^(٣): إن معناه على رجل من إحدى القريتين، فإذا قيل: «كلاهما» انلغح الاحتمال.

وإنما يؤكّد بهما بشروط:

أحدهما أن يكون المؤكد بهما دالّاً على اثنين.

الثاني: أن يصحَّ حُلُولُ الْوَاحِدِ مَحَلَّهُمَا؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال: «أَخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا» لأنه لا يحتمل أن يكون المراد «أَخْتَصَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ» فلا حاجة للتأكيد.

الثالث: أن يكون ما أسندته إليهما غَيْرٌ مختلف في المعنى، فلا يجوز «مَاتَ زَيْدٌ وَعَاشَ عَمْرُو كِلَاهُمَا».

الرابع: أن يتصل بهما ضمير عائِد على المؤكد بهما.



(١) من الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٢) من الآية ٤٨ من سورة خافر.

(٣) من الآية ٣١ من سورة الزخرف، وتظير ما قاله في هذه الآية قاله في قوله تعالى: «يُخْرِجُ مِنْهُمَا الْمَوْلَى وَالْمَرْجَانُ».

ومنها: «أَجْمَعُ، وَجَمَعَاءُ، وَجَمَعُهُمَا، وَهُوَ أَجْمَعُونَ»^(١).

وإنما يؤكد بها غالباً بفد كُلِّ قلها استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد، تقول: «اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ أَجْمَعُ»، و «الْأَمَةَ كُلَّهَا جَمَعَاءُ»، و «الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ»، و «الْإِمَاءَ كُلَّهُنَّ جَمَعُ»، قال الله تعالى: «لَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»^(٢)، ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدم «كل»، قال الله تعالى: «لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ»^(٣)، «وإن جَهَنَّمَ لَمَوْعِنُهُمْ أَجْمَعِينَ»^(٤) وفي الحديث «إذا صَلَّى الإمام جالساً فصلوا جلوساً أَجْمَعُونَ» يروى بالرفع تأكيداً للضمير وبالتصبي على الحال وهو ضعيف، لاستلزامه^(٥) تنكيرها، وهي معرفة بنية الإضافة.

وقد فهم من قولي: «أَجْمَعُ، وَجَمَعَاءُ، وَجَمَعُهُمَا» أنهما لا يَتَّبِعَانِ، فلا يقال: أَجْمَعَانِ، وَلَا جَمَعَاوَانِ، وهذا هو مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح، لأن ذلك لم يسمع.

ص - وهي إخلال الثعوت: لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكَّدَاتُ، وَلَا أَنْ يَتَّبِعْنَ نَكْرَةً، وَتَنْدَرُ:

• يَا لَيْتَ عِلَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ •

ش - ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت:

إحدهما: أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مُخَيَّرٌ بين المجيء بالمطف وتركه؛ فالأول كقوله تعالى: «سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، الَّذِي خَلَقَ مَوْءًى، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهْدًى،

(١) وجمعاءات أيضاً.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الحجر، ومن الآية ٨٢ من سورة ص.

(٤) من الآية ٤٣ من سورة الحجر.

(٥) من جهة أن الحال لا يكون إلا نكرة، وأنه إذا وقع معرفة كان مما لا بد منه أن تزول هذه المعرفة بنكرة، كما قالوا في مثل «جاء زيد وحده» أنه في قوة قولك متفرجاً.

وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى^(١)، وكقول الشاعر:

١٣٧ - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَابْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ
والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعُ كُلَّ حَلَاظٍ مَهِينٍ، هَمَازٍ مَثَاءٍ بِتِيمٍ، مَثَاعٍ لِلخَيْرِ
مُعْتَدٍ أَيْمٍ﴾^(٢) الآية.

الثانية: أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة.

وذكرت أن ألفاظ التوكيد مُخَالِفَةٌ للنعوت في الأمرين جميعاً، وذلك أنها لا تَتَطَاغَفُ
إذا اجتمعت، لا يقال: «جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ وَحَيْثُ» ولا «جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ» وَعِلَّةُ ذلك
أنها بمعنى واحد، والشيء لا يُعْطَفُ على نفسه، بخلاف النعوت، فإن معانيها متخالفة.
وكذلك^(٣) لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة، لا يقال: «جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ» لأن

(١) الآيات ١ و٢ و٣ و٤ و٥ من سورة الأهل.

١٣٧ - هذا بيت مشهور، لكتبي لم أقب له مع ذلك على نسبة إلى قاتل معين، وقد أنشده الزمخشري في
الكشاف عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ
مِنْ قَبْلِكَ﴾ ولم ينسبه، ولا نسبة العلامة السيد في الحاشية، ولا نسبة شرح شواهد.

اللفظة: «القرم» - يفتح القاف وسكون الراء - هو في الأصل الجمل المكرم الذي أهد للضراب، ثم
أطلق على الرجل العظيم «ليث الكتيبة» أي: الشجاع الفاتك، وأصل الليث: الأسد، وأصل الكتيبة:
الفرقة من الجيش «المزدحم» أصله مكان الازدحام، وأراد به هنا موطن الحرب.

الإعراب: «إلى الملك، جار ومجرور متعلق بأهذي، مثلاً «القرم» صفة للملك «وابن» معطوف على
القرم، وابن مضاف «والهمام» مضاف إليه «وليث» معطوف على القرم أيضاً، وليث مضاف «والكتيبة»
مضاف إليه «في المزدحم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة.

الشاهد فيه: عطف الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحداً ومثله قول ابن زبابة:

بِمَا لَهْفَتْ زَيْبَاتُهُ لِلْحَارِثِ الْـ حَسْبِاحٍ فَالْأَنْبِمْ فَالْأَيْبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالقفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب، وذلك بسبب أن نفس
هذه الصفات لا تحصل إلا متروية متعاقبة؛ إذ المراد أنه يصبح القوم بالحروب، فيفتن أموالهم،
فيؤوب إلى أهلهم سالماً ظافراً.

(٢) الآيات ١٠ و١١ و١٢ من سورة فون.

(٣) قد ذكر الشيخ شيتين مما يخالف فيه التوكيد النعت، وعلل لكل واحد منهما، وبقي عليه ثالث، وهو أنه إذا
تكررت ألفاظ التوكيد وجب في جميعها الإتيان للمؤكد، ولا يجوز فيها كلها القطع، كما لا يجوز إتيان بعضها
وقطع بعضها الآخر، بخلاف النعت، فإنه يجوز فيه القطع على ما تقدم بيانه، والفرق بين النعت والتوكيد يراد=

ألفاظ التوكيد مَعَارِفُ؛ فلا تُجْزَى على التكرات، وَشَذَّ قول الشاعر:

١٣٨ - لِكَيْه شَاقُهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّو رَجَبٍ

به اللغات كالمؤكد، وعلى هذا يكون التوكيد هو حين المؤكد، فإذا قطعت كنت كمن قطع الشيء عن نفسه، أما التعت فإن المراد به الوصف في حين أن المراد بالتمنوت اللغات، فهما متغايران، فلو قطعت لم تكن قد قطعت الشيء عن نفسه.

١٣٨ - هذا بيت من البسيط، وقاله عبد الله بن مسلم بن جندب الهللي، من كلمة أولها قوله:

يَا لِلرَّجَالِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، أَمَا يَنْفُكُ يُخْبِثُ لِي بِشَذِّ الْأُثْمَيْنِ طَرَبًا؟

إِذْ لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتَوْنِي يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الْأَخْرَابِ مُتَتَقِبًا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد «يا ليت عدة حول كله رجبا» على نصب الجزمين (المتنبأ والمخير) جميعاً بليت، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب، ويقال: هم بنو تميم، ولكن النحاة غيرهه حين لم يهثروا على بقية الكلمة.

اللفظة «شاقه» أعجبه، أو أثار شوقه، ويروى «شاقه» من السوق.

الإعراب: «لكن» حرف استدراك ونصب، والهاء اسمه «شاقه» شاق: فعل ماضٍ، والضمير الذي للثائب مفعول به «أن» حرف مصدري ونصب «قيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «ذا رجب» مبتدأ وخبر، والجمله مقول القول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق، وجمله شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء والنداء به محذوف «ليت» حرف تمن ونصب «عدة» اسم ليت، وعدة مضاف وفحول» مضاف إليه «كله» كل: توكيد لحول، وكل مضاف والهاء مضاف إليه «رجب» خبر ليت، وهو على رواية النحاة مرفوع بالضممة الظاهرة، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة.

ونظيره في نصب الجزمين بليت قول الراجز:

• يَا لَيْتَ أَيْلَمُ الضَّبِّ رَوَّاحِمًا •

الشاهد فيه هنا: قوله «حول كله» حيث أكد التكرة وهي قوله: «حول» بكل، وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا، ولكن المؤلف قد اختار في أوضحه - تبعاً لابن مالك - صحة توكيد التكرة إن أفاد توكيدها، وقال: «إن الفائدة تحصل بأن تكون التكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة» وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة.

ومثله قول العرجي:

نَلَبْتُ حَوْلًا كَإِيْلًا كُلُّهُ لَا نَلْتَوِي إِلَّا عَلَى مَنَهْجٍ

والتكرة هنا - هي حول - محدودة: أي لها أول وآخر معروفان والتوكيد من ألفاظ الإحاطة وهو كله.

ص- وَعَطَفُ الْيَانِ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مُوَضَّحٌ أَوْ مُخَصَّصٌ، جَامِدٌ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ.

ش- هذا الباب الثالث من أبواب التوابع.

والعطفُ في اللغة: الرَّجُوعُ إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح ضربان: «عَطَفُ نَسَقٍ» و«عَطَفُ يَانٍ» والكلام الآن فيه.

وقولي: «تابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، وقولي: «موضح أو مخصص» مخرج للتأكيد، كـ «جاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ» ولعطف النسق، كـ «جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» وللبدل كقولك: «أَكَلْتُ الرُّغِيْفَ ثُلُثَهُ»، وقولي: «جامد» مخرج للنعت؛ فإنه وإن كان مُوَضَّحاً في نحو: «جاء زيد التاجر» ومخصصاً في نحو: «جاءَني رَجُلٌ تَاجِرٌ» لكنه مشتق، وقولي: «غير مؤوَّل» مُخْرَج لما وقع من النعوت جامداً نحو: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ هَذَا» و«يَقَاعٌ عَرَفَجٍ» فإنه في تأويل المشتق، ألا ترى أن المعنى مررتُ بِزَيْدٍ المَشارِ إليه، ويقاعُ حَشِينٌ^(١).

ص- قَبُولُ اقْتِ مَتَّبِعُهُ.

ش- أعني بهذا أَنَّ عَطَفُ الْيَانِ - لكونه مُفيداً فائدةً النعتِ، من إيضاح متبوعه، وتخصيصه - يلزمه من مواقة المتبوع في التذكير والتذكير والإفراد^(٢)، وفروعهن، ما يلزم في النعت.

(١) ههنا أمران أحب أن أبهك إليهما:

الأول: فائدة عطف اليان توضح المعرفة، وتخصيص النكرة، وقد ذكر المؤلف هاتين الفائدتين. ومن فوائده التوكيد، ومثاله قول الشاعر:

إِسِي وَأَسْطَلِي سَطِيرَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَأْ تَصُرُ تَصُرًا

ومن فوائده أيضاً المدح، وقد جعل الزمخشري في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكعبةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ البيت الحرام عطف بيان على الكعبة على جهة المدح.

والأمر الثاني: أن الأصل في النعت أن يكون مشقاً، وإذا جاء غير مشتق فهر في التأويل بمشتق، وعلى عكس ذلك عطف اليان، فإن الأصل فيه أن يكون جامداً، وقد يقع مشقاً، لكن بشرط أن يكون مسمى به مثل الصديق والفاروق والصدق والحاوث.

(٢) أرب الزمخشري «مقام إبراهيم» في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ لِّمَن يَتَذَكَّرُ﴾ عطف بيان مع مخالفتها لمتبوعه بالإفراد والتذكير، وإنكره الجماعة، وجملوه مبتدأ خيره محطوف، أي منها مقام إبراهيم.

ص - كَأَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ، وَهَلَّا خَاتَمَ حَلِيدٌ.

ش - أشرتُ بالمثلين إلى مَا تَضَمَّنَتْهُ الحُدُ، من كونه مُؤَضَّحاً للمعارف ومُخَصَّصاً للنكرات، والمرادُ بأبي حفص عُمَرُ بن الخطاب رضي الله عنه.

ولك في نحو: «خاتم حديد» ثلاثة أوجه: الجرُّ بالإضافة على معنى يرن، والنصب على التمييز - وقيل: على الحال - والإتباع: فمن خَرَجَ النصب على التمييز قال: إن التابع عطفُ بيانٍ، ومن خرجه على الحال قال: إنه صفة، والأولُ أولى؛ لأنه جامدٌ جموداً مُخَصَّصاً؛ فلا يحسن كونه حالاً ولا صفة.

ومنع كثير من النحويين كون [عطف] البيان [نكرة] تابِعاً للنكرة، والصحيحُ الجوازُ، وقد خَرَّجَ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَلِيمٍ﴾^(١).

وقال الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ لِمَسَاكِينٍ﴾^(٢): يجوز في (طعام) أن يكون بياناً وأن يكون بدلاً.

ص - وَيُعْرَبُ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِخْلَالُهُ مَحَلِّ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ:

* أَنَا ابْنُ الثَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشِيرٍ *

وَقَوْلِهِ:

* أَيَا أَخَوَيْنَا حَبَدَ شَمْسٍ وَنَوَقْلًا *

ش - كلُّ اسمٍ صَحَّ الحكمُ عليه بأنه عَطْفٌ بَيَانٌ مُفِيدٌ للإيضاح، أو للتخصيص صَحَّ أن يحكم عليه بأنه بدلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده؛ لكونه على نية تكرار العامل.

واستثنى بعضهم من ذلك مسألة، وبعضهم مسائلتين، وبعضهم أكثر من ذلك،

(١) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

ويجمعُ الجميعُ قولِي: «إن لم يمتنع إحلاله محلَّ الأول» وقد ذكرت لذلك مثالين: (١)
أحدُهُما قولُ الشاعر:

١٣٩ - أَنَا أَبْنُ الثَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ عَليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعَا

(١) ومن أمثلة ما يمتنع إحلاله محلَّ الأول قولك «يا زيد الحارث» من كل متاعى أتبع بما فيه آل، فإنه لا يجوز لك أن تقول «يا الحارث» فتدعي ما فيه آل، لأن الاسم المختزن بال لا يقع متاعى إلا في أحد ثلاثة مواضع: أن يكون نعتاً لأي نحو «يا أيها النبي» أو يكون قطف الجلالة نحو «يا الله» أو يكون علماً مقولاً من جملة نحو «يا المطلق زيد» وعلى ذلك يكون قولك «الحارث» في قولك «يا زيد الحارث» عطف بيان، ولا يصح جعله بدلاً.

ومما يمتنع إحلاله محلَّ الأول «زيد» من قولك «يا أيها الرجل زيد» فإن «الرجل» نعت لأي، وزيد: عطف بيان عليه، ولا يصح إحلاله محلَّ الأول فتقول «يا أيها زيد» لأن نعت «أي» لا يكون إلا اسماً مقترناً بال، فلا يصح جعل زيد بدلاً من الرجل. وإنما هو عطف بيان.

ومما لا يجوز إحلاله محلَّ الأول «هذا» من قولك «يا زيد هذا» من كل متاعى أتبع باسم إشارة ليس بعده اسم محلى بال، لأنه لا يجوز لك أن تقول «يا هذا» فتضع اسم الإشارة تالياً لحرف النداء، لأنه لا يلزم عليه نداء اسم الإشارة من غير نعت، وهم لا يجيزونه.

ومما لا يجوز إحلاله محلَّ الأول قولك «زيد أفضل الناس الرجال والنساء» من كل فعل تفصيل أضيف إلى اسم عام ثم فصل الاسم العام بذكر أنواعه، وذلك لأن الفعل التفصيل يجب أن يكون بعض ما يضاف إليه، فلو أحلت التابع محلَّ المتبوع لزم أن يكون زيد بعض الرجال وبعض النساء، وهذا فاسد.

والسر في ذلك كله أنهم يرون أن البذل على نية تكرار العامل، فالعامل في البذل مقدر مماثل للعامل في المبذل منه، فلزم اشتراط صحة حلول البذل محلَّ المبذل منه.

١٣٩ - هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر، الفقعسي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤١١) وفي شلور الذهب (رقم ٢٣٠) وابن عقيل (رقم ٢٩٣).

اللفظة «الترك» يجوز أن يكون من «ترك» بمعنى صبر، وعليه يحتاج إلى مفعولين، ويجوز أن يكون من «ترك» بمعنى خلى وفارق، فيحتاج إلى مفعول واحد «البكري» المنسوب إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد «ترقبه» تنتظر موته لتتقش عليه تأكله، ويرى «ترقبه».

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، «ابن مضاف، و«الترك» مضاف إليه، والترك مضاف «البكري» مضاف إليه «بشر» عطف بيان على البكري «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري إن جعلت الترك من ترك بمعنى خلى، وفي محل نصب مفعول ثان للترك إن جعلته من ترك بمعنى صبر، ومفعوله الأول هو قوله البكري؛ لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ترقبه» ترقب: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، وهو فاعله، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره «وقوعاً» حال من الضمير المستتر في ترقبه.

والثاني قول الآخر:

١٤٠- أبا أخوتنا عبد شمس ونوفلاً أعيدكما بالله أن تُخدينا حزبا
وبيان ذلك في [الييت] الأول أن قوله «بشر» عطف بيان على «البكري» ولا يجوز أن

الشاهد فيه قوله «التارك البكري بشر» فإن قوله «بشر» عطف بيان على قوله «البكري»؛ ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البذل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البذل مكانه؛ فقول «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بال وهو التارك إلى اسم خال منها وهو بشر، وذلك في الراجح عند جمهرة النحاة لا يجوز، كما عرفت في باب الإضافة.

وقد عرفت السر في اشتراطهم لصحة البذل جواز إحلال البذل في محل المبدل منه، وأن هذا السر هو جعلهم العامل في البذل مقدراً مماثلاً للعامل في المبدل منه.

١٤١- هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عم النبي ﷺ، من كلمة له يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه، ويكي فيها على من قتل يوم بدر من قرش، وهذه الكلمة في سيرة ابن هشام (ج ١ ص ١٣ طبع بولاق - ٢٩٦/٢ بتحقيقنا)، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١٠).

الإعراب فيه «أبا» حرف تلام «أخوتنا» أخوي: منادى، منصوب بالياء لأنه مثنى، وأخري مضاف والمضمير مضاف إليه «عبد» عطف بيان، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه «نوفلاً» معطوف بالواو على عبد شمس «أعيدكما» أريد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعول به «بالله» جار ومجرور متعلق بأعيد «أن» مصدرية «تحدثنا» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وعلامة نصبه حلف النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أعيدكما بالله من أحداث حرب، والجار والمجرور متعلق بأعيد.

الشاهد فيه قوله «أبا أخوتنا عبد شمس ونوفلاً» فإن قوله «عبد شمس» عطف بيان على قوله «أخوتنا» ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل؛ لأن البذل من المنادى يعامل معاملة تلام مستقل؛ لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف التلام، كما أوضحناه لك فيما سبق، وهذا يستدعي أن يكون قوله «نوفلاً» مبنياً على الضم؛ لكونه علماً مفرداً، لكن الرواية وردت بنصبه، فقلت على أنه لا يكون قوله «عبد شمس» حيتلاً بدلاً.

أي أن المانع من جعل عبد شمس بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علماً مفرداً، والعلم المفرد يجب بناؤه على الضم إذا وقع منادى، ولو قال «نوفلاً» بالنصب لجاز، فافهم ذلك.

يكون بدلاً منه؛ لأن البديل في نية إحلاله محلّ الأول، ولا يجوز أن يقال: أنا ابنُ التَّارِكِ بشرٍ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألفُ واللامُ، نحو «التارك» إلا لما فيه الألف واللام، نحو: «البكري» ولا يقال: الضاربُ زيدٌ، كما تقدم شرحه في باب الإضافة.

وبيان ذلك في البيت الثاني أن قوله: «عبد شمس ونوفلاً» عطفُ بيانٍ على قوله: «أخوتنا» ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه حيثُذ في تقدير إحلاله محلّ الأول؛ فكانك قلت: «أَيَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا» وذلك لا يجوز؛ لأن المنادي إذا عُوِّلَ عليه اسمٌ مجردٌ من الألف واللام، وجب أن يُعطى ما يستحقه لو كان منادى، و«نوفلاً» لو كان منادى لقليل فيه «يَا نَوْفَلُ» بالضم، لا «يَا نَوْفَلًا» بالنصب؛ فلذلك كان يجب أن يقال^(١) هنا «أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلٍ».



ص. وَعَطِفَ النَّسَقِ بِالْوَاوِ.

ش. - الرابع من التواضع: عطف النسق^(٢).

(١) أي ليصح كونه بدلاً، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد رقم ١٤١. ومن هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عربية، لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلاً، فالفهم ذلك.

وعند جماعة من المحققين في اشتراطهم لصحة البديل جواز إحلاله محل البديل منه نظراً؛ أما أولاً: فلائهم يقررون أنه يفتخر في التواني ما لا يفتخر في الأولات، والبديل من التواني بدليل أنه تابع فكيف لم يفتخروا فيه ما لا يفتخر في متبوعه الذي هو من الأولات؟

وأما الثانية: فلا أن جماعة من النحاة قد أجازوا في نحو قولك «تمم الرجل زيدا» أن يكون زيد بدلاً من الرجل، مع أنه لا يصح إحلاله محله؛ لأن فاعل نعم لا يكون إلا مقترناً بال، كما أجاز بعض النحاة في قولك «إنك أنت الكريم» أن يكون «أنت» توكيداً وأن يكون بدلاً، مع أنه لا يصح إحلاله محل الكاف، فإنه لا يجوز لك أن تقول «إن أنت الكريم».

(٢) اعلم أن عطف النسق - بالنظر إلى الإعراب - يتبع المعطوف عليه في واحد من ثلاثة أشياء: الأول: أن يتبع الإعراب الذي في لفظ المعطوف عليه، نحو قولك «جاء زيد وعلي، ورايت زيدا وعلياً، ومررت بزيد وعلي» وشرط هذا النوع أن يكون المعطوف صالحاً لأن يلي العامل في المعطوف عليه، فإن لم يصلح المعطوف لأن يلي العامل، كان يكون المعطوف معرفة في حين أن المعطوف عليه اسم للثانية للجنس، نحو «لا رجل في الدار ولا فاطمة» لم يجز العطف على اللفظ؛ لأن اسم لا الثانية للجنس لا يكون=

وقد مضى تفسيرُ المعطف؛ فأما التَّنَسُّ فهو «التَّابِع» المُتَوَسِّطُ بينه وبين متبوعه أخذُ حروف المعطف الآتي ذِكْرُهَا ولم أَخْطئه بهذا لوضوحه، على أنني فَسَّرْتُهُ بقولي: «بالواو».

إلا نكرة، وكان يكون المعطوف معرفة أيضاً في حين أن المعطوف عليه مجرور بمن الزائدة نحو قولك فما في الدار من امرأة ولا زيد لأن من الزائدة لا تجر إلا التكرات.

النوع الثاني: أن يجر محل المعطوف عليه، ويشترط لصحة العطف على المحل ثلاثة شروط: أولها أن يكون ذلك المحل مما يظهر في فصيح الكلام، وثانيها أن يكون استحقاق المعطوف عليه لذلك المحل بحق الأصالة، وثالثها أن يكون الطالب لذلك المحل باتياً في فصيح الكلام؛ فلا يجوز أن تقول «مررت بزيد ويكرهه فإني تعلم أن محل الجار والمجرور نصب لأنه في معنى المفعول به، لكن لما كان لا يجوز لك أن تقول في الفصيح «مررت بزيد» لم يجر لك أن تنصب المعطوف في هذا المثال ونحوه لأن ذلك المحل لا يظهر في فصيح الكلام، ومثال ما لم يكن استحقاق المعطوف عليه للمحل بحسب الأصالة كل وصف مستكمل لشروط العمل لو نصبت مفعولاً ثم عطف على هذا المفعول لم يجر لك أن تجر المعطوف على محل ذلك المفعول المنصوب على فرضي أنه مجرور بالإضافة، فلا تقول «زيد ضارب عمراً وأخيه» لأن استحقاق مفعول الوصف الجر ليس بالأصالة، بل الأصل أن يكون منصوباً، والجر بالإضافة لقصد التخصيف، وقد تقدم لنا هذه المسألة، ومثال ابتداء وجود الطالب لذلك المحل المعطف على اسم إن المنصوب بالرفع، باعتبار أن محله رفع على الابتداء، لا يجوز فيه العطف بالرفع على الصحيح؛ لأن طالب الرفع هو الابتداء قد زال، فلا تقول على الصحيح «إن زيداً وشالداً في الدار».

النوع الثالث: العطف على التوهم، ويشترط لهذا النوع صحة دخول المعطف المتوهم على المفعول، وإذا كان دخول المعطف المتوهم على المفعول كثيراً فإن العطف على التوهم حيث يكون حسناً، ولهذا النوع باب يكثر فيه وهو خبر ليس، ونفسر لك الأمثلة المنوعة لهذا الباب، ونبين لك في كل مثال منها ما يجوز فيه من وجوه الإعراب ونوع كل وجه.

المثال الأول: أن تقول ليس زيد قائماً يجوز أن تعطف على خبر ليس هذا بالنصب، فتقول: «ولا قاعدة» وهذا العطف حيثل من باب العطف على لفظ المعطوف عليه، ويجوز لك العطف على خبر ليس المنصوب بالجر، فتقول ليس زيد قائماً ولا قاعدة وعليه جاء قول الشاعر، وينسب إلى زهير بن أبي سلمى، المزني:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقِي شَيْئاً إِذَا كَانَ جَمَالِيَا

عطف قوله «ولا سابقي» بالجر على قوله «لست» المنصوب، ويسمى هذا العطف على التوهم، لأنه توهم أن الياء قد دخلت في خبر ليس لكثرة وقوعها فيه، ومن أجل هذا التوهم جر المعطوف.

المثال الثاني: أن تقول ليس زيد بقاتم؛ يجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالياء الزائدة بالجر، فتقول ليس زيد بقاتم ولا قاعدة ويكون هذا عطفاً على لفظ المعطوف عليه، ويجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالياء الزائدة بالنصب، فتقول ليس زيد بقاتم ولا قاعدة وعليه جاء قول الشاعر:

مُؤَاوِيَةُ إِذَا بَقَرٌ قَلْبُهَا شَجَّحَ فَلَئْسَ بِالْجَبَالِيَا وَلَا الْحَوِيلِيَا

عطف قوله «والحويليا» بالنصب على خبر ليس المجرور في قوله «لست» بالجبالياء وهذا عطف على المحل، وهو مستكمل لشروط جواز العطف على المحل؛ فنصب خبر ليس يظهر في الكلام التخصيص بل هو الأصل، واستحقاق ليس لنصب خبرها بحسب أصلها في العمل، وطالب للنصب موجود في الكلام وهو ليس.

وقد أطلت عليك في هذا الموضوع، فاكفني بهذا، وأحرص عليه، والله يعضدك به.

الخ» فَإِنَّ معناه أَنَّ عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما، واعتُضِتْ بعد ذكر كوفي كل حرفٍ بتفسيره معناه.



ص - الواو وَهِيَ لِمُطَلَقِ الْجَمْعِ.

ش - قال السيرافي: «أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب» اهـ.

وأقول: إذا قيل «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» فمعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلامُ ثَلَاثَةَ مَعَانٍ؛ أحدها: أن يكونا جاءا معاً، والثاني: أن يكون مجيئهما على الترتيب^(١)، والثالث: أن يكون على عكس الترتيب؛ فَإِنَّ فُهِمَ أَخَذُ الْأُمُورِ بِخُصُوصِهِ فَمِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، كَمَا فُهِمَتِ الْمَعْنَى فِي [نَحْوِ] قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾^(٢)، وكَمَا فُهِمَ التَّرْتِيبُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَفْقَالَهَا، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا هَٰذَا؟﴾^(٣)، وكَمَا فُهِمَ عَكْسُ التَّرْتِيبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِبْرَاراً عَنْ مُتَكْرِرِ الْبَعثِ: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الْفَنَاءُ نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾^(٤)، وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ لَكَانَ اعْتِرَافاً بِالْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ.

وهذا الذي ذكرناه قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٥): من النحاة وغيرهم، وليس بإجماع كما قال السيرافي، بَلْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْوَائِ لِلتَّرْتِيبِ، وَأَنَّهُ أَجَابَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ بِأَنَّ الْمُرَادَ يَمُوتُ كِبَارُنَا وَتَوَلَّدَ صِغَارُنَا فَنَحْيَا، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَمِنْ أَوْضَحِ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِمْ قَوْلُ الْعَرَبِ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَامْتَنَعَهُمْ مِنْ أَنْ يَعْطِفُوا فِي ذَلِكَ بِالْفَاءِ أَوْ بِتَمٍّْ؛ لَكُونَهُمَا

(١) المراد ترتيب مجيئهما على ترتيب ذكرهما في الكلام، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هلا المثال.

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة الزلزلة.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية.

(٥) قالوا: وتدل على كل واحد من هذه المعاني الثلاثة دلالة اللفظ المشترك على أحد معانيه، ومع ذلك فدلالتهما على المعنى أكثر، وعلى الترتيب كثير، وعلى عكس الترتيب قليل.

لترتيب، فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها، كما امتنع معهما.

ص - وَالْقَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

ش - إذا قيل: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمَرُو» فمعناه أن مجيء عمرو وَقَعَ بعد مجيء زيد من غير مُهَلَّوٍ فهي مُفِيدَةٌ لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، ولم أنبئه عليه لوضوحه، والترتيب، والتعقيب.

وتعقيب كل شيء بحسبه^(١)، فإذا قلت: «دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ قَبْلَئِذَا» وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب في مثل هذا عادة، فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب، ولم يَجُزِ الكلام.

وللقاء معنى آخر، وهو التَّسْبِيبُ، وذلك غالب في عطف الجمل^(٢)، نحو قولك: «سَمَهَا فَسَجَدَ» و «زَنَى فَرَجِمَ» و «سَرَقَ فَقُطِعَ» وقوله تعالى: «فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ»^(٣)؛ ولدالتها على ذلك اسْتَعْيِرَتْ لِلرَّبْطِ في جواب الشرط، نحو «مَنْ يَأْتِنِي فَإِنِّي أَكْرِمُهُ» ولهذا إذا قيل: «مَنْ دَخَلَ دَارِي فَلَهُ دِرْهَمٌ» أفاد استحقاق الدرهم بالدخول، ولو حلف القاء احتمل ذلك وَاحْتَمَلَ الْإِقْرَارَ بِالدرهم له.

وقد تَخَلَّو القاء العاطفة لِلْجُمْلِ عن هذا المعنى، كقوله تعالى: «الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى، فَجَعَلَ خُثَاءً أَخْوَى»^(٤)

(١) معنى التعقيب أن يكون وقوع المعطوف بعد وقوع المعطوف عليه بلا مهلة بينهما، وهو - مع ذلك، كما قال المؤلف - في كل شيء بحسبه.

(٢) وقد تَجَيَّ القاء الدالة على التسبب في عطف الصفات، نحو قوله تعالى: «لَاكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ، فَمَا لَكُنْ مِنْهَا الْبُطُونُ، فَسَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ» ومن أمثلة القاء الدالة على التسبب في عطف الجمل - سوى الآية التي تلاها المؤلف - قوله تعالى: «فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ» وقول كعب بن زهير:

بَنَتْ سُدًّا قَلْبِي الْيَوْمَ مَبْنُوءٌ مُتَيَّمٌ إِشْرَافًا لَمْ يُقَدِّ مَكْبُوءٌ

(٣) من الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٤) الآيات ٢، ٣، ٤، ٥ من سورة الأعلى.

ص- وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاجُحِ.

ش- إذا قيل «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو» فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمُهْلَةٍ؛ فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، ولم آتبه عليه لوضوحه، والترتيب، والتراخي.

فأما قوله تعالى: «وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ^(١)، فقيل: التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم؛ فحذف المضاف منهما^(٢).

ص- وَحَتَّى لِلْعَايَةِ وَالتَّدرِيجِ.

ش- معنى الغاية - آخر الشيء، ومعنى التدرّج: أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يَبْلُغَ إلى الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه: إما تحقيقاً كقولك «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا» أو تقديرًا كقوله:

١٤١- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

(١) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٢) قد تأتى «ثم» بمعنى الواو، نحو قوله تعالى: «خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلْ مِنْهَا زَوْجَهَا» وإنما قلنا إن «ثم» في هذه الآية بمعنى الواو لأنه ورد في آية أخرى من سورة الأعراف: «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلْ مِنْهَا زَوْجَهَا» والقصة واحدة، فكان حمل إحدى الآيتين على الأخرى أولى. وقد تأتى «ثم» بمعنى الفاء، نحو قول الشاعر:

كَبَّرَ الرَّؤُوفِي نَحْتَ الْحَجَّاجِ جَرَى فِي الْأَثْيَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

وزعم الأخفش ونحاة الكوفة أن «ثم» تقع زائدة، ومثلا له بقوله تعالى: «ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» من سورة التوبة؛ فجعلوا «فعل عليهم» جواباً، وثم زائدة، وهذا غير مسلم، بل الجواب محذوف وثم عاطفة.

١٤١- حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي، يقول في قصة المتلمس وفراره من عمرو بن هند، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً إلى عامله يأمره فيه بقتل المتلمس، وأوهم المتلمس أنه أمر له في هذا الكتاب بعطاء عظيم، ففتحاه واقتراه، فلما علم ما فيه رمى به في النهر، وبعد هذا البيت المستشهد به قوله:

وَمَضَى يَنْظُرُ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلَفَهُ خَوْفًا، وَقَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَامًا

الإعراب: «التي» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جزاءً تقديره هو «الصحيفة» مفعول به لأنفي «كي» حرف تعليل وجر، أو حرف مصدرية وتصب «يخفف» فعل مضارع منصوب إما بأن مضمرة إن=

فعطفت «نَعْلَهُ» وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً، لكنها جزء تقدير؛ لأن معنى الكلام ألقى ما يُلْقِيهِ حتى نَعْلَهُ^(١).

ص - لا لِلتَّرْتِيبِ.

ش - زَعَمَ بعضهم أن «حَتَّى» تفيد الترتيب كما تفيد «ثُمَّ» والفاء^(٢)، وليس كذلك،

قدبرت كي تعليلية، وإما بكى نفسها إن قدرتها مصلدية ولام التعليل مقدرة قبلها، وفاعل يخفف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «رحله» رحل: مفعول به ليخفف، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه «والزاد» معطوف بالواو على «الصحيقة» حتى «حرف عطف «نعله»، نعل: معطوف على ما قبله، ونعل مضاف والضمير الذي للغائب مضاف إليه «اللقاء» ألقى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير العائد إلى النعل مفعول به لألقى، مبني على السكون في محل نصب، وذكر هذه الجملة يرجع عندنا رواية رفع «نعله» على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة.

الشاهد فيه: قوله «حتى نعله» على رواية النصب؛ فإن النعل وإن لم تكن جزءاً من الذي قبلها على وجه الحقيقة، فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها؛ لأن معنى الكلام: ألقى كل شيء يثقله حتى نعله، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويعوقه في سيره لأنه يسير سير الهارب المتوجس.

(١) وكما يشترط في المعطوف بحيث أن يكون جزءاً من المعطوف عليه يشترط فيه أيضاً أن يكون اسماً، فلا يكون ما بعد حتى العاطفة فعلاً، كما لا يكون جملة، ويشترط في الاسم أن يكون ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً، فلا تقول: «قام القوم حتى أنا».

وإنما يجب في المعطوف بحيث أن يكون اسماً ظاهراً، لأن حتى العاطفة منقولة من حتى المجارة، وهي تختص بالاسم ولو تأويلًا وتختص بالظاهر من الأسماء على الراجح.

واشترط بعضهم شرطاً زائداً على ما ذكرنا، وهو أن يكون المعطوف شريكاً للمعطوف عليه في معنى العامل، إذ لو لم يشاركه في معنى العامل لكان من جنس آخر غير جنسه، فلا يصح أن يكون غاية وأخراً له، فلا يجوز أن تقول: «صمت ما بقي من رمضان حتى يوم الفطر» لأن يوم الفطر لا يصام؛ فليس بشارك في العامل؛ والحق أن هذا الشرط مستغنى عنه باشتراط أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، لأنه لا يكون غاية له إلا إذا كان جزءاً منه.

(٢) الذي زعم أن «حتى» تفيد الترتيب هو جار الله الزمخشري، وقد رد ذلك عليه كثير من العلماء منهم المؤلف وابن الحاجب وسعد الدين التتازاني؛ والحق أن المعبر في «حتى» ترتيب أجزاء ما قبلها في الزمن، من الأضعف إلى الأقوى، أو من الأقوى إلى الأضعف؛ ولا يعتبر الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون ملابسته الفعل لما بعدها حاصلة قبل ملابسته لما قبلها نحو «ملت كل قبائلي حتى أقدم» أو أن تكون ملابسته لما بعد حتى في أثناء ملابسته لما قبلها نحو «ملت الناس حتى الأتية» أو تكون ملابسته لما بعد حتى مع ملابسته لما قبلها نحو أن تقول «جاني القوم حتى خالده» إذا كان مجيئهم في وقت واحد، وكان خالده أضعف القوم أو أقواهم حتى يكون غاية لما قبله على المعنى الذي ذكره المؤلف.

وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الصَّغَرُ وَالْكِبَرُ» ولا ترتيب بين القضاء والقدر، وإنما الترتيب ظهور المقتضيات والمقتدرات.

ص - و «أَوْ» لأحد الشيئين أو الأشياء، مُفيدة بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرِ أو الإِبَاحَةِ، وَبَعْدَ الْحَبْرِ الشُّكِّ أو التَّشْكِيكِ.

ش - مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى: «لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ يَمْنَعُنِي يَوْمٌ»^(١)، ولأحد الأشياء: «فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ غَنَمَةٍ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَغْلِيكُمْ، أَوْ كَسَوْتُهُمْ، أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ»^(٢)، ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَوْ قَعَدْتُ»^(٣)؛ لأن «سواء» لا بُدَّ فيها من شيئين؛ لأنك لا تقول: سواء عليّ هذا الشيء.

ولها أربعة معانٍ: مَعْنَيَانِ يَعْدُ الطَّلَبُ^(٤)، وهما التخيير، والإباحة، وَمَعْنَيَانِ يَعْدُ الخبر، وهما الشك، والتشكيك^(٥).

فمثالها للتخيير «تَزَوَّجْ هُنْدًا أَوْ أُخْتَهَا» وللإباحة «جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ» والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تَزَوَّجْ هُنْدَ وَأُخْتَهَا، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً؟

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنین.

(٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٣) سحر لك هذه المسألة في مباحث أم، ص (٣٤٢).

(٤) المراد بالطلب هنا العبارة الدالة على الطلب، وإن لم يكن ثمة طلب نفسي، إذ كيف يكون هناك طلب نفسي وهي دالة على التخيير، وأعلم أن هذين المعنيين إنما يحستان بعد الصيغة الدالة على الأمر كثنائي المؤلف، وبعد الصيغة الدالة على التحفيض نحو: «هَلَّا تَزَوَّجَ هُنْدًا أَوْ أُخْتَهَا» في التخيير، وهَلَّا تصاحب الحسن أو ابن سيرين؟ في الإباحة؛ فأما الاستفهام نحو «أعنتك زيد أو عمرو؟» فإنه لا يدل على تخيير ولا إباحة؛ وأما في التمني نحو «ليت لي ألف دينار أو خزانة كعب» فإن ظاهر أمر المتكلم بهذا الكلام يدل على جواز الجمع بين المتعاملين دائماً؛ وإذن فيكون المراد بالطلب في هذا المقام صيغة الأمر والتحفيض ليس غير؛ من باب إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص.

(٥) الفرق بين الشك والتشكيك أن الشك يكون من المتكلم، أما التشكيك فهو قصد المتكلم إيقاع المخاطب في الشك، وهو بين واضح من شرح المؤلف لمثاليهما.

ومثالها للشك قولك: «جاء زيد أو عمرو» إذا لم تعلم الجاني منهما.

ومثالها للتشكيك قولك: «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت عالماً بالجاني منهما ولكنك أبهمت على المخاطب.

وأمثله ذلك من التنزيل قوله تعالى: «فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ»^(١) الآية، فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة، وقوله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ»^(٢) الآية، وقوله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ»^(٣)، وقوله تعالى: «إِنَّا أَوْ إِثَّاكُمْ لَعَلَىٰ هٰذِهِ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»^(٤).

ص. و «أَمْ» لِيَطْلُبَ التَّعْيِينَ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَىٰ أَحَدِ الْمُسْتَوْبَيْنِ.

ش. تقول: «أَزَيْدٌ عَيْنُكَ أَمْ عَمْرُو» إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده، ولكنك شككت في عينه، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، لا بـ «نعم» ولا بـ «لا» وتسمى «أَمْ» هله

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٦١ من سورة النور، والتلاوة في الكتاب الكريم: «ليس على الأعمى حرج، ولا على الأبرص حرج، ولا على المريض حرج، ولا على أنفسهم أن يأكلوا».

(٣) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة بآ.

وفي عينه من المعاني التي ترد لها «أَوْ» ثلاثة معانٍ، الأول أن «أَوْ» تأتي للدلالة على التضمين؛ ومنه قول النحاة: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ومنه قول الشاعر:

وَقَالُوا: لَنَا زَيْنَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا ضَلُّوهُ وَيَمَاحُ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَابِلُ

ومنه قوله تعالى: «إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ» وقوله سبحانه: «الظلم يسبغون» قال قوم: تكون «أَوْ» للإضراب نحو قوله تعالى: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ».

والثالث: قد تأتي «أَوْ» بمعنى الواو، كقول جرير:

جَاءَ الْجِلْدَانَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَىٰ رَبُّهُ مُوسَىٰ عَلَىٰ قَدَرٍ

واعلم أن التشخير والإيالة لا يقعان إلا بعد عبارة الطلب بالمعنى الذي يتناه، وأن للشك والإيهام يقعان بعد الكلام الخبري، واختلف فيما عدا هذه المعاني الأربع، فقيل: لا تقع إلا بعد الخبر وهو الصحيح، وقيل: تقع بعد الطلب أيضاً.

مُعَادِلَةٌ، لَأَنهَا عَادَلَتْ الهمزةَ في الاستضامِ بها، أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَذْخَلْتَ الهمزةَ على أَحَدِ الاسمين اللَّذَيْنِ اسْتَوَى الحُكْمُ فِي ظَنِّكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا، وَأَذْخَلْتَ «أُمَّ» عَلَى الْآخَرِ، وَوَسَّطْتَ بَيْنَهُمَا مَا لَا تَشْكُ فِيهِ - وَهُوَ قَوْلُكَ «عِنْدَكَ»؟ - وَتَسْمَى أَيْضاً مُتَّصِلَةً؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا يُسْتَفْتَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ^(١).



ص - وَلِلزُّدِ عَنِ الْخَطِإِ فِي الْحُكْمِ «لَا» بَقَدْ إِيْجَابٍ، وَ «لَكِنْ»، وَ «بَلْ» بَقَدْ نَقْيٍ، وَيُضَرِّفُ الْحُكْمُ إِلَى مَا بَعْدَهَا «بَلْ» بَقَدْ إِيْجَابٍ.

ش - حَاصِلُ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ بَيْنَ «لَا» وَ «لَكِنْ» وَ «بَلْ» اشْتِرَاكاً وَافْتِرَاقاً.

فَأَمَّا اشْتِرَاكُهَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا تُقَيِّدُ رَدَّ السَّامِعِ عَنِ الْخَطِإِ فِي الْحُكْمِ إِلَى الصَّوَابِ.

وَأَمَّا افْتِرَاقُهَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضاً، أَحَدُهُمَا: أَنَّ «لَا» تَكُونُ لِقَضْرِ الْقَلْبِ وَقِصْرِ الْإِفْرَادِ^(٢)، وَ «بَلْ»، وَ «لَكِنْ» إِنَّمَا يَكُونَانِ لِقَضْرِ الْقَلْبِ قَطْعًا، تَقُولُ: «جَاءَتِي زَيْدٌ لَا

(١) اشتهر عند كثير من العلماء أنه لا يعطف بعد سواء إلا بأم، وذلك لأن النسوية التي يدل عليها لفظ سواء من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بتوطين فصاعداً والعطف في هذه الحالة مما اختصت به الواو، وتشارك الواو في ذلك فأم لأن وضعها على ألا يستغنى فيها بما قبلها عما بعدها ولا عكسه.

لكن هذا الذي اشتهر عند كثير من العلماء ليس على إطلاقه، بل في الكلام تفصيل، وحاصله أنك إن جئت بعد سواء بالهمزة لم يجز أن تعطف إلا بأم كما في قوله تعالى: «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم»، ومما نحب أن تنبهك إليه ههنا أن «سواء» خير مقدم، والمصدر المنسبك بعد الهمزة مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس. وإن لم تذكر الهمزة بعد سواء جاز العطف بأم على معنى النسوية، وجاز العطف بأو على معنى المجازاة، تقول: «سواء عليّ قمت أو قعدت» ومعناه: إن قمت أو قعدت فالأمران عندي سواء، وعليه قرأ ابن محيصة «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم» بدون همزة والعطف بأو؛ وعليه يكون سواء خبر مبتدأ محذوف، كما هو واضح في تقدير الكلام.

(٢) اعلم أولاً أنك إذا قلت «محمد عالم» فمعنى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد، كما لا دلالة لها على شيء من الأوصاف عنه، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتهى عنه، فإذا قلت: «إنما محمد عالم» أو قلت: «ما هو إلا عالم» قلت هذه العبارة على شيئين:

الأول: ثبوت العلم لمحمد.

والثاني: انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مثار جدل يترك وبين غيرك عنه، وهذا هو الذي يسمى قصراً.

عَمَرُو رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ «عَمَرَ» جَاءَ دُونَ «زَيْدٍ» أَوْ أَنَّهُمَا جَاءَاكَ مَعًا، وَقَوْلُ: «مَا جَاءَتِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو»، أَوْ «بَلْ عَمَرُو» رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ الْعَكْسَ، وَالثَّانِي: أَنَّ «لَا» إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ، وَ«بَلْ» يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ، وَ«لَكِنْ» إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ، وَيَكُونُ مَعْنَاهَا كَمَا ذَكَرْنَا، وَيُعْطَفُ بَيِّنٌ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ^(١)، وَمَعْنَاهَا حَيْثُ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ لِمَا بَعْدَهَا وَصَرَفُهُ عَمَّا قَبْلَهَا وَتَضْيِيقُهُ كَالْمُسْكُوتِ عَنْهُ، مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: «جَاءَتِي زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو».

وقد تضمن سكوتي عن «إِثْمًا» أَنَّهَا غَيْرُ عَاطِفَةٍ، وَهُوَ الْحَقُّ، وَبِهِ قَالَ الْفَارَسِيُّ، وَقَالَ الْجَرَجَانِيُّ: عَلِمْنَا فِي حُرُوفِ الْمُعْطَفِ سَهْوُ ظَاهِرٍ^(٢).



ثم أعلم ثانيًا أَنَّ الْمُخَاطَبَ الَّذِي يُلْقَى إِلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ قَدْ يَكُونُ مُعْتَقِدًا لِبُغْدِ الْوَصْفِ الَّذِي يَسْتَدِلُّ إِلَى الْمَحْدَثِ عَنْهُ، كَأَن يَكُونُ مُعْتَقِدًا أَنَّ مُحَمَّدًا جَاهِلٌ؛ فَإِذَا قُلْتُ فِي هَذِهِ الْحَالِ «إِنَّمَا مُحَمَّدٌ عَالِمٌ» كُنْتُ قَدْ قَلْبْتُ عَلَيْهِ اعْتِقَادَهُ؛ فِهَذَا يَسْمَى قَصْرَ قَلْبٍ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ مُعْتَقِدًا أَنَّ الْمَحْدَثَ عَنْهُ مَوْصُوفٌ بِصِفَتَيْنِ؛ كَأَن يَعْتَقِدَ أَنَّ خَالِدًا شَاعِرًا وَنَافِرًا؛ فَتَرِيدُ أَنْ تَبَيِّنَ لَهُ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِأَحَدِ الْوَصْفَيْنِ دُونَ الْآخَرِ؛ فَتَقُولُ «إِنَّمَا خَالِدٌ شَاعِرٌ» فِهَذَا يَسْمَى قَصْرَ إِفْرَادٍ؛ لِأَنَّكَ أَفْرَدْتَ الْمَوْصُوفَ بِأَحَدِ الصِّفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ اعْتَقَدَ الْمُخَاطَبُ أَنَّهُ مُتَصِفٌ بِهِمَا جَمِيعًا، وَقَدْ يَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ مُعْتَقَدًا أَنَّ الْمَحْدَثَ عَنْهُ مَوْصُوفٌ بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَكِنَّهُ لَا يَجُزُّ بِهِذِهِ الْصِفَةِ بِلَذَاتِهَا، كَأَن يَكُونُ مُتَرَدِّدًا فِي أَنَّ تَكُونُ هَذِهِ الصِّفَةُ هِيَ الْكِتَابَةُ أَوِ الشُّعْرُ؛ فَإِذَا قُلْتُ حَيْثُ «إِنَّمَا خَالِدٌ كَاتِبٌ» كُنْتُ قَدْ عَيَّنْتُ لِلْمُخَاطَبِ الصِّفَةَ الَّتِي تَتَصِفُ بِهَا الْمَحْدَثَ عَنْهُ مِنْ بَيْنِ الصِّفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ يَتَرَدَّدُ فِي أَيْتَهُمَا الَّتِي يَتَصِفُ بِهَا الْمَحْدَثَ عَنْهُ، وَهَذَا يَسْمَى قَصْرَ التَّعْيِينِ.

فَالْقَصْرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: قَصْرُ قَلْبٍ، وَقَصْرُ إِفْرَادٍ، وَقَصْرُ تَعْيِينٍ، وَلِلْمُخَاطَبِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ أَيْضًا، وَانْقِسَامُ الْقَصْرِ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثِ بِالنَّظَرِ إِلَى حَالِ الْمُخَاطَبِ؛ فَإِنَّ كَانَ الْمُخَاطَبُ يَعْتَقِدُ شَيْءًا مَا تَبَيَّنَ فَهُوَ قَصْرُ الْقَلْبِ، وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ مَا تَبَيَّنَ وَزَيْلَهُ فَهُوَ قَصْرُ الْإِفْرَادِ، وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ مَا تَبَيَّنَ وَغَيْرِهِ فَهُوَ قَصْرُ التَّعْيِينِ.

(١) فِي كُلِّ نَسْخِ الْأَصْلِ: «يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ» فَيَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَى «لَكِنْ» لِأَنَّهَا أَقْرَبُ شَيْءٍ مَذْكُورٍ فِي الْكَلَامِ وَهُوَ خَطَأً؛ فَقَدْ قَرِئَ الْمَوْلُفُ قَرِيبًا أَنَّ «لَكِنْ» يَعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ وَحْدَهُ.

(٢) خَاتِمَةٌ - كَمَا يَجُوزُ عَطْفُ الْأِسْمِ عَلَى الْأِسْمِ يَجُوزُ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ، سِوَاهُ أَكَاثُرِ صِیْغَةِ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ وَاحِدَةٌ - بَأَنَّ كَانَ كُلُّ مَعْنَا مَاضِيًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَعَشَرَ فَنَادَى فَقَالَ» أَوْ كَانَ كُلُّ مَعْنَا مَضَارِعًا نَحْوَ قَوْلِهِ جَلَّ شَأْنُهُ: «فَنَحِييْ يَهْ يَلْدَةَ مَيْثًا وَنَسْقِيهِ» - أَمْ اخْتَلَفَتْ صِیْغَةُ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ - بَأَنَّ كَانَ الْمُعْطُوفُ مَاضِيًا وَالْمُعْطُوفُ عَلَيْهِ مَضَارِعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَقْدِمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَوْ دَعَمُ النَّارُ» أَوْ بِالْعَكْسِ فَكَانَ الْمُعْطُوفُ مَضَارِعًا وَالْمُعْطُوفُ عَلَيْهِ مَاضِيًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيُجْعَلُ لَكَ قُصُورًا» وَأَمَّا فِعْلُ الْأَمْرِ فَمُعْطَفٌ مِثْلُهُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ عَطَفِ الْجَمْلِ؛ لِأَنَّ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا وَجَوِبًا.

وَيَجُوزُ أَيْضًا عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى اسْمٍ شَبِهُ الْفِعْلِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَالْمُفْجِرَاتُ صَبِيحًا فَتَأْتِيَنَّ بِهِ نَقْمًا» وَيَجُوزُ

صـ. وَالْبَذْلُ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مَقْصُودٌ بِالْحَكْمِ، بِلا واسطةٍ، وَهُوَ سِتَّةٌ: بَذْلُ كُلِّ، نَحْوُ: ﴿مَقَارَا خَلَائِقَ﴾ وَيَقْضِي، نَحْوُ: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ﴾، وَأَشْتَمَالٌ، نَحْوُ: ﴿قِتَالِ فَيْدٍ﴾ وَإِضْرَابٍ، وَخَلْطٍ، وَنِسْبَانٍ، نَحْوُ: ﴿تَصَدَّقْتُ بِبِرِّهِمْ وَيَتَارٍ بِحَسْبِ قَضِيهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبَقَ اللَّسَانُ، أَوِ الْأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الْخَطَأُ.

شـ - الباب الخامس من أبواب التوابيع: الْبَذْلُ.

وهو في اللغة: الْعَوَضُ، قال الله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾^(١)، وفي الاصطلاح: «تابع، مقصود بالحكم، بلا واسطة» فقولي: «تابع» جنس يشمل جميع التوابيع، وقولي: «مقصود بالحكم» مخرجٌ للذمت، والتأكيد، وعطف البيان؛ فإنها مُكَمَّلَةٌ للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنها هي المقصودة بالحكم، و «بلا واسطة» مخرجٌ لعطف النسق، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» فإنه وإن كان تابِعاً مقصوداً بالحكم، ولكنه بواسطة حرف العطف.

وأقسامه سِتَّةٌ^(٢):

أحدها: بَدْلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، وهو عبارة عما الثاني فيه عَيْنُ الْأَوَّلِ كقولك: «جَاءَنِي مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» وقوله تعالى: ﴿مَقَارَا خَلَائِقَ﴾^(٣).

وإنما لم أقل: «بذل الكل من الكل» حذراً من ملهَبِ مَنْ لَا يُجِيزُ إِذْخَالَ آلِ عَلَى

= عكس ذلك، وهو عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل، وجعل ابن مالك من هذا النوع قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ الْعَمِي مِنَ الْعَمِي وَمَخْرُجُ الْعَمِي مِنَ الْعَمِي﴾ وليس ذلك بمتعين؛ فلا يصلح دليلاً، ولكنه يصلح مثلاً، لأن المثال يكفي فيه الاحتمال، وإنما كان ما ذكره غير متعين لجواز أن يكون «مخرج» معطوفاً على: ﴿فَلَانِ الْإِسْبَاحِ﴾ قبله.

(١) من الآية ٣٢ من سورة ن.

(٢) زاد بعضهم بذل الكل من البعض، عكس النوع الأول، ومثل له بقولك فليته غلوة يوم الجمعة بتوين غلوة، واستشهدوا له بقول الشاعر:

رَجِمَ إِلَهَ أَغْطَمًا دَقَّشَوْهَا بِسِجْسَتَانِ مَلَحَّةِ الطَّلَحَاتِ

وزعم السيوطي أن منه قوله تعالى: ﴿فَاُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يظَلُمُونَ شَيْئاً مِنْ جَنَّتِ عَدْنُ﴾ لأن الجنة مفرد وجنت عدن جمع.

(٣) من الآيتين ٣١، ٣٢ من سورة النبا «مِمَّنْ يَسْأَلُونَ».

كل، وقد استعمله الزجاجي في جملته، واعتذر عنه بأنه تَسَامَحَ فيه موافقة للناس^(١).

والثاني: بدل بعض من كل^(٢)، وضابطه: أن يكون الثاني جزءاً من الأول كقولك: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»، وكقوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^(٣)، فمن استطاع: بدل من الناس، هذا هو المشهور؛ وقيل فاعل بالحج، أي: ولله على الناس أن يحجَّ مُسْتَطِيعُهُمْ.

وقال الكسائي: إنها شَرْطِيَّةٌ مبتدأ، والجواب محذوف، أي: من استطاع فليحجَّ، ولا حاجة لدَعْوَى الحلف مع إمكان تمام الكلام؛ والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم يحجَّ، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القول الأول.

وإنما لم أقل «البعض» - بالالف واللام - لما قُدِّعَتْ في كل.

والثالث: بدل الاشتمال، وضابطه: أن يكون بين الأول والثاني مُلَابَسَةٌ بغير الجزئية، كقولك: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ» وقوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»^(٤).

ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البديل والمبدل منه يكونان نكرتين، نحو [قوله تعالى]: «فَقَارِأَ حَذَقًا»، ومعرفتين مثل الناس وَمَنْ، ومختلفين مثل الشهر وقَتَالَ.

(١) وقد وقع المصنف في هذا الذي فر منه هنا، وذلك في كلامه على التوكيد بكل، ونبهنا عليه هناك.

(٢) إن قلت: هل يجب في بدل بعض من كل أن يضاف البديل إلى ضمير يعود إلى المبدل منه ليكون رابطاً للبديل بالمبدل منه؟

فالجواب عن ذلك أن أكثر النحويين ذهبوا إلى أنه لا بد في هذا النوع من البديل أن يضاف إلى ضمير المبدل منه، فإن لم يكن في الكلام ضمير قدر الضمير، فمثال ما ذكر منه الضمير قوله تعالى: «قَمِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا» نصفه؛ ومثال ما لم يذكر منه الضمير قوله تعالى: «وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» فمن استطاع: بدل من الناس، ولا ضمير معه في اللفظ، وتقديره: من استطاع منهم، واختلفت كلمة ابن مالك، فلذكر في التسهيل أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالالف واللام، وقال في شرح الكافية: الصحيح أنه لا يشترط، لكن وجوده أكثر من عدمه.

(٣) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

والرابع والخامس والسادس^(١): بَدَلُ الإِضْرَابِ، وبدَلُ العَلَطِ، وبدَلُ التَّسْيَانِ، كقولك: «تَصَدَّقْتُ بِدَوْنِهِمْ دِينَارًا» فهذا المثال محتمل لأن تكون قد أَخْبَرْتَ بأنك تصدقتَ بدينهم، ثم عَنَّ لك أن تخبر بأنك تَصَدَّقْتَ بدينار، وهذا بدلُ الإِضْرَابِ؛ ولأن تكون قد أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بالتَصَدَّقِ بالدینار فَسَيِّئَ لِسَانَكَ إلى الدرهم، وهذا بدلُ الغلطِ، ولأن تكون قد أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بالتَصَدَّقِ بالدرهم، فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصدِ، وهذا بدلُ التَّسْيَانِ.

وربما أشكل على كثير من الطلبة الفَرْقُ بين بَدَلِ الغلط والتَّسْيَانِ، وقد بيَّناهُ، ويوضِّحُهُ أيضاً أنَّ الغلط في اللسان، والتَّسْيَانُ في الجَوَانِ^(٢).



ص - باب: العَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤْنَتُ مَعَ المَذْكُرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المؤنَّثِ دَائِماً، نَحْوُ: «سَمِعْتُ لِيَالٍ وَفَمَانِيَّةً أَهْلًا»، وَكَذَلِكَ المَسْرُوءُ إِنْ لَمْ تُرْكَبْ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَتَالِبٍ وَرَابِعٌ عَلَى القِيَاسِ دَائِماً، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ، أَوْ يُضَافُ لَهَا أَشْتَقُ مِنْهُ، أَوْ لَهَا دُونُهُ، أَوْ يَنْصَبُ مَا دُونُهُ.

ش - اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجري دائماً على القياس في التذكير والتانيث، فيذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث، وهو الواحد، والاثنتان، وما كان على صيغة فاعل؛ تقول في المذكر: واحد، واثنتان، وثانٍ، وثالث، ورابع - إلى عاشر، وفي المؤنث: واحدة،

(١) اختلف النحاة في جواز بدل الغلط، فذهب سيويه وكثير من النحاة إلى أنه جائز في الشر والنظم، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز في الشعر، وعكس بعضهم فأجازوه في الشر دون الشعر زاعماً أن الشعر يقال عن روية وتذكير، وما كان كذلك لا يسوغ فيه الغلط، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز مطلقاً، لا في الشر ولا في الشعر، وزعم أنه بحث عن مثال له من كلام العرب فلم يجد، وأنه طالب من لقيه ممن يشبه بمثال، فلم يأت بشيء، فاستقر عنده أنه لا يجوز، لكن قال ابن السيد: أنه وجد له المثال المنشود، وذلك قول ذي الرمة:

لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حَوَّةٌ لَمَسَتْ وَفِي اللَّثَاثِ وَفِي أَلْيَابِهَا شَنْبٌ

والحوة - يوزن القوة - السواد، واللص، - بالتحريك - السواد المشرب حمرة، والشنب: طيب ريح الفم، وهذا البيت يحتمل التأويل فلا يصلح دليلاً.

(٢) الجتان - بفتح الجيم، بزة السحاب - القلب، وهو موضع التذكير فيما ظن العرب.

والثنتان، وثانية، وثالثة، ورابعة - إلى عاشرة.

والثاني: ما يجري على عكس القياس ^(١) دائماً، فيؤنث مع المذكر، ويدكر مع المؤنث، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما؛ تقول: «ثَلَاثَةٌ رِجَالٌ» و «ثَلَاثٌ نِسْوَةٌ»، قال تعالى: «سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا» ^(٢).

والثالث: ما له حالتان، وهو «العَشْرَةُ» فإن استعملت مركبة جَزَتْ على القياس؛ تقول: «ثَلَاثَةُ عَشَرَ عَبْدًا» بالتذكير، و «ثَلَاثُ عَشْرَةَ أَمَةً» بالتأنيث وإن استعملت غير مركبة جَزَتْ على خلاف القياس، تقول: «عَشْرَةُ رِجَالٍ» بالتأنيث، و «عَشْرُ أَمَاءٍ» بالتذكير ^(٣).

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعِل أربع حالات:

إحداها: الإفراد، تقول ثَانٍ، ثَالِثٌ، رَابِعٌ، خَامِسٌ، ومعناه واحدٌ موصوف بهذه الصفة.

الثانية: أن يضاف إلى ما هو مُشْتَقٌّ مِنْهُ؛ فتقول: «ثَانِي اثْنَيْنِ»، وَثَالِثٌ ثَلَاثَةٍ، وَرَابِعٌ أَرْبَعَةٍ، ومعناه واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة؛ قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ ^(٤)، وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ ^(٥).

الثالثة: أن يضاف إلى ما دونه، كقولك: «ثَالِثُ اثْنَيْنِ»، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ، وَخَامِسُ أَرْبَعَةٍ، ومعناه جاعِلُ الاثنين بنفسه ثَلَاثَةً، وجاعِلُ الثلاثة بنفسه أَرْبَعَةً، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ

(١) ذكر ابن مالك أن السر في حذف التاء من عدد المؤنث وإثباتها في عدد المذكر أن «الثلاثة» وأربعة» وأخواتهما من أسماء الجماعات مثل زمرة وقرقة وأمة، فالأصل فيها أن تكون بالتاء، فوعدت أولاً على المذكر بالتاء لتقدم رتبة، فلما أريد إيقاعها على المؤنث لم يكن بد من الفرق، فحذلت التاء.

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) فإن قلت: قال الله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ فجاء بالمعدود خالياً من التاء، مع أن المعدود مذكر، وهو الأمثال، لأنها جمع مثل، وإذا كان المعدود جمعاً نظر إلى مفرد، ومقتضى ما أمسكتم من القواعد أن يقال: عشرة أمثالها.

فالجواب عن ذلك: أن المعدود ليس هو الأمثال كما توهمت، بل المعدود هو الحسنات، والأمثال صفة لها، وكأنه قيل: فلـه عشر حسنات أمثالها، فاستقامت القاعدة التي أصلها النحاة.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

مِنْ تَجَوَّى ثَلَاثَةً إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ، وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ»^(١).

الرابعة: أَنْ يَتَصَبَّ مَا كُونَهُ؛ فتقول: «رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ» بتوئين رابع، ونصب ثلاثة، كما تقول: «جَاعِلُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةٌ» ولا يجوز مثلُ ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه، خلافاً للأخفش وثعلب.

صـ. باب: مَوَاقِعُ صَرْفِ الْأَسْمِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ الْمُركَّبِ مُجْمَعَةٌ تَعْرِيفُهَا، عَدْلٌ وَوَضْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثًا؛ كَاخْمَدُ، وَأَخْمَرُ، وَبَعْلَبَكُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَهَمَزٌ وَآخَرُ، وَأَحَادُ، وَمَوْحَدٌ إِلَى الْأَرْبَعَةِ، وَمَسَاجِدُ، وَذَنَابِيرُ، وَسَلْمَانُ، وَسُكْرَانُ، وَقَاطِمَةٌ، وَطَلْحَةُ، وَزَيْتَبُ، وَسَلْمَى، وَصُخْرَاءُ.

فَأَلِفُ التَّائِيثِ وَالْجَمْعِ اللَّوِي لَا تَطِيرُ لَهُ فِي الْأَحَادِ كُلِّ وَبَيْنَهُمَا يَسْتَأْذِرُ بِالْمَنْعِ، وَالْبَرَاقِي لَا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةٍ كُلِّ جِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصَّفَةِ أَوْ الْعَلَمَةِ.

وَتَتَعَيَّنُ الْعَلَوِيَّةُ مَعَ: التَّرْكِيبِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالْمُجْمَعَةِ.

وَقَرْطُ الْمُجْمَعَةِ عَلَوِيَّةٌ فِي الْعَجَوِيَّةِ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَالصَّفَةِ: أَصَابَتُهَا، وَعَدَمُ قَبُولِهَا النَّاءَ؛ فَعُرْيَانُ، وَأَزْمَلُ، وَصَفْوَانُ، وَأَزْنَبُ - بِمَعْنَى قَامِ، وَذَلِيلُ - مُثْصَرَفَةٌ.

وَيُجَوِّزُ فِي نَحْوِ «هَيْد» وَجَهَانِ، بِخِلَافِ زَيْتَبُ وَسَقَرُ وَبَلَحُ؛ وَكَعَمَرُ عِنْدَ تَعْمِيمِ بَابِ حَلَامٍ، إِنْ لَمْ يَخْتَمْ بِرَاءٍ كَسَفَارٍ، وَأَسْسُ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً، وَيَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا؛ وَسَخَرُ عِنْدَ الْجَمْعِ إِنْ كَانَ عَرَفًا مُعَيَّنًا.

شـ. الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصَّرفُ؛ وإنما يخرج عن ذلك الأضليل إذا وجد فيه عِلَّتَانِ من علل تسع^(٢)، أو واحدة منها تقوم مقامهما.

(١) من الآية ٧ من سورة المجادلة.

(٢) المراد أَنْ يكون فيه علتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى، فإن وجدت علتان - أو أكثر - ترجعان كليهما إلى اللفظ لم يمتنع من الصرف، وذلك نحو «أفريجان» فإن فيه التائيث وزيادة الألف والنون والتركييب والمجعة.

وأريد أَنْ أوضح لك أمر الممنوع من الصرف في إيجاز:

أنت تعرف أَنَّ الاسم إذا أحبب الحرف في لفظه أو في معناه أو في استعماله يبنى؛ لأن هذه المشابهة تعطيه حكم -

وقد جَمَعَ العللُ التسع في بيت واحد مَن قال:

اجْمَعْ، وَ زَنْ، عَادِلًا، أَثْنٌ، بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ، وَ زِدْ عِجْمَةً، قَالُوا صِفْ قَدْ كَمَلَا

وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبت في المقدمة، وهو لابن النحاس، وقد مثلتها في المقدمة على الترتيب، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول:

العلة الأولى: وَزُنُ الفعل، وحقيقته: أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مُسَاوٍ له في وزنه؛ فالأول كان تسمي رجلاً «قَلَّ» بالتشديد، أو «ضَرِبَ» أو نحوه من أبنية ما لم يُسَمَّ فاعله، أو «اِثْلَقَ» ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهزمة الوصل؛ فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل، والثاني مثل: «أَحْمَدَ» «يَزِيدَ» و «يُشْكِرُ» و «تَقَلَّبَ» و «تَرَجَّسَ» علماء.

العلة الثانية: التركيب، وليس المراد به تركيب الإضافة كأمري القيس؛ لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة، فلا تَكُونُ مُقْتَضِيَةً للجر بالفتحة، ولا تركيب الإسناد كَشَابَ قَرْنَاهَا وَتَأَبَّطَ شَرًّا، فإنه من باب المحكي، ولا التركيب المزجي المختوم بِوَيْهِ مثل سَيِّوِيهِ وَحَمْرَوِيهِ، لأنه من باب المبني، والصرف وَعَلِمَهُ إِنَّمَا يَقَالَانِ فِي الْمَعْرَبِ، وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم بِوَيْهِ، كَيَعْلَبُكَ وَحَضِرَ مَوْتُ وَمَعْلِيكَرَبَ.

العلة الثالثة: المُجْمَعَة، وهي: أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية، كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب.

الحرف المشبه به وهو البناء، وإعلم الآن أن الفعل يشتمل على علتين فرعيتين من الاسم، وإحداهما واجبة إلى لفظه والآخرى واجبة إلى معناه، أما التي ترجع إلى لفظ الفعل فهي عند البصريين أنه مشتق من المصدر، وعند الكوفيين دلالاته على معنى مركب من الحدث والزمان في حين أن المصدر دال على الحدث وحده والمركب فرع ما لا تركيب فيه، وأما العلة الراجعة إلى المعنى في الفعل فهي افتقاره إلى الاسم؛ لأنه حال على الحدث، وكل حدث لا بد له من فاعل، ولا يكون الفاعل إلا اسماً، وأنت تعلم أن من أحكام الفعل أنه لا يجر ولا يتون، فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان وكانت إحدى هاتين العلتين ترجع إلى اللفظ كالتركيب والآخرى ترجع إلى المعنى كالعلمية كان هذا الاسم قد أشبه بالفعل في وجود علتين ترجع إحداهما إلى اللفظ والآخرى ترجع إلى المعنى، وقد علمت أن العرب قد جروا في أساليب كلامهم على أن يعطوا المشبه حكم المشبه به؛ ومقتضى هذا أن تمنع الاسم صاحب العلتين من الجر ومن التنون، وهذا هو المنع من الصرف.

وجميع أسماء الأنبياء أصحجية إلا أربعة: محمد ﷺ، وصالح، وشعيب، وهود^(١)، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين!.

ويشترط لاعتبار التمجئة أمران؛ أحدهما: أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم كما مثلنا؛ فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علماً وجب صرّفها، وذلك بأن تسمى رجلاً بلجام، أو ديباج.

الثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أخرف؛ فلهذا انصرف نُوحٌ ولُوطٌ، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ﴾^(٢)، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾^(٣)، ومن زعم من التحوين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعلمه فليس بمصيب.

العلة الرابعة: التعريف، والمراد به تعريف العلمية؛ لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب؛ لأنها مبنيات كلها، وهذا باب إعراب، وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلت الأداة أو أضيف الثجر بالكسرة، فاستحال اقتضاهما الجر بالفتحة، وحيث لم يبق إلا تعريف العلمية.

العلة الخامسة: العذل، وهو: تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي.

وهو على ضربين: واقع في المعارف، وواقع في الصفات.

فالواقع في المعارف يأتي على وُزْنَيْنِ، أحدهما: فُعْلٌ، وذلك في المذكر، وعَذْلٌ عن فاعل، كعَمَرَ، ورُقِرَ، ورُحِّلَ، وُجِمَحَ^(٤)، والثاني: فَعَالٍ، وذلك في المؤنث، وعَذْلٌ

(١) وبقي الثمان على الراجح - وهما نوح، ولوط - وقد اعتبرهما المؤلف أصحجين بغليل ما بعده، وهو رأي فيهما.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٣) الآية ١ من سورة نوح.

(٤) وكذلك: مضى، وجشم، وهبل، وقرح، ولف، وقم، وأد، وتعل.

عن فاعلة، نحو: حَدَامٌ وَقَطَامٌ وَرَقَاشٌ^(١)، وذلك في لغة تميم خاصةً، فأما الحجازيون فينونونه على الكسر، قال الشاعر:

١٤٢ - أَتَارَكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ؟ رَضِيْنَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ
وقال الآخر:

١ - إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَلِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ^(٢)
فإن كان آخره راء كَسَفَارٍ - اسم لماء، وَخَضَارٍ - لكوكب، وَوَيَارٍ - لقبيلة؛ فَأَكْثَرُهُمْ يُؤَافِقُ الحجازيين على بنائه على الكسر، ومنهم مَنْ لا يُؤَافِقُهُمْ، بل يلتزم الإعراب وَمَنْعُ الصرفِ^(٣).

(١) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام، وشاهد الثالث قول جليمة الأبرش فيما يقوله لأخته رَقَاش - وقد زوجها ثم أنكر عليها - في قصة طويلة:

خَبِيرِي رَقَاشَ لَا تَكَلِّبِيَنِي أَيْسُرُ زَنْبِيَتْ أَمْ يَهْجِيَنِي؟
أَمْ يَحْبِدُ قَالَتْ أَهْلٌ لِيَحْبِدُ أَمْ يَدُونُ قَالَتْ أَهْلٌ لِيَدُونُ؟

١٤٢ - هذا البيت مطلع كلمة طويلة للتبقة النيباتي، يمدح فيها عمرو بن هند، وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل أبيه المنذر.

اللغة: «تاركة» مؤنث تارك، وهو اسم فاعل فعله ترك، ومعناه خلى وفارق «تدللها» التدلل هو الدلال، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة «قطام» اسم امرأة.

الإعراب: «أتاركة» الهمزة للاستفهام، تاركة: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «تدللها» تدلل: مفعول به لتاركة، منصوب بالفتحة الظاهرة، وتدلل مضاف وضمير الغائية المعائد إلى قطام مضاف إليه «قطام» فاعل بتاركة أغنى عن خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام، وقطام مبني على الكسر في محل رفع «رضينا» فعل ماضٍ وفاعله «بالتحية» جار ومجرور متعلق برضي «والسلام» معطوف بالواو جلى التحية، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «قطام» فإنه على زنة فعال - بفتح الفاء - فهو معلول عن قاطمة، وهو مكسور في حالة الرفع، لذلك دليل على أنه مبني؛ إذ لو كان معرباً لارتفع لأنه في موضوع الفاعل، والفاعل مرفوع البتة، فلما لم يكن مرفوعاً في اللفظ حكماً بيناه ليكون رفعه محلياً.

(٢) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول هذا الكتاب (ص ٣٥) وشرحناه هناك شرحاً وافياً، فالرجع إليه في الموضع الذي لذلك عليه، وأعلم أن الاستشهاد به هنا كالأستشهاد به هناك؛ فلا داعي لإعادة شيء من الكلام عليه.

(٣) أرجع في بيان ذلك إلى (ص ٣٦).

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً «أَمْسُ» الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك؛ فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه مَعْدُولٌ عن الأَمْسِ؛ فيقول: «مَضَى أَمْسٌ يَمًا فِيهِ»، وَيَنْبِيهِ عَلَى الْكَسْرِ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الْآلِفِ وَاللَّامِ؛ فيقول: «اغْتَكَفْتُ أَمْسٍ»، و «مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ أَمْسٍ»، وبعضهم يُعْرِيه إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ مطلقاً، وقد ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي صُلُوهِ هَذَا الشَّرْحِ ^(١).

وأما «سَحَرٌ» فجميع العرب تمنعه من الصرف، بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ظَرْفًا، والثاني: أن يَكُونَ من يوم مُعَيَّنٍ، كقولك: «جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرٌ» لأنه حَيْثُ ذَكَرْتُ مَعْدُولٌ عن السَّحَرِ، كما قَدَّرَ التَّمِيمِيُّونَ «أَمْسٍ» مَعْدُولًا عن الأَمْسِ، فإن كان سَحَرٌ غَيْرَ يَوْمٍ مَعْيِنٍ انصَرَفَ، كقوله تعالى: «نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ» ^(٢).

والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره.

فالواقع في العدد يأتي على صيغتين: فُعَالٌ، وَمَقْعَلٌ، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما، تقول: أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى، وَثَلَاثٌ وَمَثْلَثٌ، وَرِبَاعٌ وَمَرْبَعٌ؛ قال النجاري رحمه الله تعالى: لا تتجاوز العرب الأربعة؛ فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأن «أحاد» معناه واحد واحد، و «ثناه» معناه اثنان اثنان، وكذا الباقي، قال الله تعالى: «أُولَى أُجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرِبَاعٍ» ^(٣)، فَمَثْنَى وما بعده صفة لأجنحة، والمعنى والله أعلم: أولى أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وأما قوله ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»؛ فمَثْنَى الثاني للتأكيد، لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول.

والواقع في غير العدد «أَخَرٌ» وذلك نحو قولك: «مَرَزْتُ بِنِسْوَةِ أَخَرٍ» لأنها جَمْعُ الْآخِرَى، وَآخَرَى أَنْتَى آخَرٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «جَلِيتَنِي رَجُلٌ آخَرٌ، وَأَمْرَأَةٌ أُخْرَى» والقاعدة أن كل فُعَلَى مؤنثة أَفْعَلٌ لَا تُسْتَعْمَلُ هِيَ وَلَا جَمْعُهَا إِلَّا بِالْآلِفِ وَاللَّامِ أَوْ

(١) ارجع إلى إيفلح ذلك في (ص ٣٦) وما بعدها.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٣) من الآية ١ من سورة فاطر.

بالإضافة، كَالْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، وَالْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهَا لِإِخْتَى الْكُبْرَى﴾^(١)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ «صُغْرَى» وَلَا «كُبْرَى» وَلَا «كُبْرَى» وَلَا «صُغْرَى» وَلِهَذَا لَحَنُوا الْعَرُوضِينَ فِي قَوْلِهِمْ: فَاصِلَةٌ كُبْرَى، وَفَاصِلَةٌ صُغْرَى، وَلَحَنُوا أَبَا نُوَّاسٍ فِي قَوْلِهِ:

١٤٣ - كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَائِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ «الْأُخْرَى» وَلَكِنَّهُمْ عَنَلُوا عَنْ ذَلِكَ الِاسْتِعْمَالِ قَالُوا: «أُخْرَى» كَمَا عَدَلَ التَّمِيمِيُّونَ الْأَمْسَ عَنْ الْأَمْسِ، وَكَمَا عَدَلَ جَمِيعُ الْعَرَبِ سَحَرَ عَنْ السَّحَرِ، قَالَ اللَّهُ

(١) مِنَ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ.

١٤٣ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلِمَةِ لَأَبِي نُوَّاسٍ - بِضَمِّ النُّونِ - وَفَتْحِ الْوَاوِ مُخَفَّفَةً - وَاسْمُهُ الْحَسَنُ بْنُ هَانِيٍّ، الْحَكَمِيُّ، الدَّمَشَقِيُّ، يَصِفُ فِيهِ الْخَمْرَ، وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ:

سَاعٍ يَكْأَسُ إِلَى نَاقِصٍ مِنَ الطَّرْبِ وَلَا تُهْمَا عَجَبٌ فِي مُنْظَرٍ عَجَبٍ
فَأَمْتُتُ تُرْبِي وَأَمْتُتُ اللَّيْلَ مُجْتَمِعٌ صُبْحًا تَوَلَّدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَاللَّهَبِ

الْفَقْهَةُ: «فَقَائِعُهَا» وَرَدَّتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِرَوَاتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ: الْأُولَى «فَوَاقِعُهَا» وَهِيَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ جَمْعُ فَاقَةٍ، وَأَرَادَ بِهَا مَا يَطْلُو فَوْقَ الْكَأْسِ مِنَ الْفَاسَخَاتِ إِذَا مَزَجْتَ الْخَمْرَ بِالْمَاءِ، وَيُرْوَى «فَقَائِقُهَا» وَهِيَ جَمْعُ فَاقَةٍ بِضَمِّ فَتَشْدِيدٍ - وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى، وَالْمَوْجُودُ فِي كِتَابِ اللَّغَةِ يُرْجَعُ الرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ «حَصْبَاءُ» هِيَ صَفَارُ الْحَصَى.

الإِعْرَابُ: «كَأَنَّ» حَرْفٌ تَشْبِيهِ وَنَصَبٌ «صُغْرَى» اسْمُهُ، مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةِ مَقْلُودَةٍ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعْلِيلُ وَكِبْرَى» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ «مِنْ» حَرْفُ جَرِّ «فَقَائِقُهَا» فَفَاعِلٌ: مَجْرُورٌ بِمَنْ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْكُسْرَةُ الظَّاهِرَةُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْلُوفٍ صِفَةٌ لِاسْمٍ كَانَ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ «حَصْبَاءُ» خَبَرٌ كَانَ، مَرْفُوعٌ بِالضَّمِّ الظَّاهِرَةِ، وَحَصْبَاءُ مُضَافٌ وَ«دُرٍّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «عَلَى أَرْضٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْلُوفٍ حَالٌ مِنْ خَبَرِ كَانَ «مِنْ اللَّهَبِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْلُوفٍ صِفَةٌ لِأَرْضٍ.

التَّفْصِيلُ بِهِ: فِي قَوْلِهِ «صُغْرَى وَكِبْرَى» فَإِنَّ الْمَوْلِفَ كَجَمَاعَةٍ مِنَ النَّحَاةِ قَدْ اعْتَبَرُوا كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ أَفْعَلَ تَضْفِيلٍ، وَبَنُوا عَلَى ذَلِكَ تَخْطِئَةَ أَبِي نُوَّاسٍ، لِأَنَّ مِنْ حَقِّ أَفْعَلَ التَّضْفِيلُ إِذَا كَانَ مَجْرُوداً مِنْ أَلٍ وَالْإِضَافَةُ أَنْ يَكُونَ مَفْرُوداً مَذْكَوراً مَهْمَا يَكُنْ أَمْرُ الْمَوْصُوفِ بِهِ، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: كَانَ أَصْغَرُ وَأكْبَرُ مِنْ فَقَائِقِهَا - إلخ، أَوْ يَقُولَ: كَانَ الْكِبْرَى وَالصُّغْرَى - إلخ.

إِلَّا أَنَّكَ لَوْ تَأَمَّلْتَ أَدْنَى تَأَمَّلٍ لَوَجَدْتَ الشَّاعِرَ لَمْ يَرِدْ مَعْنَى التَّضْفِيلِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ مَعْنَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ: أَيَّ كَانَ الْفَقَاةُ الصُّغْرَى وَالْفَقَاةُ الْكُبْرَى مِنْ فَقَائِقِ هَذِهِ الْخَمْرِ - إلخ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ تَطَابِقُ مَا تَجْرِي عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَتْ جَارِيَةً عَلَى مَفْرُودٍ مُؤَنٍّ كَمَا هُنَا كَانَ الْوَاجِبُ فِيهَا الْإِفْرَادُ وَالتَّائِيثُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَمَعَهُ الشَّاعِرُ؛ لِلَّذِي نَرَى أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ إِلَّا بِالْقِيَاسِ الْمَعْرُودِ، وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي تَوْجِيهِ قَوْلِ الْعَرُوضِيِّينَ: فَاصِلَةٌ كُبْرَى، وَفَاصِلَةٌ صُغْرَى؛ فَهَمَّ يَرِيدُونَ الْفَاصِلَةَ الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، وَلَا يَرِيدُونَ مَعْنَى أَصْغَرٍ وَأكْبَرٍ.

تعالى: ﴿فَعِلَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١).

العلة السادسة: الوُصْفُ، كَاخْمَرُ، وَأَفْضَلُ، وَسَكْرَانُ، وَعَضْبَانُ.

ويشترط لاعتباره أمران، أحدهما: الأصالة، فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً ثم طُرِأت لها الوُصْفِيَّةُ لم يُفْعَدْ بها، وذلك كما إذا أخرجت «صَفْوَانًا، وَارْتِبَاءً» عن معناهما الأصلي - وهو الحجر الأملس، والحيوان المعروف - واستعملتهما بمعنى قَاسٍ وَذَكِيلٍ فقلت: هذا قلبٌ صَفْوَانٌ، وهذا رَجُلٌ أَرْتَبٌ، فإنك تصرفهما، لعروض الوصفية فيهما، الثاني: أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث، فلهذا تقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عُزَيَّانٍ، ورجل أزمَلٍ^(٢) بالصرف، لقولهم في المؤنثة: عُزَيَّانَةٌ، وَأَزْمَلَةٌ، بخلاف «سكران» و«أحمر» فإن مؤنثهما سَكْرَى وَحُمْرَاءُ، بغير التاء.

العلة السابعة: الجمع، وَفَرَطُهُ أن يكون على صيغة لا يكون عليها الأحاد. وهو نوعان: مَفَاعِلُ، كمساجد وقزاهم، ومَفَاعِيلُ، كمصاييح وطَوَاوِيسَ.

العلة الثامنة: الزيادة، والمراد بها الألف والنون الزائدتان، بنحو سَكْرَانُ، وَثُمَّانُ.

العلة التاسعة: التأنيث، وهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف كحُبْلَى وَصَحْرَاءُ، وتأنيث بالتاء كطَلْحَةَ وَحَمْرَةَ، وتأنيث بالمعنى كزَيْتَبَ وَسُعَادَ.

وتأثير الأول منها في منع الصرف لازم مطلقاً من غير شرط كما سيأتي. وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي. وتأثير الثالث كتأثير الثاني، ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جَوَازُهُ، فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور، وهي: إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسَعَادَ وزَيْنَبَ، وإما تحرك الوسط كسَقَرَّ وَلَقَى، وإما التَّجْمُعُ كَمَاةَ وَجُورَ وَجَمَصَ وَيَلَخَّ، والثاني فيما عدا ذلك كهتَدَ وَدَعَدَ وَجُمِّلَ، فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

(١) من كل من الآيتين ١٨٤، ١٨٥ من سورة البقرة.

(٢) من مجيء الأرملة وصفاً للرجل قول جرير لمعمر بن عبد العزيز:

هَاجِيَ الْأَزْلَمِلُ قَدْ نَفِثَتْ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَتِهِ هَذَا الْأَزْمَلُ الْمُكْرِ؟

١٤٤- لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعَدٌ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ

فهذه جميع الجمل، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر.

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يؤثر وحده. ولا يحتاج إلى انضمام علو أخرى. وهو شيثان: الجمع، وألفا التانيث^(١).

الثاني: ما يؤثر بشرط وجود العلمية، وهو ثلاثة أشياء: التانيث بغير الألف، والتركيب، والعجمة، نحو: «فاطمة، وزينب، ومعلوكرب، وإبراهيم». ومن ثم أنصرف صيغة وإن كان مؤنثاً أعجمياً، وصوتجان، وإن كان أعجمياً ذا زيادة، ومسلمة وإن كان مؤنثاً وصفاً، لانتهاء العلمية فيهن.

الثالث: ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين: العلمية، أو الوصفية، وهو ثلاثة أيضاً:

١٤٤- هذا البيت من شواهد سيويه (ج ٢ ص ٢٢) وقد نسه الأعلام إلى جرير بن عطية، وينسبه بعض الناس لمعبد الله بن قيس الرقيات، وقد استشهد به المؤلف في كتابه شلور اللهب (رقم ٢٣٨).

اللفظة: «تلفع» تتقنع، ويقال: التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أحمل العصد «العلب» بضم ففتح - جمع علب، وهي - بضم فسكون - وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب «دعد» اسم امرأة.

المعنى: يصف هذه المرأة بأنها حضرة، رقيقة العيش، ناعمة الحال، فهي لا تلبس لباس الأعراب، ولا تتغلى خدامهم.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلفع» فعل مضارع مجزوم بلم «بفضل» جار ومجرور متعلق بتلفع، وبفضل مضاف ومتر من «مترها» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ومتر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه «دعد» فاعل تلفع «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة «تسق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه حلف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «دعد» نائب فاعل تسق «في العلب» جار ومجرور متعلق بتسق.

الشاهد فيه: قوله «دعد» في المرتين؛ فإن هذا علم مؤنث، وهو ثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي، وقد أتى به الشاعر مؤنثاً في الجملة الأولى، وغير منون في الجملة الثانية؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً، وكان مع ذلك ساكن الوسط، ولم يكن أعجمياً، جاز في الصرف وعلمه.

(١) أما أن هذا النوع قد اكتفى فيه بعلّة واحدة فلا بد من هذه العلة الواحدة قامت مقام العلتين، وذلك بسبب أن لهذه العلة الفرعية جهتين: جهة راجعة إلى المعنى، وهي علم النظير فيهما، وجهة راجعة إلى اللفظ، وهي كونه جمعاً والجمع فرع المفرد، أو كونه مؤنثاً والمؤنث فرع المذكر.

العَدْلُ، والوزن، والزيادة، مثالُ تأثيرها مع العلمية «عَمَرْتُ، وَأَحَمَدْتُ، وَسَلَّمَانُ» ومثالُ تأثيرها مع الصفة «ثَلَاثُ، وَأَحْمَرُ، وَسَكْرَانُ».

ص - بَابُ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلُ زَيْدًا، وَإِعْرَابُهُ: «مَا» مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ، وَ«أَفْعَلُ» فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ «مَا» وَ«زَيْدًا» مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ «مَا» وَأَفْعَلُ بِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلُهُ وَأَصْلُهُ، أَفْعَلَ أَي صَارَ ذَا كَذَا، كَأَعَدَّ الْبَيْعُ، أَي صَارَ ذَا عُدَّةٍ، فَتُغَيَّرُ اللَّفْظُ، وَزَيْدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِضْلَاحِ اللَّفْظِ، فَوَيْنَ ثُمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى.

ولأنما يَتَنَبَّي فِعْلًا التَّعَجُّبِ وَأَسْمُ التَّضْفِيلِ مِنْ فِعْلٍ؛ ثَلَاثِي، مُبْتَدِئٌ، مُتَعَوِّثٌ، تَامٌ، مَتَّبِعِي لِلْفَاعِلِ، لَيْسَ أَسْمُ فَاعِلِيهِ عَلَى أَفْعَلٍ.

ش - التعجب: فَعْلٌ مِنَ الْعَجَبِ، وَلَهُ أَلْفَاظُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مَبْرُوبٍ لَهَا فِي النَحْوِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(١) وقوله عليه الصلاة والسلام: «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَتَجَسَّسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا» وقولهم: اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا وقول الشاعر:

١٤٥ - يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأً الْأَكْنَافِ رَحْبَ الدَّرَاغِ

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

١٤٥ - هذا هو البيت الثالث من المفضلية ٩٢ للسفاح بن بكير اليربوعي، وصدره كما أنشده المؤلف إحدى روايتين، والأخرى * يا فارساً ما أنت من فارس * وهو من شواهد المؤلف في شعر اللعب (رقم ١٧١).

اللفظة: «موطأً الأكناف» الأكناف: جمع كف - على مثال سبب وأسباب، والكف: هو الجانب والناحية، ويقال: أنا في كف فلان، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله، ويقال: فلان موطأ الأكناف، إذا كان مبهلها، وكان يسهل النزول في حماه والاستجاره به «رحب الدراغ» هذه كتابة عن سعة جوده وكثرة كرمه.

الإعراب: «يا» حرف نداء «سيداً» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» خبر المبتدأ، وهذا أحسن الأعراب لمثل هذه العبارة «من سيد» تمييز، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها «موطأً» نعت للمنادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه؛ فالكلمة على هذا مجرورة، وهي منصوبة على الإعراب الأول، وموطأ مضاف و«الأكناف» مضاف إليه «رحب» نعت ثان لنفس المنعوت الذي ينعت بالنعته السابق، و«الدراغ» مضاف و«الأكناف» مضاف إليه.

فأما الصيغة الأولى، فما: اسم مبتدأ، واختلف في معناها على منزهين:

أحدهما: أنها نكرة تأمّة بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو المخبر، وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر:

١٤٦ - عَجَبٌ لِيَنَلِكَ قَضِيَّةٌ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى يَلِكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وأما لأنها في قوة الموصوفة، إذ المعنى شيء عظيم حسن زيداً، كما قالوا في «أشعر آخر دأ نأب»: إن معناه شر عظيم آخر دأ نأب.

والثاني: أنها تحتل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون نكرة تأمّة، كما قال سيبويه،

الشاهد فيه: أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب؛ لأن الشاعر يتعجب من يلوح المخاطب غاية في قوة كل غاية من جهة السيادة والكرم، وهذا التعبير ليس هو المبوب له في علم النحو بعنوان التعجب.

وفي البيت شاعداً آخر، وذلك في قوله «يا سيده» وذلك أنه نكرة مقصودة، كما هو واضح؛ فكان حقه أن يبينه على الغم، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة النكرة غير المقصودة، فصعب متروكاً.

١٤٦ - اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله: فمنهم من نسب لزرارة الباهلي، ومنهم من نسب إلى عمرو بن الفوت بن طيع، ومنهم من نسب لهني بن أحمر الكنائي، ونسب سيبويه لرجل من ملحج ولم يمينه؛ وقد استشهد لهذا البيت سيبويه (ج ١ ص ٦٦) والأشموني في باب المبتدأ والخبر (رقم ١٤٦).

الإعراب: «عجب» مبتدأ، مرفوع بالضمّة الظاهرة «لتلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بنفس عجب، وعليه إما أنه لا خير لهذا المبتدأ، أو خبره محذوف، أو عجب خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام على هذا: أمرى عجب، فحلف المبتدأ «قضية» بالنصب حال من اسم الإشارة «واقامتني» الواو عاطفة، وإقامة: مبتدأ، وإقامة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «فيكم» جار ومجرور متعلق بإقامة «على تلك» الجار والمجرور متعلق بإقامة أيضاً، واللام للبعد، والكلف حرف خطاب «القضية» بدل من تلك المجرور محلاً بعلى، وهذه الكلمة مجرورة على التثنية للمجرور بعلى «أعجب» خبر المبتدأ الذي هو إقامة.

الشاهد فيه: ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها، وكان ذلك مسوغاً لها، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل إذ تدل على ما يدل عليه «أعجب»؛ ففي هذا البيت قوله «عجب» نكرة، ولدالاتها على معنى التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء بها؛ فتكون «ما» التي في قولهم «ما أحسن زيداً» مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ؛ لدالاتها على معنى التعجب، فافهم هذا.

والثاني: أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها، والثالث: أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخيرُ محذوفٌ، والمعنى، شيءٌ حَسَنٌ زَيْدًا عَظِيمٌ، أو الذي حَسَنٌ زَيْدًا شيءٌ عَظِيمٌ، وهذا قولُ الْأَخْفَشِ.

وأما أَفْعَلَ فزعم الكوفيون أنه اسم، بليل أنه يُصَغَّرُ، قالوا: «مَا أُحْسِنَتْهُ» وَمَا أُمْتَلِحَتْهُ^(١)، وزعم البصريون أنه فعلٌ ماضٍ، وهو الصحيح؛ لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: «مَا أَفْعَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللّٰهِ»، ولا يقال: «مَا أَفْعَرِي» وأما التصغيرُ فَشَادُ، ووجهه أنه أَشَبَّهَ الأسماءَ عموماً بجموده، وأنه لا مَصْدَرَ له، وأشبهُ أَفْعَلَ التَّضْفِيلَ خصوصاً بِكُونِهِ عَلَى وَزْنِهِ، وبدلته على الزيادة، ويكونهما لا يَتَّيْنَانِ إلا مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها، وفي «أَحْسَنَ» ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية، راجع إلى «ما» وهو الذي ذُكِّرْنَا عَلَى اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء.

وَزَيْدًا مفعول به على القول بأن أَفْعَلَ فعل ماضٍ، ومُشَبَّهٌ بالمفعول به على القول بأنه اسم.

وأما الصيغة الثانية، فأفْعُولٌ فَعْلٌ باتِّفَاقٍ^(٢) لفظُهُ لَقَطُ الأَمْرِ، ومعناه التَّعَجُّبُ وهو خَالٍ من الضمير، وأصلُ قولك: «أَحْسِنَ زَيْدًا» أَحْسَنَ زَيْدًا: أَي صَارَ ذَا حُسْنٍ، كما قالوا:

(١) من ذلك قول الشاعر.

يَمَّا أَمْتَلِحَ غَزْلَانَا شَدَدَ نَا مِنْ مَوْلَايَكُنَّ اللَّحَالِ وَالسَّمَرِ

والذي جرى على تصغيره أنه أشبه في اللفظ الفعل التفضيل كما قال المؤلف، وأفضل التفضيل مما لا غرابة في تصغيره لكونه اسماً.

(٢) إذا قلت: «أحسن زيد» فإن أحسن من حيث المعنى فعل ماضٍ، كما هو ظاهر من كلام المؤلف، ولكن صورته صورة فعل الأمر، وهل يرامى لفظه في الإعراب فيقال: مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويحذف آخره إن كان حرف علة، أو يرامى معناه، فيقال: مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره صحته على صورة الأمر؟ اختلفت كلمة العلماء في هذا الموضوع، لكن الذي يترجح عندنا أن تعامله بالنظر إلى لفظه، فتقول: مبني على السكون، وتحذف آخره إن كان حرف علة، كما حذف ذلك الذي يقول:

• وَأَخْرِي إِذَا حَفَلَتْ بِإِنِّ أَتَحَوَّلَا •

أَوَزَقَ الشَّجَرُ، وَأَزْهَرَ البُسْتَانُ، وَأَتَرَى فُلَانٌ، وَأَتَرَبَ زَيْدٌ، وَأَعَدَّ البعير^(١)، بمعنى صار ذا وَرَقٍ، وذا زهر، وذا ثروة، وذا متربة - أي قَرَّ وَقَافَةٍ - وَكَأَ عَلُوٍّ^(٢)، فَضَمَّنَ معنى التعجب، وَخَوَّلْتُ، صيغته إلى صيغة أَقُولُ - بكسر العين - فصار: أَحْيَيْتُ زَيْدًا، فَاسْتَصْبَحَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فَعَلِيَ الأمر، فزيدت الباءَ لإصلاح اللفظ، فصار: أَحْيَيْتُ زَيْدًا، على صيغة امْرُؤُ زَيْدٍ، فهذه الباء تُشَبِّهُ الباءَ في «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»^(٣) في أنها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أنها^(٤) لازمة وتلك جائزة الحذف، قال سَعْتِمُ:

١٤٧ - عُمَيْرَةٌ وَدَعَّ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَايَا كَفَى الشَّيْبَ وَالْإِسْلَامَ، لِمَرْءٍ نَاهِيَا
ولا يُبَيِّنُ فَعْلُ التَّعَجُّبِ واسمُ التفضيل إلا مما استكمل خَمْسَةَ شُرُوطَ:

(١) اللغة - بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة - طامون يصيب الإبل فتشأ عنه ثاكيل (خرائج) ويقول: أعد البعير فهو مقد، وأعد القوم: أي أصابت إيلهم القعدة.

(٢) من الأئين ٧٩، ١٦٦ من سورة النساء، ومن الآية ٤٣ من سورة الرعد، ومن الآية ٩٦ من سورة الإسراء، ومن الآية ٢٨ من سورة النتح.

(٣) إنما يجب وقوع فاعل أفضل مجروراً بالياء الزائدة إذا لم يكن الفاعل اسماً مؤولاً من أن والمضارع أو من أن المشددة واسمها وخبرها، مثال الأول قول علي بن أبي طالب:

وَقَالَ أُوَيْرُ السُّنُلِيِّينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْيَيْتُ إِنِّي أَنْ تَكُونُ الْمُتَقَدِّمًا
ومثال الثاني قول الشريف الرضي:

أَقْرَبُ عَلَيَّ إِنْكَ لَمَعَلَاتٍ مِنَ الْكَرَى أَنِّي أَبِيتُ بِبَلَدٍ مِنَ الْمَلُوعِ

١٤٧ - هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرهاحي، وقد استشهد به الأشموني في باب التعجب (رقم ٧٣٦) والمؤلف في أوضحه (٣٧٩).

اللفظة: «عميرة» اسم امرأة «ودع» أمر من التوديع، وأراد أترك مواصلتها والتودد إليها «تجهزت غاياتاً» فرأى أعدت العدة للغزو في سبيل الله، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس، ووقع في ديوان سحيم (ص ١٦) «إن تجهزت غاياتاً».

الصمتي: أترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد حزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الضلال، ويروى أن عمر بن الخطاب قال له: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتلك.

الإعراب: «عميرة» مفعول به تقدم على عامله وهو ودع، منصوب بالفتحة الظاهرة «ودع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تجهزت» تجهز: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، والثاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع «غاياتاً» حال من الفاعل «كنى»

أحدهما: أن يكون فعلاً، فلا يَتَيَّنَانِ من غير فعل، ولهذا حُطِّي مَنْ بَنَاهُ من الجَلْفِ، والحمار: فقال: ما أَجْلَقُهُ، وما أَحْمَرُهُ، وَشَدَّ قولهم: ما أَلَصَّهُ، وهو الْأَصُّ مِنْ شِطَاطٍ^(١).

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً، فلا يَتَيَّنَانِ من نحو: «دَخَرَجَ، وَأَنْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ»، وعن أبي الحسن جَوَازُ بَنَاهُ من الثلاثي العَزِيدِ فيه، بشرط حَذْفِ زوائده، وعن سيويه جواز بَنَاهُ من أَفْعَلَ، نحو «أَكْرَمَ، وَأَحْسَنَ، وأَعْلَى».

الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت، فلا يَتَيَّنَانِ من نحو «مَاتَ، وفني» لأن حقيقتيهما واحدة، وإنما يتمعج بما زاد على نظائره.

الرابع: أن لا يكون مبتدئاً للمفعول، فلا يَتَيَّنَانِ من نحو «ضُرِبَ، وقُتِلَ».

الخامس: أن لا يكون اسمُ فاعِلِهِ على وزن أَفْعَلَ، فلا يَتَيَّنَانِ من نحو: «عَمِيَ، وَعَرِجَ» وَشَبِيهَهُمَا من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو «سَوَدَ، وَحَمَرَ» ونحوهما من أفعال الألوان، ولا من نحو «لَبِيَ وَدَعِجَ» ونحوهما من أفعال الحلكى، التي الوُصْفُ منها على وزن أَفْعَلَ، لأنهم قالوا من ذلك: «هو أَعْمَى، وَأَعْرَجَ، وَأَسْوَدَ، وَأَحْمَرُ، وَالْمَيَّ، وَأَذْعَجَ».



ص - بَابُ: الْوُقُوفُ فِي الْأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ «رَحْمَةٍ، بِالْهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ «مُسْلِمَاتٍ»

بِالنَّاءِ.

ش - إِذَا وَقِفَ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ تَتَغَيَّرْ، نَحْوِ «قَامَتْ»

== فعل ماضٍ «الشيب» فاعل كفى «والإسلام» معطوف عليه «للمرء» جار ومجرور متعلق بقوله «ناهياً» الآتي «ناهياً» حال من الشيب.

الشاهد فيه: قوله «كفى الشيب» فإن هذا الشاعر قد أتى بفعل كفى غير مجرور بالباء الزائدة كالتي في قول الله تعالى من الآية ٧٩ من سورة النساء: «كفى بالله شهيداً» فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها، وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعل أفعل في التمتع في نحو قولك «أجمل بالمجتهد» فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلاً.

(١) شطاط - بزة كتاب - اسم رجل من بني ضبة، يضرب به المثل في اللصوبية فيقال: الص من شطاط، واسرق من شطاط (انظر مجمع الأمثال ١٨٦٨ و ٣٧٤٥ - ٣٧٤٧ بتحقيقنا).

«وقعدت» وإن كانت متحركة: فلما أن تكون الكلمة جمعاً بالالف والتاء، أو لا، فإن لم تكن كذلك فلا تَقْصَحُ الْوَقْفُ بإبدالها هاء، تقول: «هَلْه رَحْمَةً» و«هَلْه شَجَرَةً» وبعضهم يقف بالتاء، وقد وقف بعض السبعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)، و«إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ»^(٢) بالتاء، وسمِعَ بعضهم يقول: يَا أَهْلَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ! فقال بعض من سمِعَهُ: والله ما أَحْفَظُ منها آيَت، وقال الشاعر:

١٤٨ - وَالله أَنَجَاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتٍ مِنْ يَخْلِي مَا وَيَعْلِي مَا وَيَعْلِي مَتَّ

كَانَتْ تُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَت

وإن كان جمعاً بالالف والتاء فالأصحُّ الْوَقْفُ بالتاء، وبعضهم يقف بالهاء، وسمِعَ ن كلامهم: «كَيْفَ الْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتُ؟» وقالوا: «دَقُّنِ الْبَتَّةَ مِنَ الْمَكْرَمَاتِ» وقد تَبَهَّتْ على نوقف على نحو: «رحمة» بالتاء، و«مسلمات» بالهاء بقولي بعد: «وَقَدْ يُعَكِّسُ فِيهِنَّ».

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الدخان.

١٤٨ - هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة، أبي النجم، العجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٥٦).

الإعراب: «الله» مبتدأ «أُنَجَاكَ» أنجى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، وكاف المخاطب مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكفي» جار ومجرور متعلق بأنجي، وكفي مضاف، و«مسلمت» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف «من بعد» جار ومجرور متعلق بأنجي «ما» مصدرية «وبسما» معطوف على سابقه «وبسما» كذلك «كانت» كان: فعل ماضٍ ناقص بمعنى صار، والتاء للثاني «فوس» اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة، وفوس مضاف و«القوم» مضاف إليه «عند» ظرف مكان متعلق بمحطوف خبر كان الناقصة، وعند مضاف و«الغُلُصَمَت» مضاف إليه، وما المصدرية مع كان ومعولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه: أي من بعد كون نفوس القوم عند الغُلُصَمَة.

الشاهد في: قوله «مسلمت» وقوله «مت» وقوله «الغُلُصَمَت» وقوله «أمت» أما الأول فاصله مسلمة - يفتح الميم أوله - قلب هاء التأنيث تاء في الوقف، ومثله الغُلُصَمَة وأمة، وقد نص ياقوت الحموي في معجم البلدان (مادة ظفار) على أن الوقف على هاء التأنيث بالتاء لغة حمير، وأما قوله «مت» فاصله «ما» قلب الالف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء، تشبيهاً لها بهاء التأنيث.

ص - وَعَلَى نَحْوِ: «قَاضٍ» رَفْعاً وَجَزْراً بِالْحَلْفِ، وَهُوَ: «الْقَاضِي» فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ.
ش - إِذَا وَقَفْتُ عَلَى الْمَقْصُودِ - وَهُوَ الْأَسْمُ الَّذِي آخِرُهُ يَاءُ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا - فَإِنَّمَا أَنْ
يَكُونُ مُتَوْنًا، أَوْ لَا.

فَإِنْ كَانَ مُتَوْنًا فَلَا تَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ رَفْعاً وَجَزْراً بِالْحَلْفِ، تَقُولُ: هَذَا قَاضٍ،
وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقِفَ عَلَيْهِ بِالْيَاءِ، وَبِذَلِكَ وَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ عَلَى (هَادٍ) وَ (وَالِ)
(وَوَاقٍ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(١) ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾^(٢)، ﴿وَمَا
لَهُمْ مِنْ آلٍ لَهُ مِنْ وَالٍ﴾^(٣).

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَوْنٍ فَلَا تَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ رَفْعاً وَجَزْراً بِالْإِثْبَاتِ، كَقَوْلِكَ: هَذَا
القَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي، وَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَلْفِ، وَبِذَلِكَ وَقَفَ الْجُمْهُورُ عَلَى
(الْمُتَعَالِ) وَ (التَّلَاقِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٤) ﴿لِيُنْزِلَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾^(٥).
وَوَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ عَلَى الْوَجْهِ الْأَفْصَحِ.

ص - وَقَدْ يَتَعَكَّسُ فِيهِ.
ش - الضَّمِيرُ^(٦) رَاجِعٌ إِلَى قَلْبٍ تَاءٍ «رَحْمَةً» هَاءٍ، وَإِثْبَاتِ تَاءٍ «مُسْلِمَاتٍ» وَحَلْفِ يَاءٍ
«قَاضٍ» وَإِثْبَاتِ يَاءٍ «الْقَاضِي» أَيُّ: وَقَدْ يُوقَفُ عَلَى «رَحْمَةً» بِالتَّاءِ، وَعَلَى «مُسْلِمَاتٍ»
بِالْهَاءِ، وَعَلَى «قَاضٍ» بِالْيَاءِ، وَعَلَى «الْقَاضِي» بِالْحَلْفِ.

ص - وَلَيْسَ فِي تَصْبِيهِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلَّا الْيَاءُ.

(١) مِنَ الْآيَةِ ٧ مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ.

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١١ مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ.

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٣٤ مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ.

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٩ مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ.

(٥) مِنَ الْآيَةِ ١٥ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِ.

(٦) يُرِيدُ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي قَوْلِهِ «فِيهِ».

ش - إذا كان المنقوص منصوباً وَجَبَ في الوقف إثبات يائه؛ فَإِنْ كَانَ مُتَوْنًا أُبْدِلَ مِنْ تَوِينِهِ أَلْفٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُتَابِعًا^(١)﴾، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَوْنٍ وَقَفَ عَلَى الْيَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغْتَ الْنُرَاقِي^(٢)﴾.

ص - وَيُوقَفُ عَلَى «إِذَا» وَتُحَوِّ: «لَتَنْفَعَا» وَ«رَأَيْتَ زَيْدًا» بِالْأَلْفِ.

ش - يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل:

إحداها: «إِذَنْ» هذا هو الصحيح، وَجَزَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمَلِ بِأَنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالنُّونِ، وَيَتَى عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا تُكْتَبُ بِالنُّونِ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، وَلَا تَخْتَلِفُ الْقُرَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ: ﴿وَلَوْ تَقُبَّلُوا إِذَا أُبْدَأَ^(٣)﴾ أَنَّهُ بِالْأَلْفِ.

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَنْفَعَا^(٤)﴾
«وَلْيَكُونَا»^(٥) وَقَفَ الْجَمِيعُ عَلَيْهِمَا بِالْأَلْفِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

١٤٩ - وَإِيَّاكَ وَالْمِثْنَاتِ لَا تَقْرَبْتَهَا وَلَا تُعْبِدُ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهَ فَاعْبُدْنَا
أصله «أَعْبُدْنَا».

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القلم.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ١٥ من سورة الملق.

(٥) من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

١٤٩ - هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هيأها لكي يملح بها النبي ﷺ، وقدم عليه بها ليتشاعرا بين يديه، فتمتعت قريش أن يصل إليه، وأغرته بالمال، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحه (رقم ٤٧٧).

الإعراب: «إِيَّاكَ» إيا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والكاف حرف خطاب «والمِثْنَاتِ» معطوف على المفعول به، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «لَا» ناهية «تقرينها» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغاية مفعول به «وَاللَّهَ» الواو عاطفة، لا: ناهية «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين «الشَّيْطَانَ» مفعول به لتعبد منصوب بالفتحة الظاهرة «وَاللَّهَ» الواو عاطفة، الله: منصوب على التعظيم «فَاعْبُدْنَا» الفاء زائدة، احبدا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفاً

الثالثة: تتوینُ الاسم المنصوب، نحو «رَأَيْتُ زَيْدًا» هذا وَقَفَ عليه العربُ بالألف، إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا» بِالْحَلْفِ قال شاعرهم:

١٥٠ - أَلَا حَبِذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَبِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا ذَنِفٌ



الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والتون المتقلبة ألفاً لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله «عبدل» فإن أصله «عبدن» بنون التوكيد الخفية؛ فلما أراد الوقف قلب هذه النون ألفاً.

١٥٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللفظة: «حبلاً» كلمة تقال عند إرادة المدح، وأصلها مركبة من «حب» الذي هو فعل ماضٍ، و «ذا» الذي هو اسم إشارة، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب؛ فقيل: هي الآن كلمتان، وقيل: هي كلمة واحدة، والذين قالوا إنها كلمة واحدة اختلفوا، فمنهم من قال: هي فعل ماضٍ تغليظاً لصبرها، ومنهم من قال: هي اسم، تغليظاً لمعجزها، فأما الذين قالوا هي كلمتان فقد جعلوا «حبلاً» فعلاً وفاعلاً والجملة خبر مقدم، والمرفوع بعدها مبتدأ، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوها مبتدأ والاسم المرفوع بعدها خبراً، وكأنه قد قيل: المملوح - أو المحبوب - غنم «هائماً» اسم فاعل فعله قولك: هام فلان على وجهه بهيم، إذا كان لا يدري أين يتوجه و«دنف» صفة مشبهة من الدنف - يفتح الدال والتون جميعاً - وهو المرض، وفعله من باب فوح يفرح.

الإعراب: «ألا» حرف يستفتح به بالكلام وينبه به المخاطب، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستلزم الاهتمام ولو ادعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حبلاً» حب: فعل ماضٍ دال على المدح، وذا: فاعل حب، والجملة في محل رفع خبر مقدم «غنم» مبتدأ مؤخر «وحسن» معطوف على غنم، وحسن مضاف وحديث من «حديثها» مضاف إليه، وحديث مضاف وضمير الغالبة العائد إلى غنم مضاف إليه «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «تركت» ترك: فعل ماضٍ، والتاء علامة التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غنم «قلبي»: قلب: مفعول به ترك، وقلب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بقوله هائماً الأتي «هائماً» حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة «دنف» صفة لهائماً، أو حال ثانية من قلبي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكوت الوقف.

الشاهد فيه: قوله «دنف» فإن موضع هذه الكلمة نصب؛ لكونها حالاً أو نعتاً للاسم المنصوب، على ما قررناه في الإعراب، ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون، وهذه لغة ربيعة، وليست لغة جمهرة العرب، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المتون بالألف.

ص - كما يَكْتَبْنَ.

ش - لما ذَكَرْتُ الْوَقْفَ على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رَسْمِهَا في الخط استطراداً؛ فلذكرت أن النون في المسائل الثلاث تُصَوَّرُ ألفاً على حسب الوقف، وعن الكوفيين أن نون التوكيد تُصَوَّرُ نوناً، وعن الفراء أن «إذا» إذا كانت ناصبة كتبت بالالف وإلا كتبت بالنون؛ فَرَفَعَ بينها وبين «إذا» الشرطية والفُجائية، وقد تلخص [أن] في كتابة «إذا» ثلاثة مذاهب: بالالف مطلقاً، والنون مطلقاً، والتفصيل.



ص - وَتُكْتَبُ الْآلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَ «قَالُوا» دُونَ الْأَصْلِيَّةِ كَ «زَيْدٌ يَذْهَبُ» وَتُرْسَمُ الْآلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ، كَأَسْتَدْعَى وَالْمُصْطَفَى، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْبَاءَ كَرَمَى وَالْقَتَى، وَأَلِفًا فِي غَيْرِهِ كَعَفَا وَالْعَصَا، وَيَتَكَيَّفُ أَمْرُ آلِفِ الْفِعْلِ بِالثَّانِي كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ، وَالاسْمِ بِالثَّنِيَّةِ كَعَصَوْنِ وَكَتَبْنَ.

ش - لما ذكرْتُ هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها:

إحداهما: أنهم فَرَّقُوا بين الواو في قولك: «زَيْدٌ يَذْهَبُ» وبينها في قولك: «الْقَوْمُ لَمْ يَذْهَبُوا» فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة، وَجَرَّدُوا الْأَصْلِيَّةَ مِنَ الْآلِفِ قَصْداً لِلتَّضَرُّعِ بينهما.

الثانية: أن من الألفات المتطرفة ما يُصَوَّرُ ألفاً، ومنها ما يُصَوَّرُ ياءً.

وضابط ذلك: أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف، أو كانت متقلبة عن ياء صُورَتْ ياءً، مثال ذلك في النوع الأول «أَسْتَدْعَى» وَالْمُصْطَفَى» وفي النوع الثاني «رَمَى» وَهَدَى، وَالتَّتَى» وَالْهُدَى» وإن كانت ثالثة متقلبة عن واو صُورَتْ ألفاً، وذلك نحو «دَعَا» وَعَفَا، وَالْعَصَا، وَالْقَفَا».

لما ذكرْتُ ذلك اِخْتَجَجْتُ إلى ذكر قَانُونٍ يُمَيِّزُ به فَوَاتُ الْوَاوِ من ذَوَاتِ الْبَاءِ.

فلذكرت أنه إذا أَشْكَلَ أمر الفعل وَصَلَّتْهُ بِنَاءُ الْمُتَكَلِّمِ أوِ الْمُخَاطَبِ؛ فمهما ظهر فهو أصله؛ ألا ترى أنك تقول في «رَمَى» وَهَدَى» رَمَيْتُ، وَهَدَيْتُ وفي «دَعَا» وَعَفَا» دَعَوْتُ، وَعَفَوْتُ.

وإذا أشكل أمر الاسم نظرت إلى تثنيته، فمهما ظهر فيها فهو أصله، ألا ترى أنك تقول في «الفتى، والهدى»: الفَتَيَانِ، والهُدَيَانِ؛ وفي «العَصَا، والقَفَا» العَصَوَانِ، والقَفَوَانِ، وما أحسن قول الشاطبي رحمه الله تعالى:

وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا، وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مَثَلًا
وقال الحريري رحمه الله تعالى:

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا عُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَالْحَقُّ بِهِ نَاءُ الْخُطَابِ وَلَا تَقِفْ
فَإِنْ تَرَهُ بِالسَّيَاءِ يَوْمًا كَتَبَتْهُ بَيَاءُ، وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ

ص - فصل: هَمْزَةُ أَسْمٍ يَكْسِرُ وَضَمَّ، وَأَسْتِ، وَابْنِ، وَابْنِمَ، وَابْنَوِ، وَامْرَأَوِ، وَتَثْنِيَتَهُنَّ، وَابْنَتَيْنِ، وَابْنَتَيْنِ، وَالْعَلَامَ، وَابْنِ اللَّهِ - فِي الْقَسَمِ - بفتحها أَوْ يَكْسِرُ فِي ابْنَيْنِ - هَمْزَةُ وَضَلٍ، أَيْ تَبَيَّنَ ابْتِلَاءٌ وَتَحَلَّفَ وَضَلًا، وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةً أَحْرَفٍ كَاسْتَحْرَجَ، وَأَمْرُو، وَمَضَرُو، وَأَمْرٍ الثَّلَاثِي، كَأَقْتَلُ، وَأَغْزُو، وَأَغْزِي بِضَمِّهِ، وَأَضْرِبُ وَأَمْشُو وَأَذْهَبُ يَكْسِرُ كَالْبَوَاتِي.

ش - هذا الفصل في ذكر همزات الوصل - وهي: التي تَبَيَّنُ فِي الْإِبْتِلَاءِ وَتَحَلَّفُ فِي الْوَصْلِ - والكلام فيها في فصلين:

الأول: في ضبط مواقعها؛ فنقول:

قد اسْتَمَرَّ أَنْ الْكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ، أَوْ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ.

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين:

أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة: اسم، واست، وابن، وابنة، وابْنِمَ، وأَمْرُو، وامرأة، واثنان، واثنان، وابنان، وابنتان، وابنمان، وامرآن؛ وامرآنان، قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾^(١).

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا﴾^(١)، ﴿قَتُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾^(٢).

النوع الثاني: أسماء هي مصادر؛ وهي مصادر الأفعال الخماسية: كالانطلاق، والاقتداء^(٣)، والسداسية: كالاستخراج.

وأما الفعل: فإن كان مضارعاً فهمزاته همزات قطع، نحو: أعوذ بالله، واستغفر الله، وأحمد الله، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزاته همزات قطع، فالثلاثي نحو: «أَخَذَ، وَآكَلَ» والرباعي نحو: «أَخْرَجَ، وَأَعْطَى» وإن كان خماسياً أو سداسياً فهمزاته همزات وصل، نحو: «انْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ».

وأما الأمر: فإن كان من الرباعي فهمزاته همزات قطع، كقولك «يَا زَيْدُ أَكْرِمْ عَمْرَأَ» و «يَا فُلَانُ أَجِبْ فُلَانًا»^(٤).

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك «الْعَلَامُ، وَالْقَرَسُ» وعن الخليل أنها همزة قطع عُوملت في النَّزَجِ معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما حلفت الهمزة من «خَيْرَ» و «شَرَّ» في الحالتين للتخفيف، وبقية الحروف همزاتها همزات قطع، نحو: «أَمَ، وَأَوْ، وَلَنْ».

والثاني: في حركة همزة الوصل:

اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر، وبالضم في لغة ضعيفة، وهو «اسم» وقد أشرت إلى ذلك بقولي: «همزة اسم بكسر أو ضم» ومنها ما يحرك بالفتح خاصة، وهي همزة لام التعريف، ومنها ما يحرك بالفتح في الأقصح وبالكسر في لغة ضعيفة، وهو «أَيْمَنُ» المستعمل في القسم في قولهم: «أَيْمَنُ الله لَا قَوْلَ لَنْ» وهو اسم مفرد مُشْتَقٌّ من الأيمن، وهو البركة، لا يَجْمَعُ يَبِينُ خلافاً للقرآن، وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي: «بفتحة» أو بكسر همزة أيمن» ومنها ما يحرك بالضم فقط، وهو أمر الثلاثي إذا

(١) من الآية ٢٣ من سورة التجم.

(٢) من الآية ٦١ من سورة آل عمران.

(٣) في نسخة «الاستلار» وكتابهما صواب.

(٤) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المثل على أن يكون أصله رباعياً، سواء أسلم من الحلف عند بناء الأمر كالمثال الأول، أم حلف منه حرق عند بناء الأمر كالمثال الثاني.

انْقَسَمَ تَالَيْتُهُ ضَمًّا مُتَاصِلًا نحو: «اقْتُلْ، واكْتُبْ، واَدْخُلْ» ودخل تحت قولنا «متأصلاً» نحو قولك للمرأة «اغْزِي يَا هُنْءُ» لأن أصله «اغْزُوي» - يضم الزاي وكسر الواو - فأسكنت الواو للاستتقال، ثم حذفْتَ، ثم كسرت الزاي لتناسب الياء، وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغْزِي، ومَثَّلْتُ قبلها ياغْزُ؛ لأنه على أن الأصل «اغْزُوي» - بالضم - بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة، وخرج عنه نحو قولك: «اَمْشُوا» فإنه يبتدأ بالكسر؛ لأن أصله «اَمْشِيُوا» بكسر الشين وضم الياء، فسكنت الياء للاستتقال، ثم حذفْتَ لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الشين لتجانس الواو، وتَسَلَّمَ من القلب ياء، ولهذا مَثَّلْتُ به في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب؛ للتنبيه على أنهما من باب واحد، وإنما مَثَّلْتُ باذهب دفعاً لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضَمُّوا في مثل اَكْتُبْ، وكسروا في مثل أَضْرِبْ؛ فينبغي أن يفتحوا في مثل اَذْهَبْ؛ ليكونوا قد رَاعَوْا بحركة الهمزة مُجَانَسَةَ حركة الثالث، وإنما لم يفعلوا ذلك لثلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف، ومنها ما يكسر لا غير - وهو الباقي - وذلك أَصْلُ الْبَابِ.



وهذا آخر ما أردنا إملأه على هذه المقلمة، وقد جاء بحمد الله مُهَلِّبُ الْمَبَانِي، مشيد المعاني، محكم الأحكام، مستوفي الأنواع والأقسام، تَقَرُّ به عين الودود، وَتَكْمَدُ به نَفْسُ الجاهل الحسود:

إِنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ قَلِيلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
قَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ
أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أُرِدُ^(١)

والى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفًا، وعلى النفع به موقوفًا، وأن يكفينا شَرَّ الْخُسَادِ، ولا يفضحنا يوم التَّشَادِ، بِمَنُو وَكِرُو؛ إنه الكريم التواب، والرزوف الرحيم الوهاب.



(١) في قول الشاعر «يجدونني» من هذا البيت مقال؛ فإنه نعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، وقد اتصلت به ياء المتكلم، والفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم لزمّت قبلها نون الوقاية؛ فكان ينبغي أن يقول «أنا الذي يجدونني» بنونين: إحداهما نون الرفع، وثانيتهما نون الوقاية، كما في قوله تعالى: «لَمْ تَلَوْفَتِي وَقَدْ تَلْمِزُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ» وكما في قوله سبحانه «أَتَمْلِكُنِي أَنْ أَخْرُجَ» هذا هو الأصل.

وللمرب في مثل ذلك ثلاث لغات؛ إحداهما: إثبات النونين من غير إدخال كالأيتين اللتين تلوانهما، والثانية: إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى: «الْفَصِيرُ اللَّهُ تَامِرُونِي أَحَبُّ» والثالثة: حذف إحداهما كما في البيت، والعلماء يخطفون في المحلوقة منهما: أي نون الرفع أم نون الوقاية؟ ونحن نرجح أن المحلوقة نون الرفع؛ لأن نون الوقاية أتت بها لغرض خاص، وهو وقاية القفل من الكسرة التي لا تدخله، والمأتي به لغرض لا ينبغي أن يحذف، ولأنه قد حلت نون الرفع للضرورة - من غير الاتصال بياء المتكلم - في نحو قول الشاعر:

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذَلُّكِي شَعْرُكَ بِالْعَبْرِ وَالْمَشَاكِي

لأن الأصل آيت أسري وتيتين تملكين شعرك - إلخ ومثل ذلك قول الشاعر، وهو مما ينسب إلى امرئ القيس، وينسب لكليب بن ربيعة وينسب لغيرهما:

يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ يَسْغَمِرُ خَلَا لَكَ الْجَبْرُ قِيْخِي وَأَضْفِرِي
وَنَقْرِي مَا شِلْتَ أَنْ تَنْقَرِي قَدْ رَفَعَ الْفَخُّ قَمَاقًا تَحْلُوْرِي

أصله «فماذا تحلوين» فحذف نون الرفع حين اضطر.

ونظيره قول أبي حية النعمري:

إِبَالَمَتِ الْبَلِي لَا بُدَّ لِي سَلَاتِي - لَا أَبَاكَ - تَحْوُونِي

أصله «تحوونني» فحذف نون الرفع حين اضطر، ولذلك غاظت كثيرة لا تنحصر.

قال أبو رجاء: محمد محيي الدين ابن الشيخ عبد الحميد ابن الشيخ إبراهيم. رحمهم الله تعالى، ورضي عنهم، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين والشهداء:

وقد تم - بحمد الله تعالى، وحسن توفيقه - مراجعة هذا الكتاب، والكتاب عليه، وحسن تنسيقه، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من عام ١٣٥٥ من الهجرة (الموافق ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ الميلادية).

وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله مقصوداً به وَجْهَهُ الكريم؛ ليكون لي حُجَّة يوم الدين. آمين.



وقد زدت في هذه الطبعة في كتابي «سبيل الهدى» زيادات كثيرة بلغت بالكتاب ضعف حجمه، أداة لما وجب في عتقي للذين يُقْبَلُونَ على هذا الكتاب ويلحفون في طلبه، ويكتبون لي من بليغ عبارات الثناء ما يعجز قلبي عن مقارضتهم أمثالها، فإله يتولى جزاءهم بفضله، ويعينني على أن أكون عند حسن ظنهم.



فهارس

شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام

- ١ - فهارس الموضوعات ٣٧٤
- ٢ - فهارس الشواهد الواردة في قطر الندى وبل الصدى ٣٨٦
- ٣ - فهارس الأبيات والشواهد الواردة في سبيل الهدى ٣٩٤
- ٤ - فهارس الآيات القرآنية المستشهد بها في شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٠٨
- ٥ - الآيات القرآنية المستشهد بها في سبيل الهدى ٤٢٨
- ٦ - فهارس الأحاديث النبوية في قطر الندى وبل الصدى ٤٣٧
- ٧ - فهارس الأحاديث النبوية الواردة في سبيل الهدى ٤٣٩
- ٨ - فهارس الأمثال ٤٣٩
- ٩ - فهارس النحاة واللغويين في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٤٠
- ١٠ - فهارس النحاة واللغويين في كتاب سبيل الهدى ٤٤٢
- ١١ - فهارس البلاد والقبائل والأمم والجماعات النحوية ٤٤٦
- ١٢ - فهارس البلاد والقبائل والأمم والجماعات النحوية في كتاب سبيل الهدى ٤٤٧

١ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كلمتا ابن خلدون عن ابن هشام	٥
المقدمة	٧
ترجمة ابن هشام	٩
ترجمة الشارح المحقق	١٣
خطبة المؤلف ابن هشام	٣٠
تعريف الكلمة	٣٠
بيان ما تطلق عليه الكلمة لغة	٣١
انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف	٣٢
علامات الاسم	٣٢
انقسام الاسم إلى معرب ومبني	٣٣
اختلاف العرب في باب «حذام»	٣٤
اختلاف العرب في كلمة «أمس» مراداً بها اليوم قبل يومك	٣٦
المبني على الفتح مثل أحد عشر وأخواته	٣٩
لقبل وبعد ونحوهما أربع حالات	٤٠
المبني على السكون مثل كم ومن	٤٥
الفعل ثلاثة أقسام، وعلامة كل قسم	٤٦
علامة الفعل الماضي، وحكمه	٤٦
نعم ويشس فعلاً، خلافاً للكوفيين	٤٧

- ٤٨ ليس فعل، خلافاً للفارسي
- ٤٨ عسى فعل، خلافاً للكوقتين
- ٥٠ علامة فعل الأمر، وحكمه
- ٥٠ هلم: اسم فعل في لغة الحجازيين، وفعل أمر في لغة بني تميم
- ٥١ مات وتعال: فعلا أمر، خلافاً لبعض النحويين
- ٥٢ علامة الفعل المضارع
- ٥٤ حكم الفعل المضارع
- ٥٤ بناؤه على السكون ومواضعه
- ٥٥ بناؤه على الفتح ومواضعه
- ٥٦ إعرابه
- ٥٦ علامة الحرف
- ٥٦ «إذ ما» حرف شرط عند سيويه وظرف عند المبرد وجماعة
- ٥٧ «مهما» اسم شرط عند الجمهور، وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف
- ٦٠ «ما» المصدرية، ومعنى مصدريتها
- ٦١ ذهب سيويه إلى أنها حرف، وزعم الأخفش وابن السراج أنها اسم
- ٦١ ترد «لما» في العربية لثلاثة معان
- ٦٢ «لما» الرابطة لوجود شيء بوجود غيره حرف عند سيويه، وظرف عند الفارسي وجماعة
- ٦٢ جميع الحروف مبنية
- ٦٣ صور ائتلاف الكلام ست، ولكل صورة أنواع
- تعريف الإعراب، وبيان أنواعه، وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل، وما يختص به
- ٦٤ كل واحد منهما، وبيان العلامات الأصول والفروع
- ٦٥ الباب الأول مما خرج عن الأصل: الأسماء الستة، وبيان إعرابها
- ٦٥ شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف
- ٦٧ الألفصح استعمال «الهن» مقوصاً بحلف لأمه كغند
- ٦٨ البابان الثاني والثالث: المثنى، وجمع المذكر السالم
- ٦٨ بيان إعراب المثنى، وبيان ما يلحق به بشرط، ومن غير شرط
- ٦٩ بيان إعراب جمع المذكر السالم، وبيان ما يلحق به

- ٧٢ الباب الرابع : الجمع بالألف والتاء الزائلتين ، وما ألحق به
- ٧٢ بيان إعراب هذا الجمع ، مع بيان ما يلحق به
- ٧٣ الباب الخامس : ما لا يتصرف
- ٧٣ تعريف الاسم الذي لا يتصرف
- ٧٤ حكم الاسم الذي لا يتصرف
- ٧٤ شرط جره بالفتحة ألا يضاف ، أو يقترن بأل
- ٧٦ الباب السادس : الأفعال الخمسة
- ٧٦ حكم هذه الأفعال
- ٧٧ الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر
- ٧٧ علامة الإعراب ظاهرة أو مقدرة
- ٧٨ الذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع
- ٧٨ الأول : المقصور
- ٧٨ الثاني : المضاف إلى ياء المتكلم
- ٧٨ الثالث : المقوص
- ٧٨ الرابع : الفعل المعتل بالألف
- ٧٩ الخامس : الفعل المعتل بالواو أو الياء
- ٧٩ رفع الفعل المضارع ، والخلاف في رفعه
- ٨٠ نواصب المضارع
- ٨٠ الكلام على «لن»
- ٨١ الناصب الثاني «كي» المصدرية
- ٨١ الناصب الثالث «إذن»
- ٨٢ شروط النصب بإذن ثلاثة
- ٨٣ الناصب الرابع «أن» المصدرية ظاهرة أو مقدرة
- ٨٥ لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات
- ٨٧ إضمار «أن» إما جائز وإما واجب
- ٨٧ الإضمار الجائز في مسائل
- ٨٩ لأن بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإظهار ، وجوب الإضمار ، وجواز الأمرين

- الإضمار الواجب في أربع مسائل: المسألة الأولى: بعد «حتى» ٩٠
- النصب بعد حتى بأن المضمره، لا يحى نفسها ٩٠
- لرفع الفعل بعد حتى ثلاثة شروط ٩١
- المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى إلى أو إلا ٩٢
- المسألة الثالثة: بعد فاء السببية في جواب نفي أو طلب ٩٤
- المسألة الرابعة: بعد واو المعية في جواب نفي أو طلب أيضاً ٩٨
- جوازم الفعل المضارع على ضربين: ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين ١٠١
- الذي يجزم فعلاً واحداً خمسة أشياء: ١٠١
- الأول: الطلب، أمراً، أو نهياً ١٠١
- الثاني: «لم» ١٠٥
- الثالث: «لما» أختها ١٠٥
- الرابع: اللام الطلية ١٠٦
- الخامس: «لا» الطلية ١٠٧
- ما يجزم فعلين إحدى عشرة أداة ١٠٧
- إذا لم يصلح الجواب لأن يقع شرطاً وجب قرنه بالفاء ١١٤
- النكرة والمعرفة ١١٥
- الأول: الضمير أو المضمّر، وانقسامه إلى مستر وبارز ١١٦
- المستّر إما واجب الاستتار، وإما جائز الاستتار ١١٦
- البارز متصل أو منفصل . . . والمنفصل مرفوع الموضع أو منصوبه ١١٧
- لا يؤتى بالمنفصل متى أمكن المتصل، إلا في مسألتين ١١٧
- الثاني من المعارف: العلم، تعريفه وانقسامه إلى شخصي وجنسي ١١٩
- يتقسم العلم إلى مفرد ومركب. وأنواع المركب ثلاثة ١١٩
- يتقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب ١٢٠
- حكم اجتماع هذه الأنواع أو بعضها في الكلام ١٢٠
- الثالث من المعارف: اسم الإشارة ١٢١
- ألفاظ الإشارة، ومواضعها ١٢١
- المشار إليه قريب أو بعيد ١٢٣

- الرابع من المعارف: الاسم الموصول ١٢٣
- الموصول خاص أو مشترك، وألفاظ كل من النوعين ١٢٤
- متى تكون «أل» موصولة؟ ١٢٥
- متى تكون «ذو» موصولة؟ ١٢٦
- متى تكون «ذا» موصولة؟ ١٢٧
- صلة الموصول جملة أو شبه جملة وشروط الجملة ١٢٩
- حذف العائد، ومواضعه ١٣٠
- أنواع شبه الجملة، وشروط كل نوع ١٣٣
- الخامس من المعارف: ذو الأداة ١٣٤
- الخلاف في الأداة، أهي «أل» أم اللام وحدها؟ ١٣٤
- «أل» على ثلاثة أنواع: عهدية وجنسية، واستغرافية ١٣٥
- «أم» في لغة حمير كال عند باقي العرب ١٣٧
- السادس من المعارف: المضاف إلى واحد من الخمسة ١٣٨
- المبتدأ والخبر، تعريف كل منهما وحكمهما ١٣٨
- الابتداء بالنكرة يحتاج إلى مسوغ ١٣٩
- إذا وقع الخبر جملة احتاج إلى رابط من أربعة ما لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى ١٤٠
- إذا وقع الخبر ظرفاً فهو متعلق بمحذوف اسم أو فعل ١٤١
- لا يخبر باسم الزمان عن اسم ذات ١٤٢
- يغني عن الخبر فاعل الوصف المعتمد أو نائب فاعله ١٤٣
- تعدد الخبر لمبتدأ واحد ١٤٥
- تقدم الخبر على المبتدأ إما جائز وإما واجب ١٤٦
- حذف المبتدأ أو الخبر جائز لدليل ١٤٧
- يجب حذف الخبر في أربع مسائل ١٤٧
- النواسخ للمبتدأ والخبر ثلاثة أنواع ١٤٩
- كان وأخواتها ١٤٩
- هذه الأفعال على ثلاثة أقسام ١٤٩
- قد يتوسط خبرها ١٥٢

- ١٥٥ وقد يتقدم خبرها إلا مع دام وليس
- ١٥٦ يرد بمعنى صار خمسة أفعال منها
- ١٥٩ يأتي ما عدا ليس وزال وفتى تماماً
- ١٦٠ ترد كان ناقصة، وتامة، وزائدة وشروط زيادتها
- ١٦١ يجوز حلف نون كان بخمسة شروط
- ١٦٢ يجوز حذفها وحدها أو مع اسمها
- ١٦٥ «ما» النافية تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز بشروط
- ١٦٧ «لا» النافية تعمل عمل ليس في الشعر بشروط
- ١٦٩ «لات» النافية تعمل عمل ليس بشروط
- ١٧٠ «إن» وأخواتها، معنى هذه الحروف
- ١٧٢ إذا اتصلت بإحداها «ما» الحرفية بطل عملها إلا «ليت»
- ١٧٥ إذا خففت «إن» المكسورة جاز إعمالها
- ١٧٦ إذا خففت «لكن» أمملت
- ١٧٦ إذا خففت «أن» المفتوحة عملت وجوباً، ووجب في اسمها وخبرها أربعة أمور
- إذا خففت «كان» عملت، وقد يذكر اسمها، ويجب إن كان خبرها فعلاً أن يفصل
- ١٨٠ بينها وبينه بلم أو قد
- ١٨٤ لا يتوسط خبر هذه الحروف إلا أن يكون ظرفاً
- ١٨٦ تكسر همزة «إن» في مواضع
- ١٨٧ يجوز دخول اللام على خبر إن أو اسمها، أو معمول خبرها، أو ضمير الفاصل
- ١٨٨ «لا» النافية للجنس وشروط عملها
- ١٩١ العطف على اسم «لا» مع تكرارها، ويدونه
- ١٩٣ نعت اسم لا
- ١٩٣ «ظن» وأخواتها، عدد هذه الأفعال، والاستشهاد لكل منها
- ١٩٧ الإلغاء، والتعليق، ومعنى كل منهما، وبيان الفرق بينهما
- ٢٠٣ الفاعل: تعريفه
- ٢٠٥ أحكام الفاعل
- ٢٠٥ لا يتقدم على عامله

- لا يلحق عامله علامة تنبية أو جمع ٢٠٥
- إن كان الفاعل مؤنثاً أنت له الفعل ٢٠٦
- يُطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع ٢٠٧
- الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وقد يتأخر عن المفعول، جوازاً، أو وجوباً ٢٠٨
- قد يجب تقديم المفعول على الفاعل وقد يجب تأخيره عنه ٢٠٨
- قد يجب تقديم المفعول على الفعل ٢٠٩
- فاعل نعم ويش ٢١٠
- نائب الفاعل ٢١١
- بعض أسباب حذف الفاعل ٢١١
- ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء ٢١٣
- شروط نيابة الظرف أو المصطلح ٢١٣
- تشير صورة الفعل إذا أسند الفعل للنائب عن الفاعل ٢١٤
- الاشتغال ٢١٥
- ضابطه ٢١٦
- يجوز في الاسم المتقدم الرفع والنصب ٢١٦
- يترجع نصبه في مسائل ٢١٦
- يجب نصبه إن تقدمته أداة تخص الفعل ٢١٩
- يجب رفعه إذا تقدمته أداة تخص الاسم ٢١٩
- قد يستوي رفعه ونصبه وضابط ذلك ٢٢٠
- يترجع رفعه فيما لم يذكر في أحد الأحوال السابقة ٢٢٠
- التنازع ٢٢١
- ضابطه وأمثله ٢٢٢
- إن أعملت العامل الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاجه ٢٢٣
- إن أعملت الثاني أضمرت في الأول المرفوع، دون سواه ٢٢٣
- قد توجد صورة التنازع ولا يكون منه، محافظة على المعنى ٢٢٤
- المفعول، وأنواعه ٢٢٥
- من المفعول به المنادى ٢٢٦

- ٢٢٦ نصب المنادى في ثلاثة أنواع
- ٢٢٩ إذا كان علماً مفرداً بني على ما يرفع به
- ٢٢٩ المنادى المضاف لياء المتكلم
- ٢٣١ حكم «أب» و «أم» في النداء إذا كانا مضافين إلى الياء
- ٢٣٢ حكم المنادى إلى مضاف إلى الياء
- ٢٣٤ أحكام تابع المنادى
- ٢٣٨ حكم المنادى إذا تكرر مضافاً
- ٢٣٩ الترخيم: معناه، شروطه
- ٢٤٠ يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف، ويجوز ألا تقطع النظر عنه
- ٢٤١ المحذوف للتخيم إما حرف، وإما حرفان، وإما كلمة برأسها
- ٢٤٤ المستغاث به: معناه
- ٢٤٦ للمستغاث به استعمالان آخران
- ٢٤٧ الندبة: معنى المنذوب
- ٢٤٨ لا يستعمل في الندبة إلا يا أو وا
- ٢٤٩ حكم المنذوب
- ٢٥٠ المفعول المطلق: معناه وأمثله
- ٢٥٢ ما ينوب عن المصدر في كونه مفعولاً مطلقاً
- ٢٥٣ المفعول له
- ٢٥٣ تعريفه، وشروطه
- ٢٥٣ إذا فقد شرطاً وجب جره بحرف التعليل
- ٢٥٦ المفعول فيه
- ٢٥٦ تعريفه
- جميع أسماء الزمان تقبل النصب ولا يقبله إلا المبهم من أسماء المكان مع بيان
- ٢٥٦ أنواع المبهم
- ٢٥٨ المفعول معه
- ٢٥٩ للاسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات
- ٢٦١ الحال: تعريفه

- ٢٦٣ شرط الحال التنكير
- ٢٦٤ وشرط صاحبها التعريف، أو التخصيص أو التعميم أو التأخير
- ٢٦٦ التمييز
- ٢٦٦ تعريفه، الفرق بينه وبين الحال
- ٢٦٦ التمييز نوعان: مفسر لمفرد ومفسر لنسبة، ومواقع كل منهما
- ٢٦٨ «كم» على نوعين، وبيان حكم تمييز كل منهما
- ٢٦٩ قد يكون الحال أو التمييز مؤكداً
- ٢٧٢ المستثنى إلا وأحواله، وحكم كل منها
- ٢٧٦ المستثنى بغير وسوى
- ٢٧٧ المستثنى بليس، ولا يكون وما خلا وما عدا
- ٢٧٨ المستثنى بخلا وعدا وحاشا
- ٢٧٨ مخفوضات الأسماء:
- ٢٧٩ حروف الجر، وأنواعها
- ٢٧٩ «لعل» حرف جر في لغة عقيل
- ٢٨٠ «متى» حرف جر في لغة هذيل
- ٢٨٠ «كي» تجر بها «ما» الاستفهامية
- ٢٨٠ «لولا» يجر بها الضمير
- ٢٨٢ المجرور بالإضافة
- ٢٨٢ الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام
- ٢٨٣ إضافة الصفة لمعولها على ثلاثة أنواع
- ٢٨٤ الإضافة المعنوية لا تجامع التنوين، ولا أل
- ٢٨٥ يعمل عمل الفعل سبعة أشياء:
- ٢٨٦ الأول: اسم الفعل
- ٢٨٨ أحكام اسم الفعل
- ٢٩٠ الثاني: المصدر
- ٢٩١ شروط إعماله
- ٢٩٧ المصدر العامل على ثلاثة أنواع

٢٩٩	اسم الفاعل، وشروط إعماله
٣٠٤	أمثلة المبالغة، وإعمالها
٣٠٧	اسم المفعول
٣٠٨	الصفة المشبهة
٣٠٩	تخالف الصفة المشبهة اسم الفاعل من خمسة أوجه
٣١١	لمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال
٣١٢	اسم التفضيل
٣١٣	لاسم التفضيل ثلاثة أحوال
٣١٤	أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به
٣١٤	يرفع الضمير المستتر اتفاقاً واختلفوا في رفعه الظاهر
٣١٥	التوابع خمسة:
٣١٦	الأول: النعت
٣١٧	فائدة النعت
٣١٨	ما يتبع فيه منعوته
٣٢١	يجوز قطع الصفة إن علم الموصوف ولو ادعاء
٣٢٢	التوكيد لفظي ومعنوي، والكلام على اللفظي
٣٢٥	الكلام على المعنوي: ألفاظه، ومواقعها
٣٢٨	أوجه الفرق بين التوكيد والنعت
٣٣١	العطف ضربان: عطف بيان، وعطف نسق، عطف البيان
٣٣٣	كل ما يصلح جعله عطف بيان يصح جعله بدلاً، إن صح وقوعه موقع المتبوع
٣٣٥	عطف النسق
٣٣٧	معنى الواو
٣٣٨	معنى الفاء
٣٣٩	معنى ثم
٣٣٩	معنى حتى
٣٤٠	لا تفيد حتى الترتيب، خلافاً لبعضهم
٣٤١	معاني أو

٣٤٢	معاني أم
٣٤٣	لا، ويل، ولكن
٣٤٥	البدل: معناه، أقسامه
٣٤٧	العدد، ألفاظه على ثلاثة أقسام
٣٤٨	لأسماء العدد التي على زنة فاعل أربعة أحوال
٣٤٩	موانع الصرف
٣٥٠	العلة الأولى: وزن الفعل
٣٥٠	العلة الثانية: التركيب
٣٥٠	العلة الثالثة: العجمة
٣٥١	العلة الرابعة: التعريف
٣٥١	العلة الخامسة: العدل، وهو على ضربين
٣٥٥	العلة السادسة: الوصف
٣٥٥	العلة السابعة: الجمع
٣٥٥	العلة الثامنة: الزيادة
٣٥٥	العلة التاسعة: التأنيث
٣٥٦	هذه الحلل على ثلاثة أقسام
٣٥٧	التعجب، له صيغتان
٣٦٠	لا تبني صيغة التعجب إلا مما استوفى خمسة شروط
٣٦١	الوقف
٣٦١	الوقف على تاء التأنيث
٣٦٣	الوقف على المنقوص المنصوب
٣٦٤	الوقف على «إذن»
٣٦٤	الوقف على نون التوكيد الخفيفة
٣٦٥	الوقف على الاسم المنصوب المنون
٣٦٦	تكتب الألف بعد واو الجماعة
٣٦٦	تكتب الألف المتطرفة ياء أو واواً
٣٦٧	همزة الوصل - ضبط مواضعها

٣٦٨	حركة همزة الوصل
٣٧٠	خاتمة «شرح قطر الندى»
٣٧١	خاتمة «مسيل الهدى»

تم فهرس الموضوعات الواردة في كتاب

قطر الندى، ويل الصدى، لابن هشام الأنصاري

والحمد لله ذي الجلال والإكرام، وعلى نبيه وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام

فهرس الشواهد

الواردة هي شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام
مرتبة على حروف المعجم بالنظر إلى قوافيها

رقم	الشاهد	الشاهد
	حرف الهمزة	
٧	إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن	لقاؤك إلا من وراء وراء
٢٢	ألم أك جاركم ويكون بيني	وبينكم المودة والإخاء
١٠٤	ليس من مات فاستراح بميت	إنما الميت ميت الأحياء
١٠٤	إنما الميت من يعيش كثيراً	كاسفاً باله قليل الرجاء
	حرف الباء	
٨	والله ما ليلى بنام صاحبه	ولا مخالط الليان جانبه
١١	يسر المرء ما ذهب الليالي	وكان ذهبه من له ذهباً
١٣	إذن والله نرسمهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب
٤٥	أضحى يمزق أثوابي ويضرني	أبعد شبيبي يبغي عندي الأدبا
٥٣	ألا ليت الشباب يعود يوماً	فأخبره بما فعل المشيب
٧٠	زعمتني شيخاً ولست بشيخ	إنما الشيخ من يلدب دبيباً
٧٢	القوم في أثري ظننت؛ فإن يكن	ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا
٧٧	وإنما يرضي المنيب ربه	ما دام معنياً بذكر قلبه
٩٥	بيكيك ناه بعيد الدار مغترب	بالكحول والمشبان للمعجب
٩٧	ألا يا قوم للمعجب العجيب	وللغفلات تعرض للأريب
١٠٩	وما لي إلا آل أحمد شيعة	وما لي إلا مذهب الحق مذهب

- ١١٥ وا، بأبي أنت وفوك الأشنب كأنما ذو عليه الزنوب
 ١١٨ وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيطرب
 ١٢٠ يحايي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب
 ١٣٨ لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب
 ١٤٠ أيا أخويننا عبد شمس ونوفلاً أعيدكما بالله أن تحدثنا حربا
 ١٤٣ كأن صغرى وكبرى من فقاقتها كان صغرى وكبرى من فقاقتها
 ١٤٤ لم تتلفع بفضل مشورها لم تتلفع بفضل مشورها
 ١٤٦ عجب لتلك قضية، وإقامتي عجب لتلك قضية أعجب فيكم على تلك القضية أعجب

حرف التاء

- ٥ فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أخص بالماء الفرات
 ٢١ فإن الماء ماء أبي وجدي ويثري ذو حفرت وذو طويت
 ٧٤ وما كنت أدري قبل حزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت
 ١٢٨ خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرت
 ١٤٨ الله أنجلك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت
 ١٤٨ كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف البجيم

- ٣٠ متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلاً وناراً تأججا
 ١١٢ شرين بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نثيج
 ١١٣ أومت بعينيهما من الهدوج لولاك في ذا العام لم أحجج

حرف الحاء المهملة

- ١٨ يا ناق سيري عنقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا
 ١١٧ وقولي كلما جشأت وجاشت: مكانك نعمدي أو تستريحي
 ١٣٤ أخاك أخاك؛ إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

حرف الدال المهملة

- ٢٠ هل تعرفون لبلاتني فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
 ٣٤ ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

٣٦	ليس على الله بمستنكر	أن يجمع العالم في واحد
٤٤	أمت خلاء وأمسى أهلها احتملوا	أخنى عليها الذي أخنى على لبد
٤٦	تطاول ليلك بالإثم	وبات الخليلي ولم ترقد
٤٦.	وبات وباتت له ليلة	كليلة ذي المعائر الأرم
٤٦	وذلك من نبل جاءني	وخبرته عن بني الأسود
٥٥	أعد نظراً يا عبد قيس لعلماء	أضاءت لك النار الحمار المقيدا
٥٦	قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه، فقد
٦٢	أزف الترحل غير أن ركابنا	لما تزل برحالنا، وكأن قد
٦٧	رأيت الله أكبر كل شيء	محاولة وأكثرهم جنودا
٦٨	دريت الوفي العهد يا عرو فاغبط	فإن اغتباطاً بالوفاء حميد
٨٥	يابن أمني ويا شقيق نفسي	أنت خلفتني للهر شديد
٨٨	فما كعب بن مامة وابن أروى	بأجود منك يا عمر الجوادا
٩٤	يا لقومي ويا لأمثال قومي	لأناس عتوهم في ازدياد
١٠٠	تألى ابن أوس حلفة ليردني	إلى نسوة كأنهن مفائد
١٣١	أتاني أنهم مزقون عرضي	جحاش الكرملين لها فليد
١٣٦	لا لا أبوح بحب بثنة؛ إنها	أخلت علي موائقاً وعهودا
١٤٩	وإياك والميتات لا تقرينها	ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا

حرف الراء المهملة

١٦	لاستهلن الصعب أو أدرك المني	فما انقادات الآمال إلا لصابر
٣٠	فأصبحت أنى تأتها تلبس بها	كلا مركبيها تحت رجلك شاجر
٤١	ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
٦١	كان لم يكن بين الحبون إلى الصفا	أنيس، ولم يسمر بمكة سامر
٦٦	فلا أب وابناً مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
٦٩	وحلت بيوتي في يفاع ممنع	يخال به راعي الحمولة طائرا
٧١	أبالأراجيز يا ابن اللوم توعدني	وفي الأراجيز خلت اللوم والخور
٧٥	جاء الخلافة أو كانت له قدراً	كما أتى ربه موسى على قدر

٩٢	قفي فانتظري يا أسم هل تعرفينه	أهذا المغيري الذي كان يذكر؟
٩٨	حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له	وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
١٠٢	وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بللّة القطر
١٢٥	عجبت من الرزق المسميء إلهه	ومن ترك بعض الصالحين فقيرا
١٣٠	ضروب بتصل السيف سوق سمانها	إذا علموا زادا فإنيك عاقر
١٣٣		قد يؤخذ الجار بجرم الجار

حرف السين المهملة

٢	منع البقاء ثقلب الشمس	وطلوعها من حيث لا تمسي
٢	وطلوعها حمراء صافية	وغروبها صفراء كالورد
٢	اليوم أصلم ما يجيء به	ومضى بفصل قضائه أمس
٣	لقد رأيت عجبا مذ أمسا	عجائزا مثل السعالي خمسا
٣	ياكلن ما في رحلهن همسا	لا ترك الله لهن ضرسا
ولا لقين الدر إلا تمسا		

٩٠	يا صاح يا ذا الضامر العنس	الرحل ذي الأنساع والجلس
٩١	يا مرو إن مطيتي محبوسة	ترجو الحباء، وريها لم يأس
١٣٥	فأين إلى أين النجاة ببغلتني	أناك ألاك اللاحقون احبس احبس

حرف العين المهملة

٢١	يا ابن الكرام ألا تفتن فتبصر ما	قد حدثوك، فما راء كمن سمعا
٣٨	خليلي، ما واف بعهدي أنما	إذا لم تكونا لي على من أقطع
٤٧	أبا خراشة، أما أنت ذا نفر	فإن قومي لم تأكلهم الضبع
٧٨	سيقوا هويي وأعنقوا لهوهم	فتخرموا، ولكل جنب مصرع
٧٩	لا تجزعي إن متفساً أهلكته	فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
٨٦		يا ابنة عما لا تلومي وإهجمي
١٣٩	أنا ابن التارك البكري بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا
١٤٥	يا سيد ما أنت من سيد	موطأ الأكناف رحب النزاع

حرف القاء

٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
١٥	ولبس عباءة وتقر عيني	أحب إليّ من لبس الشفوف
٥٠	بني غدانة ما إن أنتم ذهب	ولا صريف، ولكن أنتم الخزف
١٢٤	تنفي يداها المحصى في كل هاجرة	نفي الدراهم تنقاد الصياريف
١٥٠	ألا حبلاً غنم وحسن حليشها	لقد تركت قلبي بها هائماً ذنف

حرف القاف

٣٣	علم، ما لعباد عليك إمارة	أمنت، وهذا تحملين طليق
٨٩	ألا يا زيد والضحاك سيرا	فقد جاوزتما خمر الطريق
١٠٨	والثغليون بشن الفحل فحلهم	فحلاً، وأهمهم زلاء منطيق

حرف الكاف

٨٧	يا حكم الوارث عن عبد الملك	[ميراث أحساب وجود منسفاك]
----	----------------------------	---------------------------

حرف اللام

٦	لعمرك ما أدري، وإني لأوجل	على أينما تمدو المنية أول
٩	[أيا جارتا، ما أنصف الدهر بيننا]	تعالى أقاسمك الهموم تعالي
١٢	رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً	شديداً بأعباء الخلافة كاهله
٢٤	قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٢٥	أغررك مني أن حبك قاتلي	وأنك مهما تأمرى القلب يفعل
٢٧	إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة	فأيان ما تعدل به الريح تنزل
٣٢	وقصيدة تأتي الملوك غريبة	قد قلتها ليقال: من ذا قالها؟
٤٢	سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم	فليس سواء عالم وجهول
٤٩	لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكاً	جنوده ضاق عنها السهل والجبل
٥٧	علموا أن يؤملون فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
٥٨	بأنك ربيع وغيث مريع	وأنك هناك تكون الشمال
٦٥	لا سابغات ولا جأواء بأسلة	تقي المنون لدى استيفاء آجال
٧٦	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل

٨٠	جفوني ولم أجنفُ الأخلاء؛ إنني	لغير جميل من خليلي مهمل
٨٢	ألا يا عباد الله قلبي متيم	بأحسن من صلي وأقبحهم بعلا
١٠١	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	لدى المستر إلا لبسة المتفضل
١٠٣	فكونوا أنتم وبني أبيكم	مكان الكليتين من الطحال
١٠٥	لمية موحشاً طلل	يلوح كأنه خلل
١١٠	ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل
١١٤	فهيهات هيهات العقيق ومن به	وهيهات خل بالعقيق نواصله
١٢١	إن وجدي بك الشديد أراني	عائداً فيك من رأيت عدولا
١٢٣	ألا إن ظلم نفسه المرء بين	إذا لم تصنها عن هوى يقلب العقلا
١٢٦	القاتلين الملك الحلالا	خير معداً حسباً ونائلا
١٢٩	أخا الحرب لباساً إليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا

حرف الميم

١	فلولا المزعجات من الليالي	لما ترك القطا طيب المنام
١	إذا قالت حذام فصلقوها	فإن القول ما قالت حذام
٥	فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أفض بالماء الحميم
١٠	ومهما تكن عند امرئ من خليفة	وإن خالها تخفى على الناس تعلم
١٤	أقول لهم بالشعب إذ بأسروني:	ألم تأسوا أنني ابن فارس زهدم
١٧	وكنت إذا غمزت قناة قوم	كسرت كعوبها أو تستقيما
٢٣	لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم
٣٥	نصلي للذي صلت قريش	وتعبده وإن جحد العموم
٣٧	ذاك خليلي وذو يواصلني	يرمي ورائي بامسهم وامسلمه
٤٣	لا طيب للعيش ما دامت منغصة	لذاته بادكار الموت والهرم
٤٨	لا تقرين الدهر آل مطرف	إن ظالماً أبداً وإن مظلوما
٥٩	ويوماً توافينا بوجه مقسم	كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
٦٣	كأنني من أخبار إن، ولم يحجز	له أحد في النحو أن يتقدما
٧٣	ولقد علمت لثأنين منيتي	إن ألمنايا لا تطيش سهامها

٩٣	تنكرت منا بعد معرفة لمي	[وبعد التصاني والشباب المكرم]
٩٩	واحر قلباه ممن قلبه شبح	ومن بجسمي وحالي عنده سقم
١٠٦	وتضيء في وجه الظلام منيرة	كجمانة البحرى سل نظامها
١١١	لعل الله فضلكم علينا	بشيء أن أمكم شريم
١١٩	وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم	وما هو عنها بالحديث المرجم
١٢٧	إني حلفت برافعين أكفهم	بين الحطيم وبين ركني زمزم
١٣٧	إلى الملك القرم وابن الهمام	وليث الكتيبة في المزدحم
١٤٢	أناركة تلبلها قطام	رضينا بالتحية والسلام

حرف النون

١٩	رب وفقني فلا أصلك عن	سنن الساعين في خير سنن
٢٦	أنا ابن جلا وطلاع الشنايا	متى أضع العمامة تعرفوني
٢٨	حيثما تستقم يقدرك لك	الله نجاحاً في غابر الأزمان
٣٩	أقطن قوم سلمى أم نووا ظعننا؟	إن يظعنوا فعجيب عيش من قطننا
٤٠	صاح شمر، ولا تزل ذاكر المو	ت؟ فنسيانه ضلال مبين
٥٤	فوالله ما فارتكتكم قالياً لكم	ولكن ما يقضى فسوف يكون
٦٠	وصدر مشرق اللون	كأن ثدياه حقان
٦٤	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
٨٤	ولست برابع ما فات مني	بلهف، ولا بليت، ولا لَوَأني
٩٦	يا يزيدا لأمل نيل عز	وغنى بعد فاقة وهوان
١٠٧	ولقد علمت بأن دين محمد	من خير أديان البرية دينا
١٢٢	هل تذكرون إلى الدينين هجرتكم	ومسحكم صلبكم رحمان قريانا؟
١٣٢	ما رأيت أمراً أحب إليه الـ	جذل منه إليك يا ابن سنان

حرف الهاء

١١٦	وهاً لسلمى ثم وهاً وها	يا ليت عينها لنا وفها
١٤١	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد حتى نعله ألقاه

حرف الياء

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمر	٢٩
به تلف من إياه تأمر آتيا	
تمزّ فلا شيء على الأرض باقيا	٥١
ولا وزر مما قضى الله واقيا	
إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى	٥٢
فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقيا	
أيا راكباً إما عرضت فبلغن	٨٣
ندماي من نجران أن لا تلاقيا	
عميرة ودع إن تجهزت غازيا	١٤٧
كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا	

تم فهرس الشواهد الواردة في كتاب «شرح قطر الندى» لابن هشام،
والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فهرس الأبيات والشواهد الواردة

في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح فطر الندي
مرتبة على حروف المعجم بالنظر إلى قواضياها

رقم الصفحة	حرف الهمزة
٩٣	أقوم آل حصن أم نساء
١٥٤	يكون مزاجها غسل وماء
١٦٢	وبينكم المودة والإخاء
٢٤٣	فقلت لكم: إني حليف صلاء
٢٤٩	ومن عبرات ما لهن فناء

حرف الباء

٧١	لا يزالون ضارمين القباب	رب حي عرنلس ذي طلال
٨٩	ما كنت أوثر إتراباً على ترب	لولا توقع معتراً فأرضيه
١٠٦	إلى الناس مطلبي به القار أجرب	فلا تتركني بالوعيد كأنني
١١٣	قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي	كلاهما حين جد الجري بينهما
١١٨	لا نرى فيه عريبا	ليت هذا اليوم شهر
١١٨	ك ولا نخشى رقيباً	ليس إيساي وإيسا
١٢٠	بني شاب قرناها تصر وتحلب	كلبتهم وبيت الله لا تنكحونها
١٢٠	ولا ألقبه والسوء اللقب	أكنيه حين أناديه لأكرمه
١٣٠	بمعتدل وفق ولا متقارب	فوالله ما نلتهم وما نيل منكم
١٥٠	ويرجمن من دارين بجر الحقائق	يمرون بالدعنا خفافاً عياهم
١٦١	وإن تك ذا عتبي فمثلك يعتب	فإن أك مظلوماً فعبد ظلمته

- فإن بك عامر قد قال جهلاً
 ألا ليت الشباب يعود يوماً
 إن في القصر - لو دخلنا - غزلاً
 فأما القتال لا قتال لديكم
 أودى الشباب الذي مجد عواقبه
 يا أمّتا أبصرني راكب
 صاح هل ريت أو سمعت براع
 يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
 فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة
 ودأوية قفر يحار بها القطا
 تيممت لهباً أبتغي العلم عندها
 فإياك إياك المرأة فزانه
 هذا لعمركم الصغار بعينه
 يا لهف زبابة للححارث
 يا للرجال ليوم الأربعاء أما
 إذ لا يزال غزال فيه يفتنني
 كهز الرديني تحت العجاج
 لمياء في شفتيها حوة لعس
 ساع بكأس إلى ناس من الطرب
 قامت تريني وأمر الليل مجتمع
- فإن مظنة الجهل الشباب
 فأخبره بما فعل المشيب
 مصفقاً موصداً عليه الحجاب
 ولكن سيراً في عراض المراكب
 فيه نلذ، ولا لذات للشيب
 يسير في مسحفر لاحب
 رد في الضرع ما قرى في العلاب
 أن ليس وصل إذا انحلت عرى اللنب
 لعل أبي المغوار منك قريب
 أدلة ركبها بنات النجائب
 وقد صار علم العافين إلى لهب
 إلى الشر دعاء وللصرم جالب
 لا أم لي إن كان ذلك ولا أب
 الصابح فالغائم فالآيب
 ينفك يحدث لي بعد النهى طرباً
 يأتي إلى مسجد الأحزاب منتقياً
 جرى في الأنابيب ثم اضطرب
 وفي اللثات وفي أنيابها شنب
 كلاهما عجب في منظر عجب
 صبحاً تولد بين الماء واللهب

حرف التاء

- بعد اللتيا والتي
 من اللواتي والتي واللاتي
- إذا علتها أنفيس تردت
 زعمن أنني كبرت لصداتي

- إن العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات ١٥٠
رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات ٣٤٥

حرف الجيم

- متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا ١١٢
سقى أم عمرو كل آخر ليلة حناتم سود ماؤمن ثجيج ٢٨٠
أنت إلى مكة أخرجتني ولو تركت الحج لم أخرج ٢٨٠
قلبي دينه واحتاج للشوق لإنها على الشوق إخوان العزاء هبوج ٣٠٧
نلبث حولاً كاملاً كله لا نلتقي إلا على منهج ٣٣٠

حرف الحاء

- أو صرت ذا بومة في رأس رابية أو في قرارٍ من الأرضين قرواح ٧٠
نحن اللون صبوحا صباجا يوم النخيل غارة ملحاحا ١٢٥
يا صاح مهلاً أقل العذل يا صاح ولا تكونن لي باللائم اللاحي ٢٤٠
أبت لي عفتي وأبى بلاتي وأخذني الحمد بالثمن الريح ٢٨٩
واقحامى على المكروه نفسي وضربي هامة البطل المشيح ٢٨٩

حرف الدال

- أنا الذي يجدوني في صدورهم لا أرتقي صدراً منها ولا أرد ٧٧
ألم يأتيك والأنبياء تنمي بما لاقت لبون بني زياد ٧٧
لا أعرفك بعد الموت تنبني وقبل موتي ما زودتني زادي ١٠٧
إن المنية والحتوف كلاهما يوفي المخارم يرقبان سوادي ١١٣
نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فليد ١٢٠
ولقد مللت من الحياة وطولها وموأل هذا الناس كيف لبيد ١٢١
أمن أجل أعرابية ذات بردة تبكي على نجد وتبلى كذا وجدنا ١٢٢
رأيت بني غبراء لا يشكروني ولا أهل هذاك الطرف الممدد ١٢٣

- لخولة أطلال ببرقة شهيد
لا در درك إني قد رميتهم
ما للجمال مشيها وثيدا
ريسته حتى إذا تمعدا
ما دام حافظ سري من وثقت به
يا دار مية بالعلياء فالسند
١٣١ تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد
١٤٨ لولا حلدت ولا عذرى لمحدود
١٤٨ أجندلاً يحملن أم حليدا
١٥٠ وأض نهلاً كالحصان أجردا
١٥٥ فهو الذي عنه لست راغباً أبدا
١٥٧ أقوت وطال عليها سالف الأمد
١٧٤ / ٢٧٣

- أن تقرأن على أسماء ويحكمما
يا حار ما راح من قوم ولا ابتكروا
يا حار ما طلعت شمس ولا غربت
صاح هذه قبورنا تملأ الرحب
وبالجسم مني بيتاً لو علمته
وقفت فيها أصيلاً كي أسألها
إلا الأوارى لأياً ما أبينها
ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه
إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا
معاوي إننا بشر فأسجج
١٧٩ مني السلام وأن لا تشعرا أحدا
٢٣٩ إلا وللموت في آثارهم حادي
٢٣٩ إلا تقرب آجال لميعاد
٢٤٠ ب فأين القبور من عهد عاد
٢٦٥ شحوب وإن تستشهد العين تشهد
٢٧٣ عيت جواباً وما بالربع من أحد
٢٧٣ والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد
٢٧٧ وما أحاشي من الأقوام من أحد
٣٢٣ فحسبك والضحاك سيف مهند
٣٣٦ فلسنا بالجبال ولا الحديد

حرف الراء

- نلعت ندامة الكسعي لما
ولو أنني ملكت يدي ونفسي
متى ما ترد يوماً سفار تجد بها
ونحن قتلنا الأسد أسد شتوة
لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني
٣٥ عدت مني مطلقة نوار
٣٦ لكان إلي للقدر الخيار
٣٦ أديهم يرمي المستجير المعورا
٤٢ فما شربوا بعداً على للة خمرا
٧٠ سلس خطيب فوق أعواد منبر

- ٨٩ كالثور يضرب لما عافت البقر
 ٩١ لا يعلم الجار منهم أنه جار
 ٩١ أو أن يبين جميعاً وهو مختار
 ١٠٤ فحتف كل امرئ يجري لمقدار
 ١٠٧ وذلك الذي بالسوق مولى بني بدر
 ١٠٧ مردفات على أعقاب أكوار
 ١١٠ لم تترك الأمن منا لم تزل حلرا
 ١١٢ كلا مركبيها تحت رجلك شاجر
 ١١٨ عن العهد والإنسان قد يتغير
 ١٢١ سقياً ورعياً لهذا العاتب الزاري
 ١٥٠ فليله مغو عاد بالرشد أمرا
 ١٥٤ على اسم ما دام وجاز في الآخر
 ١٦٩ أعارت عينه أم لم تعارا
 ١٧٨ أن سوف يأتي كل ما قلدا
 ١٨٤ ما أعرتم وأقفرتم منه داره
 ١٨٩ سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا
 ١٩٦ ومن ذا الذي يا عز لا يتغير
 ٢٠٣ أراد ثراء المال كان له وفر
 ٢٣٨ لا يلقينكم في سوءة عمر
 ٢٣٩ إلى المغيب تثبت نظرة حار
 ٢٤٢ غداة غلت أم رالح فمهجر
 ٢٤٢ إن الحوادث ملقيٌ ومنتظر
 ٢٥٠ وعمرو بن الزبيراء
- ٨٩ إنني وقتلي سليكاً ثم أمقله
 ٩١ ومن يكلمهم في المحل أنهم
 ٩١ حتى يكون عزيزاً من نفوسهم
 ١٠٤ وقال رائدهم: أرسوا نزاولها
 ١٠٧ ولا يفلتن النافعان كلاهما
 ١٠٧ لا أعرفن ربرياً حوراً مدامعها
 ١١٠ أيا نؤمنك تأمن غيرنا وإذا
 ١١٢ فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها
 ١١٨ لئن كان إياه لقد حال بعلنا
 ١٢١ نبئت نعماً على الهجران زارية
 ١٥٠ وكان مضلي من هديت برشده
 ١٥٤ لا يجوز أن تقدم الخبر
 ١٦٩ وريت سائل عني حفي
 ١٧٨ واعلم فإن علم المرء ينفعه
 ١٨٤ فكان قد مضى وخلف فيكم
 ١٨٩ ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر
 ١٩٦ وقد زعمت أني تغيرت بعدها
 ٢٠٣ وقد علم الأقوام لو أن حاتماً
 ٢٣٨ يا تيم تيم عدني لا أبا لكم
 ٢٣٩ أقول والنجم قد مالت أواخره
 ٢٤٢ أمن آل نعم أنت غاد فمبكر
 ٢٤٢ يا أسم صبراً على ما كان من حدث
 ٢٥٠ ألا يا عمرو عمراه

٢٥٤	وليلى بذات البين دار عرفتھا	وأخرى بذات الجيش آياتھا سطر
٢٧٠	أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي	وهل بذلة يا للناس من عار
٢٨١	لولاه لم يقض في أعدائه قلم	ومخلب الليث لولا الليث كالظفر
٢٩٠	ومتكنفي جنبی عكاظ كليهما	يدعو بها وللتانهم عرعار
٣١٣	ولفوك أطيب لو بللت لنا	من ماء موهبة على خمر
٣٢١	لا يبعذن قومي اللين هم	سم العدة وآفة الجزر
٣٢١	النازلين بكل معترك	والطيبين معاقد الأزر
٣٣١	إنی وأسطار سطرن سطرأ	لقائل يا نصر نصر نصرا
٣٤٢	جاء الخلافة أو كانت له قدرأ	كما أتى ربه موسى على قدر
٣٥٥	هذي الأرامل قد قضيت حاجتها	فمن لحاجة هذا الأرملة الذكر
٣٥٩	يا ما أميلح غزلانأ شدأ لنا	من هولياكن الضال والسمر
٣٧٠	يا لك من قبرة بمعمر	خلا لك الجور فيبضي واصفري
٣٧٠	ونقري ما شئت أن تنقري	قد رفع الفخ فماذا تحلري

حرف السين

٣٩	اعتصم بالرجاء إن عن بأس	وتناس الذي تضمن أمس
١٢٨	إذ حملت بزتي على علس	فما أبالي من مضى ومن جلس
١٥٠	وبللت قرحأ دامياً بعد صحة	لعل منايانا تحولن أبوسا
٢٢٢	أناك أذاك اللاحقون احبس احبس	
٢٣٦	يا صاح ياذا الضامر العنس	والرحل ذي الأنساع والجلس
٢٤٠		
٢٤٣	يا ليتني وأنت يا لميس	في بللة ليس بها أنيس
	إلا اليعافير وإلا العيس	

حرف الشين

أيا أبتي لا زلت فينا فلنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشا ٢٣٢

حرف الضاد

فقلوا لهذا المرء ذو جاء ساعياً: هلم فلن. المشرقي الفرائض ١٢٧

حرف العين

أبيت اللعن إن سكاك علق نفيس لا يعار ولا يباع ٣٤
ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمعا ٧١
وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا ٧٢
هجوت زيان ثم جئت معتذراً من هجو زيان لم تهجو ولم تدع ٧٨
أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع ٩٩
وما المرء إلا كالشهاب وضوته يحور وماذا بعد إذ هو ساطع ١٥٠
عبأت له رمحاً طويلاً وألّة كان قبس يعلى بها حين تشرع ١٨٢
فوالله ما يدري كريم محاطل أينساك إذ باعدت أم يتضرع ٢٠٣
قالت لتعلنني من الليل اسمع سفه تبيتك الملامة فاهجعي ٢١٩
قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع
٢٣٣ / ١٤٠

جذب الليالي أبطني أو أسرمي أفناه قيل الله للشمس اطلعي
حتى إذا وارك أفق فارجعي ٢٣٣

تكنفني الوشاة فأزعجونني فيا لله للواشي المطاع ٢٤٤
وزادني كلفاً بالحب أن منعت وحب شيء إلى الإنسان ما منعا ٣١٢
أهون عليّ إذا امتلات من الكرى أنني أبيت بليلة الملسوع ٣٦٠

حرف القاء

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف ١٤٠

- فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصراً ويا سعد سعد الخزرجين التطارف ٢٣٨
الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائهم نطف ٢٨٦

حرف القاف

- آن شمت من نجد بريقاً تألقا تببت بليل إمارد اعتاد أولقا ٧٤
إذا المعجوز غضبت فطلق ولا ترضاهها ولا تملق ٧٧
فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق ١٨٠
هوأي مع الركب اليماني مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق ٢١٥
أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق ٢٩٨
كم عالم عالم أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا ٢٩٩
هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا ٢٩٩
هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد عون أخا عون بن مخراق ٣٠٤

حرف الكاف

- أبيت أسري وتبيتي تملكني شعرك بالعنبر والمسك الذكي ٣٧٠
أولالك قومي لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضليل إلا أولالكا ١٢٣
وأحضرت علري عليه الشهو د، إن عاذراً لي وإن تاركاً ١٦٤
تقول بنتي قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا ٢٣٢
يا أبتني أي أسي لم تبق لابن ثكلك ٢٣٢
يا أبتني . كل أب يورد يوماً منهلك ٢٣٢
يا حار لا أرمين منكم بلهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك ٢٣٩

حرف اللام

- أقول وقد ناحت بقربي حمامة أيا جارتا لو تشعرين بحالي ٥٢
معاذ الهوى ما دقت طارقة النوى ولا خطرت منك الهموم بهال ٥٢

- أيا جارتنا ما أنصف الدهر بيننا
تعالى إلخ ٥٢
- محمد تفد نفسك كل نفس
إذا ما خفت من أمر تبالا ٧٩
- فاليوم أشرب غير مستحقب
إثماً من الله ولا واغل ٧٩
- لن تزالوا كذلك ثم لا زلـ
ت لكم خالداً خلود الجبال ٨١
- أناطم مهلاً بعض هذا التلل
وإن كنت قد ساءت مني خليفة ١٠٨
- أنا القلاخ بن جناب بن جلا
فلسي ثيابي من ثيابك تنسل ١٠٨
- أبني كليب إن عمي اللنا
أخو خنائير أقود الجملا ١٠٩
- ألا تسألان المرء ماذا يحاول
قتلا الملوك وفككا الأغلالا ١٢٥
- لو أن ما عالجت لين فؤادها
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل ١٢٨
- فقلت يمين الله أبرح قاعداً
فقسا استلين به للان الجندل ١٣٣
- له در أنو شروان من رجل
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي ١٥٢
- ولكنما أسعى لمجد مؤثل
ما كان أعرفه بالود والسفل ١٦١
- لقد علم الضيف والمرملون
وقد يترك المجد المؤثل أمثالي ١٧٣
- بأنك ربيع وغيث مريع
إذا اغبر أفق وهبت شمالا ١٧٧
- إن محلاً وإن مرتحلاً
وأنت هناك تكون الشمالا ١٧٧
- حسبت التقى والجود خير تجارة
وإن في السفر - إذ مضوا - مهلا ١٨٤
- دعاني الغواني عمهن وخلصني
رياحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا ١٩٤
- ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي
لي اسم فلا أدعى به وهو أول ١٩٥
- يدب على أحشائها كل ليلة
وهل يعمن كان في العصر الخالي ٢٢٣
- ويوم عقرت للمذارى مطيتي
ديب القرنى بات يعلو نقاً سهلا ٢٢٧
- ويا عجباً من حلها بعد رحلها
قيا عجباً من كورها المتحمل ٢٣٠
- ويا عجباً للمجازر المتبذل.

- أيهلنن كلا زاديكما
يا زيد زيد اليعملات الذبل
أحار ترى برقاً أريك وميضه
رأيت الناس ما حاشا قريشاً
كأن ثبيراً في عرائين وبله
٢٣٧ ودعائي واغلاً فيمن وغل
٢٣٨ تطاول الليل عليك فأنزل
٢٣٩ كلمع اليلدين في حبي مكلل
٢٧٧ فلنا نحن أفضلهم فعلا
٢٧٨ كبير أناس في بجاد مزمل
٣١٩
٢٧٩ مشي الهلوك عليها الخيل الفضل
٣٠١ ذكرت سليمي في الخليط المزابل
٣٠٤ صفيق شواه أو قديم معجل
٣٠٥ بأرفع ما حولي من الأرض أطولا
٣٣٨ متيم إثرها لم يُقَد مكبول
٣٤٢ صلور رماح أشرعت أو سلاسل

حرف الميم

- فساغ لي الشراب وكنت قبلاً
أمن أم أوفى دمنة لم تكلم
هي ما كنتي وتز
كي تنجنحون إلى سلم وما تُثرت
فأقسم أن لو التقينا وأنتم
يا أيها الرجل المعلم غيره
تصف الدواء الذي المقام وذو الفن
أبدأ بنفسك فأنهها عن غيرها
فهناك يسمع ما تقول ويشفتي
أحفظ وديعتك التي استودعتها
٤١ أكاد أغص بالماء الحميم
٥٧ بحومانة الدراج فالمتثلّم
٦٦ عم أني لها حم
٨١ قتلاكم ولظي الهيجاء تضطرم
٨٥ لكان لكم يوم من الشر مظلم
هلا لنفسك كان ذا التعليم
كيما يصح به وأنت سقيم
فلذا انتهت عنه فأنت حكيم
١٠٠ بالقول منك وينفع التعليم
١٠٦ يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

- يا رب شيخ من لكيز ذي غنم في كفه زبغ وفي الغنم فقم ١٠٦
أجلح لم يشمط وقد كاد ولم
- فلا تلفين كأم الخلا م إلا تجدد عارماً تعتزم ١٠٦
لا ألفين ولياكم كعارمة إلا تجدد عارماً في الناس تعتزم ١٠٧
من لا يزل يتقاد للغي والهوى سيلقى على طول السلام نادما ١١٥
وإن مولاي ذو يعماتبني لا إحنة عنده ولا جرمة ١٣٧
ينصرنني منك غير معتلر يرمي ورائي بأمسهم وامسلمه
إذا لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم ١٦١
إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنك عقد الرتائم ١٦١
حدثت على بطون ضنة كلها إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً ١٦٤
تمشي بها الدرما تسحب نفسها كأن بطن حبلى ذات أونين متمم ١٨٢
لا يهولتك اصطلاء لظى الحر ب فمحلوها كأن قد ألما ١٨٣
هما سيدنا يزعمان وإنما يسوداننا إن أسرت غنماهما ١٩٩
صدت وأطولت الصدود وقلما صدود على طول الصدود يدوم ٢٠٢
ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام ٢٢٧
ويا أبنا لا تزل عنفنا فلنا نخاف بأن تخترم ٢٣٢
يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الأحلام ٢٣٧
يا أيها الرجل المعلم غيره هلا لنفسك كان ذا التعليم ٢٣٧
فصالحونا جميعاً إن بدا لكم ولا تقولوا لنا أمثالها عام ٢٤٠
على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده ضنت به نفس حاتم ٢٦٢
تخيرته فلم يعلل سواء فنعم المرء من رجل تهام ٢٧٢
ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على ابني ضمضم ٢٨٥
الشامي عرضي ولم أشتمهما والناظرين إذا كم ألقهما دمي

وقال أمير المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدمة ٣٦٠

حرف التون

- فلما تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأبيننا ٦٥
 وكان بنو فزارة شر قوم وكنت لهم كشر بني الأخينا ٦٥
 فلا وأبي لا أئساك حتى ينسى الوالد الصب الحنينا ٦٦
 ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالجلي الملوان ٦٩
 اسأل القادمين من حكمان كيف خلقتما أبا عثمان ٦٩
 تغيرت الديار بذئ السفين فأودية اللوى فرمال لين ٧١
 فخرجي ذروة فقفا ذبال يعفي آبه سلف السنين ٧١
 طال ليلى وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطر ٧١
 ألا رسول لنا منا فيخبرنا ما بعد غابتنا من رأس مجرانا ٩٨
 من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان ١١٥
 لئن كان حبك لي كاذباً لقد كان حبيك حقاً يقينا ١١٨
 نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا ١٣٠
 لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن ١٤٢
 أكل عام نعم تحوونه يلقحه قوم وتنتجونه ١٤٣
 أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا اللار داراً ولا الجيران جيرانا ١٦٩
 ولقد أمر على اللثيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ١٦٩
 فبياد حتى كأن لم يكن فاليوم أبكي ومتى لم يبكني ١٨٣
 ودعوتني وزعمت أنك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثم أمينا ١٩٦
 من أجلك يا لتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني ٢٢٧
 يا أبنا أرقني القلنان فالنوم لا تطعمه العينان ٢٣٢
 صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسياته ضلال مبين ٢٣٩

٢٤٢	حلفت يميناً لا أخون أميني	ألم تعلمي يا أسم ويحك إني
٢٦٧	وواحد كالآلف إن أمر عني	والناس ألف منهم كواحد
٢٨١	ولولاك لم يعرض لأحبابنا حسن	أنطمع فينا من أراق دمانا
٢٨١	لولا مخاطبتي إياك لم ترني	كفى بجسمي تحولاً أنني رجل
٢٨١	أدنى إلى شرف من الإنسان	لولا العقول لكان أدنى ضيغم
٢٩٦	وقطعوا من حبال الوصل أقرانا	بان الخليط ولو طووعت ما باتا
٣٥٢	أبحرَ زنيّت أن بهجين	خبريني رقاش لا تكلّبينني
	أم بدون فأنّت أهل لدون	أم بعبء فأنّت أهل لعبد
٣٧٠	ملاق - لا أباك - تخوفيني	أبالموت الذي لا يد أني

حرف الهاء

١١٨	رايت أخاها مجزئاً بمكانها	دع الخمر يشربها الغواة فلأنني
	أخوها غلته أمه بلبانها	فلألا يكنها أو تكنه فأنه
١٥٥	قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها	بتيها قفر والمطي كأنها
١٨٩	ولكن أعجازاً شديداً صريرها	فأما الصدور لا صدور لجعفر
٢٠٠	بمنى تأبد غولها فرجامها	عفت الديار محلها فمقامها
٢٠٠	إذا ما انتقضت أحدوة لو تعيدها	من الخفرات البيض ود جلسها
٣٢١	من السوء الباقي عليهم وبأها	لحي الله وفدينا وما ارتحلا به
٣٣٩	خوفاً وفارق أرضه وقلاها	ومضى يظن بريد عمرو خلفه

حرف الواو

٦٦	سـل من الناس ذوره	إنما يعرف ذا الفضـ
٢٨١	بأجرامه من قنة النيق منهوى	وكم موطن لولاي طحت كما هوى

حرف الياء

- كلانا غني عن أخيه حياته
ولست بهاج في القرى أهل منزل
فلما كرام موسرون لقيتهم
وحلت سواد القلب لا أنا باغياً
ليت الحمام لي
أو نصفه قديمه
تبكيهم دماء مغولة
إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ
وكننت إذا ما الخيل شمصها القنا
- ونحن إذا متنا أشد تغانيا
على زادهم أبكي وأبكي البواكيا
فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا
سواها ولا عن حبها متراخيا
إلى حماميه
ثم الحمام ميه
وتقول سلمى: وارزيتيه
فدعه وواكل أمره واللياليا
لبيقاً بتصريف القناة بنانيا

فهرس الآيات القرآنية المستشهد بها

في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

مرتبة حسب ترتيب السور والآيات في المصحف الشريف

الآية	رقمها	الصفحة
(١) سورة الفاتحة		
﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾	١	٣١٧
﴿الحمد لله رب العالمين﴾	٢	٣٢٠ ، ١٤١
(٢) سورة البقرة		
﴿وأولئك هم المفلحون﴾	٥	١٢٣
﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت﴾	١٩	٢٥٣
﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾	٢٤	٧٧ ، ٧٦
﴿كيف تكفرون بالله﴾	٢٨	٣٥٧
﴿وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾	٢٨	٧٣
﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾	٢٩	٢٥٣
﴿وكلا منها رغداً﴾	٣٥	٢٥٢ ، ٢٥٠
﴿فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه﴾	٣٧	٣٣٨
﴿ولا تعشوا في الأرض مفلسين﴾	٦٠	٢٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٢
﴿ولتجلنهم أحرص الناس﴾	٩٦	٣١٤
﴿ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق﴾	١٠٢	٢٠٠
﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها﴾	١٠٦	٦٠
﴿قل هاتوا برهانكم﴾	١١١	٥١
﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾	١٢٤	٢٠٩ ، ٢٠٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل﴾	١٢٧	٣٣٧
﴿فسيفكهم الله﴾	١٣٧	١١٨
﴿قل أنتم أعلم أم الله﴾	١٤٠	١٤٧
﴿فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾	١٥٨	١٦٣
﴿فمن اضطر﴾	١٧٣	٢١٤
﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾	١٧٧	١٥٣
﴿فغلة من أيام آخر﴾	١٨٥ ، ١٨٤	٣٥٥
﴿وأن تصوموا خير لكم﴾	١٨٤	١٣٨
﴿علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم﴾	١٨٧	١٨٦
﴿وأنتم عاكفون في المساجد﴾	١٨٧	٧٤
﴿ذلك عشرة كاملة﴾	١٩٦	٣١٨
﴿وما فعلوا من خير يعلمه الله﴾	١٩٧	١٠٧
﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾	٢١٤	٩١ ، ٩٠
﴿فسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾	٢١٧	٣٤٦ ، ٢٤٥
﴿لعبد مؤمن خير من مشرك﴾	٢٢١	١٤٠ ، ١٣٩
﴿المطلقات يتريصن﴾	٢٢٨	٥٤
﴿والوالدات يرضعن﴾	٢٣٣	٥٤
﴿إلا أن يعفون﴾	٢٣٧	٥٤
﴿فسربوا منه إلا قليلاً منهم﴾	٢٤٩	٢٧٢
﴿ولولا دفع الله الناس﴾	٢٥١	٢٩٧ ، ٢٩٠
﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾	٢٨٠	١٦١ ، ١٥٩
﴿فرجل وامرأتان﴾	٢٨٢	٣٦٧
﴿لا تؤاخذا﴾	٢٨٦	١٠٧
(٣) سورة آل عمران		
﴿إن في ذلك لعبرة﴾	١٣	١٨٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾	١٨.....	١٨٦
﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾	٣١ ...	١١٤
﴿إذ قالت امرأة عمران﴾	٣٥.....	٢٠٦
﴿قل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم﴾	٦١.....	٣٦٨
﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾	٦٢.....	١٨٧
﴿والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾	٩٧.....	٣٤٦ ، ٣٢٥
﴿فأصبحتم بنعمته إخواناً﴾	١٠٣.....	١٥٧
﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾	١١٥.....	١١٤
﴿ودوا ما عسى﴾	١١٨.....	٢٩١ ، ٦٠
﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾	١٤٢.....	٩٨ ، ٨٤
﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل﴾	١٤٤.....	١٦٦
﴿ليتبلون في أموالكم﴾	١٨٦.....	٥٥
﴿لتسمعن﴾	١٨٦.....	٥٥
﴿ربنا إننا سمعنا منادياً﴾	١٩٣.....	٣٦٤

(٤) سورة النساء

﴿حرمت عليكم﴾	٢٣.....	٢٨٨
﴿كتاب الله عليكم﴾	٢٤.....	٢٨٨ ، ٢٨٥
﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾	٢٨.....	٨٤
﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾	٢٨.....	١٣٦ ، ١٣٤
﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾	٦٦.....	٢٧٤ ، ٢٧٢
﴿فانفروا ثبات﴾	٧١.....	٢٦٢
﴿ويا ليتني كنت معهم فأفوز﴾	٧٣.....	٩٥
﴿ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يظلم فسوف نؤتيه أجراً عظيماً﴾	٧٤.....	١١٥
﴿ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها﴾	٧٥.....	٣٢١
﴿فإنما نكونوا يدرىكم الموت﴾	٧٨.....	١٠٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿من يعمل سوءاً يجز به﴾	١٢٣	١٠٧ ، ١٠١
﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾	١٢٧	٢٥٧ ، ٢٥٦
﴿فلا تميّلوا كل الميل﴾	١٢٩	٢٥١ ، ٢٥٠
﴿إن يشأ يذهبكم﴾	١٣٣	١٠٧ ، ١٠١
﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾	١٣٧	٩٠
﴿ما لهم من علم به إلا اتباع الظن﴾	١٥٧	٢٧٥ ، ٢٧٢
﴿وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس﴾	١٦١	٢٩٧
﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون﴾	١٦٢	١٧٦
﴿وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب﴾	١٦٣	٧٤
﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾	١٦٤	٢٥٠
﴿لئلا يكون للناس على الله حجة﴾	١٦٥	٨٩ ، ٨٤
﴿كنى بالله شهيداً﴾	١٦٦ ، ٧٩	٣٦٠
﴿إنما الله إله واحد﴾	١٧١	١٧٢

(٥) سورة المائدة

﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾	٣٨	٢١٧ ، ٢١٦
﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾	٧١	٨٧ ، ٨٣
﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾	٧٣	٣٤٨
﴿نكفارتهم إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة﴾	٨٩	٣٤١ ، ٧٠
﴿هدياً بالغ الكعبة﴾	٩٥	٢٨٤
﴿أو كفارة طعام مساكين﴾	٩٥	٣٣٢
﴿ونعلم أن قد صدقتم﴾	١١٣	١٧٧

(٦) سورة الأنعام

﴿وإن يمسك بخير فهو على كل شيء قدير﴾	١٧	١١٤ ، ١٠١
﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾	٢٧	٩٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾	٧١.....	٩٠
﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾	١١٧.....	٣١٤
﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها﴾	١٢٣.....	٣١٤
﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾	١٢٤.....	٢٥٦
﴿قل هلم شهداءكم﴾	١٥٠.....	٥٠
﴿قل تعالوا أنزل﴾	١٥١.....	١٠٢ ، ١٠١ ، ٥١
﴿قد جاءكم بينة﴾	١٥٧.....	٢٠٦ ، ٢٠١

(٧) سورة الأعراف

﴿ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة﴾	١١.....	٣٣٩
﴿ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك﴾	١٢.....	١٨٩
﴿وليأس التقوى ذلك خير﴾	٢٦.....	١٤١
﴿فريقاً هدى﴾	٣٠.....	٢١٠
﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾	٥٦.....	٣٦٢
﴿مهما تأتينا به من آية﴾	١٣٢.....	٥٧
﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾	١٤٢.....	٢٧٠
﴿قال ابن أمّ إن القوم استضعفوني﴾	١٥٠.....	٢٣٢
﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾	١٥٥.....	٢٢٥
﴿وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾	١٨٥.....	١٧٧

(٨) سورة الأنفال

﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾	٦.....	١٧٢
﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾	٣٣.....	٩٠ ، ٨٤
﴿والركب أسفل منكم﴾	٤٢.....	٢٥٧ ، ١٤١

الآية	رقمها	الصفحة
(٩) سورة التوبة		
﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾	٢٤.....	٣١٣
﴿بِمَا رَحِبتُ﴾	١١٨ ، ٢٥.....	٢٩١
﴿ثُمَّ وَلِيتِمَّ مَقِيلِينَ﴾	٢٥.....	٢٦٩
﴿إِنْ عُدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	٣٦.....	٢٧٠
﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾	٤٠.....	٣٤٨
﴿لَا تَحْزَنْ إِنْ اللَّهُ مَعَنَا﴾	٤٠.....	١٨٩
﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾	٧٠.....	٤٠
﴿خَذَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾	١٠٣.....	١٠٣
(١٠) سورة يونس		
﴿أَكُنْ حَيًّا لِلنَّاسِ أَنْ لَوْحِينَا﴾	٢.....	١٥٣
﴿أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠.....	١٧٧
﴿كَانَ لَمْ تَفْنِ بِالْأَمْسِ﴾	٢٤.....	١٨٢
﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾	٥٧.....	٢٠٦ ، ٢٠٣
﴿إِلَّا إِنْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٦٢.....	١٨٦
﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾	٦٨.....	١٨٧
﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	٧١.....	٢٥٩
﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٨٩.....	٥٥
(١١) سورة هود		
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	٨.....	١٥٦
﴿فَانْزَلْهُمْ كُمُوهَا﴾	٢٨.....	١١٨
﴿لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾	٣١.....	٧٩
﴿يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا﴾	٣٢.....	٢٢٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وقضي الأمر﴾	٤٤	٢٠٧
﴿مؤلاء بناتي﴾	٧٨	١٢٣
﴿ولا يلفت متكم أحد إلا امرأتك﴾	٨١	٢٧٤
﴿خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض﴾	١٠٨	١٥٩
﴿وإن كلاً لما ليوفينهم ريك أعمالهم﴾	١١١	١٧٦
﴿ولا يزالون مختلفين﴾	١١٨	١٥٠

(١٢) سورة يوسف

﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً﴾	٤	٢٦٧ ، ٢٦٦
﴿قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا﴾	٨	٣١٣
﴿ما هذا بشراً﴾	٣١	١٦٦ ، ١٦٥
﴿وليكوناً...﴾	٣٢	٣٦٤
﴿حتى حين﴾	٣٥	٩١
﴿قضي الأمر﴾	٤١	٢٠٣
﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾	٧٦	٢٥٧
﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾	٧٧	١١٤
﴿يا أسفا على يوسف﴾	٨٤	٢٣٠
﴿فإن الله لقد آتاك الله علينا﴾	٩١	٢٨٢

(١٣) سورة الرعد

﴿وإن ريك لذو مغفرة﴾	٦	١٨٧
﴿ولكل قوم هادي﴾	٧	٣٦٣
﴿وهو الكبير المتعال﴾	٩	٣٦٣
﴿وما لهم من دونه من والي﴾	١١	٣٦٣
﴿جنت عدن يدخلونها﴾	٢٣	٢٢٠
﴿أنفلم يأس الذين آمنوا﴾	٣١	٨٥
﴿إن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً﴾	٣١	٨٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وما لهم من دون الله من وافي﴾	٣٤.....	٣٦٣
﴿أكلها دائم وظلها﴾	٣٥.....	١٤٧
﴿كفى بالله شهيدا﴾	٤٣.....	٣٦٠

(١٤) سورة إبراهيم

﴿ويسقى من ماء صليل﴾	١٦.....	٣٣٢
---------------------	---------	-----

(١٥) سورة الحجر

﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون * إلا إبليس﴾	٣٠ ، ٣١.....	٣٢٨ ، ٣٢٧ ، ٢٧٣
﴿لأغوينهم أجمعين﴾	٣٩.....	٣٢٨
﴿وإن جهنم لموعدهم أجمعين﴾	٤٣.....	٣٢٨
﴿ومن يقطع من رحمة ربه إلا الضالون﴾	٥٦.....	٢٧٤
﴿لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾	٧٢.....	١٤٨
﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾	٩١.....	٧٠

(١٦) سورة النحل

﴿خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين * والأنعام خلقها﴾	٤ ، ٥.....	٢١٨ ، ٢١٦
﴿لتركبوها وزينة﴾	٨.....	٢٥٥
﴿ماذا أنزل ربكم﴾	٢٤ ، ٣٠.....	١٢٧
﴿فلبس ثنوى المتكبرين﴾	٢٩.....	٢١٠
﴿ولنعم دار المتقين﴾	٣٠.....	٢١٠ ، ٢٠٨
﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس﴾	٤٤.....	٨٩ ، ٨٤
﴿ظل وجهه مسود﴾	٥٨.....	١٥٧
﴿مختلف ألوانه﴾	٦٩.....	٢٠٤

(١٧) سورة الإسراء

﴿ولا تمش في الأرض مرحا﴾	٣٧.....	٢٦٢
﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلا﴾	٥٢.....	٢٠٠
﴿كفى بالله شهيدا﴾	٩٦.....	٣٦٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وإني لأظنك يا فرعون مشبوراً﴾	١٠٢	١٩٣
﴿إيأ ما تدعو فله الأسماء الحسنی﴾	١١٠	٢١٠ ، ٢٠٨ ، ١٠٧

(١٨) سورة الكهف

﴿ولنعلم أي الحزین أحصى﴾	١٢	١٩٣
﴿لن ندعو من دونه إلها﴾	١٤	٧٩
﴿وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين، وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال﴾	١٧	٢٥٧
﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾	١٨	٣٠١ ، ٢٩٩
﴿ولن تفلحوا إذا أبدأ﴾	٢٠	٣٦٤
﴿إنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً﴾	٣٤	٢٦٩ ، ٢٦٧
﴿إن ترني أنا أقل منك مالاً وولداً • فعسى ربي﴾	٤٠ ، ٣٩	١١٤
﴿يش للظالمين بدلاً﴾	٥٠	٢١٠
﴿وكان وراءهم ملك﴾	٧٩	٢٥٧
﴿أتوني أفرغ عليه قطراً﴾	٩٦	٢٢٢
﴿لا يبعثون عنها حولا﴾	١٠٨	٢٩٦
﴿ولو جئنا بمثله مبدأ﴾	١٠٩	٢٦٨

(١٩) سورة مريم

﴿واشتمل الرأس شيباً﴾	٤	٢٦٩ ، ٢٦٦
﴿فهب لي من لدنك ولياً • يرثني﴾	٦ ، ٥	١٠٣
﴿ولم أك بغياً﴾	٢٠	١٦١
﴿قد جعل ربك تحتك سريباً﴾	٢٤	٢٥٧
﴿فكلي واشربي وقر عيناً﴾	٢٦	٥٠
﴿فإما ترين من البشر أحدا﴾	٢٦	٥٥
﴿قال إني عبد الله﴾	٣٠	١٨٦
﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما جئت حياً﴾	٣١	١٥٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ويوم أبعث حياً﴾	٣٣	٢٦٩
﴿أسمع بهم وأبصر﴾	٣٨	٢٠٣
﴿يا أبت﴾	٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢	٢٣١
﴿ثم لتزغن من كل شيعة أبهم أشد﴾	٦٩	١٣٠ ، ١٢٤

(٢٠) سورة طه

﴿قولا له قولا لينا لعله يتذكر﴾	٤٤	١٧٢
﴿إنما صنعوا كيد ساحر﴾	٦٩	١٧٥
﴿ولتعلمن أننا أشد علماً وأبقي﴾	٧١	٢٠١
﴿فانقض ما أنت قاض﴾	٧٢	١٣١ ، ١٢٤
﴿ولا تطفوا فيه فيحلّ عليكم غضبي﴾	٨١	٩٥ ، ٨٤
﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا﴾	٨٩	١٧٨ ، ٨٥
﴿لئن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾	٩١	١٥٠ ، ٩٠ ، ٨٤
﴿قال يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي﴾	٩٤	٢٣٢

(٢١) سورة الأنبياء

﴿قل هاتوا برهانكم﴾	٢٤	٥١
﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾	٣٠	١٣٥ ، ١٣٤
﴿لقد كنتم أنتم وأبائكم في ضلال مبين﴾	٥٤	٢٥٩
﴿وتالله لأكنن أصنامكم﴾	٥٧	٢٨٢
﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾	٦٥	٢٠٠
﴿قل إنما يوحى إليّ أنما ألهمك إله واحد﴾	١٠٨	١٧٢
﴿قال رب احكم بالحق﴾	١١٢	٢٣٠

(٢٢) سورة الحج

﴿يا أيها الناس﴾	١	٢٣٧
﴿ثاني عطفه﴾	٩	٢٨٤
﴿والمقيم الصلاة﴾	٣٥	٢٨٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ولولا دفع الله الناس﴾	٤٠.....	٢٩٧
﴿كنيت قبلهم قوم نوح﴾	٤٢.....	٤٠
﴿قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار﴾	٧٢.....	١٤٧

(٢٣) سورة المؤمنون

﴿وعليها وعلى الفلك يحملون﴾	٢٢.....	٢٦٠
﴿ياكل مما تاكلون منه ويشرب مما تشربون﴾	٣٣.....	١٣٢
﴿ويشرب مما تشربون﴾	٣٣.....	١٢٤
﴿رب ارجعون * لعلي أعمل صالحاً فيما تركت﴾	١٠٠ ، ٩٩.....	٣١
﴿لئن يؤمأ أو بعض يوم﴾	١١٣.....	٣٤٢ ، ٢٤١

(٢٤) سورة النور

﴿سورة أنزلناها﴾	١.....	١٤٧
﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما﴾	٢.....	٢١٧
﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾	٤.....	٢٥١ ، ٢٥٠
﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾	٩.....	١٧٧
﴿لا تحسبوه شراً لكم﴾	١١.....	١٩٤
﴿ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤثروا أولي القربى﴾	٢٢.....	٦٩
﴿مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب دري﴾	٣٥.....	١٣٥ ، ١٣٤
﴿ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم﴾	٦١.....	٣٤٢

(٢٥) سورة الفرقان

﴿وكان ريك قليلاً﴾	٥٤.....	١٦٠ ، ١٥٥ ، ١٤٩
-------------------	---------	-----------------

(٢٦) سورة الشعراء

﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي﴾	٨٢.....	٨٧ ، ٨٤ ، ٨٣
﴿وما أهلكتنا من قرية إلا لها منفرون﴾	٢٠٨.....	٢٦٤
﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾	٢٢٧.....	٢٠١

الآية	رقمها	الصفحة
(٢٧) سورة النمل		
﴿وورث سليمان داود﴾	١٦.....	٢٠٨
﴿فتبسم ضاحكاً﴾	١٩.....	٢٦٩
﴿إله مع الله﴾	٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١.....	١٤٠ ، ١٣٩
﴿قل هاتوا برهانكم﴾	٦٤.....	٥١
(٢٨) سورة القصص		
﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾	٨.....	٨٩
﴿قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين﴾	١٧.....	٨١
﴿إحدى ابنتي هاتين﴾	٢٧.....	١٢٢
﴿فلنأذكرك برهاتنا﴾	٣٢.....	١٢٢
﴿من بعد ما أهلكنا القرون الأولى﴾	٤٣.....	٤٠
﴿ويكأنه لا يفلح الكافرون﴾	٨٢.....	٢٨٧
﴿ولا يصلنك عن آيات الله﴾	٨٧.....	٥٥
(٢٩) سورة الممتكوت		
﴿آلَمْ أَحسب الناس أن يتركوا﴾	١ ، ٢.....	٨٧
﴿خلق الله السماوات﴾	٤٤.....	٧٢
(٣٠) سورة الروم		
﴿فنبجان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾	١٧.....	١٥٩
﴿وان تصبهم سيئة بما قلعت أيديهم إذا هم يقتطون﴾	٣٦.....	١١٥ ، ١٠١
﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾	٤٧.....	١٥٥ ، ١٥٢
(٣١) سورة لقمان		
﴿لا تشرك بالله﴾	١٣.....	١٠٧
﴿ولا تمش في الأرض مرحاً﴾	١٨.....	٢٦٢
(٣٣) سورة الأحزاب		
﴿والقاتلين لإخوانهم هلم إلينا﴾	١٨.....	٥٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فتعالين أمتعن﴾	٢٨	٥١
﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾	٣٣	٨٩
﴿لكيلا يكون على المؤمنين حرج﴾	٣٧	٨١

(٣٤) سورة سبأ

﴿ويا جبال أوبي معه والطير﴾	١٠	٢٣٦ ، ٢٢٩
﴿ويعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل﴾	١٣	٧٤
﴿فلما قضينا عليه الموت﴾	١٤	٦٢
﴿إنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾	٢٤	٣٤٢
﴿فولا أنتم لكننا مؤمنين﴾	٣١	٢٨١ ، ١٤٨ ، ١٤٧
﴿أنحن صدقناكم عن الهدى بعد إذ جاءنا﴾	٣٢	١٤٨
﴿بل مكر الليل﴾	٣٣	٢٨٣
﴿أمولاء إياكم كانوا يعبدون﴾	٤٠	١٥٦

(٣٥) سورة فاطر

﴿أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾	١	٣٥٣
﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾	٣٦	٩٤ ، ٨٤

(٣٦) سورة يس

﴿يس * والقرآن الحكيم * إنك لمن المرسلين﴾	١ ، ٢ ، ٣	١٨٦
﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾	٣٢	١٧٦
﴿وما علمت أيديهم﴾	٣٥	١٣١ ، ١٢٤
﴿وآية لهم الليل﴾	٣٧	١٤٦

(٣٧) سورة الصافات

﴿إنكم لذائقو العذاب﴾	٣٨	٢٨٤
﴿لا فيها غول ولا هم عنها يزفون﴾	٤٧	١٩٠
﴿أصطفى النبات﴾	١٥٣	٧٢
﴿وإنا لنحن الصافون * وإنا لنحن المسبحون﴾	١٦٥ ، ١٦٦	١٨٧

الآية	رقمها	الصفحة
(٣٨) سورة ص		
﴿فنادوا ولات حين مناص﴾	٣	١٧٠ ، ١٦٩
﴿بل لما يلقوا العذاب﴾	٨	١٠٦
﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نجاة﴾	٢٣	٢٦٧ ، ٢٦٦
﴿إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب﴾	٤٤ ، ٣٠	٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٨
﴿جنت عدن مفتحة لهم الأبواب﴾	٥٠	٣١١
﴿لأغوينهم أجمعين﴾	٨٢	٣٢٨

(٣٩) سورة الزمر

﴿وأمرت لأن أكون﴾	١٢	٩٠
﴿يا عباد فاقنوا﴾	١٦	٢٢٩
﴿إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب﴾	٢١	٧٠
﴿قل اللهم فاطر السماوات والأرض﴾	٤٦	٢٣٧
﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم﴾	٥٣	٢٣٠
﴿يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله﴾	٥٦	٢٣٠

(٤٠) سورة غافر

﴿حم * تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم * غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب﴾	٣ ، ٢ ، ١	٣١٩
﴿ليتذر يوم التلاق﴾	١٥	٣٦٣
﴿لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السماوات فأطلع﴾	٣٧ ، ٣٦	٩٥
﴿إنا كلاً فيها﴾	٤٨	٣٢٧

(٤١) سورة فصلت

﴿في أربعة أيام سواء للسائقين﴾	١٠	٢٦٤
﴿وبنا أرونا اللذين﴾	٢٩	١٢٢

الآية	رقمها	الصفحة
(٤٢) سورة الشورى		
﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾	٥١	٨٨
(٤٣) سورة الزخرف		
﴿لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾	٣١	٣٢٧
﴿يا عبادي لا خوف عليكم﴾	٦٨	٢٢٩
﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾	٧٦	١٧٦
﴿ونادوا يا مال﴾	٧٧	٢٣٩
﴿ليقتض علينا ريك﴾	٧٧	١٠٦
(٤٤) سورة الدخان		
﴿حَمِّمٌ * والكتاب المين * إنا أنزلناه﴾	٣ ، ٢ ، ١	١٨٦
﴿إن شجرة الزقوم﴾	٤٣	٣٦٢
(٤٥) سورة الجاثية		
﴿فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون﴾	٦	٤٠
﴿قل للذين آمنوا يغفروا﴾	١٤	٢١٤
﴿ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾	١٤	٢١٣
﴿وما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾	٢٤	٣٣٧
(٤٦) سورة الأحقاف		
﴿أجيبوا داعي الله﴾	٣١	٧٩
(٤٧) سورة محمد		
﴿إن يسألكموها﴾	٣٧	١١٨
(٤٨) سورة الفتح		
﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً * ليغفر لك الله﴾	٢ ، ١	٨٩
﴿نشغلتننا أموالنا وأهلونا﴾	١١	٧٠
﴿إلى آلهيهم أبداً﴾	١٢	٧٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿كفى بالله شهيداً﴾	٢٨.....	٣٦٠
(٤٩) سورة الحجرات		
﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾	٩.....	٩١
﴿قالت الأعراب﴾	١٤.....	٢٠٣
(٥١) سورة الذاريات		
﴿سلام قوم منكرون﴾	٢٥.....	١٤٧
(٥٣) سورة النجم		
﴿إن هي إلا أسماء سميتموها﴾	٢٣.....	٣٦٨
﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾	٣٩.....	١٧٧
(٥٤) سورة القمر		
﴿خشعاً أبصارهم يخرجون﴾	٧.....	٢٦٤
﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾	١٢.....	٢٦٩ ، ٢٦٦
﴿أبشراً متاً واحداً تتبعه﴾	٢٤.....	٢١٨ ، ٢١٦
﴿إنا مرسلو الناقة﴾	٢٧.....	٢٨٤
﴿إلا آل لوط نجيناهم﴾	٣٤.....	٣٥١
﴿نجيناهم بسحر﴾	٣٤.....	٣٥٣
﴿ولقد جاء آل فرعون النذر﴾	٤١.....	٢٠٨
﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾	٥٠.....	٢٧٢ ، ١٦٦
﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾	٥٢.....	٢٢٠ ، ٢١٦
(٥٦) سورة الواقعة		
﴿رُبِيتُ الْجِبَالِ بِسْأ * فَكَانَتْ هَبَاءً مُتْبَثًأ * وَكَتَمْتُ أَزْوَاجاً ثَلَاثَةً﴾	٧ ، ٦ ، ٥.....	١٥٧
(٥٧) سورة الحديد		
﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم﴾	١٦.....	٢٠٤
﴿لنكيلاً تأسوا﴾	٢٣.....	٨١
﴿ثلاثاً يعلم أهل الكتاب﴾	٢٩.....	٩٠ ، ٨٤

الآية	رقمها	الصفحة
(٥٨) سورة المجادلة		
﴿ما من أمهاتهم﴾	٢	١٦٦
﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم﴾	٧	٣٤٨
﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل لكم انشزوا فانشزوا﴾	١١	٢١١
(٥٩) سورة الحشر		
﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب﴾	٦	١١٤
(٦٠) سورة الممتحنة		
﴿فإن علمتموهن مؤمنات﴾	١٠	١٩٧
(٦١) سورة الصف		
﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم * تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم﴾	١٠، ١١، ١٢	١٠٣
(٦٢) سورة المنافقون		
﴿والله يعلم إنك لرسوله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾	١	١٨٦
﴿ليخرجن الأعزّ منها الأذل﴾	٨	٢٦٤
﴿ولو لا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق﴾	١٠	٩٥
(٦٥) سورة الطلاق		
﴿يا أيها النبي﴾	١	٢٣٧
﴿إن الله بالغ أمره﴾	٣	٣٠٢
﴿ليفتق ذو سعة من سعته﴾	٧	١٠٦
(٦٦) سورة التحريم		
﴿يا أيها النبي﴾	١	٢٣٧
﴿والملأئكة بعد ذلك ظهير﴾	٤	٣٠٣

الآية	رقمها	الصفحة
(٦٧) سورة الملك		
﴿ما ترى في خلق الله من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور﴾ ٣	٢٧٥	
(٦٨) سورة القلم (نون)		
﴿ولا تطع كل حلاف مهين * هماغز مشاء بنميم * مناع للخير معتد﴾ ١٢، ١١، ١٠	٣٢٩	
﴿عسى ربنا أن يبللنا خيراً منها﴾ ٣٢	٣٤٥	
(٦٩) سورة الحاقة		
﴿الحاقة * ما الحاقة﴾ ٢، ١	١٤١، ١٤٠	
﴿مسخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما﴾ ٧	٣٤٨	
﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾ ١٣	٣١٨	
﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل﴾ ٤٤	٢٥١، ٢٥٠	
(٧٠) سورة المعارج		
﴿إنهم يرونه بعيداً * ونراه قريباً﴾ ٧، ٦	١٩٣	
﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾ ٣٧	٧٠	
(٧١) سورة نوح		
﴿إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾ ١	٣٥١	
(٧٢) سورة الجن		
﴿وإنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع﴾ ٩	٢٥٨	
﴿وأن لو استقامو﴾ ١٦	١٧٨	
﴿ليعلم أن قد أبلغوا﴾ ٢٨	١٧٧	
(٧٣) سورة المزمل		
﴿إن لدينا أنكالا وججيما﴾ ١٢	١٨٥، ١٨٤	
﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ ٢٠	١٧٨، ٨٥، ٨٣	
﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾ ٢٠	١٩٧	

الآية	رقمها	الصفحة
(٧٤) سورة الملئ		
﴿ولا تمنن تستكثر﴾	٦	١٠٤
﴿إنها لإحدى الكبر﴾	٣٥	٣٥٤
(٧٥) سورة القياة		
﴿كلاً إذا بلغت التراقي﴾	٢٦	٣٦٤
(٧٦) سورة الإنسان		
﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾	١	١٠٥
﴿إننا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً﴾	١٠	٢٥٦
(٧٨) سورة النبأ		
﴿مفازاً * حدائق﴾	٣٢ ، ٣١	٣٤٦ ، ٣٤٥
(٧٩) سورة التازعات		
﴿إن في ذلك لعبرة لمن يخشى﴾	٢٦	١٨٧ ، ١٨٥ ، ١٨٤
(٨٠) سورة حبس		
﴿لما يقض ما أمره﴾	٢٣	١٠٥ ، ١٠١ ، ٦١
(٨٣) سورة المطففين		
﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي علمين * وما أدراك ما عليون﴾	١٩ ، ١٨	٧١
(٨٥) سورة البروج		
﴿وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد * فعال لما يريد﴾	١٦ ، ١٥ ، ١٤	١٤٥
(٨٦) سورة الطارق		
﴿إن كل نفس لى عليها حافظ﴾	٤	١٧٦
﴿يوم تبلى السرائر﴾	٩	٢٩٦
(٨٧) سورة الأعلى		
﴿سبح اسم ربك الأعلى * الذى خلق فسوى * والذى قدر فهلى		
والذى أخرج المرعى * فجعله غثاء أحوى﴾	٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١	٣٣٨ ، ٣٢٨

الآية	رقمها	الصفحة
(٨٩) سورة الفجر		
﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ .. ٢١ ، ٢٢		٣٢٢ ، ٣٢٤
(٩٠) سورة البلد		
﴿أَوِ اطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ ١٤ ، ١٥		٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٩٩
(٩٥) سورة التين		
﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ٤		٧٤
(٩٦) سورة العلق		
﴿لَنَسْفَعًا﴾ ١٥		٣٦٤
(٩٧) سورة القدر		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ ١		١٨٦
﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ٥		٩١ ، ١٤٦
(٩٨) سورة البينة		
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ ١		١٦١
(٩٩) سورة الزلزلة		
﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا * وَقَالَ		
الْإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾ ١ ، ٢ ، ٣		٣٣٧
(١٠٤) سورة الهمزة		
﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لَهْمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدْدَةً﴾ ١ ، ٢		٣١٩
﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ﴾ ٤		٥٥
(١٠٨) سورة الكوثر		
﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ١		١٨٦
(١١١) سورة المسد		
﴿وَأَمْرَاتِهِ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ ٤		٣٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
(١١٢) سورة الإخلاص		
﴿قل هو الله أحد﴾	١	١٤٠ ، ١٤١
﴿لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفواً أحد﴾	٤ ، ٣	١٠٥ ، ١٠١ ، ٥٣

الآيات القرآنية المستشهد بها

في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

الآية	رقمها	الصفحة
(١) سورة الفاتحة		
﴿الحمد لله رب العالمين * الرحمن الرحيم * مالك يوم الدين﴾	٤، ٣، ٢	٣١٩
﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾	٦	٩٦
(٢) سورة البقرة		
﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾	٤	٣٢٩
﴿سواء عليهم أأنزلتهم أم لم تنزلهم﴾	٦	٣٤٣
﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾	٣٥	٢٦٠
﴿عوان بين ذلك﴾	٦٨	١٢١
﴿ولن يتمنوه أبدا﴾	٩٥	٨٠
﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾	٩٦	٢٠٤
﴿ما ننسخ من آية﴾	١٠٦	١٤٤
﴿ما كان لهم أن يدخلوها إلا خاضعين﴾	١١٤	٢٧٦
﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾	١٧٧	١٥٣
﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾	٢٠٣	٧٣
﴿فمن شرب منه فليس مني﴾	٢٤٩	٢٣٠
﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾	٢٥١	٢٢٥
﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾	٢٦٣	١٦٨
﴿لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى﴾	٢٦٤	١٦٨
﴿واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله﴾	٢٨١	٣١٦

الآية	رقمها	الصفحة
(٣) سورة آل عمران		
﴿وَلله عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٩٧	٣٤٦
﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾	٩٧	٣٣١
﴿وَمَا أَنْتُمْ بِأَوْلَاءَ﴾	١١٩	١٢٣
(٤) سورة النساء		
﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾	١١	٦٥
﴿قَوْلُهُ أَخٌ﴾	١٢	٦٦
﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهِمَا مِنْكُم فَاذْهَبَا﴾	١٦	١٢٤
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ		
يَصْدُونَ عَنْكَ صِدْقًا﴾	٦١	٥٣
﴿كُفِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٣٦١
﴿وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللهِ﴾	١٤٠	١٧٨
﴿فَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾	١٥٧	٢٧٣
﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾	١٦٨	٨٩
﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾	١٧١	٢٧٦
(٥) سورة المائدة		
﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	٧١	٨٧
﴿جَعَلَ اللهُ الْكُفْرَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾	٩٧	٣٣١
﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾	١٠٥	٢٩٠ ، ٢٢٥
(٦) سورة الأنعام		
﴿اتَّحَاجُونِي﴾	٨٠	٧٧
﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾	٩٥	٣٤٥
﴿فَتَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾	٩٦	٣٤٥
﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا﴾	١٦٠	٣٤٨

الآية	رقمها	الصفحة
(٧) سورة الأعراف		
﴿جاءكم بينة﴾	٧٣ ، ٨٥	٢٠٦
﴿كان لم يفتوا فيها﴾	٩٢	١٨٣
﴿لا تأتكم إلا بغنة﴾	١٨٧	٢٧٦
﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها﴾	١٨٩	٣٣٩
(٨) سورة الأنفال		
﴿وما كان الله ليعذبهم﴾	٣٣	٩٠
﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء﴾	٣٥	١٥٥
(٩) سورة التوبة		
﴿قل إن كان آباؤكم﴾	٢٤	٦٥
﴿وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا﴾	٤٠	٣١
﴿ثم تاب عليهم ليتوبوا﴾	١١٨	٣٣٩
(١٠) سورة يونس		
﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾	٤	٢٦٣
﴿كان لم يدعنا إلى ضرر منه﴾	١٢	١٨٣
﴿ولا أدراككم به﴾	١٦	١٩٤
﴿كان لم تفن بالأمس﴾	٢٤	١٨٣
﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾	٨٩	٥٦
﴿لأمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾	٩٩	٢٧٠
(١١) سورة هود		
﴿وضائق به صدرك﴾	١٢	٣٠٨
﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾	٩٨	٣٤٤
﴿وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾	١١٩	٣١
(١٢) سورة يوسف		
﴿ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل﴾	٦	٦٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فصبر جميل﴾	٨٣ ، ١٨	١٤٨
﴿ما هذا بشراً﴾	٣١	٦٢
﴿حتى تؤتوني وثقاً من الله﴾	٦٦	٣٢٤
﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾	٧٧	٦٦
﴿إن له أباً﴾	٧٨	٦٦
﴿تالله فتأ تذكر يوسف﴾	٨٥	١٥٢
﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً﴾	٩٦	٨٥
﴿ورفع أبويه على العرش﴾	١٠٠	٦٥
(١٣) سورة الرعد		
﴿أفلم يأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهلكي الناس جميعاً﴾	٣١	٨٧
(١٤) سورة إبراهيم		
﴿أني الله شك﴾	١٠	٢٨٦
(١٥) سورة الحجر		
﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾	٣٠	٣٢٦
﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً﴾	٤٧	٢٦٣
(١٦) سورة النحل		
﴿ماذا أنزل ربيكم قالوا خيراً﴾	٣٠	٥٢٥
﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾	٦١	١٩١
﴿أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾	١٢٣	٢٦٣
(١٧) سورة الإسراء		
﴿لا يسرف في القتل﴾	٣٣	١٠٧
(١٨) سورة الكهف		
﴿ولن تغلحوها إذن أبداً﴾	٢٠	٨٠
﴿كلتا الجنتين آتت أكلهما﴾	٣٣	١١٣
﴿إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه﴾	٥٠	٢٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
(١٩) سورة مريم		
﴿فهب لي من لدنك ولياً﴾ * يرثني ﴿	٦٠٥.....	١٠٤
﴿فإما ترين من البشر أحداً﴾	٢٦.....	٥٦
﴿فأرسلت يداخرون الجنة ولا يظلمون شيئاً﴾ * جنات عدن ﴿	٦١ - ٦٠.....	٣٤٥
(٢٠) سورة طه		
﴿هي عصاي﴾	١٨.....	٢١٥
﴿قد أوتيت سؤلك يا موسى﴾	٣٦.....	١٧٨
﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى﴾ * أن اقلديه في التابوت فاقلديه في اليوم ﴿	٣٩-٣٨.....	٨٤
﴿إن هذين لساحران﴾	٦٣.....	١٢٢
﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾	٧٨.....	١٣٠
﴿أفلا يرون أن لا يرجع﴾	٨٩.....	٨٥
﴿إن لبشم إلا يوماً﴾	١٠٤.....	٢٧٦
(٢١) سورة الأنبياء		
﴿وإن أحري لعله فتنة لكم﴾	١١١.....	٢٠٢
(٢٢) سورة الحج		
﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾	٢٥.....	١٨٨
﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها﴾	٤٦.....	٣٤٢
﴿لن يخلف الله وعده﴾	٤٧.....	٨٠
﴿لن يخلقوا ذباباً﴾	٧٣.....	٨٠
(٢٤) سورة النور		
﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا﴾	٦١.....	٣٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفرقان (٢٥)		
﴿تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً﴾	١٠	٣٤٤
﴿لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه﴾	٤٩	٣٤٤
سورة التمل (٢٧)		
﴿ورث سليمان داود﴾	١٦	٢٢٥
﴿تبسّم ضاحكاً﴾	١٩	٢٧٠
﴿أهكنا عرشك﴾	٤٢	١٢٣
سورة القصص (٢٨)		
﴿فذكره موسى ففضى عليه﴾	١٥	٣٣٨
سورة المكنوت (٢٩)		
﴿ولنحمل خطاياكم﴾	١٢	١٠٦
﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾	٤٦	٢٧٦
﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾	٦٥	٦٢
سورة الروم (٣٠)		
﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾	٤	٤٤
﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾	٤٧	١٥٢
سورة سبأ (٣٤)		
﴿إن اعمل سابقات﴾	١١	١٩١ ، ٧٣
﴿وقدور راسيات﴾	١٣	٧٣
سورة فاطر (٣٥)		
﴿وما يستوي البحران هنا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج﴾	١٢ ...	٤٢
سورة يس (٣٦)		
﴿وان نشأ نفرقهم فلا صريخ لهم ولا هم يتقنون * إلا رحمة منا﴾	٤٤ ، ٤٣	٢٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
(٣٧) سورة الصافات		
﴿والصافات صفا﴾	١	٢٥٢
﴿إنهم ألفوا آباءهم ضالين﴾	٦٩	١١١
﴿ونادينا أن يا إبراهيم﴾	١٠٤	٨٤
﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾	١٤٧	٣٨٢
(٣٨) سورة ص		
﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾	٢٢	٦٦
(٣٩) سورة الزمر		
﴿خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾	٦	٣٣٩
﴿أفغير الله تأمروني﴾	٦٤	٣٧٠ ، ٧٧
(٤٠) سورة غافر		
﴿حمّ ﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم﴾ غافر اللبّ قابل التوب﴾	١ ، ٢ ، ٣	٣٢٠
﴿لعلّي أبلغ الأسباب﴾ أسباب السموات﴾	٣٦ ، ٣٧	١٧٢
(٤١) سورة فصلت		
﴿في أربعة أيام سواء﴾	١٠	٢٦٥
﴿إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز﴾	٤١	١٨٨
(٤٣) سورة الزخرف		
﴿ما ضربه لك إلا جدلاً﴾	٥٨	٢٧٦
﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك﴾	٧٧	٢٤٠
(٤٥) سورة المجاثية		
﴿إن نظن إلا ظناً﴾	٣٢	٢٧٦
(٤٦) سورة الأحقاف		
﴿أتعتدلنني أن أخرج﴾	١٧	٣٧٠ ، ٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
(٤٧) سورة محمد		
﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾	١٩.....	١٩٧
(٤٩) سورة الحجرات		
﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن﴾	١١.....	٩٣
﴿ولا تتأبذوا بالألقاب﴾	١١.....	١٢٠
(٥٠) سورة ق		
﴿إن في ذلك للذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾	٣٧.....	٣٤٢
(٥٤) سورة القمر		
﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾	٥٠.....	٢٧٦
(٥٥) سورة الرحمن		
﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾	٢٢.....	٣٢٧
(٥٦) سورة الواقعة		
﴿فكانت هباء﴾	٦.....	١٥٧
﴿لأكلون من شجر من زقوم﴾	فماثلون منها البطون ❖ فشاربون عليه	
﴿من الحميم﴾	٥٢ - ٥٣ - ٥٤.....	٣٣٨
(٥٧) سورة الحديد		
﴿أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر﴾	٢٠.....	١٤٦
﴿لئلا يعلم﴾	٢٩.....	٨٩
(٥٨) سورة المجادلة		
﴿ما من أمهاتهم﴾	٢.....	٦٢
(٦١) سورة الصف		
﴿لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله إليكم﴾	٥.....	٧٧ ، ٣٧٠

الآية	رقمها	الصفحة
(٦٤) سورة التفتاب		
﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾	٧	١٩٦
(٦٥) سورة الطلاق		
﴿إن الله بالغ أمره﴾	٣	٢٢٥
(٦٦) سورة التحريم		
﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾	٤	٣٠٣
﴿لا تعتذروا اليوم﴾	٧	١٠٤
(٦٨) سورة القلم		
﴿ودوا لو تلهن﴾	٩	٢٠٤
(٦٩) سورة الحاقة		
﴿إني ظننت أني ملاق حسابه﴾	٢٠	١٩٣
(٧٠) سورة المعارج		
﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾	١	٢١١
(٧٣) سورة المزمل		
﴿قم الليل إلا قليلاً﴾ نصفه	٢ - ٣	٣٤٦
(٧٤) سورة الملئ		
﴿ولا تمنن تستكثر﴾	٦	١٠٤
(٧٧) سورة المرسلات		
﴿ولا يؤذن لهم فيعتلرون﴾	٣٦	١٠٤
(٧٨) سورة النبأ		
﴿عم يتساءلون﴾	١	٣٤٥
(٧٩) سورة التنازع		
﴿فحشر فنادى﴾ فقال	٢٣ - ٢٤	٣٤٤

الآية	رقمها	الصفحة
	(٨٠) سورة عبس	
﴿وما يلريك لعله يزكى﴾	٣	٢٠٢
	(٩٥) سورة التين	
﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم * ثم رددناه أسفل سافلين * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾	٤، ٥، ٦	١٣٥
	(١٠٠) سورة العنكبوت	
﴿فالمغيرات صباحاً * فأنثرن به نقعاً﴾	٣، ٤	٣٤٤
	(١٠١) سورة القارعة	
﴿وما أدراك ما القارعة﴾	٣	١٩٤
	(١٠٤) سورة الهمزة	
﴿ويل لكل همزة لمزة * الذي جمع مالا وعدده﴾	١، ٢	٣٢٠، ٣١٩

فهرس الأحاديث النبوية الواردة

في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

مرتبة أوائلها على حروف الهجاء

(أ)

- «إنا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً أجمعون» ٣٢٨
 «إنا قلت لصاحبك والإمام يخطب: صَ، فقد لغوت» ٢٨٧
 «أفضل ما قلته أنا والنيون من قبلي لا إله إلا الله» ١٤١
 «الشمس ولو خاتماً من حديد» ١٦٥ ، ١٦٢
 «إن لله تسعة وتسعين اسماً» ٢٦٧
 «إن يكتنه فلن تسلط عليه» ١٦٢
 «أو مخرجي هم؟» ٢٠٦ ، ٢٠٣

(ت)

- «تسبحون وتحملون وتكبرون دير كل صلاة ثلاثاً وثلاثين» ٢٢٣

(خ)

- «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة» ١٤٠ ، ١٣٩

(س)

- «سبحان الله: إن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً» ٣٥٧

(ص)

- «صلاة الليل مثنى مثنى» ٣٥٣

(ك)

- «كل الصيد في جوف القرا» ١٣٦
 «كل شيء يقضاء وقدر حتى العجز والكيس» ٣٤١

(ل)

- «ليس من أمر امصيام في امسفر» ١٣٧

- «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنُّ والظفر» ٢٧٧
- «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اختسل فالفصل أفضل» ٤٨
- (و)
- «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» ٢٩٨
- (ي)
- «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» ٣٠٥ ، ٢٠٣

فهرس الأحاديث النبوية

الواردة هي كتاب سبيل الهدى

بتحقيق شرح فطر الندى

- ١٥٧ «فإنه لا يلدي أين باتت يده»
- ١٠٦ «قوموا فلأصل لكم»
- ١٥٠ «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»
- ٧١ «اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كمنين يومئذ»
- ١٥٠ «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً»
- ١٣٨ «ليس من امر امصيام في امسفر»
- ٢٩٠ «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم»
- ١٠٥ «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجداً يؤذن»
- ٧٠ «من غصب قيد شهر في أرض طوق من سبع أرضين يوم القيامة»
- ٢٨٦ «من قبلة الرجل امرأته الوضوء»
- ٥١ «هلموا أكتب لكم كتاباً لا تفشلوا به»
- ١٣٨ «يا أبا سفيان: أنت كما قيل «كل الصيد في جوف الفرا»

فهرس الأمثال

- ٣٦١ «الص من شظاظ»
- ١٦٦ «ما مسيء من أعتب»
- ٤٧ «نعم السير على بش العير»
- ٣١٩ «هذا جحر ضب خرب»

فهرس النحاة والمغويين

في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

ابن خروف، أبو الحسن علي محمد بن علي
الحضرمي الإشبيلي ١٦٢، ٢٤٤.

الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن
أحمد الفراهيدي الأزدي ٨١،
١٣٤، ٢٤٤، ٣٦٢، ٣٦٨.

ابن دوستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر
ابن دوستويه الفسوي ١٥٤.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري
ابن سهل ١٢١، ٢٢٥، ٢٦٨.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق ٣٩،
٦٧، ٣٤٦.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر
جار الله ٨٠، ١٠٦، ١٤٢، ٣٢٧.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري ٤٨،
٥٧، ٦١، ٨٠، ١٥٦، ٣١٤.

السهيلي، أبو القاسم وأبو زيد عبد
الرحمن بن عبد الله ٥٧.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
٣٠، ٤٥، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٦٧،

٨٢، ١٣٤، ١٥٦، ٢٢٨، ٢٣٨،

٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٢،

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة
٤٥، ٦١، ١٣٤، ١٤٢، ١٧٢،

٢١٣، ٢٤٣، ٢٦١، ٢٩٩،
٣٤٩، ٣٥٩.

أبو بكر بن شقير (أبو بكر محمد بن
شقير) ٤٨.

ثعلب، أحمد بن يحيى النحوي بن زيد
٧٩، ٨٠، ٣٤٩.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد
الرحمن ٣٤٤.

الجرمي، أبو عمر صالح بن إسحاق
البيجلي ٣٠٧.

ابن جني، أبو الفتح عثمان ٩٨، ١٥٦،
٢٤٤، ٣٢٥.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد
٢٢٦.

ابن الحاجب، أبو عمر عثمان جمال
الدين بن عمر ٢٢٦.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي
٣١٧.

أبو الحسن ٣٦١

الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة ٧٩،
٨٠، ٩٨، ١٣١، ١٣٤، ٢٨٨،
٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٧،
٣٤٦.

ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد
١٣٤، ٢٦١.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال
الدين بن عبد الله ١١٩، ١٣٤،
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن
عبد الأكبر ٥٧، ١٥٦، ٢١٨،
٢٣٨، ٢٨١.

ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد
الرحمن اللخمي القرطبي ٣٠١.
ابن معط، أبو الحسين يحيى بن زين
الدين بن عبد المعطي الزواوي
النجاري ١٥٤.

ابن النحاس، أبو جعفر أحمد محمد بن
إسماعيل ٣٥٠.
هشام بن معاوية الضبر النحوي الكوفي
٣٠١.

ابن يسعون، يوسف بن يقي بن يوسف
ابن مسعود بن عبد الرحمن أبو
الحجاج ٥٧.
يونس بن حبيب الضبي ٣٢٢.

٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨١،
٢٩٨، ٣٠٧، ٣٢٢، ٣٥٨،
٣٦١.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله
ابن المرزيان ٢٢٥، ٣٣٧.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى
ابن محمد اللخمي الغرناطي ٣٦٧.

الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد ٨٢.
ابن الصائغ، أبو الحسن علي بن محمد
الإشبيلي الكتامي ٢٤٤.

الصيمري، أبو العنبر محمد بن إسحاق
ابن إبراهيم ٢٥٩.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن
الإشبيلي ٩٨، ١٣٤، ٢٤٤،
٣٦٤.

أبو عمرو بن العلاء ٣٠.
الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد ٤٨،
٥٧، ٦٢، ٨٢، ١٤٢، ١٥٦،
٣١١، ٣٣٢، ٣٤٤.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد
الله بن منصور الديلمي ٣٠، ٤٧،
٦٧، ٧٩، ٨١، ٨٧، ١٢٢،
٢٤٠، ٢٤٣، ٣٢٧، ٣٦٦،
٣٦٨.

فهرس النحاة واللغويين

في كتاب سبيل الهند بتحقيق شرح فطر الندي

٢٩٨، ٣٠٢، ٣٥٨، ٣٦٠.	الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة
الأعلم، أبو الحجاج يوسف بن سليمان	٥٦، ٦٠، ١٧٠، ١٧٦، ٢٣١،
٣٨، ٨٨، ١٠٠، ٣١٥، ٣٢٣،	٢٨١، ٢٨٣، ٣٠٣، ٣١٢،
٣٥٦.	٣٣٩.
الأفزع القشيري ٢٦٠.	الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن
ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد	محمد بن عيسى ٣٥، ٣٨، ٤١،
المصري ٢٨٩.	٤٨، ٥٧، ٧٥، ٨٢، ٨٨، ٩٢،
ابن بري، أبو محمد عبد الله بن بري	٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩،
المصري ١٣٧.	١٠٠، ١١٠، ١١١، ١٢٦،
البغدادى، عبد القادر بن عمر ٢٩٣.	١٢٨، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٠،
ثعلب، أحمد بن يحيى ٣١٥.	١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧،
الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر ٢٢٦.	١٥٩، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦،
المرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد	١٦٧، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٠،
الرحمن ١٨٤.	١٨١، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٠،
ابن جني، أبو الفتح عثمان ٣٥، ١٦٤،	١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٠،
٢٤٥، ٣٠١، ٣٢٠.	٢٠١، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٣،
ابن الحاجب، أبو عمر عثمان جمال	٢١٤، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٨،
الدين بن عمر ١٧٧، ٢٢٧،	٢٣٠، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٦٠،
٣٤٠.	٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٧٧،
الحريري، أبو محمد القاسم بن علي	٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥،
٣٢٠.	٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٤،

٩٣ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،
 ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٣٤ ، ١٦٣ ،
 ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ،
 ١٩٢ ، ٢١٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ،
 ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ،
 ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ،
 ٢٩٨ ، ٣١٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ .

ابن السيد، أبو محمد عبد الله بن محمد
 ٣٢٩ ، ٣٤٧ .

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله
 ابن المرزيان ١٠٢ .

السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال
 الدين بن أبي بكر ٧٥ ، ٩٣ ،
 ٣٤٥ .

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن
 علي الشريف البغدادي ١٦٩ .
 الشريشي ٣٢٠ .

الشلوئين، أبو علي عمر بن محمد ٨٢ .
 ابن الصائغ، محمد شمس الدين بن عبد
 الرحمن ٢٤٥ .

أبو عيلة ٢٨٩ .
 ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن
 الإشبيلي ١٥٣ ، ١٩٠ ، ٢١٠ ،
 ٢٤٥ .

ابن عقيل، أبو عبد الرحمن عبد الله بهاء
 الدين بن عبد الرحمن ٣٥ ، ٤٠ ،

أبو حيان، محمد أثير الدين بن يوسف
 القرناطي ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٨٣ ،
 ٢٠٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن
 أحمد الفراهيدي الأزدي ١٠٢ ،
 ١٣٤ .

ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر
 ابن درستويه الفسوي ١٥٣ ، ١٥٥ .
 الرضي، محمد بن الحسن نجم الملة
 والدين الأسترايادي ١٤٢ ، ١٥٩ ،
 ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٩٣ .

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري
 ابن سهل ٥٦ .

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر
 جار الله ٥٢ ، ٨٠ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ،
 ١٦٧ ، ٢٦٠ ، ٢٩٦ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣١ ، ٣٤٠ .

أبو زيد الأنصاري ٣٨ ، ٢٨٨ .
 السجاعي ٤٨ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ،
 ٢٢٧ .

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري
 ٦٠ .

سعد الدين التفتازاني ٣٤٠ .
 السهيلي، أبو القاسم وأبو زيد عبد
 الرحمن بن عبد الله ٥٨ .

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
 ٣٦ ، ٣٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٨٨ ،

٣٤٦، ٣٤٨.
 الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن
 عبد الأكبر ٣٦، ٦٦، ١٨٠،
 ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٧١، ٢٧٢،
 ٣١٣.
 المرادي، الحسن بن قاسم المصري
 ١٧٨، ٢٥٠.
 أبو مروان النحوي ٣٣٩
 المطرزي، أبو الفتح ناصر بن الأفاضل
 ابن أبي المكارم عبد السيد ١٦٧.
 ابن معط، أبو الحسين يحيى بن زين
 الدين بن عبد المعطي الزواوي
 ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥.
 ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين
 محمد بن مكرم ٣٦، ٦٦، ١٠٩.
 الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن
 إبراهيم ٢٢٧، ٣٢٠.
 ابن الناطم، محمد بن عبد الله بن محمد
 ابن مالك ٢٨٣.
 ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال
 الدين بن يوسف الأنصاري
 (المؤلف - المصنف - الشارح)
 ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٥٢، ٥٣،
 ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٧٥، ٨٠،
 ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧،
 ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥،
 ٩٧، ٩٩، ١٠٦، ١١١، ١١٤.

٤١، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥،
 ٩٧، ٩٩، ١١١، ١٥٠، ١٥١،
 ١٥٣، ١٥٤، ١٦٣، ١٦٧،
 ١٦٩، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٧،
 ١٩٤، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٤،
 ٢١٩، ٢٢٨، ٢٥٣، ٢٧١،
 ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٨،
 ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٢٣، ٣٣٣.
 عيسى بن عمر ٨٣، ٣٣٩.
 الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد ٥٦،
 ٨٢، ١٠٢، ٢٠٢.
 الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد
 الله بن منصور الديلمي ٨٣، ٩٦،
 ١٢٢، ١٨٨، ٢٤٩.
 أبو الفرج الأصفهاني ٢٣٦.
 ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم
 ١٠٩، ٢٨٠.
 القزويني ٢٣٣.
 الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة ٨٣،
 ٩٤.
 ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال
 الدين بن عبد الله ٥٣، ٥٦، ٧٢،
 ١٣٣، ١٣٤، ١٤٢، ١٥٩،
 ١٦٢، ١٧٨، ٢٠٣، ٢١٠،
 ٢١١، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٥٢،
 ٢٥٥، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٩٢،
 ٣١٣، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٤٥.

٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،
 ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ،
 ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ،
 ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،
 ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ،
 ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ،
 ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ،
 ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ،
 ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ،
 ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،
 ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ .

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد
 الله ياقوت بن عبد الله ٢٨٦ ،
 ٣٢٢ .

ابن يسمون، يوسف بن يقي بن يوسف
 ابن مسعود بن عبد الرحمن ٥٨ ،
 ٥٩ .

يونس بن حبيب الضبي ١٦١ ، ١٧٦ ،
 ٢٦٣ .

١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ،
 ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،
 ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ،
 ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ،
 ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،
 ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ،
 ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،
 ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ،
 ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ،
 ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ،
 ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ،
 ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ،
 ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ،
 ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ،
 ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ،
 ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،
 ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ،
 ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ،
 ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ ،

فهرس الأمم والقبائل العربية والجماعات النحوية الواردة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

العرب ٣٩، ٥٠، ٦٧، ١٠٣، ١٢٤،
٢٠٥، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٩،
٣٢٢، ٣٣٧، ٣٥٣، ٣٥٤،
٣٦٥.

عقيل ١٢٥، ٢٧٩.

الكوفيين ٤٧، ٤٨، ٩١، ١٢٨، ١٥٦،
١٨٧، ١٩٩، ٢١١، ٢١٣،
٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٧٣،
٢٩٢، ٣٠٧، ٣٣٧، ٣٥٩،
٣٦٦.

بنو غلثة ١٦٦.

بنو لهب ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣.

النخع ٨٦.

هليل ١٢٥، ٢٨٠.

هولزن ٨٦.

البصريون ٧٩، ٨٠، ١٢١، ١٤٢،
١٦٠، ١٨٧، ٢٢١، ٢٢٣،
٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٨، ٣٠٧،
٣٢٨، ٣٣٧، ٣٥٩.

تميم (بنو تميم) التميميون ٣٥، ٣٧،
٥١، ١٢٣، ١٢٨، ١٦٦، ٢٧٢،
٢٧٥، ٢٧٧، ٣٥٢، ٣٥٣،
٣٥٤.

التيمن ٢٢٨

الحجازيون (أهل الحجاز) ٣٣، ٣٤،
٣٥، ٥٠، ١٦٥، ٢٧٢، ٢٧٤،
٢٧٧، ٣٥٢، ٣٥٢.

حمير ١٣٧.

ربيعة ٣٦٥.

طيء ١٢٢، ١٢٦.

فهرس البلاد والقبائل والأمم والجماعات النحوية

في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

بنو أسد ٣٠٠.	خزاعة ١٨٢.
إياد ٢٣٥.	دمشق ١٨٥.
بدر ٣٣٤.	ربيعة ٣٦٥.
البصريون ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٨، ٦٦،	بلاد الروم ٥٢.
٨٠، ٨٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٨،	زمزم ٣٠٢.
١٥٢، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٥٥،	الشام ٣٥٢.
٢٦٣، ٢٧٤، ٣١٧، ٣٢٤،	ضبة ١٤٣، ٣٦١.
٣٥٠.	طبي ١٦٧، ٣٠٢، ٣٥٨.
بغداديون ٢٦٣.	بنو عامر ١٦٤.
آل بنيض بن شماس ٩٩.	بنو عبد مناة ١٩٢.
بنو بكر بن هوازن ١٩٤.	سجستان ١٢٨.
بنو بكر بن وائل ٣٣٣.	الصفا ١٨٢، ١٨٣.
البيت الحرام ٣٠٢، ٣٣١.	عيس ٨٦.
بنو تميم ٣٥، ٣٦، ٤٨، ٤٩، ١٦٦،	العرب ٣٨، ٤٤، ٥٣، ٦١، ٦٧، ٧١،
١٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠.	٧٣، ٧٧، ٧٩، ٩١، ٩٨،
الحجازيون ٣٥، ٣٧، ٤٨، ١٦٧.	١١٢، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٥،
الحجاز ٢٨٨.	١٣٨، ١٤٨، ١٦١، ١٦٧،
الحجون ١٨٢، ١٨٣.	١٦٩، ١٧٩، ٢١٥، ٢٤٤،
حمير ٣٣، ٧٤، ١٣٨، ٣٦٢.	٢٦٣، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٠،
الحطيم ٣٠٢.	٢٩٩، ٣٠٤، ٣١٦، ٣٢٠،
الحيرة ١٨٣.	٣٢١، ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٥٠.

الملكينة المنورة ٢٢٨ ، ٢٩٢ .	٣٦٥ .
مكة المكرمة ٦٦ ، ١٨٢ ، ٢٢٨ ، ٢٨٦ ،	العقيق ٢٨٧ ، ٢٨٦ .
٣٠٢ .	عقيل ٢٧٩ .
بنو غلانة ١٦٦ .	الكوفيون ٤٧ ، ٤٩ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٩١ ،
قريش ٣٣٤ ، ٣٦٤ .	١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ،
كاهل ٢٩٩ ، ٣٠٠ .	١٨٠ ، ٢٦٤ ، ٢٣٢ ، ٢٦٣ ،
الكمة ٣٣١ .	٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٩٣ ، ٣١٧ ،
نجد ٢٢٨ .	٣٣٩ ، ٣٥٠ .
نجران ٢٢٨ .	ملحج ٣٥٨ .
بنو نصر بن الأزد ٣٠٣ .	المسجد الحرام ١٨٢ .
هليل ٢١٥ .	المصريون ٢٥١ .
بنو يربوع ١٦٦ .	بنو لهب ٣٠٢ ، ٣٠٣ .
اليماة ٢٨٦ .	مالك ٢٩٩ ، ٣٠٠ .
اليمن ٢٢٨ ، ٢٨٨ .	

